رفعه
عبد الرحمن النجدي
أسأله الله الفردوس

الجزء الأول

الأستاذ الدكتور هادي نهر

شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية

لابن هشام الأنصاري

1

اليازوري

شرح اللمحة البدرية

في علم اللغة العربية

الجزء الأول

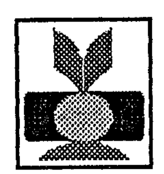
شرح اللمحة البدرية
في علم اللغة العربية

الجزء الأول

أ. د هادي نهر

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : 2007/4/1209

رقم الإيداع المتسلسل لدى دائرة المكتبة الوطنية : 2007/4/1184



اليازوري

دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين

هاتف : 4626626 6 962+ تلفاكس : 4614185 6 962+

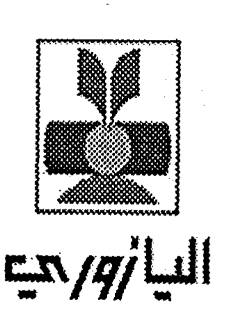
ص.ب : 520646 عمان 11152 الأردن

Email : info@yazori.com - www.yazori.com



الجزء الأول

الأستاذ الدكتور هادي نهر



كلمة لا بد منها

هذا الكتاب جزء من متطلبات رسالة الدكتوراه التي قدمتها لجامعة القاهرة عام ١٩٧٤ وكان المفروض أن يخرج بأربعة أجزاء ضخمة تستوفي نسخته الأصلية التي قدّمتها للإمتحان. غير أنّ ظروف الطباعة الصعبة وتجنّي أسعارها على المؤلف حالت دون إخراجي الكتاب بصورته الأصلية، التي لم أترك فيها شاردة ولا واردة إلاّ وعلّقت عليها وفصّلت القول في ذكر مظامنها ومصادرها، ولهذا اضطررت إلى حذف أكثر الهوامش وإلى تأجيل طباعة أربعة فصول مسهبة من الدراسة، لا خرج بهذين الجزئين. أقول هذا إعتذاراً من القارئ الكريم وإعترافاً بأن عملي كان ثمرة من ثمار التوجيه الأقصد والتعاون المعطاء بين الأستاذ وتلميذه.

فقد كان أستاذي المرحوم السيد يعقوب بكر حفياً بي متى ما افأت إليه مستنصحاً ومتزوداً بأزواد علمه وتوجيهاته القيمة. وقد منحني ثقته وتقديره فجعلني مديناً له بالجديّة الصارمة في البحث، والإنكباب على الدرس الذي لا يعرف الكلل، والتبتل في العمل الذي لم أجد لذة في غيره.

ومما يشرفني ويشرف عملي أن يسهم في مناقشته وتقويم ما جانب الصواب فيه علمان من أعلام الثقافة العربية، هما الأستاذان الجليلان:

الأستاذ العالم عباس حسن عضو المجتمع العلمي العربي والأستاذ الدكتور حسن توفيق ظاظا رئيس قسم اللغة العربية بآداب جامعة الأسكندرية.

اللذان تحمّلا عناء مدارسته والنظر فيه، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

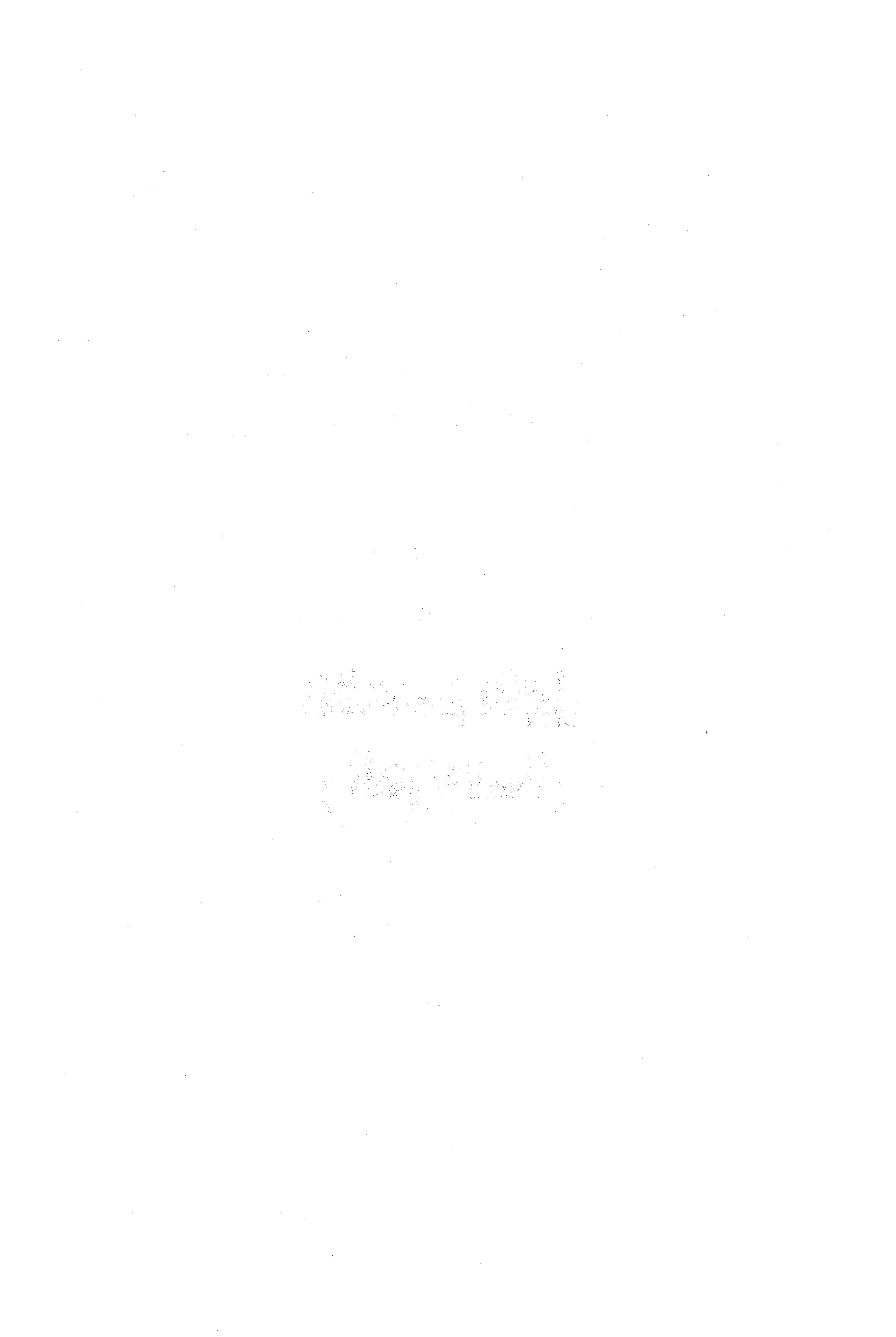
وحقيق بي أن أنوه بفضل أولئك الكرام الذين كنت أركن إليهم في ترحال أستاذي ملتمساً المشورة والرأي الصائب، وأخص منهم الأستاذ الدكتور تمام حسان، والأستاذ كمال بشر، وأستاذي في الماجستير المرحوم الأستاذ الدكتور شوقي ضيف - طيب الله ثراه - والأستاذ الدكتور محمد كامل جمعه - رحمه الله تعالى-. وإلى كل من تفضل بمعاونتني في سبيل إنجاز هذا البحث شكري وتقديري، والله الموفق.

هادي نهر

ⵓⵓ

القسم الأول

(الدراسة)



المقدمة

«أ»

تدول الأمم وتتغير مظاهر أنماط حياتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بين حين وآخر، ولكننا لا نتصور أنَّ أمة من الأمم يمكنها أن تغيّر لغتها تبعاً لتلك التطورات، ذلك لأنَّ اللغة لا تؤمن بالثورة والتطور السريع، فقواعدها الأصلية لا يمكن أن تزول بزوال البناء القديم لتشكل بذلك قواعد جديدة لما يستجد من بناء. وهذا لا يعني أنّ اللغة كائن يرفض التجديد، ولكنه يعني أنَّ التطور الذي يصيبها تطور حذر بطيء قد لا تبدو مظاهره وسماته إلاَّ على مدى قرون من الزمن، وقد لا يمسّ بشكل حاسم الأسس الثابتة لقواعد اللغة وأصولها العامة.

ولهذا فمن الخطأ أن نظن أنَّ هناك لغات متطورة وأخرى جامدة ترفض التطور، إذ إننا حين نتخذ المستوى التقني معياراً للتطور الحضاري، علينا أنَّ نميز بين التخلف الإجتماعي والإقتصادي، والتخلف اللغوي، فإنه من الجائز أن نقول إن المجتمع (س) مجتمع متخلّف حضارياً ولكن هذا لا يشير ضرورة إلى أن لغة ذلك المجتمع لغة متخلفة جامدة، فاللغة أية لغة، قادرة على مواكبة النمو الإجتماعي والفكري والإقتصادي للمجتمعات الناطقة بها، وهذا مايُسمى بمبدأ كمال اللغة.

واللغة العربية كما هو معلوم كانت ولا تزال قادرة على مسايرة التطورات الدينية، والسياسية، والإجتماعية، والإقتصادية التي مرّت بها الأمة، وكان لها طرقها الخاصة في استحداث المفردات والتوسّع في توليد الألفاظ والمعاني، وإضافة الجديد منها إلى القاموس اللغوي، غير أن ذلك لم يؤثّر على قواعد اللغة الأساسية التي ورثناها عن السابقين الذين أحاطوها بقدسية خاصة، وبذلوا وعلى مدى حين طويل من الدهر جهوداً مضنية مخلصة في سبيل جمعها واستنباط أحكامها عامة أو فرعية، وما خلفوه من آثار لدليل قاطع على عظمتهم وفضلهم الخالد علينا.

ومن هنا تنبع أهمية دراسة التراث النحوي الذي ورثناه عنهم والذي يتوارى أكثره إلى اليوم وراء سجف النسيان بعد أن رغب عنه الطالبون.

«ب»

ولكن، لماذا يتّجه الحاضر نحو الماضي، ولماذا دراسة التراث النحوي؟

أقول: إنَّ بعث التراث ودراسته ضرورة موضوعية ملحة، لأنها عملية كشف الإنسان في الإنسان، وتحليل وتقييم اللاحق للسابق، وبهذا العمل يمكن أن تكتمل المثل الفكرية لعبقرية الأمم وشخصيتها الحضارية ونُبقي على تلك القيم في حاضر أحوج ما يكون إلى القيم، وبهذا أيضاً يرتبط شرف الحاضر بشرف الماضي، ويتحقق النصر على الجانب المعادي للتراث.

إنَّ تحقيق التراث ودراسته استعادة للصفة الأساسية للفكر العربي بكامل حقيقته، وحيويته، ونقائه، وقيمه الدائمة المتجددة، إذ أننا لا نستطيع أن نبني فكراً جديداً إلاّ بمعرفة دقيقة للفكر الذي ابتدعه السابقون، بمعنى أن الفكر الجديد يجب أن يكون نتاجاً للتطور الطبيعي لكنوز المعرفة التي جمعتها أذهان أسلافنا ممن ملكوا أمكانات خاصة قوية صنعوا بها ما تفخر به الأجيال، وتحتاجه على مدى تعاقب السنين، وبذلك نسهم في مجمل عملنا هذا في تحديد اتجاه الخطوة الآتية واتجاهها في تاريخنا الفكري.

أمّا لماذا علم النحو من بين سائر العلوم اللغوية، فأقول: إنَّه لما كانت اللغة ضرورة من ضرورات الفكر بوصفها أداة لتوصيل الأفكار، فالنحو ميزان للغة، وضابط لها، ولولاه لكانت اللغة إعتباطية لا تقدر على أداء رسالتها زد على ذلك أنّ النحو يشكّل «قمة الدراسة اللغوية، وهو تجسيد لقواعد اللغة في عمومها، وعلى كلّ المستويات وبخاصة الأصوات والصرف، وهو محورها الرئيس الذي تدور حوله ومن أجله كلُّ الجهود في العمل اللغوي بعامة»[1].

«وعلم المعاني المشهور بضمه إلى علوم البلاغة إنْ هو إلاّ دراسة لغوية تدخل في إطار علم النحو بمعناه الدقيق، وقد نعته بعضهم بـ(النحو العالي).

---

(١) ينظر: دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال محمد بشر ص٢٩-٣١ (بتصرف) ط٢ دار المعارف - مصر ١٩٧٣.

وعلم البيان في بعض أبوابه أو معظمها يدخل في نطاق الدرس اللغوي الحديث فالمجاز بأنواعه والكناية في بعض صورها يعرض لها علم الدلالة أو السيمانتيك Semantics على أساس إنّها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه أو على أساس أنها صورة للتغيّر الذي يصيب معاني الكلمات والعبارات»[١].

والأدب فنّ نسيجه اللغة. ناهيك عن دور اللغة في الدراسات الإجتماعية والتاريخية والعلوم السياسية والفلسفة والمنطق وعلم النفس وغيرها من المعارف والفنون.

وفي ضوء تلك الإعتبارات جميعاً ندبت نفسي لتحقيق أحد الآثار النحوية ودراستها، فأنتظمت بحذر وبإستحياء في صفوف أولئك الذين أحصروا في سبيل خدمة العربية وتراثها، وانقطعوا لهذه الغاية إرضاء لوجداناتهم وزلفى من أشرف هدف وأسماه، فكانت محاولتي هذه عملا متواضعا حاولت التقرب فيه من طاقة كريمة من طاقتنا الفكرية، وإن أقف عند بعض نتاجها لانفض عنه غبار السنين وتعاقب الأيام، وفاءً لوفاء أحد الرجال المخلصين للعربية، وهو ابن هشام الأنصاري المصري إمام الدراسات النحوية في مصر والأمة الأسلامية في القرن الثامن الهجري بدون منازع، واخترت كتابه الموسوم بـ(شرح اللمحة البدرية في علم العربية) – تحقيق ودراسة – ليكون بعض متطلبات دراستي.

---

(١) المصدر السابق: ص١٧.

«جـ»

ولكن، لماذا القرن الثامن الهجري؟ ولماذا ابن هشام المصري؟ وما قيمة كتابه (شرح اللمحة البدرية في علم العربية)؟

أقول: إنَّه في الوقت الذي سجّلت فيه بغداد انسحابها الهزيل أمام جيوش الغزاة المغولين، لتفقد مباهجها، وتراثها، وتعيش منذ منتصف القرن السابع الهجري، حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري فترة إرتكاس أدبي، وانحطاط فكري، وعقم شديد شاركتها فيه بلاد الشام عامة، وفي الوقت الذي كانت بلاد الأندلس نهباً لأطماع الطامعين وتصارع المتخالفين، كانت مصر هي البيرق الذي ظل يرفرف على الرغم من فتن القرون وحروبها علامة بقاء الأمة وإصرارها على الحياة.

ولقد كان القرن الثامن ومن قبله القرن السابع من أزهى القرون المتأخرة التي عاشتها مصر ثقافة، فقد تزاوجت فيها الثقافات الآتية من الشرق ومن الغرب والأندلس في الطبيعة المصرية التي غلب عليها وعلى مدى تاريخها اعتماد الذوق فيما تأخذ، وعمق التفكير، وثراء العطاء، فاستحقت بذلك أن تكون مركزاً للإشعاع الفكري في العالم الإسلامي.

وكان ابن هشام علامة بارزة تركت أثرها على النشاط الثقافي عامة وعلى الدراسات النحوية بصورة خاصة في القرن الثامن الهجري وقد كان ظهوره يمثّل مرحلة جديدة في عالم النحو تنبيء عن تجديد ما انقطع من تراث

المتقدمين، بعد أن راح جلُّ المتأخرين يلهثون وراء هـذا الـرأي أو ذاك دون التماس للحجة أو طلب للدليل، أو استقلال للفكر، فكان ظهور ابن هشام مظاهرة جديدة نشطة سارت بالدراسـات النحويـة خطـوات حثيثـة دائبـة خلّفت وراءها حركة مستمرة من التأليف لا توجد في مـسيرتها هـدأة، ولا بين أجزائها قطعية.

وإذا كانت الدراسات النحوية بمصر قد وضحت معالمها عند ابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢هـ)، والتحمت بأبي حيان الأندلسي المتوفى (٧٤٥هـ)، فقد بلغت تفوقها، وجلاها بـابن هـشام المتـوفى سـنة (٧٦١هـ)، ولا أغـالي إذا قلت: إنَّ الأمّة الأسلامية لم تقدّم نحوياً بالمعنى الصحيح مثـل ابـن هـشام على امتداد القرون السبعة المنصرمة، فقد كان آخر ومضة سـاطعة في سـماء النحو إذ بـدأ بعـدها بالاضـمحلال حتـى ظهـور الـسيوطي المتـوفى سـنة (٩١١هـ) الذي لم يستطع أن يزيد على الدراسات النحوية جديداً، فقد كـان جامعاً، ينقل ما تقع عليه عيناه في كتب المتقدمين والمتأخرين عـلى الـسواء، دون أن يربي نقولاته من ثاقب فكرهْ ليوسمها بالجديّة والأصالة.

أمَّا كتاب (شرح اللمحة البدرية في علم العربية) الذي نحن بصدده فهو من أظهر كتب ابن هشام على تواضع صفحاته، فالمتأمل فيه يجـد أنّـه لـيس شرحاً تقليدياً، أطال فيه صاحبه مختصراً، أو وسّـع متنـا، وإنـما هـو كتـاب تراحبت أبوابه وفصوله، وغرزت مادته، واستطاع فيه مصنفه بما أوتي مـن عمق التفكير ورشاقة الأسلوب أنْ يخرج الحقائق العلمية سافرة جلية بعيدة

عن التكلف والتقعر فقد أخذ فيه بتشريح الأقوال وتعقيب الآراء وفصّل القول في ذكر الفروع والأصول وطرق مسائل الخلاف، وأظهر ما اعترى آراء النحاة من الخطأ، وبيّن مواطن الصواب، فانتصر لهذا، واعترض ذاك مدلّلا على ذلك بالحجج اللائحة والبراهين الساطعة، فجاء شرحه مكتملاً غاية في الدقة والفائدة يقف في صف أشهر مؤلفاته الأخرى.

«د»

وكان لا بد لي أن أبدأ من منطلقات محددة يمكنني الركون إليها في دراسة الكتاب وتحقيقه، فقسّمت عملي على قسمين: الأول: الدراسة، والثاني: التحقيق. وسلكت في الدراسة منهجاً قائماً على التبويب والتفصيل والترقيم ومعتمداً الإختيار، والموازنة والكشف، وقد توزّعت الدراسة على ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة.

أمّا الفصل الأول فقد حاولت فيه أنْ أقف على تكوين ابن هشام الفكري، ومناحي ثقافته المتنوعة المشارب، وطبيعة العصر الذي عاش فيه، وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: في الحديث عن عصر ابن هشام سياسياً، وثقافياً وقد أوضحت فيه عوامل انتشار الثقافة بمصر، وبيان مظاهرها، ثم عكفت على بيان اتجاهات الدراسات النحوية وموقف ابن هشام من كل إتجاه.

أمّا المبحث الثاني: ففي الحديث عن حياته، وبيَّنت فيه: اسمه وكنيته، ولقبه، ومولده، ونشأته، وأسرته وثقافته، ومذهبه الفقهي، وشيوخه ونشاطه العلمي، وتلاميذه، وأخلاقه ورأي العلماء فيه ووفاته.

وكان طبيعياً أنْ أحاول رسم صورة واضحة المعالم عن آثار ابن هشام المطبوعة منها والمخطوطة، والمفقودة، وبيان أسباب كثرتها، ودراسة أشهرها مادة، ومنهجاً، لا تبيّن من خلال ذلك موقع كتاب شرح اللمحة من بينها، وهذا كلّه قد استوعبه الفصل الثاني.

وقد ساقني هذا الفصل إلى دراسة كتاب شرح اللمحة البدرية، فعرضت في الفصل الثالث إلى كتاب اللمحة لابن حيان مادته، والغاية من تصنيفه، وشروحه ثم عرّجت على دراسة اللمحة فثبّتُ عنوانه، وبيان زمن تأليفه ومادته العلمية، ومصادره، وموقف ابن هشام من ابن حيان فيه، وحاولت أن أحدّد موقعه من كتب ابن هشام الأخرى من ناحيتي المادة والمنهج ورصدت كثيراً من الظواهر المنهجية والأسلوبية فيه ثم أوضحت موقفه من أدلة الصناعة النحوية ومن الجماعات والفرق النحوية المختلفة وأبرزت ما له من آراء اجتهادية.

وكان ختام هذا الفصل كلمة أخيرة حاولت فيها التهدّي إلى الخصائص المنهجية لابن هشام، وبيان موقعه من المدارس النحوية المتنازعة، وأثره في الدراسات النحوية، وبيان شخصيته الاستقلالية.

ثم اردفت ذلك كلِّه بوصف المخطوطات التي اعتمدتها في التحقيق، وبينَّت السمات العامة للمنهج الذي سلكته في تحقيق الكتاب واخراجه بالصورة المنشودة.

أمّا الفصول: الرابع والخامس والسادس والسابع من الأطروحة فقد ارتأيت طبعها في كتاب مستقل في المستقبل إن شاء الله.

«٥»

أمّا القسم الثاني فقد اوردت فيه الكتاب محقّقا، وقد صنَّفت في آخره فهارس عامة تُيسّر للباحثين الرجوع اليه.

وبعد: فهذا محصول رحلتي اللذيذة على مرارتها، وأنّا لا أدعي لنفسي الأتيان بخارق فيه، بل حسبي أنني حاولت أن أمنح عملي كلَّ إرادة الإنسان، وصبره، وطموحه، فإن أكن قد وقفت، فذاك ما عملت من أجله باخلاص، وإنْ كانت الأخرى، فهذا عمل إنسان يُؤخذ منه ويطرح، والله من وراء القصد وهو على ما أقول شهيد.

هادي نهر

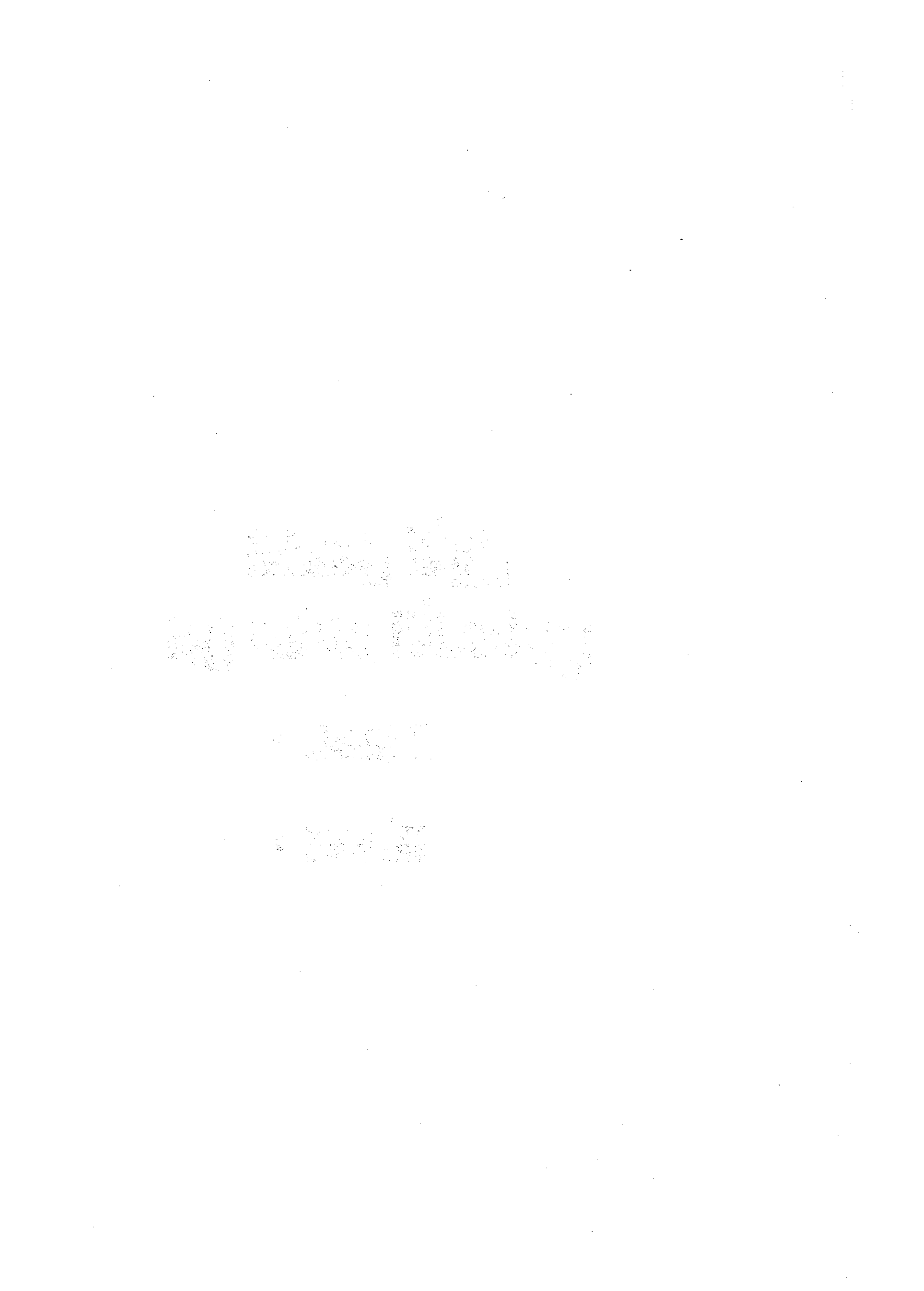
١٨ جمادي الثاني ١٣٩٤هـ

الثلاثاء: ٧ يوليو/ تموز/ ١٩٧٤

ஐ

الفصل الأوّل
ابن هشام الأنصاري

- عصره
- حياته



المبحث الأوّل

عصر ابن هشام

أولاً - الحالة السياسية:

سقطت بغداد تحت وطأة المغول سنة (٦٥٦هـ) وطوّحت تحت سنابك خيول الغزاة رؤوس ورؤوس، وشرق دجلة دماء ومداد، وأفل نجم العباسين بعد حكم دام أكثر من خمسة قرون، وتهيأ للمغول فيما بعد السيطرة على أكثر المناطق الإسلامية إبتداء من الهند شرقاً، حتى حدود سوريا غرباً، ولم يبق للعرب من سيادة إلا في المغرب واليمن.

وأمّا مصر فقد كانت في حوزة المماليك على مدى فترة طويلة من الزمن (٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ) إذ استطاع العثمانيون بقيادة سليم الفاتح من دخولها فاتحين والذي يعنينا في بيان الحالة السياسية لمصر هي تلك الفترة التي عاشت فيها أبان النصف الأول من القرن الثامن حيث عاش ابن هشام أكثر أيامه، وحيث كانت مصر تحت حكم سلاطين دولة المماليك البحرية، فقد استطاع هؤلاء سنة (٦٤٨هـ) من قتل توران شاه بن الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل، وقلّدوا أمّه شجرة الدر زمام الأمور، وما لبثوا أن خلعوها بعد ثلاثة شهور فقط من تنصيبها[1] وبذلك أجهزوا على الدولة الأيوبية.

---

(١) ينظر: تاريخ الجبرتي: ١/ ١٧ -١٨.

ظلّ سلاطين البحرية يتعاقبون على إدارة البلاد فحكم منهم ثلاثة وعشرون سلطاناً «كانت مدة حكم ثلاثة منهم هم: بيبرس، وقلاوون، وابنه الناصر تقارب نصف المدة التي حكم فيها العشرون سلطانا الآخرون مجتمعين».

ولقد فقه ابن هشام الفترة التي حكم فيها الملك الناصر محمد ابن قلاوون الذي تولّى السلطة للمرة الثالثة، فقد نُصِّب وخلع في مدة سنة مرتين إلى أن استطاع في المرة الثالثة من أنْ يثّبت أقدامه في الحكم ليمكث في إحدى وثلاثين سنة، امتدت من عام (٧٠٩هـ) إلى عام (٧٤١هـ).

وكذلك عايش ابن هشام جزءا من الفترة التي تلتها التي حكم فيها ثمانية من أولاد الناصر وأحفاده ما بين عامي (٧٤١هـ - ٧٦٢هـ)[١].

وتعدُّ الفترة التي حكم فيها الناصر من أزهى الفترات التي مرَّت بها مصر في عهد المماليك البحرية، فعلى الرغم من دسائس العصر وفتنة وتهديد الغزاة وتكالبهم على مصر، وتطاحن الأمراء ودسائسهم لبعضهم، وتزاحمهم على السلطة والجاه، استطاع الناصر أن يخمد أوار الفتن، وأن يأتي بجلائل الأعمال، وحسبه من ذلك «أن يتمكّن من طرؤد فلول الصليبين وأن يقف بوجه ثلاث غزوات مغولية»[٢].

---

(١) ينظر: بدائع الزهور لابن اياس: ١/ ١٧٧ - وما بعدها.

(٢) ينظر تفاصيل ذلك في: سيرة القاهرة / ١٨٨ - وما بعدها.

وأصبحت القاهرة في عهده حاضرة لأمبراطورية شاسعة امتدَّ سلطانها من بلاد برقة إلى ساحل البحر الأحمر جنوباً، «وقد بلغ النظام الأداري للسلطة مبلغاً عظيماً من الدقة والتنسيق، ونظمت دواوين الحكومة وموارِدها، فتمتعت الدولة بالرخاء والإستقرار»[1].

«ولاشك أنَّ الناصر نجح إلى حدّ أبعد من أسلافه سلاطين مصر الإسلامية في تكوين امبراطورية امتدّ نفوذها على بلاد اليمن والحجاز، وخطب ودّها ملوك أوربا وآسيا عن طريق إبرام المعاهدات، فقد كاتب الناصر سائر الملوك، وهادوه، وهابوه وصار جميع عسكر مصر في قبضته»[2].

وعندما توفى الناصر سنة (٧٤١هـ)، دخلت دولة المماليك البحرية في طور جديد من نظم الحكم، وذلك بسبب كثرة عدد السلاطين الذين حكموا وصغر سنهم، وبسبب كثرة عدد ظهور الأتابكة بشكل خطير، واشتداد التنافس بين الأمراء على السلطة، وجعلهم السلطان ألعوبة بين أيديهم، يعزلونه أو يبقونه حسب مشيئتهم، وقد كان أضعف السلاطين إرادة أقربهم إلى الأمراء، فإذا بدا من أحدهم تحرّك نحو عمل مثمر «كان مصيره الخلع ثم النفي أو القتل»[3] في وقت كان فيه الخليفة

---

(١) دولة بني قلاوون في مصر / ١١٤.

(٢) بدائع الزهور: ١/ ١٧٣.

(٣) ينظر: تاريخ المماليك البحرية، وفي عصر الناصر محمد بوج خاص ١٠٦.

مسلوب الإرادة، مغلوباً على أمره ليس له إلاّ سلطة رمزية لا تحلّ عقدة، ولا تنصف شعباً.

وقد ساعد هذا الصراع السياسي، وما تبعه من انحلال خلقي اتسم به أكثر من حكم من بيت الناصر على القضاء على عروش السلاطين[1].

ثانياً: الحالة الثقافية:

شهد عصر المماليك البحرية حركة ثقافية واسعة كان لها أثر واضح في انتشار الآداب والعلوم وكثرة العلماء ومعاهد العلم، ففي الوقت الذي كانت فيه الأمة الإسلامية تعيش المحنة والضياع على أيدي أعدائها من الغزاة والطامعين، وفي الوقت الذي كانت فيه بغداد حاضرة الخلافة العباسية تحتضر بكلّ مباهجها ومظاهر عصرها الذهبي الثقافية والإجتماعية، كانت مصر البيرق العربي الذي ظلَّ يرفرف على الرغم من فتن العصر وحروبه، علامة بقاء هذه الأمة وإصرارها على الحياة، وكان العلماء هم حملة ذلك البيرق.

ولقد تظافرت عوامل كثيرة على انتشار الثقافة أوجزها بالآتي:

أ) زعامة مصر لقيادة ركب الثقافة الإسلامية بعد أن تخلّت بغداد عن ذلك ممَّا جعلها عاصمة الأسلام الثقافية، وجد فيها المسلمون أملهم في كلِّ ما فقدوه على أيدي الأعداء.

---

(١) ينظر: مصر في عصر المماليك البحرية / ١١٣.

ب) تشجيع المماليك للثقافة واعتزازهم بأصحابها، فهم قوم يجهلون العربيَّة ويحكمون شعوباً هم غرباء عليها، ولكي يستقر حكمهم ويثبتوا أقدامهم، كان لا بدَّ من تقرَّبهم للشعب، وذلك بإكرام دينه ولغته وثقافته، والعمل على نشرها وصونها.

ولهذا أبدى سلاطين المماليك اهتماماً بالغاً بالثقافة بكلّ مشاربها، وقد بلغ النشاط الثقافي درجة كبيرة من التقدم والإنتشار تدلّ عليها مخلفات العصر وآثاره.

جـ) ورث المماليك دولة الأيوبيين الذين كانوا يولون العلم حرمة خاصة، فقد عملوا طيلة مدة حكمهم على إعلاء شأنه، فلا مفر للمماليك من أنْ يسيروا على هذا النهج، حفاظاً على تراث الأمة الذي بدأ التتار يهددون بالقضاء عليه في مصر بعد أن نجحوا في ذلك في بغداد وحلب.

د) هجرة كثير من العلماء من بغداد والأندلس وحلب وغيرها من الأمصار الإسلامية إلى مصر بعد أن أصبحت قبله العلماء، وملاذاً للفارين من الظلم، والراغبين في العيش الكريم والفكر الحر.

فتزاوجت الثقافات الآتية من الشرق، ومن الغرب والأندلس في الطبيعة المصرية التي غلب عليها – وعلى مدى تاريخها – إعتماد الذوق فيما تأخذ، وعمق التفكير، وثراء العطاء، فاستحقت بذلك أن تكون مركز الاشعاع الفكري في العالم الإسلامي بعد أن انحسر ظلُّ بغداد وحلب والأندلس،

وأكرم أهلها وساساتها العلماء وأجروا لهم العطايا، وقد أقرّ المؤرخون بذلك فقال ابن خلدون: «ونحن لهذا العصر نرى العلم إنّما هو بالقاهرة، ومن بلاد مصر، لما عرف من عمرانها مستبحر، وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين فاستحكمت فيها الصنائع، وتفننت، ومن جملتها تعليم العلم، وأكد ذلك وحفظه ما وقع لهذه العصور بها منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب، وهلم جرا، وذلك أن امراء الأتراك يخشون في دولتهم عادية سلطانهم على من يتخلفونه من ذريتهم لما له عليهم ممن الرق والولاء، ولما يخشى من معاطب الملك، ونكباته، فاستكثروا من بناء المدارس، والزوايا، والربط[1] ووقفوا عليها الأوقاف فكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم فيها، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ونفقت بها أسواق العلوم»[2]. لقد كان لهذه العوامل مجتمعة أثرها الواضح في إرساء قواعد الثقافة والأسلامية في مصر، وكان لهذه الحركة الثقافية النشطة مظاهر متعددة أوجزها بالآتي:

أولاً: «انتشار دور التعليم من مساجد ومدارس ورباطات ومكتبات، وقد قام كلّ من هذه بنصيبه في نشر الثقافة والمعرفة بين الناس، فزيادة على

---

(١) الربط أو الرباطات، واحدة رباط، وهي دار لسكنى المتصوفة موقوفة عليهم للاقامة والعبادة، والتزهد / وكان في كل رباط مكتبة، وقد انتشرت كلمة رباط في العراق، وانتشرت كلمة (خانقاه) وهي اللفظ الفارسي لكلمة رباط العربية في مصر والشام.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ٤٣٤-٤٨٥.

ما وجد في مصر من مساجد مشهورة قبل عصر المماليك البحرية، كالأزهر الشريف ألفينا اهتماماً بالغاً من الناصر محمد بن قلاوون وأمرائه ببناء المساجد والإهتمام بها وحسبنا أن نذكر إنَّ المساجد التي شيدت في عصره بلغت ثمانية وعشرين مسجداً»[١] وأشهر هذه المساجد ذلك الذي بناه الناصر بالقلعة سنة (٧١٨هـ). وجدد بناءه سنة (٧٣٥هـ) يقول المقريزي: «إنَّ الناصر استدعى جميع مؤذني القاهرة ومصر وجميع القراء والخطباء وعرضوا بين يديه وسمع تأذينهم وخطاباتهم، فاختار منهم عشرين مؤذناً رتبهم فيه ورتّب فيه درساً في الفقة، وقارئاً يقرأ المصحف وجعل عليه أرزاقاً تكفيه وتفيض»[٢].

«ولم يقتصر استعمال المساجد بالطبع على الغرض الأساسي الذي شيدت من أجله وهو العبادة بل استخدمت في أغراض كثيرة ترتبط بالدين بصلات وثيقة كالتدريس، ومجالس الحكم والقضاء بين الناس، ففي كثير من الأحيان جلس طلاب العلم بإحدى أركان المسجد ليستمعوا إلى فقيه كبير أو محدث شهير أو نحوي معروف»[٣].

---

(١) مصر في عصر دولة المماليك البحرية / ١٨٦.

(٢) الخطط: للمقريزي:٢/ ١٢.

(٣) مصر في عصر دولة المماليك البحرية / ١٨٦.

«أمّا المدارس فلا يقل اهتمام السلاطين بها عن اهتمامهم بالمساجد فازاء أشهر المدارس التي بنيت في مطلع القرن الثامن كالمدرسة الكاملية التي بناها الملك الكامل سنة (٦٢١هـ)، والمدرسة الصالحية التي بناها نجم الدين بن ايوب سنة (٦٣٩هـ)، والمدرسة الظاهرية التي بناها الظاهر بيبرس سنة (٦٢٢هـ) والمدرسة المنصورية التي بناها المنصور قلاوون سنة (٦٧٩هـ)، وجدنا أنَّ الناصر يبني مدرسة جديدة عام (٧٠٣هـ)، سميت بالمدرسة الناصرية وفعل مثل ذلك كثير من الأمراء.

فغصّ هذا العصر بعشرات المدارس الأخرى ممّا جعل ابن بطوطة يقرر: أنَّ مدارس مصر في القرن الثامن لا يحيط أحد بحصرها لكثرتها»[١].

وقد روعي في تصميم أغلب المدارس الأغراض التعليمية التي تشيد من أجلها ومساكن الطلبة والمدرسين، وفي هذه المدارس انتعش ما يمكن أن نطلق عليه (التعليم العالي) وكانت العلوم الأساسية التي تدرس فيها مرتبطة بأصول الدين والفقة والحديث، والتفسير والعلوم اللغوية كالنحو والصرف، والبيان فضلاً عن الدراسات العقلية كالفلسفة، والمنطق والعلوم كالفلك، وعلم البيئة، والكيمياء، والطب[٢].

(١) رحلة ابن بطوطة: ١/ ٧٠.

(٢) مصر في عصر دولة المماليك البحرية: ١٩٢-١٩٣.

أمَّا دور الكتب فقد ورث المماليك تراثاً ضخماً عمن سبقهم من الفاطميين والأيوبيين، وقد كانوا خير حفظة لهذا التراث، صانوه، وعملوا على انمائه فقد أنشأوا المكتبات العامة، وألحقوا بكلّ مدرسة مكتبة[١].

ثانياً: كثرة العلماء: حظي عصر ابن هشام بكثرة العلماء في مختلف العلوم والفنون كثرة تتناسب ومكانة مصر الثقافية، وللدور الخطير الذي يمثله العلماء في الحياة العامة دونك كتاب (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني) وكتاب (بغية الوعاة للسيوطي)، وكتاب (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي) تجد مئات التراجم لرجالات هذا العصر من العلماء والفقهاء، والأدباء والشعراء والكتاب والنحاة. فمن أشهر النحاة الذين عاصروا ابن هشام على سبيل المثال لا الحصر نجد: مسعود بن محمد[٢] (٦٦٤ - ٧٤٨هـ)، وابن مكتوم[٣] (٦٨٢-٧٤٩) والحسن بن أم قاسم المرادي[٤] (٠٠٠-٧٤٩هـ) وإبراهيم بن لاجين[٥] (٦٧٣هـ-٧٤٩هـ)، ومحمد بن أحمد بن مكي[٦] (٧١٩هـ-٧٦٠)، وابن عقيل[٧] (٦٩٨هـ-٧٦٩هـ)،

---

(١) ينظر: السلوك للمقريزي: ١/ ٥٠٤، حسن المحاضرة: ٢/ ١٤٣.

(٢) ترجمته في: الدرر الكامنة، ٤/ ٣٥١، بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٦.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاء، ١/ ٣٢٧، وينظر تلاميذ ابي حيان.

(٤) ترجمته في: المصدر السابق: ١/ ٥١٧ وينظر: تلاميذ ابي حيان.

(٥) ترجمته في: المصدر السباق: ١/ ٤٣٤ وينظر: تلاميذ ابي حيان.

(٦) ترجمته في: المصدر السابق: ١/ ٥٢.

(٧) ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ٤٧-٤٨، الدرر الكامنة ٢/ ٢٦٦.
وينظر تلاميذ ابي حيان.

والسبكي[١] (٨٠٨هـ-٧٧٠هـ) وأحمد بن علي بن عبد الكافي[٢] (٧١٩هـ-٧٧٣هـ) وأحمد بن عثمان النحوي[٣] (٦٨١هـ-٧٧٤هـ) ومحمد ابن يوسف ناظر[٤] (٦٩٧هـ-٧٧٨هـ) وعشرات غيرهم[٥].

ولم يقتصر انتشار العلماء ونشاط حركة التأليف على القاهرة والأسكندرية وإنما كان للصعيد المصري نصيب وافر من العلماء في مختلف الفنون والعلوم الناظر لكتاب (الطالع السعيد الجامع اسماء نجباء الصعيد) للشيخ الأمام ابي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوي الشافعي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) ليعرف مدى النهضة العلمية التي كانت في الصعيد المصري، متمثلة في المدارس المتعددة في (قوص) و(اسوان) و(اسنا) وغيرها من بلدان الأقاليم، وهي نهضة لا تقل بحال عما كان بدور في مصر أو في القاهرة في تلك العصور، «وأكبر الظن أنَّ هذا الصيت العلمي والأدبي لصعيد مصر هو الذي دفع الشيخ ابا حيان الغرناطي لأن يطلب من تلميذه الكمال الأدفوي أن يسجل هذه النهضة في كتاب، فكان -الطالع السعيد-»[٦].

---

(١) (٢٤)

(٢) ترجمته في بغيته الوعاة: ١/ ٣٤٢، الدرر الكامنة:١/ ٨٨.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٣٣٢، الدرر الكامنة: ١/ ١٩٨.

(٤) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٢٧٥.

(٥) ينظر بغية الوعاة:ج١/ ٢٢٥، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٧٢، ٤١٥، ج٢/ ٥٤.

(٦) ينظر بغية الوعاة: ج١/ ٤١٥،٣٣٤،٣٣٣،٢٢٥،ج٢/ ٥٤.

ثالثاً: نشاط حركة التأليف: وتبعاً لكثرة العلماء، نشطت حركة التأليف في ضروب شتى من العلوم والمعارف، فترات عصر المماليك البحرية على الجملة كبير إذ تنوَّعت آثار العلماء من أدبية، وتأريخية، ولغوية، ونحوية، وفقهية، ولانزال نسمع بالآثار النحوية لابن النحاس المصري المتوفي سنة (٦٩٨هـ) ولأبي حيان المتوفي (٧٤٥هـ)، والمرادي المصري المتوفي سنة (٧٤٩هـ) وابن عقيل المتوفي سنة (٧٧٦هـ) وابن الصائغ المتوفي (٧٧٦هـ)، وناظر الجيش المتوفي (٧٧٨هـ) وكثير من تأليف العلماء التي اتت عليها الآثام فلم تصل إلينا.

ولم يقتصر التأليف على النحو فقط، وإنّما تعدّاه إلى بقية العلوم المختلفة فوجدنا ابن منظور المتوفي (٧١١هـ) يؤلّف (لسان العرب) الذي يُعدُّ من أشهر المعاجم اللغوية في غزارة مادته وعمقها، وحسن ترتيبه، وفي التاريخ والتراجم نجد صلاح الدين الصفدي المتوفي سنة (٧٦٤هـ) صاحب (الوافي بالوفيات و(نكت الهميان).

وفضلاً عن هذه المؤلفات هناك عشرات غيرها في ضروب المعارف الأخرى من فقه، ودواوين شعر، وموسوعات تاريخية وجغرافية مما يدل على نشاط حركة التأليف وحيويتها.

اتجاهات الدراسات النحوية في عصر ابن هشام:

مما لا ريب فيه أنَّ مصر لم تكن حديثة عهد بعلم النحو، فقد بدأت الدراسات النحوية فيها مبكرة، وقد ارتبط ظهورها بظهور تلك الطبقة من المؤدبين التي اهتمت بتعليم مبادئ العربية للمتعلمين كي يحسنوا قراءة القرآن، وضبط ألفاظه، ولقد أسهم في هذه الحركة كثير من العلماء منهم: عبدالرحمن بن هرمز أحد التلاميذ المبرزين لابي الأسود الدؤلي المتوفي سنة (١١٧هـ) وعثمان بن سعد القبطي الصل المتوفي سنة (١٩٧هـ) وهو واحد من تلامذة القارئ المشهور نافع قارئ المدينة وقد انتهت لعثمان هذا رياسة الأقراء المصرية في ذلك الحين.

وقد تبع هذه الحركة رحيل بعثات الدارسين وطلاب العلوم إلى بغداد والبصرة والكوفة أملاً في التزود من علماء هذه المدن بازواد علوم النحو واللغة، وكان من أوائل أولئك العلماء الوليد بن محمد التميمي المعروف بـ(ولاّد)[1] الذي يعدّ «أول نحوي حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق»[2]، إذ خرج ولاد من مصر متوجّها إلى المدينة ولم يمكث فيها طويلاً، حين سمع بالخليل بن أحمد الفراهيدي، فشدَّ الرحال إلى العراق أملاً بلقائه والأخذ عنه وكان له ما أراد إذ لازم الخليل مدة حتى إذا ما استوى عوده،

---

(١) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٣٨٦.

(٢) المدارس النحوية: شوقي ضيف/ ٢٢٣.

قفل عائداً إلى مصر ومعه كتبه التي استقاها في العربية من املاءات استاذه ليذيعها بين طلابه، فتتكون بذلك في مصر بوادر حركة نحوية لها طلابها، وحلقاتها، ومريدوها.

وكما عرف المصريون نحو البصرة متمثلاً بالخليل على يد ولاد وغيره عرفوا نحو الكوفة متمثلاً بالكسائي إذ رحل (أبو الحسن الأعز)[1] أحد معاصري ولاد إلى الكوفة وحظي بلقاء استاذ مدرستها وتتلمذ عليه ومن هنا تتصل وفي وقت مبكر الدراسات النحوية بمصر بأمامي المدرستين البصرية والكوفية، ورحل أحمد بن جعفر الدينوري[2] إلى البصرة واتصل بالمازني عنه كتاب سيبويه ثم يتصل بثعلب زمنا قصيراً ليتركه إلى حلة المبرد، ثم عاد إلى مصر ليؤلف كتابه (المهذب) محاولاً أن يحصر فيه وجوه الخلاف بين نحاة البلدين، لكنه لم يقدر على ذلك فاكتفى بنقل مذهب البصريين[3].

ومن تلاميذ الدينوري محمد بن ولاد[4] المتوفى سنة (٢٩٨هـ) وهو من الراحلين إلى بغداد والآخذين كتاب سيبويه عن المبرد، وقد وضع بعد عودته لمصر كتابه الموسوم بـ(المُنَمَّق).

---

(١) ترجمته في: طبقات اللغويين والنحويين / ٢٢٣.

(٢) ترجمته في: أنباء الرواة: ١/ ٣٣، بغية الوعاة: ١/ ٣٠٦، شذرات الذهب: ٢/ ١٩٠٩.

(٣) من أثار ابي العباس الدينوري المطبوعة كتاب (المقصود والممدود على حروف المعجم) وله كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرد) ما يزال مخطوطاً ومحفوظاً بدار الكتب المصرية.

(٤) طبقات اللغويين والنحويين / ٢٣٦، معجم الأدباء: ١٩/ ١٠٥، أنباء الرواة: ٣/ ٢٢٤.

ويطالعنا في القرن الرابع الهجري على بن الحسن الهنائي المعروف بـ(كُراع النمل)[١] المتوفى سنة (٣٢٠هـ)، وابو العباس أحمد ابن محمد بن ولاد[٢] المتوفى سنة (٣٣٢هـ) كأشهر نحويين في عصر الدولة الأخشيدية، ومن الذين رحلوا إلى بغداد، وأخذوا عن شيوخ المدرستين.

وبعد:

فإذا كان ارتباط الدراسات النحوية في مصر وثيق الصلة بنحو المدرستين البصرية والكوفية كما بينت، فلنا أن نتساءل عن الصبغة التي اصطبغ بها نحو مصر أبان تلك الفترة أهي بصرية أم كوفية، أم إنها خليط من المذهبين المتنازعين؟

نقول: إنَّ المذهب البصري هو المذهب الذي رجحت كفته في دراسات المصريين النحوية، فقد كان وصول كتاب سيبويه إلى مصر في وقت مبكر قد مهَّد الطريق أمام المتعلمين أن يكونوا على بيِّنه من أبعاد نحو البصرة، في حين أنَّ المذهب الكوفي، في ذلك الوقت قد عدم المُصَنَّف الذي يضم نثاره، ويجمع شتاته، فكان غاية ما وصل للمصريين من نحو الكوفيين تلك المسائل التي تتناقلها الشفاه، وترددها الألسنة، وهي والحال هذا معرضة

---

(١) ترجمته في: معجم الأدباء: ١٣/ ١٢، أنباء الرواة: ٢/ ٢٤٠، بغية الوعاة: ٢/ ١٥٨.
(٢) ترجمته في: طبقات اللغوين والنحويين، ٢٣٨، انباء الرواة: ١/ ٩٩ معجم الأدباء: ٤/ ٢٠١.

للزيادة والنقصان. وقد رأينا أنَّ أبا علي أحمد بن جعفر[1] أحد النحاة المصريين يحاول في كتابه المهذب أن يحصر خلافات البصريين والكوفيين، ويعزو كل مسألة إلى صاحبها، إلاّ أنه لما أمعن في كتابه «عول فيه على مذهب البصريين وخاصة كتابات الأخفش الأوسط» مما يشير إلى عدم وضوح الرؤيا لدى النحاة المصريين عن نحو الكوفة اول الأمر، إذ لم يجدوا أمامهم كتابا يعتمدون عليه في دراسة ذلك النحو واستطلاع آراء أصحابه، ولم يتحصل لهم ذلك إلا بعد مرور زمن طويل.

وإذا كان المصريون طوال القرنين الثاني والثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة قد تمثّلوا نحو البصرة، وعرفوا نحو الكوفة، وسلكوا في أكثر آرائهم مسلك البصريين، فإنهم قد عرفوا أيضاً النحو البغدادي القائم على مبدأ الإختيار الذي ظهر في مطلع القرن الرابع على يد ابن كيسان المتوفى (٢٩٩هـ) وغيره إذ اختلف أبو جعفر النحاس النحوي المصري المتوفى سنة (٣٣٨هـ) إلى أوائل البغداديين، كما سمع أصحاب ثعلب وغيره، وعاد إلى موطنه مصر يُدرّس لطلاب كتاب سيبويه، وبذلك «يلتحم نحو المدرسة المصرية بنحو المدرسة البغداديى مع نشأتها المبكِّرة»[2].

---

(١) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٣٠٠.

(٢) المدارس النحوية / ٣٣١.

ولم يكن الأمر مقصوراً على رحيل علماء مصر إلى البصرة، والكوفة، وبغداد طلباً للعلوم النحوية واللغوية، وإنّما اجتذبت مصر إليها من مشاهير النحاة ما منحها الأصالة العلمية والنهضة الدائبة، فرحل إليها إبراهيم بن اسحق البغدادي[١] أحد تلامذة الزجاج ليعطي من ثمار علمه الطالبين، وليصنف كنايا في النحو يطلق عليه اسم (التبصرة) وقد أحسن فيه التعليل على مذهب البصريين[٢].

ونفذ لمصر أيضاً إبراهيم بن محمد بن علي الهاشمي الحسيني[٣] وعبدالرحمن بن اسحق الزجاجي صاحب (الجمل) وكان كتابه هذا «كتاب المصريين والشاميين إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جنّي والإيضاح للفارسي»[٤].

ومن الداخلين مصر علي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير[٥] إذ قدم إليها سنة (٢٨٧هـ) فمكث فيها ثلاثة عشر عاما.

ويعدّ ابن بابشاذ[٦] المتوفي (٢٥٠هـ) وابن برّي[٧] المتوفي (٥٨٢) من أكابر النحاة المصريين الذين نسمع عنهم في القرن السادس الهجري، وكان من

---

(١) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٤٧.

(٢) أنباه الرواة: ٢/ ١٢٣.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٤٣٠.

(٤) أنباه الرواة: ٢/ ١٦٠.

(٥) ترجمته في: بغية الوعاة: ٢/ ١٦٧، شذرت الذهب: ٢/ ٢٧٠.

(٦) ترجمته في: أنباه الرواة: ٣/ ٧٨، بغية الوعاة: ٢/ ١٧.

(٧) ترجمته في: أنباه الرواة: ٢/ ١١٠، شذرات الذهب: ٤/ ٢٧٣.

مكانة ابن بري ان استعان به الفاطميون في ديوان الإنشاء «فلا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه ويصلح ما فيه من خلل خفي»[1].

وفي العصر الأيوبي كان للنحو مكانة مرموقة حتى أنَّ بعض الملوك ومنهم الملك الكامل كان قد اشتهر بهذا العلم، فله فيه آراء وأفكار وقد بلغ فيه منزلة جعلت العلامة ابن بري يمنحه إجازة في هذا الفن[2].

ومن أشهر نحاة هذا العصر سليمان بن بنين الدقيقي المتوفى سنة (٦١٤هـ) وقدم إليها في هذا العصر يحيى بن معطي الجزولي المتوفى سنة (٦٢٨هـ) صاحب كتاب الألفية المشهورة، وكان يعاصره ابن الرماح علي بن عبدالصمد المتوفي سنة (٦٣٣هـ).

ويعدّ ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان المتوفي سنة (٦٤٦هـ) أهم نحوي مصري ظهر في القرن السابع الهجري.

وبرز في هذا العصر ابن الناظم المتوفي سنة (٦٨٦هـ)، وابن النحاس المتوفي سنة (٦٩٨هـ).

وفي القرنين السابع والثامن تبدأ طلائع هجرات العلماء من بغداد والأندلس تصل تباعاً إلى مصر، فوصل إليها ابن مالك وقد أدى دوراً

---

(١) ينظر: انباه الرواة: ٢/ ١١٠.

(٢) النجوم الزاهرة: ٦/ ٢٢٧، طبقات الشافعية للسبكي: ٤/ ٣٣٣.

خطيراً في عالم النحو في كل من مصر والشام، وظلت مدرسته هي المدرسة الفريدة التي تسلَّم رايتها من بعده ابو حيان، وقد تلقف هذه الراية فيما بعد علماء مصر كالمرادي، وابن عقيل، وكان على رأسهم عالم مصر المشهور ابن هشام الأنصاري الذي كان ظهوره آخر ومضة ساطعة لعلم النحو، إذ يبدأ بعدها بالإضمحلال حتى ظهور السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ).

ومن هذا العرض لتاريخ الدراسات النحوية في مصر يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية:

أولاً: أنَّ الدراسات النحوية في مصر قديمة النشأة، ارتبط ظهورها بظهور هذه الدراسات في بقية الأمصار العربية، وخاصة البصرة والكوفة.

ثانياً: أنَّ مصر عرفت المذهب الإختياري المتمثل في النحو البغدادي مع نشأته الأولى.

ثالثاً: كان للمذهب البصري تأثيره المبكر في دراسات المصريين لوصول هذا مجموعاً بكتاب معروف فانتشر تداوله، ولم يكن للكوفيين أول الأمر مثل هذا الكتاب.

رابعاً: أنَّ دعائم الحركة المصرية في النحو بعد القرن السادس وما بعده قد قامت على أكتاف علماء الأندلس مبتداء بابن مالك، ومن بعده ابي حيان، حتى تسلَّم الزعامة النحوية ابن هشام، الذي يعدُّ بحق إمام الدراسات النحوية في مصر في القرن الثامن الهجري بدون منازع، بل لا أكون مغالياً إذا قلت: إنّه يمثل النحو العربي برمته آنذاك.

خامساً: وإذا أردنا أن نتبين اتجاهات الدراسات النحوية في عصر ابن هشام ألفينا المظاهر الآتية سمات بارزة لها وهي:

أ) أنَّ الدراسات النحوية بمصر في عصر ابن هشام كانت عملية رصد وتمثُّل لآراء السابقين من النحاة، تعترضها محاولات واتجاهات جادة لعمل رصين يحاول جاهداً أن يزيد شيئاً، وهو وأن لم يستطع أن يفعل هذا، لكن ظهور مثل هذا الإتجاه قد هيأ عشرات من المصنفات تعتبر في تلك الفترة التي صفر فيها النشاط العلمي للأمة إلا في مصر عطاء فكرياً، وإضافة جديدة إلى التراث، فلولا مصر خاصة، ومعها الشام لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه، ولا نبهم على الأم كثير من تراثها وعطائها للأجيال، فلقد ظلت مصر مشعلاً يحنو على اللغة وعلومها، في وقت عاشت فيه الأمّة المحنة والنكبة.

ب) **تأليف المنظومات والمختصرات النحوية**: وافتَنَّ علماء هذا العصر في تكوين أساليب عرض دراستهم النحوية بصورة مختلفة، فاتجه أكثرهم إلى وضع المنظومات والمختصرات أو ما يطلقون عليه اسم (المتون)، وقد ضمّت تلك المختصرات والمنظومات القواعد والمسائل الجوهرية في النحو، دون التعرض إلى مواطن الخلاف أو إيراد الإعتراضات، أو ذكر الجزئيات، والفروع، وقد كانت غايتهم من تأليف هذه المصنفات على ما يبدو تسهيل النحو وتقديمه لأكبر عدد ممكن من طبقات المتعلمين، أو «حبهم في سرعة تلافي ما ضاع

من كتب النحو، والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد في موجز الكلام، فلكي يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم»[١].

ولم يكن وضع مثل هذه المؤلفات المختصرة وليدة هذا العصر فقد عرف المتقدمون مثلها، والناظر لفهرست ابن النديم يجد إشارات إلى عشرات منها لعلماء معروفين كالزجاج، وابن السراج والكسائي، وثعلب وابن كيسان وغيرهم[٢].

غير أنَّ الناظر لمختصرات القدماء وما أُلفَّ منها في عصر ابن هشام يجد فرقاً بين الاثنين وذلك ان معظم المؤلفات القديمة كانت زعيمة بالابانه عن نفسها لا ترتقب تفسيراً ولا توضيحاً مع النزوع إلى الواجهة النحوية، يستوي في هذا مطولها ومختصرها «إذ لم يقصد واضعوا المختصرات سابقاً إلا مجرد التسهيل على المبتدئ يذكر جزئيات العلم تؤنسه إذ جد فيه، فساوت عباراتها في التأديه ما فيها من المعاني»[٣].

أمّا المتأخرون فهم وان كانت غايتهم تسهيل المسائل النحوية على المبتدئ أيضاً، إلاّ إنهّم طفقوا ينشئون المتسون مع استيعابها لما في المطولات،

(١) نشاة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي / ٢٢٠.

(٢) ينظر على سبيل المثال: الفهرست لابن النديم الصفحات: ١/ ٩٣، ٩٥، ٩٨، ١١١، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧.

(٣) نشاة النحو وتاريخ اشهر النحو: ٢٢٩.

ويفتنون في سبيل ايجازها ما شاء لهم الافتنان فجاءت غامضة عسيرة الفهم، مست الحاجة إلى شرحها، وربما جللت بالحواشي والهوامش[١].

ومن أشهر منظومات المتأخرين منظومات ابن معطي، وابن مالك، ولابن مالك أيضاً كتاب (المفتاح في أبنية الأفعال) وهي منظومة من بحر البسيط في (١١٤) بيتاً، في علم الصرف[٢].

وله أيضاً منظومة (الاعتداد في الفرق بين الزاي والضاد وهي منظومة من بحر البسيط في (٦٢) بيتاً[٣].

وقد نظم شهاب الدين محمد بن أحمد الخولي المتوفى سنة (٧٩٣هـ) كتاب الموضح لابن مالك، وفصيح ثعلب[٤].

أمّا المتون والمختصرات فكثيرة لا يستوعبها حصر أسهم ابن هشام، ومن ابو حيان بقدر كبير، فمن آثار ابن هشام في هذا الضرب، قطر الندى وبل الصدى، وشذور الذهب، والأعراب عن قواعد الأعراب، والجامع الصغير في النحو وإقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، وغيرهما ممّا سأتحدث عنه بالتفصيل في فصل لاحق.

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٩.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢٧٣.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٢٧.

(٤) المصدر السابق: ١/ ٩٢٤.

ج) **كثرة الشروح**: وقد أُستدعي وجود تلك المنظومات والمتون ظهور حركة تأليف واسعة لشرحها والتعليق عليها لما في بعضها من الغموض والإيجاز الشديد، فانبرى بعض العلماء يشرحون ما يقع تحت أيديهم من تلك المصنفات، وقد شغلت ألفية ابن مالك العلماء زمناً طويلاً، فطافوا حولها شارحين ومعلقين، ومن أبرز شراحها من مصر، أبو حيان، وابن عقيل وشمس الدين محمد بن عبدالرحمن الصائغ، والمرادي، وناظر الجيش، ولصاحبنا ابن هشام شرح مشهور على الألفية سماه (أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك).

وقد حظي كتاب (الجُمل) للزجاجي باهتمام نحاة هذا العصر، فتناولوه بالشرح، ومن أبرز شروحه، شرح ابن هشام الموسوم بـ(شرح الجمل الكبرى).

ولابن هشام شروح أخرى غير التي ذكرتها آنفاً، منها شرحه لكتابيه قطر الندى وبل الصدى، وشذور الذهب وله أيضاً شرح على التسهيل لابن مالك، وشرح على المفصل لابن الحاجب، وشرح لأبيات ابن الناظم، وغيرها من الشروح والحواشي والتعليقات التي سنفصّل فيها القول في فصل لاحق.

د) **الألغاز النحوية**: وقد طفق بعض النحاة ينشئون مصنفات في الألغاز النحوية ضرباً من ضروب التفتن في التأليف ودلالة على المقدرة

والاستيعاب لدقائق العلوم النحوية واحاطتهم بأوابدها، وقد أسهم صاحبنا ابن هشام في هذا الضرب من التأليف فمن بين آثاره كتابه المسمى بـ(موقد الأذهان وموقظ الوسنان) وهو منظومة في الألغاز للنحوية، في ثمانين بيتاً رتَّبها على أربعة فصول، وسأتحدث فيه في حينه.

هـ) **التدريب على الإعراب:** ولكي يحفَّ النحاة الدراسة النحوية بالتقدير والترغيب، يكسبها مريدين وطلبة، ولتدريب المتعلمين على أساليب الإعراب وحباً في تعميم النفع عليهم، وتقوياً لما يتلقونه من قواعد نحوية، دأب بعض النحاة على عقد فصول في إعراب ما غمض من الشواهد والتعليق عليها وقد وضح هذا الاتجاه عند ابن هشام فعقد في كتابه (مغني اللبيب) أبواباً في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها، وفي (ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب) و(باب في إعراب الفعل) وباب في (كيفية الإعراب) وغير ذلك.

وفعل مثل ذلك في كتابه (شرح شذور الذهب) إذ قام بالإعراب والتعليق على شواهد متن الشذور، ومثل ذلك فعله في كتابه (شرح الجمل) وسنجد هذا الاتجاه واضحاً في كتابه الذي نحن بصدده.

الاتجاه النقدي: ولاستحكام الأفكار النحوية في وجدان علماء هذا العصر، ولتمثلهم مسائله وأبوابه بعمق وتفهم، استباحوا لانفسهم حق ارتضاء أيّ مذهب من المذاهب النحوية المتقدمة وحاولوا الخروج بآراء

جديدة مبتدعة، وقد دعاهم ذلك الأمر إلى تقصّي المسائل الخلافية، ومحاولة الموازنة بينها، وتصويب المصيب وتخطئة المخطئ، فنرى أنَّ بعضهم قد يرتضي مذهباً نحوياً معيناً ثم يعول على المذهب المناهض له إن صحّت لديه حكمته ورآه قريباً من الصواب، وهم في تأييدهم ومخالفتهم يدعمون ذلك بالأدلة والبراهين، ومن هذه المخالفة والموافقة وبيان أسباب هذا وذاك نشأ الاتجاه النقدي الذي حاول عبره المتأخرون أن ينتصروا لما وجدوا فيه صواباً، وأن يعترضوا ما خالفه بالحجج، وقد بدأ هذا الاتجاه جلياً عند ابن هشام وغيره من ساقة المتأخرين، فقد كان شديد الولع باعتراض وتتبع النحاة، وسيتضح ذلك عند دراستي لمواقفه من المدارس النحوية المختلفة.

وبعـــد:

ففي ظلال تلك الظروف السياسية، ووسط ذلك الجو الثقافي النابض وفي حومة هذه الاتجاهات المتعددة للدراسة النحوية عاش ابن هشام ولمع في سماء العلم في تلك الفترة من الزمان، فكان علماً من الأعلام خطَّ التاريخ اسمه بأحرف بارزة.

فمن هو ابن هشام؟

هذا ما سأتناوله في الصفحات الآتية.

المبحث الثاني

ابن هشام الأنصاري[1]

(١) ينظر تفاصيل ترجمة ابن هشام في:
- الأعلام: ٤/ ٢٩١ ط٢.
- أعيان العصر وأعوان النصر: للصفدي: ٣/ ٢٥٩ مخطوطة الدار (١٠٩١ تاريخ)
- البدر الطالع: ٤٠٠-٤٠٢.
- بغية الوعاة: ٢/ ٦٨-٧٠.
- تاريخ آداب اللغة العربية: ٣/ ١٥٤-١٥٥.
- حاشية مغني اللبيب محمد الأمير: ١/ ٢.
- حسن المحاضرة: ١/ ٥٣٦.
- دائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢٩٥.
- الدرر الكامنة: ٢/ ٤١٥ -٤١٧.
- روضات الجنات: ٣٤٦.
- السلوك للمقريزي: ٣/ ٥٥.
- شذرات الذهب: ٦/ ١٩١.
- شرح التصريح: ١/ ٥.
- طبقات الشافعية للسبكي: ٦/ ٣٣، ٢٩٦.
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: بدر الدين العيني ورقة ٢٢٦ مخطوطة الدار (١٥٨٤ تاريخ).
- كشف الظنون: ٢/ ٤٩، ٤١٦.
- المدارس النحوية: ٣٤٦ وما بعدها.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: ١/ ١٩٨-١٩٩.
- النجوم الزاهرة: ١/ ٣٣٦.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٣٣-٢٣٤ ط٢.
- هدية العارفين: ١/ ٤٦٥.

وينظر نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى القرن الثامن ٨٨٩-٨٩٤.

(حياته)

اسمه:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي، الأنصاري المصري المشهور بابن هشام.

وقد ذكرت بعض التراجم قسماً من أجداده متقدّماً على بعض[١].

كنيته:

يكنى ابن هشام أيضاً بأبي محمد[٢]، ومحمد هذا أكبر ولديه والثاني عبد الرحمن ولكنه يشتهر بهذه الكنية، إذ غلبت عليه كنيته التي عرف بها، وهي (ابن هشام).

وقد أورد السيوطي في البغية تراجم لستة ممّن عُرفوا بهذه الكنية وهم:

- محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام[٣] (ولده).
- وأحمد بن عبد الرحمن[٤] (حفيده).
- ومحمد بن عبد الماجد العجيمي[٥] (سبطه).

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢٩٥.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ٦٨.

(٣) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ١٤٨.

(٤) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٣٢٢.

(٥) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ١٦٢.

- وعبد الملك بن هشام[١] (صاحب السيرة).

- ومحمد بن أحمد اللخمي أبو عبد الله[٢].

- ومحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي[٣].

نسبه ولقبه:

عرف ابن هشام عن غيره ممَّن كُنّوا بهذه الكنية بنسبة (الأنصاري) وهو ما ذكرته عنه أغلب المصادر التي ترجمت له، وقد وجدت العلامة الشيخ محمد الأمير في حاشيته على المغني يقرر أنَّه (خزرجي)[٤].

وقد أعرضت المصنفات القديمة والحديثة عن بيان مدى صحة نسب ابن هشام إلى الأنصار أو الخزرج، أكانت هذه النسبة صليبية أم ولاء فكل ما في الأمر أنَّ مَنْ ترجموا لابن هشام ذكروا سلسلة نسبة إلى جده الثالث (هشام)، دون الإشارة إلى انتمائه القبلي، وعليه تكون نسبة ابن هشام المشار إليها من الأمور التي لا يملك الباحث إزاء التحقق من صحتها سنداً تاريخياً مقبولاً.

---

(١) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ١١٥.

(٢) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٣٨.

(٣) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٢٦٧.

(٤) ينظر: حاشية مغني اللبيب للعلامة الأمير: ١-٢.

ومن الجدير بالذكر إنَّ ابن هشام قد اشتهر أيضاً بلقب (جمال الدين) وقد ذُكر هذا اللقب في أغلب مصنفاته المخطوطة منها والمطبوعة[1].

مولده ونشأته:

تكاد أغلب المصادر تتفق على أنَّ ابن هشام قد ولد في مصر سنة (٧٠٨هـ) «١٣٠٩م»، وساق إلينا الشيخ خالد الأزهري اليوم والشهر الذي ولد فيه وهو: يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة[2].

وقد خرج صلاح الدين الصفدي وهو من معاصري ابن هشام على إجماع من ترجموا له فذكر أنَّ مولده كان «بعد العشر وسبعمائة على وجه التقريب»[3].

فإذا علمنا أنَّ المتفق عليه في وفاته أنَّها كانت سنة (٧٦١هـ)، بعد أن بلغ من العمر بضع وخمسين سنة كما يقول ابن تغري[4]، فستكون رواية ابن حجر وغيره عن تاريخ ولادته هي الراجحة وبها أخذ أكثر أصحاب التراجم، قدماء ومحدثون، لا سيما أنَّ الصفدي لم يكن متأكداً من سنة ولادة ابن هشام على وجه التحديد، إذ ذكر في حديثه قوله «أنه ولد بعد العشر والسبعمائة تقريباً».

---

(١) طبقات الشافعية: ٦-٢٦٦،٣٣، حسن المحاضرة:١٠.

(٢) شرح التصريح: ١-٥ وينظر: الدرر الكامنة ٢-٤١٥.

(٣) أعيان العصر وأعوان النصر: ٣- ورقة ٢٥٩ - ظ «خ».

(٤) أعيان العصر: ٣-٢٥٩ ظ «خ».

أمّا نشأته فلم تذكر المصادر التي ترجمت له ما يفيدنا في معرفة أبعاد نشأته، ومعرفة عائلته، وصباه، وحالته المادية، وغير ذلك، مما قد يلقي الضوء على حياته، وأغلب الظن أنَّ ابن هشام قد نشأ في كنف عائلته لم يكن لها نصيب من أسباب الجاه والثراء، فلم يعرف عن والده دور بارز في الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.

ومن الثابت أنه قد تهيأت لابن هشام شأنه في ذلك شأن أكثر الصبيان في عصره فرصة تلقي العلوم في مدارس مصر ومساجدها وهو في سن مبكر، فتعلم القراءة والكتابة، وشغف بعلوم العربية منذ صغره، فحفظ القرآن الكريم واتصل بكبار الشيوخ فأخذ عنهم في مختلف الفنون والعلوم كما سنرى، حتى إذا ما استوي عوده بدا يؤلف، فذاع صيته، وعرف بين الناس.

أسرته:

لقد حاولت جاهداً أن أتعرّف على أبعاد حياة والد ابن هشام أو جدّه، ولكن لم أعثر على شيء يمكنني من الوقوف على بغيتي هذه بشكل واضح محدد، إذ أن المراجع قد اكتفت بإيراد سلسلة نسبة حتى جده الثالث (هشام) كما ذكرت سابقاً، دون الإشارة إلى شخصية هشام أو ابنه محمد.

ويبدو أنَّ أسرة ابن هشام قد عرفت به، واشتهرت وتبوأت مكانة مرموقة في الحياة العامة آنذاك، تبعاً للشهرة التي أصابها وخاصة من بعده، فقد خَلّف لنا خلفاً صالحاً، استطاع أن يتبحّر في العلوم ويتصدر مجالس

العلم والعلماء، وأن يعززّ ذكراه في نفوس الناس، وأن يوسِّع دائرة مكانة عائلته حتى اليوم.

لقد تزوج ابن هشام وهو في الأربعين من عمره على وجه التقريب[(١)] وأنجب ولدين أكبرهما يدعى محمد بن عبد الله بن يوسف ويلقب بـ(محمد الدين)، ويعرف بابن هشام أيضاً، ولد سنة خمسين وسبعمائة قال السيوطي «إنه كان أوحد عصره في تحقيق النحو، سمعت شيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني يقول: كان والدي يقول: هو أنحى من أبيه. قرأ على والده وغيره، وسمع الحديث على الميدومي والقلانسي وأجاز له التقي السبكي، والعزّبن جماعة والبهاء ابن عقيل والجمال الأسنوي، وغيرهم، روى عنه الحافظ ابن حجر. مات في رجب سنة تسع وتسعين وسبعمائة»[(٢)].

وقد خلَّف محمد ولداً واحداً هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام، كانت ولادته سنة (٧٩٩هـ)[(٣)] وهي السنة التي توفي فيها والده، فنشأ يتيماً، وحفظ القرآن والخرقي وألفية النحو وأخذ الفقه عن جماعة، وصار أحد أعيان مذهبه وتصَّدى بعد شيوخه للتدريس والإفتاء والأحكام، فأخذ عنه الفضلاء وخصوصاً في العربية[(٤)].

---

(١) تشير المراجع إلى أن أكبر أولاده وهو محمد كان قد ولد سنة ٧٥٠هـ فإذا كانت ولادة ابن هشام سنة ٧٠٨هـ فأغلب الظن أنه تزوج في الأربعين.

(٢) ينظر بغية الوعاة: ١-١٤٨، حسن المحاضرة: ١-٥٣١.

(٣) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي -١٢١.

(٤) نظم العقيان في أعيان الأعيان - ١٢١ الضوء اللامع: ٥-٥٦-٥٧.

قال السخاوي: «وكنت ممَّن حضر عنده دروساً»[1].

وتوفي سنة (٨٥٥هـ) ودفن عند أبيه بتربة سعيد السعداء[2].

أمَّا الابن الثاني لابن هشام فهو عبد الرحمن بن عبد الله ابن يوسف الملقب بـ(تقي الدين)، ولم اعثر له على ترجمه سوى إشارة وردت عنه في (السحب الوابلة) قال صاحبها فيها «ذكره في الضوء وبيض له»[3]. وقد خلَّف عبدالرحمن هذا ولدين:

أولهما: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام الملقب بـ(ولي الدين) قال السخاوي عنه: «إنَّه حفظ القرآن والعمدة والمنهاج وحضر دروس البلقيني واشتغل قليلاً في النحو، وتعاطى التجارة، وسافر بسببها إلى الشام والإسكندرية، والصعيد وغيرها، وعرف بالديانة والثقة والأمانة، والتحرِّي في معاملاته، سمع منه الفضلاء وقرأت عليه»[4].

ﮋﮊﮋﮊ

---

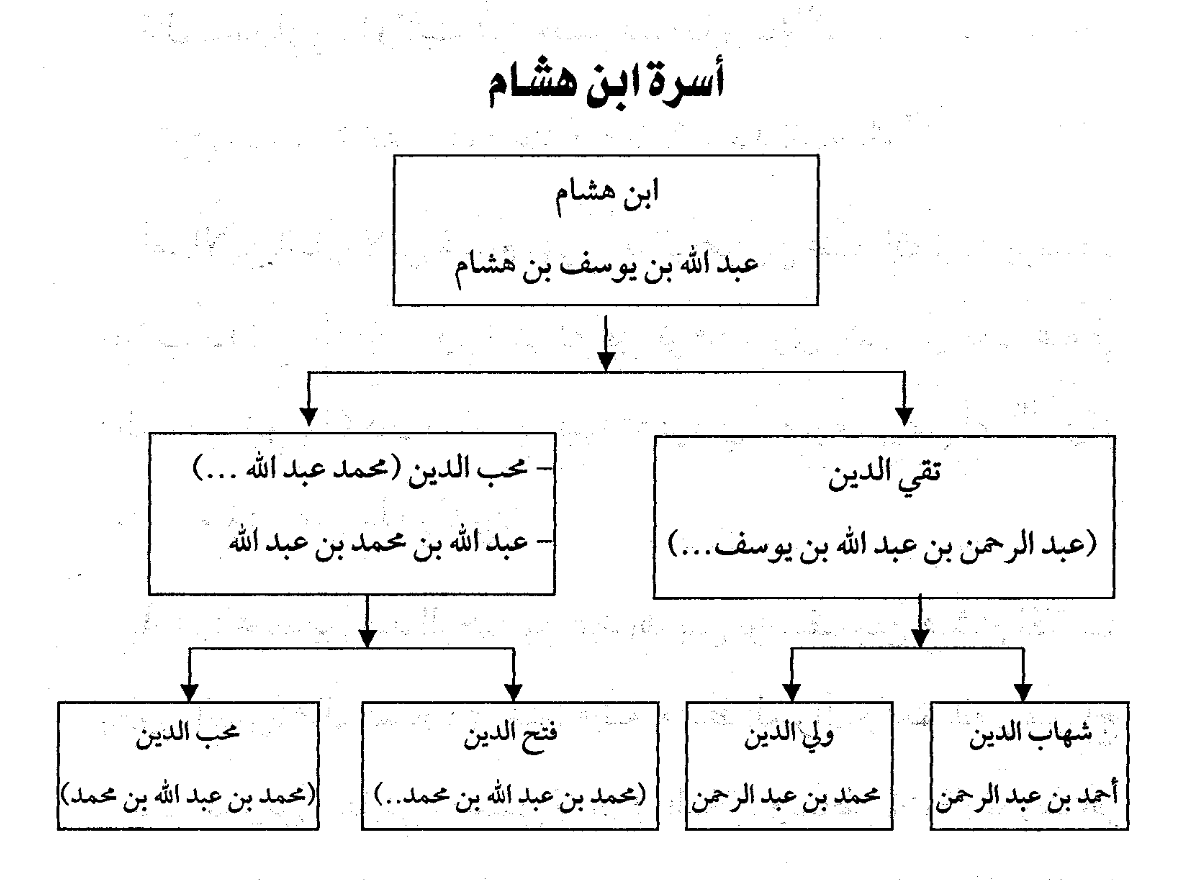
(١) الضوء اللامع: ٥٦٥-٥٧.

(٢) الضوء اللامع: ٥-٥٧، نظم العقيان: ١٢١.

(٣) ينظر: السحب الوابلة على ضرائع الحنابلة: لابن مكي ورقة ١٤٨ (مخطوطة ٩ الدار ١٤٤٥ تاريخ).

(٤) الضوء اللامع: ٧-٢٩١-٢٩٢.

أسرة ابن هشام



كانت ولادته سنة (٧٨٨هـ) بالقاهرة، وتوفي سنة (٨٦٦هـ)[١].

وثانيهما: أحمد بن عبد الرحمن النحوي، ولقبه شهاب الدين وقد اشتغل بالعلم كثيراً، وفاق في العربية، وغيرها، وأخذ عنه العلامة السخاوي، وتصَّدى للاقراء، وقرأ عليه جماعة، وله حاشية على التوضيح جرِّدها في تصنيف مستقل الشمس البلاطنسي في مجلد انتفع به الفضلاء[٢].

---

(١) المصدر نفسه: ٧-٢٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ١-٣٢٩، وينظر: بغية الوعاة: ٣٢٢١.

كانت ولادته سنة (٧٨٨هـ) ووفاته سنة (٨٣٥هـ).

ومن أحفاد ابن هشام (محب الدين) محمد بن عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن يوسف بن هشام، وهو من أهل المعرفة في زمانه[1].

وفتح الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن هشام، المشتغلين بالفرائض وغيرها، قال السخاوي: «وتنَزَّل في الجهات وخطب بالزينة، وتكسَّب بالشهادة»[2].

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى سبط ابن هشام الشيخ شمس الدين محمد ابن عبد الماجد العجيمي النحوي، قال ابن حجر: «أخذ عن خاله محب الدين ومهر في الفقه والأصول، والعربية، وكان كثير الأدب، فائقاً في العربية، ملازماً للعبادة، وقوراً ساكناً»[3].

مات في العشرين من شعبان سنة اثنين وعشرين وثمانمائة[4].

ثقافته:

شغف ابن هشام منذ نشأته الأولى بطلب العلوم فضرب في كل علم بسهم، وأخذ من كلّ فن نصيب، فتلقى العلوم عن مشايخ كثار كانوا أعلاماً في

---

(١) الضوء اللامع: ٨-١٠٨.

(٢) المصدر نفسه: ٩-٢٥٩.

(٣) بغية الوعاة: ١-١٦٢.

(٤) المصدر نفسه: ١-١٦٢.

معارفهم، فكانت ثقافته لهذا مزيجاً من مشارب شتى من المعارف والفنون، استطاع أن ينافح بها أنداده من رجال جيله ويعلو عليهم مقدرة وعطاء.

لقد اختلف بن هشام منذ صغره إلى المدارس والمساجد، ناهلاً من شيوخها ومدرسيها، عاكفاً على البحث والدرس والتحصيل، فدرس الفقة الشافعي ثم الحنبلي، وقرأ ديوان زهير عن أبي حيان، والقراءات عن ابن السراج، وحَّدث بالشاطبية عن ابن جماعة.

أمَّا في اللغة فله في ميدانها صولات تدلّ على تمكّنه من علومها ومعرفة دقائقها، فقد خلّف لنا آثاراً متعددة تدور في فلك الدراسة اللغوية، فله شرح على قصيدة (البردة)، وشرح على قصيدة (بانت سعاد) وآخر في شرح الشواهد الكبرى، وشرح الشواهد الصغرى، وقد تعقَّب اللغويين في براعة ومقدرة، قال في رسالة له بعنوان (هلم جرا): «... إنَّ أئمة اللغة المعقد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المحكم) مع كثرة استيعابه وتتبعه وإنما ذكره صاحب (الصحاح)».

وقد قال: «أبو عمر وابن الصلاح في (شرح مشكلات الوسيط) انه لايقبل ما تفرد به، وكان على ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم فان زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت، أمَّا صاحب «العباب» فإنّه قد صاحب «الصحاح» فنسخ كلامه، وأمَّا ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب، بل وضعه أن

يتكلّم على ما يجري من محاورات الناس وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً فإنه لم يصح بأنه عربي وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلّم عليها غيره»[1].

أمّا في النحو فلا أدل على ثقافته وتمكنّه فيه من آثاره القيمة التي خلفها، والتي استوعب فيها أبوابه، ومسائله، وتحدَّث عن كل مسألة حديث العالم المتمكن من علمه.

ولم تنحصر ثقافة ابن هشام في علومه اللغوية، والنحوية، والفقهية والقرآنية، وإنما كان أديباً متذوقاً للأدب دارساً فيه، فعلى الرغم من غلبة الجانب اللغوي في شروحه لبعض القصائد الشعرية المشهورة وكتب الشواهد إلاّ أنه يبدو من خلالها وقد ملك إحساس الأديب، ورهافته وحسن اختياره فيما يقرأ ويبحث فضلاً عما تذكره المصادر له من أشعار، وهو إنْ لم يبلغ فيها المستوى الرفيع الذي يمكن من خلاله وضعه في مصاف الشعراء، يدلّ نظمه على انه مارس الشعر وتمكَّن من أصوله وقواعده[2].

وله منظومة في الألغاز النحوية في ثمانين بيتاً، قام بشرحها في كتاب سمّاه (شرح القصيدة اللغوية) نقل عنها صاحب الأشباه والنظائر ولها مخطوطة محفوظة في لندن – بهولندا برقم (١-٢-٢٢٢).

---

(١) الأشباه: ٣-٢٠٢.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة: ٢-٤١٦-٤١٧، بغية الوعاة: ٢-٦٩.

وبعد: فإلى جانب ثقافة ابن هشام، واضطلاعه بفنون ومعارف كثيرة، كان رحمه الله على قدر كبير من الذكاء وحسن البديهة وسرعة الفهم، روي أنَّه حفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر[١] وبهذه الفطنة استطاع أن يستوعب كتب المتقدمين وعلومهم درساً وتحليلاً، ليخرج إلينا بخلاصات وافية شاملة في معارف شتى.

مذهبه الفقهي:

اشارت المراجع كما ذكرت سابقاً إلى أن بن هشام قد تلقَّن المذهب الشافعي[٢] وتفقَّه به، ثم تقلَّد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين[٣]، فحفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر[٤]، وتنَّزل في دروس الحنابلة فدّرس في مدرستهم بالقاهرة[٥].

وقد يطيب لبعض الناظرين فيقرر أنَّ سبب تحوَّل ابن هشام إلى المذهب الحنبلي هو «لأنَّه لم يكن له حظّ في الدنيا عند الشافعية والحنفية فسأله قاضي

---

(١) شذور الذهب: ٦-١٩٢.

(٢) الدرر الكامنة: ٢-٤١٥.

(٣) شرح التصريح: ١-٥.

(٤) الدرر الكامنة: ٢-٤١٥، شذرات الذهب: ٦-١٩١.

(٥) النجوم الزاهرة: ١٠-٣٣٦، دائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢٩٦.

القضاة موفق الدين الحجازي أن ينتقل إلى مذهب الحنابلة وينزل في منازلهم، فأجابه إلى ذلك وحفظ الخرقي في دون - أربعة شهور»[١].

وأغلب الظن عندي أنَّ تحوّل بن هشام إلى مذهب الحنابلة لم يكن لمجرد تحقيق رغبة أحد القضاة أو لأنه بعد أن ضاقت به أيام رفقته للشافعيين أو غيرهم، فلم تذكر المراجع عن ضيق يد ابن هشام وهو ذلك المتصدر للتدريس في أشهر مدارس الشافعية آنذاك[٢] وهي المدرسة المنصورية بالقاهرة التي درس فيها التفسير، فضلاً عمّا عرف عنه من تواضع وقناعة.

وبهذا تكون مصانعة ابن هشام للحنابلة، وحطبه في حطبهم عطاء جديداً يتقبله تعزيزاً للنفس الطموحة التواقة، الراغبة في معرفة كل جديد. ولا غرابة فيما فعله ابن هشام إذ ألفيا أبا حيان مالكياً، وحين قدم مصر تحوّل إلى المذهب الشافعي، ومثله ابن مالك فقد تحول بعد رحيله إلى الشام من مذهبه المالكي إلى المذهب الشافعي، ونحوي آخر من العراق هو الوجيه ابن الدهان المتوفى سنة (٦١٢هـ) فقد كان حنبلياً ثم انتقل إلى المذهب الشافعي وتولّى تدريسه[٣].

---

(١) ينظر: المقتصد الأرشد لعمر بن الحسين الحنبلي ورقة ١٤٢ مخطوطة الدار (٣٩٨ تاريخ).

(٢) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية: ١-٢٩٦.

(٣) ينظر أنباه الرواة: ٣-٢٥٤، طبقات الشافعية: ٥-٢٨. دائرة المعارف الإسلامية: ١-٢٩٥.

شيوخه:

تتلمذ ابن هشام لجمهرة من أعلام عصره، وكانت القاهرة موطنه من أهم المراكز الثقافية في مصر التي أخذ عن شيوخها وعلمائها ممن فتقوا سبل الاستقصاء والتوسع في التفكير، والتبتل في البحث والتمحيص.

وشيوخ ابن هشام على قلتهم كانوا من أعلام عصرهم في علومهم ومن الذين تبؤوا أرفع المناصب العلمية في زمانهم.

وتعدد الشيوخ وتباين معارفهم التي يدرسونها هو الاتجاه السائد والمفضل لدى النابهين من طلاب العلم آنذاك، إذ كان الطالب لا يرضى الأخذ عن أستاذ واحد في مادة علمية واحدة، وإنما يحاول أن - يتلقف ضروباً شتى من المعارف ليئول إلى المكانة التي يمكن له من خلالها أن يجري في مضمار العلماء الذين شحن بهم عصره واحتدم.

ومن شيوخ ابن هشام البارزين تاج الدين الفاكهاني[1] (٦٥٤هـ - ٧٣١هـ).

وقد قرأ عليه ابن هشام كتاب (شرح الإشارة) في النحو إلّا الورقة الأخيرة[2].

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة: ٣-٢٥٤-٢٥٥، بغية الوعاة ٢-٢٢١، المختصر في أخبار البشر: ٤-١٠٤، الديباج المذهب لابن فرحون: ١٨٦، شذرات الذهب: ٦-٩٦-٩٧، كشف الظنون: ١-٥٩.

(٢) النجوم الزاهرة: ٦-١٩١.

توفى في مصر سنة (٧٣١هـ)[١].

ومنهم بدر الدين بن جماعة[٢] (٦٣٩هـ - ٧٣٣هـ)، وقد أخذ عنه الحديث.

ومنهم: ابن المرحِّل[٣]: (٠٠٠٠ - ٧٤٤هـ).

الذي نّوه ابن هشام به وأطراه وكان يرفع عن قدره، وبفضله على أبي حيان وغيره، وكان يقول عنه: «كان الاسم في زمانه لأبي حيان والانتفاع بابن المرحل»[٤].

ومنهم: تاج الدين التبريزي[٥]: (٦٦٧هـ - ٧٤٦هـ):

من العلماء الذين برزوا في معارف شتى، ويقال: «إنّه جرَّد الأحاديث التي في الميزان للذهبي، ورتبَّها حسب الأبواب، وله على الحاوي حواشي مفيدة، واختصر علوم الحديث لابن الصلاح[٦] مات سنة (٧٤٨هـ).

---

(١) الدرر الكامنة: ٣-١٥٥.

(٢) ترجمته في: الدرر الكامنة: ٣-٣٦٧-٣٦٩ طبقات الشافعية ٥-٢٣٠، النجوم الزاهرة: ٩-٢٩٨، شذرات الذهب: ٦-١٠٥-١٠٦، مرآة الجنان: ٤-٢٨٧.

(٣) ترجمته في الدرر الكامنة: ٣-٢٠-٢١، طبقات القراء: ١-٦٩ شذرات الذهب: ٦-١٤٠-١٤١.

(٤) المصدر السابق: ٣-٢١.

(٥) ترجمته في الدرر الكامنة: ٣-١٤٣-١٤٦، بغية الوعاة: ٢-١٧١، النجوم الزاهرة: ١٠-١٤٥، شذرات الذهب: ٦-١٤٨-١٤٩، مرآة الجنان: ٤-٣٠٧.

(٦) الدرر الكامنة: ٣-١٤٥.

ومنهم: في القراءات شمس الدين بن السراج[١]: (٦٧٠هـ - ٧٤٦هـ)[٢].

نشاطه العلمي:

كانت حياة ابن هشام حافلة بالنشاط العلمي، والعطاء فهو على إمامته في اللغة والتفسير والحديث كان أمثل في النحو والصرف فهو العالم المبرز فيهما، استطاع بما أوتي من علم جمّ أن يبدع آثاراً حسانا استوفى فيها أبوابها وفصّل القول في مسائلهما.

فحينما شبّ عن الطوق، جعل همّه وسدمه أن يقدم للناس كلَّ ما استوعب من علوم، فلفت إليه الأنظار، وفتحت دور العلم أبوابها بوجهه تطلب معرفته، فتعددت أوجه نشاطه. وتقلد المناصب العلمية الرفيعة ويخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم. وتصَّدر لنفع الطالبين «وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً»[٣].

---

(١) ترجمته في: الطبقات القراء: ٢-٢٥٦، الدرر الكامنة

(٢) المصدر السابق: ١٤٦، بغية الوعاة: ٢-١٧١.

(٣) حسن المحاضرة: ١-٥٣٦، شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

درس علوم العربية في مصر ومكة، «لما جاورها وأقرأ كتاب سيبويه عدة مرات»[١].

ودرس الفقه الشافعي، وعلم التفسير بالقبة المنصورية بالقاهرة وأقرأ كتاب الحاوي الصغير في الفروع للشيخ نجم الدين عبد الغفار ابن عبد الكريم القزويني الشافعي المتوفى سنة (٦٦٥هـ) «وهو من الكتب المعتبرة بين الشافعية»[٢].

وعندما انتقل إلى المذهب الحنبلي عيّن مدرساً بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة كما ذكرت.

وقد تخطَّى نشاط ابن هشام مصر إلى بقية الأمصار العربية، فقد حدثنا عن رحلة قام بها إلى مكة المكرمة عام (٧٤٩هـ) وأنشأ هناك الخطوط الأولى لكتابه- مغني اللبيب- ووضع كتباً أخرى، لكنه أُصيب بها عند منصرفه إلى مصر، وقد منَّ الله عليه في عام (٧٥٠هـ) بمعاودة حرم الله والمجاورة فيه فشمَّر عن ساعد الاجتهاد ثانية، فصنع كتابه - مغني اللبيب-[٣] ثم عاد إلى مصر واستقر بها إلى أن توفاه الله.

---

(١) أعيان العصر: ٣-٢٥٩ (خ).

(٢) كشف الظنون: ١-٤١٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١-٣.

ولقد تناهى اسمه لأهل الأندلس، وقرأوا له بعض آثاره فقال عنه ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل الصناعة العربية من أهل مصر، يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلّا لسيبويه وابن جني، وأهل طبقتهما، لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل على أنَّ الفضل ليس منحصراً في المتقدمين»[1].

وظل ابن هشام إلى أواخر أيامه جذوة من البذل والعطاء، يدّرس ويؤلف، وينهل منه طلبة العلم، وآثاره التي خلفها، وطلبته الذين تخرجوا به شاهد على نشاطه العلمي المترامي الأطراف.

تلاميذه:

مثلما أخذ ابن هشام، فقد أعطى بسخاء وبذل، وتلاميذه ومن روى عنه كثيرون، وكان لشهرته التي ذاعت في الأقطار، ومصنفاته التي وصلت إلى أبعد الديار عاملاً من عوامل أقبالهم عليه من كل صوب ومن أشهر تلاميذه: ابن الملاح الطرابلسي[2]: (٠٠٠ - ٦٧٥هـ).

وعلي بن أبي بكر البالسي[3] (٠٠٠ - ٧٦٧هـ).

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢ ط بيروت: ١٩٠.

(٢) ترجمته في الدرر الكامنة: ٤-٢٠٩، شذرات الذهب: ٦-٢٠٦.

(٣) ترجمته في: الدرر الكامنة: ٣-١٠٢، بغية الوعاة: ٢-١٥١.

والنويري[١] (٧٢٢هـ - ٧٨٦هـ).

وابن جماعة[٢] (٧٢٥هـ - ٧٩٠هـ):

وابن الفرات[٣]: (٠٠٠ - ٧٩٤هـ).

ومحب الدين هشام[٤]: (٧٥٠هـ - ٧٩٩هـ):

وابن الملقن[٥]: (٧٢٧هـ - ٨٠٤هـ):

وابن اسحاق الدجوري[٦] (٧٥٠هـ - ٨٣٠هـ).

أخلاقه ورأي العلماء فيه:

كان ابن هشام ﵀ على علو مكانته العلمية، وذيوع صيته، وتهافت الطلاب عليه، وانتفاعهم به، رجل جد، وصدق، لم يؤثر عنه إلا ما هو جميل، ورفيع.

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة: ٣-٤١٥، شذرات الذهب: ٦-٢٩٢، النجوم الزاهرة: ١١-٣٠٣.

(٢) ترجمته في: الدرر الكامنة: ٢-٣٩، بغية الوعاة: ١-٤٢٧، النجوم الزاهرة: ١٣-١١٤، شذرات الذهب: ٦-٣١١.

(٣) ترجمته في: شذرات الذهب: ٦-٣٣٣.

(٤) ترجمته في: بغية الوعاة: ١-١٤٨، حسن المحاضرة: ١-٢٣٧.

(٥) ترجمته في: شذرات الذهب: ٧-٤٤-٤٥، الضوء اللامع: ٦-١٠١-١٠٥، البدر الطالع: ٦-٥٠٨-١٥٠.

(٦) ترجمته في: شذرات الذهب: ٧-١٣، الضوء اللامع: ١-٦٣ الدرر الكامنة: ٢-٤١٦.

ولقد شهد له الجميع بالوقار والأدب الجمّ، والتواضع الحليم، وعفة اللسان والعمل.

قال عنه ابن حجر: «إنّه كان متواضعاً شفوقاً يتمتع بدماثة الخلق ورقة القلب»[1].

وهو رجل التزم الصبر في أعماله وتعامله مع الحياة العلمية التي عاشها فهو القائل[2]:

ومَنْ يصطبْر للعلم يظفر بنيله
ومَنْ يخطبِ الحسناءَ يصبرْ على البذلِ
ومن لا يذلّ النفسَ في طلب العلا
يسيراً، يعشْ دهراً طويلاً أخا ذُل

وقد شهد له العلماء بالهمة والنشاط، ووفور البضاعة، فقال فيه ابن خلدون «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام انحى من سيبويه»[3]. وأطلق عليه الصفدي لقب: «شيخ النحو»[4].

وقال عنه ابن تغري: «إنه كان عالماً في عدّة علوم لا سيما العربية فهو فارسها، ومالك زمانها»[5].

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة: ٢-٤١٦-٤١٧.

(٣) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢.

(٤) أعيان العصر: ٣-٢٥٨.

(٥) النجوم الزاهرة: ١٠-٣٣٦.

وفاته:

كانت مدة حياة ابن هشام نحواً من ثلاث وخمسين سنة حيث وافته المنية، بعد حياة حافلة مبدعة، وقد اختلف العلماء في تحديد سنة وفاته فذكرت السنوات: (٧٦١هـ)، (٧٦٢هـ)، (٧٦٣هـ).

وقد اتفقت أشهر كتب التراجم على أنَّ وفاته كانت سنة (٧٦١هـ) وبهذا قال ابن حجر في الدرر، والسيوطي في البغية، والمقريزي في السلوك، وابن تغري في النجوم الزاهرة، والعماد الحنبلي في شذرات الذهب والأزهري في التصريح، والشيخ محمد الأمير في حاشية على المغني والشوكاني في البدر الطالع، وغيرهم، وبه أخذ المحدثون.

ولم تكتفِ بعض المصادر التي أسلفتها بذكر سنة الوفاة فحسب، وإنَّما حدّدت اليوم والشهر، فقيل: إنّه توفي ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة[١] سنة (٧٦١)، وهي السنة السادسة من سلطنة الملك الناصر حسن الثانية على مصر[٢] ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة[٣].

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٧، بغية الوعاة: ٢-٦٩، حسن المحاضرة ١-٥٣٦، النجوم الزاهرة: ١٠-٣٣٦، شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

(٢) النجوم الزاهرة: ١٠-٣٣٦.

(٣) المصدر السابق: ١٠-٣٣٣، شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

أمَّا صاحب كشف الظنون فقد اضطرب في تحديد سنة الوفاة، فذكر أنه توفي سنة (٧٦٢هـ)[١] وعاد في موضع آخر فقرر أنّه توفي سنة (٧٦٣هـ)[٢] وقد شاركه في ذكر التاريخ الأخير صاحب (هدية العارفين)[٣] وما ذهب إليه صاحبا الكشف والهدية رأي ضعيف. وكان لوفاة ابن هشام صدى واسع في نفوس الناس فقد تأسَّف عليه الجميع، ورثاه الشعراء ومنهم ابن نباته المصري المتوفى (٧٦٨هـ)[٤].

ومنهم الصاحب بن بدر[٥].

---

(١) كشف الظنون: ١-٤٠٤، ٢-٢٢٩.

(٢) كشف الظنون: ٢-٣٦١.

(٣) هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٤) ينظر ديوان ابن نباته: ٤٦٥-٤٦٦ ط-١٩٠٥.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة: ٢-٤١٦. البدر الطالع: ١-٤٠٢.

الفصل الثاني
آثار ابن هشام



المبحث الأول

الكتب المطبوعة

امتدّت حياة ابن هشام نحواً من أربع وخمسين سنة، وقد تحصَّل لـه عـبر جهاده الثقافي الممتد على مدى هذا العمر محصول وافر من العطاء في مختلف الفنون والعلوم، ممّا يدلّ على تبصّر حاذق، ومقدرة فائقة وسعة دراسة.

لقد خلَّف ابن هشام آثاراً لا تزال تزين رفوف المكتبات وتشغل الآلاف من الدارسين، فكتب في اللغة، والنحو، والتفسير، والفقه والبيان، ما يزيـد عن الخمسين مؤلفاً، امتاز جلّها بحسن التنظيم، وشـيوع الـروح النقديـة البناءة مع عمق الفكرة وحرارة الحجة.

ولقد آثرت أن ألقي نظرة سريعـة عـلى هـذه المؤلفـات لتكتمـل صـورة النشاط الثقافي لابن هشام في ذهن القارئ، ولكي أُعـيِّن بوضـوح موضـع كتابه شرح اللمحة من بين هذه المصنفات مادة ومنهجاً.

وقبل أن أبدأ بدراسة آثاره حاولت أن أكشف أسباب كثرتها.

وتيسيراً على القارئ قمت بتقسيم مؤلفاته على ثلاثـة مجموعـات وعـلى النحو الآتي:

المجموعة الأولى: بينت فيها كتبه التي امتدّت إليها أيـدي الغيـارى مـن المثقفين فقاموا بنشرها، أو تحقيقها ثم نشرها.

المجموعة الثانية: وتضم الكتب التي لا تزال مخطوطة في أماكن متفرقة من مكتبات العالم.

المجموعة الثالثة: تعرضت فيها لبيان أسماء كتبه التي أشارت إليها المراجع ولم أوفق في العثور عليها، أو الاستدلال على أماكن وجودها.

وقد وقفت عند نماذج من كتبه من المجموعتين الأولى، والثانية فتناولتها بالعرض والدراسة الموجزة، لا حددّ من خلال ذلك اتجاه ابن هشام في التأليف، ولا بيِّن موضع كتاب (شرح اللمحة البدرية) من بينها.

أ) كثرة مؤلفات ابن هشام:

لعل أوثق الأسباب التي تطالعنا في كثرة مخلفات ابن هشام موجزة بالنقاط الآتية:

أولاً: على الرغم من أن ابن هشام لا يذكر في مؤلفاته السنة التي قام فيها بتأليف كل منهما، لكن الثابت أنَّه بدأ مؤلفاً في وقت مبكر شأنه في ذلك شأن النابهين من العلماء، وقد عرفنا أنه قد اختلى إلى شيوخ كبار من أفاضل العلماء آنذاك، وهو صغير لم يتجاوز العشرين إلا ببضع سنين، فمن أوائل شيوخه تاج الدين الفاكهاني المتوفى (٧٣١هـ) وكانت ولادة ابن هشام سنة (٧٠٨هـ).

ثانياً: التنافس العلمي: الذي طبع عليه العصر كان مدعاة إلى أن يحاول كل واحد من العلماء أن يبتز أقرانه، بنشاطه وعطائه، وقد رأينا أن ابن هشام قد عاصر جمهرة من العلماء أمثال أبي حيان وابن عقيل، وابن السمين والمرادي،

وغيرهم، ممن جهدوا أنفسهم ما استطاعوا تأليفاً وبحثاً، فلا غرابة أن ينافحهم ابن هشام وأن يعمل على أن يكون له قصب السبق في عالم التأليف.

ثالثاً: عدم التخصص الموضوعي: لدى علماء منحهم الحرية الكافية في أن تتعدد اتجاهات كلّ منهم في التأليف، فيضعون مصنفات في - موضوعات مختلفة تأكيداً على قدراتهم العلمية، وتفوقهم، وقد ساعد على ذلك أيضاً عدم الفصل بين علوم الدين الإسلامي والدراسات النحوية واللغوية في منهج الدراسة، إذ كانت دراسة النحو واللغة تسير جنباً إلى جنب مع الدراسات الإسلامية الأخرى كالفقه، والتفسير، وعلوم الحديث وغيرها، وكثيراً ما نقرأ في تراجم الفقهاء والمحدثين أنهم كانوا ممَّن درسوا النحو ودرَّسوه، وتعددّ العلوم التي يؤلّف فيها العالم كانت مدعاة للفخر ورمزاً للتفوق.

رابعاً: تصدّر ابن هشام للتدريس في أشهر مدارس العصر آنذاك وعلى وفق مذاهب فقهية مخلفة كالشافعية والحنبلية، وحرصه على إفادة طلابه ومريديه دفعه إلى أن يضع كتباً كثيرة، أما موضحاً لمسألة، أو شارحاً لأخرى أو مجيباً عن سؤال يوجهه إليه جماعة من المتعلمين، فيكتب إليهم جوابه على هيأة كتاب أو رسالة قد تطول أو تقصر، وقد وضح ذلك في أغلب المقدمات التي صّدر بها كتبه، إذ بيّن لنا فيها الأسباب التي دفعته إلى تأليف مصنف معين[1].

---

(١) ينظر على سبيل المثال مقدمات كتبه: أقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، مباحث نحوية في القرآن الكريم، الجامع الصغير في النحو، ورسائله التي سيأتي الحديث عنها.

خامساً: من الملاحظ في هذا العصر أن التأليف قد تغيَّر تبعاً لنوع - طبقات المتعلمين، فما يؤلّف للناشئين غير ما يؤلف للمتقدمين وذلك يدفع بالعلماء إلى أن ينوّعوا من مصنفاتهم لتتناسب حاجة الطبقة التي يضعون مؤلفاتهم من أجلها.

وقد تبدو بعض المؤلفات عسيرة الفهم على طبقة معينة من المتعلمين فيضطر صاحبها إلى تأليف شرح لها، كما فعل ابن هشام مع بعض مصنفاته فقد وضع (شذور الذهب)، ثم قام بعد ذلك بشرحه «ليتم شواهده ويجمع شوارده، قاصداً فيه إلى ايضاح العبارة، لا إلى لفّ المعاني والأقسام ولا إلى نشر القواعد والأحكام»[1]، وكذلك فعل مع كتابه (قطر الندى وبل الصدى).

وقد يتطوع أحد العلماء لشرح مؤلف عالم آخر، كما فعل ابن هشام في شرحه لتسهيل ابن مالك، ولجمل الزجاجي، ولشواهد اللمع لابن جني، ولشواهد الألفية لابن مالك وللمحة أبي حيان، وسيأتي التعريف بهذه الكتب في حينه.

(١) من مقدمة شرح شذور الذهب: -١١.

آثاره

أولاً: كتبه المطبوعة:

(١) الإعراب عن قواعد الأعراب[1]:

يُعدّ هذا الكتاب على صغر حجمه مؤلفاً جليل الآثر عظيم الفائدة، حسن التنظيم والتأليف، درس فيه ابن هشام الجملة بأحكامها المختلفة، وشبه المختلفة، وشبة الجملة، وفسر طائفة من الكلمات التي تكثر الحاجة إليها، وعرض لبعض المبادئ الأساسية في الإعراب وتسمية الكتاب بـ(الإعراب) أراد مؤلفه: الأفصاح والابانه وهو معنى لغوي لا اصطلاحي، فقولنا: اعربت عن الشيء إذا أفصحت عنه وابنته، أما كلمة (الأعراب) الثانية فأراد بها مصطلح علم الأعراب في النحو، وهو تغير أواخر الكلم بتغير العوامل الداخلة عليها[2].

يقع الكتاب في أربعة أبواب هي:

الباب الأول: في الجملة وأحكامها.

---

(١) قام بتحقيق هذا الكتاب ودراسته الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي ونشرته دار الفكر في بيروت عام ١٣٩٠هـ -١٩٧٠م. ثم حققه الأستاذ علي فودة عام ١٩٧١ ونشره مع دراسة عليه في مجلة كلية الاداب - جامعة الرياض - السنة الثانية ١٩٧١ - ١٩٧٢.

(٢) ينظر: دراسة د. رشيد العبيدي -٣١.

الباب الثاني: في الجار والمجرور.

الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب وهي عشرون كلمة على زعمه وقد جعلها ثمانية أنواع:

الأول: ما جاء على وجه واحد وهو أربع: قط، وعوض، وأجل، وبلى.

الثاني: ما جاء على وجهين وهو: اذا.

الثالث: ما جاء على وجه واحد وهو أربع: قط، وعوض، وأجل، وبلى. بكسر الهمزة وسكون الياء، وحتى، وكلا، ولا...

الرابع: ما جاء على أربعة أوجه: أولا، وإن، وأن، ومن.

الخامس: ما جاء على خمسة أوجه وهو شيئان: أي، ولو.

السادس: ما جاء على سبعة أوجه: وهو: قد.

السابع: ما جاء على ثمانية أوجه وهو: الواو.

الثامن: ما جاء على اثنى عشر وجهاً، وهو: ما.

الباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة يشير فيه إلى أوليات دقيقة في كيفية الإعراب، وإلى تحديد تعابير المعربين، وتوجيههم إلى الألفاظ الصحيحة المعبرة عن المراد وإذا أردنا أن نتبين خصائص هذا الكتاب ومنهج ابن هشام فيه نجد الظواهر الآتية:

- **أولاً**: على الرغم من أنّ أصل الكتاب لا يتجاوز (٤١) صفحة من القطع الصغيرة إلا أنه يحوي بين ثناياه مسائل في غاية الأهمية مسطورة بأسلوب جامع دقيق مركز، وبهذا حظي الكتاب بعناية كبيرة من جانب العلماء والباحثين على مرّ التاريخ لجدة فحواه، وعظيم فائدته، فتناولوه بالشرح أو التعليق أو الإعراب، وقد أدرج لنا الأستاذ رشيد العبيدي قائمة بذلك[١].

- **ثانياً**: أنَّ هناك صلة بين هذا الكتاب وبين كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام أيضاً فقد ألفَّ (الإعراب في قواعد الاعراب) قبل (مغني اللبيب) كما صرّح بذلك ابن هشام حيث قال: «ومما حثّني على وضعه - يعني المغني - لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب، حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر»[٢].

وتبدو تلك الصلة الوثيقة بين الكتابين بأجلى صورها من ناحيتين:

أولاً: **الناحية الموضوعية**: فباحث الجملة وأنواعها وشبه الجملة.

والأدوات التي تدور في الكلام، وبيان وجوه أعرابها ومعانيها أمر مشترك بين كتابي: الإعراب في قواعد الاعراب ومغني اللبيب.

---

(١) الإعراب: العبيدي: ٣٩-٤٢.

(٢) مغني اللبيب: ١-٤.

ثانياً: الناحية المنهجية: فإننا نشمُّ من خلال كتاب - الإعراب روح ابن هشام في ذكر الخلافات، والتنبيه على الأخطاء-، ومناقشة النحاة وعرض المادة بكلّ دقائقها.

وكلُّ ما نعثر عليه من اختلاف بين الكتابين من هذه الزاوية يتحدَّد بالسعة الموضوعية وتناول المسائل بصورة مفصلة في (المغني) لا نجدها في كاتب الاعراب[1]، باعتبار أن الأخير خلاصة مركزة واضحة للمسائل التي أثيرت في المغني، بل إنّه يعد الركيزة الأولى له.

- **ثالثاً:** لا يخلو كتاب (الإعراب) على صغر حجمه من الشواهد النحوية بأنواعها فلها فيه مكان وجب يتناسب وحجم الكتاب وايجازه.

(٢) ألغاز نحوية:

ألّفه لخزانة الملك الكامل سنة (٧٤٦هـ - ٧٤٧هـ) وهو في بعض الأبيات المصعبة المباني، المغمضة المعاني، التي ألغز قائلها إعرابها، وجفن في غامض الصيغة صوابها في الظاهر فاسدة قبيحة، وفي الباطن جيدة صحيحة، وقد كان بعض العلماء يتساءلون عنها ويتباهرون بها، فأراد ابن هشام أن يجمع ما تيسر منها، مشيراً إلى موضع النكتة فيها مثال ذلك قوله في كلام الشاعر:

---

(١) ينظر على سبيل المثال مباحث «الواو» في المغني: ٢-٣٠-٣٩ وفي الاعراب: ١٣٦-١٤٠ و(حتى) في المغني: ١-١١١-١١٦ وفي الاعراب ١٠٠-١٠٥.

سـأتركُ مهـرتي رجـلٌ فقـيرٌ وأركـبُ في الجـوادن (مهرتـان)

الأشكال فيه في موضعين:

أحدهما: رفع (رجل فقير) وحقه أن يكون منصوباً، وجوابه أنّه مرفوع على الحكاية.

ثانياً: رفعه: (مهرتان) وحقه أن يكون منصوباً، لأنّه مفعول «اركب»؟

وجوابه: أنه ليس بتثنية مهرة، وانما هو رجل ثان[١].

والكتاب مطبوع مع حاشية للشيخ أحمد سيف الغزي مرتين سنة ١٣٠٤هـ وسنة ١٣٢٢هـ وفي مكتبة جامعة القاهرة نسخة مخطوطة منه برقم (١٩٧٥٢)، ومسطرتها -٢١- سطرا في كل سطر- ١١- كلمة.

(٣) إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل[٢]:

وضعه ابن هشام ردّاً على اعتراض نقل إليه عن بعضهم، بسبب ذكره أمثلة لعبارة في التصريف وردت في كتاب التسهيل لابن مالك، (عنكبوت) وتاء «تحزبوت»، وفي سياق كلامه تحدث أيضاً عن جملة مسائل منها: ياء (عباقرة) ونون «العشوزون» ووزن «إسطوانة»[٣] فأعطاها حقّها في الايضاح ممّا لا يدع مجالا لتساؤل المتسائلين. ويكاد

(١) ألغاز نحوية ص٦ «خ».

(٢) حققه وعلق عليه الأستاذ: هاشم طه شلاش مطبعة المعارف - بغداد ١٩٧٢.

(٣) ينظر إقامة الدليل - ١٢ - ١٣.

الكتاب يخلو من الشواهد النحوية اللهم إلاّ أربعة أبيات من الشعر استشهد بها في مواضع متفرقة[١].

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[٢]:

ويُسمّى (شرح الألفية) قال حاجي خليفة: وشرح الألفية لابن هشام، وهي أوضح المسالك واشتهر بالتوضيح[٣].

والألفية أو (الخلاصة) كما هو معروف من أشهر مؤلفات ابن مالك واسم (الخلاصة) يشير إلى أنَّ ابن مالك صنع قبلها منظومة طويلة سمّاها (الكافية الشافعية)، لما قصد حماة بعد تصدره في حلب اختصر في الكافية الشافعية (الخلاصة) أو «الألفية» في ألف بيت.

وقد اهتم العلماء بالألفية منذ ظهورها إلى يومنا هذا، شارحين ومعلقين ومن أهم شروحها، شرح ابن هشام، وشرح العلامة ابن عقيل المتوفى سنة (٧٦٩هـ) وشرح العلامة محمد بن علي بن محمد الأشموني المتوفى سنة

(١) ينظر: المصدر نفسه، الصفحات: ٢١، ٢٥، ٢٦.

(٢) طبع هذا الكتاب عدة طبعات، الأولى سنة - ١٣٣٢هـ - والثانية سنة - ١٣١٦هـ - والثالثة بكلكتا سنة - ١٣٣٢هـ. وقد قام بتحقيقه منذ سنوات الأستاذ المرحوم محي الدين عبد الحميد وطبعه في القاهرة وبيروت مرات، اعتمدت الطبعة الخامسة - بيروت ١٩٦٦ في الدراسة والتحقيق.

(٣) كشف الظنون: ١-١٥١، ١-٢٠٢.

(٩٢٩هـ) وغير ذلك من الشروح والتعليقات والحواشي وتعدّ الألفية بما دار حولها من تلك التأليف أثراً حياً لم يأخذ الزمن من أصالته.

وشرح ابن هشام على الألفية من أهم الشروح التي أُلفت حولها فقد استطاع فيه أن يحل ألفاظها، ويوضح معانيها، ويحلل تراكيبها ويفتح مغلفها. ولعلَّ أهم ما يلاحظ في منهج ابن هشام في شرحه النقاط البارزة الآتية.

أولاً: أهمل الشارح ذكر متن الألفية، وبدأ يشرح المسائل النحوية مباشرة.

ثانياً: جعل همَّه من خلال الشرح كما صرح في مقدمته هو «أن يسعف طالبي الألفية بمختصر يقاربها ليعقل من شواردها»، ويوضّح معانيها باعتبارها على حد تعبيره: «كتاب صغر حجما وغزر علما، غير إنّه لا فراط الايجاز، قد كاد يعد من جملة الألغاز»[1].

ثالثاً: سلك في شرحه التبويب نفسه الذي وضعه ابن مالك للموضوعات، غير أنه خالفه في بعض الأبواب، فقد قسّمها على فصول تبعاً لما يقتضيه جمع المادة، وتنسيقها، وقد صرّح ابن هشام في ذلك قال: «وربّما خالفته في تفصيله، وترتيبه»[2].

وقد تشتد هذه المخالفة فلا تكاد تجد في بعض الأحيان ترابطاً في ترتيب الأبواب بين الألفية وشرحها[3].

---

(١) أوضح المسالك: ١-١٠.

(٢) المصدر السابق: ١-١٠.

(٣) ينظر على سبيل المثال بابي الأبدال والاعلام: ٣-٣١٢-٣٤٦.

رابعاً: تطرق إلى مسائل خلافية في النحو، فوسّع دائرة الألفية بحثا وشرحا واستقصاء، وبسط آراء العلماء فيها، مناقشا معترضا مرة ومؤيدا أخرى.

خامساً: وكثيراً ما يعترض ابن هشام في شرحه على ابن مالك، ويتعقّب آراءه الخاصة له في ذلك طرق مختلفة، يبدو فيها لينا حينا حاداً صريحاً حينا آخر[(١)].

سادساً: وممّا يلاحظ في منهج ابن هشام في أوضح المسالك محاولته النظر في شرح الألفية لابن الناظم، والتعقيب على أقواله، فنراه يخطي ابن مالك وابنه في بعض المسائل، ونجده أحيانا يصحّح فهم ابن الناظم لكلام والده، ففي الحديث عن الفاصل بين (أن المخففة والجملة الخبرية قال): «إذا كانت الجملة الخبرية اسمية أو فعلية جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل... ويجب الفصل في غيرهن بـ«قد» أو «حرف تنفس» أو نفي بـ(لا) أو لن أو لم، أو لو، ويندر تركه، ولم يذكر (لو) في الفاصل إلا قليل من النحويين، وقول ابن الناظم «إنَّ الفصل بها قليل وهم منه على ابيه»»[(٢)].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١-٩٤، ١٣٧ و٢-١٠٩ و٣-٢٩٢.

(٢) المصدر السابق: ١-٢٦٨

وكان الناظم قد ذكر في الألفية من الفواصل (لو) ثم قال في ختام كلامه: «وقليل ذطر له».

ففهم ابنه أن المراد بالعبارة مجيء (لو) في الكلام العربي فاصلاً قليل وليس هذا الفهم مستقيماً[1]، إذ إنَّ مجيء «لو» فاصلاً في الكلام العربي كثير، غير أنَّ القليل هو ذكر النحاة لـ(لو) من بين الفواصل.

(٦) شرح بانت سعاد:

وهو شرح قصيدة كعب بن زهير بن ابي سلمى في مدح الرسول ﷺ. وقد كتبت حول هذه القصيدة شروح كثيرة، يُعدّ شرح ابن هشام من أقومها وأشهرها[2].

---

(١) قال ابن مالك:

وأن يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكنْ تصريفُهُ ممتنعاً

فالاحسُن الفصلُ بقصدٍ أو نفي أو تنفيس أو لو وقيل ذكر لو

وعلق ابن الناظم على قول ابيه بان ذكر: «.. وأكثر النحويين لم يذروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو» وإلى ذلك اشار بقوله «وقيل ذكر لو...» ينظر: ابن الناظم -٦٩.

(٢) وقد طبعه جويدي في ليبزك عام ١٨٧١ ثم طبع في القاهرة سنة ١٢٩٠هـ. وسنة ١٣٠٤هـ ثم طبع ثالثة سنة (١٣٠٧هـ).

(٧) شرح السيرة:

والبردة قصيدة مشهورة للبوصيري في مدح الرسول الكريم ﷺ وقد سمّاها (الكواكب الدرية في مدح سيد البرية) وعدتها مائة واثنان وستون بيتاً أولها:

أمَن تذكّر جيرانٍ بذي سلمِ مزجتُ دمعاً جَرَى من مقلةٍ بدمِ

وعلى البردة شروح كثيرة، من أحسنها شرح ابن هشام.

(٨) شذور الذهب في معرفة كلام العرب:

والكتاب رسالة موجزة في النحو جمع فيها ابن هشام أغلب أبواب النحو وقد اهتم النحاة بها اهتماماً كبيراً، فقد شرحها بدر الدين حسن ابن أبي بكر القدسي الحلبي المتوفى سنة (٨٣٦هـ) بكتاب سمّاه (شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور) وكتب جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) شرحا عليها سمّاه «الزبور على شرح الشذور»[١]، وشرحه أيضاً زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة (٩٢٦هـ) وسمّاه «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب»، ونظمه الشيخ عبد القادر ابن السعيد المتوفى سنة (٩٠٧هـ) وغير هؤلاء كثيرون[٢].

---

(١) من هذا الشرح ثلاث نسخ مخطوطة ومحفوظة بدار الكتب المصرية بالأرقام (٨٩، ٨٨٩، ١١٤٧نحو).

(٢) ينظر: كشف الظنون: ٢-٤٩، وايضاح المكنون: ٢-٤٢.

شرح شذور الذهب[١]:

يُعدّ شرح ابن هشام على شذوره من أحسن الكتب المؤلفة حول الشذور مادة، ومنهجاً، فقد وصل فيه إلى غاية لم يتقممها غيره، إذ أنه قد أخرجه للناس كتابا ينتهب المبتدئين، ويسترعي الدارسين، ويوفر عنهم جهود المتابعة والمراجعة ألمّ فيه الماماً فائقاً بأغلب المسائل النحوية مع حسن تنظيم وتبويب وبساطة في العرض، وسلاسة في الأسلوب.

والناظر في شرح شذور الذهب يجد:

أولاً: أنَّ الشارح كشف أبواب النحو ولفَّها عبر شرحه بعبارة واضحة بعيدة عن الخفاء والغموض.

ثانياً: وأنّه قام بإعراب الشواهد التي وردت في أصل (الشذور) وعلَّق عليها وهو في عمله هذا يذكرنا بما قام به في كتابه (شرح الجمل) غير أنه في شرح الجمل اعتمد إعراب الشواهد الشعرية برمتها إعرابا موجزا، بينما نجده في شرح الشذور يكتفي بإعراب مواطن الشاهد، ويبينه، ويقلّب وجوهه[٢].

---

(١) طبع هذا الكتاب عدة مرات، وقام بتحقيقه المرحوم محي الدين عبد الحميد، اعتمدت الطبعة (١١) ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م في الدراسة والتحقيق.

(٢) ينظر على سبيل المثال شرح الشذور الصفحات: ١٧٨، ١٨٠، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٦٩، ٢٨٨، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٩٨، ٣١١، ٣١٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٢٧٦، ٣٩٤، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٦.

ثالثاً: وأنّه أوضح المشكل من الألفاظ، وما اعتبره مستغربا منها[١].

رابعاً: وأنه أولى الشواهد القرآنية اهتماماً خاصاً، فلا يخلو باب من أبواب النحو التي أثارها في شرحه إلاّ وثبتّها بالشواهد القرآنية المتلاحقة، ولا يقف عند هذا فحسب، وإنّما يقلب الوجوه الإعرابية لبعض الآيات المشكلة، مبينا تفسيرها وتأويلها.

خامساً: ومن الملاحظ أنَّ ابن هشام في شرح الشذور لم يفعل إيراد نص المتن، بل كان يبدأ به، ثم يعلّق عليه، فترددت في الكتاب عبارتا: قلت، وأقول إشارة إلى المتن، والشرح.

(٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:

و(قطر الندى) مقدمة موجزة في النحو شرحها غير ابن هشام كثيرون، ولكن شرحه جاء بعد موف إلى الغايات حصر فيه مسائل النحو بطريقة مسببة، قريبة المأخذ، وقد ذاعت شهرة هذا الشرح في البلاد الإسلامية منذ تأليفه، وطبع مراراً ولشهرته ترجمة المستشرق الفرنسي جوجيه Goguyar إلى الفرنسية، وطبعه في ليدان عام – ١٣٠٥هـ – ١٨٨٧م[٢].

---

(١) ينظر أيضا شرح الشذور الصفحات: ٨٣، ٨٤، ١٣٣، ٢٧٣.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: -١٣٤٧، ١٩٥٥.

وأبرز ما يلاحظه الباحث في منهج ابن هشام في شرحه للقطر الظواهر الآتية:

أولاً: التزم ابن هشام في أغلب المسائل التي تحدث عنها الإيجاز وابتعد عن ذكر مسائل الخلاف، إلَّا إنَّه قد بسط القول في مسائل قليلة كما فعل عند الحديث عن «نعم وبئس»(١) وأحوال «قبل وبعد»(٢) و- الاشتغال-(٣) والتنازع(٤) ومع تلك الأفاضة في الكلام بقي حديثه قريباً من أذهان المبتدئين، لا يشقّ على صغار المتعلمين.

ثانياً: حاول ابن هشام أن يضمَّ الأبواب المتشابهة بعضها إلى بعض فعقد بابا للنواسخ، وبابا للجوازم، وآخر للمرفوعات، وهكذا.

ثالثاً: بدأ ابن هشام من خلال شرحه معلماً لا مؤلفاً، فهو يذكر القاعدة ثم يعقّب عليها بما يوضحها معززاً ذلك بمثال ثم يقرنها بالشواهد الشعرية خاصة.

وبعد، فكتاب شرح القطر يختلف عن كتاب شرح الشذور، من ناحية المادة والمنهج، غير أن الأخير فيه شيء من الإسهاب، وذكر مسائل الخلاف، وغزارة الشواهد لا نجدها في شرح القطر.

---

(١) شرح القطر: ٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٢-٢٩٦.

(٣) المصدر نفسه - ١٦٩ - ١٧٣.

(٤) المصدر نفسه: ١٧٣-١٧٤.

(١٠) فوح الشذا في أحكام كذا[١]

(والشذا في مسألة كذا) كتاب صغير لابي حيان الأندلسي في أحكام (كذا) واستعمالاتها، ما يزال مفقوداً وقد ذكره أبو حيان في كتابيه: شرح التسهيل، وارتشاف الضرب، قال: «وقد ألفنا كتابا في أحكام كذا وسميناه بكتاب الشذا في أحكام كذا... وجمعنا في آخره الأحكام مجردة ثم احترزنا منها بما قام عليه الدليل من لسان العرب»[٢].

وقد قام ابن هشام بشرح هذا الكتاب مقرراً في مقدمته من إنّه «لما وقف على كتاب الشذا في - أخبار - كذا لأبي حيان - رحمه الله- تعالى رآه لم يزد على أن نسج أقوالاً وحدها، وجمع عبارات وعددها، ولم يفصح كل الافصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بيَّن ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبَّه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عمّا اختلفوا فيه وافترقوا، فرأى الناظر لا يحصل منه بعد الكدّ والتعب إلا على الاضطراب والشغب فعزم على وضع تأليفه هذا ليبين فيه ما أجمل، ويوضح ما أهمل»[٣].

---

(١) حققه الدكتور أحمد مطلوب، ونشره في بغداد عام -١٩٦٣- وقد ضمنه السيوطي كتابه الاشباه والنظائر: ٤-١١١-١٢٢.

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٢-١٥٢، الارتشاف ٨٥-و.

(٣) ينظر: فوح الشذا: تحقيق د. أحمد مطلوب -١٤-.

وجاء شرح ابن هشام في خمسة فصول هي:

الفصل الأول: في ضبط موارد استعمال كذا.

الفصل الثاني: في كيفية اللفظ بها وتمييزها.

الفصل الثالث: في إعرابها.

الفصل الرابع: في بيان معناها عند النحاة.

الفصل الخامس: فيما يلزم بها عند الفقهاء.

وهو في هذه الفصول يعرض الوجوه والآراء المختلفة، ويناقش النحاة، ويبيِّن رأيه وتوجيهاته.

وهناك تشابه ملحوظ بين ما جاء به ابن هشام في الشرح، وما ذكره ابن حيان عن (كذا) في كتابه: التذييل والتكميل، من ناحيتي المادة والمنهج، بيد أن الباحث لا يطمئن إلى الجزم بأن ابن هشام قد سلك في شرحه نفس المنهج الذي سلكه أبو حيان من قبل في دراسة كذا، من ناحية تقسيماتها، وأحوال إعرابها، وغير ذلك مما آثاره ابن هشام في الشرح، إذ أن كتاب الشذا لأبي حيان مازال مفقوداً كما أسلفت.

(١١) قطر الندى وبل الصدى:

(ينظر: شرح قطر الندى السابق)

(١٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

دأب النحاة المتقدمون على أن يدرسوا الحروف بطريقة جزئية كأن يفردون لحرف معين باباً خاصاً. فجاءت دراسة الحروف عندهم متناثرة في ثنايا مصنافاتهم النحوية والبلاغية، أو في شروح الدواوين وغيرها.

والناظر لكتاب سيبويه المتوفى سنة (١٨٠هـ) يجد أنَّه يسلك في دراسة الحروف الطريقة التي أشرت إليها، فلا يخص الحروف في باب مفرد إلاّ ما ندر، وانما نجدها مسطورة في مواضع متفرقة من الكتاب ضمن الموضوعات العامة، وهذا الأمر نفسه نلقاه في مؤلفات من جاءوا بعد سيبويه كالفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) في معاني القرآن وكأبي زيد الأنصاري المتوفى سنة (٢١٥هـ) في نوادره، والمازني المتوفى سنة (٢٤٩هـ) في كتابه الألف واللام، وابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦هـ) في تأويل مشكل القرآن، والمبرد المتوفى سنة (٢٨٥هـ) في المقتضب، وغير هؤلاء.

وبمرور الزمن أصبحت الحاجة تدعو إلى أن تدرس الحروف دراسة متخصصة يضمّها بحث مستقل، يفصِّل القول فيها ويبيِّن أحكامها ومعانيها وأحوالها الإعرابية، فظهرت عدة كتب بهذا الشأن نذكر منها.

- كتاب اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي المتوفى سنة -٣٣٧هـ-[1].

---

(١) طبع في دمشق سنة ١٩٦٩ بتحقيق مازن المبارك، وانظر مقدمة المحقق في الثناء على ابن هشام.

ويذكر القفطي في أنباه الرواة ما نصه «وفي سنة احدى وستين وثلثمائة أمر معد أبو تميم المدعو بالمعز المتولى على أفريقيا عسلوج بن الحسن الدنهاجي العامل أن يأمر القزاز النحوي أن يؤلف كتاباً يجمع فيه سائر الحروف التي ذكر النحويون أنَّ الكلام كله: اسم وفعل وحرف وجاء لمعنى، وأن يقصد في تأليفه إلى شروح الحرف الذي جاء لمعنى، وأن يجري ما ألفه من ذلك على حروف المعجم، فسارع لما أمر به، وجمع المفرق في الكتب النفسية من هذا المعنى على قصد سبيله، وأقرب مآخذه، وأوضح طريقة، فبلغ جملة الكتاب ألف ورقة، ورفع صوراً منه إلى معد فأعجبه، ورضيه، وقال له: اذكر ما يجيء من الكلمات لمشاكلة الصور في الأمر، والنهي، والصفة، والجحد، والإستفهام التي يدل على المراد بها إعرابها وعلى ما تقدّمها وتلاها من القول فقال محمد بن جعفر القزاز: ما علمت أنَّ أحداً سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب، ولا اهتدى من أهل هذه الصفة إلى تقريب البعيد وتسهيل المأخذ وجمع المفرق على مثل هذا المنهاج»[١].

- وكتاب منازل الحروف[٢] لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ).

---

(١) ينظر: أنباه والرواة: ٣-٨٦-٨٧.

(٢) طبع في بغداد عام ١٩٦٩م.

- وكتاب سر صناعة الأعراب لابن جني المتوفى سنة (٣٩٢هـ)[١].

- وكتاب الأزهية في علم الحروف[٢] لابن الحسن علي بن عبد الرحمن الهروي.

- وكتاب معاني الحروف لعبد الجليل بن فيروز الغزنوي[٣].

- كتاب رصف المباني في حروف المعاني[٤]، لأحمد عبد النور المالقي المتوفى (٧٠٢هـ).

- وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني[٥]، لبدر الدين بن قاسم المرادي المتوفى عام (٧٤٩هـ).

ثم ظهر كتاب ابن هشام (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) فطغى على كل ما ألف في هذا الضرب من المصنفات، وقد بيَّن صاحبه في مقدمته الدافع إلى تأليفه بقوله «....فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما تيَّسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنها الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل

---

(١) حققته الأستاذ مصطفى السقا وجماعته وطبع في القاهرة سنة ١٩٥٤م.

(٢) طبع في دمشق عام: ١٩٧١.

(٣) ينظر: هدية العارفين: ١-٥٠٠.

(٤) رسالة ماجستير بجامعة القاهرة بإشراف الأستاذ الدكتور يعقوب بكر قدمها الأستاذ أحمد الخراط عام ١٩٧٣.

(٥) حققه الأستاذان فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل وطبعاه في حلب عام ١٩٧٣.

المصالح الدينية والدنيوية...» (فقد) وضعت هذا التصنيف على أحسن أحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الأعراب، فافتتحتها، ومعضلات يسشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها.... ومما حثَّني على وضعه انني - أنشأتُ في معناه المقدمة الصغرى المسماه بـ(الأعراب من قواعد الأعراب) حسن وقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب....، وأعلم أنني تأملت كتب الأعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور.

أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية، فنراهم يتكلّمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام...

والأمر الثاني: ايراد مالا يتعلق بالإعراب كالكلام في اشتقاق (اسم) أهو من السمة كما يقول الكوفيون أم من السمو كما يقول البصريون، والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين وترجيح الراجح من القولين...

والأمر الثالث: أعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف...»[1].

وكان ابن هشام قد وضع كتابه هذا أول الأمر في مكة عام (٧٤٩هـ) إلا إنه أُصيب به وبغيره في منصرفه إلى مصر، ولما منّ الله عليه في عام (٧٥٦هـ)

---

(١) المغنى: ١-٣، ٨.

بمغادرة حرم الله، والمجاورة فيه شمّر عن ساعد الاجتهاد ثانية فوضع كتابه، وأطلق عليه اسم «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»[(١)].

وهناك كتب كثيرة أُخرى تحمل اسم (المغني) منها:

- مغني الشيخ تقي الدين بن منصور فلاح اليمني المتوفى سنة (٦٨٠هـ) قال حاجي خليفة: «هو في النحو، فرغ من تصنيفه في محرم عام (٦٧٢هـ)»[(٢)].
- ومغني محمد بن اسحق بن اسباط الكندي أبو النضر المصري قال الزبيدي أخذ عن الزجاج وله كتاب المغني في النحو[(٣)].
- ومغني فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي المتوفى سنة (٧٤٦هـ)[(٤)].

لقد تخطَّى كتاب ابن هشام هذا كلَّ التصانيف السابقة في مادته وفي منهجه، فذاع صيته في الأمصار الأسلامية، ووقع بين يدي عالم العصر ومؤرخه ابن خلدون فأوجز لنا قيمته، وحسن منهجه بأن قال: «ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصو ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الأعراب مجملة ومفصلة، وتكلم على الحروف

---

(١) نفسه: ١-٣.

(٢) كشف الظنون: ٢-٤٧٢.

(٣) بغية الوعاة: ١-٥٣.

(٤) كشف الظنون: ٢-٤٧٢.

بالمفردات، والجمل وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت أعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول، وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها»[(١)].

ولهذه المكانة الرفيعة التي وصلها (مغني اللبيب) استحوذ على اهتمام العلماء فتناولوه بالدرس، والشرح، والتعليق والاختصار والنظم، فنشأت حوله كتب وحواش كثيرة جمعها حاجي خليفة في كشفه[(٢)].

ولعلَّ أهم خصائص منهج ابن هشام في كتابه مغني اللبيب موجزة بالنقاط الآتية:

أولاً: ممّا لا ريب فيه أنَّ كتاب المغني برهان ساطع على عبقرية ابن هشام وتمكّنه، وطول باعه في علوم اللغة، والنحو، والتفسير، فالكتاب مزيج من التفسير، واللغة والأدب، ومن مسائل نحوية انتظمت دقائق النحو ومشكلاته، ومما يشّق على الباحثين والدارسين من مشتباته، ومختلفاته، وما يحتاجه هؤلاء تنويراً للأذهان - واحتراساً من الزلل، وتوقياً للأخطاء والخلل، كلُّ ذلك عبر قسمي بفصوله الثمانية التي يتكون منها.

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢.

(٢) كشف الظنون: ٢-٤٧٥،٤٧٤.

ثانياً: أنَّ المتأمل المغني يجد أنّ مؤلفه حاول أن يجعل النحو في خدمة التفسير القرآني، وأيضاح معنى بعض الأحاديث النبوية، بل كان ذلك هدفاً رئيساً من الأهداف التي اعتمدها ابن هشام، وقصدها قصداً، وصَّرح بها في مقدمته للكتاب[1].

ثالثاً: يعدُّ كتاب المغني كتاباً متخصصاً - إذا جاز هذا التعبير - في دراسة الحروف، وتفسير معانيها، وذكر أحكامها الأعرابية فابن هشام في المغني قد تخطَّى في دراسة الحروف كلَّ من سبقوه في هذا المضمار من المتقدمين أو المتأخرين، سواء في مبحث الحروف، أو تمحيصها أو تقليب وجوهها وأحكامها أو في السعة الموضوعية والتفصيل التام من دون ملل أو غموض.

فكتاب (اللامات) للزجاجي مثلاً اقتصر فيه على دراسة حرف (اللام) وأحكامه في كلام العرب.

وكتاب (منازل الحروف) للرماني كتاب صغير لا يتجاوز الخمس والعشرين صفحة، اقتصر فيه المؤلف على حروف قليلة درسها بصورة مقتضبة بعيدة عن غاية الدارسين.

وكتاب (سر صناعة الأعراب) لابن جني، بحث عن حروف المعجم بوصفها هي التي تتألف منها أبنية الكلمة، مع اشتمال الكتاب على دراسة

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١-٣.

صوتية للحروف واجراسها الطبيعية، وصفاتها العامة، من همس، أو جهارة ومن شدة أو رخاوة، ومن أطباق أو انفتاح.... إلى آخره[١] مما لم يهتم به ابن هشام في المغني.

وكتاب المالقي الموسوم بـ(رصف المعاني في حروف المباني) «لا يبلغ شأو المغني سواء في تقسيم معاني الأدوات أو ذكر الأحكام الأعرابية أو ذكر الشواهد أو المذاهب أو التعقيبات، غير أن عمل المالقي كان وسيطل من مظاهر العطاء المتماسك في هذا الضرب من التأليف، إذ يعدّ فاتحة جادة لدراسة الحروف دراسة تبعتها محاولات أكثر جدية وعمقاً فالفينا ابن أم قاسم المرادي يحذو حذو المالقي فيؤلف كتابه المعروف باسم (الجنى الداني في حروف المعاني)، الذي ألتقى ابن هشام في المغني - أو كاد - معه، وقد برز هذا الالتقاء واضحاً في دراسة الحروف، وبيان معانيها، وذكر التوجيهات النحوية والمعنوية، وقد أفسح هذا التوافق الموضوعي الميدان لبعض الآراء والأقاويل التي تفضَّل بها بعض الباحثين، زاعمين فيها أن ابن هشام قد أخذ عن المرادي كتابه المغني، ومن هؤلاء الأستاذان الفاضلان فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل[٢] وهو ما صرح به من قبل

(١) ينظر: سر صناعة الأعراب: ١٠-١١.

(٢) ينظر: مقدمة «الجنى الداني» ص٥-٦.

حاجي خليفة في كشف الظنون[1] وفي الوقت الذي لا أُلزم فيه نفسي باتخاذ قول ابن هشام حين يذكر: «أنَّ كتابه فريد في تأليفه لم تسمح قريحة بمثابه، ولم ينسج ناسج على منواله» سنداً في الرد على ما تفضل به الباحثان، أجد أن التشابه بين موضوعي المغني، والجنى الداني، لا يكون بالضرورة مدعاة إلى اعتبار ابن هشام قد نقل عن المرادي تأليفه. في وقت لم يذكر فيه ابن هشام كتاب الجنى الداني أو صاحبه في (المغني) على كثرة ما ذكره من علماء استقى منهم مادته، ونافحهم القول، ووافق بعضهم، وعارض بعضهم الآخر، فلربما لم يكن كتاب الجنى الداني قد ذاع وانتشر، فلم يقع بين يدي ابن هشام هذا أمر».

والأمر الثاني: أنَّه على الرغم من توافق الكتابين في بعض النواحي الموضوعية والمنهجية إلاّ أنهما يختلفان عن بعضهما في كثير من تلك النواحي، سواء في منهج الدراسة وطريقة عرض المسائل، أم في المادة العلمية التي يحتويانها، أم في الجمل والمفردات.

فقد قسّم المرادي الحروف على أساس تركيبها، فهي عنده أحادية وثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية، في حين درس ابن هشام الحروف حسب تسلسلها الهجائي.

---

(١) كشف الظنون: ١-٦٠٧.

والمرادي وقف في أغلب مباحثه عند عرض المسائل، بينما نجد ابن هشام يعمل فكره فيها فيخطِّئ ويقِّوم ويرفض ويوافق.

والمرادي لم يستوعب في دراسته للحروف معانيها وأحوالها بالصورة التي عمل بها ابن هشام.

وبعد. فقد اخضع ابن هشام في (المغني) المباحث النحوية لخدمة التفسير القرآني، فأكثر من الشواهد القرآنية كثرة ملفتة لا نجدها في الجني الداني، زيادة على هذا كلّه فإن كتاب ابن هشام دراسة لنظام الجملة، وأحوالها، وأنواعها إلى جانب كونه دراسة متكاملة للحروف العربية من حيث معانيها، وإعرابها، ولم نجد في (الجنى الداني) إلاّ دراسة للحروف.

وإنَّ ما يطالعنا في كتاب (المغني) تلك الروح التي طبع عليها ابن هشام في اعتماده على معيار تفكيره ومنطقه، وصوغه للمسائل بأسلوب متميز في عرض الأفكار، واعتماد أسلوب المناقشه لآراء النحاة وأقوالهم.

وسواء أخذ عن الجنى الداني أم لم يأخذ، فذلك أمر لا يؤثر في قيمة أو في عبقريته.

وهذا لا يعني أيضاً أنني أبخس قيمة كتاب المرادي، فهو مصنف افتنَّ فيه صاحبه، وتثبَّت بكلِّ سمات التأليف المبدع، فجاء علامة بارزة في مثل هذه الدراسات.

المبحث الثاني

كتبه المخطوطة والمفقودة

(١٣) أبحاث نحوية في مواضع من القرآن[1]:

يحتوي هذا الكتاب على مباحث نحوية في مواضع من القرآن الكريم، سُئل عنها في بعض أسفاره إلى الحجاز الشريف عام (٧٣٧هـ) فأجاب عمّا وجّه إليه على سبيل الاختصار.

ومنهج ابن هشام في هذا الكتاب يتلخص في إنّه يأخذ بعض الآيات القرآنية ويقلّب أوجهها الإعرابية، متخذاً طريقة إثارة الأسئلة ثم الاجابة عنها، مثال ذلك قوله: «علامَ انتصب عرفا[2] أقول: إذا كانت المرسلات الملائكة، والعرف المعروف، فعرفا إما مفعول لأجله أو منصوب على نزع

(١) في دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه برقم - ٦٤٢٦ نحو - وفي معهد المخطوطات بالقاهرة مصورة له عن الاسكوريال برقم -١- وتقع في -١٧- صفحة من القطع المتوسط، مقاس كل صفحة ٣٢×١٨ سم في كل سطر ١٤ كلمة وخطها نسخي دقيق كل غير مشكل وفي نهاية الصفحة كتب «قال الشيخ جمال الدين بن هشام: سئلت عنها بالحجاز الشريف عام ٧٤٧هـ الحمد لله رب العالمين». عرفا. سيخرج الكتاب محققاً من قبل الدكتور صاحب ابو جناح قريباً.

(٢) المراسلات ٧٧/ ١٩ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ۝١﴾.

الخافض، وهو الياء والتقدير أقسم بالملائكة المرسله للمعروف، أو بالمعروف وإن كانت المرسلات الأرواح، أو الملائكة فعرفا بمعنى متتابعة»[١].

(١٤) تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف[٢]:

ويسمّى (ملخص الانتصاف من الكشاف)، والكشاف هو كتاب جار الله الزمخشري، في التفسير، وفي ثنايا الكتاب تبدو آراء الزمخشري الاعتزالية وقد قام الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندراني المالكي المتوفى سنة (٦٨٣هـ) بوضع كتابه «الانتصاف» بيَّن فيه ما تضمنه الكشاف من الاعتزال وناقشه في أعاريبه، وأحسن فيه الجدال ثم ألّف الامام علي الدين عبد الكريم بن علي العراقي المتوفى عام (٧٠٤هـ) كتابه «الانصاف» على الكشاف وجعله حكما بين الكشاف والانتصاف.

وجاء ابن هشام فلّخص كتابي ابن المنير الإسكندراني وعلم الدين العراقي مع بعض الزيادات منه، وقال في مقدمته: «اختصرت فيه الانتصاف من الكشاف وحذفت منه ما وقعت الاطالة به من نقل كلام الزمخشري على وجهه من غير كلام عليه، اعجابا واستحسانا له وما قابل به الزمخشري في سبَّه أهل السنة بمثلها، مقتصراً على تمويل، فلم أدعُ شيئا من معاني الكتاب المذكور، فما

(١) أبحاث نحوية -١ «خ».

(٢) من الكتاب نسخة ببرلين.

وافق منه الصواب ابقيته بحاله، وما خالف ذلك بيَّنت وجه ضعفه واخلاله، والله الموفق»[١].

(١٥) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد:

وهو في النحو، فسَّر فيه شواهد شرح الألفية لابن مالك، وبيّن فيه موضع الشاهد مع ذكر القصيدة التي ذكر فيها البيت المستشهد به، وما اشتمل عليه الشاهد المذكور من حكم نحوي، أو حكم لغوي ونحو ذلك، فجاء الكتاب مزيجاً من النحو واللغة والأدب.

والكتاب مخطوط ومحفوظ في مكتبة المتحف العراقي برقم (٣٨٣٩)، ويقع في -٢٨٧- صفحة من القطع المتوسط، تتراوح أسطر كل صفحة بين ٢٠-٢١ سطراً، وقياس الصفحة ٥,٣٥×١٦,٥ سم، وقد كُتب أكثر الكتاب بخط نسخ جميل، وعليه تملك للشيخ تاج الدين السبكي المتوفى (٧٧١هـ) وهو أحد تلاميذ ابن هشام.

وفي دار الكتب المصرية نسخة أخرى برقم (١٨ش).

(١٦) تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة:

ذكره بروكلمان[٢]، ويوجد في مكتبة جامع القروين بفاس في المغرب الأقصى برقم (١٢١٠).

---

(١) ينظر: كشف الظنون: ٢-٣١١.

(٢) بروكلمان: الملحق: ٢-١٦.

(١٧) الجامع الصغير في النحو:

قال صاحب كشف الظنون عن هذا الكتاب: «وعليه شرح عظيم الفائدة للشيخ الأديب إسماعيل بن إبراهيم العلوي في مجلدين»[١].

وقد ذكر في دائرة المعارف الإسلامية أنَّ هذا الكتاب قد طبع بباريس ومنه نسخة في المكتبة الأهلية بباريس برقم -٤١٥٩-[٢].

وفي دار الكتب المصرية نسخة خطية للكتاب برقم (٦٦٩ نحو تيمور) صورها معهد أحياء المخطوطات برقم - ٤٠ نحو.

(١٨) حواشي على الألفية[٣]:

ويقع في (٢٥٢) صفحة من القطع الصغير، وهو تعليقات على ألفية ابن مالك، وقد ضمَّنه بعض الاعتراضات على تقسيمات ابن مالك لبعض مسائل النحو.

(١٩) رسائله الكثيرة:

وقد أورد أكثرها السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر ومنها:

---

(١) كشف الظنون: ١-٣٧٩.

ينظر شرح التصريح: ١-٥.

(٢) دائرة المعارف: ١-٢٩٦.

(٣) مخطوط ومحفوظ بدار الكتب المصرية برقم «٨١٧ نحو».

أ) رسالة في انتصاب «لغة، وفضلاً، وأيضاً، والكلام على هلّم جرا» وهي رسالة في اعراب هذه الكلمات[١].

ب) رسالة في اعراب «أنت أعظم ومالك»[٢].

جـ) رسالة في اعراب بعض الكلمات[٣].

د) رسالة في شرح حقيقة الاستفهام[٤].

هـ) رسالة في مسألة «إن رحمة الله قريب من المحسنين» في تفسير علة تذكير «قريب»[٥].

و) رسالة في مسألة اعتراض الشرط على الشرط[٦].

ز) رسالة صغيرة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم[٧].

ح) رسالة في التنازع[٨].

---

(١) توجد منه نسخة بليدن Ca ١/ ٢ (٢٣) No باسم مسائل في النحو واجوبتها، وله نسخة أخرى ببراين برقم (٦٨٨٦).

(٢) الأشباه والنظائر: ٤-١٥، ٢٢.

(٣) دار الكتب المصرية: ١٢٨ نحو.

(٤) الاشباه والنظائر: ٤-٢،١٠.

(٥) المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٨٧، ١٧، ٢٠.

(٦) ليدن: Cat ١/ ٢.

(٧) برلين: ٦٨٨٤.

(٨) دار الكتب المصرية: «٤٦٩ نحو».

ط) رسالة في كاد وأخواتها[١].

ي) رسالة في معاني حروف النحو[٢].

وغيرها من الرسائل والفوائد مسطورة في كتاب الاشباه والنظائر[٣].

(٢٠) الروضة الأدبية في شرح شواهد العربية:

ذكره صاحب الهدية[٤] بهذا الاسم ولم يذكره غيره، كما أشارت دائرة المعارف الإسلامية[٥]. والذي يبدو أنه شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني[٦].

(٢١) شرح الجمل الكبرى:

والجمل كتاب للزجاجي في النحو وشرحه قبل ابن هشام كثيرون أمثال عبد القاهر الجرجاني، وابن البابشاذ وابن السيد البطليوسي وابن عصفور.

وقد ذكر بعض المترجمين أنّه شرح لشواهد الجمل لذلك سمّوه «شرح شواهد الجمل في النحو»[٧].

---

(١) دار الكتب المصرية: «٦٩٧ نحو»

(٢) نفسه «٩٦ نحو».

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ٤-١٠، ١٥، ٤-٢٢، ٤ ٢٣، ٢٦، ٤-٩٢، ٤-٩٧.

(٤) هدية العارفين: ١-٢٦٥.

(٥) دائرة المعارف الاسلامية: ١-٢٩٦.

(٦) توجد منه نسخة ببرلين تحت رقم - ١٢٠٩٧ -.

(٧) هدية العارفين: ١-٤٦٥.

وذكر حاجي خليفة أنَّ ابن هشام شروحاً لشواهد الجمل شرحا للجمل[1].
وقد وقع بين يدي كتاب شرح الجمل إذ استحصلت على نسخة كبيرة مكبرة له عن مصورة معهد إجراء المخطوطات المأخوذة عن مكتبة الأحمدية[2].

يقع الكتاب في (٤١٨) صفحة متوسطة الحجم، مقاس كلّ صفحة منها (١٨×١٤سم). وعلى الصفحة الأولى من الكتاب كتب عنوانه كالآتي:
«كتاب شرح الجمل الكبرى لابن هشام الأنصاري علاّمة زمانه».

وأهم ما يلاحظ على المنهج الذي سلكه ابن هشام في هذا الشرح الأمور الآتية:

أولاً: يفضل ابن هشام - في الغالب - ذكر نص قول الزجاجي في الجمل.

ثانياً: وهو إن أورده فانّما يقوم بإعرابه مباشرة، قبل أن يشرحه أو يعلّق عليه، مثال قوله: «قال أبو القاسم بن إسحق الزجاجي النحوي هذا باب أقسام الكلام اعرابه: الهاء حرف تنبيه، وهو للتغافل عنك المتنام مكانك، قلت: فكأنها انتبه، وذا: اسم المشار إليه، وهو رفع بالابتداء، وباب خبر الابتداء، وأقسام حفظ باضافة باب إليه».

---

(١) كشف الظنون: ٢-٦٦٤.

(٢) مصورة معهد برقم «٧٢ نحو» ومخطوطة الأحمدية برقم (٩٧٦).

ثالثاً: يكاد يكون كتاب (شرح الجمل)[1] من كتب ابن هشام القلائل التي تخلو من مقدمة. إذ أن من عادة ابن هشام في أغلب كتبه التقديم لكتابه مما يبيِّن أسباب تأليفه، والمنهج المتبع فيه، ولم أجد مثل هذه المقدمة في شرح الجمل.

رابعاً: قلّة الشواهد القرآنية سمة بارزة في هذا الكتاب، خلافاً لما عرف عن ابن هشام من تعزيز آرائه بالشواهد والأمثلة كما سنرى.

خامساً: غالب شواهد شرح الجمل الشعرية منسوبة لقائلها وتلك صفة متميزة في هذا الكتاب قلّما نجدها في كتب الشارح الأخرى.

سادساً: عكف ابن هشام على إعراب الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية التي ساقها معزّزاً بها رأياً، أو موضّحاً فيها مسألة من مسائل النحو وهذه سمة متميزة أيضاً لا نجدها بهذا الكيف إلاّ في شرح الجمل، وهو في إعرابه لتلك الشواهد يسلك سبيل الاختصار والايجاز[2].

سابعاً: من النادر تعرّض ابن هشام لذكر مسائل الخلاف بين النحاة، فلا يكاد يذكر مذاهبهم أو ينبّه على ما قد وقعوا فيه من الزلل والوهم

(١) شرح الجمل - ٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل الكبرى: ٧٠-٢١ «خ».

كما هو عليه في كتبه المعروفة كالمغني، وأوضح المسالك وغيرها، وهو كذلك لا يجهد نفسه في استيعاب دقائق المسائل التي يبحث فيها، وإنما افرغ جهده في إعراب الشواهد، ومحاولة توضيح كتاب الجمل بعيداً عن التكلّف، فجاء شرحه بسيطاً قريباً من مدارك المتعلمين على كافة المستويات.

(٢٢) شرح اللمحة البدرية في علم العربية:

وهو موضوع دراستي وسيأتي الحديث عنه.

(٢٣) شوارد الملح وموارد المنح:

وهو رسالة في سعادة النفس تناول فيه بعض المسائل الاعتقادية كالحديث عن الآخرة، وقضية الإسراء والمعراج وفروض الصوم والصلاة والزكاة، وغيرها من المسائل الدينية.

الكتاب في (٢٥٠) ورقة، وتوجد منه نسخة مخطوطة في برلين برقم (٢٠٩٧).

وقد ذكره حاجي خليفة ولم ينسبه[1].

---

(١) كشف الظنون: ٢-١٠٦.

(٢٤) المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية:

ذكر في الأيضاح والهدية، وهو مسائل متعلقة بمن الشرطية وغيرها من اسماء الشرط. وله في دار الكتب المصرية نسخ مخطوطة بالأرقام (٧٣٠ مجاميع) (٤٥٩ مجاميع).

(٢٥) مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور[١]:

(٢٦) موقد الأذهان وموقظ الوسنان[٢]:

وهي ألغاز نحوية رتَّبها على أربعة فصول، الأول في الأحاجي المعنوية والثاني في الأحاجي اللفظية، والثالث في الإشارات الخفية والرابع في التصحيفات اللوذعية، وقد تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو[٣].

---

(١) دار الكتب المصرية رقم – ٩٢٩هـ –، –٩٩٣٣ – نحو.

(٢) دار الكتب المصرية: رقم – ١١٥٥ – نحو، مكتبة باريس الأهلية رقم – ٤١١٥ – ٢، و– ٤١٦٢ – ١، برلين: رقم – ٦٧ – .

(٣) الدرر الكامنة: ٢–٤١٦، بغية الوعاة: ٢–٦٩، البدر الطالع: ١–١٠٤ كشف الظنون: ١–٣٦٠، ٤٠٥، ٤٠٦، هدية العارفين: ١–٤٦٥.

ثالثاً: كتبه المفقودة التي لم أستدلُّ على أماكن وجودها وهي:

(٢٧) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل:

وهو شرح لكتاب التسهيل لابن مالك وكتاب أبو حيان قد شرحه أيضاً في كتاب سمّاه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، وقد استدرك ابن هشام ما أغفله أبو حيان في شرحه على التسهيل. والكتاب كما قيل في عدة مجلدات[1].

(٢٨) التذكرة في النحو:

ذكرت المراجع أنه في خمسة عشرَ مجلداً وقد نقل السيوطي عنه في الاشباه والنظائر في مواضع كثيرة[2].

(٢٩) تعليق على ألفية ابن مالك:

ذكره الشوكاني[3]، ولعلّه كتابه المرسوم بـ«حواشي على الألفية».

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، بغية الوعاة: ٢-٦٩، شرح التصريح: ١-٥، البدر الطالع: ١-٤٠١، الاعلام: ٤-٤٩١.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ١-٤٣، ٣٢٧، ٢٩٥، ١٤٩، ١٠٣، ٦٩، ٢-٣٠، ٤٠، ٥٨، ٨٢، ٩٠.

(٣) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، بغية الوعاة: ٢-٦٩، البدر الطالع: ١-٤٠١ كشف الظنون: ١-٣٦٠، ٤٠٥، ٤٠٦، هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٣٠) تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة. ذكره بروكلمان[١].

(٣١) التيجان:

ولم يعرف موضوعه، ونسبه صاحب الهدية[٢] إلى ابن هشام الأنصاري، والذي أظنّهُ أنَّ الكتاب لابن هشام صاحب السيرة كما ذكر صاحب كشف الظنون[٣].

(٣٢) الجامع الكبير في النحو[٤]:

ذكرته تراجم متعدّدة[٥].

(٣٣) الجمل:

وانفرد بذكره الشوكاني، والذي يبدو أنَّه خلط بين ابن هشام الأنصاري، وبين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام النحوي المتوفى سنة (٥٧٠هـ) إذ

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، بغية الوعاة: ٢-٦٩، شرح التصريح: ١-٥، البدر الطالع: ١-٤٠١، الاعلام: ٤-٤٩١.

(٢) الملحق بالألمانية: ٢-١٦.

(٣) هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٤) الملحق بالألمانية: ٢-١٦.

(٥) ينظر: بغية الوعاة: ٢-٦٩، وشذرات الذهب: ٦-١٩٢، الاعلام ٤-٢٩١.

أَلَّف هذا كتابا سمّاه «الجمل»[١]. ولصاحبنا ابن هشام كتاب في شرح الجمل ذكرناه سابقاً.

(٣٤) حواشي على التسهيل لابن مالك:

ذكره الأزهري، وقال: إنَّه في مجلدين[٢].

(٣٥) حواشي على شرح الألفية لابن الناظم:

ذكره السيوطي في همع الهوامع ونقل عنه[٣].

(٣٦) رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة:

في أربع مجلدات[٤]، والخلاصة هي ألفية ابن مالك وقد أطلق بعضهم على «رفع الخصاصة» اسم «حواشي على الألفية»[٥].

(٣٧) رسالة في أحكام «لو» و«حتى»:

ذكرها الأزهري في مقدمة شرح التصريح[٦].

---

(١) كشف الظنون: ٢-٦٠٥.

(٢) شرح التصريح: ١-٥.

(٣) همع الهوامع: ٢-١٥٦، بغية الوعاة: ٢-٦٩.

(٤) بغية الوعاة: ٢-٦٩.

(٥) بغية: ٢-٦٩. شرح التصريح: ١-٥، كشف الظنون: ١-١٥٤، هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٦) شرح التصريح: ١.

(٣٨) شرح أبيات ابن الناظم:

ذكره البغدادي في الخزانة ورجع إليه في تأليفه[1].

(٣٩) شرح التسهيل[2]:

وهو مسوَّده. وقد ذكره ابن هشام في شرح اللمحة.

(٤٠) شرح الجامع الصغير:

والجامع الصغير كتاب في فروع الحنفية لمحمد بن حسن الشيباني[3].

(٤١) شرح الشواهد الجمل:

ذكره صاحب الهدية[4] وصاحب الكشف[5].

---

(١) الخزانة: ١-٩.

(٢) شرح الملحمة: ١٧٨.

(٣) كشف الظنون: ٢-٤٦٣، هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٤) هدية العارفين ١-٤٦٥.

(٥) كشف الظنون: ٢-٦٦٤.

(٤٢) شرح الشواهد الصغرى في النحو[١]:

(٤٣) شرح الشواهد الكبرى في النحو أيضاً[٢]:

(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش:

شرح المفصل لابن يعيش، ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر، ونقل عنه[٣].

(٤٥) عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب[٤]:

قيل إنَّه في مجلدين، واطلق عليه الأزهري اسم (عدة الطالب في تصريف ابن الحاجب)[٥].

(٤٦) القصيدة اللغوية في المسائل النحوية:

وعدة أبياتها ثمانون بيتا في الألغاز النحوية، وقد شرحها ابن هشام[٦].

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، بغية الوعاة: ١-٦٩، شذرات الذهب: ٦-١٩٢، البدر الطالع: ١-٤٠١.

(٢) المصادر نفسها في هامش (٥) وبنفس الأجزاء والصفحات.

(٣) الأشباه والنظائر: ٣-٥.

(٤) الأعلام: ٤-٢٩١.

(٥) شرح التصريح: ١-٥.

(٦) ينظر: «كتب المخطوطة» شرح القصيدة اللغوية «خ».

(٤٧) القواعد الصغرى في النحو أيضاً[١]:

ذكره السيوطي.

(٤٨) القواعد الكبرى في النحو:

ذكره السيوطي[٢] والبغدادي[٣] في الهدية.

(٤٩) المسائل السفرية في النحو:

ذكره السيوطي[٤] وابن العماد الحنبلي[٥].

---

(١) بغية الوعاة: ١-٦٩.

(٢) نفسه: ١-٦٩.

(٣) هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٤) بغية الوعاة: ١-٦٩.

(٥) شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

(٥٠) نزهة الطرف في علم الصرف[1]:

وأخيراً فهذه آثار ابن هشام برهان ساطع على عطائه العميق وثقافته الرصينه، التي كانت زاده الذي تزوّد به وهو يحدو مع السائرين في ركب خدمة العربية.

ﮪﮫﮪﮫ

(١) ذكره ابن حميد المكي المتوفى سنة ١٢٩٥هـ في السحب الوابلة، وفي نكت السيوطي تعليق عليه وعلى كتب أخرى لابن هشام منها كتابه شرح الشذور. والنكت مخطوط ومحفوظ بدار الكتب المصرية برقم (٣٥٩٠).

وينظر: السحب الوابلة: - ٩٥ (١٤٤٥ تاريخ).

الفصل الثالث
كتاب شرح اللمحة البدرية
دراسة تحليلية



المبحث الأول

كتاب اللمحة البدرية وشروحه

اللمحة البدرية لأبي حيان[1] كتاب مختصر في النحو جعله على مقدمة وسبعة أبواب وخاتمة، وأول مقدمة الكتاب قوله: «الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد، وهي اسم، وفعل، وحرف.... الخ»[2].

ثم يلي ذلك حديث موجز عن الإعراب، وألقابه وأنواع المعربات وأحكام اعرابها. وبعد هذه المقدمة تأتي الأبواب السبعة المذكورة مرتّبه حسب الترتيب الآتي:

١ - باب النكرة والمعرفة.

٢ - باب المرفوعات.

٣- باب المنصوبات.

٤ - باب المجرورات.

٥ - باب التوابع.

٦ - باب الفعل وأنواعه ووجوه إعرابه وبنائه.

٧- باب ما لا ينصرف.

---

(١) للدكتورة خديجة الحديثي دراسة شاملة عن أبي حيان مطبوعة فارجع إليها.

(٢) اللمحة البدرية - ٢ «خ».

وفي خاتمة الكتاب فصول مقتضبة عن:

أ) تأنيث الفعل ومواضع ذلك.

ب) البناء: حدّه، وأنواع المبنيات من الحروف، والأفعال، والأسماء.

جـ) الوقف، وهو ما انتهى به الكتاب.

وقد أطلق صاحب كشف الظنون على اللمحة اسم اللمحة، وقال «وهي في النحو للشيخ أبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥هـ) وشرحها محي الدين عبدالله المعروف بابن هشام».

وفي كشف الظنون أيضاً كتابان آخران موسومان باسم (اللمحة):

أحدهما: في علم الحروف لتقي الدين عبد الله بن علي بن حسن.

والثاني: كتاب «اللمحة» للسهروردي[1].

وللمحة أبي حيان نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية بخط محمد بن أحمد بن محمد نسخها عن مخطوطة أخرى في شعبان عام (٨٤٩هـ) في منزله بالمسجد الأقصى الشريف. وهي برقم (١٠٥٠ نحو) وفي معهد أحياء المخطوطات التابع للجامعة العربية نسخة مصورة عن نسخة الدار. برقم(١٣٥).

---

(١) كشف الظنون: ٢-٣٦١.

والكتاب مسطور على صفحات مقاسها «١٢×١٨ سم» ومسطرتها «١٧» سطراً في كل سطر «١٢» كلمة في المتوسط، وخطها مغربي متوسط الجودة غير مشكل.

جاء في آخرها أن أبا حيان قد «فرغ من كتابتها في حادي عشر من رمضان المعظم سنة (٦٨٩هـ) بالقاهرة».

شروح اللمحة:

لم يكن ابن هشام هو النحوي الوحيد الذي قام بشرح لمحة أبي حيان، فقد حظيت هذه اللمحة بشروح كثيرة لنحاة آخرين، فالمراجع تشير إلى شرح قام به: الحسن بن محمد بن عبد المحسن ابن علي القرشي المطلبي بدر الدين النابلسي الحنبلي المولود في أول القرن الثامن والمتوفى (٧٧٢هـ) وهو أحد تلاميذ أبي حيان[١].

وشرح آخر قام به الأمام شمس الدين أبي بكر عبد الله بن عبد الله بن عبد الدائم موسى البرماوي الشافعي المتوفى سنة (٨٣٦هـ)[٢].

وقد أشارت فهارس دار الكتب المصرية إلى شرح لها لم يعرف مؤلفه، ومن الطريف أن نجد من يذكر: أن هناك مختصرات للمحة، فقد اختصرها

(١) ينظر: كشف الظنون: ٢-٣٦١.

(٢) كشف الظنون: ٢-٣٦١.

ينظر: الدرر الكامنة: ٢-٢٧.

نظماً محمد ابن عبد الرحمن بن زيد الدندري المعروف بالبقراط، قال السيوطي عنه: «إنّه اشتغل بالنحو وتصدر للإقراء، وأخذ عنه جماعات ثم استوطن مصر، واختصر اللمحة نظماً»[1].

وكذلك فعل عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، الأمام زين الدين بن الوردي المصري الحلبي الشافعي، قيل: إنّه كان بارعاً في الفقه والنحو والأدب، ونظمه في الذروة العليا، والطبقة القصوى توفى سنة (٧٤٩هـ)[2].

ولم يقع بين يدي على طول بحث ومشقة الاستقصاء، سوى شرح الأمام شمس الدين أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبد الدائم البرماوي فقد عثرت على نسخة مخطوطة لشرحه، وهو محفوظ بدار الكتب المصرية برقم (٨٢٢٦ نحو) ويقع في ستين صفحة من الحجم المتوسط مقاسها ٢٠×١٥سم، ومسطرتها ثلاثة عشر سطراً في كل سطر منها حوالي تسع كلمات، وخطها نسخي دقيق متوسط الجودة غير مشكل.

وقد سلك البرماوي في مؤلفه سبيل التمثيل والإيضاح، واقتصر على ذكر بعض الشروط، وترك الخلاف، وقد أوضح ذلك في مقدمته للشرح قال:

---

(١) بغية الوعاة: ١-١٥٨، الطالع السعيد في أخبار الصعيد - ٢٩٤.

(٢) بغية الوعاة: ٢-٢٢٦-٢٢٧، كشف الظنون: ٢-٣٦١.

«الحمد لله حمد مَّنْ أناب ربّه، صلواته وسلامه على محمد وآله وصحبه وبعد: فهذا تلويح بتوضيح للمحة الأمام العلامة أثير الدين أبي حيان الأندلسي النفزي عفا الله عنه سألنيها بعض إخواني المبتدئين في علم العربية على وجه سهل من غير تشاغل بتحرير عبارة، ولا بقيود ولا استيعاب شروط، ولا ذكر خلاف بل ذكر التمثيل والأيضاح لما في الكتاب فاجبتهم لذلك لما رأيته من الصواب في مثل هذه المسائل، لأن المبتدئ يعسر عليه السلوك في غير هذه الطريق، والمنتهى مشتغل عن مثل هذه المقدمات بالبسط، والتحقيق، والقصد بهذا تسهيل مطالعته للمبتدئ وتعلم المنتهى»[1].

فالبرماوي كما يذكر قد ترك مسائل الخلاف والتفصيل جانباً إيماناً منه بأنها عسيرة الفهم على المبتدئين، ويتشاغل عنها المنتهون، وهو لم يقصد إلاّ تسهيل فهم اللمحة على المبتدئين والمتعلمين على السواء.

والبرماوي في شرحه لا يورد آراء النحاة في المسائل النحوية، وهو كذلك لم يعتن بايراد الشواهد النحوية سواء كانت آيات قرآنية أم أحاديث نبوية أم أبياتاً شعرية، ولا يشير إلى أيّ غلط أو سوء ترتيب قد وقع فيه واضع اللمحة، فلم أعثر على أيّ شاهد منها في كل ما سطره البرماوي في شرحه.

لهذا لا يمكن للباحث أن يتبين من خلال شرح البرماوي هذا مذهبه النحوي أو منهجه في الدراسة والبحث، إذ قد نظر إلى النحو نظرة عامة مبتعداً

---

(١) شرح اللمحة البدرية للبرماوي: ٢-٣ «خ».

ما شاء عن التعليقات، والمناقشات، وذكر المسائل الخلافية فكان بهذا شارحاً للمحة فقط.

أمّا الشرح الذي أشارت إليه فهارس دار الكتب المصرية دون ذكر مؤلفه فقد وجدت أنّه نسخة أخرى من شرح البرماوي، ولكن بخط مغاير للنسخة التي بينتها سلفاً، وقد سقطت الصفحتان الأولى والثانية من المخطوط، وهذا ما اوقع وأضع الفهارس في الخطأ، فذكر أنَّ هذا الشرح لم يعرف قائله[1].

ب- شرح اللمحة البدرية

عنوان الكتاب:

اختلف عنوان الكتاب باختلاف النسخ الثلاث التي اعتمدتها في التحقيق، ففي النسخة التي جعلتها اصلاً ذكر على الصفحة الأولى أنّه كتاب (شرح اللمحة البدرية في علم العربية)، أمّا النسخة الثانية التي رمزت لها بالحرف (ب) فتذكر أنّه كتاب «شرح اللمحة البدرية لأبي حيان في علم النحو» في حين وجدت على الصفحة الأولى من النسخة الثالثة التي رمزت لها بالحرف «جـ» أنه كتاب (شرح اللمحة لأبي حيان).

---

(١) المخطوط محفوظ في دار الكتب المصرية برقم «١٠٥١ نحو» ويقع في (٥٦) صفحة من الحجم المتوسط، مقاسها ٢٠×١٥ ومسطرتها (٢٥) سطراً في كل سطر منها (١٩) كلمة وخطها مغربي غير مشكل.

أمّا المترجمون فلم يتفقوا أيضاً على تسمية معينة للكتاب، فقد سمّاه بعضهم باسم «الكواكب الدرية في علم العربية»[١] وسمّاه آخرون ومن باب الاختصار - على ما يبدو - باسم «شرح لمحة أبي حيان»[٢]، أو «شرح اللمحة لأبي حيان»[٣].

وقد ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي باسم «شرح اللمحة البدرية لأبي حيان في علم النحو»[٤].

وفضَّلت العنوان المدّون على النسخة الأولى بوصفها النسخة المعتمدة أصلاً، ولأنَّ العنوان المدوّن عليها يدلّ بوضوح على مادة الكتاب العلمية ويتفق وما ذكر عنه في كتب الفهارس.

إنَّ المفاضلة بين العنوانات على الرغم من عدم اختلافها كثيراً دفعتني إلى اختيار أخصرها، وأدقها، وأكثرها مدلولاً، ووضوحاً.

توثيق نسبته:

ليس هناك ما يشير إلى عدم نسبة كتاب (شرح اللمحة البدرية في علم العربية) لابن هشام، فكلّ الدلائل تؤكدّ هذه النسبة وتعزّزها وأهم هذه الدلائل التي توفرت لدي عبر البحث هي:

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، البدر الطالع: ١-٤٠١.
وينظر كشف الظنون: ٢-٢٦١.

(٢) شرح التصريح: ١-٥.

(٣) بغية الوعاة: ٢-٦٩، شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

(٤) تاريخ الأدب العربي.

أولاً: أنّ كلَّ الذين ترجموا لابن هشام قدماء ومحدثين ذكروا من بين آثاره الكتاب الذي نحن بصدده، وقد اشارت المراجع أيضاً إلى نسبة (اللمحة البدرية) لأبي حيان.

ثانياً: أنَّ النسخة التي اعتمدتها أصلاً في التحقيق مسطورة بخط حفيد ولد ابن هشام وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري الحبلي، كما هو مدون في الصفحة الأخيرة من الكتاب. ومحمد بن عبدالله هذا من المبرزين في عصره في علوم النحو واللغة والفرائض[1] وكثيراً ما يشير في حواشي الكتاب إلى نسبة الكتاب لجده ابن هشام بعبارة (شرح اللمحة للجد رحمه الله).

ثالثاً: نجد ذكر الكتاب في بعض الآثار النحوية متأخرين عن ابن هشام كشمس الدين أبي عبد الله محمد بن زين الدين البرماوي المتوفى سنة (٨٣٦هـ) الذي قام بشرح اللمحة كما أسلفت، فقد ورد في أحد كتبه الموسوم بـ(شرح الصدور بشرح زوائد الشذور) الذي ألفه حول كتاب (شرح شذور الذهب) لابن هشام ما يشير إلى نسبة كتاب (شرح اللمحة البدرية) لابن هشام، فقد ذكر في معرض تعقبه لتعريف ابن هشام لمعنى القول[2] ما نصه: «الغرض بهذا التقييد اخراج ما ينطلق به النائم والساهي،

---

(١) ينظر: ترجمته في: الضوء اللامع: ٨-١٠٨.

(٢) ينظر على سبيل المثال: الجامع الصغير الصفحات: ١٠، ١٨، ٣٠، ٣٤، ٥١، ٦٤.

وبعض الطيور، فانه لا يُسمّى كلاماً على ما اقتضاه ابن مالك في شرح التسهيل ولم يقيده بهذا القيد في الكافية والألفية، وغيرها، وتبعه المصنف في توضيحه فقال: إنّ الكلام عبارة عما اجتمع فيه أمران، اللفظ والأفادة[١]، وجرى على ذلك في شرح اللمحة، مع كثرة تعقبه لكلام أبي حيان فيه»[٢].

ونجد السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) يشير في كتابه الأشباه والنظائر إلى شرح اللمحة، ويقتبس منه سطوراً كثيرة، وجدتها منصوصاً عليها بالحرف في الكتاب وكما نقلها السيوطي[٣].

رابعاً: يتعقّب ابن هشام في شرحه بعض النحاة المتقدمين عليه قليلاً أو المعاصرين له، فتكرر أسماء هؤلاء النحاة في أغلب مصنفاته، ومنهم ابن عصفور المتوفى سنة (٦٦٣هـ) وابن مالك المتوفى سنة (٦٧٠هـ) أو (٦٧٢هـ) وابن أبي الربيع المتوفى سنة (٦٨٨هـ) وابن النحاس المتوفى سنة (٦٩٨هـ) وأبو حيان المتوفى سنة (٧٤٥هـ) وابن الصائغ المتوفى سنة (٧٧٦هـ).

خامساً: في كتاب شرح اللمحة البدرية بحوث وآراء معروفة لابن هشام في آثاره الأخرى، أمثال: مغني اللبيب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١-١١.

(٢) شرح الشذور بشرح زوائد للبرماوي - ٣ مخطوطة دار الكتب رقم (١٥٨٨ نحو).

(٣) ينظر على سبيل المثال: الاشباه والنظائر: ٢-٣-٤، ٣-٢، ٤، وشرح اللمحة البدرية: ٦، ٧.

وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى وبل الصدى، تناولها بالطريقة والنهج الذي تناول به تلك المواضيع ذاتها في شرح اللمحة ولم يقف الأمر عند حدّ التوافق الموضوعي بين فصول كتاب شرح اللمحة، وما في كتب ابن هشام الأخرى، وإنما نشمّ من خلال الكتاب روح ابن هشام في العرض والتحليل والتركيب والمناقحة بأسلوب متميز في التأليف والاستقصاء مأثور عنه في جلّ كتبه.

زمن تأليفه:

لم يذكر ابن هشام - كعادته في أغلب كتبه - الزمن الذي وضع فيه كتابه (شرح اللمحة البدرية)، غير إنَّ القرائن تشير إلى أنَّ مصنفه هذا يعدَّ من الكتب المتأخرة في التأليف عن كثير من مصنفاته الأخرى، ومن هذه القرائن ما يأتي:

أولاً: المرجّح عندي أنَّ كتب ابن هشام التي ألفها في الرد على بعض مصنفات أبي حيان ومنها شرح اللمحة من الكتب المتأخرة في التأليف، وأغلب الظن أنّه ألفها بعد وفاة أبي حيان أي بعد سنة (٧٤٥هـ) ويدلّ على ذلك أمران:

أ) أنه لم نجد لأبي حيان رداً على ابن هشام فيما ذهب إليه في شرحه من تسفيه آرائه واتهامه بالخطل والزلل.

ب) أشار ابن هشام في شرح اللمحة لكتابه الموسوم بـ(شرح التسهيل) وهو من الكتب المفقودة التي لم يتمها ابن هشام، وقد قال عنه المترجمون: إنّه مسوّده: وهذا يعني أن شرح اللمحة أُلِّف بعد شرح التسهيل علما بأن ابن هشام أستدرك في شرحه للتسهيل بعض الأمور التي أغفلها أبو حيان في شرحه للتسهيل المعروف (بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل) وكتاب أبي حيان هذا من أواخر مؤلفاته التي لم يتمها، وقد تكفَّل بإتمامه بعد وفاته ابنه بدر الدين.

ثانياً: إذا عرفنا أنَّ جهود ابن هشام بعد سنة (٧٤٥هـ) حيث رحل إلى مكة، ووضع فيها كتبا عدة منها كتاب في معنى (مغني اللبيب) وقد أصيب به وبغيره من الآثار في منصرفه إلى مصر كما أشار هو إلى ذلك[1].

والثانية: تبدأ عام (٧٤٩هـ) وحتى عام (٧٥٦هـ)، حيث عاش هذه الفترة في مصر ولم يخرج عنها إلا في مطلع عام (٧٥٦هـ) على وجه التقريب، فرحل ثانية إلى مكة المكرمة، ووضع بعض كتبه هناك، ومنها كتاب شرح قصيدة بانت سعاد الذي فرغ منه عام (٧٥٦هـ) وقد أشار إليه في كتاب المغني[2]، الذي وضعه بعد سنة (٧٥٦هـ).

---

(١) مغني اللبيب: ١-٣.

(٢) مغني اللبيب: ٢-٧٧.

والثالثة: تبدأ عام (٧٥٦هـ) وتنتهي عام (٧٦١هـ) وقد قضّي أكثرها في مصر، وبها توفي.

ثالثاً: وإذا علمنا أنَّ ابن هشام قد اشتغل في تصنيف كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) في حدود الفترة الأولى (٧٤٥هـ - ٧٤٩هـ) كما رأى أحد الباحثين[1]، وأنه أستدرك في هذا الكتاب كثيرا من المسائل التي جاءت في كتابيه «شرح الشذور» و «شرح قطر الندى وبل الصدى» فمعنى ذلك أنّه قد ألف هذين الكتابين قبل تأليفه لكتاب «أوضح المسالك» يزاد على هذا كلّه أنَّ كتابه «الإعراب في قواعد الأعراب» قد أتمه تأليفاً على ما يبدو في هذه الفترة أو قبلها بقليل، كما صرح هو بذلك[2].

وعلى هذا فليس من الجائز أن يكون تأليفه لكتاب «شرح اللمحة» في هذه الفترة نفسها، وهي فترة قصيرة إذ ما قيست بعدد الكتب التي أخرجها فيها، التي تعدّ من أشهر كتبه وأعمقها مادة وعلماً.

رابعاً: تبقى لدينا الفترتان الثانية والثالثة: (٧٤٩هـ - ٧٦٠هـ) زمناً لتأليف كتاب شرح اللمحة، والذي أرجِّح منها الفترة التي تمتدّ ما بين (٧٤٩هـ - ٧٥٦هـ) و يعزّز ذلك أنَّ ابن هشام قد فرغ من كتابه شرح بانت سعاد عام

---

(١) أوضح المسالك: صاحب جعفر: ٤٦ رسالة ماجستير، بجامعة القاهرة ١٩٧٠ برقم (٦٧٥).

(٢) مغني اللبيب: ١-٤.

وينظر: مقدمة محقق كتاب «الأعراب في قواعد الإعراب» الاستاذ رشيد العبيدي - ٣٩.

(٧٥٦هـ) وبدأ في ذات السنة بوضع كتابه المغني وأنه بعد ما عاد إلى مصر في أواخر هذه السنة على وجه التقريب تحَّول إلى المذهب الحنبلي، وأنهمك في دراسة مناهجه، وأصوله والتدريس في مدارسه، مما لم يوفَّر له الوقت الكافي لتأليف كتاب مثل «شرح اللمحة».

مصادر ابن هشام في شرحه:

مما لا خلاف فيه أنَّ ابن هشام من أولئك النحاة النابهين الذين كان لهم رصيد واسع من الثقافة والاطلاع، وشغف خاص بطلب العلوم وتبتّل بالدراسة والبحث، فقد اختلف إلى أشهر علماء عصره يرفد من منابعهم، ويتلقن عنهم ما تصدروا له من علوم، فكان ثمرة من ثمراتهم، سمع ديوان زهير عن أبي حيان، وتلا عن ابن السراج، وقرأ على التاج الفاكهاني، وتفقّه للشافعي، وحدّث عن ابن جماعه، وأخذ النحو عن ابن المرجل، حتى إذا ما استوى عوده خرج للناس بعطاء زاخر بالمعارف كالنحو، واللغة، والتفسير، والأدب، ممّا يدلّ على اضطلاعه وسعة درايته.

لقد كان ابن هشام «مفرط الاطلاع»[1] وإنّه قد «تحوّل يتعمق مذاهب النحاة ويتمثلها تمثلاً غريباً بادراً، وهي مبثوثة في مصنفاته مع مناقشتها وبيان الضعيف منها السديد»[2].

---

(١) الدرر الكامنة: ١-٤١٦.

(٢) المدارس النحوية: ٢٤٦.

وإنَّ الناظر لآثاره ومن بينها كتابه الذي نحن بصدده يتحقق من هذه الناحية، بما يقطع الشك في مقدرته على الفهم والاستيعاب والتحليل وسعة الاطلاع، وذلك ظاهر في نقولاته عن مختلف الآثار والمصنفات التي خلفها من سبقه من العلماء الأولين والمتأخرين.

ولعل كتاب سيبويه من أول المصادر التي يمكن أن تبين تأثيرها الواضح في ابن هشام، ولا ريب في ذلك مادام هذا الكتاب ينبوعاً ثرّ العطاء يأخذ عنه كلُّ سدنه هذا العلم ومريدوه، من الذين انكبَّوا عليه وعلى مدى التاريخ الثقافي لأمتنا ينهلون منه وينظرون فيه.

وإذا ما التمسنا تأثير كتاب سيبويه في (شرح اللمحة البدرية) لوجدناه بارزاً فيما ينقله ابن هشام من الكتاب معززاً لرأي، أو مناقشاً لآخر أو محتجّاً بشاهد من شواهده، أو مسألة من مسائله، فمن الصفحات الأولى للشرح يطالعنا اسم سيبويه، ففي الحديث عن أقسام الكلمة يذكر ابن هشام أنّ أقسامها ثلاثة باتفاق من يعتد به «إسم وفعل، وحرف، والدال على ذلك أمران: أحدهما الاستقراء من أئمة اللغة كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، ومن بعدهم...»[1].

---

(١) شرح اللمحة: ٧.

وينظر: سيبويه: ١-٢.

وقال في حدِّ الاسم «وقد أكثر الناس في حدود الكلم الثلاث حتى رأيت لبعضهم موضوعا في استقصاء حدودها خاصة»، وسيبويه - رحمه الله - لم يحد الاسم بل قال: «الاسم: رجل وفرس»[1].

وتتردد نظرات ابن هشام في كتاب سيبويه في مواطن كثيرة من شرح اللمحة، موافقاً حيناً ومخالفاً آخر، ففي الحديث عن الاسم المعرف بـ(أل)، يقول: «في الحرف المعرّف خلاف، فمذهب الخليل أن (أل) برمتها كلمة موضوعة للتعريف بمنزلة قد، والهمزة همزة قطع حذفت في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولم تكن في الابتداء إذ لا يُبدأ بساكن».

وقال سيبويه - رحمه الله - حرف التعريف هو اللام فقط، والهمزة همزة وصل نبت في الابتداء وتحذف في الدرج على قياس همزات الوصل[2].

وفي الحديث عن الحال يقول معلّقاً على قولهم «جاءوا الجماءَ والغفير»، «وهذا الذي ذكرناه في الجماء أولى من قول سيبويه إنّها اسم أقيم مقام المصدر أي (جموماً)، لأن فيه تكلفاً ولأنهم قالوا: جاءوا جمعاً غفيراً»، بحذف «أل»[3].

---

(١) شرح اللمحة: ٩.
وينظر: سيبويه: ١-٢.
(٢) نفسه: ٣٨.
وينظر سيبويه: ٢-٦٤.
(٣) نفسه: ١٣٢.
وينظر: سيبويه: ١-١٨٨.

ومواضع ونقولات ابن هشام عن سيبويه ومناقشته له كثيرة سأكشف عنها في مواضع لاحقه[1].

ولم تقف مصادر ابن هشام عند كتاب سيبويه، فذلك أمر لا يتفق وما عرف عنه من عقيله خصبه، أمدته بها مطالعات واسعة، أعانته على أن يهب بحوثه قيما في التأليف، يقف في الصف الأول تلك الروح العلمية التي طبع عليها، من مناقشته للعلماء، ومحاورته لهم، والنظر في آثارهم، والنقل عنهم، ففي (شرح اللمحة) نجد قائمة كبيرة من هؤلاء العلماء الذين نقل ابن هشام عنهم، أو اعترض عليهم أو أيدهم، وهؤلاء خليط يضمّ نحاة من شتى المدارس والمذاهب النحوية، ففيهم البصري، والكوفي والبغدادي، والأندلسي، والمصري فنجد أسماء الخليل، ويونس، وقطرب، والأخفش، والكسائي، والفراء والفارسي، وابن جني، والمازني، والزجاجي، والمبرد، والأصمعي، والسيرافي وغيرهم من أعلام المتقدمين، بصريين وكوفيين، وبغداديين يترددون عبر سطور الكتاب، ونجد كذلك أسماء ابن خروف، والزمخشري، وابن عصفور وابن الحاجب، والشلوبين، والجرجاني، والزجاجي، وابن معطي، وابن الخباز، والخضراوي، وعشرات غيرهم من مشاهير النحاة، والقراء والشعراء أعلاماً بارزة تتوارد على صفحات (شرح

(١) ينظر: فهرست الأعلام الملحق بالنص المحقق.

اللمحة) تنبئ عما طبع عليه ابن هشام من تعقب لآراء غيره من العلماء، والنظر في مؤلفاتهم.

وكثيراً ما ينصُّ ابن هشام على بعض المؤلفات التي يستقي منها مادته ومن بينها عدا كتاب سيبويه، كتاب الكامل للمبرد[١]، وسّر صناعة الاعراب لابن جني[٢]، وصحيح البخاري[٣]، والكافية لابن الحاجب[٤]، والأمالي له أيضاً[٥]، والمفصل للزمخشري[٦]، وشرح الجمل الصغرى لابن عصفور[٧]، والفصول الخمسون لابن معطي[٨] والتسهيل لابن مالك[٩]، والتعليقة لابن النحاس[١٠]، وشرح التسهيل لأبي حيان[١١] والصحاح للجوهري[١٢]، وغيرها من الآثار. ومذاهب المدارس المتعددة من بصرية وكوفية وبغدادية وأندلسية.

---

(١) شرح اللمحة: ١٥٨.
(٢) نفسه: ١٨٥.
(٣) نفسه: ٢٠٤.
(٤) نفسه: ١٣.
(٥) نفسه: ١٣١.
(٦) نفسه:١٣.
(٧) نفسه: ١٥٢.
(٨) نفسه: ٧، ٣٤.
(٩) نفسه: ٤٥.
(١٠) نفسه: ٧، ٤٤.
(١١) نفسه: ٨.
(١٢) نفسه: ٧٣.

وطريقة استفادته من مصادره تبدو فيما ينقله عنها من آراء وأفكار مدلا بها على صحة ما يقوله[١]، أو يستشهد بها في توضيح مسألة أو شرح عبارة[٢]، ونراه أحياناً ينظر ما في مصادره من آراء لا تتفق وما يؤمن به، فيحاول مناقشتها، وتخطئتها وأنكارها[٣]. وهذا لا يعني أن مصادر الشرح منحصرة فيما ذكره ابن هشام منها، فعند تخريج الآراء التي طرحها، ألفيته قد نظرا في عشرات أخرى من - الكتب التي نقل عنها، وقد بينت ذلك في هوامش التحقيق.

وهو في نقولاته في مسألة معينة لا يعتمد على مرجع، أو مرجعين فحسب، وإنّما يستوعب المسألة مستعيناً بأكبر قدر ممكن من المراجع، يقول في الحديث عن شرط الأفاة في الكلام «إنَّ الكلام لا يختص بالمفسد، لأنَّ الحدَّ صادق على كلٍّ من جملتي الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة من أن كلا من ذلك غير مفيد، والمصنف في ذلك موافق الزمخشري في مفصّله، وابن الحاجب في كافيته، وذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الأفادة، وهو أختيار الجزولي، وابن مالك، وابن معط والحريري، وغيرهم».

---

(١) ينظر شرح اللمحة: ١٨٥، ٢٠٥.

(٢) ينظر شرح اللمحة: ١٥٨، ١٣١، ١٥٢، ٤٤، ٧٣.

(٣) ينظر شرح اللمحة: ٨، ٨، ١٣.

ولم يقتصر ابن هشام على النظر في كتب النحو، فبين سطور (شرح اللمحة) مادة علمية تدل على أنّ صاحبها أنعمَ النظر في كتب اللغة والقراءات، والحديث النبوي، والأخبار، يستقي منها شواهده وأمثلته ويعززّ بها آراءه وأقواله.

ﷺ

المبحث الثاني
بين ابن هشام وأبي حيان
من خلال شرح اللمحة البدرية

كان ابن هشام شديد الخلاف مع أبي حيان، وقد عزا بعض الدارسين هذا الخلاف إلى ما انمازت به كتب ابن هشام من الدقة أولاً، والوضوح ثانياً، فمن أجل هاتين الصفتين خالف أبا حيان في كثير من آرائه كما خالفه في طرق أدائه[1]، ويزيد الدارس إلى هذا قوله: أن أبا حيان كان معقداً بعض التعقيد، بينما كان ابن هشام واضحاً كلَّ الوضوح، وكان أبو حيان أيضاً، قوي المحافظة على الرواية، والنقل، وكان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط في القياس، والميل إلى النقاش، لا يمكن أن تكون سبباً وجيهاً لمخالفته أستاذه. هذا أمر.

والأمر الآخر: أنّ اتهام أبي حيان بالتعقيد صفة غير ثابتة عنه في أكثر كتبه، بل أن صفة الشمول. والاهتمام بتحليل كلّ ما يرتبط بالمادة التي يكتب فيها وتفضيله سمات بارزة في منهج أبي حيان على الرغم من إنه لم يلتزمه التزاماً ثابتاً لاعتبارات معينة، فرأيناه في بعض كتبه موجزاً شديد الايجاز كما هو في (اللمحة البدرية) وغيرها.

---

(١) الحركة الفكرية في العصر الأيوبي والمملوكي الأول: د. عبد اللطيف حمزة ص٢٩٩ ط١.

ومن ناقلة القول أن أذكر أنَّ صفة التعقيد التي يمكن أن نألف ظلالها في كتابات أبي حيان، صفة غير مقصودة بحد ذاتها، ومما يدلُّ على ذلك أننا نرى أبا حيان يراجع نفسه في كثير ممّا يكتبه فهو في (تقريب المقرب) أراد أن يوضح ما غمض من الكتاب، ولما عرض له بعض الأغماض على المبتدئين، الذي ربما «جزهم إلى الترك والأعراض»[1]، كما يقول، شفع كتابه بكتاب آخر سمّاه «التدريب في مثل التقريب»[2]. ومثل ذلك فعل مع كتب ابن عصفور الأخرى فتناول كتابيه الممتنع والشرح الكبير، بالاختصار والأيضاح[3].

كل ما في الأمر إن اعتراض ابن هشام على أبي حيان مسألة طبيعية ومظهر من مظاهر التفكير الحر، وكنت قد ذكرت أنَّ مَنْ يؤلّف في أيّ فرع من فروع العلم يكون هدفاً لنقد الناقدين واعتراض المعترضين، وأن البقاء للأصوب، وأمّا الزبد فيذهب جفاء، وما حدث بين ابن هشام وأبي حيان، قد حدث من قبل بين ابن مالك وأبي حيان وبين ابن هشام، والزمخشري، وابن الحاجب، وغيرهما، فكثيراً ما توقف ابن هشام عند آراء النحاة، وأثبت على بعضهم الوهم والتعسف ولم يعرف عن هؤلاء تعقيد في التأليف.

---

(١) ينظر مقدمة التدريب على التقريب ٢ «م» معهد أحياء المخطوطات رقم (٣٢ نحو).

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢.

(٣) ينظر: الموفور في شرح ابن عصفور «م» المعهد رقم «١٧٣ نحو».

إنَّ من حقِّ ابن هشام أنْ يعترض على أبي حيان، وينافحه الرأي وينقده ويخطئ آراءه، ولكن ليس من حقه أن يتعالى عليه، وأنْ يجعل من نقده صورة لما يحبّ ويكره، فيبتعد أحياناً عن جادة الحق إلى غيرها، ويتّهم صاحبه بالخطل[١]، وسفاهة الآراء. وكأنَّ أبا حيان لم يصّنف الا (اللمحة). وسواء جلس ابن هشام في مجلس أبي حيان أم لم يجلس، وسواء خالفه الرأي أم لم يخالفه، فأننا لا نستطيع أن نغفل ما لأبي حيان من تأثير على ابن هشام وغيره من النحاة المتأخرين. إذ أنه يعدّ المفتاح الأول لكلّ مغلق في كتب ابن مالك التي أغرم بها ابن هشام فهو الذي دعم أصولها، وأوضح غامضها، وجسّر الناس عليها، وقد عاش ابن هشام من غير شك هذه المدرسة وتأثر بها واستفاد منها[٢].

لقد أكثر ابن هشام في شرحه لكتاب (اللمحة البدرية) من الردِّ والاعتراض على أبي حيان، وتعَّدى ذلك إلى أن يتهمه بالخطل وأن يصف بعضاً من عباراته بالعجمة. وموقفه هذا من (اللمحة البدرية) بارز من وجوه كثيرة، منهجاً، ومادةً، وأسلوباً.

فإما منهج اللمحة في راي ابن هشام ففيه «إخلال وسوء ترتيب» يتمثّل في نظره في النقاط الآتية:

---

(١) شرح اللمحة: ١٨١.

(٢) نفسه: ٢٠٥.

• **أولاً**: أنه ينبغي على المصنف أنْ يقدّم باب المصدر على باب اسم الفاعل، لأنَّه «أقوى منه في العمل، ومن ثم لم يشترطوا في اعماله زمناً، ولا اعتماداً»[١].

• **ثانياً**: أنَّ المصنف قدّم الحديث عن «المفعول معه» على «المفعول به» وكان الأحسن على رأي ابن هشام تأخيره لأمرين.

أحدهما: أنه أختلف فيه دون سائر المفاعيل هل هو قياسي أو سماعي، فينبغي أن يقدّم عليه ما هو مطرّد باتفاق.

والثاني: أنَّ العامل إنّما يصل إليه بواسطة ملفوظ بها وهي الواو بخلاف المفعول له فإنَّ وصول العامل إليه بواسطة لام مقدّرة فكأنّه وصل إليه بنفسه[٢].

• **ثالثاً**: بالغ المصنف في الإخلال بباب المفعول المطلق، فانه لم يذكر حده ولا مثاله ولا اسمه، وذلك لأنه ترجم عنه بالمصدر وكان الصواب أن يترجم بالمفعول المطلق لثلاثة أمور:

«**أحدها**: أنَّ ذلك هو اسمه الخاص به، وألا فقولك «اعجبني القيام» و «كرهت الذهاب» يصدق فيه عمل كل من الفاعل، والمفعول أنه مصدر وليس ممّا نحن فيه بشيء».

---

(١) نفسه: ١٠٠.

(٢) نفسه: ١٢٤.

الثاني: أن ذلك هو الاسم المصرح بكونه من المنصوبات، وهو انما ذكره هنا لذلك لا لأمر آخر.

أنه يشمل جميع مسائل الباب بخلاف المصدر فإنه ليس بجامع «كل» و «بعض» وما ذكر معه[1].

• رابعاً: أن المصنف ذكره في مختصره بعض المسائل التي لا تتفق وصفه الاختصار التي طبع بها الكتاب، وكان ينبغي على رأي ابن هشام، أن يضع مكانها ما هو أهم منها[1].

• خامساً: أنَّ المصنف أغفل حدود بعض الموضوعات النحوية، وأغفل كذلك شروطها، وأقسامها كما فعل في باب المبتدأ والخبر[2] وباب الاشتغال[3]، وغيرها من الأبواب.

هذا فيما يخصّ رأي ابن هشام في منهج اللمحة، أمّا رأيه في مادة الكتاب وأسلوبه فيمكن حصره في النقاط الآتية:

أولاً: أنَّ الكتاب مختصر مجحف في الأختصار، بالغ صاحبه في أيجاز المسائل النحوية: يقول الشارح معلّقاً على قول المصنف في باب الاشتغال «قال: ويجوز في زيد ضربته، أن ينصب، فتقول: زيداً ضربته،

---

(١) نفسه: ١٨١.

(٢) نفسه: ٥٦.

(٣) نفسه: ٦٦.

وتقديره: ضربت زيداً ضربته»[١]. أقول: «باب الاشتغال، وهو باب متسع الأطراف وقد بالغ المصنف في الأجحاف به ما شاء، ولو شاء أحد أن يسرد جميع أبواب النحو على هذا النحو في ورقة لقدر على ذلك، ولكن لا فائدة فيه»[٢].

ويقول وبعد أن يفصِّل الكلام عن نواصب المضارع: «وقد أغفل المؤلف هذه المسائل كلَّها، ولا يجوز أن يُخَلّى منها كتاب في النحو لا مختصر، ولا مطوّل، لأنَّ معرفتها ضرورية»[٣].

ويعلّق على قول المصنف عن الفاعل: «الفاعل يرفع بالفعل نحو: مررت برجل كريم أبوه، ولا يتقدم على رافعه»[٤].

فيقول: «إنّ المصنف أجحف بالفاعل جداً حيث لم يذكر له رسماً ولا حداً، وحيث ذكر أن عامله الفعل والاسم، وأدرج تحت الاسم أنواعاً استقصاها، حين تكلَّم عن عامل المفعول، وكان هذا الموضع أولى بالتفصيل لشرف الفاعل، ولتقدّمه وكانت الحوالة في باب المفعول تقع على ما تقدم في باب الفاعل»[٥].

---

(١) نفسه: ٤.

(٢) نفسه: ٦٦.

(٣) نفسه: ١٩٩.

(٤) نفسه: ٣.

(٥) نفسه: ٥٠، ٥١.

ثانياً: أنَّ المصنف ذكر بعض المسائل ناقصة، ففي الحديث عن المعارف يقول الشارح «وأعلم أن المعارف ستة، والمصنف إنّما ذكر منها خمسة، وهي المضمر كـ«أنا، وأنت، وأنا» والعلم كـ«زيد» والمبهم كـ«ذا، وذلك» والمعروف بأل كـ«القاضي، والذي» والمضاف لواحد من هذه الأربعة، وبقي عليه اسم الجنس المقبل عليه في النداء نحو: يا رجل إذا أردت به معيناً»[1].

ثالثاً: والمصنف أودع كتابه على صغره، حروفاً غير مشهورة، ثم إنَّه خطها بالمشهورة، ولم يميَّز بينها، فأوهم ذلك كثرتها كلها، كما فعل في دراسته لحروف الجر، فقد اختار في بعضها خلاف المختار كما في «م، ومن» وأخل في لغات بعضها كما في «من» وأطلق قسماً منها دون تقييد أو شرط كما في «لولا» وليس هذا مما يعذر فيه بالاختصار على رأي الشارح[2].

وفي تحقيق ما تعرَّفتْ به الموصولات يخلص الشارح بعد مناقشته لآراء النحاة إلى أنّها على ثلاثة أقسام: معرف بالألف واللام، ومعرف بنيتها ومعرف بالأضافة، وأنَّ المصنف لم يوافق واحداً من القولين، لأنَّه عمَّ

(١) نفسه: ٣٣.

(٢) نفسه: ١٦٣، ١٦٤.

القول بأن الموصولات معرفة بالألف واللام حيث قال: «ومن الموصولات «أي» ومما عرف بالألف والام»، وذكر منها أيًا»[1].

رابعاً: والشارح يتابع المصنف حتى في حدوده لبعض الموضوعات النحوية، فيعلّق على قول المصنف في البناء من إنه: «إبقاء على الكلمة على حالها عند دخول العامل»[2]. بقوله: «واعلم أن ما حد المؤلف به البناء معترض من ثلاثة وجوه»: أحدهما: أنه غير مطرد، لأنّه يقتضي أن المقصور والمنقوض مبنيان فلا بد أن يقول: بقاء الكلمة على حالها لغير عامل.

أنَّ قوله «على حالها» يريد به حالها في الوضع وذلك يخرج عنه كل شيء يبنى على حركة، فإنه قبل التركيب إنما كان ساكناً، ثم عرض له البناء على الحركة في حال التركيب.

أن قوله «ولو عند دخول العامل» عبارة مستعملة في غير موضعها لأن قولك كذا، إنما يستعمل عند التغالي بذكر شيء كان يقتضي الظاهر أن الحكم لا يثبت له نحو: «وتصدقوا ولو بظلف محرق.... والتعبير الإعرابي إنّما يكون عند دخول العامل، فهذا بمثابة أن يقال: الإسم يتغير آخره للعوامل وأن كان معرباً، وهذا مما لا يتكلّم به عاقل»[3].

---

(١) نفسه: ٤٥، وينظر: اللمحة البدرية ص٣ «خ».

(٢) اللمحة البدرية: ١.٢ «خ».

(٣) شرح اللمحة: ٢٠٨٧، ٢٠٩.

وهو يتابعه حتى في إعرابه لبعض الأمثلة، فيعلّق على قوله في باب التعجب: «وأمّا فعل التعجب، فهو: ما أحسن زيداً وأحسن بزيد، وتقديره، شيء حسن زيداً. فما مبتدأ، وأحسن فعل ماض، وزيداً، مفعول، وأحسن: فعل أمر، وبزيد جار ومجرور، وموضع الفاعل بأحسن، ومعنى أحسنْ: أحسنَ، وهو أمر بمعنى الخبر»[1].

فيقول: «........ وقد أعرب الكلام إعراباً ناقصاً، إذ أهمل ذكر فاعل أحسن، ولم يذكر أن الجملة خبر، ولكنه اختصر فاكتفى بذكر ما يستلزمها؛ لأنَّ المبتدأ يستلزم الخبر، والفعل يستلزم الفاعل، وقوله: «واحسن فعل أمر» لم يتقدّم لـ«احسن» ذكر، فكيف يعربه قبل أن يجري ذكره؟».

وقوله: (جار ومجرور في موضع الفاعل) إنّما في موضع الفاعل المجرور وقوله: (وهو أمر بمعنى الخبر) لا فائدة له بعد قوله: ومعنى أحسنْ: احسنَ[2].

وفي تعليقه على قوله في باب اسم الفاعل «واسم الفاعل إنْ كان فيه الألف واللام، عمل ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً»[3]، ويقول: «قوله: ان كان

(١) اللمحة البدرية: ١٠ «خ».

(٢) شرح اللمحة: ١٩٥.

(٣) اللمحة البدرية: ٦٠.

فيه (أل) عبارة فيها عجمة ونقص، أما العجمة، فجعله (أل) في اسم الفاعل، وكان الجيد أن يقول: ان كان بـ(أل) أو كان مقترناً بـ(أل).

وأمّا النقص، فحقّه أن يفيد (أل) بأن تكون موصوله، لأنّها متى قدّرت للتعريف اقتضى القياس أن لا تعمل شيئاً، نص على ذلك أصحاب الأخفش، وهو الحق لمن تأمل[1].

وخلاف الشارح للمصنف ومعارضته له فيها أسلفته وفي غيره، لم يلغِ موافقته له في مواضع أخرى من حيث المنهج والمادة العلمية، متى ما وجد في ذلك الحقيقة.

فقد انتصر له باعتراضه ببابي (الحال، والتميز) بين أقسام المفعول لمناسبة حاصلة بين المصدر والظرفين، والحال، وذلك من جهة أن الفعل يتعدّى إلى كلّ منهما على سبيل اللزوم، وأنَّ الفاعل والمفعول بد لا بد لهما من حالة يكونان عليها، أما المفاعيل الأخرى والاستثناء، فقد يكون الفاعل ساهياً فلا فعله لسبب.

أما التمييز فإنه يشبه الحال من حيث أنه اسم، نكرة فضله منتصب مبين لأبهام سابق، فلا بد أن يذكر إلى جانبه لأجل ذلك[2].

---

(١) شرح اللمحة: ٩٥.

(٢) نفسه: ١٢٩.

وفي باب التوابع، يـذكر الـشارح تبعـاً للمـصنف، أنَّهـا خمسة: النعـت وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق، ويرى أنها هكـذا يجب أن ترتَّب في التبويب إذا اجتمعت، ويشير إلى أن المصنف قد أخـلّ بترتيـب عطف البيان، فأخَّره عن التوكيـد والبـدل[1]، ويلـتمس لـه العـذر بقولـه: «والعذر له. أنه أراد أن يجمع بين نوعي العطف في موضع يميِّز بيـنهما، وأن عطف البيان يشبه البدل في الصورة وأكثر مسائله محملة له، فـلا ينبغـي أن يحال بينهما في الذكر»[2].

ويوافقه في عامل المنادى أنه «مفعول بفعل محـذوف»[3] ويـرد عـلى مـن يخالف هذا الرأي، بالحجة والبرهان[4].

ويوافقه في عامل المفعول به، فيعلّق على قولـه: «والمفعـول بـه، وعاملـه فعل، واسم فاعل، ومثال، ومصدر، واسم فعل»[5].

بقوله «وما ذكر المؤلف من أن ناصب المفعول به واحد من هذه الخمـسة المذكورة، هو الصحيح، بدليل أنه يكون على حسبها، فإن كان لها مانع مـن

---

(١) ينظر: اللمحة البدرية: ٨.

(٢) شرح اللمحة: ١٧١.

(٣) اللمحة البدرية: ٥.

(٤) شرح اللمحة: ١١٣، ١١٤.

(٥) اللمحة البدرية: ٦ «خ».

أن يتقدم عليها من ضعف أو غيره، امتنع تقديمه، وإلاّ جاز فنحو (ما احسن زيداً)، لا يتقدّم فيه المفعول لضعفه بالجمود، ونحو ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾[1] تقدّم فيه المفعول لقوة العامل»[2].

وبعد: فإذا كان ابن هشام قد تعقّب أبا حيان كثيراً، ناقداً ومستدركاً ومعيباً، فلا يدلّ ذلك على تنكّر التلميذ لأستاذه، فتأثير أبي حيان بابن هشام بارز لكلّ ذي بصيرة كما أسلفت، والناظر لكتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان وما جاء في «شرح اللمحة» يرى مصداق ما اقول، فكثيراً ما ينقل ابن هشام من الارتشاف، دون أن يشير إلى ذلك.

ولا يدلّ أيضاً على عدم مقدرة أبي حيان ودرايته في علم النحو واللغة، فالثروة الفكرية التي خلّفها دليل قاطع على ذلك. هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، أرى أنَّ مخالفة ابن هشام لأبي حيان لم تكن عن هوى أو من أجل شهرة، أو جاه، إنّما كانت عنواناً للوصول إلى الحقيقة المطلقة، بغضّ النظر عن نوعية المخالِفين، والمخالَفين، فأبو حيان لم يكن النحوي الوحيد الذي تناوله ابن هشام بالنقد والأعتراض فغيره كثيرون، وقد دفع ابن هشام إلى ذلك أعجابه بآرائه، وثقته بنفسه، وسداد تفكيره.

---

(١) من سورة الأعراف: ٧-٣٠.

(٢) شرح اللمحة: ٩٠.

بين شرح اللمحة وكتب ابن هشام الأُخرى:

تناولت في فصل سابق آثار ابن هشام بالدراسة والتحليل وحاولت أن أبرز الخصائص المميزة لأشهر تلك الآثار، وقد بدا لي من خلال ذلك، ما لابن هشام من عقلية مجددة، ونهج خاص في التأليف والتمرَّس فيه، فهو وإن ألّف أكثر كتبه في علم النحو، إلاّ إنَّ الناظر لتلك الكتب يجد عدم احتذائه لمنهج معين في التأليف، فيكاد كل كتاب من كتبه بصبغة خاصة يغاير فيها الكتاب الآخر. فكتابه - مغني اللبيب - كما رأينا مزيج من لغة، وأدب، وقواعد تنظم دقائق النحو ومشكلاته، اخرج من خلاله دراسة وافية عميقة للحروف، معانيها وإعرابها فضلاً عن أنه دراسة لأحكام الجملة العربية مجملة ومفصلة، وبصورة لم يسبق إليها من قبل.

وكتابه - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، من أشهر الشروح التي كتبت عن الألفية، استطاع فيه كما ذكرت أن يحل تراكيبها، ويبرز خفاياها، ويوسع مادتها.

وكتابه - شرح شذور الذهب - كتاب سهل المآخذ، غزير المادة غاية في التنظيم، أبرز فيه (المبنيات خاصة) إبرازاً ينتهب الباحث ويسترعي الدارس، وقام بإعراب شواهد المتن المختلفة، وأوضح المشكل من ألفاظها.

وعمله في شرح شذور الذهب ذكّرنا بما قام به في كتابه (شرح الجمل الكبرى) غير أنَّه في شرح الجمل، اعتمد إعراب الشواهد الشعرية برمتها

إعراباً موجزاً، بينما ألفيناه في شرح الشذور يكتفي بإعراب موطن الشاهد فقط إعراباً مفصّلاً.

وكتابه - الجامع الصغير في النحو - عرضٌ موجز لمسائل النحو قسمه على أبواب صغيرة، استوفى فيها جميع المسائل النحوية دون الإنعام في ذكر الخلافات وايراد الاعتراضات.

وكتابه - تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد - كتاب في تفسير شواهد الألفية لابن مالك يبين فيه موضع الشاهد مع ذكر القصيدة التي ذكر فيها البيت، وما اشتمل عليه البيت المذكور من حكم نحوي، أو لغوي، ونحو ذلك.

فإذا جئنا نتبيّن خصائص كتابه (شرح اللمحة البدرية) في ضوء ما بيناه من خصائص مؤلفاته الأخرى. وجدنا ابن هشام يسلك في هذا الكتاب مسلكاً فيه من الجدة والعطاء، ما يميزه عن غالب كتبه من ناحيتين بارزتين هما:

أ) المادة العلمية.

ب) المنهج.

فأمّا من حيث المادة العلمية فتطالعنا الظواهر الآتية:

أولاً: أستوفى ابن هشام في شرح اللمحة جلَّ أبواب النحو ومسائله تقريباً بصورة تتسم بالدقة والفهم سواء في ذلك ما جنح فيه إلى التوسع

والبسط، وما سلك فيه سبيل الاختصار، والقصد، مبتعداً ما شاء عن التعقيد والاضطراب. فقد ضمَّن كتابه أحاديث مفصله عن مسائل نحوية معينة لم نألفها في أكثر كتبه، وإن وجدنا بعضاً منها فإنما نجده مسطوراً بإيجاز شديد لا يفي بحاجة الباحث، ولا يوفر عليه مشقة النظر في المراجع الأخرى. ومن هذه المباحث التي ساقها ابن هشام في شرحه وأضفى فيها وبسط بما يجلب الأنظار وينير الأفكار ما يأتي:

- الكلام في حدّ الكلمة وهي «قول موضوع لمعنى مفرد» إذ أسهب في الحديث عن كل لفظة من هذه الألفاظ واستوعب حديثه أكثر من أربع صفحات من أصل الكتاب»[١].
- الكلام في الإعراب، وبيان معانيه لغة واصطلاحاً، وخلاف العلماء في ذلك[٢].
- معاني الأسماء الستة، وفي تحقيق ما أُعربت به، وبيان ما استشكل على العلماء من ذلك.
- إعراب المثنى وما حمل عليه[٣].
- عدد الضمائر والخلاف في ذلك[٤].

---

(١) شرح اللمحة: ٢، ٦.
(٢) نفسه: ١٥، ١٦.
(٣) نفسه: ٢٧، ٢٨.
(٤) نفسه: ٣٥.

- أقسام «أل» الثمانية[1].

- تحقيق ما تعرفت به الاسماء الموصولة[2].

- ما اختلف فيه أفعال المقاربة عن الأفعال الناقصة[3].

- تعقبه موضع أسماء لأفعال بالنظر إلى الكلام[4].

- حديثه عن حروف النداء[5] والصفة المشبهة[6] والاستثناء[7].

- ذكر من حروف الجر مَ، مُ، مِ، والهاء[8] ولم أجد لها ذكراً في آثاره الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أنَّ توسّع ابن هشام في الحديث عن هذه الموضوعات وغيرها لم يبعدها عن صغار الطالبين، لما فيها من سلامة.

ثانياً: اهتمام ابن هشام بإيراد الحدود، وبيان الاصطلاحات على نحو لم نألفه في أغلب كتبه، وسأبيّن ذلك في موضع لاحق.

---

(١) نفسه: ٣٩، ٤٠.

(٢) نفسه: ٤٥.

(٣) نفسه: ٧٦.

(٤) نفسه: ١٠٣، ١٠٤.

(٥) نفسه: ١١٤، ١١٥.

(٦) نفسه: ٢١١، ١٢٢.

(٧) نفسه: ١٤٥، ١٥٥.

(٨) نفسه: ١٥٥، ١٦٣.

ثالثاً: أكثر من ايراد الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية كثرة متميزة قد لا نجدها بهذا الكم إلاّ في كتابيه: مغني اللبيب، وشرح الشذور.

رابعاً: لم يولِ ابن هشام اهتماماً باعراب الشواهد التي ساقها كما فعل في كتابه (شرح الجمل الكبرى) أو في كتابه (شرح الشذور).

خامساً: وقد استبان لي من خلال دراستي لكتب ابن هشام عامة وكتاب (شرح اللمحة) خاصة طلوعه فيه بآراء حول مسائل معينة تخالف ما قرّره بشأن هذه المسائل ذاتها في كتبه الأخرى ولذلك دلالته الخطيرة، فهو يدل أول ما يدلّ على ذاتية في الفكر لها طابعها المميز في التصور والتحليل، والتركيب، وعلى مراجعة المفكر لنفسه بين آونة وأخرى ليقرر المسائل المعينة انطلاقاً ممّا قد يستجد في ذاته من أمور غفل عنها ذات وقت، أو أنه أقرها حيناً، ثم رآها لا تتفق والزاوية التي ينظر من خلالها إلى المباحث العلمية، والتي يهتم بها، فراجع فيها القول وصولاً إلى الحقيقة التي ينشدها.

وممّا وقعت عليه من ذلك المباحث الآتية:

أ) في خبر «عسى» ذكر في شرح اللمحة أنَّ من شروط خبر عسى ومثلها كاد أن لا يكون إلاّ جملة، وندر مجيء خبرهما مفرداً لقولهم «عسى الغويرُ أبؤسا» وقوله: «وما كدّتُ آئباً»[1]. وذهب في كتابه مغني اللبيب إلى أن

(١) نفسه: ٧٦.

«أبؤسا» في مثل «عسى الغويرُ أبؤسا» خبر لكان أو يكون محذوفة، أي: يكون أبؤسا، والجملة خبر عسى، قال معلقاً على قول الشاعر:

أكثرتُ في اللوم مُلحّاً دائماً لا تكثرن أني عسيتُ صائماً

وقولهم في المثل «عسى الغويرُ أبؤسا» «كذا قالوا - يعني أن يأتي بعدها الخبر مفرداً كما يأتي جملة - والصواب أنّها ممّا حذف - فيه الخبر أي يكون أبؤساً، وأكون صائماً، لأنَّ في ذلك بقاء لها على الاستعمال الأصلي، ولأنَّ المرجو كونه صائماً لا نفس الصائم»[1].

ب): «لن»: قررّ في شرح اللمحة، أن «لن» تقع دعاء خلافاً لبعضهم ولا حجّة له في قولهم تعالى «فلن أكون ظهيراً للمجرمين»[2] وحديثه في مغني اللبيب، يشير إلى قبوله مذهب مَنْ قال: إنها تقع للدعاء قال: «وتأتي للدعاء كما أتت «لا» لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور»[3] والحجة في قوله: لن تزالوا كذلكُم ثمَّ لا زلتُ لكم خالداً خلودَ الجبالِ.

وأمّا قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ۝١٧﴾ فقيل: ليس منه، لأنّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب[4].

---

(١) مغني اللبيب: ١-١٥٢، ٢-٢٠٢.

(٢) شرح اللمحة: ١٩٧، والآية من سورة الأعراب: ٢٨-.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٢-٤.

(٤) مغني اللبيب: مبحث «لن» ١-٢٢١.

جـ) بناء الفعل الماضي للمجهول: أوجب في **شرح اللمحة**[١] متابعاً الجمهور ضمّ فاء الثلاثي عند بنائه للمجهول مطلقاً سواء كان مضعفاً أو غير مضعف وإلى ذلك يشير قوله: «أما الفعل فيضم أوله مطلقاً في الماضي والمضارع ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع...».

وفي مغني اللبيب ذهب مذهب الكوفيين في جواز الكسر في أول الماضي المضعف نحو: شدَّ، ومدَّ، وقال: «والحق قول بعض الكوفيين أن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبّة وبعض تميم وقرأ علقمة: ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[٢] - ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾[٣] بالكسر»[٤].

د) في توكيد النكرة: مذهب البصريين عدم جواز توكيد النكرة بغير لفظها، سواء كانت محدودة كـ«يوم، وليلة، وحول» أم غير محدودة كـ«وقت زمن»، واشترطوا اتحاد التوكيد والمؤكّد في التعريف وعندهم أنَّ جميع ألفاظ التوكيد معرفة، فيؤكد بها الواحد والجمع ولا يؤكّد بها المثنَّى، لأنّه لا يتجزأ باعتبار ذاته.

ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهراً كله، وقد أنكر البصريون على الكوفيين ما استدلوا به من قول الشاعر:

---

(١) شرح اللمحة: ٥٤.

(٢) يوسف: ٩٩.

(٣) الأنعام: ٢٨.

(٤) مغني اللبيب: ٢-١٨

يـا ليتنـي كنـتُ صـبيّاً مرضـعا تحملنُـي الـذلفـاءُ حـولا أكتعـا

على انه من صنيع نحاتهم لتعزيز مذهبهم.

وقد اضطرب ابن هشام إزاء هذه المسألة

فقد منع جواز توكيد النكرة منعاً مطلقاً في كتابه: شرح الشذور[١] وجعله نادراً في: شرح اللمحة، واستشهد بالبيت أعلاه[٢]. وتابع ابن مالك في اختياره مذهب الكوفيين في كتابه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[٣].

هـ) أل الموصول: مثل في كتابه: أوضح المسالك لـ«أل» الموصول بـ«أل» الداخلة على الصفة المشبهة كقوله تعالى: ﴿كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ وَٱلۡبَصِيرِ﴾[٤] وذكر في مغني اللبيب أن «أل» على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين. قال: «وقيل: والصفات المشبهة وليس بشيء، لأنَّ الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق»[٥].

---

(١) شرح الشذور: ٥٠٩.

(٢) شرح اللمحة: ١٧٧.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣-٢٢.

وينظر الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٦٣) ٢-٢٣٩ وما بعدها، همع الهوامع: ٢-١٢٣.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١-٥٣ والآية من سورة هود: ١١-٢٤.

(٥) مغني اللبيب: ١-٤٧.

في حين نجده في شرح اللمحة البدرية، يمثل لـ«أل» الموصول بـ«أل» الداخله على الصفة المشبهة نحو: الحسن الوجه[1] كما فعل في أوضح المسالك، غير أنه لا يفصح عن موافقته أو عدمها، ويكتفي بان يذكر ان المازني قد زعم أنّها موصول حرفي، وزعم الأخفش ومَنْ وافقه أنَّها حرف تعريف بمنزلتها في الرجل[2].

و) تقدم التمييز على عامله: منع في شرح اللمحة تقدم التمييز على عامله مطلقاً[3] وكذلك فعل في كتابه: الجامع الصغير[4]، وجعله في: مغني اللبيب من الضرورات[5].

ولكنّه جوّز ذلك في كتابه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[6]، واستشهد بقول الشاعر:

أنفساً تطيبُ بنيل المنى ... وما داعي المنونِ ينادي جهراً

ز) فعل الأمر: قررّ في شرح اللمحة أنَّ فعل الأمر مبني وبناؤه على ما يجزم به، فنحو: «اضرب» مبني على السكون، ونحو: «اضربا» مبنيّ على

(١) شرح اللمحة: ٤٣.

(٢) نفسه: ٤٣.

(٣) شرح اللمحة: ١٣٨.

(٤) الجامع الصغير: ٤٥ «خ».

(٥) مغني اللبيب: ٢-٨٩، ٩٠.

(٦) أوضح المسالك: ٢-١١٦.

حذف النون، ونحو: «اغز، وأخش، وأرم» مبني على حذف آخره وعنده أن هذا هو الصحيح[١].

وكان قد قرّر ذلك في أوضح المسالك[٢]، وشرح الشذور[٣] والجامع الصغير[٤] ولكنه في المغني قرّر العكس وتابع الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن فعل الأمر مضارع وأنه مجزوم بلام الأمر، فهي التي جزمته ثم حذفت، وتبعها حرف المضارعه، قال: «وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول، لأنَّ الأمر حقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخو النهي، ولم يدل عليه الحرف، ولأنّ الفعل إنّما وضع لتقيد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقمْ أنتَ يا ابنَ خير قريش   كي لتقضي حوائجَ المسلمينا

وكقراءة جماعة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[٥]، وفي الحديث «لتأخذوا مصافكم» ولأنك تقول، أغز، واخش، وارم، واضربا، واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على أن أفعال

---

(١) شرح اللمحة: ١٩٠.

(٢) أوضح المسالك: ١-٢٧.

(٣) الجامع الصغير: ١-٥٤ «خ».

(٤) شرح الشذور: ١٠٠.

(٥) من سورة يونس: ١٠-٥٨.

الانشاء مجردة من الزمان، كبعت، - واقسمت، وقبلت، واجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، و لا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم، لانه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته فإذا أدعي أن أصله لتقم كان الدَّال على الإنشاء الَّلام لا الفعل»[1].

ح) **العطف على الضمير المخفوض**: ذهب سيبويه وتابعه البصريون إلى عدم جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وقد علل سيبويه ذلك بأن الضمير صار عوضاً عن التنوين فينبغي أن لا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين، وكذلك لا يجوز العطف عليه حتى لو أُكّد.

وقد جوّز الكوفيون ما منعه البصريون فيصبح عندهم: مررتُ بكَ وزيدٍ من غير إعادة الخافض.

وقد ذهب ابن هشام في شرح اللمحة مذهب البصريين في هذه المسألة واوجب إعادة الخافض، ومثل لذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[2]. غير أنه في مغني اللبيب جنح إلى قول الكوفيين، ورد رأي البصريين، قال: «ولا

---

(١) مغني اللبيب مبحث «لام الأمر».

وينظر: سيبويه: ١-٢، معاني القرآن: ١-٤٦٩، مجالس ثعلب ٤٥٦-٤٦٣، الانصاف مسألة (٧٢) شرح المفضل ٧-٤.

(٢) من سورة فصلت: ٤١-١١.

يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفاً كان أو اسماً نحو ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[(١)] ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ﴾[(٢)] ثم قال: وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين عدا الفراء بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾[(٣)]، وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه»[(٤)].

ومن ناقلة القول أن أقول: إنَّ مراجعة الباحث لآرائه والنظر فيها، وتقليبها أمر يدل على الحركة الدائبة نحو التطور والاكتمال.

وإذا كان النقد الهادف من وسائل الوصول إلى الحقيقة فما أحرى بالباحثين أن يراجعوا أنفسهم قبل أن يؤاخذهم الآخرون، لعلّ في تلك المراجعة انعطافاً نحو جادّة الصواب.

ذلك عن المادة العلمية لكتاب شرح اللمحة البدرية، موازناً بآراء ابن هشام الأخرى، أما عن المنهج الذي سلكه في هذا الكتاب فيمكن أن نبرزه في النقاط الآتية، التّي يمكن من خلالها أن تبين موضعه من مصنَّفات الشارح التي أسلفت الحديث عنها.

---

(١) من سورة فصلت: ٤١-١١.

(٢) من سورة البقرة: ٢-١٣٣.

(٣) من سورة النساء: ٤-١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣-٧٧، ٧٨ مغني اللبيب: ١-١٨٣.

أولاً: سار ابن هشام في شرحه على نظام ابن حيان في لمحته، من ناحية تبويب موضوعات الكتاب، ولكنّه خالفه في تنظيم مباحث الأبواب، فقسّم كلَّ منها إلى فصول تبعاً لما يقتضيه جمع المعلومات وتنسيقها.

وهذا المنهج نفسه كان قد سلكه في أوضح المسالك مع فارق اشتداد المخالفة فيه، التي ابعدت ابن هشام عن الارتباط بترتيب الألفية وأكثر ما يتضح ذلك في بأبي الابدال والاعلال[1]. في حين لم يبتعد ابن هشام في شرح اللمحة عن الترتيب الذي وضعه المصنِّف، غير أنَّه ابتعد كثيراً في المادة العلمية التي ضمنّها شرحه، إذ إنّ هناك بوناً شائعاً بين المتن والشرح من هذه الزاوية.

ثانياً: لم ينسَ ابن هشام كعادته في أكثر كتبه أنْ يبيِّن الغرض الذي من أجله عكف على شرح كتاب «اللمحة»، ومثل هذا البيان قد افتقدناه في بعض شروحه المشهورة كما هو الحال في شرحه لكتاب «الجمل» للزجاجي.

ثالثاً: حرص ابن هشام في شرحه على ايراد «متن» اللمحة، ثم اعقبه بالتعليق والشرح، وهذا مالم نألفه في شرحه لألفية ابن مالك أو لجمل الزجاجي، إذ أغفل ذكر متن الكتابين، وبدأ شارحاً مباشرة.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٣-٣١٢، ٣٤٦.

رابعاً: واهتم في بعض مواضع شرحه بذكر المراجع التي استقصى منها نقولاته وقد بينت أسماء مجموعة من هذه الكتب التي وردت في الشرح وذلك مالم أجده في شرح جمل الزجاجي، وأوضح المسالك، على سبيل المثال.

خامساً: وأكثر في شرح اللمحة من إثارة الاعتراضات، وردَّ مالا يرضاه، أو تزييفه، واعتراضاته بهذا القصد مقبولة، بله مطلوبة وممدوحة من أمثاله من العلماء الذين تمكنوا من تمثّل الآراء والنفاذ إلى الصائب منها، وبيان الضعيف بالحجة والبرهان. وذلك لم أتبينه في شرحه لجمل الزجاجي مثلاً.

سادساً: ونهج ابن هشام منهجاً مبنياً على التسلسل المنطقي في عرض المادة منطلقاً من خطة محدودة واضحة، سلكها في شرحه لجميع أبواب الكتاب، فجاء نسقاً واحداً، مرتَّباً ترتيباً منطقياً.

ﮧﮨﮧﮨ

الروح الفقيه والجدلية عند ابن هشام
من خلال شرح اللمحة البدرية

كانت البصرة - كما هو معلوم - الموطن الأول لظهور المنطق اليوناني في البلاد الإسلامية لما كانت عليه من وضع ثقافي مرموق يسمح لمثل هذا النوع من المعارف أن يظهر، وأن يكون له أنصار ومريدون، فللبصرة صلة مبكرة بالدراسات الجدلية والفلسفية لكونها مركزاً من مراكز الفلسفة الإسلامية متمثّلة بالمعتزلة الّذين تأثروا في مباحثهم الكلامية بالمنطق الأرسطي، ومن هنا كان اعتماد المدرسة البصرية في النحو على القياس والعقل، وخضوع أصحابها لسلطان المنطق، ومنهاجه الصارمة وابتعادهم عن مدرسة القراءات، وما تعتمده من أصول النقل والرواية دافعاً إلى أخذهم مبادئ المدرسة الكلامية وتأثرهم بأساليب المناطقة.

فقد أريد بالقياس النَّحوي، أن يحدد ويوضّح على نحو ما حدد القياس المنطقي»[1].

ولم يكن تأثر النَّحو العربي بالمنطق الأرسطي تأثراً مقصوداً لذاته من النَّحاة العرب، إذ لم تكن غايتهم ادخال أفكار منطقية معينة في علم النَّحو وإنما «انقادوا على غير عمد منهم إلى هذا الطريق بترديد أفكار السابقين

(١) ينظر تفاصيل ذلك في كتاب: في اللغة والنحو د. إبراهيم بيومي مدكور ٤٣.

حيناً، وبالخضوع للجو الثقافي حيناً آخر، وهو جوّ لم يجعل المنطق فيصلاً في النَّحو فقط، وإنما جعله في كثير من الدراسات - الإسلامية، وأهمها: التوحيد والفقه»[1]. حتَّى قال أبو حيان التوحيدي «إنَّ المنطق قد يرمي بك إلى النَّحو، والبحث عن النَّحو قد يرمي بك إلى جانب المنطق، ولولا أنَّ الكمال مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحوياً، والنَّحوي منطقياً»[2].

فمنذ سيبويه لم تكن الدراسات النَّحوية بمعزل عن تيار الفلسفة والمنطق، وقد ظهرت هذه النزعة على تفاوت وتباين في آثار النّحاة وعلى مختلف العصور.

وإذا جئنا إلى عصر ابن هشام ألفينا أغلب النّحاة الناهين خاصة يشتطون لأنفسهم منهج القدماء في البحث والدراسة. فظلَّت مظاهر علوم الكلام والمنطق والفقه بارزة في آثارهم، زد على ذلك أنَّ الدراسات الفقهية في هذا العصر سارت جنباً إلى جنب الدراسات النحوية، وكان الفقهاء قد استعملوا بدورهم كثيراً من المصطلحات المنطقية في بحوثهم الأصولية، فتحدثوا عن الجنس والنوع، والكلِّي، والجزئي، والعام، والخاص واعتبروا القياس أصلا من أصول التشريع الأربعة، وسمّوا قواعده، ونظمّوا طرقه، محاكين صنيع أرسطو في القياس المنطقي[2].

(١) النحو والمنطق: د. تمام حسان مجلة الأزهر: ٧٠٥ رجب ١٣٨٠ ديسمبر ١٩٦٠م.

(٢) في اللغة والأدب: مدكور: ٤٣.

وقد كان يعين في المدارس التي يدَّرس فيها للنَّحو في هذا العصر علماء لتدريس علوم الكلام والفقه على المذاهب الأربعة، فكلّ عالم مختصّ بمذهب معين، وكثيراً ما تلقى النحوي على بيّنه من علوم الفقه والكلام، وتلقى الفقيه والمتكلم على بيّنه من علوم النّحو واللغة والصرف، فإن ابن عقيل مثلا وهو النحوّي المشهور كان يقوم بتدريس الفقه في المدرسة الخروبية التي أنشأها بدر الدين بن محمد الخروبي سنة (٧٥٠هـ)[١].

وصاحبنا ابن هشام كما أشرت من قبل كان قد تلقّن المذهب الشافعي، وتفقّه فيه ثم تقلّد المذهب الحنبلي، وتنزل منزلة الحنابلة فدّرس في مدرستهم بالقاهرة[٢].

وإذا ما التمسنا مظاهر النزعة الفقهية والجدلية في مباحثه من خلال شرحه للمحة البدرية، وقفنا عليها بارزة في المواضع الآتية:

أولاً: في الأسلوب:

فقد شاعت في أسلوبه الألفاظ التي اعتمدها الفقهاء والمناطقة وأهل الجدل، وتداولوها في كتاباتهم، ومن هذه الألفاظ الَّتي ألفيتها مسطورة عبر صفحات شرح اللمحة على سبيل المثال لا الحصر هي: الأخصّ، والأعم،

---

(١) الخطط والآثار: للمقريزي: ٢-٢٦٩.

(٢) النجوم الزاهرة: ١٠-٣٣٦.

والكلّ والجزء، والجوهر والجنس، والمحدود، والذاتيات، والانعكاس، والماهيّة، والنظّر والعلّة، والمعلول، والاشباع، والتجريد، والمدلول، والعدمية وغيرها.

ثانياً: في تعريفاته:

ويتجلّى الاتجاه المنطقي في بعض تعريفاته التي ساير بها الفقهاء والمناطقة، كتعريفه للإنسان بأنه حيوان ناطق، قال «الإنسان حيوان ناطق، فكلما وجد الحيوان، وجد الإنسان، وكلّما انتفى الحيوان الناطق انتفى الإنسان»[١].

وفي حديثه عن الفرق بين الحدّ والعلامة يقول: «إنَّ الحدَّ يلزمه الاطراط والانعكاس والعلامة يلزمها أمر واحد، وهو الاطراد خاصة دون الانعكاس وذلك كقولك، الإنسان كاتب بالفعل فإنه كلّما وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان»[٢].

ثالثاً: اهتمامه بذكر الأصول العامة للمسائل النحوية:

ومحاولة تبسيطها ثم التطرق إلى المسائل الفرعية مخالفاً فيها آراء النحاة أو موافقاً، مستدلاً على صحة آرائه بالحجج والبراهين المنطقية، كما يفعل أهل

(١) شرح اللمحة: ٣.

(٢) نفسه:٩.

الجدل والفقه، ففي الحديث عن (المثنى) نراه يبدأ بذكره حدّه بإيجاز، يبرز من خلاله الأصول العامة لمفهوم المثنى، فيقول: «المثنى: وضابطه ما دلَّ على اثنين بزيادة صالحة للتجريد، وذلك كرجلان».

ثم يفصِّل القول في هذا الحد محاولاً تبسيطه بعرض كلّ ما يدور حوله وما يرتبط به، أو يحمل عليه، وشروطه، واختلاف النحاة في ذلك[١].

وبعدها يعكف على بسط آراء النحاة واختلافهم في إعراب المثّنى وما حُمل عليه، فيسوق أربعة أوجه خلافية، مبيّناً وجوه الاعتراض على كل واحد منها[٢].

وبعد الحديث عن عدة ألفاظ كان وأخواتها، يعقد فصلاً في بيان ما هي من الكلام الثلاث، وخلاف النحاة في ذلك يلزم نفسه بايراد آرائهم، ثم يحاول الاعتراض عليها بالحجج، والبراهين[٣].

وأمثلة اهتمام ابن هشام يذكر الأصول العامة للمسائل النَّحوية والانتقال إلى ذكر المسائل الفرعية: وتقليب وجوه النّحاة فيها، كثيرة في شرح اللمحة[٤].

---

(١) ينظر: نفسه: ٢٥-٢٧.

(٢) نفسه: ٢٨.

وينظر خلاف النحاة حول إعراب المثنى في: سيبويه: ١-٥٤، الانصاف: ١-٢٣، الايضاح: ١٣٤.

(٣) ينظر: شرح اللمحة ٧٧.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ٢٠-٢١، ٢٨، ٢٩، ٧٠-٧١، ١٨٤.

رابعاً: مزية الشمول:

استوعب ابن هشام آراء النحاة السالفين استيعاب الحاذق القطن، واستطاع أن ينجح إلى حدّ كبير في المحاورة والمنافحة، بما انقدَّ في ذهنه من تلك الآراء كأدَّق ما يكون الحوار، مع النفوذ إلى كبد الحقيقة، ولهذا اصطبغت أكثر مباحثه في شرح اللمحة وغيره من آثار بمزية الشمول، فاتسعت روايته، واستفاض حديثه وازدادت آراؤه، شأنه شأن أهل الجدل والكلام في محاوراتهم، ومناظراتهم فهو يطوف حول المسألة النَّحوية، مقلباً وجوهها مؤيداً هذا ومعترضاً ذاك[1].

وحين ينتهي مبحثه في الموضوع المعين مفصلا يسوق لنا اعتراضاته على المصنَّف لكل ما يراه مخلا، وناقصا لم يستوفِ صوره المطلوبة فيقول بعد أن استوفى الحديث عن كان وأخواتها: وفي كلام المصنَّف خدوش:

أحدها: قوله «وهي كان». والجيد: وهي أمسى لأنَّ كان عرفت وإنَّما الحاجة إلى استقصاء أخواتها لا غير.

والثاني: جعله ما دام من أخواتها، والذي من أخواتها هو (دام) وما شرط لها وكذلك القول فيما بعدها.

والثالث: أنَّ كلامه ظاهر في أنَّ كلمة (ما) في الخمسة على حدَّ سواء، وإنَّما هي في (دام) ظرفية، وفي غيرها نافية.

---

(١) ينظر: على سبيل المثال باب: كان واخواتها.

والرابع: أنَّه يقتضي أن شرط دام تقدم (ما) على كل حال وإنَّما هو الظرفية.

والخامس: أنّه يقتضي مثل ذلك في (زال) وأخواتها أيضاً، وإنَّما المعتبر معهن ما النافية لا مطلق ما.

والسادس: أنَّ هذه الأربعة لا يشترط فيهن لفظة (ما) للنفي مطلقاً والنَّهي، والدعاء والاستفهام بمنزلته، وهذه كلها أمور قريبة، ولكن لا بأس عليها[1].

وحديثه عن أقسام الكلمة وتعريف الكلام[2]، وعن: ما النافية والمشبهة بليس[3]، وعن الحروف المشبهة بالفعل[4]، وأقسام الفعل من حيث التعدِّي واللزوم، وأقسام الفعل المعَّدي[5]، وغيرها عن المباحث دليل على صفة الشمول عند ابن هشام في شرحه.

خامساً: اهتمامه بالتقسيم:

وصفة الشمول في مباحث ابن هشام اقتضته أن يحسن تقسيم أبواب كتابه لتخرج آراؤه منسقة ومرتَّبة، يحدَّها نظام خاص يكفل له المنهج

---

(١) شرح اللمحة: ٧٤.

(٢) نفسه: ١٢-١٤.

(٣) شرح اللمحة: ٨٠-٨١.

(٤) نفسه: ٨١-٨٤.

(٥) نفسه: ٩٠-٩٣.

السديد في التصنيف، لذا برزت صفة الاهتمام بالتقسيم بارزة عنده، فـدرج في أكثر مباحثه في شرح اللمحة على تقسيم كـل مبحـث إلى مقدّمـه، تليهـا فصول منسقة، يختمها بخاتمة في الاعتراض على المصنّف، وبيان مـا جانـب الصواب فيه سواء في المادة العلمية أم في العرض والتبويب[١].

سادساً:

وكأسلوب من أساليب أهل الجدل والمنطق كثيراً ما نلقـي ابـن هـشام يحاول أن ينبّه القارئ إلى ما يمكن أن يعترض به على ما يقـرره مـن قواعـد نّحوية معينة، سالكاً في ذلك سبيل الحوار وآثارة الاسئلة والإجابـة عنهـا، ليجد بعد ذلك طريقه إلى ذهن القارئ، وليـصل إلى النتيجـة النهائيـة التـي ينشدها ويحاول تثبيتها، والتوكيـد عـلى صـحتها، ونقـض مـا سـواها مـن الاعتراضات، فهو يسأل فيجيب، ثم يعترض فيزيل الاعتراض، مثال ذلك مناقشته لتعريف أبي حيان للكمة الذي يقول فيه «أن الكلمة: قول موضوع لمعنى مفرد»[٢] فإنَّه يرى بعد تحليل مسهب لهذا الحد أن الأحسن أن نقـول: الكلمة قول مفرد[٣] فهذا الحدَّ عنده أولى من وجهين:

• **أحدهما:** أنَّه اشد اقتصاراً مع تحصيله للمعنى المقصود.

---

(١) ينظر على سبيل المثال باب: الموصولات، والصفة المشبهة.

(٢) اللمحة البدرية: ٤.

(٣) نفسه: ٥.

• والثاني: أنّه لا يوهم غير الواقع، فإنَّ كلامه - يعني أبا حيان - ربَّما أوهم أمرين باطلين:

أحدهما: أنَّ القول غير موضوع.

والثاني: أنَّ المركب يفيد معناه بالوضع، وإنَّما هذا شأن المفردات التي يتولى بيانها اللغوي، فأما المركبات فدلالتها على معناها التركيبي، دلالة عقلية، لا وضعية، فإنّ من عرف مسمّي: زيد، وعرف مسمي: قائم، ويسمع: زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد[1].

ثم يفترض اعتراضات حول ما قرره ليردَّ عليها بما يثبت ما أراد تثبيته في ذهن القاريء فيقول: «فان قلت: يعترض على هذا الحدَّ بأنّه غير منعكس، بدليل الضمائر المستترة كالتي في قولك: اذهب، وأنطلق لأنها كلمات مع أنّها ليست أقوالاً، لأنَّه هو اللفظ المستعمل وهذه ليست ألفاظاً، لأن اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض حروف المعجم و هذه ليست أصواتاً، لأن الصوت هو المسموع، وهذه ليست مسموعة يدل على ذلك الحس بدليل المشاهدة؟».

---

(١) شرح اللمحة: ٥.

قلت: قولك أنَّها ليست ألفاظاً ممنوع، لأن اللفظ أعم من اللفظ بالفعل، واللفظ بالقوة، وهذه ألفاظ بالقوة، ألا ترى أنَّها مستحضرة عند النطق بها لابسها من الأفعال استحضار الاخفاء معه، ولا لبس، فصحّت تسميتها أقوالاً بهذا الاعتبار، وإذا قد ثبت بقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ﴾[1]، ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾[2] صحة تسمية ما في النفس قولا وإن لم تقترن قرينة لفظية كالقرينتين اللتين في المثالين المذكورين فما نحن بصدده أجدر بالثبوت.

فإن قلت: إطلاق القول على المسموع حقيقة وعلى المقدر مجازاً فكيف يستعمل المؤلف اللفظ في حقيقته ومجازه دفعة واحدة وكيف يستعمل المشترك في الحدّ، فاتك قد بينت أن القول يطلق على ما في النّفس؟.

قلت: الجواب عن الأول أنَّه وإن كان مجازاً لغوياً، ولكنه حقيقة عرفية فيدعي أنه في الاصطلاح النحوي، موضوع للمسموع أو ما في قوة المسموع.

وعن الثاني: أنَّ الألفاظ وإنما تطلق بحسب معانيها في اصطلاح أهل ذلك الفن والقول في الاصطلاح لا يطلق على ما في النفس، فلا اشتراك البتة باعتبار الاصطلاح[3].

---

(١) الملك: ٦٧-١٣.

(٢) المجادلة: ٥٨-٨.

(٣) شرح اللمحة: ٥-٦.

وينظر: باب أقسام الكلمة.

سابعاً:

وهو في وضعه تلك الأسئلة واصطناعه أسلوب المحاورة والجدل لم يبغِ تثبيت ما يريده في ذهن القارىء، وتعطيل أقوال من يخالفهم الرأي فحسب وإنّما كان يسلك هذه الطريقة لا وجه يقوم عليها بحثه في المسائل المعينة، أنه يضعها لتقريب الاتجاه إلى البحث فيردّه عليها القارئ إلى الإيمان بأنَّ ما يقوله هو الكلام الصحيح الذي لا يقبل الجدل أو المعارضة لهذا نجده يكشف عن الاعتراضات التي أثارها النحاة من قبله ما قرره، ثم يردّ عليها. يعلّق على قول أبي حيان في أفعال المقاربة حين يذكر أن «من باب كان أفعال المقاربة، لكن خبرها يكون مضارعاً...»[1] فيقول: «وقوله وهو من باب كان..... هو قول الجمهور، وقد خالف في ذلك أبو العباس المبرد، إذا اقترن خبرها بأن نجعلها من باب الفعل والفاعل والمفعول، لأنَّ المصدر لا يخبر به عن الجثَّة لا نقول: زيد القيام»[2].

ويردّ على هذا الاعتراض بقوله: «ويلزمه أن يقول بذلك في: لعلك أن تفعل، ولا سبيل إليه، وحجتنا أنه إذا ظهر الاسم مفرداً لم يظهر مصدراً بل اسماً كقوله: إني عسيتُ صائماً»[3].

وأمثلة ذلك كثيرة[4].

---

(١) اللمحة البدرية: ٤ «خ».

(٢) شرح اللمحة: ٧٧.

(٣) نفسه: ٧٧.

(٤) ينظر على سبيل المثال شرح اللمحة: ٦٥، ١١٣، ١١٤، م/ ١٠ ابن هشام.

ثامناً:

ولم يقف ابن هشام في تعزيز صحة آرائه وتثبيتها وتعطيل ما يخالفها بالحجج والبراهين المنطقية فحسب، وإنّما يلتمس ما عند خصومه من الأدلة التي يمكن أن تنقض ما يقوله، وتدفع آراءه، ثم يرد عليها ويفندها[١].

تاسعاً:

وجدل ابن هشام ونقاشه المألوف قد تعدّى المسائل النحوية وخلاف النحاة حولها، وما وقع فيه أبو حيان من سقطات ومزالق في لمحته من ناحية مادتها العلمية، وثبوتها ومنهجها إلى ملاحقته حتى في أسلوبه، فكثيراً ما اعترض عليه، وصحح ما رآه شططاً في الأسلوب، وناقشه في ذلك مفنداً ما قد يعترض عليه[٢].

ابن هشام واللغة من خلال شرح اللمحة:

امتاز ابن هشام بحس لغوي دقيق هيأ له الوقوف على أسرار العربية وأن تكون له جولات في ميادينها تدلّ على تمكّن وحذق، وقد وقفت له على كتب كثيرة يغلب عليها الطابع اللغوي، وأكثرها لم ينتظمه سفر خاص، وإنما تناثر في مصنفات من جاءوا بعده.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: باب العلم وباب الفاعل.

(٢) ينظر على سبيل المثال باب: الصفة المشبهة.

ولقد ذكرت في فصل سابق جملة من آثار صاحبنا في اللغة ومن هذه الآثار شرح قصيدة بانت سعاد، وشرح قصيدة البردة، وشرح الشواهد الكبرى، وشرح الشواهد الصغرى، وشرح أبيات ابن الناظم، وغير ذلك من عشرات الرسائل والكتيبات التي تعقب فيها اللغويين ناقدوا وموجها.

وعلى الرغم من أن كتابه «شرح اللمحة البدرية» كتاب تغلب على مادته المباحث النحوية، إلا أن المتأمل فيه يستطيع أن يخرج بتصور هام عن صاحبه وهو أنه عالم رحب الفكر، لم تقطعه الدراسة النحوية عن النَّظر في المسائل اللغوية، نظراً سديداً فيه بصيرة ثاقبة، واحساس مرهف، وتوفيق في إصدار الأحكام، وأصابة الغرض، ويتجلى ذلك في النقاط البارزة الآتية:

أولاً: عكف ابن هشام على ايراد الحَّد اللغوي لكلِّ موضوع من مواضيع النَّحو التي تحدَّث عنها قبل التعريف باصطلاحه النحوي.

ثانياً: وكثيراً ما نجده يحللّ تحليلا قويما الألفاظ اللغوية ويبيّن معانيها واشتقاقها وينبَّه على مواضع استعمالاتها، وينقل أراء العلماء فيها موضَّحاً كل ذلك الأمثلة والشواهد[1].

والناظر للدراسة التي عقدها ابن هشام لحروف الجرّ في كتابه شرح اللمحة يدرك مدى غزارة مادته اللغوية، ومعرفته بما تتضمنه تلك الحروف من معان واستعمالات، تكشف عن عطاء لغتنا وحيويتها[2].

(١) ينظر على سبيل المثال: باب الأسماء الستة وباب التوكيد.

(٢) نفسه: ١٥٦، ١٦٣.

ثالثاً: ولـه في بعـض الألفـاظ رأي يخـالف مـا ذهـب إليـه بعـض النَّحـويين، واللغويين مثل ذلك ما ذهب إليـه مـن أن لـن بـسيطه وفاقـا لـسيبويه، وخلافا لرأي الخليل والفـراء في كونهـا مركبـة، فيقـول: «....وليـست مركبـة مـن «لا أن» خلافـاً للخليـل، ولا أصـلها «لا» فابـدلت نـونين خلافاً للفراء»[1] وعن (ليس) يقول: إنَّها فعل وزنه -فِعَل- بالكسر، ثـم التزم تخفيفه كـما قـالوا في (علـم) علْـم، وألـزم فيهـا التخفيـف لكثـرة استعمالها، وإنما لم نقدِّره (فعَل) لأن الفتحـة لا تخفَّـف، ولا فعـل، لأنـه ليس في اليائي العين «فعل» إلا «هيوء»[2].

رابعاً: وكثيراً ما يلتفت ابن هشام إلى ما في بعض الألفاظ من لغات سمعت من العرب، فيفاضل - كعادته المتَّقدمين - بينها، ويصنفها إلى لغـات عليا، وسفلى، وضعيفة، ويغلّط بعضها، ويجدّ بعـضها الآخـر، وقـد شاعت في ثنايا سطوره ما ينسب لهذيل[3] أو عقيـل[4]، أو كعـب بـن

---

(١) شرح اللمحة: ١٩٧.

(٢) شرح اللمحة: ٧١ وهيؤ: صار هيئة حسنة.

وينظر مغني اللبيب مباحـث: اذن، لات، لـيس، مهـما، الـصفحات: ١/ ١٩، ١/ ٢٠٣، ١/ ٢٢٧، ٢/ ١٠ على التوالي.

(٣) شرح اللمحة: ١٥٩.

(٤) نفسه: ١٥٩.

ربيعة[١]، أو طي[٢]، أو كناية[٣] من لغات في ألفاظ معينه، وذلك يدلّ على المامه بما قرّره النحاة واللغويون من قبله، واستقراؤه عن العرب، ومن ذلك حديثه عن «آمين» من أسماء الأفعال السماعية إذ يقول فيها:

«إنّها بمعنى «استجب» وليست اسماً من أسمائه تعالى، وتقديره يا آمين، خلافاً لبعضهم، وإلا لضّمت على النّداء ولأن أسماءه تعالى لا توجد إلا بالتوقيف، ولم يرد لأنه لو كان كذلك لضم لأنه منادى معرفة».

وعن أبي علي أنّه تأوَّل هذا القول على أن في (آمين) ضمير الله تعالى وهو حسن، وفيه لغتان، القصر، وهو الأصل والمَّد، وليس من ابنية العرب، بل هو من الأوزان الأعجمية كـ«هابيل» و «قابيل» قيل: والوجه أن تكون اشبعت الفتحة فنشأت الألف، ولا يكون خارجاً عن الأوزان العربية فيه نظر، لأنَّ الأشباع بأبه الشعر[٤].

وبعد فموقف ابن هشام من المسائل اللغوية لا يقتصر فيما مثَّلت به، ففي شرحه كثير منه[٥]، ولكنني لم أجد سواء فيما سطرته أو فيما أحلت عليه ما يشير

---

(١) نفسه: ١٥٨.

(٢) نفسه: ٢٢.

(٣) نفسه: ٢٢.

(٤) نفسه: ١٠٤.

وينظر: «كلا وكلتا» في باب المثنى.

(٥) ينظر شرح اللمحة: ٣٧، ٥٤، ٩١، ١٠٦، ١٥١، ١٨٠، ١٩٢، ٢٢٠.

إلى مظاهر استقلال في نظرة ابن هشام للغة، ولم أعثر كذلك على ما يكشف لي عن تجديده في تفسير الظواهر اللغوية، فهو دارس للغة، متمثل لواعدها لا مجدّدا فيها.

الأسلوب اللغوي لابن هشام وطريقة عرضه للمسائل النحوية

ممَّا لا ريب فيه أنَّ ابن هشام صاحب ملكة لغوية وحسّ دقيق، وأصالة في التعبير، هيأت له هذه الصفَّات مجتمعة أن يخرج مصنَّفات تتسم أغلبها بالدقة والوضوح والبساطة، والبعد عن الاضطراب والاستكراه، فهو متنأنق في أسلوبه، متبتّل في التنسيق بين ألفاظه وعباراته يحاول جهده أن يزاوج بين العبارة والعبارة، ويقابل بين التعبير والتعبير ما وجد سبيلا إلى ذلك.

ولعَّل أبرز سمات أسلوبه من خلال شرحه للمحة تتحدد في النقاط الآتية:

أولاً: استطاع ابن هشام بما أُتي من رشاقة الأسلوب أن يخرج الحقائق العلمية سافرة جليَّة بعبارات سهلة بسيطة بعيدة عن التكلف والتقعير. وذلك شأنه في أكثر كتبه، مما يكشف عن عقليته المبَّسطة التي تعرض المسائل النَّحوية بأقرب الطرق وأيسرها على القاريء، فهو يصف، ثم يحَّلل، ثم يربط، متخذاً الأسلوب التعليمي في العرض والتساؤل والاستفسار طريقاً إلى ذلك، وقد رأينا أنه في إثارته للأسئلة وأجابته عليها إنَّما يفعل ذلك لتقريب اتَّجاه القاريء إلى البحث، وشدّه إلى المادة

التي يقرأ فيها وصولا إلى الفائدة المرجوة، وبوضوح ويسر ولم أر ما يخالف هذه الحقائق إلا في كتابه: مغني اللبيب، إذ بدأ فيه أسلوب ابن هشام في أكثر من موضع صعبا يدفع القاريء إلى أن يكدَّ الذهن في الاستنباط ومتابعة ما يقرأ من مباحث[١].

ثانياً: ومن مظاهر تأنّقه في الأسلوب، وحسن عرضه للمسائل النَّحوية محاولته أن يجمع المتشابه من الموضوعات في موضع واحد، ثم تفريع هذا الموضع إلى فصول عدة، وقد حرص على هذا التقسيم في أكثر المسائل التي ساقها في شرحه، ومن مظاهر ذلك صنعه في دراسة حروف الجر[٢] وحروف العطف[٣]، وأنواع الأفعال المتعدية[٤] وأسماء الأفعال وأقسامها[٥]، وقد أشرت إلى ذلك في موضع سابق[٦].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: مغني اللبيب مباحث: الألف: ١/ ٩-١٨ «لا» ١/ ٢٩٤ -٣٠٣ «من» ٢/ ١٤-٢١، والجمل التي لا محل لها من الاعراب (الجملة المعترضة) ٢/ ٤٩-٥٦، روابط الجملة بما هي خبر عنه: ٢/ ١٠٦-١١٢.

(٢) شرح اللمحة: ١٥٦-١٦٣.

(٣) نفسه: ١٨٦-١٩١.

(٤) نفسه: ٩٠-٩٣.

(٥) نفسه: ١٠٢-١٠٦.

(٦) ينظر الصفحة رقم ٧٧ من هذه الدراسة.

ثالثاً: لا يخلو أسلوب ابن هشام في شرحه من السطور التي يبدو من خلالها صعباً، بعيد النيل[1].

رابعاً: وصفة الاستطراد مظهر بارز في شرح اللمحة، فقد أوغل ابن هشام فيه أحياناً، ولكنه مهما استطرد فقد دار في حلقة واحدة مترابطة، مما أكسب أبحاثه تسلسلا منطقياً غير مخل.

واستطراد ابن هشام هذا نتيجة طبيعية لما دأب عليه في معالجة المسائل النحوية معالجة العالم المتمكن الذي يريد الاحاطة بكل ما يتَّصل بالمادة التي يبحثها، يوسَّع دائرتها، ويلمَّ شتاتها، ويستقصي شواردها، ويقلَّب آراء النحاة فيها، فجاء كتابه لهذا كتاباً علمياً من الطراز الأول، مملوءاً بالتعليلات المنطقية والشروح المسهبة، والتخاريج الطويلة، التي تمتاز بها كتب النَّحو. على الرغم من إنّه صرَّح أكثر من مرة بأن كتابه مختصر يضيق عن الأطالة والاستقصاء[2].

خامساً: وهو وأن أوغل في الاستطراد في أغلب مسائل كتابه، إلا أننا نجده في بعض المواضع قد جنح إلى الاختصار، والقصد دون التوسع والبسط، ولكنَّه حتّى في سلوكه سبيل الاختصار، أستطاع أن يعرض الحقائق العلمية عرضاً متناسقاً يتَّسم بالدَّقة وليس بعيداً عن كلّ مالا يفيد المتعلم من ذكره،

---

(١) ينظر على سبيل المثال: حديثه عن حدّ أبي حيان للاستثناء.

(٢) شرح اللمحة: ٢٩، ٤٨، ١٩١.

وقد صرح ابن هشام نفسه من أن كتابه لا مكان فيه لكلّ ما هو «عديم الفائدة طويل الذيل»[١].

وهو في اختصاره لبعض المسائل يسلك سبلاً مختلفة أبرزها الآتي:

أ) أنَّه يعرض عن ذكر تفاصيل المسألة المعينة التي يتحّدث عنها ويكتفي بالإشارة إلى بعضها مع التنبيه إلى ما فيها من مذاهب وطرق أخرى[٢].

ب) وأنّه لا يمعن أحياناً في ذكر وجوه الخلاف وأقوال النّحاة في بعض المسائل كأن يرى فيها جدلاً لا مبرر له لعدم قيامه على حجة أو ذوق، مثال ذلك حديثه عن خلافهم في الجار والمجرور، والواقع نائب فاعل، وتصريح بأنَّ في هذا الجار والمجرور ضمير مستتر هو نائب الفاعل لا غيره وقد اختلفوا على من يعود ذلك الضمير، قال ابن هشام «ولهم في ذلك أقوال بعيدة لا تقوم على حجة، ولا يشهد لها ذوق، فلا نطيل بها»[٣].

جـ) ونراه في بعض المواضع يقتصر على أصَّح الآراء في نظرة أو يذكر بعض الأقوال حول المسألة التي يبحث فيها دون التطرق إلى آراء أصحابها وما يعترض به عليهم، وما يجره ذلك من حديث طويل[٤].

---

(١) نفسه: ٤٨.

(٢) ينظر على سبيل المثال: باب جمع المذكر السالم، وباب الفاعل.

(٣) ينظر على سبيل المثال باب: المنادى.

(٤) نفسه: ١٥٦.

وهكذا نجد أسلوب ابن هشام أسلوباً متميزاً بالوضوح واليسر، سواء في استطراده أم في اختصاره، فأنَّما على الاستقراء الدقيق للمسائل دون تكرار، أو حشو، ولقد كانت ثقافته وتفكيره السديد معيناً على التزامه هذا الأسلوب الرشيق الذي عرف عنه.

ﮪﮫﮪﮫ

المبحث الثالث
ابن هشام والمدارس النحوية
وآراؤه الاجتهادية من خلال شرح اللمحة البدرية

من الواضح أنَّ ابن هشام قد تمثّل مذاهب النّحاة عميقاً، واستطاع بما أوتي من ذكاء وفطنة أن يتبين وجه الحقيقة من غيره في كلّ ما وقعت عليه عيناه، ولهذا وجدناه حُراً في اختياراته، لا يقف عند حدود النحو البصري ويرفض أن تنماع شخصيته في البصريين على الرغم من كثرة موافقته لهم في آرائهم وقواعدهم إذ أنّه كثيراً ما ينقلب عليهم.

ويخالفهم ويعترض بعض مسائلهم، ولايضاح موقفه هذا من أشهر نحاتهم كلّ على انفراد.

أ. وجوه الوفاق:

أولاً: في اشتقاق الاسم[1].

ثانياً: أصل الاشتقاق[2].

ثالثاً: فعلية: نعم، وبئس، وليس وعسى[3].

رابعاً: نصب جمع المؤنث السالم على الكسرة نيابة عن الفتحة[4].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ٨، الأنصاف مسألة (١) أسرار العربية: ص١٧٣.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٨ الأنصاف مسألة (٢٨)، الايضاح في علل النحو: ٥٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: شرح اللمحة، ١١، الانصاف مسألة (١٤).

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ١٨، الأشموني: ١/ ٩٢.

خامساً: عدم جواز تقدُّم الفاعل على الفعل[١].

سادساً: عدم جواز تقدُّم نائب الفاعل على الفعل[٢].

سابعاً: الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ[٣].

ثامناً: اعتماد الوصف الذي يرفع فاعلا يسدُّ مسدَّ الخبر على نفي، أو استفهام اسمياً كان أو حرفياً[٤].

تاسعاً: عدم تضمُّن خبر المبتدأ المحض الاسمية لضمير يرجع إلى المبتدأ[٥].

عاشراً: حرفية ضمير الفصل[٦].

حادي عشر: عامل المشغول عنه الصواب هو فعل مقدّر يفسره المذكور[٧].

ثاني عشر: الاسم المرفوع الواقع بعد كان مرفوع بها على التشبيه بالفعل[٨].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ٥١، اللمع، ٢٧ (ر)، الخصائص ٢/ ٣٨٥، الأشموني: ٢/ ٤٣.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٥٥.

وينظر: الاسموني: ٢/ ١٤٣.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٥٦-٥٧، الانصاف مسألة (٥)، أسرار العربية: ٧٦.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ٥٨، همع الهوامع: ١/ ٩٨.

(٥) ينظر: شرح اللمحة: ٢٦١، الانصاف مسألة (٧)، شرح المفصل: ١/ ٨٧.

(٦) ينظر: شرح اللمحة: ٦٥، الانصاف: مسألة (١٠٠)، شرح المفصل: ٣/ ١٠٩.

(٧) ينظر: شرح اللمحة: ٦٧، معاني القرآن: ٢/ ٢٠٧، الانصاف مسألة (١٢)، شرح المفصل: ٢/ ٣٠.

(٨) ينظر: شرح اللمحة: ٧٠، معاني القرآن، ١/ ١٢، همع الهوامع: ١/ ١١١-١٥١.

ثالث عشر: اسمية أسماء الأفعال[1].

رابع عشر: المنادى المفرد مبني على ما كان ترفع به ولو كان معرباً، وموضعه النصب لأنه مفعول به[2].

خامس عشر: المفعول له منصوب بالفعل على تقدير لام العلّة[3].

سادس عشر: أنَّ العامل لا خير في التنازع أولى بالعمل لقربه من المعمول[4].

سابع عشر: عدم جواز العطف على الضمير المخفوض[5].

ثامن عشر: منع العطف بـ(لكن) في الايجاب واشتراط وقوعها بعد النفي[6]، والنهي خاصة للعطف بها[7].

تاسع عشر: الأفعال بحسب الزمان ثلاثة: ماض، مضارع، وأمر[8].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ١٠٣-١٠٤، المقتضب: ٣/ ٢٠٢، الخصائص: ٣/ ٤٦.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ١١٢، سيبويه: ١/ ٣٠٣، المقتضب: ٤/ ٢٠٤، الانصاف مسألة (٤٥).

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ١٤١-١٤٢، الارتشاف: ٦٩٩.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ١٥٨: الانصاف مسألة(١٣).

(٥) ينظر: شرح اللمحة: ١٨٣، سيبويه: ١/ ٣٨٩، الانصاف مسألة (٦٥).

(٦) ينظر: شرح اللمحة: ٨٩، الانصاف مسألة (٦٨).

(٧) ينظر: شرح اللمحة: ١٩٠، سيبويه: ١/ ٢، معاني القرآن: ١/ ٤٦٩، مجالس ثعلب: ٤٥٦، ٤٦٣، المفصل: ٧/ ٤.

(٨) ينظر: شرح اللمحة: ٤١، في النفع، ٢٧٣، البحر المحيط: ٧/ ٤٩٥.

ب. وجوه الخلاف:

أولاً: في: نون اللَّذان واللتان: إذ منع البصريون تشديد النون في حالتي النصب والجر، وأجازهُ ابن هشام[1].

ثانياً: عطف البيان يكون في النكرة خلافاً لما ذهب إليه البصريون من أنه لا يكون إلا معرفة تابعاً لمعرفة[2].

ثالثاً: دام لا تتصرف[3].

رابعاً: عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وإجازة البصريون.

خامساً: جواز تقديم خبر (مازال) عليها وما كان في معناها من أخواتها وقد منعه البصريون[4].

سادساً: رافع المضارع هو نفس تجرده من الناصب والجازم، ومذهب البصريين أن رافعه هو وقوعه موقع الاسم[5].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ١٨٢، شرح المفصل: ٣/ ٧٢، المغني: ٢/ ١٧٣.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٧١، أوضح المسالك: ١/ ١٦٧، همع الهوامع: ١/ ١١٤.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٧٣، الخصائص ١/ ١٨٨، الإنصاف مسألة (١٨)، الاشباه والنظائر في النحو: ١/ ٥٨.

(٤) شرح اللمحة: ٧٣، الانصاف مسألة (١٧).

(٥) شرح اللمحة: ١٩٦، الانصاف مسألة (٧٤)، شرح المفصل: ٧/ ١٢.

جـ. مع أشهر النحاة البصريين:

ولبيان الصورة الحقيقية لموقف ابن هشام من المدرسة البصرية لا بدَّ أن أعرض موقفه من نحاة هذه المدرسة وخاصة المشهورين منهم، إذ أنَّ لكل واحد منهم بعض الآراء التي انفرد بها وخرج فيها عن اجماع علماء مدرسته، فرأينا ابن هشام يتأمل مثل هذه الآراء فيذهب مذهبها حيناً، ويجانبها حيناً آخر وسنلمس هذه الظاهرة في السطور الآتية:

أولاً: يونس بن حبيب:

أ) أجاز يونس تعريف الحال وردَّ ابن هشام ذلك[١].

ب) وأجاز زيادة النون والواو على (من) في الوصل[٢].

وقد خرّج ابن هشام ذلك على الضرورة.

ثانياً: الخليل:

أ) مذهب الخليل أنَّ (أل) برمتها كلمة موضوعةٍ للتعريف بمنزلة (قد) والهمزة قطع، وعند ابن هشام تبعاً لسيبويه أن حرف التعريف هو اللام فقط، والهمزة وصل[٣].

---

(١) شرح اللمحة: ١٣٢، شرح المفصل: ٢/ ٦٣.

(٢) شرح اللمحة: ٢١، سيبويه: ١/ ٤٠٢، شرح المفصل: ٤-١٦.

(٣) شرح اللمحة: ٣٨، سيبويه: ٢/ ٦٤، ٢٧٢-٢٧٣، شرح.

ب) كان الخليل لا يجوِّز تأخر المبتدأ وجوَّزه ابن هشام[١].

جـ) (لن) عند الخليل مركَّبة من (لا أن) ولن عند ابن هشام تبعاً لسيبويه بسيطة لا مركَّبة[٢].

ثالثاً: سيبويه:

أ) وافق ابن هشام سيبويه في رأيه القائل بتقدير علامتي الرفع والنصب في حالة الألف في الأفعال المعتَّلة الآخر نحو: يرجو، ويخشى، كما تُقدَّران في الاسم المقصور[٣].

ب) وكان سيبويه يقيس اسم الفعل من الثلاثي على وزن (فَعَالِ) نحو: نزال، بمعنى انزل، واختاره ابن هشام[٤].

جـ) ألف المقصور الموقوف عليه عند سيبويه من التنوين إنْ كان منصوباً، وإنْ كان مرفوعاً أو مجروراً فهي التي كانت في الوصل. وبه أخذ ابن هشام[٥].

د) (إذ ما) حرف شرط مثل (إنْ) الشرطية تماماً وفاقاً لسيبويه وليست ظرف زمان خلافاً للمبرد والفارسي[٦].

---

(١) المفصل: ٩/ ١٧، التسهيل: ٤٢.

(٢) شرح اللمحة: ٥٩.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٣١-٣٢.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ١٠٥، سيبويه: ٢/ ٣٧، المقتضب: ٣/ ٣٦٨، شرح المفصل: ٤/ ٤٩.

(٥) ينظر: شرح اللمحة: ٢١٤، شرح المفصل.

(٦) ينظر: شرح اللمحة: ٢٠٠-٢٠١، مغني اللبيب: (إذ ما).

ولم يمنع وقوف ابن هشام مع سيبويه من مخالفته أحياناً والاعراض عن آرائه إلى آراء غيره «فليس كلُّ داء يعالجه الطبيب» كما يقول ابن هشام نقلا عن الفارسي، وما دام الأمر كذلك فمخالفته لبعض آراء سيبويه واقعة تدلّ على أنه ينتخب لنفسه ما يراه متفقاً وما يؤمن به.

- فمن ذلك أنَّ سيبويه يذهب إلى جواز مجيء اسم المفعول من كان، يقال: كائن، ويكون كما كان، ضارب ومضروب ابن هشام لا يرى هذا الرأي[١].

- ومن المعروف أنَّ الحال إذا كان اسماً غير مصدر لم يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا (الجمَّاء) في قولهم: جاءوا الجمّاء الغفيرَ حالاً على تقدير: جاءوا الجمومَ الغفرَ. وابن هشام لا يذهب هذا المذهب فيقدَّر في الجماء معنى: جميعا[٢].

ونسب ابن هشام لسيبويه أنه كان يرى أنَّ المثنى معرب جراً ونصباً بالتغير والانقلاب وفي الرفع بغير علامة، وقد ردَّ ابن هشام هذا القول[٣]. ولم يصرّح سيبويه بما نسب إليه.

(١) ينظر: شرح اللمحة: ٧٢، سيبويه: ١/ ٢١، الارتشاف (ر): ٥٢١.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ١٣٣، سيبويه: ١/ ١٨٨.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٢٨، سيبويه: ١/ ٤، المقتصب: ٣/ ١٥٣.

رابعاً: الأخفش الأوسط:

الأخفش من أئمة النحو البصري بعد سيبويه، وهو الطريق إلى كتابه، وأول من فتح باب الخلاف على سيبويه وقد انتخب ابن هشام كثيراً من الآراء التي تخالف ما ذهب إليه الأخفش ومنها:

- ذهب الأخفش إلى أنَّ الكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء لا حركة اعراب. وقد ردَّ ابن هشام ذلك[1].
- وكان يونس وتابعه الأخفش يذهبان إلى إجازة أعمال (لكنْ) المخففة وقد ردَّه ابن هشام[2].
- و(ما) التعجبية عند الأخفش بمعنى (لا) موصولة بمعنى الذي، وأنّها نكرة موصوفة بالجملة، وكان ابن هشام يرى أنَّها مبتدأ نكرة تامة بمعنى: شيء وهو قول سيبويه[3].
- وذهب الأخفش وتابعه المبرد إلى أنَّ الممنوع من الصرف مبني في حالة دون حالة فهو معرب رفعاً ونصباً، ومبني جراً، قال ابن هشام: «ولا علَّة لذلك»[4].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ١٨: صناعة الاعراب: ٤٢٨، المقتضب: ٣/ ٣٣١.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٥٣، الارتشاف (ر): ٥٢٨.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٨٤، شرح المفصل: ٨/ ٨٠، البحر المحيط: ١/ ٦، ٣-٣٢٧.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ١٩٤، سيبويه: ١/ ٣٧، شرح المفصل: ٧/ ١٤٨، ١٤٩.

خامساً: أبو عثمان المازني:

- ذهب المازني إلى أنَّ ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة ليست من الضمائر، وإنّما هي علامات دالة على الفاعل المستتر تؤذن بالتثنية والجمع بذلك تنقص هذه الثلاثة من عدد الضمائر عنده، وقد عارض ابن هشام هذا الرأي(١).
- وكان المازني يرى أنّ الواو والألف في الأسماء الستة نشأت عن اشباع الحركات السابقة لها وأذن فاعرابها انما هو بتلك الحركات، فمثل: جاء أبوك تعرب (أبوك) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والواو اشباع. وقد ردّ ابن هشام ذلك(٢).
- وذهب المازني إلى أنَّ الألف، والواو، والياء في المثنى، وجمع المذكر السالم ليست حروف إعراب، وإنّما هي دالة عليه، وردَّ ذلك ابن هشام(٣).

سادساً: أبو العباس المبرد:

كان المبرد يُسمّي اسم كان إذا اقترن بـ(أن) فاعلاً وخبرها مفعولاً، لأنَّ المصدر لا خبر به عن الجثة لا تقول: زيدٌ القيام، وقد ردَّ ابن هشام ذلك(٤).

وقد أجاز المبرد عمل (حتى) الجارّة في المضمر، وخالفه ابن هشام(٥).

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ١٩، شرح المفصل: ١/ ٥٨.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٣٥-٣٦، شرح المفصل: ١/ ٦.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٢٨-٣٠، الانصاف مسألة (٣).

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ٧٧، همع الهوامع: ١/ ١١١.

(٥) ينظر: شرح اللمحة: ١٦١، مغني اللبيب: مبحث (حتى).

٢. موقفه من المدرسة الكوفية:

أ) أوجه الوفاق:

وافق ابن هشام الكوفيين في مسائل كثيرة كنت أشرت إلى بعضها في الحديث عن مواضع مخالفته للبصريين، وبقي منها مواضع أخرى إليك بيانها:

أولاً: من الجارة يجوز استعمالها لإبتداء الغاية الزمانية والمكانية على حدَّ سواء[١].

ثانياً: (أو) العاطفة تأتي بمعنى الاضراب، وبمعنى الواو[٢].

ثالثاً: الإعراب أرجح عند اضافة اسم الزمان المبهم إلى فعل معرب أو جملة، يجوز البناء[٣].

ب) وجوه الخلاف:

أولاً: رافع الاسم الواقع خبراً لـ(أنَّ) واخواتها هو (أنَّ) نفسها وكان الكوفيون يرون أنها لا ترفع الخبر وإنما تعمل النصب في الاسم لا غير[٤].

---

(١) شرح اللمحة: ١٥٧، الانصاف مسألة (٥٤)، أوضح المسالك: ٢/١٢٨.

(٢) شرح اللمحة: ١٨٢، الاشموني: ٢/ ١٣٠.

(٣) شرح اللمحة: ٢٠٨، سيبويه: ١/ ٤٦١، التيسير: ١٠١، معاني القرآن: ١/ ٣٢٦.

(٤) شرح اللمحة: ٨٢، سيبويه: ١/ ٨٠، الانصاف مسألة (٢٢)، شرح المفصل: ١/١٠٢.

ثانياً: اشتراط تقدم النفي، أو الاستفهام على الوصف العامل والكوفيون لا يشترطون ذلك[١].

ثالثاً: أعمال صيغ المبالغة جميعاً، والكوفيون يمنعون أعمالها جميعاً[٢].

رابعاً: عدم جواز ندبة النكرة وقد أجازه الكوفيون[٣].

خامساً: عدم جواز ترخيم المضاف وقد أجازه الكوفيون[٤].

سادساً: أجاز الكوفيون تعريف التمييز، وردَّ ابن هشام ذلك تبعاً للبصريين[٥].

سابعاً: لا يجوز إعراب معمول الصفة المشبهة إذا كان معرفة تمييزاً كما ذهب الكوفيون[٦].

ثامناً: سوى لا تكون إلا ظرفاً، وأجاز الكوفيون مجيئها اسماً وحرفاً[٧].

تاسعاً: (افعل) في التعجب فعل لا اسم كما يرى الكوفيون[٨].

---

(١) شرح اللمحة: ٩٦، مجالس ثعلب: ٤٥٦، ٤٦٣، شرح المفصل: ١/ ٧٩.

(٢) شرح اللمحة: ٩٧، سيبويه: ١/ ٣٢٤، الانصاف مسألة (٥١).

(٣) شرح اللمحة: ١١٧، سيبويه: ١/ ٣٢٤، الانصاف مسألة (٤٨).

(٤) شرح اللمحة: ١١٨، الانصاف مسألة (٤٨).

(٥) شرح اللمحة: ١٣٥-١٣٦، الارتشاف: ٦٧٨ (ر)، التسهيل: ١١٥.

(٦) شرح اللمحة: ١٢٢، الجمل: ٢١-٢٢، شرح المفصل: ٦/ ٨٥.

(٧) شرح اللمحة: ١٥١: الانصاف مسألة (٣٩).

(٨) شرح اللمحة: ١٩٤، الانصاف مسألة (١٥).

عاشراً: لام الجحود لا تعمل في المضارع بنفسها كما يرى الكوفيون[١].

حادي عشر: عامل المفعول به هو الفعل وحده وليس هو الفاعل كما ذهب إليه ابن هشام الضرير، ولا خروجه عن وصف الفعل كما قال الكسائي، ولا الفعل والفاعل جميعاً ما قال الفراء[٢].

ثاني عشر: عدم جواز توكيد النكرة بغير اللفظ سواء كانت محدودة أو غير محدودة وقد أجاز الكوفيون التوكيد لحصول الفائدة[٣].

ثالث عشر: ربَّ حرف وليست اسماً كما يرى الكوفيون[٤].

جـ - ابن هشام ونحاة الكوفة:

أولاً: الكسائي: ذهب الكسائي وتابعه الكوفيون إلى جوار تقديم معمول اسم الفعل عليه. وأباه البصريون وتابعهم ابن هشام[٥].

- وذهب الكسائي إلى أن الرافع للمضارع هو حروف المضارعة، وهذا ما يرفضه ابن هشام[٦].

---

(١) شرح اللمحة: ١٩٩، الانصاف مسألة (٨٣).

(٢) شرح اللمحة: ١٧٧، همع الهوامع: ٢/ ١٢٣.

(٣) شرح اللمحة: ١٧٧، الانصاف مسألة (٦٣)، شرح المفصل: ٣/ ٤٤-٤٥.

(٤) شرح اللمحة: ١٥٩، الانصاف مسألة (١٢١)، شرح المفصل: ٨/ ٢٧.

(٥) شرح اللمحة: ١٠٥، شواذ القرآن: ٢٥، الانصاف مسألة ٢٧.

(٦) شرح اللمحة: ١٩٦، الانصاف مسألة: (٧٤).

ثانياً: الفراء: ذهب الفراء إلى أن المضاف إلى الشيء في مرتبة دونه مطلقاً، وقد ردَّ ابن هشام ذلك.

- أجاز الفراء أفراد (كلّ) في حالة التوكيد بها وخالفه ابن هشام[١].

- أصل (لن) عند الفراء (لا) فابدلت نوناً، وهي عند ابن هشام بسيطة لا مركبة[٢].

ثالثاً: هشام الضرير: أجاز هشام نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة فيما حذفت لامه في المفرد. ولم ترد في الجمع كـ(لغات، وبنات) وقد مال ابن هشام لهذا الرأي[٣].

رابعاً: ثعلب: مذهب ثعلب في رافع المضارع هو نفس مضارعته للاسم وقد نقض ابن هشام هذا الرأي[٤].

وعلى هذا النحو يقف ابن هشام من الكوفيين كما وقف من البصريين، مؤيداً حيناً ومعارضاً حيناً آخر، وهو في تأييده أو مخالفته إنّما يصدر عن وعي وفطنة جُبَلِ عليهما، وعُرِفَ بهما.

---

(١) شرح اللمحة: ١٧٨، البحر المحيط: ٧/ ٤٦٩، المغني: ١/ ١٦٥.

(٢) شرح اللمحة: ١٩٧، شرح المفصل: ٨/ ١١٢.

(٣) شرح اللمحة: ١٨.

(٤) نفسه: ١٩٦.

٣. موقفه من نحاة بغداد والأندلس وجمهور المتأخرين

وعلى نحو ما كان ابن هشام ينتخب لنفسه من الآراء البصرية والكوفية ويعارضهم في بعض منها، كان ينتخب من آراء البغداديين والأندلسيين والمصريين ما صح عنده ويخالفهم فيما يراه بعيداً عن الصواب وإليك بيان ذلك:

أ) وجوه الوفاق:

أولاً: ذهب أبو علي الفارسي من البغداديين وتابعه كثير منهم إلى أنّ الباء تأتي بمعنى التبعيض وأجاز ابن هشام ذلك[1].

ثانياً: وكان البغداديون يذهبون إلى أن المضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً حين يقع بعد (حتى) أو (أو) أو (الفاء السببية) أو (المعية) وإليه ذهب ابن هشام[2].

ثالثاً: ذهب الفارسي إلى أنَّ غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وهي حال من المستثنى منه وإليه ذهب ابن هشام[3].

---

(١) شرح اللمحة: ١٦٠.

(٢) شرح اللمحة: ١٩٩، الخصائص: ٣/ ٢٦٠، ١/ ٢٦٣ وما بعدها.

(٣) شرح اللمحة: ١٥٢، التسهيل: ١٠٦، همع الهوامع: ٢٣١١.

رابعاً: ذهب ابن هشام الخضراوي من الأندلسيين إلى أن (حتى) العاطفة يتحتّم أن يكون معطوفها ظاهراً لا مضمراً، كما أنَّ ذلك شرط مجرورها ووافقه ابن هشام[1].

خامساً: وافق ابن مالك في ذهابه إلى أنَّ (على) تأتي بمعنى مع[2].

سادساً: ووافقه في أنَّ (الكاف) الجارة تأتي للتعليل[3].

سابعاً: وكان ابن هشام يذهب مذهب الجزولي، وابن عصفور ابن مالك في أن (عيوناً) في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ تميز لا حال كما ذهب إليه الشلوبين[4].

ثامناً: ورأى ما رآه الشلوبين وابن خروف وابن مالك في أن الإعراب لفظي لا معنوي[5].

ب) وجوه الخلاف:

أولاً: لا يجوز تعريف الحال كما زعم البغداديون تبعاً ليونس[6].

---

(١) شرح اللمحة: ١٨٦، المغني: ١/ ١١١.

(٢) شرح اللمحة: ١٥٨، المغني: ١/ ١٢٥.

(٣) شرح اللمحة: ١٦٠، المغني: ١/ ١٥١.

(٤) شرح اللمحة: ١٣٧، شرح الجمل لابن عصفور (ر): ٢/ ٢٢٧، التوطئة للشلوبين (خ) ١٥٣-١٥٤، التسهيل: ١١٤. والآية من القمر: ١٢.

(٥) شرح اللمحة: ١٥، التوطئة (خ): ٦، الارتشاف (ر): ٢٦١.

(٦) شرح اللمحة: ١٣٢، شرح المفصل: ٢/ ٦٣، الارتشاف (ر): ٦٤٢.

ثانياً: زعم أبو علي الفارسي من البغداديين أنّ أدوات النداء ليست حروفاً وإنّما هي أسماء أفعال، وأنَّ المنادى مشبّه بالمفعول به وقد ردَّ ابن هشام ذلك[١].

ثالثاً: أجاز ابن جنّي من البغداديين تقديم المفعول معه على الفاعل وقد رفض ابن هشام ذلك[٢].

رابعاً: وذهب ابن جنّي وابن الشجري إلى أن (لا) العاملة عمل ليس تعمل المعارف وقد أنكر ابن هشام ذلك[٣].

خامساً: وكان الزمخشري من البغداديين يرى أنَّ (لن) تفيد تأكيد النفي وتأبيده، وخالفه ابن هشام فزعم أنها لا تقتضي تأبيداً ولا توكيداً[٤].

سادساً: وذهب بعض الأندلسيين أنّ أسماء الأفعال قسم برأسه خارج عن الكلم الثلاث وسمّاه (خالفه)، وقد ردَّ ابن هشام هذا الرأي[٥].

سابعاً: أجاز بعض المغاربة تنازع العاملين في المعمول المتقدم، ومال إليه الرضي في الشرح الكافية وذهب ابن هشام إلى عدم جواز ذلك[٦].

---

(١) شرح اللمحة: ١١٤.
(٢) شرح اللمحة: ١٤١، الخصائص: ٢/ ٣٨٣.
(٣) شرح اللمحة: ٨٥، الأمالي الشجرية: ١/ ١٨٢، الارتشاف (خ): ٥٦٩.
(٤) شرح اللمحة: ١٩٧، شرح المفصل: ١/ ١١١.
(٥) شرح اللمحة: ١٠٣-١٠٤، أسرار العربية: ٣، شرح المفصل: ٤/ ٢٥.
(٦) شرح اللمحة: ١٠٨، أرضي على الكافية: ١/ ٨٣.

ثامناً: جوزَّ ابن عصفور مجيء ما قبل ضمير الفصل فكرة وقد رفض ابن هشام هذا الرأي[١].

تاسعاً: زعما ابنا طاهر وخروف أنَّه يجوز أعمال صيغ المبالغة بمعنى الماضي.

ولم يجز ذلك في اسم الفعل واستدلا بالسَّماع والقياس، وقد ردَّ ابن هشام زعمهما[٢].

عاشراً: عارض ابن هشام رأي الأندلسيين القائل إنَّ نصب (غير) في الاستثناء كنصب المستثنى بـ(ألا) وكان يرى أنَّ (غير) الاستثنائية منصوبة على الحالية وهو رأي الفارسي واختيار ابن مالك[٣].

ﮋﮊﮋﮊ

---

(١) شرح اللمحة: ٦٤، الارتشاف: (خ): ٣٢٤.

(٢) شرح اللمحة:٩٨.

(٣) شرح اللمحة: ١٥٢، المغنى: ١/ ١١٨، ١٣٨، همع الهوامع: ١/ ٢٣١.

آراء ابن هشام الاجتهادية

ليس كل ما يشكّل مادة ابن هشام النَّحوية هو ما انتخبه لنفسه من آراء النحاة وأقوالهم وما وافق فيها هذا. وخالف فيها ذاك، على الرغم من أنه كان في موافقته أو مخالفته لا يصدر إلَّا عن نظر سديد، وتعمق لمسائل النحو، واستقراء متكامل، وتتبع دائب لها، فغالباً ما كنا نراه حين يرجِّح رأيا معيناً أو يخالفه يدلي بما يوثِّق رأيه في الموافقة والرفض، ملتمساً لذلك الحجج والبراهين التي يحاول عبرها توكيد ما يقوله وتثبيته.

ولقد أفرغ ابن هشام جهداً كبيراً رغبة في اعطاء بعض مباحثه وآرائه نوعاً من الجدَّية والتفرد، ولا ننسى أنَّه من أولئك النحاة القلائل الذين جعلوا النَّحو في خدمة التفسير القرآني، وكتاباه مغني اللبيب، وشرح اللمحة وغيرهما من آثاره وشاهد على ذلك.

وله بجانب ذلك آراء اجتهادية من بنات أفكاره، تدلّ على تفهمه وتمثله للقواعد النّحوية تمثلاً دقيقاً، وهذه الآراء الاجتهادية شأنها شأن كل ما استجد من آراء النَّحاة المتأخرين تمثَّل فرعاً من أصل ثابت، استقر، ورسخ وبان في مؤلفات البصريين والكوفيين الأوائل وعلى رأسهم مصنف أمام النّحاة سيبويه، ولكنَّها مع كونها فرعاً من أصل، فأنَّها تمنح أصحابها مظهراً من مظاهر الاستغلال الفكري، وبعْداً في الفهم، والاستيعاب، والتحليل، وإعطاء الأحكام قلَّما نجده عند أكثر متأخري النحاة.

ومن تلك الآراء الاجتهادية التي ألفيتها عند ابن هشام في كتابه : شرح اللمحة الآتي:

أولاً: الخبر بعد لولا:

اتفق جمهور النُّحاة على خبر المبتدأ الواقع بعد لولا إذا كان كوناً مطلقاً نحو: لولا زيد لا كرمتك، محذوف وجوباً، أي: لولا زيد موجود. قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝٣١﴾[1]، أي لولا أنتم موجودون لكنَّا مؤمنين.

ويخرج ابن هشام عن تقدير الجمهور، ويرى أن الأولى أن يقدَّر: لولا أنتم اضللْمتونا لكنا مؤمنين، ثم يقول: «وعلى هذا فيكون الحْذف على سبيل الجواز وكذا في كل خبر كان كوناً خاصاً ودلَّ عليه دليل، فإن لم يدل وجب ذكره...»[2].

ثانياً: الجر بإضافة الظرف:

وعن المجرور يذكر أبو حيان أنه: «أما بحرف أو بإضافة، أو بتبعيه» ويعلَّق ابن هشام على ما ذكره أبو حيان قائلا: «أن قول المصَّنف: بالإضافة، تعمَّ إضافة الاسم نحو: غلام زيد، وإضافة الظرف نحو: عند

(١) من سورة سبأ: ٣٤/ ٣١.

(٢) شرح اللمحة: ٦٣-٦٤.

زيد....وأنَّ المفهوم في تصاريف الأقدمين أن الجر بالإضافة أو بالظرف، أو بالحرف وهو تسامح، إذ الظرف من حيث هو لا تأثير له، وإنَّما التأثير للإضافة وكذلك يجري على السنة المعربين أن يقولوا: زيد من «غلام زيد»، و «عند زيد» أنه في الأول مجرور بالإضافة، وفي الثاني مجرور بالظرف والتحقيق ما بيَّنه»[(١)].

ثالثاً: (ها) جارة:

عدَّ بعض النحاة «ها» من حروف الجر، وابن هشام يرفض ذلك: زاعماً أنها «ها» التنبيه، كقوله (ها الله لأخرجنَّ) قال: «والصواب أن لا تعدّ في حروف الجرّ، فإن الجار على الأصَّح حرف القسم، وهي سادة مسَّدة لفظاً كما سدّت الواو مسدّ ربّ.

في قوله:

وليلٍ كموجِ البْحر أرخى سدَولَهُ»[(٢)].

رابعاً: تثنية ألفاظ التوكيد:

أجاز الكوفيون وقوم البصريين والمتأخرين أن تثنّي (أجمع) وأخواتها في التوكيد، فتقول: أجمعين، وجمعاوين، وكذا في أخواتها.

---

(١) شرح اللمحة: ١٥٦.

(٢) شرح اللمحة: ١٦٠-١٦١.

وقد خالف في ذلك ابن هشام، فذهب انسجاماً مع أغلب البصريين إلى أنَّ: «أجمع وأخواتها لا تثنى بل يكتفي بـ:(كلا وكلتا) عن التثنية، لأن فيهما معنى التثنية، فلا يقال عنده: جاء الجيشان أجمعان، ولا جاء القبيلتان جمعاوان»[١].

خامساً: المعطوف بحتى

وكان يتفرد مع ابن هشام الخضراوي الأندلسي في أن المعطوف بـ«حتى» لا يكون إلا ظاهراً لأن الأصل في «حتى» أن تكون خافضة والخافضة لا تجرّ إلا المضمر، فكذلك فرعها[٢].

سادساً: في (أو) و (أم) العاطفتان:

ذهب أبو حيان إلى أن «و» و«أم» العاطفتان يشركان في الإعراب دون الحكم، وقال ابن هشام: «وهو المشهور في التصانيف والصحيح خلافه»[٣].

وبعد. فهذا كل ما عثرتُ عليه من آراء ابن هشام الاجتهادية وهو قليل من كثير، مبثوث في مصنفاته الأخرى[٤].

---

(١) شرح اللمحة: ١٧٨.
وينظر: الانصاف مسألة (٦٢) ٢/ ٢٣٥، أسرار العربية: ٢٨٦-٢٨٩.

(٢) شرح اللمحة: ١٨٦.

(٣) نفسه: ١٨٩.

(٤) ينظر في ذلك: مغني اللبيب: ١/ ٩٤، ٢/ ٩٢، ٩٤، شرح شذور الذهب: ٢٦٠، ٣٠٦، همع الهوامع: ١/ ١٨.

كلمة أخيرة

وبعد هذه الرحلة الطويلة مع ابن هشام، مع كتبه عامَّة وكتابه (شرح اللمحة) خاصة، وموقفه من أصول النَّحو والمدارس النَّحوية، لا بد لنا أن نتساءل.

أ) ماذا بدا لنا من الخصائص المنهجية للدراسة النَّحوية عنده؟

ب) وأين نضعه، ونحن نقف به أمام هذه المدارس المختلفة الآراء، المتشبعة الأفكار، المتضاربة القواعد؟، أبصري أم كوفي، أم بغداديّ وأين شخصيته من خلال شرحه؟.

جـ) وأخيراً ما الذي قدّمه للدراسات النَّحوية، وللتراث العربي؟.

أ) فأما خصائص منهجه النحوي فيمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

أولاً: أنّه غالباً ما يحددّ ملامح كتابه، ويبيِّن الغرض الذي دفعه إلى القيام بتأليفه وقد بدأ ذانك فيما بدا في مقدمته لكتابه الذي نحن بصدده كما مَّر.

ثانياً: لقد تناول أغلب موضوعات النحو بطريقة علمية تدلّ على سعة أفقه وبعد نظره فجاءت دراساته شاملة مستوفاة لكلّ ما يتصل بالموضوع قيد البحث على الرغم من التزامه الإيجاز، وعدم الإسهاب في العرض والتحليل.

ثالثاً: وإذا ما تأمَّلنا طريقته في تناول الموضوعات النحوية لرأيناها تتَّسم بخصائص ثلاث بدت جلية واضحة في شرحه للمحة وهي:

أ) مرحلة التأمل والنَّظر في آراء السابقين وتمثُّلها تمثلاً عميقاً.

ب) مرحلة التحليل والكشف، فلم يكن ناقلاً، أو جامعاً، ولكنَّه أستطاع أن يحلّل ويمحّص تلك الآراء ليقَّدم قواعد ومسائل منظمة انطلاقاً من عقلية مبسّطة لا تمعن في التأويل ولا تسرف في التعليل ولا توغل فيه.

جـ) مرحلة التدليل على صحة ما يقرره من قواعد وآراء، فهو لا يكتفي ببيان الصحيح من الخطأ في المسائل المعينة، وإنَّما يحاول أن يعَّلل لأسباب تأييده أو رفضه...

رابعاً: لقد حاول ابن هشام وهو في حومة العرض والشرح أن يجد توافقاً وانسجاماً بين فروع المسألة المعيَّنة التي يتحدّث فيها ليخرج أخيراً بما يشبه القاعدة أو الضابط النحوي.

خامساً: ومحاولته إيصال المعلومات النّحوية إلى أذهان المتعلمين دفعتْه كما رأينا إلى استخدام وسائل تعليمية معينة، فهو تارة يثير الأسئلة ليجيب عليها، وتارة يضيع التمارين الإعرابية، وتارة أخرى يعرض الاحتمالات الإعرابية ويبيِّن وجوه الإعراب في بعض الشواهد والأمثلة منبهاً على مواطن كي لا يقع فيها الدّارس.

سادساً: اهتّم ابن هشام بشواهده، سواء كانت قرآنية أو شعرية أو أحاديث نبوية كريمة، أو من كلام العرب وأمثالهم. وكان القرآن الكريم المنبع الرئيس لشواهده، فالتجأ إليه كثيراً، وحام حول القراءات - واستشهد بالمشهور منها والشاذ على السواء، ثم يلي القرآن الكريم الشعر العربي، فالأحاديث النبوية، فأقوال العرب وأمثالهم.

سابعاً: اهتم ابن هشام بأصول النحو من سماع وقياس وعلل، وعوامل، وبدا من خلال شرحه موقفه آزاء هذه الأصول جليًّاً واضحاً.

ب) أمّا الجواب عن السؤال الثاني وهو عن انتمائه لإحدى المدارس النحوية المتعددة فأقول:

لا يمكن وضع ابن هشام في صَّف مدرسة نحوية معينة، فلم يكن بصرياً، أو كوفياً ، أو بغدادياً، فهو في مجال الدراسات النحوية شخصية مستقلة تجري وراء الحقيقة العلمية تأخذها عن أي وعاء شاءت وبغض النظر عن بصريته أو كوفيته أو بغداديته وبغض النظر عن كونه لنحوي طارت شهرته، أو لنحوي لم تنعال صياحته.

لقد سلك صاحبنا في دراساته النحوية مبدءاً قائماً على الاختيار المبني على الفهم والاستيعاب، والمسّور بالدليل والحجة لكل ما يختاره وما يرفضه.

وإذا كان قد بدا لنا مدافعاً عن آراء البصريين، ومجارياً لهم، فلم يكن انسياقه هذا بارداً لا حياة فيه، ولا تأمّل، وإنّما هو انسياق صادر عن فكر

حر متجرد عن كل عصبية لذلك وقف في كثير من الأحيان بجانب الكوفيين، مؤيداً آراءهم ومحتّجاً لها، ومن هنا يبدو عمق الرجل وتمكنه من المنافحة والمحاججة.

وكأنَّ ابن هشام قد فطن إلى أنَّ البصريين على الرغم من تصدرهم عالم النحو باعتبارهم أوائل مَنْ سنّوا أحكامه وبنوا قواعده، إلا أنَّهم ليسوا أئمة النَّحو الذين لا يأتي آراءهم بُعد، أو يعتريها زلل، فلكلَّ جماعة أخطاؤها وهفواتها، ونحن إذا أسلمنا باحتكار البصريين للنحو، لما احتجنا إلى الدراسات والأبحاث ولا نبهمت علينا ثروة كبيرة في هذا الضّرب من العلوم.

ومن نافلة القول أن أُقررَّ أنَّ إنسياق ابن هشام وغيره من المتأخرين اندلسيين ومصريين وراء آراء البصريين وتأييدهم لها، لا يعني بصريتهم، لأنَّهم لم يكونوا في تأييدهم ذلك يسلكون مسلكاً مقصوداً، إنَّما غاية الأمر هو توافق في المبدأ العلمي في الاختيار والدرس، والدليل على ذلك أننا نجد هؤلاء في مواضع كثيرة يشتطون لأنفسهم مسلكاً يخالف ما ذهب إليه نحاة البصرة.

لقد وجدنا ابن هشام مثلاً، لا يغالي في تأويل ما لم يسمع عن العرب إلاّ نادراً كما فعل البصريون، ولكنَّه في ذات الوقت لا يتطرف في طلب الشواذ كما فعل الكوفيون، وإذا كان قد انتخب من آراء أية مدرسة حيناً فانّما

وجدناه يشاهرها الخلاف حيناً آخر، وبذلك تبدو شخصيته المستقلة التي تلتمس الدليل أنَّى وجد، وترفض أن تنماع وسط هذا الجو المشحون بالخلافات، وتعدد الآراء والاتجاهات.

وإذا جاز القول بوجود (مدرسة نحوية مصرية) فيكون ابن هشام إمام هذه المدرسة وعلمها، وأنبه تلاميذها بدون منازع وآيته في ذلك تراثه الضخم الذي شغل الدارسين ولا يزال يشغلهم على مدى القرون الماضية؛ لأنّه يحمل في ثناياه أصالة العمل الجاد، وعمق الأفكار، والجديد المبتكر في أسلوب التأليف النَّحوي. ونشمّ ظلال ذلك بوضوح في كتابه شرح اللمحة.

وإذا كانت الدراسات النَّحوية في مصر التي بدأت مبكرة كما أسلفت قد وضحت معالمها عند ابن مالك، والتحمت بأبي حيان فقد بلغت غايتها وتفويقها، وجديتها بابن هشام، ولا أغالي إذا ما قلت إنَّ الأمة الأسلامية لم تقدّم نحوياً مثل ابن هشام على امتداد القرون السبعة المنصرمة. فهو الشخصية النَّحوية التي ظلّت متميزة عن غيرها منذ أن عرفت، ولقد تجَّلت في مصنفات لا تزال نابضة بالعطاء. وبدت سافرة مكشوفة يمكن تحديد ملامحها بالنقاط لآتية:

أولاً: أنَّ ابن هشام من أولئك النّحاة المتأخرين القلائل الذين استقلوا في نظرتهم لمسائل النَّحو على نحو يجعله متميزاً عن غيره من الجامعين

وأصحاب الحواشي والهوامش والنقولات، فهو حين يتخير من آراء النّحاة لا يكون كحاطب الليل، وشتان ما بين ناقل ما تقع عليه عيناه في كتب السابقين دون نخل أو تخير، ودون ترتيب أو تبويب ثم يركم نقوله ركماً لا أثر فيه لعقليته وشخصيته، وبين عالم متأمل فيما يقرأ ويقول، عالم خصب التفكير، قوي الذهن والحجة، يربي دراساته من ثاقب فكره ما يوسمها بالجدّية والأصالة.

ثانياً: وأنَّه لم يجرِ في حلبة مدرسة بذاتها، ولم يقتفِ أثر نحوي بعينه كما قلت، فهو على انتصاره لمذهب البصريين، لم يرصد الأبواب بوجه آراء غيرهم من الكوفيين والبغداديين والأندلسيين إنْ وجدها جديرة بالاتباع.

ثالثاً: ووضحت شخصيته في تعليقاته ومناقشاته للنحاة، ونقده لآرائهم وترجيحه ما يراه منسجماً مع ما يفكر به، وقد ساعدته على ذلك ثقافته الواسعة التي هيأت له ذوقاً رفيعاً، وقوّة خلاقة، وتمكّن من أغوار المسائل النَّحوية ودقائقها.

رابعاً: وبدت شخصيته أيضاً فيما استدركه على من سبقوه من النّحاة من أحكام وآراء اجتهادية هي من بنات أفكاره، ونتاج ثقافته.

خامساً: وابن هشام شخصية نحوية جريئة ما في ذلك شك، نجد أثر هذه الجرأة شائعاً في ثنايا صفحات شرحه، لا يكاد يغيب على المتأمل فيه، وجرأته هذه هي التي هيأت له تسليط الأضواء على أفكار النّحاة السابقين

له والمعاصرين، مهما ذاع صيتهم وطارت شهرتهم، وكثيراً ما اتخذ في شرحه موقف (الأستاذ) الذي لا يبارى، والَّذي من حقَّه إلزام الآخرين بقبول واعتبار ما يخالفها سفهاً وخطلاً.

سادساً: وابن هشام إلى جانب هذا كلّه يبدو من خلال شرحه (حادّ المزاج) وهذا النوع من الناس يقوي بروز شخصياتهم فيما يكتبون، أو يقولون وما يعالجون من علوم.

لا سيَّما إذا كانوا معتدين بأنفسهم، صادقين (باعتبارهم) فيما يقرِّرون.

جـ) وأمَّا ما قدَّمه ابن هشام للدراسات النَّحوية وللتراث العربي، فهما لا غبار عليه أنّ ظهوره يمثِّل مرحلة جديدة في عالم النَّحو، تنبئ عن تجديد ما انقطع من تراث السابقين، بعد أن راح جلّ المتأخرين يلهثون وراء هذا الرأي وذاك دون التماس للحجة أو طلب للدليل، أو استقلال للفكر، فكان ظهور ابن هشام مظاهرة جديدة نشطة سارت بالدراسات النَّحوية خطوات حثيثة دائبة، خلصت وراءها حركة مستمرة من التأليف لا توجد في مسيرتها هدأة، ولا بين أجزائها قطعية، انتظم تحت رايتها كثير من علماء مصر بصورة خاصة أمثال: ابن عقيل المتوفى سنة (٧٦٩هـ) وابن الضائع[1]

---

(١) ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/ ٢٤٨.

المتوفى سنة (٧٧٦هـ) الدماميني[1] المتوفى سنة (٨٣٧هـ) والشمني الاسكندري[2] المتوفى سنة (٨٧٢هـ) وخالد الأزهري[3] المتوفى سنة (٩٠٥هـ) والسيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) والأشموني[4] المتوفى سنة (٩٢٩هـ) والشنواني المتوفى سنة (١٠١٩هـ) والشيخ يس المتوفى سنة (١٠٦١هـ) ومحمد الأمير صاحب حاشية المغنى المعروفة، والصَّبان المتوفى سنة (١٢٠٦هـ) والدسوقي المتوفى سنة (١٢٣٠هـ).

فكلّ هؤلاء وغيرهم مدينون لابن هشام بغزارة العلم، وثراء العطاء، فما من مصَّنف لأيّ منهم إلاّ وابن هشام أحد مشاربه البارزة.

وبعد:

أليس من حقي أن أقول: إنَّه إذا كان النحو العربي قد بدأ في البصرة بسيبويه، فإنَّه قد انتهى في القاهرة بابن هشام.

---

(١) ترجمته في شذرات الذهب: ٧/ ١٨١.

(٢) ترجمته في شذرات الذهب: ٧/ ٣٢٦، الضوء اللامع: ٧/ ٦٥٥.

(٣) ترجمته في شذرات الذهب: ٨/ ٢٦، الضوء اللامع: ٣/ ٦٦١.

(٤) ترجمته في: شذرات الذهب: ٨/ ١٦٥، الضوء اللامع: ٦/ ٥.

نتائج البحث

أولاً: نحّى البحث عقابيل الزمن من عمل جليل من أعمال ابن هشام، وخلص إلى اعتبار اظهار المخطوط إلى الوجود كسباً للتراث النَّحوي لما اشتمل عليه من مّادة علمية رصينة يرقى بها إلى صفّ أشهر آثار ابن هشام.

ثانياً: وقف البحث عند كتاب (اللمحة البدرية) لأبي حيان فكشف عن مادته ومنهجه، وشروحه والغاية من تأليفه، وبيَّن رأي ابن هشام فيه ووجوه مخالفته له بالتفصيل.

ثالثاً: عرَّف البحث ابن هشام مفصلا، عصره، وحياته، وبين مظاهر الحركة الثقافية في ذلك العصر، وأسباب نشاطها، واتّجاهات الدراسات النَّحوية فيه، ثم وقف مليّاً عند نشأته وأسرته، وثقافته، ومذهبه الفقهي، ونشاطه العلمي، وشيوخه وتلاميذه.

رابعاً: فصَّل البحث القول في مؤلفات ابن هشام، فدرس أسباب كثرتها وعيَّن المطبوع منها والمخطوط والمفقود، وأشار إلى أماكن الكتب المخطوطة، ووقف عند أشهر المؤلفات مبيَّناً مادتها العلمية ومنهج ابن هشام فيها.

خامساً: وسَّع البحث القول في دراسة كتاب (شرح اللمحة البدرية) فثبت عنوانه ووثق نسبته وأشار إلى زمن تأليفه، وبيَّن مصادره وأسلوب صاحبه ومنهجه وأبرز الروح الفقهيه والجدلية عند مؤلفه.

سادساً: عقد البحث موازنة بين منهج شرح اللمحة ومادته العلمية وبين أشهر كتب ابن هشام الأخرى، وكشف الآراء التي قرّرها ابن هشام في الشرح مخالفاً ما قرره بشأنها في بعض مصنفاته، وأوضح ما وراء ذلك من الدلالات والاسباب.

سابعاً: تحدَّث البحث عن بعض الوسائل المنهجية التي اتبعها المؤلف لتقريب المادة العلمية لأذهان المتعلمين، كالتدريب على الإعراب، وايراد الاحتمالات الإعرابية المتعددة لبعض الشواهد والتنبيه على الصائب منها، والاهتمام بالحدود النَّحوية واصطلاحاتها.

ثامناً: درس البحث موقف ابن هشام من المدارس النَّحوية المختلفة، وبيَّن وجوه مخالفته وموافقته لآراء كلّ منها، ثم حدد موقفه من قواعدها المتضاربة المتشبعة.

تاسعاً: استقصى البحث آراء ابن هشام الاجتهادية، وكشف عن شخصيته الإستقلالية في الدراسة والبحث، وبيّن ملامح هذه الشخصية وأبعادها العلمية، ومنهجها في البحث والاستقصاء والنقد وأشار إلى ما قَّدمته للدراسات النّحوية وللتراث العربي من عطاء متعدد الجوانب والوجوه.

ﮋﮊﮋﮊ

النسخ المعتمدة في التحقيق

حظي كتاب (شرح اللمحة البدرية في علم العربية) بوجود ثلاث نسخ منه هي كلّ ما وقع بين يدي، وجميعها محفوظ في مكتبات مصر العربية، وقد أشار كارل بروكلمان إلى وجود نسختين هما النسختان الموجودتان في دار الكتب المصرية وأغفل ذكر النسخة الثالثة والموجودة في مدينة سوهاج بالجنوب المصري[1].

وقد اعتمدت النسخ الثلاث في تحرير النّص وتحقيقه بعد أن جعلت نسخة مدينة سوهاج أصلاً في هذا العمل. وإليك بياناً بأوصاف كلّ نسخة.

أولاً: نسخة الأصل:

وهي موجودة في مكتبة بلدية سوهاج برقم (١٣٨ نحو) وفي معهد أحياء المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة صورة مصغرة عنها (ميكروفيلم) تحت رقم (٩٨ نحو) استطعت أن أحصل على نسخة له بالتصوير الشمسي.

تقع هذه النسخة في مئتين وخمس عشرة صفحة، متوسطة الحجم، مقاسها ١٩×١٤سم، ومسطرتها واحد وعشرون سطراً في كل سطر منها حوالي احدى عشرة كلمة.

---

(١) تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان (النص الالماني) ٢/ ١١٠، الملحق ٢/ ١٣٦.

خطّها نسخي دقيق متوسط الجودة، وغير مشكل، لم يختلف إلاّ في صفحة واحدة هي الصفحة رقم (٦٠) إذ كتبت بخط مغاير لبقية صفحات الكتاب، فهو خطٌّ كوفي متَّسم بالاعتناء والجودة.

وكاتب هذه النسخة كما هو مدّون على بعض صفحات المخطوطة وخاتمتها هو حفيد ابن الشارح محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري.

تبدأ الصفحة الأولى من الكتاب بأبيات كتبت بخط كبير وهي:

جُملٌ أتتْ ولها محلّ معربُ سبعٌ لأن حَّلت محلَّ المفردِ

خبريةٌ حاليةٌ محكيُةٌ وكذا المضافُ لها بغير ترددِ

ومعَّلقٌ عنها، وتابعُهُ لما هو معربٌ، أو ذو محل فاعدد

وجوابُ شرطٍ جازم بالفاء أو بإذا وبعضٌ قال: غيرُ مقيّد

وهذه الأبيات الأربعة وغيرها وجدتها مسطورة في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي وقد نسبها للشيخ بدر الدين بن أمّ القاسم.

وتحت الأبيات المذكورة مباشرة كتب وبأحرف كبيرة عنوان الكتاب واسم المؤلف بالشكل الآتي:

شرح اللمحة البدرية في علم العربية

الشيخ الأمام العالم العلامة

جمال الدين بن هشام الأنصاري رحمه الله

وعلى الصفحة نفسها جملة تملكات أولها سنة (٩٣٨هـ) كتب: ملكه من فضل ربِّه الجليل محي الدين سعد بن علي بن ناصر الدين.

ثم تشَّرف بملكها الفقير لله يحيى الشهاوي سنة (١٠٣٥هـ) ثم انتقلت إلى موسى بن عبد الله الحنبلي سنة (١١١٠هـ) ثم وقفت لمحمد بن رفاعة زمناً، ثم آلت إلى مكتبة الأمير فاروق بمدينة سوهاج كما هو مبيَّن في الختم الموجود على الصفحة الأولى، وفي صفحات أخرى.

وفي الطرف الأعلى من الزاوية اليسرى كتبت عبارة: (شرح اللمحة البدرية في علم العربية للجد رحمه الله)، وقد تكرّرت هذه العبارة في الموضع نفسه في الصفحات: ٦١،٨١،١٠١،١٢١،١٤١،١٦٥.

أما الصَّفحة الأخيرة من المخطوط فتنتهي بقول ابن هشام: «الحمد لله أولاً وآخراً وصَّلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم».

وبعده تاريخ الإنتهاء من النسخ فقد كتب الآتي: «نجز ذلك على يد كاتبه حفيد ولد الشارح رحمه الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الشارح بن هشام الأنصاري الحنبلي لطف الله به وبالمسلمين وذلك في اليوم المبارك الثاني عشر من شهر الله المحرم سنة (٩١٥هـ) وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وتحت تاريخ النسخ دوّن الدعاء الآتي: «اللّهم نجز لي الأمر رزقي واعصمني من الحرص ومن التورط فيه ومن الهم به، ومن الذلّ للخلق بسببه، ومن التفكير والتدبير في تحصيله، ومن الشحَّ والبخل بعد حصوله، وأجعله سعياً لاقامة العبودية ومشاهدة أحكام الربوبية اللَّهم تولَّ أمري بذاتك، ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين ولا أقل من ذلك، واهدني إلى

الصراط المستقيم صراط الله الذّي له ما في السموات وما في الأرض، ألا إلى الله تصير الأمور، وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلَّم».

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً في التحقيق على الرغم من وجود نسخة أخرى تسبقها في تاريخ النسخ، وهي نسخة (ب) لاعتبارات معيَّنة أجملها في الآتي:

أولاً: قلّة السقط فيها والتحريف، فهي متكاملة يكاد الباحث يقطع بكاملها على الرغم مما عملت بها عوادي الزمن من تهويشات، إذ أتت الرطوبة على كثير من صفحاتها، واختلطت حروفها مع بعضها البعض وجعلت العسير على الباحث قراءتها إلاّ بصعوبة، وتفحص دقيق، فكان وجود النسختين الأخرين عوناً على تدوين النص بصورته المرجوة.

ثانياً: ناسخها حفيد ابن الشارح محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله أحد النابهين في علم النّحو في زمانه، يدلّ على ذلك هوامشه السديدة التي نثرها في مواضع متفرقة من صفحات الكتاب.

ثالثاً: يبدو أنّ ناسخها قد قابلها على الأصل المنقولة عنه بوعي وادراك، أو أنّه قد ملك نسخاً عديدة استقصى منها نصّه المهذب، بدليل اشارته إلى ذلك في هوامش النسخة التي اعتمدتها، وذلك بأن يذكر قوله: «وفي نسخة الأصل، وفي الأصل كذا ولعلّه هو الصواب....الخ».

رابعاً: كثرة الهوامش والتقييدات الصائبة في هذه النسخة، التي تعكس فهم الناسخ العميق لمسائل النّحو، وهذا ما يطمئن الباحث ويكسب المخطوط ثقة وأمانة.

ثانياً: نسخة (ب)

توجد هذه النسخة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٨٨) ضمن مجموعة مكونة من ثلاثة كتب:

أولها: الكتاب الَّذي نحن بصدده.

وثانيها: كتاب شرح الشذور لابن هشام أيضاً.

وثالثها: كتاب زوائد الشذور بشرح زوائد الشذور لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن زيد الدين الشافعي البرماوي المتوفى سنة (٨٣٦هـ).

ورقها صقيل يضرب إلى الصفرة وخطها نسخي دقيق متوسط مقاسها ١٩×١٤سم ومسطرتها (٢١) سطراً في كلّ سطر حوال (١٣).

تبدأ الصفحة الأولى بعنوان الكتاب فقد دوّن الآتي: شرح اللمحة البدرية في علم النّحو تأليف الأمام العالم العلامة جمال الدين أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام رحمة الله عليه.

وتحت اسم المؤلف كتب: «توفى رحمه الله تعالى في يوم الجمعة خامس ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة (٧٦١هـ)».

وتحته: «ومنه أيضاً كتاب شرح الشذور لابن هشام وكتاب زوائد الشذور للبرماوي» وفي الزاوية العليا من الجهة اليمنى كتب: «ملكت هذه الكتب الثلاثة في جمادى الآخر سنة ثلاث وستين وتسعمائة».

وفي الزاوية العليا من الجهة اليسرى كتب: فضل الله حسن للتومرتشي، وتحته كتب اسم: أحمد بن محمد الفيومي.

وتنتهي الصفحة الأخيرة من المخطوط بقول الشارح: «والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً سراً وعلانية، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسَّلم تسليماً كثيراً، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين».

وتحته كتب الآتي: نجز تعليقه في شهر جمادى الأولى سنة (٨٧٦) من الهجرية النبوية.

وفي الطرف الأيمن من منتصف الصفحة الأولى كتب الآتي:

«تم نسخها في سابع صفر عام (٨٧٦هـ) على يد الفقير لله تعالى محمد بن محمد ابن أبي بكر البلبيسي غفر الله له ولولديه».

وأهم ما يلاحظ على هذه النسخة هو الآتي:

أ) كثرة السقط والتحريف ممّا لا يطمئن المحقق إليها.

ب) يغفل الناسخ ذكر متن اللمحة ويكتفي بايراد اسم الباب ويتبعه بعبارة: إلى آخره.

جـ) كثرة الأخطاء الإملائية والنَّحوية مما يدل على أنَّ ناسخها كان ضعيفاً في علمه ولغته وإليك أمثلة مما عثرت عليه من هذه الأخطاء.

لها (حالتين) بدل (حالتان)، وفيها (ضميراً مستتراً) بدل (ضمير مستتر)، فلا (يخل) بدل (يخلو) لا يصوغ بدل (لا يسوغ). نكراة بدل (نكرات) وزلزلة بدل (زلزلت).

فضلاً عن وجود كلمات كثيرة لم تكتب على ما نعرفه اليوم من قواعد الاملاء فهؤلاء كتبت غير مرة (هاولاء) على حين حذفت الهمزة من (يسأل) و(مسألة) و(جاءني) فكتبت: يسل، ومسلة، جانى.

والنّاسخ كذلك لا يميل إلى اثبات الهمزة المتفرقة بعد ألف المد مثل: أشياء، وابتداء واسماء وأجزاء.

د) تقديم بعض الأسطر على بعض، واضطراب الجمل، واستعمال ألفاظ لا تتناسب والمعنى المطلوب، تدوّن دون فهم لسياق الكلام.

ثالثاً: نسخة (جـ):

توجد هذه النسخة في دار الكتب المصرية برقم (١٢٢٢ نحو) وتقع في مائة وستين صفحة من الحجم المتوسط، مقاسها ٢٥×١٨ سم، ومسطرتها (٢١) سطراً في كلّ سطر منها حوالي (١٢) كلمة.

خطّها نسخي دقيق متوسط الجودة، وغير مشكل، ولم يختلف إلاّ في الأسطر الأخيرة للصفحتين ١٤٣، ١٤٥.

تبدأ الصفحة الأولى من المخطوط بأبيات من الشعر الشعبي المصري مرتبك الوزن والقافية، ويبدو أنَّ ناسخ هذه النسخة قليل الدراية بعلم لغته كصاحبه ناسخ (ب) والأبيات تقول:

أنا (ايش) حيلتي يا محبوبٌ في أمر تقَّدرْ ومنْ ذايرّد المكتوبَ إذا ما تسطر
فريقُ أهلِ اليمن عندكمُ خبرُ شجوني أنا ما نسيتُ أحبابي هم نسوني
وهل عندكُم ما عندي وإلاّ سلوني فقلْ لي على ما تعَّهد فيك سكوني
فريقُ اليمن مذْ خفقَ فعاتبتُ قلبي فقالَ لي عيونكُم تعشقُ أنا

(ايش) كان ذنبي

ألا يا عيوني مهلا كم تصبْى فلا الجفنُ يكففُ دمعةٌ ولا همْ
ألا يا عيوني مهلاً كم تصبْى فلا الجفنُ يكفف دمعه ولا هم

(يجونى)

أنا (ايش) حيلتي يا محبوب في أمر تقدَّرْ ومنْ ذايرّد المكتوب إذا ما تسطر
ألا يا فؤادي الملهوفَ كم (تبص) على بعد الأحباب سريعاً (يجونى)

وتحت هذه الأبيات كتب عنوان الكتاب على الوجه الآتي:

«شرح اللمحة لأبي حيان الأندلسي»

وفي أعلى الصفحة نجد تاريخ النسخ وهو: نهار (الاثنين) في سادس عشر من رمضان المعظم من سنة عشر بعد الألف.

وتحته عبارة: «الحمد لله نوى نحسن».

أما الصفحة الأخيرة فتنتهي بقول الناسخ: «آخر ما سطره البنان بعون مدد الملك الحنان من هذا الشرح المفرد في مباحث دقيقة، ونكت لطائف وحقائق على يد الفقير الملتجيء إلى الله المنَّان الحقير مصطفى بن سليمان الكردي عفا عنهما آمين، وذلك نهار (الثلاثاء) في سادس عشر من رمضان المعظم سنة عشر بعد الألف أحسن الله ختامها آمين».

وفي الطرف الأيسر من الجهة اليسرى دون الآتي:

دعاء الجوهر والسلطان والوزير وأبيه:

وكمْ لله من لطف خَفِي ... يدقَّ خفاه عن فهم الذكِّي

وكم عزٍ أعاد اللهُ يسراً ... (وفي لوعة الصِّب الشجى)

وكم أمرٍ تشابهَ صباحاً ... وتعقَّد بالمَّرة بالعشي

إذا ضاقتْ بكَ الأسباب يوماً ... فثقْ بالواحد الصمدِ العلي

توَسَّل بالنبي في كلِّ صعْب ... يهونُ إذا تُوسل بالنبي

وما قلناه من الملاحظات العامة حول نسخة و(ب) من كثرة السقط والتحريف، وكثرة الأخطاء الإملائية والنّحوية، واضطراب الجمل، يمكن أن يقال عن هذه النسخة مضافاً إليه الآتي:

أ) توزعت صفحات هذه النسخة على ثمانية كراريس في كل كراس عشرون صفحة.

ب) لم تخلُ هذه النَّسخة من بعض الهوامش والتقييدات لإبراهيم شاكوري الطرابلسي، منقول بعضها عن شرح اللمحة البدرية لشمس الدين البرماوي اشرت إليها متى وجدت في ذلك فائدة.

جـ) يشير الناسخ بعبارة (راجع نسخة أخرى) إلى سقوط بعض الجمل والعبارات.

د) يرمز أحياناً لسيبويه بـ(س).

منهج التحقيق

لما كانت الغاية من التحقيق هي إحياء تراثنا الفكري الضخم وتهيئوته بين أيدي أكبر مجموعة من المطلعين والدارسين، خدمة للعربية، ووفاء لأصحاب ذلك التراث، واعترافاً بما قدّموه من اعمال رفيعة خلافة للثقافة العربية، كان لزاماً على المحقق أن يدلّ على وفائه هذا باحترام النصّ واخراجه صحيحاً سليماً كما وضعه المؤلّف دون المساس بجوهره إلاّ بما تقتضيه أصول القواعد اللغوية والإملائية المعروفة، لهذا التمست في تحقيق الكتاب بعد تحريره مسلكاً واضحاً حرصت على أن يكون من أبرز سماته ما يأتي:

أولاً: تحرير النّص بدّقة وأناة، على وفق القواعد المتبعة اليوم فلم أتقيد بالنَّص الأصلي في هذا المجال.

ثانياً: طابقت نسخة الأصل المعتمدة في التحقيق مع النسختين الأخريين وأثبتت أوجه الخلاف ونبَّهت على مواضع الخطأ والسقط في كلّ نسخة.

ثالثاً: أشكلْت النص بما يتّفق وقواعد الإعراب، وقمتُ بتصحيح ألفاظ وردت في المتن تخالف تلك القواعد، وأشرت إلى ذلك في الحواشي.

رابعاً: إذا كان الساقط من نسخة الأصل اثبته بين معكوفين متقابلين (....) وضعت عند بداية النقض معكوفاً يعلوه رقم ثمّ اغلقته عند نهاية النقص ووضعت الرقم ذاته، وما رسمته في النص رسمته في الحاشية غير إنني وضعت الرقم داخل المعكوفين وقلت: ساقط من الأصل.

فإن كان الساقط من نسخة (ب)، أو (جـ) فقد وضعته بين معكوفين متخالفين)........(ووضعت الرقم فوق المعكوف الأول والثاني، وقلت في الحاشية: ساقط من كذا إلى المعكوف الآتي:

خامساً: الاعتناء بتخريج الشواهد الواردة في المتن من آيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة، ونصوص شعرية ونثرية، سالكاً في ذلك المنهج الآتي:

أ) بالنسبة للشواهد القرآنية:

- أشرت إلى رقم السورة ورقم الآية.

- أكملت الآية إن كان ثمة ضرورة، أو دّونت منها ما يدلّ على المعنى المطلوب.

- قمتُ بضبط الآية ضبطاً تاماً.
- عدت إلى كتب القراءات مشيراً إلى أصحاب القراءة، ومن خالفهم مدلاّ على ذلك بمراجع تلك القراءة في أكثر من مصدر متى ما وجدت إلى ذلك سبيلا.
- فسرت بإيجاز ما صعب من بعض ألفاظ الآية.
- قمتُ بتخريجها من كتب الأحاديث المعروفة وفي أكثر من مصدر ذاكراً رواياتها المختلفة أنْ وجدتْ.
- أتممت ما رواه الشارح منها ناقصاً.
- بيّنت موضع الشَّاهد فيها إنْ كان غامضاً.

جـ) الشواهد الشعرية:

- قمتُ بضبطها بالشَّكل وبينت وزن كلّ منها.
- أشْرت إلى اسم قائلها، وعّرفت به مختصراً، وأحلت إلى بعض مراجع ترجمته وأنْ وجد للقائل ديوان أشْرت إلى موضع البيت منه.
- بينت موضع الشاهد متى ما وجدت لذلك ضرورة.
- شرحت الألفاظ المبهمة والصعبة فيها، وبينت المعنى العام لبعضها.
- ذكرت المواطن التي ورد فيها البيت كاملاً أو ناقصاً ومنسوباً لقائل معين. ثم ذكرت المواطن التي ورد فيها البيت كاملاً أو ناقصاً وبلا نسبة.
- اختلفت رواية بعض الأبيات فبينت ذلك مفصلاً.

جـ) أقوال العرب وأمثالهم:

خرّجتها من أهم كتب الأمثال، وبينت سبب اطلاقتها واسم قائلها إنْ وجدت لذلك أصلاً، فإن كان الكلام الوارد في المخطوط غير موجود في كتب الأمثال بينت أهم الكتب النّحوية التّي ورد فيها، أو خرَّجته من كتب التاريخ والسيَر.

سادساً: عرَّفت بأعلام المتن، وأشرت إلى أشهر المؤلفات التي ترجمت لهم، وحاولت ترتيبها بحسب قدمها معتمداً سنة وفاة مؤلفها أساساً في ذلك. وإذا تكررّ العلم في موضع آخر - وهذا ما يحصل كثيراً - اكتفيت بالترجمة الأولى واحلت عليها.

سابعاً: تتبعت الآراء والأقوال التي طرحها المؤلف وأشرت إلى أماكنها في أكثر من مصدر، مبتدءاً بمؤلف صاحب الرأي إنْ وجدت له مؤلفاً.

ثامناً: قمت بالتعليق على بعض المسائل التي طرحها الشارح من وجهة نظر واحدة، وبينت مسائل الخلاف فيها وأشرت إلى أهمَّ الكتب النّحوية التّي تكفلت بايراد هذا الخلاف. وحاولت تبسيط القول فيما ذكره الشّارح عن بعض المسائل إنْ رأيت في كلامه غموضاً وصعوبة.

تاسعاً: حاولت إحالة القارئ إلى أشهر المراجع النّحوية لأكثر المسائل التي خاض فيها الشّارح وخاصة في دراسته للحروف على إختلاف أنواعها.

عاشراً: وردت في المتن ألفاظ تحتاج إلى الشّرح والتفسير فشرحها وفسَّرت معانيها.

حادي عشر: ألفيت في المتن بعض الألفاظ القليلة غير مستقيمة فحاولت تقويمها بما يتناسب وسياق الكلام من زيادة كلمة أو حرف ونبّهت على ذلك في الحاشية.

الثاني عشر: أشرْت بخطين مائلين وسط الكلام إلى إنتهاء صفحة الأصل المخطوط وإبتداء صفحة أخرى ووضعت رقم الصفحة المنتهية بينهما.

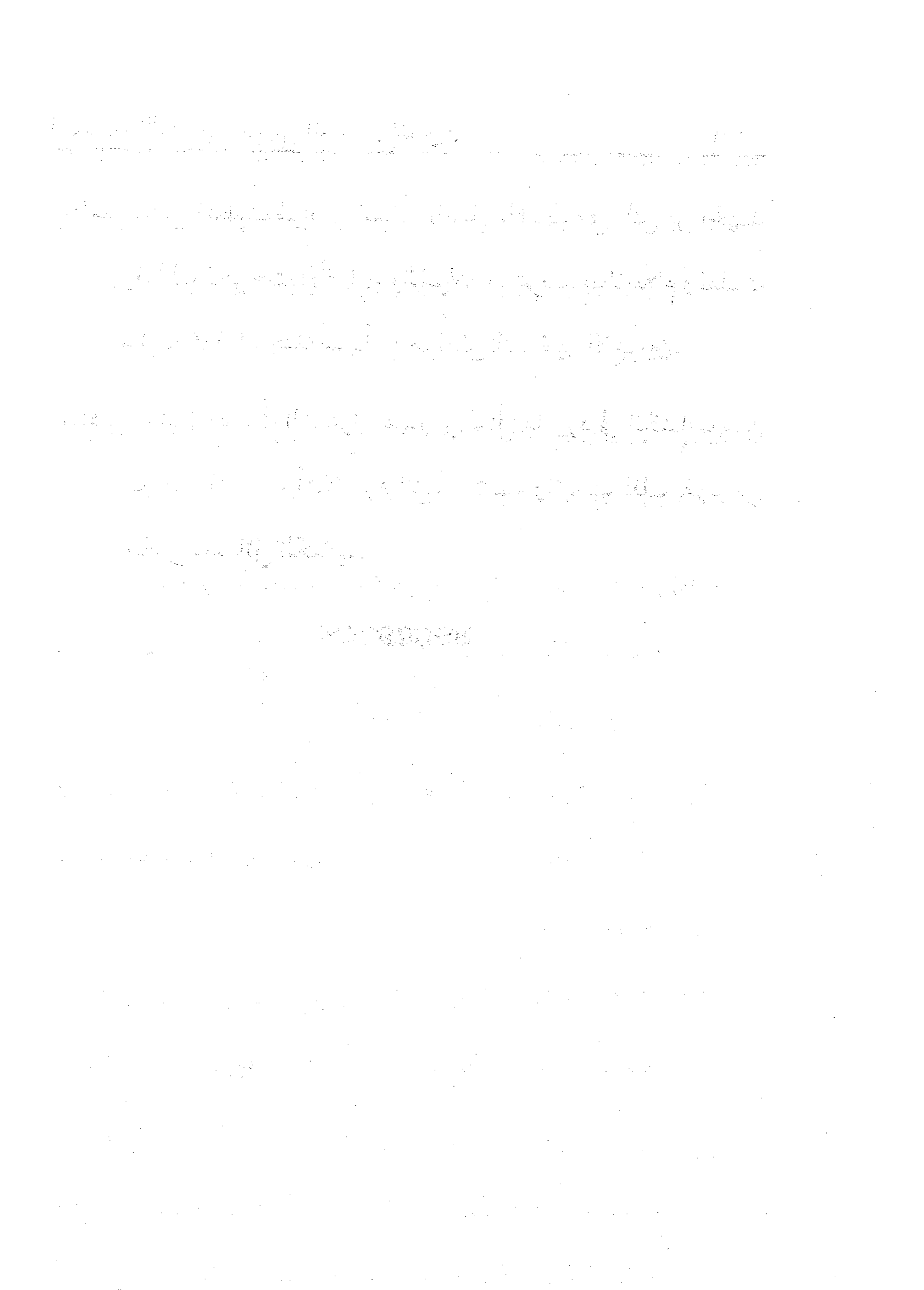
ثالث عشر: تيسيراً على المطلعين ولعدم وجود عناوين لأكثر المواضيع التي ضمّها الكتاب فقد قمتُ بوضعها محصورة بين معكوفين متقابلين.

رابع عشر: بينّت نوع المرجع إنْ كان مخطوطاً أو مصَّوراً أو رسالة جامعية فرمزت للمخطوط بالحرف (خ) وللمصّور بالحرف (م) وللرسالة بالحرف (ر) ورمزت للمجلات المعتمدة في الدراسة بالحرف (د).

خامس عشر: أعطيت لهوامش نسخة الأصل ما اعطيته في المتن من الجهد والبذل، فخرجت الأقوال، والشواهد، وعرفت بالاعلام وفعلت مثل ذلك فيما وجدته سليماً من هوامش النسختين الأعربين.

سادس عشر: ختمتُ التحقيق بفهارس لكلّ ما ورد في الكتاب من شواهد مختلفة، وأعلام وقبائل، وكتب، واتبعت ذلك بفهرس خاص بمسائل الكتاب.

ﮔﮕﮔﮕ



القسم الثاني
الكتاب محققا



بسم الله الرحمن الرحيم

(وصلّى الله على سيدنا محمد وآله)[1] (ربِّ يسِّر وأعِنْ)[2].

قال الشيخ الإمام العلاّمة أستاذ المتأخرين، لسان العرب[2] (وترجمان الأدب) فريد دهره ووحيد عصره وسيبويه زمانه[2]، جمال الدين أبو محمد عبد الله (بن يوسف بن أحمد بن عبد الله)[3] بن هشام الأنصاري (تَغمَّده الله برحمته، واسكنه فسيح جنته، بمنَّه وكرمه بمحمد وآله)[4]:

أمَّا بعدُ:

حمداً لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على سيدنا (محمد نبيه وعبده)[5]، وآله وصحبه وبعده.

فهذه نكت حررّتها على اللمحة البدرية في علم العربية، لأبي حيان الأندلسي[6]، مكمّلة من أبوابها ما نقص، ومبسلة من أذيالها ما قلص، ومستهدية لواضعها من أُولي الألباب دعاء يستجاب، وثناء يستطاب،

---

(١) زيادة من: ب،جـ.

(٢) ساقط من: ب،جـ.

(٣) زيادة من: ب، جـ.

(٤) كذا في الأصل: جـ. وفي ب: «رضي الله عنه».

(٥) كذا في: ب، جـ. وفي الأصل: «وعبده محمد...».

(٦) هو أثير الدين أبو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفري الأندلسي.

والله المسئول منه[١] حسن التوفيق، وأن يسلك بنا إلى الخيرات أسهل طريق بِمنّه وكرمه[٢].

(١) سقطت «منه» في: ب.

(٢) في جـ: «ويمنه».

الكلمة والقول

قال:

«الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد».

أقول:

قدَّم النظر في الكلمة قبل النظر في الكلام، لأنَّ المفرد سابق على المركب طبعاً، فانبغى أن يسبقه وضعاً، ومن ثم عيب على الجزولي[1] وابن معط[2]

---

(١) الجزولي: هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز يللبخت بن عيسى البربري الجزولي المراكشي، وجزول بطن من البربر، ويللبخت اسم بربري معناه: ذو الحظ، أحد نحاة الأندلس ومن تلاميذ ابن بري وهو شيخ أبي علي الشلوبين وابن معطي، متوفى بمراكش عام (٦٠٧هـ) وقيل عام (٦٠٥هـ)، له القانون - ويسمّى - بالمقدمة- وهي حواش على جمل الزجاجي.

ينظر: ترجمته في: أنباه الرواة: ٢/ ٢٣٦ -٢٣٧، البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادي: ١٧٩.

(٢) ابن معطي: هو أبو الحسن يحيى بن معطي بن عبد العزيز زين الدين الزواوي، المغربي النحوي، كان مبرزاً في العربية، قرأ على الجزولي، واقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر، ولد سنة (٥٦٤هـ) ومات سنة (٦٢٨هـ). ومن آثاره:ألفيتهُ، والفصول الخمسون (محقق) وشرح أبيات سيبويه وغيرها.

ينظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٢/ ٣٥-٣٦، وفيات الأعيان: ٥/ ٢٤٣، البداية والنهاية: ١٣/ ١٢٩، مرآة الجنان: ٤/ ٦٦، بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٤.

فأنهما عكسا هذا المنهاج، وربّما حسن بعضهم صنيعتها[(١)]؛ لأنّ الكلام هو المطلوب بالذات؛ لأنّه الذي يقع به التخاطب، فتقديمه أهم. ويبقى النظر في هذين المرجحين أيهما أولى بالاعتبار؟[(٢)].

وأعلم أنه إذا أُريد تعريف حقيقة الشيء وتمييزه تمييزاً ذاتياً فالسبيل الموصل إلى ذلك هو الحدُّ، وطريقه أن يؤتى بالمحدود ثم يؤتى بالجنس، وهو اللفظ الدال على جوهر[(٣)] المحدود دلالة عامة ولا يتصور أن يكون إلا واحداً / ٢/ والقريب أولى من البعيد، لأن فيه إخلالا ببعض الذاتيات، ثم يؤتّى بالفصل، وهو اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة خاصة، ويكون واحداً فأكثر بحسب الحاجة[(٤)]. وشرط الحدّ الحقيقي أمران:

---

(١) سبب تقديم الكلام عند ابن معط هو لكونه - أي الكلام - مقصوداً في الحقيقة لحصول التفاهم بين الناس به، وقد حدّه بأنه «اللفظ المفيد المركب من كلمتين أُسندت أحداهما إلى الأخرى، وتسمى جملة» فالكلام والجملة عنده مترادفتان. وقد سلك الجزولي مسلك ابن معط هذا وحدَّ الكلام بأنه «اللفظ المركب المفيد بالوضع». وقد وافقهما في ذلك ابن عصفور في المقرب، وابن مالك في ألفيته.

ينظر: شرح ألفية ابن معطي: لأبي العباس بن الحسين الشهير بابن الخباز ص٥ مصور بدار الكتب المصرية برقم ١٨٢٣ نحو، و«للقانون في النحو» المسمى «بالمقدمة الجزولية» ص٢ مخطوطة دار الكتب برقم ٣٦٢ نحو تيمور، والمقرب لابن عصفور: ١/ ٤٥.

(٢) في: ب،جـ «الامتياز».

(٣) سقطت: «جوهر» من: جـ.

(٤) مفاد هذا الكلام: أنَّ الجنس لفظ يدلُّ على الحقيقة من حيث هي، ويشمل الألفاظ المعنوية والمهملة فدلالته لهذا عامة شاملة، وتعدد المعاني للفظ الواحد يكون متجهاً نحو الخفاء، ومبتعداً عن الايضاح، فإذا ما جئنا -بالفصل - وهو فرع من الجنس الذي هو الأصل، وضح المحدود وتخصص بمعنى معين.

وينظر: شرح المفصل: لابن يعيش: ١/ ١٩-٢٠.

أحدهما: الاطراد، وهو أنّه كلَّما وُجِد وَجد المحدود.

والثاني: الانعكاس، وهو أنه كلّما انتفى، انتفى[١].

مثال ذلك: الإنسان حيوان ناطق، فكلّما وُجد الحيوان الناطق وجد الإنسان، وكلّما انتفى الحيوان الناطق، انتفى الإنسان، ومن ثم سمي حداً؛ لأنّه يمنع المحدود من الخروج عنه، وغيره من الدخول فيه[٢].

والحدُّ في اللغة المنع، ومن ثم سُمّي البواب حداداً لمنعه الأجانب من الدخول، والسّجان سجاناً لمنعه المسجونين من الخروج. قال الشاعر: (طويل)

يقولُ ليّ السجَّان وهو يسوقُني

إلى السِّجن لا تَجْزعْ فما بِكَ من بأْسِ[٣]

---

(١) أي كلما: انتفى المحدود انتفى الحد.

(٢) في هامش -ب-: «التعريف بالحد هو أن يكون جامعاً للشروط مانعاً من دخول الغير فيه، مثال قولك: الإنسان حيوان ناطق، فلا يدخل الصاهل ولا الناهق».

(٣) البيت من المنسوب إلى قيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو بن ظفر الأوسي ويكنى أبا زيد، سُمّي أبوه الخطيم لضربه كانت خطمت أنفه. وهو شاعر مخضرم لم يسلم.
ينظر ترجمته في: طبقات الشعراء: ٨٩-٩٠، والأغاني ٣/ ١،ط.دار الكتب، ومعاهد التنصيص: ١/ ٦٧، والخزانة: ٣/ ١٦٨، والبيت في ديوانه: ١٦٩،وشعره عن أبي السكيت ٤٤ أيضاً واللسان (بأس) ٧/ ٢٢١ واللسان مادة (وجد) ٤/ ١١٨، وتاج العروس: ٢/ ٣٣٠ وروايته في ديوانه شعره عن ابن السكيت وغيره (يقودني) بدل (لا تجزع).

وقد اشتمل هذا الحد[١] المذكور[٢] على أربعة ألفاظ اصطلاحية وهي: القول، والوضع، والمعنى، والمفرد، فنشرحها: أولاً ثم نفسّر الحدَّ.

فأمَّا القول، فهو في الأصل مصدر - قال - إذا نطق بلفظ مستعمل فمسماه الحقيقي نفس ايجاد اللفظ المستعمل، ثم نقل في عرف النحويين إلى الشيء المقول، وهو المراد هنا وعلى هذا فحدهُّ، إذن: إنَّه اللفظ المستعمل. وذلك كـ(زيد، ورجل، وقام)، وهذا بخلاف دينْ ورفعج.

مقلوبي زيد، وجعفر، فلا يسميان قولاً؛ لأنَّهما غير مستعملين ويسميان لفظاً؛ لأنَّ اللفظ هو الطرح، ثم نقل إلى الشيء المطروح، وهذان مطروحان بلسان اللافظ إلى سمع السامع، وقد ظهر أنَّ كلَّ قول لفظ ولا ينعكس[٣].

فأمّا الوضع، فهو جعل اللفظ دالاً على المعنى[٤]، كجعل رجل دالاً على

---

(١) في الأصل: «لا تخرج» وما اثبته من: ب،جـ.

(٢) قصد به حدَّ المواضع.

(٣) سقطت «المذكور» في: جـ.

(٤) اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، ويقع على كلِّ ملفوظ حرفاً أو أكثر ويشمل القول والكلام والكلمة والكلم، ويطلق على المهمل والمستعمل، قال المرادي(١): «إنَّ تصدير حد الكلمة بالقول أولى من تصديره باللفظ؛ لأنَّ اللفظ يقع على المهمل والمستعمل بخلاف القول فإنه لا يتناول المهمل».
أمّا الكلمة فهي في اصطلاح النحاة: لفظ وضع لمعنى مفرد وقد أُطلقت في اللغة على الكلمة مجازاً من باب تسمية الشيء بأسم بعضه كقوله عليه الصلاة والسلام: اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلٌ

وكلُّ نعيم لا محالةَ زائلُ

=

الذكر من بني آدم، وفرس دالاً على الحيوان الصاهل[1].

وأمّا المعنى، فله معان، والمراد به هنا المفهوم. تقول: معنى: الدِّسار[2]، المسمار، أي: مفهومه.

وأمّا المفرد، فلهم فيه اصطلاحات، والمراد هنا مالا يدلُّ جزؤه على جزء معناه حين هو جزؤه، كـ«رجل» و«فرس»، وامرئ القيس «وبعلبك» بخلاف: غلام زيد فإنه مركّب، وقولي: هو جزؤه مدخل لنحو خمسةَ عشَر، فإنَّ كلاّ منهما[3] والحالة هذه لا يدل على معنى وإن كان في وقت آخر يدلّ على جزء هذا العدد، وكذلك عبد الله علما[4].

=وكتسمية القصيدة بالقافية في قول الشاعر:

وكم علّمتُهُ نظمَ القوافي

فلما قال قافيةً هجاني

ينظر: شرح التسهيل على ابن مالك: حسن بن أم قاسم المرادي ج١/ ٢، ومخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٦٣ نحو).

(١) الوضع: هو تخصيص شيء بشيء والمراد هنا تخصيص اللفظ بالمعنى الذي يقصده المتكلم لهذا لا يُسمّى كلام النائم وما يعلم من الطيور قولاً لأنه غير مقصود.

(٢) الدّسار: -بالكسر- واحد الدسر، وهي خيوط تشد بها ألواح السفينة وقيل هي المسامير. قال تعالى في١٣/ القمر: «وحملناه على ذات ألواح ودسُر أيضاً مخففاً».

(٣) زادت جـ: «فيه».

(٤) كذا في الأصل: جـ. وفي ب.«من جزءيه».

إذا عرفت هذا فنقول: قوله: الكلمة هي المحدودة[١] و(أل) فيها لبيان الحقيقة، وتسمى أيضاً المعرَّفة للماهية[٢]، وليست للإستغراق خلافاً لمن وهم، وهي كالتي في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[٣] أي من هذه الحقيقة، وفيها ثلاث لغات: كَلِمة على وزن نَبِقَة وهي لغة أهل الحجاز[٤] وكِلْمة على وزنِ سِدْرَة، وكَلْمة على وزن ضَرْبَه، وهما تميمتان.

وقوله: «قَوْلٌ» هو أول الحدِّ، وهو جنس يشمل ثلاثة أمور: الأقوال المفردة كـ«رجَل»، والمركّبة والمفيدة كـ«قام زيد» وغير المفيدة كـ«غلام زيد».

---

(١) تبسيط القول فيما ذهب إليه الشارح نقول: إنّ أجزاء لفظه - رجل- مثلاً وهي الراء والجيم واللام، لا يدل كل منها على ما دل عليه اللفظ بأحرفه مجتمعه؛ لأنّ جزء المفرد لا يدل على جزء معناه.
أمّا -غلام زيد- فهو معنى مفرد يدل على مملوكية لزيد لا مفرداً فإذا اخرجناه عن أصله بأن أطلقناه على رجل من الرجال صار هذا القول علماً وكان من قبيل المفرد مثل عبد الله، وعبد الرحمن وغير ذلك من الاعلام.
وينظر: شرح المفصل: ٥/ ١٩.

(٢) -أل- هذه هي التي يعبر عنها بـ«الجنسية» أو لبيان الماهية، أو لبيان الحقيقة، وعلامتها أن لا يصحّ حلول «كل» محلها. -وسيأتي تفصيل ذلك في موضع لاحق.

(٣) من سورة الأنبياء: ١/ ٣٠.

(٤) وهي اللغة الفصحى، وبها جاء التنزيل في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: «كلا إنّها كلمة هو قائلها» - من سورة المؤمنون: ٢٣/ ١٠٠، وقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ - من سورة هود: ١١/ ١١٩، وقوه تعالى:»وجعلها كلمةً باقية» - من سورة الزخرف: ٤٣/ ٢٨، وقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ - من سورة الكهف: ١٨/ ٥.
وينظر الخصائص لابن جنى: ١/ ٢٧.

وإنّما قلنا إنّ هذا ليس بمفيد لأنّا نعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه[١]، وخرج بذكر القول الخط والإشارة وغيرهما، ممّا ليس بلفظ أصلاً، وخرج اللفظ الذي ليس بمستعمل كـ«ديز» لما تقدم من أن القول إنّما ينطق على المستعمل.

وقوله: «موضوع المعنى مفرد»، مجموعة فصل مخرج للمركبات كـ«غلام زيد»، وليس قوله: «موضوع لمعنى» وحده فصلاً كما قد يتوهّم من لا نظر له؛ لأنّ ذلك يقتضي أنّ القول أعمُّ من الموضوع للمعنى وغيره، وأنه احترز عن غير الموضوع. فهذا خطأ لما ذكرناه آنفاً من أنَّ القول لا يكون إلّا موضوعاً، وأشد من هذا فساداً من يتوهّم أنَّ قوله: «موضوع» وحده فصل و«لمعنى» فصل ثان، وفساد ذلك لأمرين.

- **أحدهما**: ما ذكرناه.
- **والثاني**: أنَّ الوضع لا يكون إلا لمعنى ونلخص أنّه لا فائدة لقوله: «موضوع لمعنى»؛ لأنَّ ذلك مستفاد من الجنس، فلو قال: «الكلمة قول مفرد، لكان أولى»[٢] من وجهين:

---

(١) أراه بالمفيد فائدة يحسن السكوت عليها، بحيث لا يحتاج في استنباط المعني إلى لفظ آخر لاشتمال المفيد على المحكوم به والمحكوم عليه.

(٢) لم يشترط ابن هشام في تعريف الكلمة أو الوضع؛ لأنّه أخذ بالقول جنساً للكلمة والقول على رأيه – خاص بالموضوع – أمّا الذين عرّفوا الكلمة بأنها «لفظ وضع لمعنى مفرد»، فقد احتاجوا إلى الوضع احترازاً من غير الموضوع بإعتبار أن اللفظ الذي اتخذوه جنساً للكلمة ينقسم إلى موضوع – ومهمل.

أحدهما: أنّه أخصر[١] مع تحصيله للمعنى المقصود.

والثاني: أنّه لا يوهم غير الواقع، فإنَّ كلامه ربَّما أوهم[٢] أمرين باطلين:

أحدهما: أنَّ القول غير موضوع.

والثاني: أنَّ المركب[٣] معناه بالوضع، وإنما هذا شأن المفردات التي يتولَّى بيانها اللغوي فأمَّا المركَّبات فدلالتها على معناه التركيبي دلالة عقلية لا وضعية، فإنَّ مَنْ عرف مسمّى[٤] زيد، وعرف مسمّى قائم، ويسمع (زيد قائم) بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام، وهو نسبة القيام إلى زيد.

فإنْ قلت: يعترض على[٥] هذا الحمد بانه غير منعكس[٦] بدليل الضمائر المستترة كالتي في قولك «اذهب» و«انطلق» لأنَّها كلمات باتّفاق مع أنها ليست أقوالا؛ لأنَّ القول هو اللفظ المستعمل، وهذه ليست ألفاظاً؛ لأنَّ

---

(١) كذا في الأصل، جـ، وفي ب «اخص» وهو تحريف.

(٢) في ب: «لا يوسم» وهو تحريف.

(٣) كذا في الأصل. وفي:ب،جـ «لايفيد».

(٤) سقطت «مسمى» من: ب.

(٥) سقط حرف الجر «على» من:ب.

(٦) كذا في الأصل وفي جـ. وفي: ب «متمكن» وهو تحريف.

اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض حروف المعجم، وهذه ليست أصواتاً؛ لأنَّ الصوت هو المسموع، وهذه ليست مسموعة، يدلّ على ذلك الحِس «(بدليل المشاهدة)[١]» قلت: قولك: إنَّها ليست ألفاظاً ممنوع؛ لأنَّ اللفظ أعمُّ من اللفظ بالفعل، واللفظ بالقوة، وهذه ألفاظ بالقوة[٢]، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بها لابسها من الأفعال استحضاراً لاخفاء معه ولا ليس، فصحَّت تسميتها أقوالاً بهذا الاعتبار، وإذ قد ثبت بقول الله تعالى[٣] ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ﴾[٤] - و- ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾ -[٥] صحّة تسمية ما في النفس قولاً وإنْ لم تقترن به قرينة لفظية «كالقرينتين اللتين[٦] في المثالين المذكورين[٧]، فما نحن بصدده، أجدرُ بالثبوت، فإنْ قلت: اطلاق القول على المسموع حقيقة، وعلى المُقدَّر مجازاً، فكيف يستعمل[٨] المؤلف اللفظ في

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) عرف «القول» عند بعض النحاة بأنه: «لفظ بالفعل أو بالقوة دال بجملته على معنى بالوضع».

(٣) في: ب، جـ: «سبحانه».

(٤) من قوله تعالى في سورة الملك: ٦٧/ ١٣ ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾﴾.

(٥) من قوله تعالى في سورة المجادلة: ٥٨/ ٨ - ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ بِمَا نَقُولُ ۚ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا ۖ فَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٨﴾﴾.

(٦) في ب: «كالقرينة التي...».

(٧) هما: «اذهب» و«انطلق».

(٨) في: ب،جـ «تستعمل».

حقيقته ومجازه دفعة واحدة، وكيف يستعمل المشترك في الحدَّ فإنَّك قد بينت أنَّ القول يُطلق على ما في النفس؟

قلت: الجواب عن الأول، إنَّه وإنْ كان مجازاً لغوياً لكنّـه حقيقـة عرفيـة فيدعى أنه في (الاصطلاح النحـوي)[١] موضـوع للمـسموع أو مـا في قـوة المسموع[٢].

وعن الثاني، أنَّ الألفاظ إنّما تطلـق بحـسب في اصـطلاح أهـل ذلـك الفن، والقول في الاصطلاح (لا يطاق)[٣] على ما في النفس، فلا اشتراكَ البتّةَ باعتبار الاصطلاح».

---

(١) في جـ: «اصطلاح النحويين».

(٢) المراد بما في قوة المسموع - ما يحمل على الاعتقاد وما يساور النفس والمقدّر من الألفاظ، فعندما تقول: انطلق، فكأنّما انعقاد الكلام بلفظتين؛ لأنَّ الضمير بمنزلة الاسم الظاهر. وينظر الخصائص: ١/ ١٨-٢٩.

(٣) كذا في الأصل. وفي ب، جـ «لاينطلق».

(أقسام الكلمة)

قال:

«وهي: اسم، وفعل، وحرف»

أقول:

لما انتهى من تعريف الكلمة / ٦/ شرع في ذكر أقسامها وهي ثلاثة باتفاق مَنْ يَعتدُّ به[1]: اسم، وفعل، وحرف، والدال على ذلك أمران:

أحدهما: الاستقراء من أئمة اللغة كأبي عمرو[2]، والخليل[3]،

---

(١) عدَّ بعض النحاة اسم الفعل قسماً رابعاً من أقسام الكلمة واطلقوا عليه اسم - الخالفة-. وينظر أسرار العربية لابن الأنباري ص٣.

(٢) أبو عمرو: هو زبان بن عمّار بن عبد الله بن الحسين المازني التميمي أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام البصرة في القراءات والنحو واللغة قرأ على سعيد بن جبير ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك وعنه أخذ يونس بن حبيب وغيره من مشايخ البصريين. مولده بمكة سنة (٧٠هـ) وعاش ومات بالبصرة سنة (١٥٤)...

ينظر في ترجمته، مراتب النحويين واللغويين: ١٣-٢٠، أخبار النحويين البصريين: ١٣-٢٠ طبقات النحويين: ٢٨-٣٦،٣٤، نزهة الالباء: ٣١-٣٨، معجم الأدباء ١١/ ١٥٩-١٦٠ طبقات القراء: ٢٨٨-٢٩٢، معرفة القراء: ٣٨-٨٨، التيسير في القراءات السبع/ ٥، لطائف الإشارات:١/ ٩٥، الذريعة: ١/ ٣١٨.

(٣) الخليل: هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفرهودي، أو الفراهيدي الأزدي، ولد سنة (١٠٠هـ) وتوفي بالبصرة ينة ١٧٥هـ وله:كتاب العين.

ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين: ٣٠-٣١، مراتب النحويين: ٢٧-٤١، طبقات النحويين: ٤٣-٤٧.

وسيبويه[١]. ومَن بعدهم. ويقال: إنْ البادئ بهذه المقالة أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه[٢].

والثاني: القسمة الدائرة بين النفي والاثبات ولهم[٣] فيها طرق أفسدها طريق ابن معط في (فصوله)[٤]، وهي أنَّ الكلمة إمّا أن يُخبر عنها وبها وهي الاسم أو لا يخبر عنها ولا بها، وهي الحرف، أو يخبر بها لا عنها، وهي الفعل[٥]، ووجه فسادها أنّها غير حاصرة إذ بقى منها ما يخبر عنه لا به.

---

(١) سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر إمام النحو وصاحب (الكتاب) توفى في بغداد سنة (١٧٧هـ) وقيل (١٨٠هـ).

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين/ ٦٥، أخبار النحويين: ٣٧-٣٨، طبقات النحويين: ٦٦-٧٤.

(٢) تضاربت آراء الدارسين منذ القديم في بيان حقيقة هذه المسألة الوثيقة الصلة بمسألة -نشأة النحو العربي- فمن زاعم أنَّ البادئ هو علي بن أبي طالب (رضي) ومَنْ قائل إنه أبو الأسود الدولي، وقيل هو نصر بن عاصم الليثي، وقيل غير ذلك، ولكل صاحب قول آراء تؤيدّ وجهة.

نظره ليس هذا مجال ذكرها. راجع تفاصيل ذلك في سيبويه: ١/ ٥٢، أخبار النحويين/ ٢، ١٤،٢١، طبقات النحويين/ ١٩، أنباه الرواة: ١/ ٥،١٧٣،٣٤٣، البيان والتبين للجاحظ: ٢/ ١١٥ ٧.

(٣) زيادة من: ب،جـ.

(٤) الفصول الخمسون في النحو، هو أشهر مؤلفات ابن معط مشتمل على مهمات النحو.

(٥) ينظر: الفصول الخمسون/ ٢ (خ).

وأحسنها أن يقال: إن الكلمة إمّا أن يصحَّ إسنادها إلى غيرها أو لا، إنْ لم يصح فهي[١] الحرف، وإنَّ صحَّ، فإمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا فإن اقترنت فهي الفعل وإلا فهي الاسم، وهذه الطريقة إلى اختارها ابن الحاجب[٢]، وهي أن تدلّ على معنى في نفسها أولا، الثاني الحرف[٣]، والأول إمّا أن يقرن بأحد الأزمنة أولاً، والثاني الاسم، والأول الفعل[٤]، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة:

---

(١) في ب،جـ «فهو».

(٢) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين أبو عمرو المعروف بأبن الحاجب الكردي، ولد أواخر سنة ٥٧٠هـ، باسنا من الصعيد المصري، كان الأغلب عليه النحو، توفي في الاسكندرية سنة ٦٤٦هـ، من تصانيفه: لكافية وشرحها ونظمها، الوافية وشرحها، الأمالي في النحو، شرح ايضاح الفارسي وشرح كتاب سيبويه وغيرها.
ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١/ ٣١٤، البداية والنهاية لابن كثير: ١٣/ ١٧٩، المطالع السعيدة: للأفودي/ ١٨٨، ١٦.

(٣) في: ب،جـ «الاسم».

(٤) قال ابن الحاجب: «الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع، الاسم والفعل والحرف، فهي بهذا الاعتبار جنس لشمولها لكل واحد منها، وكل واحد منها نوع، إذ حقيقة الجنس موجودة فيه، وهي الكلمة والدليل على الحصر أن الكلمة إمَّا أن تدل على معنى في نفسها أو لا والثاني الحرف، والأول إما أن تدل على الاقتران بأحد الأزمنة أولاً، والثاني الاسم، والأول الفعل، وقد علم بذلك حد كل واحد منهما».
ينظر الايضاح: شرح ابن الحاجب على المفصل الزمخشري ورقة٢ظ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٨٥٥) نحو.

أحدها: دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ، وهذا يقتضي بظاهرة قيام المسميات بالألفاظ الدالة عليها، وذلك محال؛ لأنَّ ذات زيد لم يقم[1] بلفظ الزاي، والياء، والدال قطعاً، وكذلك ذات الحدث والزمان/ ٧/ لم يقم بلفظ نحو: قام، وذهب، وهذا وإن كان جوابه ممكناً إلاّ إنَّه أقلُّ ما فيه الابهام.

والثاني: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وإن كان مشهوراً عند النحويين إلاّ إنَّ الشيخ بهاء الدين بن النحاس[2] نازعهم في - التعليقة -[3] وزعم أنَّه دال على معنى في نفسه[4]، وتابعه المؤلف في شرح

---

(١) من هنا ساقط في جـ: وحتى لصفحة ٢١٩.

(٢) ابن النحاس: هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الأمام أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي، شيخ الديار المصرية ولد سنة (٦٢٧هـ)، ومات سنة (٦٩٨هـ) قال السيوطي: لم يصنف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب «المقرب».

ينظر ترجمته في: طبقات القراء: ٢/ ٤٦، والبغية: ١/ ١٣-١٤.

(٣) التعليقة: كتاب صنّفه ابن النحاس، ولم تعثر عليه، ولعله، شرح على (المقرب) لابن عصفور. قيل: إنَّ ابن النحاس لم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب - المقرب -، وقد ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر، وهمع الهوامع، ونقل عنه كثيراً.

وينظر بغية الوعاة: ١/ ١٤.

(٤) ينظر: الهمع ١/ ٤، والأشباه والنظائر: ٢/ ٤.

التسهيل[١]، وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر ليس هذا موضعه[٢].

واعلم أنهم كما أجمعوا - إلاّ مَنْ لا يعتدُّ بخلافه - على انحصارها في هذه الثلاثة، اجمعوا على أمرين آخرين:

أحدهما: تلقيبها بهذه الألقاب، فيلقبون[٣] نحو: «رجل» بالاسم؛ لإنّه سما بمسّماه لما أوضحته وكشف معناه، أو لأنّه سما على قسيميه لكونه يسند

---

(١) شرح التسهيل: هو كتاب للتذييل والتكميل في شرح التسهيل، لابن مالك، في عشرة مجلدات ضخمة مفقود بعضها، والموجود منه لا يزال مخطوطاً ومحفوظاً بدار الكتب المصرية بالأرقام (٦١،٦٣،٤٦٠،٤٦٥نحو) وفي معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية -مكروفيلم للجزء العاشر من الكتاب برقم (٦٥ نحو).

(٢) حجّة ابن النحاس في دلالة الحرف على معنى في نفسه هي أنه إذا خوطب بالحرف من لا يفهم موضوعه لغة كان كذلك وأن خوطب به من يفهمه فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بهل من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف، قال: «والفرق بينه وبين الاسم والفعل أنَّ المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الافراد».

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان أيضاً في التسهيل كما ذكر الشارح وزعم ابن النحاس وأبي حيان، مردود، بأعتبار أنّ الحرف لا يعطي معنى بسبب نفسه، كما هو معلوم، فأفادة معناه الذي وضع له لا تبرز إلاّ بأنضمامه إلى غيره من الأسماء والأفعال وهذا ما قصده سيبويه حين قال: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء «لمعنى».

ينظر الكتاب: ١/ ٢، شرح الكتاب للبيرافي ١/ ٥١ مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (١٣٦ نحو) أسرار العربية / ٣ط١٩٥٧، التذييل والتكميل: ١/ ٢و.(خ).

(٣) في: ب،جـ «فيقولون» وهو تحريف.

ويسند إليه، ونحو «قام» بالفعل تسمية باسم أصله وهو المصدر، فإن الفعل مشتق من المصدر في قول البصريين. وهو الصحيح[١]، فقام مشتق من القيام الذي هو «الفعل الحقيقي» أي اسم الفعل الحقيقي، ونحو «هل» و«بل» بالحرف؛ لأنه طرف وفضله يتمّ الكلام بدونه، وحرفُ كلِّ شيء طرفه.

والثاني: ترتيبها هذا الترتيب، أعني أنَّهم يبتدئون بالاسم؛ لأنَّه أشرف لأنَّ له فائدتين في باب الاسناد، وهما: اسناده، والإسناد إليه. ويثّنون بالفعل؛ لأنَّ له فائدة واحدة وهي: اسناده؛ ويثلّثون بالحرف لأنه لا يسند، ولا يسند إليه. فإن قلت: فقد أسندت إلى الفعل حيث قلت: لا يسند إليه؟ قلت: إنّما أسندنا إلى قولنا: «والفعل» وذلك اسم مسماه فعل، ونحن لم نسند إلى المسمّى.

فإنْ قلتَ: فإنَّك تقول: قام فعل ماضي، فتخبر/ ٨/ عن نفس الفعل.

قلتُ: إنّما هذا اخبار عن لفظه «قام» لا عن معناها الذي هو الحدث، والزمان، وهي إنّما تكون فعلاً إذا استعملت في معناها لا إذا أُريد بها اللفظ، وكذلك تقول في الجواب عن قولنا في الحروف: مِنْ حرف[٢] جرّ.

---

(١) للكوفيين رأي يخالف وجهة نظر البصرية، فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل والمصدر مشتق منه وفرع عليه. ولهم في تعزيز رأيهم هذا حجيج كثيرة.

وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مسألة (٢٨) جـ١/ ط٣ وأسرار العربية: له أيضاً ص١٧٣، الايضاح في علل النحو للزجاجي/ ٥٦.

(٢) في ب «حد» وهو تحريف.

(علامات الاسم)

قال:

«فيعَّرف الاسمُ بالالف، واللام، وبالجرِّ، والتنوين؛ نحو: بالرجل ويزيد».

أقول:

لما ذكر أنّ أقسام الكلمة ثلاثة، احتاج إلى ذكر ما يتميز[1] به كلٌّ من الثلاثة عن قسيميه، وبدأ بالاسم كما بدا به في التقسيم لما ذكرناه من شرفه، وقد أكثر الناس في حدود الكلم الثلاث حتى لقد رأيت لبعضهم كتاباً موضوعاً في استقصاء حدودها خاصة، وسيبويه -رحمه الله- لم يحد الاسم بل قال: «الاسم رجل وفرس»[2]، ولم يحدّه المصّنف أيضاً بل ذكر له ثلاث علامات[3].

والفرق بين الحدِّ والعلامة، أنَّ الحدَّ يلزمه الاطراد والانعكاس والعلامة يلزمها أمر واحد، وهو الاطراد خاصة دون الانعكاس، وذلك كقولهم: الإنسان كاتب بالفعل. فإنه كلَّما وجد الكاتب بالفعل، وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان[4].

---

(١) في: ب «يتبين».

(٢) في سيبويه: ١/ ٢ «الاسم رجل، وفرس، وحائط».

(٣) لا تنحصر علامات الاسم فيما ذكره المؤلف وتابعه الشارح، إذ أوصل بعض المتأخرين علامات الاسم إلى ثلاثين علامة.

ينظر شرح التسهيل للمرادي: ١/ ٤ وخ والأشباه والنظائر: ٢/ ٤.

(٤) ينظر شرح المفصل: ٦/ ٣.

العلامة الأولى: الألف واللام، فكلُّ ما قَبِلَهُما فهو اسم كـ«فرس» و«غلام» و«كتاب» وليست الأسمية منتفية عمَّا لا يقبلها كـ«زيد» و«أنا» و«ذلك» لما بيناه في بيان العلامة. فإن قيل: ما ذكره من أنَّ[1] الألف واللام علامة للاسم ليس بمطرد والعلامة من شرطها الاطراد كما ذكرتم، ودليل عدم إطّرادها قول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكَم التُرْضى/ ٩/ حكومتُهُ[2]

ولا الاصيلِ ولا ذي الرأي والجدلَ

وقول الآخر[3]:

مــا كــاليروحِ ويغــدو لاهيــاً فرحــاً

مُشمِّراً[4] مستديمَ الحزمِ ذا رَشِـد[5]

---

(١) سقطت «أن» من: ب.

(٢) البيت من المنسوب للفرزدق في هجاء أعرابي فضَّل جريراً عليه وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك، ولم أعثر عليه في ديوانه. والبيت منسوب له في الانصاف: ٢/ ٢٧١، المقرب: ١/ ٦٠، النكت الحسان: ٦٩/ و(خ)، تخليص الشواهد: ٢٤/ ظ، شرح الشذوذ: ٢٠، الخزانة: ١/ ٣٢، الهمع: ١/ ٨٥.

(٣) لم اقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو غير منسوب في تخليص الشواهد: ٢٤/ ظ، الهمع: ١/ ٨٥، الدرر: ١/ ٦٨، الخزانة: ١/ ١٤.

(٤) في ب: مشمر.

(٥) في ب: ذو رشد.

قلت: هذا من الضرورات المستقبحة عند المحققين، حتى قال الأمام عبد القاهر[١] إنَّ استعمال مثله خطأٌ باجماع، وما هذه سبيله، فلا يعترض به[٢]، لا سَّيما في مثل هذا المختصر الذي ليس محلاً للاستيفاء. العلامة ... الثانية، الجر، والمراد به كون الكلمة مجرورة سواء كان الجر بالحرف، أو بالإضافة، أو التبعية، وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة الشريفة، فبسم[٣] مجرور بحرف جر، وهو الباء، والجلالة المعظمة: بالإضافة إليها، والرحمن الرحيم بالتبعية؛ لأنهما نعتان للجلالة والنعت يتبع المنعوت في إعرابه.

وقوله: «بالجرِّ» أولى من قول عبد القاهر، «حرف الجر» لأمرين:

---

(١) عبد القاهر: هو أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني، من أعلام البلاغة والبيان والنحو في عصره. أخذ عن أبي الحسين بن محمد بن عبد الوارث توفى سنة (٤٧١هـ) وقيل (٤٧٤هـ) من آثاره في النحو: العوامل المائة (مطبوع) والمقتصد في شرح الايضاح تحت التحقيق، والعمدة في التصريف، وكتاب الجمل وغيرها.

(٢) دخول (أل) على الفعل مختص بالضرورة عند مَنْ أجاز ذلك. وعلى رأي الجرجاني أنَّ ذلك ليس بضرورة لتمكّن الشاعر في البيت من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضى حكومته، قال: أن (أل) من خواص الاسم؛ لأنها موضوعه للتعريف، ورفع الابهام، وإنّما يقبل ذلك الاسم واستعمالها مع الأفعال خطا، أما (أل) الموصولة فغالب دخولها على الأسماء وتدخل على الأفعال على قلّة...

ينظر المقتصد في شرح الايضاح للجرجاني ٢ظ مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٣ نحو) والفاخر في شرح جمل عبد القاهر لشمس الدين أبي الفتح (ت٧٠٩هـ) ورقة ١٣ ظ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٢٢٧ نحو).

(٣) في ب: «فاسم».

أحدهما: أن الجر أعلمُ كما بيناه.

والثاني: أنَّ حرف الجرَّ قد يدخل في اللفظ على غير الاسم نحو عجبت من أن تفعل. وقد اشتمل تمثيل المصنف بقوله: «الرجل» على العلامتين: الجرّ والألف واللام[1].

(١) لم يمثّل الواضع ولا الشارح لعلامة التنوين، وهي من علامات الإسم اللفظية والمراد التنوين هنا هو (تنوين التمكين) نحو: رجل، وفرس، وزيد، ولا يكون ذلك إلاّ في الاسماء، فهو من خواصها؛ لأنّه دخل الفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الإسماء، فلذلك كان خصيصاً بها...

ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٥.

(علامات الفعل)

قال:

«ويعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة، وبالياء، وبلم نحو: قامت[١]، وقومي، ولم يضرب».

أقول:

«لما فرغ من تعريف الاسم شرع في تعريف الفعل، ولم يحدُّه أيضاً وقد حدَّه سيبويه - رحمه الله -»، فقال: «وأمَّا الأفعال فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الاسماء، فبينت لما مضى ولما يكون، ولم يقع ولما هو كائن، لم ينقطع. انتهى»[٢].

وهو كلام حسن عال، وعرَّفه المصنف أيضاً بذكر علامات / ١٠/ ثلاث من علاماته:

أحدها[٣]: تاء التأنيث الساكنة: وهي مختَّصة بالأفعال الماضية كـ«قامت» و«قعدت»، وقوله: «الساكنة» - احتراز من المتّحركة، فإنها خاصة بالاسم

(١) زادت: بـ«وتقومين». ولم أجده في متن (اللمحة).

(٢) سيبويه: ١/ ٢.

(٣) في الأصل: «إحداها».

كـ«رحمة» و«نعمة» و«قائمة» و«قاعدة»[(١)(٢)]، ومن الداخلة على الحروف نحو: لاتَ وربَّت وثمت[(٣)]، وبهذه العلامة استدلَّ المحققون على فعليه نعم وبئس وليس، وعسى، لقولهم: نعمتْ، وبئستْ، وليستْ، وعستْ؛ فوصلوا بها هذه التاء، وهي لا تتصل إلاّ بالأفعال الماضية، بدليل الاستقراء في غير محل النزاع، وذلك يرد على على من زعم في: نِعْم، وبئس أنها اسمان، وفي ليس، وعسى أنَّهما حرفان، فكل ذلك مردود بما ذكرناه[(٤)].

---

(١) التاء في هذه الأسماء تاء التأنيث، متحرّكة بحركة الإعراب، نقول: جاءت نعمة، ورأيت نعمة، ومررت بنعمة، وهي ليست التاء المتحركة التي تتصل بالفعل الماضي والتي تكون مضمومة للمتكلم، ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، تقول احسنت - بضم التاء - واحسنت - بفتح التاء، واحسنت - بكسر التاء.

(٢) إلى هنا ساقط من: جـ.

(٣) سقطت: «ثمت» من: جـ.

(٤) للقول:بفعليه «بئس ونعم» قول البصريين والكسائي من الكوفيين واتصال تاء التأنيث الساكنة بهما احدى الحجيج التي قال بها هؤلاء استدلال على فعليتها، وذهب سائر الكوفيين إلى أنها اسمان، أمَّا «ليس وعسى» ففيهما خلاف أيضاً، فيذهب الجمهور إلى فعلية «ليس» ويرى ابن السراج. وأبو علي الفارسي وجماعة أنها حرف واختلفوا في «عسى» أيضاً، فمذهب البصريين أنها فعل في كل حال، ومذهب الكوفيين، أنّها حرف. وفي هذه المسائل خلاف طويل، سيأتي الشارح على شيء منه في موضع لاحق.

ينظر: المقتضب: ٤/ ٨٧، شرح المفصل: ٧/ ١١٥،١٢٧ أرتشاف الضرب: ٥٣٩-٥٤٠ الايضاح للعكبري ٧٥.

العلامة الثانية: (الياء)؛ والمراد بها ياء المخاطبة، وتتصل بالأمر والمضارع كقوله سبحانه: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[١]. وكقولك: تقومين، وتذهبين، ولو أفصح عنها فقال: وياء المخاطبة لكان أولى لئلا يتوهّم دخول ياء المتكلم وهي غير خاصة بالفعل، بل تتصل بالكلم الثلاث. وقد اجتمع ذلك في قوله سبحانه: ﴿إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي﴾ فكأنه اعتمد التمثيل[٢]، وليس بشيء.

الثالثة: «لم»؛ وتختصّ بالفعل المضارع نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾[٣]. وظاهر كلامه أنّه أراد بهذه العلامات الثلاث أنْ يذكر لكلّ نوع من أنواع الفعل علامة تخصُّهُ. ولم يسلم له ذلك، فإنَّ الياء كما ذكرنا لا تختصُّ بالأمر، بل هي مشتركة بينه وبين المضارع[٤].

---

(١) من سورة مريم: ١٩/ ٦، وتمامها ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ۝٢٦﴾.

(٢) من سورة الأنعام: ٦/ ١٦١ وتمامها: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۝١٦١﴾.

(٣) الاخلاص: (ك) ١١٢/ ٣.

(٤) ينظر في علامات الفعل: الأشباه والنظائر: ٢/ ٩.

(علامات الحرف)

قال:

ويعرَّف الحرف بأن يُعرَّى[1] عن خواص الاسم والفعل

أقول:

لما انتهى تعريف / ١١/ الاسم والفعل شرع في الحرف، فذكر العلامة المشهورة له. وهي ألاّ يقبل شيئاً من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، كـ«هل» و«قد»[2]، ألا ترى أنّهما لا يقبلان الألف واللام، ولا الجرّ، فليسا باسمين، ولا تاء التأنيث الساكنة ولا ياء المخاطبة، فليسا بفعلين، وإذا انتفت الاسمية والفعلية تعيّنت الحرفية، إذ لا رابع كما تقدّم، ونظير ذلك جعل النحاة عدم العلامات علامة للحرف، جعل واضع الخط علامة الحاء إخلاؤها[3] عن النقطة؛ لأنَّه لما وضع صورتها وصورة الجيم، والخاء متحدة، وأراد الفرق

---

(١) في ب: «يعدي».

(٢) قال الزنجاني: «وسُمّي الحرف حرفاً إما لانحرافه من مذهب الاسم والفعل في أكثر عوارضها كالإعراب، ودخول حروف الزيادة والإسناد، والتصرف وأمّا لأنه لما لم يسند إليه صار طرفا في الكلام غير عمدة، والحرف في اللغة الطرق».

ينظر: شرح الكافي على الهادي ١/ ١٨٧ مخطوطة الدار المصرية برقم ٢٠٠٢ نحو.

(٣) في: ب: «اخلاوءها».

بينهن جعل للجيم نقطة سفلى، وللخاء نقطة عليا، فتميزت كلٌّ منهما عن الأخرى، فجعل إهمال الحاء من النقطة علامة لها.

واعلم أنَّ قول المصنف بأن يعَّرى[١] عن خواص الاسم والفعل.

أمَّا أنْ يريد جميع خواصها أو الخواص المذكورة. فإنْ أراد الأوَّل فهو إحالة على مجهول؛ لأنه لم يذكر جميع الخواص، وإن أراد الثاني فلنا كلمات لا تقبل الخواص التي ذكرها، وليست حروفاً بالاتفاق بل هي أسماء نحو: إذ[٢] ولكاع، وغُدار[٣]، ولكع، وغدار، أو أفعال نحو «أفعل» في التعجب،

---

(١) في: ب «يعدى» وهو تحريف.

(٢) تكون (إذ) اسماً عندما تعني الزمان، وهي في اسميتها تكون للزمن الماضي ولها في هذا المعنى أربعة استعمالات أن تكون ظرفاً للزمن الماضي بمعنى (حين)، ومفعولا به، وبدلاً من المفعول به، ومضافا إليها. وترد اسماً للزمن المستقبل وهي حينئذ ظرف زمان لا غير. وتكون حرفية عندما تعني التعليل والمفاجأة، وهي في حرفيتها لا عمل لها، ولا محل لها من الإعراب.

وينظر في (إذ) سيبويه ١/ ٥٤-٥٤، المقتضب ٢/ ٣،٥٤/ ١٧٧، المغني: ١-٧٦ وما بعدها.

(٣) في المفصل ص١٥٧: «هذه اسماء أفعال معدولة عن الصفة، وإنّما عدلت عن الصفة لضرب من المبالغة كقولهم: يا فساق، ويالكاع، كما عدلوا عن راحم إلى الرحمن، ولا تستعمل هذه الأسماء إلا في النداء غالباً وإنما اختص به النداء؛ لأنّه معرفة بالقصد، كتعريف رجل في قولك: يا رجل...» وفي الجمهرة: ٣/ ١٣٦ «لكاع: معدول لكاء، يقال رجل لكع أي لئيم وامرأة لكعاء، وقد لكع لكاعة فهو الكع، ولكع معدول عنه وفي الحديث أهل البيت لا يحبّنا الكع». والغدر ضدّ الوفاء، وتقول غدر إذا نقض العهد، ورجل غادر، وغدار، وغدير، وغدور معدول عن غادر. ومنه حديث عاتكة «يللغدار ويا لفجار».

وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الاثير: ٣/ ١٥٠.

وخلا، وعدا، وحاشى، وإذا نصبت[١] والخـواص جمـع خاصـة، والخاصـة عرض لازم لطبيعة واحدة كـ «الضحك» بالقوة للإنسان[٢].

(١) سيأتي الشارح على بيان هذه (الأفعال) في موضع لاحق.

(٢) سقطت «الإنسان» من جـ.

(الكلام وأقسامه)

قال:

«والكلام قول دال على نسبة إسنادية، وهو طلب نحو: «أضرب» و«لاتضرب»، وخبر نحو: «زيد قائم»، وإنشاء نحو: «بِعْت».

أقول:

لما فرغ من حَدَّ الكلمة، وبيان أقسامها، شرع في حدِّ الكلام وبيان أقسامه.

فأما حدُّه / ١٢/ فهو: قول دال على نسبة إسنادية. فالقول قد مضى تفسيره، وهو جنس يشمل سائر الأقوال، ويخرج عنه الخط والإشارة. ونحو ذلك مما تقع به الفائدة، ولا يُسمّى ذلك في اصطلاحنا كلاماً، تأمَّل لطف قولنا: «يخرج عنه» ولم نقل: «إنّه مخرج؛ لأنَّ الأجناس لا تذكر لأن يحترز بها، إذ ليس قبلها شيء غير المحدود، ولكن إذا ذكر جنس بعينه آذن بأن المحدود خارج عن ماهيته ما عدا ذلك الجنس أنَّه مخرج لكذا»[1]، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

قوله: «دال على نسبة إسنادية» فصل أول مخرج للمفردات كـ«زيد» و«عَمر» و«قام» و«هل» فإنَّها لا تدلّ على نسبة، وقوله: «إسنادية» فصل

---

(١) زادت: جـ «وكذا».

ثاني مخرج ما بقى ممّا عدا الكلام، وهي المركبات التي لا تفيد مع اشتمالها على نسبة لكونها غير إسنادية وأعني - بالاسنادية- نسبة الشيء إلى الشيء على سبيل الاستقلال[1]، فخرج بذلك النسب الناقصة كنسبة المضاف للمضاف إليه كـ«غلام يزيد»، والنعت للمنعوت كـ«زيد الخياط» إذا لم تقدره خيراً، والعامل للمعمول نحو: «ضارب زيداً» فهذا حدّه؛ ومقتضاه أنَّ الكلام لا يختصُّ بالمفيد؛ لأنَّ الحد، صادق على كلِّ جملتي الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة مع أنَّ كلاّ من ذلك غير مفيد، والمصّنف في هذا موافق للزمخشري[2]، في مفصّله[3]، وابن الحاجب في كافيته[4]، وذهب

(١) تركيب الإسناد: هو أن يمون لاحدى الكلمتين تعليق بالأخرى على السبيل يحسن وقع الجزء وتمام الفائدة.

(٢) الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الزمخشري جار الله فخر خوارزم. كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب. مغزلي المذهب مجاهراً بذلك.
ولد الزمخشري من أعمال خوارزم سنة (٤٦٧هـ) وأخذ الأدب عن الأصبهاني والنيسابوري وغيرهما. توفي بزمخشر سنة (٥٢٨هـ).
من آثاره: الكشاف في تفسير القرآن، وله في النحو: كتاب المفصل/ ط، وكتاب الأمالي، والأنموذج في النحو/ ط، وغير ذلك.
ينظر ترجمته نزهة الألباء: ٢٩١-٣٩٣ معجم الأدباء: ١٩/ ١٢٦-١٣٥، أنباة الرواة: ٣/ ٢٦٥-٣٧٢، الأنساب للسمعاني: ٢٧٧، المنتظم لابن الجوزي، وفيات سنة (٥٣٨)، مفتاح السعادة: ١/ ٤٣١-٤٣٢، تاريخ أبو الفدا: ٣/ ١٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٧٩-٣٨٠.

(٣) في المفصل ص٧ «الكلام هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما للأخرى، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين أو فعل واسم، وتسمى جملة».

(٤) ابن الحاجب: «الكلام ماتضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم».
ينظر: الكافية لابن الحاجب: ص٢ ط١/ ١٣٠٣.

جماعة إلى أنَّ شرط الكلام الافادة. وهو اختيار الجزولي وابن مالك[١] وابن مُعط، والحريري[٢]، وغيرهم[٣].

وأمّا أقسامه فثلاثة كما أنَّ أقسام الكلمة / ١٣/ ثلاثة، وهي طلب، وخبر، وإنشاء، وبيان ذلك أنَّ الكلام إمَّا أنْ يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا.

---

(١) ابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي الجياني النحوي ولد بجيان على بعد سبعة عشر فرسخاً من قرطبة سنة (٦٠١هـ) وقيل سنة (٦٠٠هـ) وقيل سنة ٥٩٨هـ وتوفى سنة (٦٧٢هـ).

من آثاره المعروفة. الكافية على الشافيه/ ط، والخلاصة أو الألفية. وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وتحت التحقيق، وغيرها في اللغة والعروض والحديث.

ينظر في ترجمته: البداية والنهاية: ١٢/ ٢٦٧، وفيات الأعيان:٦/ ٥٤، النجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٣، نفخ الطيب ٧/ ٣٥٧.

(٢) الحريري: زيادة من.ب،جـ، وهو أبو محمد القاسم بن عثمان الحريري صاحب المقامات المشهور ولد في حدود سنة (٤٤٦هـ) ومات بالبصرة سنة (٥١٦هـ). من آثاره النحوية: ملحة الإعراب وشرحها/ ط، ودرة الغواص في أوهام الخواص.

ينظر ترجمته في نزهة الألباء: ٣٦٢-٣٦٥، معجم الأدباء ١٦/ ٢٦١-٢٩٢ أنباه الرواة: ٢/ ١٣٦، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢٧-٢٣١، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٨٧، تاريخ أبي الفدا: ٢/ ٢٣٥، بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٥-٢٥٩.

(٣) ينظر اشتراط (الافادة) عند هؤلاء في:

أ- الكافية الشافية:٢/ ط مخطوطة الدار رقم (٢٣٩).

ب- القانون في النحو: ص٢ (خ).

جـ- شرح ملحة الإعراب للحريري ص٣.

د- الفصول الخمسة: ص١(خ).

فالأوّل: الخبر، نحو: «قام زيد» و«ما قام زيد» وقولنا: التصديق، والتكذيب. أوْلى من قول كثيرين. الصدَّق والكذب لدخول خبر الصادق فيما قلناه، وخفاه ظهوره[١] على ما قالوه[٢].

والثاني: إمَّا أن يتَّحِدَ[٣] النطق به مع وقوع معناه، أو لا، إنْ اتحد فهو الإنشاء، نحو: «بِعت» و«اشتريت» إذا قالهما منشيء البيع والشراء، وإلاّ فهو طلب، نحو: «اضرب» و«لا تضرب» فأضرب طلب للفعل، ولا تضربْ طلب للترك. وانقسام الكلام إلى طلب، وخبر وإنشاء مشهور[٤]، وبعضهم أسقط الإنشاء، وقال ابن مالك في كافيته، طلب، وخبر[٥]، وليس بشيء؛ وقال المحققون: خبر وإنشاء[٦]، وهو الصحيح، ووجهه أنَّ الكلام[٧] إمّا أن يكون لنسبه خارج أو لا؛ فالأوَّل[٨]: الخبر، والثاني: الإنشاء[٩].

---

(١) في ب،جـ «دخوله» وهو تحريف.

(٢) في هامش (جـ): «عن مسألة الفرق بين الصدق والكذب، وبين التصديق والتكذيب، وأنَّ التعبير بالثاني في حدّ الخبر أولى، لأنَّ على ما قالوه يحتاج إلى احتمال خبر الصادق للكذب وإلى تجريده عن خصوصية المخبر والمخبر عنه».

(٣) كذا في الأصل. وفي ب: «يحدا» وفي جـ «اتحدا».

(٤) في ب، جـ: «هو المشهور».

(٥) شرح الكافية: لابن مالك: ١/ ٧.

(٦) الارشاف: ٢٦٠.

(٧) ساقط من: ب.

(٨) في ب: والأول.

(٩) ينظر: دلائل الاعجاز: ص٢٠٢،٢٠٦، وما بعدها (الطبعة الأولى).

وقال قطرب[1]: الأقسام أربعة: خبر، واستخبار[2] ونداء[3]. أدرج الأمر والنهي تحت الطلب، وليس بشيء الاستخبار داخل تحت الطلب أيضاً[4]؛ لأن نحو: بعت واشتريت خارج منه، وقال الأخفش[5]: ستة: خبر، واستخبار وأمر، ونهي، ونداء، وتمنّي وزاد بعضهم سابعاً، وهو التعجب، ورُدَّ بأنه يحتمل

---

(١) قطرب: هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب. والقطرب دويبه تدب على الأرض لا تفتر، ويقال سيبويه لقبه بذلك لمباكرته إيّاه مع الأسحار، قال له يوماً: ما أنت إلاّ قطربُ ليل، فلّقب به. توفى سنة ٢٠٦هـ له: العلل في النحو. وكتاب الاشتقاق والتصريف، وكتاب الاضداد، وكتاب المثلث/ ط.

ينظر في ترجمته من النحويين/ ٦٧، أخبار النحويين/ ٣٨، الفهرست:١-٢نزهة الألباء: ٩١-٩٢، معجم الأدباء: ٩١-٥٢-٥٤.

(٢) الاستخبار: معناه هنا «الاستفهام».

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢٦٠(خ)، همع الهوامع: ١/ ١٢.

(٤) سقطت (أيضاً) في: ب،جـ.

(٥) الأخفش: هو أو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى لبني مجاشع، من مشهوري نحوي البصرة، وأحدق تلاميذ سيبويه، والطريق إلى كتابه على الرغم من مخالفته له في مسائل كثيرة. توفى بالبصرة سنة (٢١٥هـ) وقيل سنة (٢٢١هـ).

ذكر له المؤرخون: كتاب الاشتقاق، وكتاب «المقاييس»، وكتاب المسائل الكبيرة، وغيرها.

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٦٨-٦٩، أخبار النحويين ٣٩، طبقات النحويين: ٤٧-٣٦، نزهة الألباء ١٣٣-١٣٥ أنباه الرواة: ٢/ ٣٦-٤٣، معجم الأدباء:١/ ٢٤٤-٢٣٠، روضات الجنات: ٣١٣.

وينظر ما نسب إليه في: الارتشاف ٢٥٩(خ).

الصدق والكذب، فهو خبر؛ لأن قولك: ما أحسن زيداً، معناه: هو حَسِن جداً، وفيه نظر[1].

(١) جعل بعض العلماء - صيغة التعجب - داخله في الإنشاء غير الطلبي بأعتبار أنّ التعجب لا يستلزم مطلوباً حاصلاً في اعتقاد المتكلم وقت التعجب وقد عدّ بعضهم التعجب داخلاً في الخبر بأعتبار أن صيغة التعجب في نحو: ما أحسنَ زيدا. تعني: هو حسن جداً، وهو خبر.

وينظر الهمع: ١١/ ١٢. دلائل الاعجاز: ٤٠٦، الجوهر المكنون في المعاني والبديع ٥٧ وما بعدها.

(الإعراب)

قال:

«الإعرابُ تغيير في الكلمة لعامل».

أقول:

يقال: أعرب زيد غير مُتعدًّ / ١٤/ بمعنى تكلَّم بالعربية أو أعطى العربون)[١]، أو صارت له خيل عَراب[٢] وأعرب عمَّا في نفسه: بيَّن، وفي الحديث: «والأيمُ تُعربُ عن نفسها»[٣]، واعربتَ الشيء حسنته، والفرس أجلتها في مرعاها، وأعرب اللهُ معدَّة البعير وغيرها.

فهذه سبعة معان لأعرب، ومصدرها كلُّها: الإعراب على القياس، وهذه معاني الإعراب لغة[٤].

---

(١) ساقط من: جـ.

(٢) في: ب «اعراب» وهو تحريف.

(٣) تمامه: البكر تستاذن وأذنها صماتها، والشيب يعرب عنها لسانها، وروايته في مسند ابن حنبل: ٤/ ١٩٣ط ١٩٤٨: «عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها». وكذا في ابن ماجه: ١/ ٦٠٢ح ١٨٧٢.

(٤) ينظر في حدّ الإعراب لغة: الخصائص: ١/ ٣٥، وأسرار العربية ١٨-١٩ واللسان، مادة (عرب ٢/ ٧٤).

أمَّا معانيه اصطلاحاً، فقد اختلفوا فيه، فقيل: هو الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمات، كالحركات في قولك: «جاء زيدٌ»، و«رأيت زيداً» و«مررت بزيدٍ»، والإعراب عند هؤلاء لفظي وهذا اختيار الشلوبين[1]، وابن خروف[2]، وابن مالك، وابن الحاجب[3]، وقيل: هو تغيير في الكلمة

---

(١) الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو علي الأندلسي الشلوبين أو الشلوبيني - يتصل نسبه بازد اليمن، وينتسب إلى وادي -شلوبينية- جنوبي إشبيليه ولد عام ٥٦٢هـ نشأ بأشبيلية وأخذ عن السهلي والجزولي وأبي مضاء، وابن هشام الخضراوي.
حتى أصبح إمام عصره في علوم العربية بلا مدافع وأخذ عنه عشرات من طلاب العلوم. منهم: ابن أبي الربيع، وابن مالك، وابن الناظر. توفى في إشبيلية سنة ٦٤٥هـ، من آثاره المحفوظة: كتاب التوطئة في النحو، وشرحان على المجزولية هما المعروفان بالشرح الكبير والشرح الصغير.
ينظر ترجمته في: أنباه الرواة: ٢/ ٣٣٢-٣٣٥، البداية والنهاية: ١٣/ ١٧٣، البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٧٢، مرآة الجنان: ٤/ ١١٣-١١٤، وبغية والوعاة: ٢/ ٢٣٤-٢٢٥.

(٢) ابن خروف: علي بن محمد بن علي بن محمد بن يوسف نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي القرطبي، كان إماماً في العربية، توفى سنة (٦٠٩هـ) وقيل (٦٠٦هـ) صنّف: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وكتاب في الفرائض.
ينظر في ترجمته: معجم الأدباء: ١٥/ ٧٥-٧٦، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢ البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٦٤، الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة لابن سعيد الأندلسي: ١٣٨-١٤٤، بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) قال الشلوبين في تعريف الإعراب: «الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل».
وقال ابن مالك: «الإعراب ما جيء لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون»،
وقال ابن الحاجب: «الإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل».
ينظر: التوطئة للشلوبين ص٦ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٦٦٨نحو) التسهيل لابن مالك ص٧. والايضاح: لابن الحاجب ص١١ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (١٨٥٥نحو).
وينظر في ابن خروف: الارتشاف: ٢٦١ «ر».

لعامل، والإعراب عند هؤلاء معنوي، وهو اختيار عبد القاهر[١]، والأعلم[٢]، ومتأخّري المغاربة ومنهم المصنف[٣]. قيل: ويدلُّ لهم ظاهر كلامنا حركات الإعراب فيضيف[٤] الحركات إليه فدلَّ على أنهما غيْران، وليس بشيء، لأنَّ الحركات أعمُّ من الإعراب فهو كقولك[٥]: خاتم فِضَّة[٦].

وقوله: تغيير في الكلمة جنس يشمل تغير الأول، والوسط والأخير وَيعُمُّ التغيير الظاهر، كالذي في زيد نحو: «جاء زيد» و«رأيت زيداً»

---

(١) ينظر حدّ الإعراب عند الجرجاني في: المقتضد ٤/ و(خ).

(٢) الأعلم: هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي أبو الحجاج المعروف بالأعلم، علم الأدب واللغة والأشعار ولد بشنتمرية سنة (٤١٠هـ) ومات باشبيلية سنة (٤٧٦هـ) من مصنفاته: شرح الشعراء الستة ط، تحصيل عين الذهب في شرح ديوان زهير ابن العبيد/ ط وغيرهما.

ينظر: في ترجمته: معجم الأدباء: ٢٠/ ٦٠-٦١، وفيات الأعيان ٦/ ٧٩ البلغة: ٢٩٢، نكث الهميان: ٣١٣، مرآة الجنان: ٣/ ١٥٩ بغية الوعاة: ٢/ ٣٥٦.

وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف/ ٢٦١ (خ).

(٣) ينظر الارتشاف: ٢٦١ (خ).

(٤) في: ب،جـ: «فنضيف».

(٥) في: ب،جـ: كقولنا.

(٦) استدل القائلون بمعنوية الإعراب على إنّه يقال: حركات الإعراب فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه وقد عبَّر ابن هشام عن ذلك بقوله: فدلَّ على إنهما - أي الحركة والإعراب غيران - أي مختلفان. ثم قيل إنه ليس بشيء بإعتبار أنَّ الحركات أعمُّ من الإعراب فهي بمثابة الجزء من الكل أو الخاتم من الفضة. وينظر الأشباه والنظائر: ١/ ٧٤.

و«مررت بزيدٍ»، والتغيير المقدّر كالذي في: موسى. قوله: «العامل» فصل مخرج لتغيير الأول والحشو كالتغيير للتصغير، والتكسير في نحو: رجيل[1]، ورجال، ولتغيير الآخر إذا لم يكن لعامل / ١٥/ كالتغيير الذي في آخر مِنْ، فإنك تقول أخذت مِن ابنك، فتكسر النون، وأخذت مِنَ الغلام فتفتح، ومنّ أمامه ينقل حركة الهمزة وأعلم أنَّ النحاة جرت عادتهم بالنص على محلِّ الإعراب، وهو لعامل»[2]، فليس بإعراب.

واعلم أنَّ النحاة جرت عادتهم بالنص على محل الإعراب، وهو الآخر، وقد حاد المصنف عن هذه الطريقة فأبهم محلَّه وليس ذلك بحسن، وإن كان العامل لا يؤثّر إلاّ في الآخر.

وقد يقال: إنَّ لما فعله وجهاً من الحسن؛ لأنَّ الإعراب قد يكون في غير[3] الآخر، وذلك في الأمثلة الخمسة نحو: تفعلان، فإن علامة رفع الفعل هي النون وليس في الآخر، ولكن في شيء اتصّل بالآخر وهو الفاعل، وإنما صحّ ذلك لتنزل[4] الفعل والفاعل عندهم منزلة الكلمة الواحدة، والذي يظهر أنَّ

---

(١) في الأصل: «رجل» وما اثبته من: ب،جـ.

(٢) في: ب «ليس له عامل».

(٣) سقطت (غير) من: ب.

(٤) في: ب «تنزيل».

الأحسن أنْ يقال: تغير في[1] الآخر وما ينزل منزلة الآخـر، أو يقـال في الآخـر حقيقة ومجازاً[2].

(١) سقط حرف الجر من:ب.

(٢) أختص الإعراب بالآخر لأنَّ مجموع الكلمة دال على الذات، والإعـراب عـلى الأحـوال العارضة، وكما يجب تقدم الذات على أحوالها طبعا يجب تقدم ما يدل على الذات عـلى مـا يدل على الأحوال وضعاً، فلا يُؤتى بالإعراب إلّا بعـد تمـام الحـروف، وأيـضاً فـاختلاف حال الحروف من الأول والثاني للدلالة على اختلاف آخر الكلمـة وبهـا تختلـف المعـاني، وكذا غيرهما ممَّا قبل الحرف الأخير، فلم يبق لقبول الأحوال الإعرابية إلا الحرف الأخير، من الكلمة ولا يدخل في الإعراب ما يتحرك لالتقاء الساكنين.

وينظر في ذلك: الايضاح في علل النحو: للزجاجي ص٧٦، وشرح المفصل: ١/ ٥١. وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥.

(أنواع الإعراب)

قال:

«ألقابه رفع ونصب في الاسم والفعل، نحو: زيد يقوم وإنَّ زيداً لـن يقـوم، وجرّ ويختصّ بالاسم نحو: بزيد، وجزم ويختّص بالفعل نحو: لم يضربْ».

أقول:

لما فرغ مـن تعريـف الإعـراب، شرع في تبـين أنواعـه وبيـان مـشتركها وخاصها، والحاصل أنَّ الإعراب جنس تحته أربعة أنـواع: رفـع، ونـصب، وجر، وجزم، وأنَّ أنواعها الأربعة منها نوع تشترك فيه الاسماء والأفعـال، وهو الرفع والنصب، تقـول: «زيـد يقـوم» وإنَّ زيـداً لـن يقـوم؛ ونـوع لا اشتراك /١٦/ فيه وهو: الجر والجزم، -فـالجر تـستأثر بـه الاسـماء نحـو: «بزيد»؛ والجزم تستأثر به الأفعال نحو «لم يقم»؛ ونقلوا عن عثمان[1] المازني،

---

(١) المازني: هو بكر بن محمد بن بني مازن شيبان بن ذهل، من نحاة البصرة المشهورين لـزم الأخفش مدة، وأخذ عن الأصمعي، وأخذ عنه أبي العبـاس المـبرد. تـوفى بالبـصرة سـنة ٢٤٨هـ وقيل ٢٤٩هـ. له: كتاب التصريف، وكتاب الألف واللام، وغيرهما.

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٧٧-٨٠ أخبار النحويين: ٥٧-٦٥، الفهرست لابن النديم: ١/ ٧٥، نزهة الالباء: ١٨٢، معجم الأدباء: ٧/ ١٠٧-١٣٨، طبقات القراء: ١/ ١٧٩.

أنَّ الجزم ليس بإعراب، فأنواعه عنده ثلاثة[١]؛ وقولنا: أنواعه، أولى من قول المصنف تابعاً لابن عصفور[٢]؛ «ألقابه؛ لأنّ اللقب يساوي الملقب، وقولنا: رفع مثلا لا يساوي قولنا: الإعراب بل اخص منه، والإعراب أعمُّ فثبت أنَّ هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب، - والإعراب جنس لها، لا أنها ألقاب له»[٣] وهو ملقب بها.

وقوله: «في الاسم والفعل» ينبغي أنْ يقيدهما، فيقول: في الاسم المتمكّن[٤] والفعل المضارع السالم من نون الأناث ومن نون التوكيد المباشرة[٥].

---

(١) مذهب المازني: أنَّ الفعل المضارع المجزوم بأحد الحروف الجازمة إنما هو مبني كما هو الحال في الشرط والجواب، قال: «الشرط والجواب غير مجزوم وإنما هو مسكن على حكم الأفعال في أصلها من التسكين، وفي ذلك ما يخالف سيبويه الذي يعدّ علامات الإعراب ثمانية كل منها أطلق عليه اسم (مجرى)».
ينظر: الكتاب: ١/ ٢-٣، شرح السيرافي ١/ ٣٤(خ)، الارتشاف: ٢٦٣«ر».

(٢) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن، حامل لواء العربية في الأندلس في عصره، توفي بتونس سنة (٦٦٩هـ). من مصنفاته: المقرب في النحو/ ط، الممتع في التصريف، شرح جمل الزجاجي (محقق) سرقات الشعراء، شرح الحماسة، المفتاح، وغيرها.

(٣) ينظر: المقرب لابن عصفور في الدكتور عبد الستار الجوادي: ١/ ٤٧.

(٤) ينقسم الاسم إمّا إلى متمكّن أمكن وهو المنصرف، كزيد، وإمّا إلى متمكّن غير أمكن وهو المعرب -غير المتصرف- نحو: أحمد، ومساجد، ومفاتيح وإمّا غير متمكن ولا أمكن وهو الاسم المبني، ولهذا استدرك الشارح على الواضع عدم حده للاسم المعرب بـ«المتمكن».

(٥) ينظر: سيبويه: ١/ ٣.

(علامات الإعراب)

قال:

«فالرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة والجزم بحذف الحركة».

أقول:

لكلٍّ من الأنواع الأربعة[1] علامات تدلّ عليها، وهذه العلامات على فسربين؛ علامات أصول، وعلامات فروع[1]، فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ والسكون للجزم؛ وقد مضى تمثيل ذلك كلّه.

والعلامات الفروع على ضربين؛ إمّا حركة نائبة عن حركة، وذلك في بابين، أو حرف نائب عن حركة وذلك في خمسة أبواب منها ثلاثة أبواب في الأسماء، وبابان في الأفعال، فهذه ترجمة أبواب الفروع إجمالاً، وسيأتي شرحها مفصلاً باباً باباً.

---

(١) ساقط: من:ب.

(جمع المؤنث السالم)

قال:

«وما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين ينصب بالكسرة نحو: رأيت الهْداتِ».

أقول:

هذا الباب الأوّل / ٧/ من البابين الذين نابت فيهما حركة عن حركة، وهو ما نابت فيه الكسرة عن الفتحة، وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين، سواء كان جمعاً لمؤنث كـ«هندات» و«زينبات» أو لمذكّر كـ«حمامات» و«سرادقات» و«اصطبلات»[1] وسواء سلمت فيه بينه الواحد كما مثلنا أم تغيّرت كسجدات، وركعات، فإنَّ وسطهما تغير بحذف التاء من سجدة، وركعة، وبتحريك الوسط بعد السكون.

واشترط[2] أنْ يكون الألف والتاء زائدتين احترازاً[3] عن نحو بيت، وأبيات، فأن التاء لام مفردها[4]، فهي[5] أصلية، ونحو: غزاة، وقضاة، فأنَّ

---

(١) في المقتضب: ٢/ ١٦٠ «تجمع هذه الاسماء بألف وتاء، لأنَّ كلَّ جماعة من غير الآدميين ترجع الى التأنيث»

(٢) في: ب: «ما اشتراط».

(٣) في: ب: «احتزازاً».

(٤) في: ب: «مفردهما».

(٥) في الأصل: «فهو».

ألفهما أصلية (لأنها)[١] منقلبة عن لام الكلمة في المفرد، ألا ترى أنَّ الاصل قضية وغزوة، فتحرَّكت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين، فهذا النوع الذي شرحناه يرفع بالضمة ويجرّ بالكسرة على الأصل فيهما، وينصب بالكسرة على خلاف الأصل فيهما، حملوا نصبه على خفضه كما فعلوا في جمع المذكر السالم لئلا يفصل (الفرع عن الأصل)[٢]، قال الله سبحانه: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَٰوَٰتِ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّـَٔاتِ﴾[٤]، وذهب الأخفش والمبرد[٥] إلى أن الكسرة فيه حالة النصب حركة بناء لا حركة إعراب[٦]: ولا وجه له.

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) في ب: «النوع الأصل».

(٣) من سورة العنكبوت: ٢٩/ ٤٤.

(٤) من سورة هود: ١١/ ١١٤.

(٥) المبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأثير، والمبرد لقب له، يقال إنَّ المازني أسبغه عليه، ومعناه المثبت للحق. وهو من أئمة المدرسة البصرية وإليه انتهت زعامتها، عاصر ثعلب المتوفى، وكان بينهما منافرة، قبل ٢٧١ ولد في البصرة عام (٢١٠هـ)، وتوفى عام ٢٨٥هـ على أرجح الأقوال. له: المقتضب، والكامل، والفاضل وغيرها كثير.
ينظر ترجمته في: مراتب النحويين:٨٢، أخبار النحويين: ٧٢-٨٠، طبقات الزبيدي: ١٠٨-١٢٠، نزهة الألباء: ٢١٧-٢٢٧، معجم الأدباء: ٩/ ١١١-١٢٢، ووفيات الأعيان: ١/ ٤٩٥.

(٦) ذكر ابن جني في سر الصناعة/ ٤٢٨ قوله:«ألا ترى أنّ أبا الحسن -يعني الأخفش- وأبا العباس يعني- المبرد- ومن قال بقولهما ذهبا إلى أنَّ كسرة التأنيث في موضع النصب أنها هي علامة بناء لا حركة إعراب..».

=

وقوله: «ينصب بالكسرة» أي: على سبيل التحتم؛ ولا عن الكوفيين اجازة نصبه بالفتحة، فتقول: «رأيت الهندات» ولا شاهد له على ذلك[1].

=ولم أجد رأياً للمبرد يقول بهذا الذي ذكره ابن جني والشارح من بعده، فقد تحدث في غير موضع عن إعراب جمع المؤنث السالم وليس في حديثه ما يشير إلى اعتباره الكسرة حركة بناء، قال في المقتضب: ٣/ ٣٣١: «فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو في التثنية، والتاء دليل التأنيث، والضمة علم رفع، واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين».

وقد نسب ابن جني في الخصائص ٣/ ٣٠٥ إلى المازني للجنس مثل «لا مسلمات لك».

وينظر: المقتضب: ١/ ٦، الخصائص: ٣/ ٣٠٥، القول بوجوب بناء جمع المؤنث السالم على الفتح مع لا النافية الاشموني ١/ ٩٢.

(١) مذهب البصريين أنَّه لا يجوز نصب المؤنث السالم بالفتحة، وقد جوّز الكوفيون والبغداديون ذلك مطلقاً، وقد اتجه ابن مالك من المتأخرين وجهة البصريين، قال:

وما بتا وألف قد جُمعا
يكسرُ في الجرِّ وفي النصب معا

وفي كلام ابن جني في الخصائص: ١/ ١١١ وما يشير إلى وقوفه مع وجهة النظر الكوفية، في هذه المسألة قال: «اعلم أنّ العرب تؤثر التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والألف والرفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النصب لاحرف له فيجاز به فجذبوه إلى الجر، فحملوه عليه بدون الرفع... ثم لمّا صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر، فقالوا: ضربت الهندات كما قالوا: مررت بالهنداتِ، ولا ضرورة هنا، لأنهم كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه، فدلَّ دخولهم تحت هذا - مع أنَّ الحال لا تضطر إليه على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الاصل وأن عرى من ضرورة الأصل».

وينظر شرح المفصل:٥/ ٨.

وعن هشام[1] أنَّ ذلك جائز فيما حذفت لامه في المفرد/ ١٨/ ، ولم تُرَد في الجمع كـ«لغات» و«بنات»[2] ويشهد له ظواهر من السّماع. قرأ بعضهم: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ بالفتح[3].

(١) هشام: هو هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي ويكنى أبا عبد الله أخذ عن الكسائي وكان مشهوراً بصحبته؛ توفى سنة (٢٠٩هـ). له من الآثار المفقودة: مختصر في النحو، وكتاب القياس، وكتاب الحدود.

ينظر في ترجمته: طبقات الزبيدي: ١٤٧، نزهة الألباء: ١٦٤، أنباه الرواة: ٣/ ٣٦٤، إشارة التعيين: ٥٧ تلخيص ابن مكتوم: المقتبس: ٣٠٢، بغية الوعاة: ٣٢٨.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٢٦٦-٢٦٧ «ر».

(٣) سقطت (بالفتح من:جـ) ولم أتبين موطن هذه القراءة فيما رجعت إليه من كتب القراءات. وينظر: شرح المفصل: ٥/ ٨: الهمع: ١/ ٢٢.

(ما ينصرف وما لا ينصرف)

قال:

«وغيرُ المنصرف يجرُّ بالفتحة نحو: بأحمدَ».

أقول:

هذا الباب الثاني من البابين المذكورين، وهو ما نابت فيه الفتحة الكسرة، وهو لا ينصرف، وضابطه ما وجد فيه على وجه خاص علّتان فرعيتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامها.

فالأول كـ«فاطمة» فإن فيه علتين هما: التأنيث والتعريف وهما فرعان على التذكير والتنكير.

والثاني نحو: مساجد فإنه جمع لا نظيرَ له في الآحاد العربية وهو مُنَزَّل عندهم منزلة جمعين؛ لأنَّه جمع انتهت إليه الجموع ووقفت عنده فلم تجاوزه[1]، فكأنه جمع مرتين؛ وقولي: على وجه خاص، ليس كل ما فيه[2] علتَّان فرعيتان مطلقاً ممتنع صرفه، ألا ترى أنَّ نحو: قائمة فيه الصفة والتأنيث، وهما فرعان على الجمود والتذكير إلا أنَّ الواضع لم يعتبر التأنيث

---

(١) في ب، جـ: «تتجاوز».

(٢) في: ب، جـ: «كلما».

الذي[1] بغير الألف إلاّ مع العلمية؛ لأنه لا يكون لازماً إلاّ معها. إذا عرفت هذا، فنقول: هذا النوع أعني مالا ينصرف يرفع بالضمة وينصب بالفتحة على الأصل فيها، ويجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا خفضه على نصبه على العكس من الباب الأوّل وذلك لعلّه تذكر[2] إنْ شاءَ الله تعالى في باب مالا ينصرف.

قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ﴾[3]، وذهب الرجلان[4] إلى أنَّ هذا الباب مبني في حالة دون حالة، فهو معرب رفعاً ونصباً، ومبني جراً، ولا علَّة لذلك[5].

وفي كلام المنصف نقص، واتمامه أنْ يقال: إلاّ إنْ أُضيف أو دخلته (أل) فأنه يجر حينئذ بالكسرة[6] نحو: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾[7] ... ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾[8].

---

(١) سقطت «الذي» من: ب، جـ.

(٢) سقط في: جـ.

(٣) من سورة البقرة: ٢/ ١٨٧.

(٤) هما: الأخفش والمبرد.

(٥) في المقتضب: ١/ ٢٤٨: «ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح، وحمل على ما هو نظير الخفض...».

وفي شرح المفصل: ١/ ٥٨: «....على أنَّ أبا الحسين وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك..».

(٦) في سيبويه: ١/ ٦: «وجمع مالا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف الجرَّ؛ لأنَّها اسماء أُدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف....».

(٧) من سورة البقرة الآية: ١٨٧.

(٨) التين: ٥/ ٤. وتمامها: «لقد خلقنا الإنسانَ في أحسنِ تقويم».

فإن قلت: لعلّه يرى أنَّ مالا ينـصرف إذا دخلتـه (أل) أو أُضـيف صـار منصرفاً كما هو مـذهب طائفـة مـن النحـويين، فلهـذا لم يـستثنه مـن غـير المنصرف؛ لأنه لم يدخل فيه؟

قلت: ليس ذلك رايه، ألا تراه يقول فيما سيأتي مـن هـذا الكتـاب، غـير المنصرف لا ينَّون ولا يكسر، فإن أُضيف، أو دخلته الألـف والـلام كـسر، نحو: بـ(إبراهيمكم) وبـ(الأبيض).

فإنْ قلتَ: فإذا ثبت أنه استثنى ذلك (في باب مالا ينـصرف)[1] لم يحـسن اعتراضكم عليه؟

قلتُ: يتجّه حينئذ[2] الاعتراض عليه من ثلاث جهات:

أحدها: تأخير الشيء عن موضعه. قال الشاعر[3]: (بسيط)

سَهمٌ أصـاب وراميـه بـذي سَـلم

مَنْ بـالعراق لقـد أبعـدتَ مُرماكـا

والثانية: تكررٌ المسألة في هذا المختصر المجحف.

---

(١) في جـ: «فيما ينصرف».

(٢) سقطت «حينئذ» في: ب،جـ.

(٣) لم أعثر على قائل معين لهذا البيت ولم أجد له ذكراً فيما رجعت إليه من كتب. وروايته في: ب،جـ «ابعدت مرماك» بدل: «أبعدت مرماكا».

والثالثة: أن تمثيله بـ«إبراهيمكم» غير سديد؛ لأنَّ العَلَمَ لا يضاف حتى ينكّر، فهو والحالة هذه بمنزلة قولك: (الجام)[1] في إنَّه ليس فيه غير العجمة، والعجمة وحدَها لا تؤثر.

(١) في الجمهرة: ٢/ ١١١: اللجام معروف، وذكر قوم أنّه عربي، وقال آخرون بل هو معرب، ويقال إنّه بالفارسية: لغام.
ينظر: المعرب/ ٣٠٠، واللسان الجم ١٦/ ٦.

(الأسماء الستة)

قال:

«وأخوه، وأبوه، وحموه، وفوه، وذو مال، وهنوها تُرفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرُّ بالياء، نحو: قام أبوه، ورأيتُ أباه، ومررت بأبيه».

أقول:

انقضى ذكر البابين اللذين نابت فيهما حركة عن حركة وشرع في ذكر الأبواب الخمسة التي ثابت فيها الحروف عن الحركات باعتبار الظاهر.

أحدها: الأسماء الستة، وهي: أخوك واخواته، فأنها في حالة الرفع بالواو وفي حالة النصب بالألف، وفي الجر بالياء، والكلام على هذه الأسماء في فصول:... أحدها، في عدّتها فالجمهور على أنها ستة؛ وقال الفراء[1]: خمسة.

---

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء، إمام نحاة الكوفة أخذ عن الكسائي ويونس بن حبيب، وأخذ عنه سلمة بن عاصم. ولد بالكوفة سنة (١٤٤هـ) وتوفى سنة (٢٠٧هـ).

من آثاره: معاني القرآن، والمقصود والممدود، وأفعل وافعل والحدود، وغيرها كثير.

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٨٦-٨٨، الفهرست: ١/ ٩٦-١٠٠ نزهة الألباء/ ٩٨، معجم الأدباء: ٢-٩-١٤، وفيات الأعيان: ٥/ ٢٢٥.

أسقط منها الهنَ[١] وتبعه الزجاجي[٢]، وهما محجوبان بنقل سيبويه وأبي الحسن. نعم ينبغي أن لا يسُوى بينه وبين الخمسة في الذكر كما نَقَل هذا المصنف[٣] لئلا يتوهم أنَّ الحكم فيهن على حدٍّ سواء، وليس كذلك بل الأكثر في كلامهم أنْ يكون (الهَنُ) منقوصاً، معرباً بالحركات كما يكون في حالة الافراد؛ وفيه لغة قليلة أنّه يعرب بالحروف[٤]؛ وقيل سبعة، والسابع

---

(١) ينظر: الارتشاف/ ٢٦٣ «ر» التوطئة: ١٥(ح).

(٢) الزجاجي: هو عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ولد بفارس ونشأ بها وانتقل منها إلى بغداد ولزم الزجاج وقرأ عليه النحو وكان من أنبه تلاميذه فنسب إليه، ثم انتقل إلى الشام وأقام بحلب مدة ثم رحل إلى دمشق، توفى بطبريه عام (٣٣٧هـ) على أصح الروايات. ومن آثاره المعروفة: آمالي الزجاجي، والايضاح في علل النحو، وكتاب: الجمل وغيرها.

وينظر ترجمته في: طبقات الزبيدي: ١٢٩، ٣١٠ نزهة الألباء: ٣٠٧-٣٠٨، أنباه الرواية: ٢/ ١٦٠، مرآة الجنان: ٢/ ٣٩٠ مفتاح السعادة: ٢/ ١٤٠-١٤٢، الفلاكة والمفلكون: ٧١.

(٣) اتفق أكثر النحاة على الحاق - هن- بالأسماء المذكورة في الإعراب بالحروف، حكاه سيبويه وقال: قال ابن هشام إنها لغة قليلة ولقلّتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي.

ينظر سيبويه٢/ ٨٠، الارتشاف:٢٦٣(خ).

(٤) جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء، ففي -هُن- النقص، وهو الأعراب بالحركات وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، نحو «هذا هنُ زيد، ورأيت هنَ زيد، ومررت بهنِ زيد».

(مَنْ) في حكاية النكرة في الوقف، فإنَّكَ تقول لمن قال: (جاءني رجل). مَنُو، ولمن قال: (رأيت رجلا): مَنَا، ولمن قال: (مررت برجل مِنَي). قال ذلك الجوهري[1]، في كتاب له في النحو[2]، وليس ذلك بشيء؛ لأنَّ هذا ليس بإعراب لأوجهٍ:

أحدها: أنَّه يثبت وقفاً ويحذف وصلاً، تقول في الوصل: مَن يا هذاه لا

---

(١) الجوهري: هو إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب الصحاح، أصله من بلاد الترك من (فاراب) وهو إمام في اللغة والأدب، قرأ في بغداد على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، ورحل إلى الحجاز، وطوف بين القبائل العربية وقفل راجعاً إلى خراسان، ووضع كتاب صحاح اللغة المعروف، وله مقدمة في النحو أيضاً، وكتاب في العروض توفى سنة (٣٩٣هـ).

ينظر في ترجمته: نزهة الألباء ٣٤٤-٣٤٦، أنباه الرواة: ١/ ١٩٤-١٩٨، معجم الأدباء:٦/ ١٥١-٦٦٥، مفتاح السعادة ١/ ٩٩-١٠٣، سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة/ ٣٩٤.

(٢) ذكر الجوهري (مقدمة في النحو) لم نعثر عليها.

ينظر: نزهة الألباء: ٣٤٤-٣٤٦، أنباه الرواة: ١/ ١٩٤. بغية الوعاة: ١/ ٤٤٦.

وينظر: بشأن ما نسب للجوهري: الصحاح (متن) ٦/ ٢٢٠٧-٢٢٠٨، ومَتن اللسان ١٧/ ٣٠٧.

يجوز غير ذلك، فأمَّا قول الشاعر[١]: (وافر)

أتـوا نـاري فقلـتُ: مَنُـون أنْـتم؟

فقالوا: الجِنُ. قُلت: عُمُـوا ظَلامـا

فضرورةٌ، خلافاً ليونس[٢] في اجازته ذلك قياساً.

الثاني: أنَّ الإعراب إنّما يكون لعامل يدخل على الكلمة في الكلام الـذي هي فيه[٣]، وليست هذه الحروف مجتلبة لعامل في هـذا الكـلام؛ لأنَّ (مَـنْ)

---

(١) البيت لجذع بن سنان الغساني، قال صاحب الخزانـة: لا أعلـم خلافـا في أنـه لجـذع بـن سنان. وابن سنان شاعر جاهلي قديم، وغسان قبيلة من الازد، خرج من خرج مـن الازد قبل سيل العرم، وجاءوا الشم.

ينظر الخزانة:٣/ ٧. ونسبه بعضهم إلى شمير بن الحارث الضبي أحد الشعراء الجاهلية.

واستشهد به على زيادة الواو والنون على (من) في الوصل ضرورة والقياس أن يقول من أنـتم.

وهي حالة شاذ فيها النحاة أقوال كثيرة والمعنى: أنّ الجِن قد طرقته وقد أوقد نارا لطعامه.

وقد ورد البيت منسوباً على اختلاف فيما تقـدم ذكـره في شرح المفـصل٤/ ١٦، والنـوادر لابي زيد ١٢٤، والخزانة: ٢/ ٣٦٤ والعيني في الخزانة: ٤/ ٤٩٨. ولم ينسب في: سـيبويه:١/ ٤٠٢، المقتضب: ٢/ ٣٠٧، الخصائص: ١-١٢٩، منازل الحروف: للرماني/ ٦٤.

(٢) يونس: هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي، تلميذ لي عمرو بن العلاء الأخفـش الأكبر، وأحد رواة اللغة والغريب.ت سنة (١٨٣هـ).

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٢١-٢٢، أخبار النحويين: ٢٧ نزهة الألباء:٥٩.

(٣) ينظر سيبويه: ١/ ٤٠٢، وشرح المفصل: ٤/ ١٦.

مبتدأ، والمبتدأ معمول للإبتداء فلا يكون إلاّ مرفوعاً لفظاً أو محلاً، وإنّما هذه الحروف والحركات قبلها حركات حكاية[1].

الثالث[2]: أنَّ (مَنْ) وضعها وضع الحروف فلا تستحق الإعراب. وقيل سبعة، وزيد فيها ذو الموصولة[3] في لغة بعض طيء[4] قال شاعرهم[5]:

---

(١) سقط من: ب.

(٢) في ب: «الثالثة».

(٣) سقطت (الموصولة) من: ب، جـ.

(٤) نسبت إلى طيء؛ لأنَّه لا يستعملها موصوله إلا هم أو مَنْ تشبّه بهم من المولدين كأبي نواءس وحبيب الطائي، وهي تستعمل عندهم بمعنى -الذي- أو- التي- وتثنيتها وجمعها، فيقال: رأيت ذو فعلَ، وذو فعلت، وذو فعلا، وذو فعلنا، وذو فعلوا، وذو فعلن، ومن مجيئها بمعنى -الذي- قولهم- فلا وذو- وتقول في تثنيتها ذوا في الرفع، وذوى في النصب والخفض، وفي جمعها ذوو في الرفع، وذوي في النصب والخفض. شرح التسهيل (بتصرف) ٢/ ٤٢.
وينظر شرح ملحة الاعراب/ ٢١.

(٥) البيت من كلام منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي: من شعراء الحماسة، مخضرم لم تذكر المصادر سنة ولادته أو وفاته.
ينظر ترجمته: معجم الشعراء: ٣٧٤، الخزانة: ١/ ١٢٧، والشاهد في قوله - من ذي- فعامل- ذي الموصولة معربة. على لغة طيء. والبيت منسوب في تلخيص الشواهد معاملة -ذو- التي هي من الاسماء الستة ومعنى هذا أنّها ٤/ ظ، أوضح المسالك: ١/ ١٠٩، ٣٠ (عجزة) ابن عقيل: ١/ ١٣١، ٤٢، الاشموني: ١/ ١٧٥، ابن الناظم: ٣٥، العمدة في صناعة الشعر: ٧٢. وهو في الاصل «من ذو» ولا شاهد حينئذ على ماذكره الشارح.

فأمَّا كِرامٌ موْسِرون لقيتُهم[١]

فَحسبْي مِنْ ذي[٢] عندَهم ما كَفانيا

«فأما جمهورهم فلا يستعملونها إلاّ مبنية»، ويروى: فحسبي مِنْ ذو عندهم على البناء.

الفصل الثاني: في أصولها، تقول: أصل أب، وأخ، وَحَم وَهَن، مِنْ: أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه؛ بلامات محذوفة وهي واوات بدليل قولك في التثنية، أبوان، وأخوان، وحموان، وهنوان واصل فم: فوه، بدليل أفواه، وفويه، وأصل ذو: ذوي لا ذوو لقلة ماهيته ولأنه واوان[٣].

الفصل الثالث: [٤]في شرط استعمالها بالواو، والألف والياء فتقول: يشترط أنْ تكون مفردة، فلو ثنيت أُعربت إعراب المثنى بالألف والياء. ولو جمعت جمع المذكر السالم أعربت اعرابه، بالواو[٥]

---

(١) صدر البيت زيادة من:جـ.

(٢) سقطت (من ذى) من: ب،جـ.

(٣) ينظر في أصولها أيضاً: سيبويه: ٢/ ٨١-٨٣. المقتضب: ١/ ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٧٠، ٣/ ١٥٨-١٥٩، شرح المفصل:١/ ٥٢-٥٣.

(٤) ساقط من:جـ.

(٥) سقطت (بالواو) من: ب،جـ. وفي الأصل: «بالياء».

رفعاً وبالياء جراً ونصباً، تقول: جائني أبون[١]، ورأيت أبِيْن ومررت بأبِيْنْ، وكذلك أخون، وهنون، وذوون[٢]، ولم يسمع في بقية الاسماء وقُرِئ شاذاً، «قالوا نعبد الهك واله أبائك»[٣] والأصل (أبين) فحُذفت النون للإضافة، ولو كُسِّرت[٤]، نحو: آباء وآخاء وأحماء.

وأنْ تكون مُكبَّرة، فلو صغِّرت أُعربت بالحركات نحو: هذا أب، ورأيت أباً، ومررت بأبٍ.

ولهذا الشرط؛ شرطٌ، وهو أنْ يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم، فلو كان ياء المتكلم، أُعربت بالحركات مقدرة[٥]، نحو: هذا أبي ورأيت أبي، ومررت بأبي[٦] وهذا الشرط، والذي قبله ذكرهما في (ذو) الموصوله

---

(١) في:جـ «أبوان».

(٢) في: ب«ذوو».

(٣) من سورة البقرة: ٢/ ١٧٣، «الجمهور على آبائك على جمع التكسير (ابراهيم وإسماعيل وإسحق) بدل منهم. ويحيى بن يعمر: أبيك وفيه وجهان، أحدهما هو جمع تصحيح حذفت منه النون بالاضافة وقد قالوا: ويزاد به الجمع أو مفرداً في اللفظ والمعنى فعلى هذا يكون إبراهيم بدل منه وإسماعيل وإسحق عطفا على أبيك، تقديره: وإله أسمعيل وإسحق».

ينظر: شواذ القرآن لابن خالويه ص٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٣.

(٤) أي: لو جمعت جمع تكسير.

(٥) سقطت (مقدرة) من: ب،جـ.

(٦) وإنّما أُشترط اضافتها إلى غير الياء المتكلم، أن المقطوع منها عن الاضافة محرك

=

خطأ؛ لأنها تضاف أصلاً، ولا يحتاج إليها في (ذي) التي بمعنى صاحب؛ لأنّها لا تستعمل إلاّ مضافة لغير الياء، بل لا تضاف لمضمر أصلاً[١]، فأما قوله[٢]: (الرمل)

أفـــضل المعـــروف مـــا
لم تُبْتَـــذَل فيـــه الوجُـــوه[٣]
إنَّـــما يَعْـــرفُ ذا الفـــضـ
ـــل مِـــنَ النـــاس ذَووه

---

(١) ينظر تفاصيل ذلك في شرح المفصل: ١/ ٥٣.

(٢) البيتُ لأبي العتاهية أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد الشاعر المشهور نشأ بالكوفة وسكن بغداد، واشتهر بحب (عتبه) له في الزهد وأشعار كثيرة، وهو من مقدمي طبقة المولدين، في طبقة بشار وأبي نواءس، كانت ولادته سنة ١٣٠هـ ووفاته سنة ٢١٣ وقيل سنة ٢١١هـ، ترجمته في طبقات الشعراء: ٢٢٨، وفيات الاعيان١/ ٢٠٠-٢٠٤ الفهرست:١/ ١٦٠، البداية والنهاية:١٠/ ٦٥-٢٦٦، والبيت في الديوان/ ٢٩٥، وقد ورد بلا عزو في: شرح المفصل:١/ ٥٣، ٣/ ٣٨، الارتشاف:٨٣٢، شرح الهادي على الكافي:١/ ٧٣، اللسان (ذوو) وورود عجزه في:الدرر:٢/ ٦١، عيون الأخبار:٣/ ١٩٥.
وهو في الديوان: إنما (يصنع المعروف في) الناس ذووه.

(٣) ساقط في: ب،جـ.

فشاذْ(١) عند قوم. ولحنٌ عند آخرين. وممّا يؤثر في الأدعيـة: اللهـم صَـلِّ على محمد وذويه(٢).

وشرط (الفم) ألاَّ يعَّوض من عينه ميم(٣).

الفصل الرابع: في معانيها، والمشكل منها لفظان، حَمْ، وهَن.

فأما -الحمُ- فالعامة تظنُّه أبا الزوج، وإنَّما هو أقاربه مطلقـاً وقـد قالـت عائشة رضي الله تعالى(٤) عنها عند منصرفها من البـصرة: «إنَّـه والله مـا كـان بيني وبين عليّ إلاَّ ما يكونُ بين المرأة وأحمائها»(٥).

---

(١) في: جـ «مفاسد».

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٥٤.

(٣) يشترط في إعراب -ثم- بالحروف زوال الميم منه لموضع الاضافة ثم أبـدلوا منهـا في الافراد الميم لقرب المخرجين، فقالوا: تقول هذا فو زيد ورأيت فا زيد، بـزوال المـيم منـه فأن لم تزل اعرب بالحركات نحو: هذا فم، ورأيت فماً، ونظرت إلى فم.

ينظر: المقتضب: ١/ ٢٣٩، شرح الكافي: ١/ ٦٨.

(٤) زيادة من: جـ.

(٥) في الكامل في التاريخ لابن الآثير: ٣/ ٥٨ - دار صادر١٣٨٥ - ١٩٦٥ ما نـصه «قالـت عائشة يابني لا يعتب بعضنا على بعض، والله ماكان بيني وبين علي وقـال عـلي، صـدقت والله ما كان بيني وانه على معتبتي لمن الأخياء، وقال علي، صدقت والله ماكان بيني وبينها إلا ذاك وأنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة».

وينظر تاريخ الطبري: جـ/ ٥٤٤.

قال ابن مالك: «وربَّما أطلق على أقارب الزوجة[١]، وقال ابن مكّي[٢]: قال أهل اللغة: كلُّ ما كان من أقارب الزوج فهم الأحماء أو الزوجة فهم الأختان والأصهار[٣] يجمعهما[٤].

قلت: لأنّه من الصهر وهو الاختلاط، قال تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ۝٢٠﴾[٥].

وأمَّا -الهَنُ- فكناية عن أسماء الأجناس، وقيل عمَّا يُستقبح التصريح

---

(١) شرح التسهيل: ٣١/ ظ (خ).

(٢) ابن مكي: هو ابو محمد بن مكي بن أبي طالب حموش بن مختار القيسي، أصله من القيروان، وسكن قرطبة، من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، ولد سنة ٣٥٥هـ وتوفى في مكة سنة ٤٣٧هـ له: مشكل اعراب القرآن، الهداية إلى بلوغ النهاية. والتبصرة في القراءات وغيرها.

ينظر ترجمته في: نزهة الألباء:٣٤٧، طبقات القراء: ٢/ ٣٠٩، أنباه الرواة:٣/ ٣١٣-٣١٦، بغية الوعاة: ٢/ ٣٥٨.

(٣) في:ب «الاطهار» وفي هامش: جـ«أي لفظ الأصهار».

(٤) ينظر: الصحاح مادة «حمأ»١/ ٤٥.

(٥) من سورة الحج: ٢٢/ ٢٠، وفي اللسان مادة «صهر» ٦/ ١٤١، الصهر القرابة، والأصهار أهل بيت المرأة، ولايقال لأهل بيت الرجل إلا الأختان، ومن العرب من يجعل الصهر من الاحماء والأختان جميعاً. ويصهر مافي بطونهم أي يذاب.

وأمَّا -الهَنُ- فكناية عن أسماء الأجناس، وقيل عـمَّا يُستقبح التصريح به، وقيل على الفرج خاصة، قال الشاعر[١]. (سريع)

وقد بداً هنكِ مِنَ المئْزر

وكان المصنف يرى ذلك، ولعلّه إنما قال: «هنوها لأجل ذلك؛ وليس بشيء؛ لأنه لا يختصّ عند أحد بفرج المؤنث[٢]، ومن كلامه عليه أفضل[٣] الصلاة والسلام: مَنْ تعزَّى بعزاء[٤] الجاهلية فأعضوه بهنُ أبيه ولا تكنوه[٥]»[٦]. ومن كلام علي ﷺ: «إن من يطل هُن[٧] أبيه ينتطق[٨] به».

---

(١) هذا عجز بيت من الرجز وصدره، رحتُ وفي رجليك وما فيها... وقد نسبة صاحب الخزانة: ٢/ ٢٧٩ إلى الأقيشر الأسدي، وهو المغيرة بن عبد الله الأسدي، شاعر إسلامي. ينظر ترجمته في معجم الشعراء/ ٥٦، سمط اللالي: ١/ ٦١، الموءتلف والمختلف/ ٥٦، والخزانة:٢/ ٢٨٠.

وقد نسبة ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٧ إلى الفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه والبيت غير منسوب في: سيبويه: ٢/ ٢٩٧، الخصائص: ١/ ٢،٧٣/ ٣١٧، المحتسب: ١/ ١١٠.

(٢) ينظر: الصحاح -هنو- ٦/ ٥٣٦، واللسان-هنا- ٢٠/ ٢٤١-٢٤٣.

(٣) سقطت «أفضل» في:ب،جـ.

(٤) في: ب«بعز».

(٥) في: جـ «تكنوه».

(٦) في مسند الامام أحمد بن حنبل: ٥/ ١٣٦. والشاهد فيه الهن: فأنه استعمل منقوصاً معرباً بالحركات الظاهرة. وإذا استعمل الهن غير مضاف كان منقوصاً بالاجماع.

(٧) في الأصل: و:ب «بهن» وما أثبته من:ب.

(٨) في الأصل: و:جـ «يبطئ» وما أثبته من:ب.

ولو أنه فعل ذلك في الحمَ، فقال: وحموها. لكان أحسن.

الفصل الخامس: في تحقيق ما أُعربت به هذه الأسماء؛ وقد أختلفُ في ذلك على ستة مذاهب:

أحدها: أنَّها معربة بالحرف وهذا هو المشهور في التصانيف، ويردُّه أنَّ الإعراب على الكلمة، فيلزم، كون (فيك) و(ذي مال) معربين، وهما على حرف واحد ولا نظير له في العربية[1].

الثاني: بالحركات التي قبل الحروف، والحروف حروف[2] إشباع[3] ويُردُّ بما ذكرناه؛ لأنَّ حرف الإشباع زائد، وبأن الإشباع مختصّ بالشعر كقوله[4]:

=وفي المستقصي: ٢/ ٣٦٤ (١٣٤١): «ومن يطل ذيله ينتطق به».بلا عزو والمغنى مَنْ أكثر أُخوته اشتد ظهره وعزم بهم.

وينظر: الفائق في غريب الحديث: ١/ ٥٣، الصحاح (هنو).

(١) نسب هذا الرأي إلى قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، والفراء، وهشام من الكوفيين.

وينظر: شرح المفصل: ١/ ٥٢، أسرار العربية/ ٢٣، شرح التسهيل: للمرادي: ١/ ١٢و(خ).

(٢) سقطت (حروف) من:ب.

(٣) هذا راي المازني واختيار الزجاج.

ينظر: شرح المفصل:١/ ٥٢.

(٤) هذا البيت عن الشواهد التي لم تنسب إلى قائل معين.

ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٩، رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي/ ١٣(ر) ارتشاف الضرب: ٣٨٣/ (ر) الضرائر الشعرية ٢٨٥، البحر المحيط ٨/ ٢٩٠، والشائلات: جمع شائلة من شال يشيل: رفع وصف به العقرب وهي واحدة لأنّه قصد الجنس.

أعــوذُ بـــالله مِـــنَ العقْـــرابِ

الـــشائلاتِ عُقَـــدَ الأذْنـــابِ

الثالث: بالحركات المذكورة منقولة منَ الحروف[١]، ويرده أنَّ نقل حركـة الإعراب إنّما تكون لساكن، وفي الوقف (وهذا متحرك وفي الوصل)[٢].

والرابع: بالحركات[٣] والحروف معاً ويُردُّ بها رُد به الأول[٤]، وإنَّا لم نجـد العاملُ يحدث علامتي إعراب.

---

(١) هذا رأي الربعي.

ينظر: الانصاف مسألة (١٢)، شرح المفصل: ١/ ٥٢، شرح الكافي:١/ ٧٠(خ).

(٢) كذا في الأصل، وفي:ب «وهو المتحرك في الوصل» وفي جـ ساقط: وهو متحرك في الوصل.

(٣) سقط حرف الجر من: ب.

(٤) هذا مذهب الكوفيين، وعندهم أنَّ الحركات تكون علامات حين تقطع هذه الأسماء عن الإضافة، تقول: جاء أب، ورأيت أباه، وسلمت على أب، فإذا أضيفت بقيت الضمة على ما كانت عليه قبل الإضافة، فوجب أن تكون علامة أيضاً، تقـول: جـاء أبـوك، ورأيـت أباك، وسلمت على أبيك، وهذا الرأي لا ينفـك مـن ضـعف؛ لأنَّ الإعـراب إمـارة عـلى المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة فلا حاجة إلى أكثر منها.

ينظر: الارتشاف: ١/ ١٢-١٣ شرح المفصل: ١/ ٥٢.

الخامس: بتغير وانقلاب[1]، ويردّه عدم النظير ولزوم تجردها مِنْ علامة في الرفع.

السادس: بحركات مقدّرة في الحروف، وما قبل الحروف ابتاع فإذا قيل: جاءني أخوك، فأصله -أخُوكَ- بوزن (هذا حمُلُك) ثم ابتعت الخاء إلى الواو ثم سكنت الواو تخفيفاً. وإذا قيل: مررتُ بأخيك، فأصله: بأخوك على وزن -بَحمِلْك- ثم أُتبعت ثم أسكنت، ثم قلبت الواو تخفيفاً فانقلبت (ياء) لسكونها بعد كسرة، كما في: ميقات، وميزان، وهما مِفعال مِنَ: الوقت، والوزن وإذا قيل: رأيت أخاك. فأصله: أخوك قيل: فقلبت الواو ألفاً فلا

---

(١) يُنسب هذا القول إلى الجرمي وهشام، إذ قالا إنَّ إعرابها إنّما هو بالتغير والانقلاب من الواو إلى الألف والياء في حالتي النصب والجر فقط وبعد هذا الانقلاب في حالة الرفع.

وهذا فاسد أيضاً. قال الكعبري: أنَّ أوجه فساده هي:

الأول: أنَّ الرفع لا انقلاب فيه مع أنه معرب.

الثاني: أنّ الانقلاب لو كان لاكتفى بواحد كما في التثنية.

الثالث: أنَّ الانقلاب في المقصور ليس باعراب وكذلك هاهنا.

ينظر اللباب: للكعبري: ص٣٢ (بتصرف) (خ)

وينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٣، شرح المفصل: ١/ ٥٢، شرح التسهيل: ١/ ١٢و(خ).

اتْباع، وقيل: بَلْ تقدر فتحه غير هذه للاتباع طرداً للباب، ثم قلبت الواو ألفاً فلا اتباع، وهذا رأي سيبويه وأبي علي[١] -رحمهما الله تعالى-[٢].

(١) أبو علي: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار..... الفارسي المشهور، تلميذ الزجاج وابن السراج ومبرمان، واستاذ ابن جني والربعي، أحد أعلام مدرسة البصرة توفى في بغداد سنة (٣٧٧هـ)

وله: الايضاح العضدي، والإغفال، ومسألة الكثيرة.

ينظر ترجمته في: نزهة الألباء:٣١٥-٣١٧، الفهرست/ ٩٥ معجم الأدباء:٧/ ٢٣٢-٢٦١، أنباه الرواة:١/ ٢٧٣-٢٧٥، طبقات القراء: ١/ ٢٠٦-٢٠٧، المنتظم:٧/ ١٣٨.

(٢) سقطت (تعالى) من: ب.

وينظر بشأن ما نسبه الشارح إلى سيبويه وأبي علي: سيبويه: ٢/ ٨٠، المقتضب: ٢/ ١٥٤، شرح المفصل:١/ ٥٢، الانصاف مسألة (٢) ١/ ١٠-١٩ اللباب للكعبري: ٣٠-٣١ (خ) الرضى على الكافية: ١/ ٣٢-٤٢، همع الهوامع٣/ ٥٩.

(المثنى)

قال:

«والمثنى يُرفع بالألف ويُنصب ويجر بالياء نحـو: قـام الزيـدان ورأيـتُ الزيدينَ، ومررتُ بالزيدينِ».

أقول:

هذا الباب الثاني مما نابت فيه الحروف عن الحركات. وهو المثنى، وضابطه ما دلَّ على اثنين[١]، بزيادة صالحة للتجريد وذلك كـ«رجلان» فأنه دلَّ عـلى رجل ورجل[٢] يزيادة الألف والنون وهو صـالح لتجريـده مـنهما، فيقـال: رجل؛ واحترزنا[٣] بقولنا: ما دلَّ على اثنين ممَّا دلَّ على أقل أو أكثر كـ(رجال) وبقولنا: بزيـادة ممـا دل عـلى اثنـين بذاتـه لا بزيـادة، نحـو: كـلا وكلتـا[٤]

---

(١) في هامش: جـ«المثنى مادلَّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين».

(٢) سقطت (ورجل) من:ب،جـ.

(٣) في: ب،جـ: واحترز.

(٤) كلا وكلتا: اسمان ثنائيا الوضع ثم حُولا إلى الثلاثة بزيادة ألف في آخرهما تقويـة للفظهـما وبُعدا عن مشابهة كلمة (كل) إذا خفيت الـضمة فيهـا وهمـا عـلى رأي البـصريين اسـمان مثنيان لفظاً، وعلى رأي الكوفيين أنهما مثنيان معنى. قال ابن الأنباري: «والـصواب عنـد البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنهما مفرداً كقولك: كلا أخويك قائماً وممَّـا يـدلُّ عـلى إفرادهما من جهة اللفظ جواز اضافتهما إلى المثنـى نحـو: جـاءني كـلا الـرجلين.... ولـو =

ونحو: وشفع[1] وزكـاً، وبـالتنوين اسـم للـشيئين، قـال ابـن دُرَيـد[2] يـصف السيف[3]: (رجز)

اقامت تثنيتهما على الحقيقة لم يجز ذلك؛لأنّ والشيء لا يـضاف إلى نفسه، ومـا يـدلّ عـلى إفرادهما أيضاً أنك متى ما أضفتهما إلى ظاهر كان بـالألف مطلقـاً ولـيس المثنى كـذلك، ولهذا كله أُجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا في قـول الفرزدق يهجو جريرا قال:

كلاهما حين جـدَّ الجـري بيـنهما

قـد أقلعـا وكـلا أنفـيهما راب»

إلّا إنّ اعتبار اللفظ أكثر وبـه جـاء التنزيـل في قولـه تعـالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ ولم يقل: اتتا.

وينظر: الانصاف: ٢/ ٢٣٥،وما بعدها، أسرار العربية ٢٨٧، شرح المفصل: ١/ ٥٤.

(١) في الجمهرة (سمع) ٣/ ٦٠ «يقال شَفْع ووتر، فالشفع خلاف الوتر شـفعت للرجـل إذا كان وترا فصرت له ثانيا فشفعته شفعا وإنا شافع له، وشفعت لـه إذا كنـت متوسـلا لـه، وأنا شافع له وشفيع وقد تسمت العرب شفيعاً وشافعاً».

(٢) ابن دريد: هو ابو بكر محمد بن دريد عتاهية، وينتهي نسبة إلى الأزد بن الغوث، ومنـه إلى قحطان، وهو أبو قبائل اليمن ولد بالبصرة عام (٢٢٣هـ) ونشأ بها وتعلم فيها، وتـوفي في بغداد عام (٣٢١هـ) كان واسع الرواية كثير الحفظ، وله شعر راق قال بعـض المتقـدمين: ابن دريد أعلم الشعراء وأشعر الحكماء، وإليه انتهى علم لغة البصريين وكتاباه (الجمهرة) و(الاشتقاق) شاهدان على طول باع في اللغة.

ينظر في ترجمته: مراتب النحويين/ ٨٤، نزهة الألباء/ ٢٥٦-٢٥٠ طبقات القـراء/ ١١٦، جمهرة الانساب، الفلاكة والمفلوكون:٧٣.

(٣) في:ب: «السرف» وهو تصحيف.

إذا هَــوى في جُثَّــة غَادَرَهــا

مِنْ بعد ما كانتْ خساً وهي زكا[١]

والخَسَا اسم للواحد، وبقولنا: صالحاً للتجريد (احتزاز)[٢] من نحو: اثنان، واثنتان، فإنه لايقال: اثنْ، ولا اثنة.

وزاد ابن مالك في الحدِّ «وعطف مثله عليه» بعد قوله: صالحاً للتجريد[٣]، ورأى أنَّ نحو: القمرين، والعمرين في الشمس والقمر، وفي أبي بكر وعمر[٤]، فتعطف عليه مباينة[٥] مغايرة[٦] لا مماثلة.

---

(١) لم أعثر عليه في ديوانه بتحقيق (السيد محمد بدر الدين العلوي) وقد وجدته ضمن مقصورته وشرحها له أيضاً: ص٩٦، والعرب تقول: خسا للمفرد، وللزوجين زكا وقيل لهما زكا لأنّ الاثنين أزكى من واحد بقول روءبة:

حيرانُ لا يشعر من حيث أتى

عن قَبْضِ من لاقى أخاسٍ أم زكا

أي لا يشعر أفردٌ هو أم زوج.

ينظر: الجمهرة: ٣/ ٩٧، ٣/ ٥١٣٧.

اللسان مادة (خسا): ١٤/ ٢٢٧.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) ينظر: التسهيل لابن مالك تحقيق محمد بركات ص١٢.

(٤) زادت:ب،جـ «وليس بمثنى، لأنّه استعمله بالعطف فإنّما يقال: شمس وقمر، وأبو بكر وعمر».

(٥) سقطت (مباينة) من: جـ.

(٦) سقطت (مغايرة) من: ب.

والذي أراه أنَّ النحويين يسمّون هذا النوع مثنى وإلا لذكروه فيما حُمل على المثنى، وإنما غايته أنَّ هذا مثنى في أصله تجوز[1] إذا عرفت هذا فتقول: استعمال المثنى بالألف رفعاً وبالياء المفتوح جراً ونصباً، ويلي ألفه وياءه نون وكسرة مع الألف/ ٢٥/ كـ(جاء الزيدان) وقد تُضم فيقال: هذان خَليلانُ.

(١) اشترط النحاة في كلّ ما يثنّى ثمانية شروط هي: الاعراب والافراد وعدم التركيب والتنكير، واتفاق اللفظ واتفاق المعنى، وعدم الاستغناء بتثنية غيره فلا تثنى سواء لانهم استغنوا عنه بتثنية سي فقالوا: سيان، وأن يكون له ثان في الوجود.

وقسموا التثنية إلى ثلاثة أضرب.

أحدها: تثنية لفظية لا صناعية كالمضمرات الدالة على المثنى والموصولات والمبهمات.

ثانيها: التثنية المعنوية: وقد وردت بلفظ الجمع كتثنية أحاد مافي: الجسد كالأنف والوجه، تقول: رأيت ظهور الجملين، فتجمع وأنت تريد (ظهرين) ومن العرب من يعطي هذا حقه من التثنية فيقول: ضربت ظهريهما، وحكى الفراء أن ذلك لا يجوز إلا فيما ليس من خلق الإنسان، فيجوز أن تقول: السارق والسارقة فاقطعوا يمينهما، لأن المعنى: اليمين من كل واحد.

ثالثها: تثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف، وتُسمّى بتثنية التغليب وذلك أنّهم أجروا المختلفين مجرى المتقفين، بتغليب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته، جاء ذلك مسموعاً كقولهم: للشمس والقمر: القمران، ولأبي بكر وعمر: العمران.

ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٦-٣٠٧، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٧٨٩ (خ) والأمالي الشجرية، لابن الشجري/ ١٤.

قال الشاعر[١]: (رجز)

يـــا أبتـــا أَرقنـــي القِـــذاَّنُ

فـــالنومُ لا تألفُـــهُ العينـــانُ

ولا تفتح خلافاً لبعضهم، وقوله[٢]: (رجز)

أعـــرف مـــنهما الجِيـــدَ والعينْانـــا

وَمنخـــرينِ أشـــبها ظبيانـــا[٣]

---

(١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي بن عمر بن رياح اليربوعي التميمي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كان مقداً في قومه له مع زياد بن أبيه أخبار، وتوفى سنة (٦٠هـ).
ينظر ترجمته في (طبقات الشعراء: ١٩١، الخزانة: ١/ ١٢٦-١٢٩. واستشهد به على ضم نون المثنى شذوذاً. ولم أعثر على البيت في ديوانه. وقد ورد منسوباً له في: الهمع: ١/ ٤٩، الدرر/ ٤٩ وغير منسوب في: شرح التسهيل للمرادي: ١/ ١٥ ظ في شرح الاشموني ١/ ٦٤، القذان: بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة: البراغيث واحدتها قذة وقذ: ويروي: «القذان» بالدال المهملة.

(٢) البيت من منسوب إلى روءية بن الحجاج، وهو من بني تميم، ومن كبار رجاز الدولة الأموية وقد لحق الدولة العباسية كبيراً.
ينظر ترجمته في: (الشعر والشعراء ٢/ ٥٩٤-٦٠١، طبقات الشعراء: ٥٧١، ٥٧٩-٥٨١، الاغاني: ١٨/ ١٢٢-١٢٥ ونسبه صاحب النوادر لرجل من بني ضبة. وهذا خلاف ما ذكرته كتب النحاة في نسبة البيت لروءية. واستشهد به على فتح نون المثنى بعد الألف شذوذاً. وظبيان في هذا الموضع اسم رجل. وأراد منخري ظبيان، فحذف. والبيت منسوب لروءية في: ملحقات ديوانه: ١٨٧ وهو برواية: (اعرف منها الانف) بدل (الجيد) في الهمع ١/ ٤٩.

(٣) عجز البيت تكملة من: جـ.

لا حجّة فيه، وهو مصنوع[١].

ومع الياء، كرأيت الزيدين، ومررت بالزيدين. وقد تفتح في لغة حكاها الفَّراء[٢]، قال[٣]: (طويل)

---

(١) ما ذكره ابن هشام من كسر نون المثنى هو المشهور عند النحاة، وقد اورد السيرافي في شرح الكتاب:١/ ٩٧ أسباب كسر النون فقال:«كسرت نون الاثنين لعلتين:
أحدهما: التقاء الساكنتين وهما الألف والياء في قولك مسلمان ومسلمين، والنون وحكم التقاء الساكنين ان يحذف الأول منهما أن كان حرفاً من حروف المد واللين، كقولك: هذان غلاما القاسم، وتكسر الأول إن لم يكن حرفاً من حروف المد واللين، وكسروا الثاني، وأما ترك حذفهم الأول فإنه علامة التثنية والنون لازمة لها أو ما تقوم مقامها من الإضافة. فلو حذفوه بطل علامة التأنيث فلم يتبين المثنى من غيره».
والثاني: الفصل بين حركة النون الداخلة على المثنى وحركة النون الداخلة على الجمع، فكسروا نون الاثنين وفتحوا نون الجمع، وقد فعلوا ذلك لانه لما كانت حركة النون فتحة أو كسرة وكانت الكسرة أثقل من الضمة والجمع أثقل من التثنية جعلوا الأثقل للأخف والأخف للأثقل حتى يعتدلا، ولا يجتمع عليهم شيء واحد. في أثقال وترادفه.
وينظر: ليس في كلام العرب/ ٦٤.

(٢) ينظر: أبا حيان في الارتشاف: ١٤٨-(١٤) «ر» وقد.

(٣) البيت لحميد بن ثور بن توبة بن عبد الله بن عامر بن أبي ربيعة الهلال أحد الشعراء المخضرمين الذين ادركوا الجاهلية والاسلام أُشتهر بوصف القطاة.
ينظر ترجمته في (الشعر والشعراء:١/ ٣٩٠-٣٩٥، الأغاني:٤/ ٣٥٦، سمط اللالي:١/ ٣٧٦، معجم الأدباء:١١/ ١٣٨. والشاهد فيه قوله: على احوذيين) بفتح النون على لغة.
ينظر الارتشاف: ١٤٨-١٤٩(ر) والبيت ضمن قطعة وصف قطاة جاءت في ديوانه/ ٥٥، والأحوذيان مثنى وأحادي، وهو الخفيف السريع والمقصود هنا جناح القطاة واستقلت: ارتفعت وحلقت في الهواء والعشية: ما بين الزوال إلى المغرب وهو في العيني برواية على أحوذيين استقت (عليهما) (نجاة فتبدو تارة وتغيب).

علــى أحــوذيينَ اســتقلَّتْ عــشيةً

فــما هــي إلاَّ لمحــةٌ وتَغِيــبُ

وقد حملوا على المثنى أربعة ألفاظ، لفظين[١] بلا شرط، ولفظين بشرط، فالأولان[٢]، اثنان. واثنتان (فحكمهما حكم المثنى)[٣] سواء[٤] أفرداً، أو ركبا، أو أضيفا، فمثال المفرد) [كقوله تعالى][٥] ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ﴾[٦] فشهادة مبتدأ، واثنان خبر مرفوع بالألف، وهو على حذف مضاف أي شهادة اثنين[٧].

---

(١) سقطت (لفظين) من: ب.

(٢) في: ب، جـ «فالأول».

(٣) كذا في الأصل: وفي: ب، جـ «فحكموا لهما بحكم المثنى».

(٤) سقطت (سواء) من: ب.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) من سورة المائدة: ٥/ ١٠٦.

(٧) قال الشارح في شرح الشذور/ ٧٣ معلقاً على قوله: «شهادة بينكم.... إلى آخر الآية. فاثنان مرفوع. إمّا على إنه خبر للمبتدأ وهو الشهادة، وذلك على أن الأصل شهادة بينكم، شهادة اثنين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه، وإنما قدرنا هذا المضاف لأنَّ المبتدأ لابد أن يكون عين الخبر نحو زيد أخوك أو مشبها به نحو: «زيد أسد» والشهادة ليس نفس الاثنين ولا مشبهة بها، وإما على أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة والتقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان».

وينظر معاني القرآن: ١/ ٣٢٣.

ومثال المركب: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾[١] اثنتا: فاعل مرفوع بالألف، وعشرة: مبني على الفتح لتضمنه معنى واو العطف، إذا الأصل: اثنتان وعشرة.

ومثال المنصوب، «وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا» والمخفوض كذلك[٢].

ومثال المضاف نحو[٣]: اثناك، واثناكم.

(فرع منه)[٤]، يقال: جاء القوم ثلاثتهم.

ولا يقال[٥] جاء الرجلان اثناهما، فما الفرق؟

الجواب أن ضمير التثنية نص فيها، فإضافة الاثنين إليه إضافة الشيء إلى نفسه، وضمير الجمع ليس نصًا في ثلاثة، ولا في أربعة ولا أكثر مِنْ ذلك، فإضافة العدد إليه من باب إضافة الخاصِّ إلى العام.

والاثنان الآخران: كلا، وكلتا، وحكمهما حكم المثنى إنْ أضيفا إلى مضمر[٦]، نحو: جائني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليتهما فإن

---

(١) من سورة البقرة: ٢/ ٦٠.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) سقطت (نحو) من: ب.

(٤) زيادة من: جـ.

(٥) في: ب «ولا يجوز».

(٦) في: ب «ضمير».

أُضيفا إلى ظاهر[١] كانا بالألف مطلقاً[٢] رفعاً ونصباً وجراً[٣]، معربين بحركات مقدّرة كما في سائر الأسماء المقصورة نحو، موسى وعيسى نحو[٤]: كلا أخويك، وكلتا أختيك. هذه اللغة الفصحى وفيها لغتان[٥] أُخريان:

أحدهما: أنْ يجريا كـ(موسى) مطلقاً مع الظاهر والمضمر، وحكاها الفرَّاء وجعل منها: كلاهُما وتمراً[٦] أي أعطني وزدني تمراً[٧]، وأنشد[٨]:

---

(١) في الأصل، جـ «لظاهر».

(٢) زيادة من: جـ.

(٣) زيادة من: جـ.

(٤) في: جـخ و«نحا».

(٥) سقطت (لغتان) من: جـ.

(٦) في مجمع الأمثال: ٢/ ٦٥. وقائله عمر بن حمران بن الجعدي. والشاهد فيه حكاية الفراء عن اجراء (كلا) مجال المقصور مع المضمر والظاهر. ورفع كلاهما على معنى: لك كلام ونضج (تمرا) على معنى ازيدك تمرا. وقد روى: كليهما وفقاً على معنى اطعمك كليهما تمرا. وقال قوم من رفع حكم الرجل قال انلني ممّا بين يدك، فقال: عمرو ايما احكم اليك، زبد ام سنام فقال الرجل: كلاهما وتمرا، أي مطلوب كلاهما وازيد معهما تمرا. او زدني تمرا.

وينظر المثل في: فصل المقال / ٩٩، فرائد الآل:٢/ ١٨٨.

وينظر أيضاً ١/ ١٤.

(٧) ساقط من ب،جـ.

(٨) البيت من الشواهد التي لم أوفق في العثور على نسبتها لقائل والشاهد فيه قوله «كلانا» حيث جاء به الشاعر بالألف حالة الجر مع كونه مضافاً إلى الضمير دلالة على أن هناك من العدل يعاملون (كلا) معاملة المقصور فيعربون بحركات مقدرة. والياء من شواهد الاشموني: ١/ ٤٥، وعمدت: قضدت: والمطيقات سميت بذلك لأنَّها تمطو في سيرها.

نِعْـمَ الفتـى عَمَـدت إليـه مطِيَّتـي

في حـين جَـدَّ بِنـا المـسيرُ كِلانـا

الثانية: اجراؤها مجرى المثنى مطلقاً، حكاها الفرَّاء عـن كـلام وحكاهـا الكسائي[١]، ولم يعزها، قـال ابـنُ طـاهر[٢]، وقـوم لا[٣] يجيـزون أنْ يقـال: كلاهما قام بالإفراد؛ لأنَّهم جعلوها مثنين حقيقة[٤].

---

(١) الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله، كان إماما في اللغة والنحو والقـراءة، ومـن أهـل الكوفة ومن أعلام مدرستها النحوية أخذ عن الخليل ويونس. توفى بالري سـنة (١٨٨هـ) وقيل (١٨٩هـ) عن سبعين عاما.

ينظـر ترجمتـه: مراتـب النحـويين:٧٤،طبقـات الزبيـدي: ١٣٨-١٤٢، طبقـات القراء:١/ ٥٣٥-٥٤٠، الانصاف:٢/ ٢٣٨.

(٢) ابن طاهر: هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر المعـروف (بالخـدب) أي: الرجل الطويل، وهو تلميذ ابن الرماك المتوفى سـنة (٥٤١هـ) وشـيخ ابـن خـروف، كان يقرئ بفاس، هو من حذاق وأئمة المتأخرين، توفى عشر الثمانين وخمسمائة للهجرة لـه حواش على الكتاب. قال السيوطي: أنه وقف عليه بمكة المشرفة وهي مشهورة اعتمـدها تلميذة ابن خروف في شرحه.

ينظر في ترجمته: بغية الوعاة:١/ ٢٨.

(٣) سقطت لا من: ب.

(٤) الذين قالوا باجرائها مجرى المثنى مطلقاً أعرضـوا عـن الجانـب اللفظـي فـيهما، وغلبـوا جانب المعنى خلافا لمن أجراها مجرى القصور مطلقاً وقد ستدلوا بقول الاسود بن يعفر:

إنَّ المنيــة والحتــوف كلاهُمــا

تــوفي المخــارمَ يرقبــان ســوادي

فقد جعلوا (كلاهما) هنا توكيدا للمنية وما عطف عليها، وهذا بعده والجملة مـن المبتـدأ وخبره جملة خبره جملة (ان) وبهذا يكون اللفظ على مردود لاننا تمكن أن نعرب (كلاهمـا) مبتدأ خبره الجملة الفعلية الفصحى.

وينظر شرح الجمل لابن عصفور:١/ ١٦٢، والبحر المحيط ٦/ ٣٠٨.

وقد أُختلف فيما (أُعرب به المثنى)[١] ومـا حُمـل عليـه. عـلى[٢] أربعـة كلُّهـا مُشكل.

أحدهما[٣]: وهو المشهور أنَّ إعرابها بالحروف[٤]، ويـردهَ أنَّ - الإعـراب إذا قدر سقوطه لم يخـلِ بالكلمـة، وهـذه الحـروف إذا أسـقطت[٥] أختلّـت الكلمة[٥]، ولأنَّها دالة على التثنية فلا تدل على الإعراب؛ لأنَّ دلالة الحـرف في وقت واحد على معنين غير معهود.

---

(١) كذا في: ب. وفي الأصل و:جـ: «به إعراب المثنى».

(٢) سقط حرف الجر من: ب،جـ.

(٣) في الأصل «أحدهما».

(٤) قال بهذا الراي جمهور المتأخرين ومنهم ابـن مالـك وقـد نـسب إلى الكـوفيين وقطـرب والزجاج والزجاجي، ونسبة قوم إلى سيبويه، قالوا أن الألف والياء في التثنيـة والـواو في الياء في الجمع هي الإعراب نفسه وهي بمنزلـة الـضمة والكسرة والفتحـة في دال زيـد، واحتج عليهم بأنَّ هذه الحروف إذا حـذفت بطـل معنـى التثنيـة والإعـراب إنّـما يـدخل الكلمة بعد تمامها. وقد دافع هؤلاء عن وجهة نظرهم بأنه قد يجوز أن تكون الحـرف مـن نفس الكلمة ويكون أيضاً إعراباً، فإذا جاز أن يكـون الإعـراب بحـذف شيء مـن نفـس الكلمة جاز أن يكون باثباته. وفي هذه المسألة كلام طويل.

ينظر سيبويه:١/ ٤، شرح السيرافي:١/ ٩١ خ والانـصاف:١/ ٢٣، أسرار العربيـة/ ٢٢، الإيضاح في علل النحو/ ١٣٤.

(٥) سقط حرف العطف من: ب.

والثاني: بحركات مقدَّرة في الحروف، ويردُّه أنه يلزم منه على حرف العلَّة إلاّ أنْ تكون قبله حركة مجانسة، ويلزم على هذا قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[1].

والثالث: أنَّه معرب جراً ونصباً بالتغيير والانقلاب، وفي الرفع بغير علامة، وهو قول الجرمي[2]، وينسب لسيبويه[3]، واختاره ابن عصفور[4]، ورُدَّ

---

(١) نسب هذا الراي إلى سيبوية خطأ.
وينظر الايضاح في علل النحو/ ١٣٢، ١٣٣، ١٤١، وشرح الاشموني: ١/ ٤٧-٤٩ وهمع الهوامع: ١/ ٤٨.

(٢) الجرمي: هو صالح بن إسحق أبو عمر الجر مولى لجرم بن زيان، وجرم من قبائل اليمن من أئمة البصرة، واحد تلاميذ الأخفش، كان لسنا قوى الحجة، قدم بغداد وناظر القراء وعليه قرات الجماعة كتاب سيبويه، توفى سنة (٢٢٥هـ) له من الآثار المفقودة: المختصر في النحو، وكتاب الأبنية والتنبيه، وغيرها.
ينظر في ترجمته: مراتب النحويين: ٧٥-٧٧ أخبار النحويين: ١٤٣-١٤٥ أنباه الرواة: ٢/ ٨٠-٨٣ معجم الأدباء: ١٢/ ٥-٦.

(٣) في المقتصب ٣/ ١٥٣ «وكان الجرمي يزعم أنَّ الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه وكان يزعم أنَّ انقلابها هو الإعراب».
وينظر: الخصائص ٣/ ٧٣، شرح اللمع للواسطي/ ٢٣.
ولم يصرّح سيبويه بأنَّ الانقلاب إعراب، وعنده أنَّ الألف حرف الإعراب وكذلك الياء في الخفض والنصب قال في: ١/ ٤ «واعلم انك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير المتحرك ولا منون وتكون في الرفع الفاً ولم تكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، وتكون في الجر تاء مفتوحا ما قبلها... وكذلك تكون في النصب».

(٤) في شرح الجمل: ١/ ٣٠ «واما من ذهب إلى انها معربة بالتغيير، والانقلاب فمذهبه فاسد؛ لأنَّ هذه الأسماء من جملة المفردات كـ: «غلام زيد» و«صاحب عمرو» وسائر المفردات انما

=

بمخالفته النظائر، وبأنَّ الرفع أقوى وجوه الإعراب فَجَعْلُ علاماتـه[١] عدمية مناف لذلك[٢].

والرابع: أنَّه مَعْرب بحركات مقدَّرة في لام المفـرد، وحـرف التثنيـة دالَّ عليه؛ ورُدَّ[٣] بأنَّ الحرف المزاد في الكلمة لمعنى لا يخـلُّ بـالإعراب عـلى مـا قبله، كالمزيد فيه ياء النسب وتاء التأنيث[٤].

=تعرب بالحركات فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لادّى ذلك إلى خروجها عن نظائرهـا من المفردات فلم يبح إلا أنها معربة في الحروف وهو الصحيح قياسا عـلى نظائرهـا في الاسـماء المفردة» ومن هذا نتبين أن رأي ابن عصفور مخالف لما نسبه إليه الشارح.

(١) في: ب،جـ «علامته».

(٢) في الإنصاف: ص٢١-٢٢ «أفسد هذا الرأي بعض النحويين من وجهين:

أحدها: أنَّ هذا يؤدي إلى أنْ يكون الإعراب بغير حركة ولا حـرف وهـذا لا نظـير لـه في كلامهم...».

والوجه الثاني: أنَّ هذا يؤدّي إلى أن تكون التثنية والجمـع في حـال الرفـع مبـين؛ لأنَّ أول أحـوال الاسـم والرفـع ولا انقـلاب لـه، وأن يكونـا في حـال النـصب والجـر معـربين لانقلابهما، وليس مذهب الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال).

(٣) في: جـ «ويرد».

(٤) ما ذكره الشارح من قول بعضهم إنّه معـرب بحركـات مقـدرة في لام المفـرد يُنسب إلى المازني والأخفش، قالوا: إنَّ هذه الحـروف دليـل إعـراب وليـست بـإعراب ولا حـروف إعراب، وفي الانصاف١/ ٢١: «وهذا القول فاسد؛ وذلك لأنَّ قولهم: إنَّ هـذه الحـروف تدل على الإعراب لا يخلو إمَّا أن تدلّ على إعراب في الكلمـة، أو في غيرهـا، فـإن كانـت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة، فيوءول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعـراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفـش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أنّ التثنية والجمع مبنيان».

(جمع المذكر السالم)

قال:

«وجمع السلامة في المذكر يُرفع بالواو ويُنصبُ ويجرُّ بالياء نحو: قام الزيدون، ورأيتُ الزيدين، ومررتُ بالزيدين».

أقول:

هذا الباب الثالث مما نابت فيه الحروف عن الحركات، وهو جمع المذكر السالم، ولتعلم[١] أنَّ الجمع على قسمين: جمع تكسير وهو ما تغيّرت فيه صورةُ الواحد وذلك بأحد ستة أمور:

إمَّا بزيادة فقط، نحو: صنو وصنوان[٢]، وقِنو وقنوان[٣] أو بنقصان فقط نحو: تخمة وتخم، أو تبدل شكل نحو: أسدٌ أُسدٌ، ووثـن ووُثُـنٌ، أو بزيادة وتغير شكل نحو: رجل ورجال أو بنقصان وتبدل شكل نحو: رسول ورسول، أو بمجموع ما ذكرناه نحو: غلام غلمان.

---

(١) في الأصل: «وبعلم».

(٢) في اللسان (صنا) ١٩/ ٢٠٤: «الصنو: الأخ الشقيق والعم والابن والجمع صنوان والانثى صنو».

(٣) في اللسان (قنا) ٢٠/ ٦٧-٦٨«ما يقايمني هذا الشيء وما يوافقني ويقال: هذا يقاني هذا أي: يوافقه، وكل شيء خالط شيئاً فقد قاناه، ويقال قنوان وقنوان ومثله: صنوان».

وحكم هذه الأنواع الثلاثة أنْ تُعرب بالحركات كما تعرب الأسماء المفردة[1].

وجمع التصحيح[2]، وهو ما سلم[3] فيه[4] الواحد[5] وهو ضربان: جمع مؤنث كـ«هندات»، وقد مضى، وجمع مذكر كـ«زيدون» وهذا حكمه أنْ يكون في الرفع بواو مضموم تليها نُون مفتوحة تُكسر في ضرورة كقولهم

مضموم تليها نُون مفتوحة تُكسر في ضرورة

---

(١) في جمع التكسير ما يوجد في أخره ألف وتاء، وقد يتوهم البعض أنه من قبيل جمع المؤنث السالم الذي لا تفتح تاؤه في النصب وذلك مثل: أبيات وأخوات وأموات فهذه الثلاثة من نوع جمع التكسير، ويدخل تاءها النصب فتقول: انشدت أبياتاً من الشعر وجمعت أقواتاً للشتاءوالدلالة على إنّها جمع تكسير أنَّ لفظ واحدها هو: بيت، وميت وقوت لم يسلم في هذا الجمع.

وينظر بشأن أبنية جمع التكسير: شرح ملحمة الإعراب للحريري: ٣٠-٣٣.

(٢) في:ب،جـ «تصحيح».

(٣) سقطت (ما) من: ب.

(٤) في: ب «اليه».

(٥) في هامش الأصل: «قال الجدّ رحمه الله في التوضيح، ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط:

أحدها: الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع «كلمة» و«علامة».

والثاني: أنْ يكون لمذكر، فلا يجمع نحو «زينب» و«حائض».

والثالث: أن تكون لعاقل، فلا يجمع نحو «اشتق» علما لكلب و«سابق» صفة لفرس، ثم قال: فلا يجمع نحو: «كبرق نحره» و«معد يكرب» «وجريح وصبور وسكران» وأحمر».

وينظر: أوضح المسالك:١/ ٣٦.

كقوله[1]:

أكُلُّ الدَّهرِ حِلٌّ وارْتحالُ

أمَا يُبقي عليَّ ولا يَقيني

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي اختلف في نسبتها، فقد عثرت عليه في ديوان جرير/ ٤٧٥ ضمن أبيات يهجو فيها أحدهم وقد أوعده بالقتل. ولم أجد في كتب النحو من ينسبه لجرير. وقد نسبه بعضهم إلى العجاج، ولم أعثر عليه في ديوانه. ونسب أيضاً للعرجي، للمثقب العبدي. ولعلَّ أشهر الأقوال ما ينسب فيها البيت إلى سحيم بن وثيل الرياحي من قصيدة يمدح فيها نفسه ويتعرض بالابيراد ابن عمه. وسحيم هذا أحد الشعراء المخضرمين، عاش الجاهلية والاسلام.

ينظر ترجمته في: طبقات الشعراء: جمهرة الانساب:٢٢٧، فوات الوفيات:١/ ٣٨٨-٣٤٠، والخزانة:١/ ٢٦٥.

والشاهد في البيت، كسر نون الاربعين لأن العدد ليس له واحد، فجاء به على الأصل ضرورة. وورد منسوباً (على اختلاف فيما تقدم ذكره) في:ديوان جرير: ٤٧٥، وديوان المثقب العبدي: ١٩١،٢١٤، شرح المفصل: ٥/ ١١، الموشح للمرزباني:١٨-٢١ نقد الشعر: لقدامة بن جعفر:ص٢١١، الاصمعيات ص١٩،- حماسة البحتري:ص٧، الخزانة:١/ ٢٦٠، ٣/ ٤١٥ سمط اللالي/ ٥٥٨، ولم ينتسب في: المقتضب ٣/ ٣٣٢، ٣٧/٤، مجالس ثعلب/ ٢١٣، كشف المشكل في النحو: ٢٨٤، شرح اللمع لابن برهان:١٥٦/ و، أمالي السهيلي/ ٦٥، تخليص الشواهد ١٦ اخ، الفاخر في شرح جمل عبد القاهرة: ١/ ٤٦ ظ (ح) أوضح المسالك١/ ٥٠،٤٤ همع الهوامع:١/ ٤٩، والبيت الأول زيادة من: جولا شاهد فيه، وروى البيت الثاني في الاصمعيات وفي سمط اللالي: وماذا (يدري)...(راس الأربعين).

وفي أمالي السهيلي: (سن) الاربعين بدل (حد).

ومــاذا يبتغــي الــشُّعراء مِنِّــي

وقــد جــاوزتُ حــدَّ الأربعــين

وحملوا على هذا الجمع: أولى، وعالمين، وأرضين وسنين، ونحو عشرين وأخواته إلى التسعين، وهذا المختصر يضيق عن استقصاء القول في ذلك، والأقوال المذكورة في تحقيق ما يعرب به المثنى ثابتة بعينها في الجمع[1].

---

(١) أعلم أنَّ أولى وعالمين وأرضين، وستين، وأهلين ونحوه قد حملت على جمع المذكر السالم حملاً لأن كل منها اخلال ببعض شروطه فأما أولى فليس بجمع وإنّما اسم جمع لا مفرد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو (ذو) واما (عالمون): فهو اسم جمع أيضاً مخصوص بمن يعقل، ومنهم من جعله جمعاً لم يستوف الشروط من حيث إنّ عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة سواء قلنا ان اشتقاقه من العلم او العلامة. وبالجملة فهو ملحق بجمع المذكر السالم في اعرابه، وأمّا (ارضون) فهي لما لايعقل «تقول: هذه ارضون ورأيت أرضين ومررت بارضين. وأما (ستون) وبابه وما بعده وما قبله من العقود فهي اسماء جموع أيضاً لاجموع.

ينظر: أسرار العربية: ٥٨-٥٩ شرح ملحة الإعراب: ٢٦-٢٣». شرح الشذور: ٧٨ وما بعدها.

(الأمثلة الخمسة)

قال:

«والأمثلةُ الخمسة تُرفع بالنون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: تقومان، ويقومان، وتقومون، وتقومون، (ولن يقوما، ولم يقوما)»[١].

أقول:

لما انقضى الكلام على ما خرج عن الأصل باعتبار الظاهر من[٢] الأسماء فأعرب بالحروف. وهو ثلاثة أبواب، قد شرع في ذكر ما خرج عن الأصل من الأفعال، وهو بابان، أحدهما: باب الأمثلة الخمسة، وضابطه كلَّ فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين لمخاطبين كـ«تفعلان» يازيدان أو مخاطبتين كـ«تفعلان يا هندان» أو غائبين نحو: «الزيدان يفعلان» أو غائبتين كـ«الهندان تفعلان»، أو واو جمع حاضر كـ«تفعلون» أو غائب كـ«يفعلون» أو مخاطبة كـ«تفعلين»، فهذه هي الأمثلة الخمسة.

ومعنى تسميتها أمثلة أنَّها ليست أفعالاً بأعيانها كما أنَّ الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي/ ٢٩/ أمثلة يُكنَّى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، فإنَّ يفعلان كناية عن يذهبان وينطلقان، ويستخرجان وغير ذلك، وكذلك

---

(١) في:ب،جـ، ولم يقوما. ولن يقوما.

(٢) في جـ «عن».

البواقي، وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين [والأحسن أنْ تُعدَّ][1] ستة، اسقط الشيخ رحمه الله ادراج الغائبتين تحت الغائبين مع ذكره لذلك في التمثيل في الضابط الذي ذكره، وعلى هذا فينبغي أن تُعدُّ سبعة على مقتضى رأيه).

فهذه الأمثلة علامة رفعها ثبوت النون، وعلامة جزمها ونصبها حذف النون، تقول: هما يفعلان، ولم يفعلان[2]، ولن يفعلا حملوا النصب على الجزم، كما حملوه على الجرِّ في المثنى، وجمع المذكر السالم؛ لأنَّ الجزم نظير الجر في الاختصاص، وتفعلان كالزيْدان ويفعلون كالزيدون، وتفعلين كالزيدين، هذا تقرير الجمهور، وذهب الأخفش، وابن درستويه[3] إلى أنَّ الاعراب مقدَّر قبل هذه الحروف لأنه آخر الفعل. وإنّما حقُّ الإعراب أنْ

(١) ساقط من:ب،جـ.

(٢) ورد شاذا عن العرب ثبوت النون في حالة الجزم كقول الشاعر:

لولا فوارسُ من نِعم وأسرتهم
يومَ الصليعاءِ لم توفون بالجارِ

ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٨-٩، التسهيل لابن مالك/ ٢٣.

(٣) ابن درستوريه: هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي، أحد تلاميذ المبرد وعبد الله بن مسلم بن قتيبة وثعلب كان مفنا في علوم كثيرة من علوم العربية، بصري النزعة، كان مولده سنة (٢٥٨هـ) ووفاته في بغداد سنة (٣٤٧هـ) في خلافة المطيع.

من آثاره المفقودة: الارشاد في النحو: وغريب الحديث وغيرها.

ينظر في عرجمية: طبقات الزبيدي: ١٢٧، الفهرست لابن النديم/ ٩٣، نزهة الألباء: ٣٧٣-٣٨٥ أنباه الرواة: ٢/ ١١٣-١١٥.

يكون في الآخر، وزعموا أنَّ النون ليست باعراب، ولكنها دليلٌ على ذلك الإعراب المقدر[١] وذهب السهيلي[٢] إلى أنَّ الإعراب كما زعما[٣]، ولكنَّه لم يجعل النون دليلا عليه، بل قال: إنَّما يثبت رفعاً لشبه يقومان، ويقومون، وتقومين، بقائمان وقائمون وقائمين، ولما دخل الجازم والناصب[٤] قامت المشاكلة، فزالتِ النون، وذهب الفارسي إلى أنها معربة[٥] ولا إعراب فيها[٦].

---

(١) ينظر الارتشاف: ٢٦٧ «ر».

(٢) السهيلي: هو عبد الرحمن بن رضوان بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن السهيلي ويكنى بأبي القاسم وأبي زيد ولكنه اشتهر بأبي الحسن، وسهيل قرية من عمل المالقة. أحد نحاة الاندلس، ولد سنة (٥٠٨هـ) وتوفي بمراكش سنة (٥٨١هـ) له: أمالي السهيلي وهو مطبوع ونتائج الفكر في النحو وقد حقق، ولم يطبع وغيرها.

ينظر ترجمته: طبقات القراء. ٣٧١، أنباه الرواة: ٢/ ١٦٢، بغية الوعاة: ٢/ ٢٤٢.

(٣) في: ب،جـ «زعم».

(٤) في: جـ «دخل الناصب والجازم».

وينظر: نتائج الفكر للسهلي/ ٦٨، والارتشاف/ ٢٦٧ (٨).

(٥) ساقط من: ب.

(٦) ينظر الارتشاف/ ٢٦٨ «ر». وفيه أن ابن درستورية زعم أنه في حالة اتصال نون الاناث به وتبعه السهيلي. وسيبويه يخالف.

ينظر سيبويه: ١/ ٦.

(الأفعال المعتلّة الآخر)

قال:

«نحو يغزو، ويخشى، ويرمي، يجزم بحذف/ ٣٠/ الواو والألف والياء، نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم».

أقول:

هذا الباب الثاني مما خرج عن الأصل من الأفعال، وهو الفعل المعتل الآخر، نحو: يدعو، ويرمي، ويخشى؛ وتلخيص القول فيها[1] [أنَّ هذه الحروف الثلاثة وهي الواو والألف والياء الساكنة الأواخر، في حالة الرفع، تقول: هو يدعو، ويرمي ويخشى محذوفة الأواخر في حالة الجزم]، تقول: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم.

فأمَّا قولُهُ تعالى - ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۝٧٧﴾[2] فلا الثانية نافية والواو للاستئناف أي[3]: وأنت لا تخشى، أو الواو للعطف ولا ناهية.

---

(١) كذا في الأصل و:ب، وفي جـ: «إنَّها في حالة الرفع ساكنة الأواخر نحو: يدعو وترمي ويخشى، وفي حالة الجزم محذوفة الأواخر، تقول...».

(٢) من سورة طه: ٢٠/ ٧٧ وتمامها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۝٧٧﴾.

(٣) في: ب«واي».

وحذفت الألف، وهذه ألفٌ أخرى أُجتلبت للفواصل مثل الألف في الظنون والرسولا[١].

وأمّا حالة النصب، فحرف العلة فيها مفتوح الآخر إنْ كان الآخر واواً أو ياء، نحو: لن يدعو، ولن يدعو، ولن يرمي، وساكن ان كان ألفاً نحو[٢] لن نخشى، قال تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَاْ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾[٣].

واختلف النحويون فيها في حالة الرفع، وفي الألف في حالة النصب، هل تقدَّر الضمة والفتحة أم لا؟

فقال سيبويه ومن تبعه تُقدَّر كما تُقدَّر في موسى والقاضي[٤] وقال ابن

---

(١) قرأ الجمهور (لاتخاف) وهي جملة في موضع الحال من الضمير فاضرب، وقيل في موضع الصفة للطريق وحذف العائد أي لا تخاف فيه. وقرأ الأعمش وحمزة وغيرها (لاتخف) بالجزم على جواب الا أو النهي مستأنف أمّا «(لا تخشى) فعلى أنّه مرفوع مثل المعطوف عليه، ويجوز أن يكون التقدير وأنت لا تخشى وتجوز أن يكون التقدير فاضرب لهم غير خاش».

التيسير/ ١٥٢، البحر المحيط٦/ ٢٦٤، املاء ما من به الرحمن ٢/ ٧٧.

وينظر سيبويه: ١/ ٤٥١.

(٢) في: ب، «نحو» وهو تحريف.

(٣) من سورة الكهف: ١٨/ ١٤.

(٤) زادت: ب،جـ «فقط».

السَّرَّاج[١] ومَنْ تبعه لا تقدَّر لأنَّا إنما قَدرنْا في موسى والقـاضي؛ لأنَّ الإعـراب في الاسم أصل فيجب المحافظة عليه، فيجب تقديره، وفي الأفعـال فـرع فـلا حاجة لتقديره إذا لم يوجد[٢]، وانبنى على هذا النظر فيها في حالـة الجـزم، فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم، وحذفت الضمة المقدَّرة واكتفى بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج[٣] (الجازم حذف حرف العلـة نفسه، ويقول): الجازم كالمسهل، إن وجد فضله أزالها، وإلاَّ مـن قـوى البـدن، وهذا[٤] هو الذي يجنح إليـه جمهـور النحـويين، والتحقيـق قـول سـيبويه لمـا

---

(١) ابن السراج: هو أبو بكر بن السري بن سهل النحـوي المعـروف بـابن الـسراج نـسبة إلى عمل السروج، صحب المبرد، عنه أخذ الزجاجي والسيرافي والفارسي، والرمـاني، تـوفي سنة (٣١٦هـ). أشهر آثاره كتاب (الأصول الكبير) وهو محقق مطبوع. ولـه أيـضاً كتـاب (الاشتقاق)، وشرح كتاب سيبويه وغيرها.

ينظر في ترجمته أخبار النحويين/ ٨٠، الفهرست/ ٩٢، نزهة الألباب:٢٤٩-٢٥٠ معجم الأدباء ١٨/ ١٩٧.

(٢) ينظر الأصول في النحو لابن السراج، ٢/ ١٣٧ (ر).

(٣) كذا في الأصل، جـ وفي ب: «حذف حرف العلة نفسه هو الجازم كالمسهل».

(٤) في الأصول: ٢/ ١٣٧: «وإنّما حذفت اليـاء في الجـزم لم تـصادف الجـازم حركـة يحـذفها فحذفت الياء والواو لان الحركة منهما وليكون للجزم دليل، وقد نص الانباري في أسرار العربية على حكاية الشارح في هذا الصدد» قال: «وحكى عن ابن بكـر الـسراج أنّـه شـبه الجازم بالدواء، إذا صادف فضله حـذفها وإن لم تـصادف فـضله أخـذ مـن نفـس الجـزم فكذلك إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها وإلا أخذ من نفس الفعل».

ينظر...أسرار العربية: ٣٢٣-٣٢٤.

شرحناه[1]: (وافر)

إذا قالــتْ حَــذامِ فــصدِّقوها

فــأنَّ القــولَ مــا قالــتْ حَــذامِ[2]

ذكر هذا النوع في معرض ما خرج عن الأصل، وإنّما يكون خارجاً عنه لأنه لم ينصّ على التقدير في المقصور وهو متفق عليه، وكان ينبغي اختيار مذهب ابن السَّراج لأنه ينص[3] في هذا الكتاب على تقدير الضمة فيهن رفعاً، والفتحة في الألف نصباً، إلاّ أنَّ هذا لا ينبغي أنْ يفهم عنه؛ لأنَّه لم ينصّ على التقدير في المقصور وهو متّفق عليه، وكان ينبغي له ألاّ يخل بذلك فانه ضروري.

---

(١) في: ب«كما».

(٢) ينسب هذا إلى لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل أحد شعراء الجاهلية، وترجمته في: الاشتقاق: ٤٤ والخزانة: ٤/ ٣٧٠-٣٧١، وقيل إلى دسيم بن ظالم الأعصري، وقيل لدسيم بن طارق، والأول أشهر. ويُروى البيت في كتب النحاة شاهداً على بناء (حذام) على الكسر في الموضعين على مذهب أهل الحجاز. وحقها الرفع لكونها فاعلاً ولا شاهد نحويا في رواية الشارح لهذا البيت وحذام امرأة الشاعر، وورد البيت منسوباً (على اختلاف فيما تقدم ذكره في: العقد الفريد ٣/ ٣٦٣، معجم الشعراء/ ٢٥٣، اللسان (رقش) ٨/ ١٩٥، العيني: ٤٠/ ٣٧٠ وغير منسوب في: الخصائص ٢/ ١٧٨٧، وشرح السيرافي١/ ٤٤ ظ (٨) وما ينصرف/ ٧٤، أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٥ شرح ملحة الاعراب: و١٥٠ شرح المفصل ٤/ ٦٤ أوضح المسالك:٣/ ١٥٣ شرح الشذور:١٣٢ ابن عقل: ١/ ٩٢ الصحاح: (رقش)٣/ ١٠٧.

(٣) في ب «لانها».

(النكرة والمعرفة)

قال:

«باب النَّكرة ما وضع شائعاً نحو رجل، والمعرفة ما وضع خاصاً وهـي: مضمر، وعَلَمَ، ومُبهم، ومعرّف بالألف واللام، ومضاف».

أقول:

الاسم ينقسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة وهو الأصل، ومعرفة وهي الفرع والنكرة والمعرفة في الأصل مصدران لنكرته، وعرفتـه، فنقلا وسمي بهما الاسم المنكور والاسـم[1] المعـروف. فـالنكرة[2] اسـم لمـا وضع شائعاً في أمته غير مقصود به قصد شيء بعينه، كـ(رجل) و(فـرس)؛ والمعرفة ما وضع خاصاً لمعين كـ(زيد) و(عمرو) وهنا تنبيهان.

الأول: أنَّـه لا يـشترط في النكـرة كثـرة المعـاني في الوجـود بـل العـبرة الصلاحية بدليل أنَّ شمساً اسم للكوكب النهاري وقمـراً اسـم للكوكـب

---

(١) سقطت: (الاسم) من: ب.

(٢) في: جـ «والنكرة».

الليلي المعروف نكرتان مع أنه لا ثاني لكل منهما في الوجود. وأمّا قوله[1]:

حَمِيَ الحديدُ عليهمُ فكأنَّهُ

لمعانُ برقٍ أو شعاعُ شُموسِ

وقوله[2]:

وجوهُهُم كأنها أقمار

---

(١) البيت للأشتر النخعي، وهو مالك بن الحارث بن عبد يغوث الكوفي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام، وشهد مع الامام على موقعتي الجمل وصفين توفى سنة (٣٨هـ).

وينظر ترجمته في: معجم الشعراء/ ٣٦٢، وسمط الالي:٢٧٧-٢٧٨: والبيت منسوب في- شرح الحماسة- للمرزوقي: ١/ ١٥١، اللسان مادة (شمس) ٧/ ٤١٨، تاج العروس (شمس٤/ ٤/ ١٧٣.

وروايته في اللسان: (ومضان) بدل (لمعان).

(٢) هذا عجز بيت من المنسرح لم أُوفق في العثور على قائل له، وقد وجدت ضمن أبيات مسطورة في البحر المحيط ما يوحي إلى تمامه قال أبو حيان: أنشد ابن الانباري:

واللهِ لولا صبيةٌ صغارُ

(كأنّما وجوههم أقمار)

وبعده:

تضمُّهمُ من الفتيك دارُ

أخاف أنْ يصيبَهم إقتارُ

والفتك ركوب ما هم من الأمور، يقال: فتك يفتك فتكا ومفتوكا. والفاتيك الجرى والفتر والتقتير، الرمقة من العيش، واقتر الرجل، افتقر.

ينظر البحر المحيط:٦/ ٩٣.

فأنَّ العرب قد تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي وأنْ كانت حقيقتها واحدة، فيقولون: شمس هذا اليوم أحرُّ مِنْ شمس أمس، وقمر هذه الليلة (أكثر نوراً من قمر ليلة أول ذلك الشهر)[١].

الثاني: أنَّ الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص، ألا ترى أنَّ غالب الاعلام تجدها مشتركة، كـ(زيد) و(عمرو) ولا ترى منها خاصاً ألا النَّزر اليسير كـ(مكة) و(بغداد).

واعلم أنَّ أنواع المعارف ستة، والمصنف إنَّما ذكر خمسة، وهي: المضمر كـ(أنا، وأنت، وهو)[٢] والعَلم كـ(زيد) والمبهم كـ(ذا وذلك) والمعروف بأل كـ(القاضي، والذي) والمضاف لواحد من هذه الأربعة وبقي عليه اسم الجنس المقبل عليه في النداء، نحو: يا رجل، إذا أردت به معيناً.

قال الشاعر، وهو الأعشى[٣]: (بسيط)

قالتْ هَريْرة لما جئتَ زائرها
وَيلي عليكَ، وويلي منكَ يا رجلُ

---

(١) كذا في الأصل و: ب، وفي جـ «أكثر من قمر الليلة الأولى ذلك الشعر».

(٢) سقطت (هو من: جـ).

(٣) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام في آخر عمره، وأسلم وهو من أشهر شعراء الخمرة بين الجاهلين توفى سنة ٧هـ.

ينظر ترجمته في طبقات الشعراء ٤٣-٥٤، الشعر والشعراء: ١/ ٢٤٧-٢٦٦، والبيت منسوب في ديوانه: ص٥٧.

قيل: وهو أخنث[1] بيت قالته العرب، وعكسُهُ قولُ الآخر[2]: (وافر)

أمـــرُّ عـــلى الكتيبـــة لا أُبـــالي

أحَتْفِـي كـانْ - فيهـا أم سِـواها

فهذا قيل اشجع بيت قالته العرب.

(١) في الأصل و: جـ «أخبث» وما اثبته من: ب.

ينظر بشأن ما قالته العرب والخزانة: ٤/ ٥٤٥.

(٢) البيت للعباس بن مرداس ابن أبي عامر بن عبس الصحابي من الشعراء المخضرمين أدرك الإسلام وأسلم قبل الفتح. أمّه الخنساء الشاعرة كان من المؤلفة قلوبهم.

ينظر ترجمته في: معجم الشعراء / ٢٦٢، الشعر والشعراء: ١/ ٣٠٠، وهو منسوب في: شرح الحماسة للمرزوقي: ١/ ١٥٨، وحماسة البحتري: ٢/ ٦٠، والخزانة: ٢/ ٦٠، ٣٨٨ ويورى في الانصاف ١/ ١٦٧ والخزانة: (اكر) على الكتيبة لا أبالي (أفيها كان حتفي) أم سواها وفي معجم الشعراء: (اشد) بدل (امر) وهو اولى...

(الضمائر)

قال:

«والمضمر نحو: أنا، وأنت، وهو».

أقول:

لما فرغ من ذكر المعارف شرع في ذكر سرد تفاصيلها باختصار مجحف على ما وضع عليه كتابه، وبدأ فيها بالمضمر؛ لأنَّه أعرفُ المعارف، وسمعتُ مَنْ ينقل أنَّه قد قيل في كلّ من المعارف الخمسة أنه أعرف المعارف، وهو غريب، وأنا وقفت عليه في العلم، ورأيتُ من عزاه إلى سيبويه وكأنَّه اختيار ابن معطي في: فصوله فلهذا قدَّمه[1].

---

(١) أُختلف في أعرف المعارف، فالجمهور وأغلب المتأخرين يرون أن المضمر أعرفها وقد بدا هؤلاء بالعلم، والخلاف بين الكوفيين والبصريين في العلم والمبهم بعد المضمر، فقال البصريون. العلم أعرف، وقال الكوفيون المبهم أعرف.
وفي كشف المشكل ص١٧-١٨ «خ» أنَّ المضمر أعرف المعارف؛ لأنّه لم يضمر إلا بعد أن عرف ولذلك استغنى عن النعت، لأن النعت زيادة في البيان، وناهيك أن تعريفه حين يذكر ينتشر إلى ما يرجع إليه ويفسره.
ولم يحدّ سيبويه أعرف المعارف بل قدم الأعلام، قال:«فالمعرفة خمسة أشياء: الاسماء التي هي اعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة (إذا لم ترد معنى التنوين) والألف واللام،

واعلم أنَّ المضمر والضمير اسمان لما دلَّ عليه متكلّم، أو مخاطب أو غائب، كـ(أنا، وأنت، وهو) وتسميته مضمر أجرى على قياس التصريف[١]؛ لأنَّه من اضمرته أي[٢]: اخفيته، فهو مضمر؛ وأما الضمير فعلى حدِّ قولهم عقدت العسل فهو عقيد، أي معقد والكوفيون يسمونه كناية ومكنيّا؛ لأنَّه ليس بالاسم الصريح، والكناية ما يُقابل الصريح[٣].

=والاسماء المبهمه والاضمار فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو: زيد وعمرو وعبد الله وما أشبه ذلك وانما صار معرفة لانه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر امته...»

وذكر أبو حيان في الارتشاف / ١٠٢ (ر) أنَّ أبا محمد بن الحزم ذهب إلى أنَّها لا تتفاوت وأنها كلها متساوية. وابن معطي يجعل العلم اعرفها.

وينظر سيبويه: ١/ ٢١٩، الايضاح: ١/ ٧٨، الانصاف مسألة(١١) ٢/ ٢٧٦الفصول الخمسون: ٨٢(خ).

(١) في جـ: «التصريف».

(٢) في: ب«اذا».

(٣) في شرح المفصل: ٣/ ٨٤ «لا فريق بين المضمر والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الاسماء المترادفة فمعناها واحد وأن اختلفا من جهة اللفظ وأمّا البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكنى، وليس كلّ مكنى مضمرا...».

وينظر: مجالس ثعلب: ٣٣٤.

قال ابنُ هانيء[1]: (طويل)

فصرِّح بمَنْ تَهوى ودَعْني من الكُنى
فلا[2] خيرَ في اللّذات من دونها سِتْرُ

وينقسم الضمير بحسب بروزه في[3] اللفظ واستتاره إلى قسمين: مستتر ولا يكون إلاّ (مرفوع الموضع)[4] كالضمير في قم، وأقوم، ويقوم، والتقدير: قم أنت، وأقوم أنا، ويقوم هو.

---

(١) ابن هاني: هو أبو الحسن بن هاني الازدي يتصل نسبه من جهة ابيه بالمهلب بن صفرة، ولد باشبيلية سنة ٣٢٠هـ وقيل ٣٢٦هـ وتوفى في ظروف غامضة. ترجمته في جذوة المقتبس: ١٥٧، المطرب لابن دحية: ١٩٢-١٩٥، مطمع الأنفس: ٨٤/ ٨٩. ولم أعثر على البيت المذكور في ديوانه إلا إنّني وجدت له قصيدة طويلة بالوزن والقافية نفسيهما في مدح المعز وذكر فتح مصر على يد القائد جوهر ومطلعها:

تقولُ بني العباس هل فُتحتْ مصرُ
فقل لبني العباس قد قُضي الأمرُ

ومنها:

أفي الشمس شكٌّ أنّها الشمسُ بعدما
تجلّت عيانا ليس (من دونها سِترُ)

وليس فيه شاهد على ما أورده الشارح. والبيت من شواهد الاشباه والنظائر: ٣/ ٢٤٩، التصريح على التوضيح ١/ ٩٥. وهو في الاشباه برواية (ابح باسم) بدل (فصرح بمن).

(٢) في جـ «ولا».

(٣) في الأصل: «إلى».

(٤) في: جـ «مرفوعا».

وبارز، وينقسم إلى قسمين[١] متّصل بعامله[٢] وهو الأصل ولهذا لا يعدل عنه مهما أمكن إلاّ في مسائل تستثنى، ويكون - الضمير مرفوع الموضع أو منصوبة، أو مجرورة[٣] كالتاء من: قمت والكاف من: أكرمك، والهاء من اكرمته[٤].

ومنفصل عنه كـ(أنا، وأنت، وهو، وإياك، وإيّاه)[٥]:

ولا يكون إلاّ مرفوعاً، أو منصوباً، ويكون المتصل مرفوعاً، أو[٦] منصوباً أو مجروراً وقد بينت ذلك بالأمثلة[٧] المذكورة؛ فهذه خمسة أقسام، ثلاثة للمتصل/ ٣٤/ واثنان للمنفصل، ولكلٍّ من هذه الخمسة اثنا عشر لفظة واحدة للمتكلم وحده، وواحد له ولمن معه، وخمسة للمخاطب، وواحد[٨] للمذكر، وواحد[٩] للمؤنث، وواحد[١٠] لتثنيتها وواحد لجمع الذكور، وواحد لجمع الأناث، وخمسة للغائب كذلك.

---

(١) سقطت «قسمين» من: ب.

(٢) سقط من: ب.

(٣) ساقط من ب،جـ.

(٤) في جـ «اكرمه».

(٥) زادت: جـ «وهو القسم الثاني».

(٦) في: ب «و».

(٧) في: ب «في الأمثلة».

(٨) سقط حرف العطف من: ب.

(٩) في: جـ «وواحدة».

(١٠) في: ب«لمثنيهما».

وإذا ضربنا خمسة في اثني عشرَ خرج منها ستون.

أمثلة المرفوع المتصل؛ قمتُ، قمتَ، قمتما؛ قمتمُ، قمتنَّ، قام، قامتْ، قاما؛ قاموا، قمْنَ.

والمرفوع المنفصل: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ، هو، هي، هما، هم، هُنَّ.

والمنصوب المتصل: أعطاني، أعطانا، أعطاكَ، أعطاكِ، أعطاكما، أعطاكم، أعطاكنَّ، أعطاه، عطاها، أعطاهما، أعطاهم، أعطاهن.

والمنصوب: إيّاي، إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكُم، والمنصوب المنفصل: إيّايَ، إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ، إياكما، إياكمُ، إياكُنَّ، إياهُ، إيّاها، إيّاهم، إيّاهنَّ.

والمخفوض: بي، بنا، بكَ، بكِ، بكما، بكم، بكن، به، بها، بهما، بهن.

فهذه الستون متّفق في اثباتها؛ وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء الخطاب في تقومين، وقومي، وخالفه الأخفش والمازني، ذاهبين إلى أنها[1] علامة[2] تأنيث[3]، والفاعل مستتر كما يستتر[4]

---

(١) في جميع النسخ «انها» وما اثبته من هامش الأصل.

(٢) في: ب «علامات».

(٣) في: جـ «تثنية».

(٤) في: جـ «استتر».

ضمير المفرد في المذكر، نحو: يقوم، وقم[١].

وقيل: يلزمها الجمع بين علامتي التأنيث في تقومين، وليس بشيء؛ لأنَّ التاء للخطاب مثلها في أنت تقوم، والياء وحدها للتأنيث، وقد تلخص أنَّ الضمائر عند سيبويه واحد وستون ضميراً، فإن قلت: زعم المازني أنَّ الألف والواو والنون[٢] في نحو: قاما، ويقوموا، وقمن علامة تثنية وجمع، فعلى قوله تنقص هذه الثلاثة من عدد الضمائر فلا يكون انتهاء الضمائر إلى ستين متّفقاً عليه.

قلت: ليس كذلك، فأنَّ الضمائر المستترة تخلف هذه الثلاثة عند ضرورة وأنَّ الفعل لا يخلو من فاعل فهو مقدّر معنى: أنتما: في تقومان، ومعنى: أنتم

---

(١) اختلفوا في عدد الضمائر والراي الغالب أنّها ستون كما صرح الشارح، وقد قال بعضهم أنّها نيفٌ وستون، وجعلها علي بن سليمان الحيدرة في كتابة كشف المشكل في النحو سبعين ضميرا، وقد عدَّ سيبويه الياء في نحو تضربين من الضمائر باعتبارها فاعلا دالة على التأنيث، وعند الأخفش والمازني أن الياء هي الدالة على التأنيث والفاعل المضمر، قال الواسطي في شرح اللمع: «ولو كانت كما قال- يعني الأخفش لثبتت في التثنية ولم تحذف».

ينظر سيبويه:١/ ٥، شرح السيرافي ١/ ٢ خ كشف المشكل في النحو:ص٨٢٠ الجمل الهادية لابن بابشاذ:ص٣٨.

(٢) في جميع النسخ: «والياء».

في: تقومون، ومعنى: أنتِ في: تقومين[1].

فإن قلت: فأن أنتما، وأنتم، وأنتَ قد عددتموها مَّرة فلا تعدّوها أُخرى، قلت: عددناها بارزةً منفصلة، وهذه مستترة فهما غَيْران في التقدير، ويوضّح لك هذا أنّا نعدُّ لفظه (هم) في: هم فعلوا مع عَدِّنا إيّاها في: أعطيتهم لتغايرهما في التقدير ألا ترى أنَّ المنفصل غير المتصل، وما أكثر ما يعثر في العربية على الشيئين يتّحدان لفظاً ويختلفان تقديراً.

---

(١) مذهب المازني وجماعة من النحويين أنَّ الألف في نحو: قاما ويقومان حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وإنّك إذا قلت الزيدان قاما والزيدون، قاموا فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان في الواحد من نحو: زيد قام إلاّ أنَّ مع الواحد لا تحتاج إلى علامة إذ قد علم أن الفعل لا يخلو من فاعل، فأما إذا كان لاثنين أو جماعة افتقر إلى علامة اذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لأكثر من واحد. وكان سيبويه يزعم ان هذه الحروف لها حالتان: حالة تكون فيها أسماء دالة على التثنية والجمع، فإذا قلت الزيدات قاما فهذه الألف اسم وهي عنده ضمير الزيدين، وكذلك الواو في الزيدون قاموا، وإذا قلت قاما أخواك فهذه الألف حرف وليست اسما ادخلت علامة مؤذنة بأن الفعل لفاعلين، وكذلك إذا قلت قاموا أخوتك، فإن الواو حرف دخلت مؤذنة بأن الفعل لفاعلين ومثل الألف والواو في التثنية والجمع النون لجماعة المؤنث والياء للمؤنث المخاطبة، قال ابن يعيش: «ورأي سيبويه هو الصحيح لأنك إذا قلت الزيدان قاما فقد حلت هذه الألف محل غلامهما إذا قلت: الزيدان قام غلامهما، فلما حلت محل مالا يكون إلا اسما قضى بأنها اسم».

وينظر سيبويه: ١/ ٥-٦، شرح السيرافي: ١/ ١٠٢ خ، شرح المفصل: ٧/ ٦.

(العَلَمُ)

قال:

والعلم نحو زيد وأسامة، ويكون منقولا كـ(جعفر) ومرتجلا كـ(غَطفَان).

أقول:

هذا النوع الثاني من المعارف، وهو العلم وقد مضى لنا عن بعضهم أنَّه أوّل المعارف، وزعم الكوفيون، أنَّه ثالثها، وأنَّ اسم الإشارة قبله في الرتبة، ونقل ابن بابشاذ[1] ذلك عن ابن السراج[2].

---

(١) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن داود سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري، أحد أئمة النحو في عصر المستنصر الفاطمي، توفى في مصر سنة (٤٦٩هـ) وقيل سنة (٤٥٤هـ) من مصنفاته: المقدمة في النحو وشرحها، والجمل الهادية: وغيرها.

ينظر في ترجمته: نزهة الألباء:٣٦١، معجم الأدباء: ١٢/ ١٧-١٩، أنباه الرواة: حسن المحاضرة: ١/ ٢٢٨.

(٢) صرح ابن السراج في أصوله أن المضمر اعرف من المبهم ثم العلم ثم ما فيه الألف واللام، قال: «اعرف المعارف خمسة أشياء: الاسم المبني (ويعني المضمر) والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أُضيف إليهن». وقال: «ان المضمر هو أعرف المعارف». وعلى هذا فابن السراج يوافق سيبويه والجمهور فيما ذهبوا إليه من أنَّ أعرفُ المعارف المضمر. ونقل ابن الانباري في الانصاف أنَّ (المبهم) أعرفها عند ابن السراج ثم المضمر ثم العلم، وهذا بخلاف ما قرره ابن السراج في الأصول.

ينظر الأصول في النحو:٢/ ٢٦٤ (ر) الانصاف: مسألة (١٠١) ٢/ ٣٧٧.ارتشاف الضرب/ ١٠٠ (ر) الجمل الهداية لابن بابشاذ/ ٣٩(خ).

والعلم في اللغة العلامة، وعلم الجبل والثوب[1]، قال الشاعر[2]: (مديد)

ربـــما أوفيـــتُ في عَلَـــمَ

تْـــرفعْنَ ثـــوبي شَـــمالاتِ

ونقله النحويين للاسم الذي علق في أوّل أحواله على شيء بعينه محظورا استعماله فيما أشبه مسمّاه، فقولنا: الاسم، جنس، وقولنا الـذي علـق عـلى شيء بعينه، فصل أخرج النكرات، وقولنا: في أول أحواله اخرج بـذلك ذو الأداة كـ(الرجل): والإضافة كـ(غلام زيد).

---

(١) في التهذيب: ٢/ ٤١٩ «مادة «علم» يقال لما يبنى في جواد الطريق من المنار التـي يـستدلّ بها على الطريق: أعلام. واحدها علم، والعلم الراية التي يجتمع إليها الجند، والعلم علـم الثوب، ورقمه في اطرافه، والمعلم: ما جعل علامة وعلما للطريق والحدود...».

(٢) المشهور في هذا البيت أنه لجذيمة الأبرش وهو مالك بن فهم التنوخي القـضاعي ثالـث ملوك الدولة التنوخية في العراق.

ينظر: الأغاني:١٤/ ٧٢-٧٦، المؤتلف / ٣٩، وقد نسبة بعضهم إلى تابعا شرا، وقيـل انـه لعمرو بن هند الملك بن امرئ القيس وهند امه، جاهلي.

ينظر الشعر والشعراء: ١/ ٣٤، معجم الشعراء/ ١١، ويرد هـذا البيـت في كتـب النحـاة شاهدا على ادخال النون ضرورة في ترفعن. ولا شاهد نحويـا في ايـراد الـشارح للبيـت.

والشمالات: جمع الشمال من الرياح وخصها لأنّها تهب بشدة في أكثر أحواله. وصـف أنّـه يحفظ أصحابه في راس جبل اذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهـم ممّـا يـدلّ عـلى شـهامة النفس وحدة النظر والبيت منـسوب في: سـيبويه والـشنتمري: ٢/ ١٥٣، شرح المفـصل ٩/ ٤٠، الخزانـة:٤/ ٥٦٧، المرتجـل:٢٨٤، الخزانـة:٤/ ٥٦٧، طبقـات الـشعراء: ٢١، المؤتلف:٣٩، الصحاح (شمل) ٥/ ١٤٠.

وقولنا: محظوراً إلى آخره فصل ثان مخرج للضمير والإشارة وإنّما سُمّيّ هذا النوع علماً؛ لأنَّ يرفع مسمّاه؛ ويجلبه للعيان كما ينجلي الشيء المرتفع، وينقسم إلى: منقول، وهو ما ثبت له أصل في النكرات كـ(فضل، وسعد، وأسد)، ومرتجل: وهو مالم يثبت له ذلك كـ(غطفان، وسعاد) هذا هو المشهور؛ وفي المسألة مذهبان آخران، فزعم بعض النحاة[1] أنَّ الأعلام كلَّها منقولة، وهو ظاهر قول سيبويه[2] وعن الزجاج[3] أنّها كلَّها مرتجلة.

وينقسم العلم أيضاً إلى: شخصي كـ(زيد، وعمر)[4]، وجنسي: وهو ما عيّن مسمّاه تعيين ذي الأداة الجنسية، أو الحضورية:

فالأول نحو قولك[5]: أسامة أجرأ من ثُعالة، فهذا نظير قولك: الأسد أجرأ من الثعلب.

---

(١) في جـ «العلماء».

(٢) سيبويه: ١/ ٢٦٣.

(٣) الارتشاف: ٣٢٨ (ر).

(٤) العلم الشخصي هو الدال على مسمّاه دلالة مطلقة من غير تكلم أو إشارة أو صلة وهو ضربان: علم بالوضع، كـ(يوسف وابراهيم) وعلم بالغلبة كالمضاف، ومصحوب (أل) العهدية إذا غلب كل منهما على مشاركية، تقول: (الكتاب) فقد غلب على سيبويه (وابن جني) فقد غلب على عثمان بن جني.

(٥) زادت: جـ «هو».

والثاني: نحو قولك: هذا أسامة مقبلاً، وهو نظير قولك: هذا الأسد مقبلاً، وكثير من الضعفاء يستشكل التعريف في علم الجنس، وربما غلَّط بعضهم النحاة في ذلك سفها بغير[١] علم، ومن استشكل[٢] ذلك فليستشكل التعريف بالألف واللام الجنسية، أو الحضورية فيما مثَّلنْا به فإنَّ علم الجنس لا يستعمل إلاّ هذين الاستعمالين[٣].

---

(١) في: جـ«في غير».

(٢) في: جـ«وليستشكل».

(٣) اسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هي، أي: من غير تعيين في الخارج والذهن، كأسد اسم للسبع أي: لماهيته.

(أسماء الإشارة)

قال:

«والمبهم إذا، وذاك، وذلك، وذان، وذاتك، وذانِّك وذي وتيك، وتلك، وتانِ، وتانْك، وتانَّك[١]، وأولا، وأُلاكَ، وأولائك»[٢].

أقول:

هذا النوع الثالث من أنواع المعارف، وهو اسم الإشارة، ويسمى المبهم، وهو ما يدلّ على مسمّى وإشارة إليه، وهو (إمّا لمفرد)[٣] أو مثنى، أو مجموع، وكلٌّ من هذه الثلاثة إمّا لمذكر أو لمؤنث، صارت ستة وكلُّ من هذه الستة، إمَّا قريب المسافة، أو متوسطها، أو بعيدها صارت ثمانية عشرَ فللمفرد المذكر: ذا للقريب، وذاك للمتوسط / ٣٧/ وذلك للبعيد والكاف في هذين وشبهها من اسم الإشارة حرف خطاب لا موضع له من الإعراب[٤]، ولمثناه (ذان) للقريب و(ذانك)[٥] بتخفيف النون للمتوسط، وذانِّك بتشديدها للبعيد.

---

(١) سقطت: «تانك» من: ب، جـ.

(٢) في: ب «واوليك».

(٣) في: جـ «المفرد».

(٤) في المقتضب ٣/ ٢٧٥: «وإذا خاطبت زدت الكاف الذي تكمله، ودلَّ الكلام. بوقوعها على أن الذي تومئ إليه بعيد، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراقي زدت كافاً للمخاطبة؛ لأنّك تحتاج أن تنبه بها المخاطب على بعد ما تومئ إليه».

(٥) ساقط من: جـ.

وجمعه (اولاء) للقريب، ويمد في لغة الحجاز وبلغتهم جاء- التنزيل، و(أولاك) بالقصر للمتوسط، و(أولائك) المد للبعيد[(١)].

والمفرد المؤنث: ني، تي للقريب، وتيك للمتوسط، وتلك للبعيد. وللمثنى[(٢)]: تان للقريب، وتانك بالتخفيف[(٣)] للمتوسط وتأنّك بالتشديد[(٤)] للبعيد، وجمعه: اولا للقريب، وأولاك: للمتوسط وأولئك للبعيد[(٥)]، كما قدمنا في جمع المذكر، والمؤنث قال الله تعالى: ﴿وَأُولَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝﴾[(٦)]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾[(٧)].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٧٨-٢٧٩، والمخصص لابن سيده: ١٤/ ١٠١، والبحر المحيط: ١/ ١٣٨.

(٢) في: ب «والمثناه».

(٣) سقطت (بالتخفيف) من: جـ.

(٤) كذا في الأصل و:ب، وفي: جـ«بتشديد النون».

(٥) ساقط من جـ.

(٦) من سورة البقرة: ٢/ ٥.

(٧) من سورة هود: ١١/ ٧٨.

(المعرف بأل)

قال:

«والمعرَّف بأل العهدية، نحو: جاء القاضي، وللجنس نحو: اسقني الماء».

أقول:

هذا النوع الرابع من أنواع المعارف، وهو المعرَّف بأل كـ: (الفرس والغلام)، وفي ذلك فصلان.

• **أحدهما:** في تحقيق ما يحصل به التعريف، فنقول: لا خلاف أنَّ نحو: الرجل، والغلام، معرفة بسبب ما دخل عليهما من الأداة؛ واختلفوا في الحرف المعرف ما هو؟

فقال الخليل[1]: (أل) برمتها كلمة موضوعة للتعريف بمنزلة قد والهمزة همزة قطع حذفت في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولم يكن التخفيف في الإبتداء إذ لا يُبتدأ بساكن.

وقال سيبويه [رحمه الله][2] حرف التعريف[3] هو اللام فقط، والهمزة همزة وصل تثبت في الإبتداء، وتحذف في الدرج على قياس همزات الوصل،

(١) سيبويه: ٢/ ٦٤، ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) زيادة من: ب.

(٣) سقط (التعريف) من: جـ.

وهذا هو الظاهر فلا ينبغي العدول عنه إلاّ بدليل. ولبعض/ ٣٨/ المتأخرين مخالفة للناس في نقل الخلاف عن الرجلين ليس هذا موضعه[١].

• **الثاني:** في أقسام (أل) من حيث هي نقول: أقسامها ثمانية:

أحدها: أنْ تكون[٢] لاستغراق أفراد الجنس وضابطها أن يصحَّ حلول كلٍّ محلها على سبيل الحقيقة[٣] نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾[٤].

---

(١) حديث الشارح هن (أل) ترديد لما ذكره سيبويه ومفاد كلامه أنَّ (أل) هي أداة التعريف والهمزة للوصل جيء بها للنطق بالساكن، وينقل سيبويه عن الخليل أنّه يعتبر أداة التعريف ثنائية الوضع وهي (أل) وأنها بمنزلة قد، تنفصل بنفسها، وأنها في الاسماء المنزلة (سوف) في الأفعال، وقد نقل ابن إياز في شرح ألفية ابن معطي أنَّ حجّة سيبويه فيما ذهب إليه من وجهين: أحدهما أنّ التعريف يعارض التنكير ودليل التنكير التنوين وهو حرف واحد وكذلك التعريف. والثاني: أنّه إذا كان اللام وحدها اشتد اتصاله بالاسم والحجة «الخليل» من وجهين أيضاً، أحدهما، أنَّ (أل) من خصائص الاسماء كما أن قد من خصائص الأفعال وتلك على حرفين فكذلك هذه. والثاني: أنّهم سوّا بينهما في إفادة التذكير فقالوا: (أل) كما قالوا (قد) وقد ذهب أكثر المتأخرين مذهب سيبويه وذهب بعضهم ومنهم ابن كيسان مذهب الخليل.

ينظر سيبويه: ٢/ ٦٤، ٢٧٢، شرح المفصل: ٩/ ١٧ وما بعدها، التسهيل لابن مالك: ٤٢، المقدمة المحسنية في شرح الألفية: ١٠ خ، الارتشاف/ ٢٤٤، ٨.

(٢) في: ب «تكن».

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٣٨.

(٤) العصر: ١٠٣/ ٢، وخسر أهله ونفسه يخسرها خسرا: أي: أضاعها واهلكها.

الثاني: أنْ تكون لاستغراق صفات الجنس[1]، وضابطها أن يصحَّ حلول كلِّ محلَّها على سبيل المجاز، نحو: زيد الرجل، فأنه لو قيل: زيد كلُّ رجل، لصحَّ على[2] معنى أنه اجتمع فيه ما افترق[3] في غيره من الرجال من الخصال المحمودة.

والثالث: أن تكون لبيان الحقيقة، وضابطها أن يُشار بها وبمضمونها إلى الماهية[4] من حيث هي: نحو: أحبُّ الطيب وأشتهي اللحم[5]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[6].

الرابع: أن تكون لتعريف العهد الذهني بطريق من الطرق غير المشاهدة[7]، نحو[8] - ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ -[9] ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[10].

---

(١) (أل) هذه تأتي لشمول خصائص الجنس لقصد المبالغة.

(٢) سقطت (على) من: جـ.

(٣) كذا في الأصل، وفي: ب «تفرق» وفي: جـ «اقترن» وهو تحريف.

(٤) في: ب «للماهية».

(٥) بصرف النظر عن الافراد ومدخولها في معنى علم الجنس، وبهذا تكون (أل) الجنسية على ثلاثة انواع، للاستغراق، وللمجاز، وللحقيقة.

(٦) الأنبياء: ٢١/ ٣١.

(٧) الفرق بين تعريفي الجنس والعهد، ان الجنس لما ثبت في الاذهان، وتعريف العهد لما ثبت في الاعيان.
ينظر: شرح الفية ابن معطي / ٩٧ (خ) والاشباه والنظائر: ٢/ ٤٤.

(٨) زادت ب «قوله».

(٩) من سورة التوبة: ٩/ ٤٠.

(١٠) من سورة الفتح: ٤٨/ ١٨.

الخامس: أن تكون لتعريف العهد الحضوري[1] نحو: جاءني هذا[2] الرجل، وجاء زيد الساعة، وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[3].

والسادس: أن تكون لتعريف العهد الذكري[4]، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[6].

والسابع: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه، وذلك نحو: الضارب والمضروب، وقد مضى في صدر هذا الشرح أنَّها تدخل في الضرورة على المضارع كقوله[7]:

ما أنت بالحكم التُّرضَى حكومته

---

(١) ينظر: المغنى اللبيب: ١/ ٤٨.

(٢) سقطت: «هذا» من: ب.

(٣) من سورة المائدة: ٥/ ٣.

(٤) ضابطها أن يتقدم ذكر نكرة فيعاد ذكرها بالألف واللام كما في مثال الشارح إذ ذكر تعالى في الآية لفظه مصباح نكرة ثم اعقبها باللفظ معرفاً، وكذلك (زجاجة) و(رسول) في الآيتين الكريمتين.

(٥) من سورة النور: ٢٤/ ٣٥.

(٦) من سورة المزمل: ٧٣/ ١٥-١٦.

(٧) مضى الحديث في هذا البيت.

الثامن: أن تكون حرفاً/ ٣٩/ زائداً، وهي على قسمين، مفيدة المعنى وهي التي للمح الصفة وهي[١] الداخلة على الأعلام التي نقلت من الصفة المجردة من (أل)؛ وإنَّما دخلت بعد ثبوت العلمية إشارة إلى قيام ذلك المعنى الذي نقلت الكلمة عنه[٢] بالمسمى حقيقة أو تفاؤلا كـ(الحسن، والحسين).

وغير مفيدة وهي قسمان:

إمَّا داخلة على نكرة كالتي في قوله[٣]: (بسيط)

دُمتَ الحميدَ فما تنفكُ مستنصرا

إذ لم تزلْ لاكتسابِ الحمدِ مُبتدرا

والحميد حال، و(أل) فيه زائدة لا معرفة، لأن الحال واجب التنكير، أو

---

(١) زادت: ت«على قسمين».

(٢) في: جـ «من» وهو تحريف.

(٣) البيت غير منسوب لقائل معين، وهو من شواهد الاكتاشف/ ٣٤٤ (خ)، تخليص الشواهد ٧٢(خ) الدرر:١/ ٥٣، التصريح:١/ ١٠٨، وقد ورد صدره في الهمع:١/ ٨٠ وهو في تخليص الشواهد والدرر برواية «على العدى في سبيل المجد والكرم» وفي التصريح برواية «بلغت صنع امرئ برا الخالكخ»، «إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا».

وتبادر القوم: اسرعوا، وبادره اعجله.

على معرفة كالتي في قوله[١]: (رجز)

ياعد[٢] أمَّ العمر[٣] من أسيرها
حراسُ أبواب على قُصُورها

فأدخلها على عمرو من[٤] أم عمرو، وهي معرفة بالعلم؛ لأنَّ المكنى من باب الأعلام لكن الضرورة اقتضت ذلك.

وهنا أُحجية، وهي أن يقال لنا: أل داخلة على الفعل الماضي[٥] وهمزتها همزة قطع باتفاق، فما هي؟

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي كما في شرح المفصل. وهو الفضل بن قدامه ابن عجل بن بكر بن وائل أحد مشهوري الرجاز في العصر الأموي ومن الطبقة الأولى توفى سنة (١٣٠هـ).
ينظر ترجمته في: طبقات الشعراء / ١٤٩-١٥٠، الشعر والشعراء:٢/ ٦٠٣-٦٠٩، معجم الشعراء/ ٣١٠ معاهد التنصيص:١/ ١٨. واستشهدوا به على زيادة (أل) في الضرورة، وعلى أن عمرا إذا دخلته اللام للضرورة لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر، والأسير: المشدود بالاسار، وهو الرباط المسجون والبيت منسوب بالهمع: ١/ ٨٠، الدرر:١/ ٥٣، العين: ١/ ٣٠٠ وغير منسوب في: الانصاف: ١/ ١٧٨، الارتشاف:٤٤٦، المغني:١/ ٥٠ الهمع:١/ ٨٠، اللسان: ٧/ ١٣٣. وورد صدره غير منسوب في المقتضب: ٤/ ٤٩، سر صناعة الاعراب: ٢/ ١٣٤.
(٢) في: جـ «ما».
(٣) في: جـ «العمرو».
(٤) في الأصل: «في».
(٥) في الأصل «المضارع» وما اثبته من: ب، جـ.

والجواب[1] أنَّ قُطرباً حكى في (هل فعلـتَ): ألْ فعلـتَ، أبـدل[2] الهـاء همزة فهذه هي[3].

(١) في جـ «الجواب».
(٢) في: ب، جـ «فابدل».
(٣) ينظر المغني: ١/ ٥٢.

(الموصولات)

قال:

«ومن ذلك الموصولات: الـذي، والتـي، واللـذان، واللتـان، والـذين، واللائي، ومَنْ، وما، وأيُّ، والأُلى. وتُوصل بظـرف وبمجـرور، وبجملـة، نحو: قام الذي عندك، أو في الدار، أو خرج أبوه».

أقول:

هذا باب الموصولات الاسمية والكلام يستدعي فصولا:

أحدها في: تعريف الموصول، وذلك إمَّـا بالحـدِّ أو بالـسرد والعـدِّ. أمَّـا الحد[1]، فقال[2] أبو عمـرو بـن الحاجـب: «الموصـول مـا لا يـتمُّ جـزءا إلاّ بصلة/ ٤٠/ وعائد»[3] ومعناه: أنك إذا قلت: «قام الذي» فلا تـتم فاعليـه الذي إلاّ بقولك: قام أبوه، أو خرج أخوه، ونحو ذلك، وهذا الحدُّ حَسَنٌ؛ وهو أولى من قول الزمخشري: مالا يتم اسما إلاّ بصلة، وعائد[4] فقد ردَّ أبـو

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) زادت: ب«الشيخ».

(٣) ينظر: ايضاح ابن الحاجب / ٨٩ ظ.

(٤) في المفصل / ١٤٢: «والموصول مالا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه مـن الجمـل التـي تقع صفات من ضمير فيها يرجع وتسمى هذه الجملة صلة ويسميها سيبويه الحشو....». وينظر:شرح المفصل: ٣/ ١٥٠.

عمرو، بأنَّ «الذي» ثابت الاسمية في نفسه مع قطع [النظر عن][1] الصلة[2].

وأمَّا السرد، فإنّي أرتّبه إنْ شاء الله تعالى[3] ترتيباً بديعاً فأقول: أعلم أولاً أنَّ الموصولات[4] على قسمين: نصّ، ومشترك؛ إمَّا النص فللمفرد والمذكر، عالماً كان أو غيره كـ«الذي»[5] نحو: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ۝٤﴾[6] وقوله: ﴿الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ ۝٣﴾[7] وللمفرد المؤنث عاقلة كانت أو غيرها نحو ﴿الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾[8] وقوله تعالى[9]: ﴿عَن قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾[10].

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) الايضاح لابن الحاجب/ ١٤٣ (خ).

(٣) زيارة من: (ب).

(٤) إنَّ المقصود بالموصولات هنا هي الموصولات الاسمية لأنَّها من المعارف وما سيذكره الشارح من الموصولات الحرفية استطراد منه.

(٥) مذهب البصريين: أنَّ (الذي) اسم موصولا دائما، بينما يرى الفراء: من الكوفيين أنَّها قد تكون موصولا حرفياً، قال في معاني القرآن: ١/ ٣٦٥ معلّقاً على قوله تعالى في سورة الأنعام: «ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن»: إنْ شئت جعلت «الذي» على معنى «ما» تريد: تماماً على ما أحسن موسى، فيكون المعنى تماما على إحسانه «غير» أنَّ الفراء لم ينكر كون مجيء «الذي» اسما موصولا.

وينظر الهمع: ١/ ٨٣.

(٦) الأعلى: ٨٧/ ٤.

(٧) الشرح: ٩٤/ ٣.

(٨) من سورة المجادلة: ٥٨/ ١٠ وما بين ( ) من: جـ.

(٩) زيادة من: جـ.

(١٠) من سورة البقرة: ٢/ ١٤٢.

ويجوز في يائها أمران، أحدهما: الاثبات مع التخفيف والتشديد والثاني: الحذف مع ابقاء كسر ما قبلها، أو اسكانه[١].

وقد أوقعوا (الذي) على الجمع كقوله[٢] : (طويل)

---

(١) في أسرار العربية/ ٣٨٠ «في الذي أربع لغات هي (الذي) بياء ساكنة و(الذيّ) بياء مشددة، و(الذِ) بكسر الذال من غير ياء و(الذْ) بسكون الذال من غير ياء، وكذلك في (التي) أربع لغات (التي) بياء ساكنة (والتيّ) بياء بياء مشددة و(اللتْ) بسكون التاء من غير ياء».
وينظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٣.

(٢) تمامه:

....

هـم القـوم كـل القـوم يـا أم خالـد

والبيت من شواهد سيبويه، وينسب للأشهب بن رميـة أحـد الـشعراء المخضرمين، ادركـوا الجاهلية والاسلام، واسلم، وهو أحد أخوة أربعة ورميلة أمهـم، أبـوه يـدعي ثـور مـن أغـزة الجاهلية وكان الأشهب يهاجي الفرزدق.

ينظر ترجمته في (طبقات الـشعراء: ١٩٢-١٩٣، والخزانـة٢/ ٥٠٩، الأغـاني:٩/ ٢٦١-٢٦٣). «استشهد به على النون من الذين استحذفا لطلو الاسم بالصلة مـن الـذين قـال الاعلم: والدليل على انه أراد الجمع قوله: دماوءهم، ويجوز أن يكون الذي واحداً تـؤدي معنى الجمع...».وفلج: اسم بلد، وقيـل:واد بـين البـصرة والكوفـة، والحـين: الهـلاك، وحانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا ثار، وكل القوم صفة لقوم دالة على كمالهـم، ويـاء أم خالد ويا ابنة القوم خطاب للنساء لحثهن على البكاء وهو من عادات العرب. والبيـت منسوب في سيبويه والأعلم: ١/ ٩٦، المقتضب: ٤/ ١٤٦، المحتـسب: ١/ ١٨٥، الجبـال والأمكنة والمياه للزمخشري: ١٣٦ المؤتلف والمختلف: ٣٣ معجم البلدان ٤/ ٢٧٢، لـج الزانة٢/ ٥٠٠، ٥٠٧، ٣/ ٤٧٣ ولم ينـسب في: أمـالي الـشجري: ٢/ ٣٠٧، شرح ملحـة الإعراب: ١٠٦، المغني ١/ ١٦٤ الهمع: ١/ ٤٩، وهـو في جـ: وإن الـذي (حلـت) وفي البيان والتبين: وإنّ (الالي)...وفي المنصف (فان) الذي....

وإنَّ الـذي حانـت بِفلْـج دمـاؤهُم

(هُـمّ القـوم . . . .)[١]

فقيـل عـلى حـذف النـون، وقيـل التقـدير: وإنَّ الجمـع الـذي، وقـال الأخفش: الذي مشترك بين المفرد والجمع[٢].

ولتثنيتهما[٣]، اللذان، واللتان رفعاً، وبالياء جراً ونـصباً؛ ويجـوز تـشديد نونها رفعاً بالاتفاق، وجّراً ونصبا خلافا للبصريين، فقد قُريء في المتواتر[٤] قولــه: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾[٥] مخففــاً ومــشددا[٦]، وحــذف النــون لغــةٌ حارثيــة كقوله[٧]: (وصل)

---

(١) زيادة من: جـ.

(٢) الارتشاف: ٣٥٢ «ر».

(٣) في: «وتثنيتهما».

(٤) في: ب«التواتر».

(٥) من سورة فصلت: ٤١/ ٢٥.

(٦) في غيث النفع / ٢٧٣ «قرأ المكي اللذين بتشديد النون وله فيها المد والتوسـط والقـصر، وهو مذهب الجمهور، والباقون بـالتخفيف ولـيس لهـم في الوصـل إلاّ القـصر ولهـم في الوقف الثلاثة كما هو ظاهره».

وينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٩٥.

(٧) البيت من سواهد سيبويه، وينسب للأخطـل غيـات بـن غـوث مـن ثعلـب أحـد كبـار الـشعراء الأمـويين، تـوفى عـام (٩٠هـ) وترجمتـه في: طبقـات الـشعراء: ٢٥٠، ٣٨٦، الأغاني:٧/ ١٦٩ ونسبة ابن يعيش إلى الفرزدق وهو خطأ، واستشهد به على حذف النون من اللذين تخفيفا لطول الاسم بالصلة، وبنو كلب بن يربوع هم رهط جرير.وقـد هجـاه الشاعر في قصيدة منها هذا البيت، ولبيت في الديوان/ ٤٤.

أبَنِـــي كليـــبَ إنَّ عمَّـــي اللـــذا
قـــتلا الملـــوكَ، وفككَّـــا الأغـــلالا

وجمع «الذي» ثلاثة ألفاظ:

أحدهما: «الذين»[1]، ويختص بالعاقل، نحو (قوله تعالى)[2] ﴿وَالَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا﴾[3] وما نُزل منزلته / ٤١/ نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[4] وهي بالياء مطلقا في الفصحى، وفي لغة عقيل بالواو رفعاً كقوله[5]:

---

(١) في جـ «اللذين».

(٢) زيادة من: جـ.

(٣) من سورة العنكبوت: ٢٩/ ٦٩.

(٤) من سورة الأعراف: ٧/ ١٩٤.

(٥) هذا البيت من شواهد التي اختلف في نسبتها، فقد نسب لأبي حرب الأعلم من بني عقيل، وقيل لليلي الأخيلية، وقيل للطماح، ونبه بعضهم إلى العقيلي، وقال آخرون إنه لرؤية بن العجاج ولم أعثر عليه في ديوانه، واستشهد به على أجراء (الذين) مجرى المذكر السالم حيث رفع بالواو في حالة الرفع على لغة بني عقيل، وقيل على لغة هذيل، ويوم النخيل اسم موضع دارت فيه معركة. والبيت منسوب (على اختلاف فيما تقدم ذكره) في: المغني: ٢/ ٦٢، الهمع: ١/ ٦٠، الدرر: ١/ ٣٦، الجبال والأمكنة والمياه/ ١٥٣، النوادر/ ٤٧، ولم ينسب في: «أوضح المسالك»: ١/ ١٠٢ (وقد ورد صدره فقط) في شرح الألفية لابن الناظم/ ٣٤، شرح ابن عقيل: ١/ ١٢٥. وقد روى «صدره فقط» في: ب، جـ.

نحــنُ الــذونَ صــبَّحوا الــصباحا

يــومَ النخيــلِ غــارةً مِلحاحــا

الثانية: «الأُلى»[١] وتُكتب بغير واو، والأشهر فيها القصْر كقوله[٢]: (طويل)

رأيــتُ بنــي عمّــي الأُلى يخـذلونَني

عــلى حَـدثانِ الـدهرِ إذْ يتقلّــبُ[٣]

وقد تُمدُّ كقوله[٤]: (طويل)

أبـــى اللهُ للــشمِّ الألاء كـــأنَّهم

سيوفٌ أجادَ القـينُ يومـاً صِـقالَها

---

(١) الألى: بمعنى «الذين» كقولك: هم الألى قالوا كذا. أي الذين.

(٢) البيت لبعض بني فقعس كما جاء في الخزانة، وفي شرح الحماسة للمرزوقي واستشهد به على قصر (الألى) وهو الأشهر عندهم. وهو في: الخزانة ٣/ ٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١/ ٥٠، والموالي ها هنا: ابناء العم وهو في الخزانة وشرح الحماسة برواية: (رأيت مواليَ الأولى) يخذولني.........بدلاً من رأيت بني عمي الالي

(٣) البيت ساقط من: ج.

(٤) البيت لكثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، أبو صخر المعروف بكثير عزة، أحد الشعراء العشاق والمشهورين من أهل المدينة، أكثر اقامته بمصر، توفى سنة (١٠٥هـ) ترجمته في (طبقات الشعراء/ ١٨٢ معجم الشعراء/ ٢٤٢، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٦٥-٢٧٠.

والشاهد فيه: قوله: «الالاء» فانه اسم موصول بمعنى الذين وقد استعمله بالمد على لغة بعضهم، والشم بالضم، جمع اشم مأخوذ من الشم وهو استواء قضبة الأنف مع ارتفاع قليل من ارنبته، وذلك ما يعد عند العرب من علامات السؤدد في الرجال، والقين: الحداد، وصقالها: أراد به صنعتها وأجادة الحداد في ذلك، وهو منسوب في الديوان ص٨٧.

والغالب اطلاقها على العقلاء كما في «الذين» وقد تُطلق على غير العاقل كقوله[1]: (طويل)

تُهيّجنــي للوصــلِ أيامنُــا الألَى
مَــرَرْنَ علينــا والزمــانُ وريــقُ

وقد تطلق على جمع المؤنث كقوله[2]: (طويل)

محـا حبُهـا حـبَّ الأُلى كـنَّ قبلَهـا
وحلَّت مكاناً لم يكنْ حل مِن قبـلُ

والثالثة: «اللائي» وتختص بلغة هُـذيل، وهـي باليـاء مطلقـاً وبعضهم يقول: «اللاؤون رفعاً».

لجمع التي احدى عشرة لفظة: اللاى، والـلاتي، واللـواتي وبـلا يـاءات[3] فيهن، واللا بالقصر، واللَّواءِ بالمد والقص واللاتي بالياء الساكنة والَّلات[4].

---

(١) لم أعثر على قائل هذا البيت فيما رجعت إليه من المصادر وقد ورد بلا غزو في: شرح التصريح: ١/ ١٣٣.

والشاهد فيه قوله: «ايامنا الالي» اذا استعمل اسم الموصول (الالي) لغير العاقل وهو (ايامنا).

ويقال: شجرة ورقة، ووريقة، أي: كثيرة الأوراق، وأورق الشجرة، ارخج ورقة والوارقة، الشجرة الخضراء.

(٢) البيت منسوب لمجنون ليلى وقيس بن الملوح. وهو أحد العشاق المشهورين.

ترجمته في: الشعر والشعراء٣/ ٥٦٣، مسمط الال:١/ ٣٥٠ الخزانة: ٢/ ١٧٠، الاغاني: ٢/ ١.

(٣) في الأصل :«يا ايات».

(٤) ينظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٢، والمقرب: ١/ ٥٧.

والمشترك ما يطلق بلفظ واحد على المفرد المذكر العاقل وفروعه وهو ثلاثة أقسام:

• **أحدها**: ما أتفق على اشتراكه والتكلم به وهو أربعة ألفاظ.

أحدها: «مَنْ»؛ وتختصُّ بواحد من ثلاثة أمور، وهي للعاقل، نحو: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[١] والمشبّه بالعاقل نحو: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ اللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾[٢] فإنَّها أُطلقت على الاصنام لَمَّا كانت[٣] مدعوةً.

والمختلط بالعاقل. والاختلاط/ ٤٢/ ضربان: اختلاط فيما وقعت عليه (مَنْ) نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾[٤] لأنه يشمل الانسان والطائر، واختلاط في عموم فصل بمن[٥] نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ﴾[٦] فإنه اختلط بالعاقل في عموم كل دابة؛ لأنَّ الدابة لغة كل ما دبَّ عاقلاً كان، أو غيره بدليل: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٧].

---

(١) من سورة البقرة: ٢/ ٨.

(٢) من سورة الأحقاف: ٤٦/ ٥.

(٣) في: جـ «لانها».

(٤) من سورة النور: ٢٤/ ٤٥.

(٥) في: جـ «كن».

(٦) من سورة النور: ٢٤/ ٤٥.

(٧) من سورة الأنفال: ٨/ ٥٥.

والثانية: «ما»؛ وهو لما لا يعقل نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[١].

قال الفارسي وابن مالك أو لصفات[٢] من يعقل نحو[٣] ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۝٥﴾[٤] ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[٥] الأول مثال الفارسي، والثاني مثال ابن مالك، وقال ابن عصفور: أو لأنواع من يعقل ومثّل بالآية الثانية[٦]، وقال ابن مالك، أو لما يعقل مع من يعقل[٧] نحو: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[٨].

الثالثة: «أل»؛ الداخلة على اسم الفاعل، كالضارب، أو على اسم المفعول كالمضروب، قيل والصفة المشبَّة نحو: الحسن الوجه وتطلق[٩] على العاقل وغيره، وزعم المازني أنَّها موصول حرفي، وزعم الأخفش ومَنْ وافقه أنَّها حرف تعريف بمنزلتها في الرجل[١٠].

---

(١) من سورة النحل: ١٦/ ٩٦.

(٢) في: جـ «والصفات».

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٦، الارتشاف: ٣٦٨ «ر» التسهيل/ ٣٦.

(٤) الشمس: ٩١/ ٦.

(٥) من سورة النساء: ٤/ ٣.

(٦) في المقرب: ١/ ٥٨ «فاما (ما) فانها تقع على مالا يعقل وعلى أنواع من تعقل من المذكرين والمؤنثات».

(٧) التسهيل: ٣٦.

(٨) من سورة الجمعة: ٦٢/ ١.

(٩) في: ب «يطلق».

(١٠) في الارتشاف: ٣٥٥«ر» ما نصّه ومن المختلف فيه (أل) في نحو: الضارب والمضروب فمذهب الأخفش أنها حرف تعريف وليست موصولة... ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة، وقال المازني انها موصول حرفي. وقال ابن السراج والفارسي والأكثرون موصول اسمي «وقد رأى المبرد أنّها (اسم في صورة الحرف) ويضعف رايه أنها لا تؤول بمصدر».
وينظر المقتضب: ١/ ١٣، الارتشاف: ٣٥٥ -٣٥٦، شرح الكافية للرضي: ٢/ ٤١.

الرابعة: «ذا»؛ بعد ما الاستفهامية[١]، لكلّ مالا يعقل، نحو ماذا صنعتَ؟ أو مَنْ الاستفهامية لكل عاقل كقوله[٢]: (بسيط)

مَنْ ذا يدلُّ على الطريقِ إلى الكَرَى

فعسى خيالُ أحبَّتي يَلقاني

• **والقسم الثاني**: وهو ما أتّفق على التكلّم به، وأُختلِفَ في اشتراكه وهو «أيُّ» خاصة، والجمهور يستعملونه بلفظ واحد للجميع، ومنهم من يلحقها علامات الفروع فيقول: أيَّة، وأيَّان، وأيَّان، وأيّون/ ٤٣/ وأيَّات[٣].

---

(١) تكون «ماذا» على وجهين:

أحدهما اسمان، فما استفهام، وذا بمعنى الذي فعلى هذا يكون الجواب مرفوعا كقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوُ﴾ في قراءة من رفع.

والثاني: أن يكون (ما) و(اذا) اسما واحدا للاستفهام بمعنى أي شيء فعلى هذا ينصب (العفو) في الآية ويكون (ماذا) نصبا بينفقون، واعلم انه يشترط لاستعمال (ذا) موصولة، أن لا يكون مشارا بها نحو: ماذا التواني وماذا الوقوف.

ينظر اللباب للعكبري: ٣٦١خ، شرح المفصل: ٣/ ١٤٩ شرح الانموذج في النحو: ٣٠/ ظ.خ.

(٢) لم أوفق في العثور على قائل هذا البيت.

(٣) في (أيّ) عدة مسائل لم يلتفت إليها الشارح:

أحدها: أنّهم اتفقوا على ورودها موصولة بمعنى الذي وفروعه كـ«من» وما «وقد خالف الأخفش ذلك فزعم أنّها لا تكون إلاّ استفهاما أو جزءا. وقوله محجوج لثبوت =

ويشترط فيها ثلاثةُ أمور:

أحدها: أن تكون خبرية فلا يجوز: «جاء الذي أضربه»[١]، و«لا جاء الذي بعتكه»[٢] قاصداً للإنشاء[٣].

=موصوليتها في لسان العرب كقول غسان بن وعله:

إذا ما لقيتَ بني مالك
فسلّم على أيهم أفضلُ

(فالفضل) هنا موصولة بمعنى الذي وقد حذف صدر صلتها، وغير الموصولة لا تبني ولا تصلح في هذا الموضع.

والثاني: أنّها إذا كانت موصولة تضاف إلى معرفة لفظا أو نية، فمثال إضافتها لفظا (اي الرجال) ومثال اضافتها نية (اي عندك) ويحتمل معنى الذي وفروعه، وقد قلنا: انها معرفة لأنها لا تضاف إلى نكرة وهي موصولة، خلافا لابن عصفور فيما احتج به من قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ وقد ورد بأنَّ (أيّ) هنا استفهامية منصوبة على المفعولية المطلقة.

والثالث: اختلفوا في كونها معربة أو مبنية أحيانا، فذهب الكوفيون إلى إنها معربة إذا حذف العائد من الصلة وذهب البصريون إلى أنها مبنية على الضم. واتفقوا على كونها معربة إذا وصلت بفعل نحو: «سلمت على أيهم عندك».

ينظر: أسرار العربية ٣٨٤، الانصاف: ١/ ٣٨٧-٣٧٩، شرح المفصل: ٣/ ٢٢ شرح التسهيل للمرادي: ١/ ٢٤ ظ.(خ).

(١) في:ب «بعتة».

(٢) ساقط من جـ وكتب في موضعه قوله: «جاء الذي ما احسنه لما في....».

(٣) قال الكعبري في اللباب / ٣٥٨-٣٥٩ «وإنّما كانت جملة خبرية، لأربعة أوجه:

أحدها: أنَّ الغرض منها إيضاح الموصول وغير الخبرية من الأمر والاستفهام مبهم ولا يحصل الايضاح.

=

والثاني: أنْ تكون غير تعجبية، فلا يجوز: «جاء ما أحسنه» لما في التعجب من الإبهام المنافي للتعريف.

الثالث[1]: أن تكون مشتملة لفظاً أو تقديراً[2] على ضمير مطابق للموصول ويسمى[3]، «العائد».

الثاني والثالث[4]: الظرف والمجرور بشرط أنْ يكونا تامّين، نحو: جاء الذي في الدار، والذي عندك، ولا يجوز: «الذي فيك، ولا الذي بك» (لنقصان الجار والمجرور)[5].

=**والثاني**: أنَّ الذي اسم ظاهر والاسماء الظاهرة للغيبة فلو وصلت بالأمر والنهي للمواجهة لتنقاضا؛ لأنَّ المواجهة خطاب وإن كانت للغائب لزم أن يكون فاعلها غير الذي، والضمير العائد على الذي هو الذي في المعنى فيتدافعان، وكذلك الاستفهام.

الثالث: أن (الذي) وصلته من مقدران باسم واحد، والاسم الواحد لا يدلّ على الأمر والنهي والاستفهام مع دلالته على مسمى آخر.

والرابع: أنَّ (الذي) وصلته بخبر عنهما تارة وبهما أخرة والأمر والنهي لا يصح فيهما ذلك».

وينظر: الاشموني: ١/ ١٩٣.

(١) في: جـ «الثاني».

(٢) في: ب، جـ «وتقديرا».

(٣) سقطت «ويسمى» من: ب، جـ.

(٤) أي: من أنواع الصلة.

(٥) كذا في: جـ. وفي الأصل، ب: «للنقصان».

والثاني: أنْ تكون غير تعجبية، فلا يجوز: «جاء ما أحسنه» لما في التعجب من الإبهام المنافي للتعريف.

الثالث[١]: أن تكون مشتملة لفظاً أو تقديراً[٢] على ضمير مطابق للموصول ويسمى[٣]، «العائد».

الثاني والثالث[٤]: الظرف والمجرور بشرط أنْ يكونا تامّين، نحو: جاء الذي في الدار، والذي عندك، ولا يجوز: «الذي فيك، ولا الذي بك» (لنقصان الجار والمجرور)[٥].

=**والثاني**: أنَّ الذي اسم ظاهر والاسماء الظاهرة للغيبة فلو وصلت بالأمر والنهي للمواجهة لتنقاضا؛ لأنَّ المواجهة خطاب وإن كانت للغائب لزم أن يكون فاعلها غير الذي، والضمير العائد على الذي هو الذي في المعنى فيتدافعان، وكذلك الاستفهام.

الثالث: أن (الذي) وصلته من مقدران باسم واحد، والاسم الواحد لا يدلّ على الأمر والنهي والاستفهام مع دلالته على مسمى آخر.

والرابع: أنَّ (الذي) وصلته بخبر عنهما تارة وبهما أخرة والأمر والنهي لا يصح فيهما ذلك».

وينظر: الاشموني: ١/ ١٩٣.

(١) في: جـ «الثاني».

(٢) في: ب، جـ «وتقديرا».

(٣) سقطت «ويسمى» من: ب، جـ.

(٤) أي: من أنواع الصلة.

(٥) كذا في: جـ. وفي الأصل، ب: «للنقصان».

ويتعلّق الظرف والمجرور الواقعين صلة بفعل استقرار محذوف وجوباً ويقدّر انتقال ضمير منه إليهما[١] وهو العائد، فالعائد لا بدَّ منه[٢].

ومن خطأ العامة، وكثير من الخاصة قولهم: «الحمدُ لله الذي كان».

كذا، فيُخلون[٣] الموصول من العائد، ومِمَّا يروى من الأخبار المستحسنة[٤] أنَّ ابنَ عنين[٥] كتب إلى الملك الصالح المعظم[٦]، وقد اعتُلَّ،

---

(١) في: جـ «والعائد».

(٢) في أسرار العربية: ٣٨١-٣٨٢:«فان قيل: فلم وجب العائد من الصلة إلى الموصل قيل: لأنَّ العائد يعلقها بالموصول ويتممها به وقد يحذف العائد، إذا كان الضمير المنصوب المتصل، والضمير المنصوب يجوز حذفه؛ لأنّه صار الاسم الموصول والفعل الفاعل بمنزلة شيء واحد، فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف، وكان حذف المفعول أولى لأنه فضله...».

وينظر: المقتضب: ١/ ١٩٧، ٢/ ١٣٧.

(٣) في: جـ «يخلون».

(٤) في الأصل: ب «ومما (مر) بي من الأخبار المستحسنة وما اثبته من: جـ».

(٥) ابن عنين: هو شرف الدين أبو المحاسن محمد بن نصر بن الحسين بن علي بن محمد بن غائب المعروف بابن عنين، ولد بدمشق سنة (٥٤٩هـ) ونشأ بها، له في نور الدين زنكي مدائح كثيرة، توفى بدمشق سنة (٦٣٠هـ).

ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٧/ ١٢١، البداية والنهاية: ١٣/ ١٣٧ ز، وفيات الأعيان: ٤/ ١٠٦-١١٠.

(٦) في ب، جـ: «الاعظم».

وهو عيسى بن الملك العادل نور الدين زنكي اقسنقر، ولد سنة (٥٧٦هـ) وكان مع علو همّته عالما بالعربية والفقه. توفى بدمشق سنة (٦٤٦هـ).

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١/ ٥٠١.

فلم يأته وانقطعت عنه صلاته[١]: / ٤٤/ (كامل)

انظـرْ إليَّ بعـينِ مـولى لم يَـزلْ يُـولي
النَّــدَى وتــلافَ قَبْــلِ تــلافِ
أنــا كالــذي أحتـاجُ مـا يحتاجُـهُ
فــاغنَمْ دُعــائي والثنــاءَ الــوافي

فأتاه واعطاه صرَّة فيها دنانير، فقال هذه الصلة، وأنا العائد.

الفصل الثالث: في تحقيق ما تعرفت به[٢]، وقد أُختلف في ذلك، فزعم أبو علي[٣]، وأبو الفتح[٤] وطائفة أنها تعرَّفت بالعهد الذي في صلتها، لأنَّ

---

(١) ورد البيتان في ديوان ابن عنين: ص٩٢.
وهما أيضاً في: وفيات الأعيان: ١/ ٥٠٢.
ورواية البيت الثاني في الديوان قوله:
. . . .
(فــاغنم ثــوابي والثنــاء الــوافي)

(٢) في: جـ «ما يعرف به».

(٣) فارسي استاذ ابن جني، وقد مرت ترجمته.

(٤) أبو الفتح: هو عثمان بن جني لاازدي الموصلي، كنيته ابو الفتح، وهو من ألمع تلاميذ أبي علي الفارسي، ولد في الموصل سنة (٣٢١هـ) وقيل (٣٢٢هـ) وبها نشأ، وتوفى سنة (٣٩٢هـ) باتفاق أكثر الآراء. آثاره تربو على الخمسين، أشهرها: الخصائص، والمحتسب، واللمع، وسر صناعة الإعراب، وكلها مطبوعة.
ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ٣٣٢-٣٣٤، معجم الأدباء: ١٢/ ٨١-١١٥، أنباه الرواة: ٢/ ٣٣٥-٣٤٠، وفيات الأعيان: ٢/ ٤١٠-٤١٢، البلغة / ١٣٧.

البيان إنَّما حصل بها، وزعموا أنَّ -أل- في نحو: (الذي) و(التي) زائدة[١]، وذهب أبو الحسن الأخفش أنها تعرَّفتْ بـ«أل» لأن التعريف اللفظي لم يثبت إلا بها أو بالإضافة، وردَّ بأن من الموصولات ما ليس فيه، «أل» كـ«مَن» و«ما» أجاب بأنه على معناها كـ(سَحر) ليوم معين، وردُّ بأن فيها ما هو مضاف، وهو (أي) فلا يصحُّ أن ينوي منه «أل» اجاب بأنَّه يدَّعي أنَّها معرفة بالإضافة، كذا نقل عنه ابن عصفور[٢].

ونلخص أن الموصولات عنده على ثلاثة أقسام، معرف بالألف واللام ومعرف بنيتها، ومعرف بالإضافة، وأنَّ المصنف لم يوافق واحداً من القولين؛ لأنَّه عمَّ القول بأنَّ الموصلات معرَّفة بالألف حيث قال: «ومن ذلك الموصولات أي[٣] ومما[٤] عرف بالألف واللام الموصولات، وذكر منها أياً»[٥].

الفصل الرابع: في بيان «درجتها في التعريف».

فنقول: أما على قول أبي الحسن، فإنه قسمان، فالذي ومن نحوها في رتبة «الرجل» وأي في رتبة المضاف، وأما على قول أبي علي الفارسي ومن وافقه

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٤١، الانصاف (مسألة ٩٥) الارتشاف / ٢٩٩ (خ).

(٢) الارتشاف: ٢٩٩ (ر).

(٣) زادت: ب «نحو».

(٤) في: ب «مما».

(٥) سقطت: «اسما» من: جـ.

/ ٤٥/ فظاهر كلام ابن مالك في التسهيل[١] أنه في رتبة المعرَّف بالاداة[٢]، وحين بحثت معه في الشرح ذكر من جهته أنه لا قائل بمساواته لذى الأداة وسلم له ذلك.

---

(١) هو كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه الاستاذ محمد كامل بركات «مطبوع».

(٢) في التسهيل ص٢١: «وأعرفها ضمير المخاطب ثم ضكير العلم، ثم ضمير النائب السالم عن إبهام، ثم المشار به والمنادى، ثم المضاف وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه».

(المضاف إلى المعرفة)

قال:

«والمضاف إلى المعرفة نحو غلام زيد».

أقول:

هذه خاتمة المعارف الخمسة التي ذكرها وهو المضاف إلى المعرفة من المعارف السابقة إضافة محصنة، أيْ خالصة مع تقدير الانفصال نحو: غلامك، وغلامه، وغلام هذا، وغلام السلطان، وغلام الذي قام أبوه، وقد أُختلف في درجته في التعريف على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنَّ المضاف إلى الشيء في مرتبة دونه مطلقاً، فإنه الفراء[1].

والثاني: أنَّ المضاف إلى الشيء في مرتبته مطلقاً[2]، وهو اختيار ابن مالك[3].

والثالث: قول المحققين: أنَّ المضاف إلى الشيء في مرتبته مطلقاً إلّا

---

(١) الارتشاف: ٢٩٩-٣٠٠ «ر».

(٢) سقطت «مطلقاً» من: جـ.

(٣) التسهيل/ ١٧٠.

المضاف إلى الضمر[١] فإنَّه في رتبة العلم[٢]. فأمّا قول ابن مالك والفرَّاء فمردودان بقوله[٣]: (طويل)

كخذروفِ الوليدِ المثقَّبِ

---

(١) في: جـ«ضمير».

(٢) الارتشاف/ ٢٩٩ «رسالة».

(٣) هذا الشاهد قصعة من بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي أحد فحول الشعراء في الجاهلية (١٣٠-٨٠ق.م) والبيت بتمامه: وهو من قصيدة له ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها (أم جندب):

فادركَ لم يجهدْ ولم يثن شأوه
يمرُّ كخذروف الوليد المثقب

وتحاكما إليها في أن يصف كلُّ واحد منهما فرسه في قصيدة، ومطلع قصيدة امرئ القيس قوله:

خليلي مُرّابي على أمِّ جندب
لنقضي حاجاتِ الفؤادِ المعذبِ

والشاهد: قوله: «خذروف الوليد المثقب» فإنَّ قوله «المثقب» نعت لقوله خذروف الوليد. وهذا النعت محلّى بالألف واللام والمنعوت مضاف إليه، والنعت لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت، فدلّنا ذلك على أن المحلّى بأل ليس أعرف من المضاف إلى المحلى بأل، فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون في رتبتها. والشأو: الشوط البعيد: والخذروف: لعبة للصبيان يديرونها بخيط في أكفهم فلا تكاد ترى لسرعة دورانها.

أراد أنَّ فرسه قد أدرك الصيد من غير أن يجهده؛ لأنَّه كان سريعاً بما يشبه سرعة خذروف الوليد.

والبيت في الديوان/ ٥١. وغير منسوب في: شرح الجمل: ١/ ١٠٠ (ر) شرح الشذور: ٢٠٢.

وقولهم[١]: مررت بزيد صاحبك، فان الخذروف إذا كان دون المثقَّب في التعريف، وزيداً إذا كان دون صاحبك، لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف، وهذا لا يجوز، وهذا الاعتراض[٢] انما يصح إذا سلم أنَّ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ولكن الشلوبين[٣] نقله عن الفراء أنه لايجيز نعت الأعمَّ بالأخصّ، ووافقه ابن مالك[٤].

ونقل عن أبان[٥] خلافاً غريباً، وهو أنّهم اختلفوا في المعرَّف / ٤٦/ بـ(أل) وفي المضاف من حيث هو أيّهما أعرف، فقيل المعرف بـ(أل)؛ لأنّه أشد امتزاجاً[٦]، وقيل المعرف بالإضافة لأنّه يوصف بما فيه (أل) نحو:

---

(١) سقطت «وقولهم» من: جـ.

(٢) في:جـ «قولك».

(٣) التوطئة للشلوبين: ٥٧ (خ).

(٤) التسهيل: ١٧٠.

(٥) ابن أبان: هو أحمد بن أبان بن سيد اللغوي الأندلسي، ويكنى أبا القاسم، أخذ عن أبي القالي وسعيد بن جابر الأشبيلي، من علماء بلاده، كان عالماً حاذقاً أديباً وعنه أخذ أبو القاسم الافيلي، توفى سنة (٣٨٢هـ)

من مصنفاته: العالم في اللغة، وشرح كتاب للأخفش، وهما مفقودان.

ينظر في ترجمته: معجم الأدباء: ٢/ ٢٠٣-١٠٥، انباه الرواة: ١/ ٣٠-٣١ الصلة لابن بشكوال: ١/ ١٤، بغية الوعاة: ١/ ٢٩١.

(٦) الارتشاف/ ٣٠٠ «ر».

مررت بغلام زيد الفاضل، وهذا كلام ساقط جداً[1].

القسم الثالث: ما أُختلف في التكلّم به، وفي اشتراكه، وهو «ذو» فلا يُتكلَّم بها إلا طيء، ولهم فيها ثلاثة استعمالات ذكرها ابن النحاس في التعليقة.

(١) وينظر في خلاف النحاة في أعرف المعارف: المقتضب: ٢/ ١٤٣ الايضاح للفارسي: ١/ ٢٧٩، كشف المكشل في النحو: ٢٩٤ خ، شرح المفصل: ٣/ ١٩٧، التسهيل: ٢١، الارتشاف: / ٢٩٩-٣٠٠«ر».

(باب المرفوعات)

قال:

«المرفوعات ثمانية»:

أقول:

شرع في ذكر أنواع المعربات من الأسماء، وهي المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات، وقد مضى أنَّ جهات إعراب الاسم منحصرة في هذه الثلاث، وإنَّما جاز جمع المرفوع والمنصوب، والمجرور بالألف والتاء، وإنْ كانت مذكَّرة؛ لأنها صفة للفظ، وصفة مالا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس نحو: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[1] و﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾[2] و﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾[3] وجبال شامخات.

وإنَّما بدأ بالمرفوعات لأنه لا يخلو فيها كلام، ولا تكون إلاّ عُمَداً أيْ غير صالحة للاستغناء عنها، وذلك أعمُّ من أنْ يجوز سقوطها لدليلٍ كالمبتدأ والخبر، ولا يجوز كالفاعل والنائب عنه بخلاف المنصوبات والمجرورات فإنَّها فضلات صالحة للسقوط، وإذا كانت عمداً كان أصلها الرُفع نحو:

---

(١) من سورة البقرة ٢/ ١٩٧. ومنها ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ...﴾.

(٢) من سورة البقرة: ٢/ ٢٠٣ ومنها: ﴿۞ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ...﴾.

(٣) من سورة سبأ: ٣٤/ ١٣. ومنها: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ...﴾.

«أن زيداً قائم» و«كان زيد قائماً» و«كفى بزيْدٍ» فإنَّ أصل ذلك: زيد قائم، و«كفى زيد».

قال سحيم[١]: (طويل)

«كفى الشَّيبُ والاسلامُ للمرءِ ناهياً»

وأخرَّ المخفوضات عن المنصوبات؛ لأنَّ طلب العامل أشدُّ منْ طلبه للمخفوض، بدليل أنَّه يصل للمنصوب بنفسه ولا يصل إلى المخفوض[٢] إلاّ بواسطة حرف الجر.

---

(١) هو سحيم عبد بني الحسحاس، وقيل اسمه حيّة ومولاه جندل بن معبد كان حبشياً أعجمي اللسان، من المخضرمين «أدرك الجاهلية والإسلام واسلم».

ينظر ترجمته في (طبقات الشعراء ٦٤، سمط اللالي/ ٧٢١ الخزانة ٢/ ١٠٢-١٠٥) وما ذكره الشارح عجز بيت من الطويل وهو مطلع قصيدة مشهورة له، وعجزه قوله:

عميرةُ ودّع إنْ تجهزتَ غاديا

كفى الشيب ....

والشها في قوله «كفى الشيب» حيث اسقط الباء من فاعل «كفى» فدل على أن هذه الباء ليست مؤنث (عمر) واحد العمور، وهي أصول الأسنان والأضراس، والبيت منسوب في ديوانه: ص١٦ وفي سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٧، الانصاف: ١/ ٩٩، شرح المفصل: ٨/ ٩٣.

ويروى في كتب النحاة: عميرة ودع إن تجهزت (غازيا)

(٢) في: جـ «المبتدأ».

قوله: «المرفوعات ثمانية» / ٤٧/ مبتدأ وخبر، ومراده المرفوعات قوله: «المرفوعات ثمانية» مبتدأ وخبر، ومراده المرفوعات من الأسماء لا المرفوعات مطلقاً؛ لأنَّ المضارع إذا تجرَّد عن الجازم والنَّاصب ارتفع بالاتِّفاق وهو زائد على العادّة التي ذكرها، فأما قول الشاعر[1]: (سريع)

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ

إثماً مِنَ اللهِ ولا واغلِ

فقيل: إنّه قدر الوقف على: أشْرب فسكَّنه ثم وصل بنية الوقف، وقيل: إنَّه أجرى المنفصل مجرى المتصل فنزَّل (ربغ)[2] من أشْرب[3] غيرُ منزلة عضدٍ، فقال (ربغ) كما تقول بنو تميم: (عَضْد).

---

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، استشهد به على مجيء «اشرب» ساكنا ولم يتقدمه جازم، اما لضروة دعا إليها النظم، وامّا لتوالي ثلاث حركات في الكلمة مع أبعادها وهي فتحة الراء، وضمة الباء، وفتحة الغين لما توالت هذه الحركات اشبهت عضدا في وجود فتحة تتبعها ضمة، وقد جوز العرب تسكين ضاد «عضد» ونحوه، فلما اشبهت هذه الاحرف الثلاثة عضدا استساغ القائل لنفسه أن يسكن وسطها، كما يسكن وسط عضد. ومستحقب: من يجمع حاجياته في الحقيبة، والمراد هنا غير مكتسب و«وأغل» الذي يأتي شراب القوم من غير أن يدعى إليه، فهو واغل ليس منهم. والبيت منسوب في ديوانه. وهو في الكامل: ١/ ٢٤٤، والتنبيهات: ١١٦ (فاليوم اسقى) ولا شاهد فيه حينئذ على ما ذكره الشارح. وفي أمالي المرتضي: ٢/ ٣٠، ٦٠ واطلاح المنطق: ٣٥٦ (فاليوم فاشرب).

(٢) في اللسان (ربغ): الربغ: التراب المدقق كالرفغ، والاربغ الكثير من كل شيء.

(٣) في: جـ «اشراب».

(الفاعل)

قال:

«والفاعل، ويُرفعُ بالفعْل، نحو: قام زيدٌ، وبالاسم نحو: مررت برجلٍ قائم أبوه، ولا يتقدَّم على رافعه».

أقول:

الكلام في هذا الباب يستدعي فصولاً:

أحدها: في وجْه تقديم الفاعل على غيره، فنقول: إنَّما بدأ بالفاعل؛ لأنَّه أصل المرفوعات عنده، وغيره من المرفوعات محمول عليه، وهذا اختيار جماعة ويشهد لهم قوَّة عاملة، وهو الفعل وشبهه، ومنهم من جعل المبتدأ هو الأصل، وغيره محمولا عليه وقال آخرون، ويشهد لهم أنَّ عامله لما لم يكن لفظياً كان رافعه كأنَّه ذاتي له وما بالذات أصْل، وما بالعرض[1] فرع، وقيل: كلٌّ منها أصلٌ برأسه، وبالجملة فهذا الخلاف[2] طويل الذيل عديم الفائدة[3].

---

(١) في جـ «بالعارض».

(٢) في: ب «خلاف».

(٣) خلاصته أنَّ سيبويه وابن السراج وغيرهما ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ والخبر هما أصل المرفوعات / والأولان في استحقاق الرفع، وغيرهما محمول عليهما وذلك لعدة وجوه:

أحدها: أنَّ المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية، وتعرّي الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره.

والثاني: أن المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخيره، والفاعل اذا تقدم على الفعل صار مبتدأ لا غير.

ينظر: اللباب للعكبري ٥٢-٥٣ خ شرح المفصل: ١/ ٧٣، الاشباه: ٢/ ٤٥.

والثاني في حدِّه: ويشتْمل على تفسير عامله، فنقول: الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعْل أو مافي تأويله وقدَّم عليه على طريقة «فعل» أو فاعل[(١)]، فمثال الاسم «زيْد» في نحو: قام زيد «ومثال ما في تأويله قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾[(٢)] ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ﴾[(٣)] ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾[(٤)]، وقال الشاعر[(٥)]: (وافر)

---

(١) الفاعل عند النحويين الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه، فقدما عليه سواء وجد عنه فعل حقيقة أو مجازا أو لم يوجد، وقال بعض النحويين الفاعل من أوجد الفعل عنه وغيره محمول عليه، قال الكعبري: وهذا الثلاثة أوجه.
أحدها: أن قولهم: «مات زيد» فاعل عندهم ولم يصدر عنه حقيقة.
والثاني: أنّه إذا كان فاعلا لصدور الفعل منه لم يجز بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه؛ لأنَّ المعلول لا يثبت بدون العلة.
والثالث: أنّ الاسم إذا تقدّم على الفعل بطُل أن يكون فاعلا مع صدور الفعل، اللباب/ ٨٩ خ.
وينظر شرح ملحة الإعراب / ٤٥، شرح الهادي على الكافي ١/ ١٧٧ خ.
(٢) من سورة الحديد: ٥٧/ ١٦.
(٣) من سورة النور: ٢٤/ ٨.
(٤) من سورة فصلت: ٤١/ ٥٣.
(٥) هذا صدر بيت نسبة البحتري في حماسته إلى عبد الرحمن بن أسير الأسدي ولم أعثر له على ترجمة.
وتمامه:
يسر المرءُ ما ذهبَ الليالي
وكان ذهابُهن له ذهابا
والشاهد فيه قول ما ذهب الليالي وذلك أنه جعل ما مع ما بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل والتقدير يسر المرء ذهاب الليالي.

=

«يسرُّ المرءُ مـا ذهـبَ الليـالي» / ٤٨ /

فهذه الأحـرف الثلاثـة هـي: أن،وإن، ومـا، يقـدرون مـع مـا بعـدهن بالمصدر، فلذلك وقعْن موقع الفاعل، والتقدير: خشوع قلـوبهم وشـهادته على كلّ شيء، وذهاب الليالي: ومثال الفعل[1] قد ذكر.

وأمّا ما في تأويله فثمانية أمورٍ:

أحدُها: اسْم الفعل[2] كقوله[3]: (طويل)

فهيْهَاتَ، هيهَّاتَ العقيـقُ ومـنْ بـهِ

وهيْهاتَ خلـلٌ بـالعقيق نواصـلُهْ

=والبيت منسوب في حماسة البحتري/ ١٣٧. وغير منسوب في: شرح المفصل: ١/ ٩٨، ٨/ ١٤٢ الارتشاف: ٦٢١ «ر»، شرح التصريح: ١/ ٢٦٨ ط١ شرح شواهد القطر/ ٧.

وهو في الحماسة برواية: (يود) المرء (لو نفذ) الليالي.

(١) في: جـ «الفاعل» وهو تحريف.

(٢) في: ب، جـ «الفاعل» وهو تحريف.

(٣) البيت لجرير بن عطية الخطفي أحد كبار الشعراء الأمويين (٢٨هـ - ١١٠) ترجمته في طبقات فحول الشعر/ ٢٤٩-٣١٥-٣٨٦، الشعر والشعراء: ١/ ٤٦٤-٤٧٠، الاغاني: ٩/ ٣٢٤) وهو البيت الثاني والعشرون من قصيدة يرد فيها على الفرزدق.

وروايته في الديوان:

فأيهـات أيهـات العقيـقُ ومَـنْ

وأيهـات وصـل بـالعقيق تواصـله

والشاهد فيه: قوله: هيهات العقيق، وهيهات خل، حيث استعمل هيهات في الموضعين، اسم فعل بمعنى بعد، ورفع به فاعلا كما لـه كـان يرفعـه لـو أنـه وضـع موضـعه «بعـد» والعقيق: اسم مكان، فقال عقيق اليمامة، وعقيق المدينة، وعقيق تهامة، والبيت منسوب في الديوان ص١٨٤، الخصائص ٣/ ٤٢ شرح المفصل: ٤/ ٣٥ ويرى في بعض المصادر: «نحاوله» بدل: «نواصله».

فهيْهات أسم لـ«بُعد» والعَقيق فاعل بـالأول، وأمـا الثـاني فـإنّما جِـيء للتوكيد، وخل فاعل الثالث، قيل: ومنْ ذلك قوله تعـالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ۝٣٦﴾[1] فهيهاتَ: اسم فعْل[2] (بمعنْى بعد، والثاني كذلك، وهو مؤكدّ له، وما فاعل بالأول أي: بعد ما توعدون، واللاّم زائـدة (مقويـة) وزيـادة اللام إنّما عهّدت في المفعْول، وقيل الفاعـل ضـمير[3] الاخـراج أو ضـمير التصدّيق وعليْهما فاللّام للبيان مثلها في «هيت لـك»[4] وقيـل إنّهـا مـصْدر مبتدأ بمَعنى بعد البُعد ولَمّا توعدون خبر.

الثاني: المصدر، نحو: الحديث «وحجُّ البيت مَن استطاع إليه سـبيلا»[5]، فمنْ فِاعل بالحجِّ.

---

(١) المؤمنون: ٢٣/ ٣٦.

(٢) زيادة من: ب، جـ.

(٣) في: جـ«عائد» وهو «تحريف».

(٤) هيت: اسم فعل أمر بمعنى اقبل، وتعال، ولا يتصرف ولا يفارق هـذه الـصيغة، يقـال: هيت يا هذا، وهيت لك، فهيت دعاء له ان يقبل لما يريده منه، وقوله: «لك» لتبين المدعو، أي هذه الدعاء لـك، كـما تقـول: سـقيا لـك. قـال تعـالى في سـورة يوسـف: ١٢/ ٢٣: «وراودته التي هي في بيتها عن نفسه وغلقت الابواب وقالت هيت لك، قال معاذ الله انه ربي احسن مثواي انه لا يفلح الظالمون».
ينظر: معجم ألفاظ القرآن:٢/ ٨١١.

(٥) في صحيح الترمذي: ١/ ٧٤ (باب الإيمان) قـال صـلى الله عليـه وسـلم بنـي الاسـلام عـلى خمس، شهادة حاله الد الله وان محمدا رسول الله، واقام الصلاة، وايتاء الزكاة وصـوم رمـضان (وحج البيت.......) وفي الباب نفسه عن جرير بن عبـد الله قـال ابـو عيـسى: هـذا حـديث حسن صحيح وقد ورد على غير لفظه في صحيح البخاري الربع الأول ص٢٦-٢٧.

الثالث: اسْم المَصْدر، نحو: أعجبني عطاءُ الفقيرِ الغنيَ.

الرابع: اسْم الفِاعل نحو: ﴿شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ﴾[1].

الخامس: امثلة المُبالغة نحو: «هذا ذَبّاحٌ البقرَ أبوه».

السادس: الصفة المشبَّهة، نحو: «مررتُ برجلٍ حسَنٍ وجهُهُ».

السابع: / ٤٩/ أفعل التفضيل، في نحو: «ما رأيت رجلاً أحسْنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيدٍ».

الثامن: الظَّرف والجَار والمجرور إذا قوى فيهما جانب الفعْل باعتمادها إما على استفهام نحو - ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ -[2] أو نفي: نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[3] فـ(اله) فاعل بالجار والمجرور لنيابته عن «استقر»[4] أو «ثبت» محذوفاً، أو مبتدأ مخبْر بالجار والمجرور على التّقديم والتأخير، وأمّا على مخبر نحو: زيد في الدّار أبوه، أو موصوف - ﴿كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾[5] أو صاحب حالٍ نحو: «مررت برجُل معَه صقرٌ صائداً به غداً»، ويجوز في ذلك كلّه أن يجعل على الابتِداء والخبر بالتقديم والتّأخير إلاّ أن الأرجح الفاعلية.

---

(١) من سورة النحل: ١٦/ ٦٩ وتمامها قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝٦٩﴾.

(٢) من سورة إبراهيم: ١٤/ ١٠.

(٣) من سورة الأعراف: ١/ ٥٩.

(٤) في: جـ «ستقرا» وهو تحريف.

(٥) من سورة البقرة: ٢/ ١٩.

وأبو الحسن لا يعتمد الاشتراط فيجيز في نحو: «في الدّار زيْد» و«عندك عمْر» «أن يكون المرفوع مبتدأ أو فاعلاً»(١).

وقولنا: وقدَّم عليه تحرز من نحو «زيد قام» فزيد مبتدأ لا فاعل لتأخر ما أسند إليه وأجاز الكوفيون فيه الابتداء والفاعلية ويلزمهم أن يجيزوا «الزيْدان قام» و«الزَّيدون قام» ومثل هذا لم يُعثر عليه(٢).

---

(١) ينظر: حاشية الايضاح العضدي على الاصل: ٤٨، شرح اللمع للواسطي: ٣٢، الانصاف: مسأله (٦) ١/ ٦٦، الارتشاف: ٣٩٦ «رسالة».

(٢) القول بعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل في مثل: قام زيد، هو قول البصريين ومن وافقهم؛ لأنّ الفاعل كالجزء من الفعل، ولئلا يلتبس الفاعل بالمبتدأ، قال ابن جني في اللمع / ٢٧«واعلم أنَّ الفعل لا بدَّ له من الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فان لم يكن مظهرا بعده فهو مضمر لا محالة».

وقال في الخصائص: ٢/ ٣٨٥ «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده إنّما الرفع له (المبتدأ والخبر) جميعا، فلم يتقدم الخبر عليهما معا وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ.

أمّا الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل مع بقاء فاعليته واحتجوا بقول الزيادة:

ما للجمال مشيُها وئيدا

أجندلاً يحملْنَ أم حديدا

فمشيها عندهم فاعل لوئيد (ووئيدا) حال من الجمال، وتأولّه البصريون أنَّ مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو - يوجد وئيد، وقيل ضرورة وروى مثلنا: الرفع على ما ذكرنا، والنصب على المصدر أي: تمشي مشيها والخفض بدل من الجمال».

وينظر شرح المفصل: ١/ ٧٥، توجيه اللمع لابن الخبار/ ٣٦ خ الاشموني: ٢/ ١٤٣.

وقولنا: على طريقة فَعَلَ أو فاعل مخرجٌ لما هو على طريقة (فِعلَ)، أو (مفعولٍ) نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ -[1] و«زيد مضرْوب عبده». ولقد أجحف المصنف بالفِاعل جداً، حيث لم يذكْر له رسماً ولا حداً، حيث ذكر أنّ عامله الفعل والاسم، وأدرجَ تحت الاسم أنواعاً استقصاها حين تكلَّم عن عامل المفعول، وكان هذا الموضع أولى بالتفصيل لشرف الفاعل/ ٥٠/، ولتقدُّمه، وكانت الحوالة في باب المفعول تقع على ما تقدَّم في باب الفاعل.

الثالث: في أحكامه: نقول: أحكامه كثيرة[2]، فلنذكر منها ما يليق بهذا المختصر فمن حكمه الرفع[3] ويجب أنْ يخفض بالياء الزائدة أنْ كان الفعِل أفضل في التعجب نحو: «أحسن يزيدٍ» ويكثر أنْ كان فعل في التعجب كقولك: حب بزيدٍ «أيْ»: ما أحبَّه. ويكون أكثر أن كان كفى نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ

---

(١) من سورة البقرة: ٢/ ٢١٠.

(٢) ينظر أحكام الفاعل، الهداية في النحو: ١٥-١٦ خ، شرح الشذور / ٢١٣، شرح الاشموني: ٢/ ١٤٠ وما بعدها.

(٣) في شرح الهادي: ١/ ١٧٧خ «وإنّما رفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول واختص بالرفع لقوله باحداثه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه، إذ لا يجوز حذفه، والضمة قوى من الفتحة لكون الضمة من الواو، والفتحة من الألف؛ لأنّها أضيق مخرجاً، فناسبوا بأن اعطوا الأقوى الأقوى الأضعف الأضعف».

وينظر: اسرار العربية: ٧٧-٨٨، شرح ملحة الإعراب: ٤٥.

﴿شَهِيدًا ٣٩﴾[١]، ويكثر خفضه بإضافة عامله إنْ كان مصدراً نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٢].

ومنها أنه لا يتقدَّم على عامله كما قدمنا، وأنه منه كالجزء، فمن ثم اعترض به بين الفعل، واعرابه في نحو: «يفعلان» وسكن له، آخره في نحو: «ضَربت» لئلا يتوالى أربُع متحركات فيما هو كالكلمة، بخلاف و«ضربك»، وأنَّ الأصل فيه أنْ يلي عامله لَمَا بيَّنا من كونه كالجزء منه نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾[٣] وقد يتقدّم المفعول به عليه وحدَهُ نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ٤١﴾[٤] وقد يتقدَّم عليه وعلى العامل[٥] نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾[٦] وألا

(١) من سورة النساء: ٥/ ٣٩.

(٢) من سورة البقرة: ٢/ ٢٥١، ومنها قوله تعالى: «ولولا دفعُ الله الناس بعضهَم ببعضٍ لفسدتِ الأرضُ، ولكنَّ الله ذو فضلٍ على العالمين».

(٣) من سورة البقرة: ٢/ ٢٥١.

(٤) القمر: ٥٤/ ٤١.

(٥) ينظر مواضع جواز تقديم الفاعل وتأخيره في: أوضح المسالك: ١/ ٣٣٦، شرح الهادي: ١/ ٩٠-١٩٢خ، الاشموني: ١/ ١٧٩.

(٦) من سورة الأعراف: ٧/ ٣٠ وتمامها قوله تعالى: «فريقا هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة انهم اتخذوا الشياطين أولياء من دونه الله وتحسبون أنهم مهتدون».

يكون إلّا واداً بخلاف المفعول وقد يتعددّ كما سيأتي، وأمّا قوله[1]:(متدارك)

كــــرَة ضِربـــت بـــصَوالجه

فتلقَّفهَـــا رجـــلٌ رجـــلُ

فعلى اسقاط الحرف العاطف، أي رجل فرجل، ويمكن أن يكون الرجل الثاني صفة كما تقول: مررت بزيدٍ الرجل، أي: الكامل في صفات الرّجـال، وفيه بُعْدٌ. وحدَّثني بعضهم أنّ زاعماً أنَّ الرواية بكسر جيم رجُل الثاني وأنّه /٥١/ صفة لرجل الأول المضموم الجيم، والمعنـى فتلقّفهـا رجُـل رجِـل، الشِّعر، كما تقول: رجل أكحَلِ أي: أكحل الطَّرف، وهذا فيما أظـنّ تحريـف أختلقه مَنْ أشكلَ عليه البيت ويقال له إذا سلَّمنا لك ثبـوت هـذه الروايـة فنحن استشكلنا الرِواية الأخرى ولا سبيل لك إلى ردَّها.

(١) لم يتيسر لي الوقوف على قائل هذا البيت وهو من الشواهد المشهورة في كتب العروض. ويرد أيضاً شاهداً على اقمة الحال المفصلة مقام الفاعل، فاصلا الكـلام: فتلقفهـا النـاس أيضاً رجلا رجلا، فحذف الفاعل وأنيب الحال المفصلة عنه. وهو غير منسوب في: شرح التصريح وبهامشه حاشيه - العلامة يس: ١/ ٧٢، شرح متن الكافي في علمي العـروض والقوافي: ٧٠، البسيط الشافي: ١٠٠، النبذة البهية: ٢٩، تحفة الأدب/ ٨٦، والـصوالجة: عصى فيها اعوجاج يلعب بها مع الكرة - وهـو في جميـع النـسخ بروايـة: «كـرة وضـعت لصوالجه» ويروى في بعض المراجـع (طرحـت ويـروي (وضـعت) ومـا اثبـت مـستقيم والمعنى المطلوب.

(نائب الفاعل)

قال:

«والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله» ويُرفع بالفعل نحو: «ضُرِب زيد» والاسْم نحو: «مررت برجْل مضروب أبوه» ويكون مفعولا به ومصدراً، وظرفاً، ومجروراً نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾[1]، نحو: «صِيمَ رمضانُ، وسير ميلٌ وسِير بزيدٍ».

أقول:

الثاني من المرفوعات النائب عن الفاعل، والكلام عليه في فصول

أحدها: في تسميته، والأولى أن يُقال: النائب عن الفاعل كما ذكرنا وأمّا قول المصنّف وغيره. المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ففيه خدوش؛ لأنّ المفعول إنّما يتبادر للذهن منه عند الاطلاق[2] إلى المفعول به والمرفوع في هذا الباب لا يختص به؛ ولأنّه يصْدق على المنصُوب في نحو: أعطي زيدٌ درهماً. أنّه مفعول لم يُسمّ فاعله وعلى نحو: «يتيماً» في قوله سبحانه وتعالى[3]: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[4].

---

(١) الحاقة: ٦٩/ ١١.

(٢) في: جـ «الانطلاق». وهو تحريف.

(٣) زيادة من: جـ.

(٤) من سورة البلد: ٩٠/ ١٤-١٥.

وكلُّ ذلك بمعْزِلٍ عما نحنُ فيه[١].

الثاني: في سبب حذف الفاعل. فنقول: يُحذف إمّا للجهالة كقولك: روى عن النبي ﷺ، وسُرِقَ المتاعُ. إذا لم يعرف الراوي والسّارق، أو لغرضٍ لفظي كقولهمْ: «مَنْ / ٥٢/ طابتْ سريرتُهُ حُمِدت سيرتهُ» فأنَّه لو قيل: حَمَد الناسُ سيرتَهُ طالت السَّجْعة.

أو لغرضٍ معنوي، نحو: «مَن بلى بشيء من هذه القاذورات فليستتْر»[٢]. تَرَكَ ذكر المبْتلي سبحانه تعظيماً له وتنزيهاً أنْ يذكر مع هذا المبْتلى به، فهذه اشارة إلى الشيء مِن الاغراض الباعثَة على الحذف فلينْتبه بها على غيرها، وأنَّ أحقَّ النَاس باستْقصائها[٣] البياني وأمَّا النحوي

---

(١) سمّاه جمهور النحاة (المفعول الذي لم يسم فاعله) وانطلق عليه ابن مالك مصطلح نائب عن الفاعل، قال الخضري: «إنّ هذه الترجمة مصطلح المصنف - يعني ابن مالك - وهي أولى وأخصّ من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنّه لا يشمل غير المفعول مما ينوب عن الظرف، إذ المفعول هو المراد عند الاطلاق، وقال أبو حيان: لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك».

ينظر: التسهيل / ٧٧، حاشية الخضري: ١/ ١٦٥ م الآزهرية التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٦.

(٢) في موطأ الامام مالك: ٤/ ١٢ (حدو).

(٣) في الأصل، جـ «استقصائها» بسقوط حرف الجر.

فكالمتطفل عليها في ذلك[١].

والثالث: فيما يفعل بعْد حذف الفاعل، وذلك في محلَّيْن: في العامل، والمعْمول.

فأمّا الذي في العامل، فنقول: لا يخلو العامل منْ أنْ يكون -مصدراً، أو اسم فاعلٍ، أو فعلاً، ولا يحذف فاعل غير هذه الثلاثة، وأمّا المصدر فلا يغير، نقول: «عجبت من أكلٍ الطعام» بتنْوين الأكل ورفع الطعام، بمعنى: من أنْ أكل الطعام ويجوز أن تضيف فتقول: من أكْل الطعام ويكون في موضع رفعٍ، كما يجوز أن تقدره في موضع نصْبٍ على أنّ الفاعل حذف ولم ينبْ عنه شيء[٢] كما قال الله تعالى: - ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[٣].

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف / ٦٢٥خ «ذكر المتأخرون البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في ارجوزتي في قولي:

وحذفه للخوف والابهام ... والوزن والتحقير والاعظام

والعلمِ والجهلِ والاختصارِ ... والسجعِ والوفاق والايثار

والإيثار: إمّا لغرض السامع بأن لا يتعلّق غرضه إلاّ بذكر المفعول أو لكون السامع غير مشته ذكر الفاعل لبغضائه أو لمحبته، أو مخافه أن يناله مكروه».

وينظر في ذلك: المقرب:١/ ٧٧.

(٢) في: ب: «شيئا».

(٣) البلد: ٩٠/ ١٤-١٥.

وقد أُختلف في نحو: «عجِبت من ضربٍ زيد» هل يجوز لك إذا رفعْت أنْ يكون زيداً نائباً كما يجوز بالاجماع أن يكون فاعلاً؟.

منع ذلك الأخفْش ومَنْ تابعه للألباس فأوجبوا اذنْ أن يكون فاعلاً وأجَاز جمْهور البصريين ما ذكرناه[1] وهو الصحيح لحصول الألباس في مثل: بِعْت ومُختار، ومُنقاد، ألا ترى أنّ ذلك محتمَل / ٥٣/ -للفاعل والمفعول، وأيضاً فإنّا إذا أضفنا المصْدر فقلنا: من ضرب زيدٍ، احتمل أن يكون فاعلاً أوْ يكون مفعولاً منصوباً والفاعل محْذوف.

قال عبدُ القاهر: العَرب لا تنقض أُصولها لأجل اللبس[2]، وفي هذا الكلام نظرٌ؛ لأنهم قد اجتنبوا اللبس في مواضع كثيرة، والذي عندي أنْ يُقال: إنهم لم يلتزموا أن ينقضوا أصولهم لأجل اللبْس بل قد ينقضون وقد لا ينقضون.

وأمّا اسْم الفاعل، فيُحَّول اسم مفعولٍ، فنقول في: «زيَد ضَارب عبْده» «زيدَ مضُروب عبده».

وأمّا الفعْل[3] فيُضَمُّ أولُهُ مطلقاً اعنِي[4] في الماضي والمضارع ويكسر ما

---

(١) الارتشاف: ٢٥٨ «ر».

(٢) ينظر المقتصد للجرجاني: ٦١ و(خ).

(٣) ينظر: الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول والـلاف حولها في: التذليل والتكميل: ٢/ ١٢١ ظ (خ).

(٤) سقطت (اعنى) من: ب.

قبل آخره في الماضي نحو ضرب، ويفتح في المضارع نحو: يُضرب[1] ويجب في الماضي الثلاثي المعُتل كـ«قال» و«بَاع» اسْكان عينه، ولكَ في فأنه ثلاث لغاتٍ: اخْلاص الكسِر، وهي اللّغة العُليا، فيستوي ذوات الواو، وذوات الياء في اليائية، تقول: قيْل: وبيع[2] وإخلاص الضمّ، وهي اللغة السفلى، فتقول: قول وبوع، فيستويان في الواوية والكسْر، قال الشاعر[3]: (رجز)

«ليْتَ شَبَاباً بُوعَ فاشتريتُ»

---

(١) ينظر: أسرار العربية / ٩٢-٩٣.

(٢) ومن شواهد النحاة على ذلك قول الراجز:

حكيت على نيرين اذ تحاك

تختبط الشوك ولا تشاك

فقد أخلص الكسر في الفاء (حكيت) ويروى: «حركت» بالواو ساكنة.

وينظر: التصريح على التوضيح: ١/ ٢٢٤، حاشية الصبان: ٢/ ٦٣.

(٣) هذا عجز بيت من الرجز منسوب لرؤية بن العجاج من بني تميم واحد من كبار رجال الدولتين هو وأبوه شاعران كل منهما له ديوانرجز، وهو أكثر شعراً من أبيه وأفصح منه، كانت اقامته بالبصرة، ولحق الدولة العباسية كبيراً، ومدح المنصور وأبا مسلم، توفى سنة (١٤٥هـ) وترجمته في (معجم الشعراء/ ١٢١، طبقات الشعراء/ ٥٧١-٥٧٩، الشعر والشعراء:٢/ ٥٩٤-٦٠١ المؤتلف والمختلف/ ١٧٥.

وتمامه:

ليت وهل ينفع شيئا ليت

ليت ....

وليت الثانية أريدبها لفظها وهي فاعل ينفع، والبيت منسوب في: ملحقات ديوان رؤية / ١٧١، العيني على الخزانة: ٢/ ٥٢٤، وغير منسوب في: أسرار العربية: ٩٢، شرح المفصل: ٧/ ٧٠، وروايته في شرح المفصل. ليت (وما ينفع) شيئا ليت.

والكسر مع اشمام[١] حكمها في الضمّ، وهي متوسطة بينهما في الاستعمال، وحكُم العيْن فيها حكمها في لغة من يخلص الكسر.

وأمّا المعمول فيجب اقامة واحد من المعمُولات الخمسْ، وهي المفعْول به، والظرفان، والمصْدر المتّصرفة المختَصة[٢]، والمجرور[٣] مقامه، فيعطى

---

(١) الإشمام: «ضم الش بعد تسكين الحرف الأخير في الوقف على المضموم وهو هنا الآتيان على الفاء بين الضم والكسر، وقيل إنَّه تهيئة الشفتين للفظ بالضم من غير أن تلفظ ويدركه المبصر دون الاعمى، لان طريقة البصر وليس بصوت مسموع، ولا يكون إلاّ في المرفوع؛ لأنَّ الشفتين بارزتان فيشاهد المخاطب عملها في الإشمام ولا يكون في المجرور ولا في المنصوب، لان مخرجي الكسرة والفتحة محجوجان الشفتين والاسنان ولا يشاهد المخاطب العمل».
وينظر الخصائص: ٢/ ٣٢٨، شرح غلفين ابن معطي/ ٢١ خ.

(٢) الظروف المتصرفة المختصة ما تفارق النصب على الظرفية والجر بمن وتخرج عنها إلى التأثير بالعوامل الإعرابية وتختص بالإضافة أو الصلة كـ«رمضان» و«أمام» و«يوم» وغيرها مما يخرج عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة، والمصادر المتصرفة المختصة كذلك فهي متصرفة لكونها على تخرج عن النصب على المصدرية بعلامات وهي مختصبة لدلالتها على النوع او العدد. وقد امتنع نيابة المصادر والظروف غير المتصرفة كـ«قط واذا، وعوض، وسبحان، ومعاذ وغيرها» لامتناع الرفع، وقد أجاز الأخفش: جلس عندك.
وينظر الجمل الهادية: ١٨-١٩ خ، ٢/ ٢١٣ شرح الهادي: ١/ ١٧-٢١٨ خ.

(٣) في الأشباه والنظائر، ٢/ ٦ «قال ابن الخباز حروف الجر يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته لك، ولم يتعرض أحد لهذا، فمن ذلك لام التعليل، لا يقال: اركم لزيد... ورب لان لها صدر الكلام، ومذ ومنذ لانها ضعيفتا التصرف... والباء الحالية نحو: خرج زيد بثيابه.... وكذلك خلا، وعدا وحاشا اذا جرون، والمميز اذا كان معه نحو: طبت من نفس، لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل».

ماله منْ أمورٍ خمسة وهي: الرفع، نحو: «ضُرب زيدٌ» وتأنيث الفعل له إذا كان مؤنثاً، نحو: «ضُرِبتْ هند» وتسْكين/ ٥٤/ آخره إذا كان ضميراً محّركاً نحو: «ضُرِبْتُ» و«ضربْنا» وامتِناع التقديم، فلا يجوز: «وزيدٌ ضُرِبَ» إلاّ على الابتداء ومقتضى قول الكُوفيين في باب الفاعل أنه يجوز التقديم هنا بل أن هذا اجدر؛ لأنّ له أصلاً في التقديم[1].

وإذا وُجِد المفعول به تعيين للنيابة، فتقول: «ضُرِبزيد ضرباً شديداً» ولا يجوز ضرب شديدٌ[2] زيداً، هذا قول البصريين إلاّ الأخفش فإنّه أجاز نيابة غير المفعول به اذا تقدَّم في اللفظ على المفعول به، ومنعَها إذا تأخّر[3] ومن

---

(١) إذا قلنا: زيد ضرب فـ(زيد) على رأي البصريين مبتدأ وضرب خبره، وفيه ضمير يعود عليه، وتقول: ضرب أخواك، وضربا، في قول من قال: قاما غلاماك، وضرب أخوتك وضربوا في قول من قال: اكلوني البراغيث.

والكوفيون يجيزون إعراب: زي في: «زيد ضرب» نائب فاعل للعامل المتأخر، كما أجازوا إعراب «زيد» في «زيد قام» فاعلا متقدماً بخلاف البصريين.

وينظر شرح الهادي: ١/ ٢٠٩ (خ).

(٢) في: جـ «شديداً».

(٣) مذهب البصريين إلاّ الأخفش أنّه إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهور مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور فينبغي إقامة المفعول به نائباً عن الفاعل دون غيره، أمّا الكوفيون فاجازوا إقامة غير المفعول به مطلقاً سواء تقدم النائب عن الفاعل أم تأخّر، تقول: ضرب ضرب شديد زيداً وضرب زيداً ضرب شديد. ويراه ابن جني من أقبح الضرورات. وقد ذهب الأخفش مذهب الكوفيين إلاّ إنّه اشترط تقدم غير مفعول به لاجازة كل واحد منهما فنقول: ضرب في الدار زيد، وضرب في الدار زيداً، ولا يجوز: ضرب زيدا في الدار لعدم تقدم الجار والمجرور.

ينظر: اللمع لابن جني / ٢٨ ر، اسرار العربية/ ٩٥، الارتشاف/ ٥٢٨ «ر».

حُجَجِه قوله[١]: (رجز)

«لمْ يَعْـنِ بالعليـاءِ إلاّ سـيِّدا»

وقوله[٢]: (رجز)

وإنَّـما يُـرضِي المنيـبُ ربَّـه

مـا دامَ معنيّـاً بـذكْرٍ قلبـهُ

فـ(معنِّى) مفعـول وأصـله: «معنـوي» كـ«مَـضروب» فـأقيم الجـار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو (قلبه) لتأخره عنه.

---

(١) هذا صدر بيت من الرجز قائله (رؤية) وتمامه:

....

ولا شـفى ذا الغـي إلاّ ذو الهـدى

استشهد به على نيابة الجار والمجرور (بالعليـاء) عـن الفاعـل مـع وجـور المفعـول بـه في الكلام وهو قوله (سيدا).

والبيت منسوب في: ملحقات ديوان رؤية: ١٧٣.

(٢) لم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين، والشاهد فيه ما في البيت الأول. وقد اثبتناه، والمنيب: اسم فاعل من أناب، نقول أناب الرجل إذا نـاب مـن ذنبـه ورجـع إلى رشـده، والبيـت غـير منسوب في: الفـاخر في شرح جمـل عبـد القـاهر: ١/ ١١٤ خ تلخـيص الشواهد:١٨٢ خ أوضح المسالك: ١/ ٣٧٩، ابـن النـاظم/ ٩٥، الاشـموني:٢/ ٢٢٦.

ويروى: (انما) بدل (وانما).

وقال أهل الكوفة: يجوز ذلك ولا يشترط التقديم ولا غيره ومنْ حججِهْم قراءة أبي جعفر[١]: «ليُجزى قوماً بما كانوا يكْسبون»[٢] والبحث بينهم متّسع الأطراف[٣].

(وتقييدّنا المصدر والظرفين بالمُنصرفة)[٤] احتراز منْ نحو: «سبحان الله»، «وجلست عنْدك»، «وجئت إذْ قام زيَد» فلا يجوز أنْ تقول: «سبحانَ اللهُ» بالرفع على أنْ تقَّدر العامل المحذوف مبيناً على معنى سبَّح لله سبحانه وكذلك لا تقول: جُلِسَ عندك، ولا جيء إذْ قام زيَدْ، لعدم تصُّرفها.

وقولنا: «المختصَّة» احتراز منْ أنْ يقال «اعتُكف زمَان» أو «اعتُكف مكان» أو «ضُرِبَ ضَرْبٌ»/ ٥٥/ وهي مستفادة نفس العَامل بدلالة الالتزام في الأولين ودلالةِ الوضع في الثالث، فلو قلت: زمن طويل، أو مكان حَسُن، أو ضرب شديد جاز ذلك لحصول الاختصَاص بالوصْف.

---

(١) أبو جعفر: هو يزيد بن القعقاع المخرومي، المدني التابعي، إمام المدينة النبوية ولم يكن بالمدينة أحد للسنة من أبي جعفر توفى سنة ثلاثين ومائة على الاصح.
ينظر: لطائف الاشارات ١/ ٩٧.

(٢) الجاثية: ٤٥/ ١٤ أبو عمرو وحمزة والكسائي «بالنون» والباقون «بالياء والنون» على تسمية الفاعل وهو ظاهر، ويقرأ على ترك التسمية ونصب قوما وفيه وجهان:
الأول: وهو الجيد على تقدير ليجزي الخير قوماً على أن الخبر مفعول به في الأصل كقولك جزاك الله خيراً.
والثاني: أن يكون القائم مقام الفاعل المصدر أي: ليجزي الجزاء. وهو بعيد.

(٣) ينظر: اللمع/ ٢٢، أسرار العربية / ٩٥.

(٤) في: جـ «قولنا الظفان والمصدر المنصرفة».

وقولنا: «والمجرور» تنبيه على أنَّك اذا قلت: «مُرَّ بزيَدٍ» فالذي تقدره في موضع رفعٍ هو نفس الاسم المجرور كما أنك إذا قلت في باب الفاعل: «ما جاءني من أحدٍ» كان المحكوم على موضعه بالرفع أنَّما هو «أحدٌ» هذا قول البصريين[1]، وقد صرَّح به المُنصنف، ولقد أبعد الفراء في[2] قوله: أن الجارَّ نفسه في موضع رفعٍ لأن الحُروف لاحظَّ لها في الأعْراب لا لفظاً ولا محلاً.

وقال ابن مالك: إنَّ النائب عن الفاعل مجموع الجار والمَجرور ولا يظهر[3]. وقال قوم: النائب ضمير، مُستتِر[4]، ثم اختلفوا على من يعود ذلك الضمير ولهم في ذلك أقوال بعيدة لا تقوم عليها حُجَّة ولا يَشهْدَ بها ذْوق فلا نطيلَ بها.

---

(١) الارتشاف/ ٥٢٧ (ر).

(٢) نفسه / ٥٢٨.

(٣) التسهيل/ ٧.

(٤) الارتشاف/ ٢٥٨ (ر).

(المبتدأ والخبر)

قال:

«والمبتدأُ يكون عاماً وخاصاً، والخبر يكون مفرداً»، وجملة نحو: «زَيدٌ قائمٌ» و«زيد خَرَج أَبوه».

أقول:

هذا الباب يذكر فيه النوع الثالث. والرابع من المَرفوعات، وهما: المبتدأ والخبر، وقد أجحف المُصنف[1] بهما[2] جُهْده، وتجاوز بالاختصار[3] حَدَّهُ، حيث لْم يذكر حدَّهُما، ولا شروطُهَا، ولا أقْسامهما. وتلخيص القول فيها[4] في ثلاثة فصولٍ:

• **الأوّل:** في حدِّهِما، فأمَّا المُبتدأ فهو اسم أو ما في تأويله مُعرَّى من العوامل اللفظية غير الزائدة[5] مخبراً عنه/ ٥٦/، وصفاً في قوة الفعل. فمثال[6]

---

(١) سقطت المصنف من: ب، جـ.

(٢) زيادة من: ب، جـ.

(٣) في: ب «بالاختصاص» وهو تحريف.

(٤) سقطت «فيها» من: جـ.

(٥) سقطت: «افظية» من: جـ.

(٦) في: «مثال».

الاسم «زيدٌ»[١] في نحو: «زيدٌ قائم» ومثال ما في تأويله: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢] و﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾[٣] فـ«خير» خبر عن أنْ والفعل فيهن، لأنّها في تأويل المصدر أي: وصومكم، وصبركم، واستعفافهن.

وقولنا «معرى من العوامل اللفظية» مخرج لنحو: «زيد» في نحو: «كان زيد قائماً» وقولنا: «اللفظية» إشارة إلى أنّ له عاملاً على الإبتداء على الأصحّ ونعني بالإبتداء وجود الاسْم على هذه الصفة الخاصة[٤].

---

(١) سقطت: «زيد» من: جـ.

(٢) من سورة النساء: ٥/ ٢٥.

(٣) من سورة النور: ٢٤/ ٦٠.

(٤) اعلم أنّهم اختلفوا في عامل المبتدأ على وجوه عدة:

أحدها: مذهب سيبويه وأغلب البصريين وهو أنَّ العامل في المبتدأ هو الإبتداء وذهب الجرمي والسيرافي وبعض البصريين إلى أن عاملة التعري من العوامل اللفظية. قال أبو حيان «ونسبة للخليل وأصحاب الخليل لا يعرفون ذلك».

والثاني: مذهب الكوفيين، وهو أنَّ العامل في المبتدأ والخبر، كما أنّ المبتدأ عامل في الخبر، فهما «مترافعان».

والثالث: ما ذهب إليه بعض الكوفيون في أنّ العامل في المبتدأ العائد من الخبر، هذا إذا لم يكن الخبر اسماً.

قال ابن جني: ولو سألت رجلا عن علّة رفع «زيد» من نحو. «زيد قام أبوه» فقال: «تقع بالابتداء. لقلت: هذا قول البصريين ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت: هذا قول الكوفيين»

والرابع: ما تقل عن الزجاج في كتاب:الفاخر «وهو أنّ العامل في المبتدأ ما في النفس من معنى الأخبار». والشارح كما يبدو موافق لوجهة سيبويه ومن تبعه.

ينظر سيبويه: ١/ ٢٦٠-٢٦١، المقتضب: ٤/ ١٢٦، الخصائص: ١/ ١٨ الانصاف: ١/ ٣٠-أسرار العربية/ ٧٦.

وقولنا: «غير الزائدة» استظهار على نحو: «بحسبك درهم» أصله: حسبك درهم، فحسب مبتدأ ولا مبالاة[1] بما دخل من العامل اللفظي، وهو الباء لأنه زائد.

ومما قد يخفى على الطلبة اعراب نحو قولك: «خرجت فاذا به قائماً» وتقريره أنّ الباء زائدة، والضمير مبتدأ، واصله: «فاذا هو قائماً» ثمَّ ان قلنا بحرفية اذا الفجائية، كما يقول الأخفش[2] أو بأنها ظرف زمانٍ كما يقول الزجاج[3] فالخبر محذوف أيْ فالخبر محذوف أيْ[4]: فإذا هو موجود أو حَاضِر في هذه الحالة[5]

(١) في: جـ «منافاة».

(٢) ينظر: الارتشاف/ ٥٦٧ «ر».

(٣) الزجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، أخذ النحو عن المبرد، وعنه أخذ الفارسي وابن درستويه وغيرهما توفي في بغداد عام (٣١١هـ) وقيل: (٣١٦هـ) من آثاره المطبوعة ما يتصرف وما لا ينصرف، وإعراب القرآن المنسوب إليه. وله غير ذلك.
ينظر ترجمته في: مراتب النحويين:٨٣، أخبار النحويين/ ٨٠ طبقات النحويين: ١٢١-١٢٢ الفهرست/ ٩٠، معجم الأدباء: ١/ ١٣٠-١٥١، وفيات الأعيان: ١/ ٣١ أنباه الرواة: ٢/ ٣٦-٤٣.

(٤) في: جـ «والتقدير».

(٥) ينظر ما نسبة الشارح للاخفش والزجاج: الارتشاف / ٥٦٧ «ر» وفي هامش: جـ «والصحيح الاول ـ يعني قول الاخفش ـ ويشهد له قولهم خرجت فاذا ان زيداً بالباب بكسر ان، فلو كانت اذا ظرف مكان او زمان لاحتاجت الى عامل يعمل محلها النصب، وان لا يعمل مابعدها فيها قبلها، واذا بطل ان تكون ظرفاً تعين ان تكون حرفاً».
وينظر في (اذا) في: المقتضب: ٢/ ٥٥، ٥٧-٥٨. الاضداد لابن الانباري / ١١٨، الازهية/ ٢١١، شرح المفصل: ٤/ ٩٦ ـ ٩٩، المغنى ١/ ٨٠.

لأنَّ الحَرْفَ لايخبر به ولاعنه[١]، والزَّمان لايخبر به عنْ اسماء الـذَّوات وانـما يُخْبَر به عن المعاني، كقولك: «العسل اليوم» و«الجزاء غداً»[٢] وإذا قلنـا أنَّهـا

---

(١) في: جـ «لايخبر عنه ولابه».

(٢) قال ابن جني في اللمع / ٢٤- بتصرف -«المبتدأ على ضربين: جثة، وحـدث، فالجثـة مـا كان عبارة عن شخص نحو: زيد، وعمر، والحدث هو المـصدر نحـو: القيـام، والقعـود، فإذا كان المبتدأ جثة لم يجز أن تُخبر عنـه بظـرف زمـان، لا تقـول: زيـد يـوم الجمعـة؛ لأن ظروف الزمان لا تكون اخبار عن الجثة لانه لا فائدة في ذلك، فأما قولهم: الليلةَ الهـلال، فعلى معنى حدوث الهلال، أو طلوع الهلال، فحذف المضاف واقام المضاف اليـه مقامـه.. اما ظروف المكان فيمكن ان تقع خبرا».

تقول: زيد خلفك «والتقدير: زيد مستقر خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفاً وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان اسم فاعل تخفيفاً وللعلم به وارتفع ذلـك الضمير بالظرف كما يرتفع الفاعل...... وإذا كان حدثا جاز وقوع كل واحد من الطرفين مخبراً عنه. وكذلك حروف الجر».

وقد نسب ابن هشام القول بحرفية (إذا) إلى المبرد ولم ينص صاحب الارتشاف ايضاً عـلى نسبة هذا القول للمازني، وظاهر كلام يعود في موضع آخـر فيقطـع بانهـا ظـرف: قـال في المقتضب:٣/ ١٧٨ «فاما اذا التي للمفاجأة فهي التي تـسدّ مـسدّ الخبر والاسـم بعـدها مبتدأ وذلك قولك: جئتك فاذا زيد..... وتأويل هذه جئت مفاجاءتي زيد... وهذه تغني عن الفاء وتكون جوابا للجزاء نحو أن تاتني اذا افرح على حد قولك فانـا افـرح قـال الله عز وجل (وانا تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون) فقولـه: (اذا هـم يقنطـون) في موضع يقنطوا...» وينظر: المقتضب:٣/ ٢٧٤، المغنى: ١/ ٨٠، شرح الكافية للرضي: ١/ ٩٣. شرح المفصل: ١/ ٨٩.

ظرف مكانٍ كما يقول المازني جاز أن يجعل خبراً[١] كأنك قلت: «وبالحضرة زيَد» وأنْ يُجعَل الخبر محذوفاً، و(اذا) ظرفاً له كما يجب على القولين السابقين، ولو قلت: «خرجت فإذا بالقتال» أو «فإذا به، وكنيت»/ ٥٧/ بالضمير عن اسم معنى جاز على قول المازني والزجاج أنْ يكون (اذا) الخبر، ولَمْ يُجز على قول الأخفش.

وأمّا الحال، فعاملها إمّا الخبر المُقدر، أو ما في إذا مِنْ معنى المفاجأة والمصادفة.

وقولنا: «فمخبراً عنه» مضى تمثيله، وقولنا: «أو وصفاً في قوة الفعل»[٢] مثاله: «قائم» في نحو: «أقائِم الزَيْدانِ» ونحو: «مَضْروب» في قولك: «ما مضروب العمران»، فالوصف مبتدأ مستغنٍ عن الخبر؛ لأنّه في موضع الفعل، وهو مستغنٍ عن الخبر لا محالةَ ألا ترى أنَّ التقدير: «أيقوم الزَيدان» و«ما يَضْرب العُمران»، ولا يجوز هذا في الوصف إلاّ إذا اعتمد على نّفيّ أو استفهام كما مثّلنا[٣].

---

(١) في جـ: «خبر» وزادت بعدها «حتى».

(٢) يسشمل الوصف: اسم للفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والاسم المنسوب.

(٣) اشترط اعتماد الوصف الذي يرفع فاعلا يسد مسد الخبر على نفي أو استفهام هو قول البصريين، وهو أحد شروط عمله، ولا خلاف في أن يكون الاستفهام حرفياً أو اسمياً أو

ولحزج بقولنا: «مخبراً عنه أو وصفاً نحو: «زيد» إذا لُفظ به وحده»، ونحو قولنا في العدد: واحد، اثْنان، ثلاثة، واسماء الأفعال نحو: «هيْهاتَ، الحجازُ» بمعنى: بَعُدَ الحجَاز.

وأمّا الخبر فهو الجزء المُستفاد من الجملة الاسمية وقوعه أو رفْع الغلط فيه، فالجزء جنس يشمل سائر الأجزاء والمُستفاد من الجملة مخرج لنحو المبتدأ والخبر، والفاعل والأسمية مخرج للفعل في نحو: «قام زيد». وقولنا: «المستفاد وقوعه» مثاله «قائم» من «زيد قائم»، وقولنا: أو رفع الغلط فيه. مثاله: «زيد القائم»، إذا خوطب به من ظنَّ أنّ غير زيدٍ قائم.

• **الفصل الثاني: في أحكام المبتدأ:** وهي قسمان لفظية، ومعنوية. فأمّا اللفظية:

=فعلياً، ولهم فيه شروط أخرى منها: أن يتمَّ به وبمرفوعه الكلام، وأن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، ولهم في الأخير خلاف طويل تكلفت به كتب عديدة في النحو : وقد قال الأخفش بعمل الوصف دون الحاجة إلى الاعتماد وتابعه في ذلك ابن مالك، نقول: قائم الزيدان. وقد جعلا منه قول زهير بن مسعود الضبي:

فخيرٌ نحنُ عندَ الناس منكم
إذا الداعي المثوبُ قال: يالا

أمّا الكوفيون فذهبوا مذهب الأخفش إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وبعده مرفوعا به على قاعدتهم.

ينظر الارتشاف: ٥٠١-٥٠٢ «ر» الاشموني:١/ ٢٢٥.

فأحدها: الرفع لأنه مسند إليه، فاشبه الفاعل فاستحق الرفع لذلك /٥٨/ وهذا حُكمه أبداً، إلاّ إنْ جر بحرف زائدٍ كما مضى فأنه يكون مخفوضاً لفظاً، مرفوعاً محلاً، حتى أنّه يجوز في تابعه أنْ يرفع حملاً على ذلك المحلّ، قال سُبحانه وتعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[١] يقرأ برفع «غير» وخفضها، صفة لأله على المحلّ وعلى اللفظ[٢]، وإله مبتدأ خبره الجار والمجرور في أحد الوجهين.

الثاني: التّقديم على الخبر نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٣]، لأنه محكوم عليه فهو سابق طبعاً، فانبغى أن يسبق وضعاً، وقد يتأخر جوازاً- خلافاً للخليل[٤]، نحو قوله: ﴿سَلَامٌ هِيَ﴾[٥] فسلام خبر مقدم وهي مبتدأ مؤخر، ولا

---

(١) من سورة الأعراف: ٧/ ٥٩-٦٥، ٧٣، ٨٥ وسورة هود: ١١/ ٥٠، ٦١، ٨٤، وسورة المؤمنين: ٣٢/ ٣٢.

(٢) قرأ الكسائي، الراء حيث وقع إذا كان قبل «اله» من التي تخفض والباقون بالرفع.
ينظر: التيسير: / ١١٠.

(٣) من سورة الفاتحة: ١/ ٢.

(٤) في سيبويه ١/ ٢٧٨: «وزعم الخليل أنّه يُستقبح أن يقول: قائم زيد وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخّر وتقدم فتقول: ضرب زيداً مؤخّراً، وكذلك هذا الحد فيه أنْ يكون الإبتداء فيه مقدماً وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومسوء من يشنئوك، ورجل عبد الله. وخزٌّ صفتك».
وينظر المقتضب: ٤/ ١٢٣، وهامش السيرافي على سيبويه: ١/ ٢٧٨، وشرح المفصل: ١/ ٨٦.

(٥) من سورة القدر: ٩٧/ ٥.

يجوز العكس[(١)]؛ لأنّه لا يُخبر بالمعرفة عن النكرة المحضة إجماعاً.

وأمّا قولُ بعضهم أنّ النّكرة هنا فيها معنى الدعاء فمردوده، لأنّ السّلام المُستعمل في الدعاء لا يكون خبره إلاّ (على) ومجرورها؛ ولأنّ الليلة ليست هي نفس السلام. فإنّ قيل هذا لازم لكم. قلنا: لا، لأنّ (سلام) على قولنا بمعنى مسلمة أيْ ما يقع في غيرها ولا يَصحُّ ذلك إذا جعل دعاء. ثم يكفي في ردّه عدم التّبادر إلى الذهن.

وقد يتأخّر وجوباً بالاتفاق لمُعارض نحو «في الدّار صاحبُها» إذ لو قيل: «صَاحبُها في الدّار عاد الضمير على متأخرُ لفظاً ورتبّةً وهو لا يجوز.

وإنّما تمنعنا منْ استيفاء كثير من المواطن التي تعرّض خوف - الخروج إلى مالا يليق بهذا الشّرح[(٢)].

الثالث: الاثبات وجوباً إذا لم يدلّ عليه دليل؛ لأنّ الحكم على مالا شعور به عبث لعدم افادته، وقد يُحذف للدليل عليه جوازاً، ووجوباً[(٣)]:

فالأول نحو: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾[(٤)] أي: متاعهم متاع قليل، ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ﴾[(٥)] أي: هي النار أو هو النار.

---

(١) أي لا يجوز في «سلامي هي» إعراب سلام مبتدأ خبره، وليس بقبيح أن تجعل «سلام» خبراً مقدما والنية فيه التأخير.

(٢) مواضع وجوب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر في: ١/ ٣١٧ ابن يعيش: ١/ ٩٣.

(٣) ينظر في ذلك: الخصائص: ٢/ ٣٦٢-شرح المفصل: ١/ ٩٤، المغني ٢/ ١٦٨، ابن عقيل: ١/ ٢٢١.

(٤) من سورة آل عمران: ٣/ ١٩٧ وتمامها قوله تعالى: ﴿مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۚ وَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ﴿١٩٧﴾﴾.

(٥) من سورة الحج: ٢٤/ ٧٢.

الثاني نحو: «الحَمْد لله الحميدُ» بالرفع، بتقدير هو الحميد في مسائل أخر، وأما المعنوية / ٥٩/ فمنها انّه لايكون إلاّ عاماً أو خاصاً كما أشار إليه المصنف، غير أنّه لم يأتِ بصيغة الحصْر، فربّما أوهم كلامه أنه يكون غير عام، ولا خاص، وليْس كذلك.

وأمّا العام فضربان، عامٌّ في الأفراد نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۝١١٦﴾[1] أي: كلُّ فردٍ من أفرادهم قانت لله تعالى.

وعام في المجموع من حيث هو مجموع نحو: «رجل خير من امرأة» و«تمرة خير منْ جرادة»[2].

وأمّا الخاص، فضربان أيضاً، خاص بالتعريف، وخاص مع التنكير فأما الاختصاص بالتعريف فهو الأصل، ولا خفاءَ بأنّه لا اختْصاص امكن من -التعريف، وذلك نحو: «أنا ذاهب» و«زيد عالم» و«هذا فاضل».

وأمّا اختصاص النكرة، فيكون بأضافتها نحو: «خمسُ صلّواتٍ كتبهُنّ

---

(١) من سورة البقرة: ٢/ ١١٦. والآية في سورة الروم: ٣٠/ ٧٦.

(٢) من امثال العرب المشهورة.

وينظر: موطا مالك: ٢/ ٢٧٠.

الله»[1] وعملها / ٦٠/ نحو: «أمرٌ بمعروف صدقة، ونهي عنْ منكر صَدقةٌ» أو وصفها نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[2] أو نحو ذلك[3] ولو قلت: «رجل قائم» لم يجز لأنَّ المبتدأ مُبهم لا عامَ ولا خاصٌّ»[4].

• **الفصل الثالث: في أحكام الخبر**: فنقول: الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المفرد، وهو الأصل، وينقسم إلى جامدٍ، (فلا يتحملُ الضمير)[5]

---

(١) في مسند ابن ماجه جـ١/ ٤٤٨ (الحديث رقم ١٤٠١) عن عبادة ابن الصامت قال: سمعت رسول الله يقول: (خمس صلوات افترضهن الله على عباده ـ فمن جاء بهن لم تنتقص منهن شيئاً استخفافاً بحقهن فان الله جاعل له يوم القيامة عهدا ان يدخله الجنه ومن جاء بهن قد انتقض منهن شيئا استخفافاً بحقهن لم يكن له عند الله عهد، ان شاء عذبه وان شاء غفر له).

وقد روى بلفظه أيضاً في: البخاري، الربع الأول ص١٠٠ مسند الإمام ابن حنبل: ٥/ ٧٢.

(٢) من سورة البقرة: ٢/ ٢٢١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٨٦، ايضاح ابن الحاجب: ٢٨/ ظ.خ.

(٤) في المقتضب: ٤/ ١٤٧ «ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم» او «رجل ظريف» «لم تفد السامع شيئاً لان هذا لا يستنكر ان يكون مثله كثيرا».

وينظر المقتضب: ٢/ ٨٨، ١٠٩.

(٥) في: ب، جـ «فلا يحتاج إلى ضمير»

خلافاً للرُمَّاني[١] والكسائي، نحو هذا زيد، ومشتق فيحتاج إلى ضميرٍ بالاتفاق نحو: زيدٌ قائم[٢]، وإذا رفع المشتق الاسم الظاهر لم يكن فيه ضمير

---

(١) الرماني: هو أبو الحسين علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي أصله من سامراء ومولده ببغداد سنة (٢٩٦هـ) قيل أنه من نحاة البغداديين وقيل أنه بصري أخذ عن أبي بكر السراج، وأبي بكر بن دريد وغيرهما. توفي في خلافة القادر بالله ببغداد سنة (٣٨٤هـ). من مصنفاته: الحدود في النحو، وشرح سيبويه وشرح المدخل للمبرد، وشرح المسائل للأخفش، وغيرهما.

ينظر ترجمته في: الفهرست: ٩٣-٩٤ نزهة الألباء: ٣١٨-٣١٩، معجم الأدباء: ١٤/ ٧٣-٧٨، أنباه الرواة: ٢/ ٢٩٤-٢٩٦، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٦١ اشارة التعيين: ٣٤.

(٢) في شرح المفصل: ١/ ٨٧-٨٨ «الذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان غير ذلك من الصفات وذلك قولك: زيد ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن.... والذي يدلّ على تحملها الضمير المرفوع انك لو اوقعت موقع المضمر ظاهراً لكان مرفوعاً نحو: زيد ضارب أبوه، ومكرم أخوه، وحسن وجهه، واذا علمت في الظاهر لكونه فاعلا عملت في المضمر إذا اسندت إليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل كذلك هذه الاسماء تحمل هذه الاشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوباً الى ذلك المضمر ولو نسبته إلى ظاهر لم يكن في ضمير نحو: زيد ضارب غلامه لان الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان في حكمه وجاريا مجراه.... أمّا إذا كان الخبر اسماً محضا غير مشتق من فعل... فهذا لا يتحمل الضمير لأنّه اسم محض عار من الوصف....وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين البصريين إلى إنّه يتحمل الضمير، قالوا لأنه وإن كان اسما جامدا غير صفة فانه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أنك اذا قلت زيد أخوك، وجعفر غلامك لم ترد الاخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الاسماء، وإنما المراد إسناد معنى الاخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة الية وهذه المعاني معاني أفعال».

وقد رجّح ابن يعيش المذهب الأول كما رجّحه الشارح، قال في المفصل: ١/ ٨٨ «الصحيح الاول وعليه الأكثر من اصحابنا؛ لأنّ تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا».

وينظر: الانصاف: مسألة (٧) ١/ ٤٠.

إذ لا يرفع شيئين ولكن يكون ذلك الظّاهر متلبساً بالضمير، نحو «زيد قائم أبوه»، فإذا أوَّل بمشتقٍ فهو بمنزلته في تحمُّل الضمير، وفي رفع الظاهر، فالأوَّل نحو: زيد أسد أي: شجاع هو، والثاني في نحو: زيد أسدٌ أبوه، أي شجاع قال الشاعر[1]:

ما أمُّك اجْتَاحَت المنايا

كلُّ فؤادٍ عليْك أمَّ

ما: نافية: أمُّك: مفعول (به) مُتقدم وكلُّ «مبتدأ مؤخر» و«أمٌّ» خبر جامد أوّل بالمشتق وهو مشفق، فهو متحمَّل لضمير كلٍّ، والدليل على تأوله بمُشتق أنه تعدّى بـ(على) كما تقول: «أشفقت عليه».

وحكم الخبر المفرد جامداً أو مشتقاً، وجوب الرفع إلاّ إنْ خُفض بزائدٍ نحو ﴿وَجَزَاؤُا سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[2] في قول أبي الحسن أي مثلها، والغالب عليه التّنْكير، نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ/ ٦١/ وَاحِدٌ﴾[3] وقد يُعرَّف نحو: «الله ربنا، ومحمد نبينا».

---

(١) لم اقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين، والشاهد منه تعلق (على) بـام لتاول (ام) بمشتق، والبيت من شواهد: الخصائص: ٢/ ٢٧٢ تلخيص الشواهد: ٢٧/خ واجتاح العدو ماله: اتى عليه: والجوحة والجائحة الشدة والنازلة العظيمة.

(٢) من سورة يونس: ١٠/ ٢٧.

(٣) من سورة النساء: ٤/ ١٧١.

الثاني: الجملة بشرط ارتباطها بالمبتدأ، وهي ضَرْبان: إمّا نفس المبتدأ في المعنى نحو: «هجيريّ أبي بَكْرٍ لا اله إلاّ الله»[١] وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٢] أي: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة وأمّا غيره فلا بدّ لها من رابط يرفع الأجنبية بينهما، وأصل الرابط الضمير وهو إمّا ملفوظ نحو: «زيد أبُوه قائم»، أو مقدر نحو: «السمن منوان بدرهمٍ»[٣] أيْ منوان منه.

ويكون الرابط أيضاً: الإشارة نحو قولك: «حبَّذا زيدٌ» فـ«زيد» مبتدأ مؤخر مخبر عنه بـ«حبْذا، حبَذا» جملة على الأصّح مركبّة من فعل وفاعل[٤]، والرابط الإشارة وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٥]، لباس: مبتدأ، و«ذا» مبتدأ ثانٍ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والرابط اسم الإشارة،

---

(١) في الفائق في غريب الحديث: ٣/ ١٩٥ «الأصل في الهجيري من قولهم: الهجر لهذيان المبرسم (البرسام علة يهذي بها) ودابة وشأنه. تقول: رايته بهجر هجراً وهجيري واجيري، واستعملت في كل فعل يجعله المرء دابة وديدنه، ويجوز أن يكون اسماً للفعلة التي يلزمها الرجل ويهجر إليها ما سواها، وفي الحديث هجيري أبي بكر لا اله إلا الله».
وينظر: الكامل للمبرد: ٢/ ١٨٤، وحاشية الأمير علي المغنى: ٢/ ١٠٨.

(٢) الأنبياء: ٢١/ ٩٧.

(٣) في اللسان (منا) ٢/ ١٦٧ «منوان: مثنى، منا، والمنا: المكيال، يكال به السمن وغيره».

(٤) سيأتي الشارح على (حبذا) في موضع لاحق.

(٥) من سورة الأعراف: ٧/ ٢٦.

وباعادة المبتدأ بلفظه نحو: قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ (٢)﴾[(١)] وباعادته بمعناه وفاقاً لأبي الحسن[(٢)] نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ (١٧٠)﴾[(٣)] وبالعموم، نحو «زيد نعم الرجل» أيْ: نعم هذا الجنس، فـ«زيد» مبتدأ[(٤)] مندرج فيهم، فحصل الربط، ولو عربت الجملة مما ذكرناه لم يقع خبراً، فلو قلت: «زيد قام عمرو» اخلت لثبوت الاجنبية بينهما من كل وجهٍ حتى تقول: عنده أو في داره، ونحو ذلك.

الثالث: الظرف والمجرور، يشرط أن يكونا تامين نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[(٥)]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[(٦)] ولا يجوز «زيد / ٦٢/ فيك» ولا «زيد عليك»، حتى تقول: «زيد راغب فيك»، أو «حَنِقُ عليك»، وحينئذ يكون الخبر نفس الوصف. ولا بد من تعلق الظرف والمجرور الواقعين خبراً بمحذوف خلافا لابن خروف في دعواه أنّ تعلقهما بالمبتدأ[(٧)] وذلك المحذوف لا بد أنْ يكون كونا مطلقا، فلا يجوز في نحو: «زيد في الدار» أن يقدر «صاحبك في الدار» أو «آكل» أو «شارب» أو نحو ذلك إنّما يقدر ما دل على الثبوت والحصول.

---

(١) الحاقة: ٦٩/ ١-٢.

(٢) ينظر: اعراب ثلاثين سورة من القرآن/ ١٦٠، الارتشاف/ ٤١٧ «ر».

(٣) الأعراف: ٧/ ١٧٠.

(٤) زيادة من: جـ.

(٥) من آيات كثيرة منها الآية (٢) من سورة الفاتحة.

(٦) من سورة الأنفال: ٨/ ٤٢.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٤٢٠ «رسالة».

ولا خلاف عند المقدرين في جواز كون المقدر فعلا نحو: «استقر» و«حصل» أو اسماً نحو: «مستقرٌّ» و«حاصل»[١]، وإنّما الخلاف في الراجع منهما فمَنْ رجَّح الأوّل فحجّته أنّ المحذوف عامل في الظرف والمجرور، والأصل في العمل للأفعال[٢]، ومن رجّح الثاني فحجته أنّ المحذوف هو الخبر، والأصل في الخبر الإفراد[٣].

---

(١) نقل عن ابن السراج الخروج على إجماع النحاة عن تعلق الجار والمجرور والظرف الواقعين خبراً بمحذوف تقديره: استقر أو مستقر، اذ كان يرى أنّ الظرف قسم براشه وليس من قبيل المفرد أو من قبيل الجملة الاسمية أو الفعلية.... وذكر أبو حيان في الارتشاف أنّ أبا علي ذهب إلى انه مذهب حسن.

ينظر الارتشاف: ٤١٢-٤١٣ «ر».

(٢) في هامش الأصل: «هذا مذهب الأخفش والفارسي والزمخشري».

ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٢٥خ، اللباب: ٦٢-٦٣ خ خ.

(٣) اختلفوا في عالم الخبر إذا كان ظاهرا أو مجرورا على وجوه: أحدها: أن العامل فيه اسم فاعل مطلق، أي «كائن» أو «مستقر» قال ابن مالك نص على ذلك الأخفش وأومأ إليه سيبويه. الثاني: ما ذهب إليه أو علي وتبعه ابن جني والزمخشري من أن العامل الفعل أي «استقر» ونسب هذا إلى سيبويه أيضاً. الثالث: ما نسبه ابن أبي العافية وابن خروف، إلى سيبويه وهو أنّ لظرف منصب بنفس المبتدأ، قال ابن خروف، وهو مذهب متقدمي البصرة، الرابع: مذهب الكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين إلى أن المحل منتصب لخلافه للاسم ولا يقدر له ناصب لا قبله ولا بعده.

ينظر تفاصيل ذلك في: الارتشاف: ٥٢٥-٥٢٦ خ اللباب ٦٢-٦٣ خ شرح المفصل: ١/ ٩٠-٩١، الاشموني: ١/ ٢٠٢.

ثم اختلفوا، هل انتقل ضمير الفعل أو الوصف بعد الحذف إلى الجار والمجرور والظرف. أم لا؟ والمختار انتقاله بدليل تأكيده في قوله[1]:

فإن يكُ جثماني بأرضٍ سواكُمُ
فإنَّ فؤادي عندكِ الدّهرَ أجمعُ

فإن قلت: لِمَ لَمْ يذكر المؤلف انّ الخبر يكون ظرفا أو مجروراً؟ قلت: لأنّ الخبر في الحقيقة إنّما هو متعلّقها المحذوف، وهو لا يخرج من أنْ يكون مفرداً أو جملة.

وقد يُحذف الخبر جوازاً نحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[2] أي: دائم ووجوباً في مسائل منها خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) إذ كان كوناً مطلقاً. نحو: «لولا

(١) البيت لجميل بن عبد الله بن معمر صاحب بثينة، وهما من عذرة، يكنى أبا عمرة، شاعر فصيح مقدم، وهو أحد الشعراء العشاق المشهورين عاصر كثير عزه والفرزدق، توفى سنة (٨٢هـ) ترجمته في: الشعر والشعراء: ١/ ٤٣٤، طبقات الشعراء: ١٠٣، معجم الشعراء: ٧٢ الاغاني ٨/ ٩١-١٥٢، الخزانة: ١/ ١٩١ والشاهد فيه: قوله: «اجمع» بالرفع، وهو من ألفاظ التوكيد، ولا يصلح أن يكون توكيدا لفؤادي ولا لعند ولا الدهر لانها منصوبة، والمرفوع لا يكون توكيدا للمنصوب، ولا يصلح أن يكون توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقة خبرا، لان هذا الضمير مرفوع على الفاعلية، فدل ذلك على انتقال الضمير المستكن في المتعلق الواقع خبرا إلى الظرف فاستكن فيه، والجثمان: بمنزلة الجسمان جامع لكل شيء نريد به جسمه والواحه، والبيت في ديوانه/ ١١٨.

(٢) من سورة الرعد: ١٣/ ٣٥.

زيدٌ لأكرمتك»/ ٦٣/ أي: لولا زيدٌ موجودٌ قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝٣١﴾[1]. أي: لولا أنتم موجودون لكنّا مؤمنين، هكذا في تقدير جمهورهم، والأَوْلى أنْ يقدر: لولا أنتم ضللتمونا لكنّا مؤمنين، وعلى هذا فيكون الحذف على سبيل الجواز، وكذا كلُّ خبر كان كوناً خاصّاً ودلّ عليه دليل، فأنْ لَمْ يَدُل عليه وجب ذكره[2]، نحو قوله عليه الصلاة والسلام «لولا

(١) من سورة سبأ: ومنها قوله تعالى: «يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم ظلمتونا لكنّا مؤمنين».

(٢) اختلف النحاة في خبر المبتدأ الواقع بعد لولا من حيث حذفه أو اثباته على وجوه:

أحدها: أنه اذا امتنع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر حينئذ كوناً مطلقاً، وإذا كان كذلك: «أخفى ظهوره، ولم يجز استعماله على حد قول ابن يعيش لان جملة الجواب عوض عنه وهذا ما قال به جمهور النحاة وعليه قول سيبويه».

الثاني: إذا كان امتناع الجواب لأمر زائد على وجود المبتدأ فالخبر حينئذ كون مقيد لم يدل عليه دليل. فيجب ذكره، كما في الحديث الشريف، فقوم مبتدأ مضاف والخبر (حديثو) مضاف إلى عهد، واللام في (لهدمت) واقعه في جواب لولا، وهو كون مقيد بالحادثة وهذا قليل في كلامهم.

الثالث: جواز الوجهين، الإثبات والحذف، وهذا شاذ لاحن من قال به ومنه قول أبي العلاء:

يذيبُ الرعبَ منه كلَّ يومٍ
فلولا الغمدُ يُمسكُهُ لسالا

فقد ذكر خبر لولا وهو جملة (يمسكه) وقد تاوله الجمهور على أن جملة «يمسك» في

=

قومُكِ حديثو عهْد بكفر لهدمتُ الكعبة واعدتُها على قواعد إبراهيم»[1].

=تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد، والأصل أن يمسكه وحين حذف أن المصدرية ارتفع الخبر.

ينظر: سيبويه: ١/ ٢٧٩، المقتضب: ٣/ ٣٦، شرح السيرافي: ٣/ ٢ خ الايضاح العضدي: ١/ ٣٠، الانصاف: ١/ ٤٩، ٢/ ٣٦٢ شرح المفصل: ١/ ٩٥.

(١) ينظر: صحيح البخاري: ٢/ ١٤٦ جـ٤٢، مسند ابن حنبل: ٦/ ٥٧، ٢٣٩، النسائي: حج: ١٢٥، صحيح مسلم: حج ٣٩٨-٤٠٣، شواهد التوضيح: ٦٥.

(ضمير الفصل)

قال:

«وقد يُفصل بينهما بضمير مرفوع إنْ كانا معرفتين أوْ كان المبتدأ مَعرفة والخبر قريباً من المعرفة، نحو: «زيد هو الفاصل» و«زيد هو أفضل من عمرو».

أقول:

هذا باب اعترض به بين عدد المرفوعات لعلقته بهذا الموضع وهو الفصل، ويسميه الكوفيون «العماد»[1] وهو اثنتا عشرة لفظة على صيغة الضمير المرفوع المنفصل، يعترض[2] جوازاً بين ما هو مبتدأ وخبر في

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف: ٤٢٤ خ «هو صيغة منفصل، ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين: (عماداً) وبعض الكوفيين يسميه (دعامه)، ويسمية المدنيون (صفة)».

وقال العبكري في اللباب ص٨٢١ خ: «وسُمّي فصلا؛ لأنّه يجمع أنواعاً من التبيين فتوكد الخبر للمخبر عنه، وتفصل الخبر عن الصفة فتعين ما بعده للإخبار لا للوصف، ويعلم أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة».

وينظر: بشأن تسمية الكوفيين له بالعماد: معاني القرآن: ١/ ٥١، ومجالس ثعلب / ٤٣ ط١٩٤٩.

(٢) في: جـ «معترض».

الحال، نحو: «زيد هو الفاضل» أو في الأصل[١] نحو: «كان زيد هو الفاضل» لقصد الاختصاص والتوكيد، ورفع توهم كون الثاني صفة لا للأمر الأخير فقط خلافاً لاكثر النحويين[٢].

وإنّما يجوز استعماله بشروطٍ منها ما هو في المبتدأ: وهو أمران:

أحدهما: أنْ يكون معرفة[٣]، فلا يجوز: «ما أحدٌ هو خير منك» على أنْ يكون فصلا[٤] خلافاً لابن عصفور ولبعض المتقدمين[٥].

الثاني: ألاّ يؤكد، فلا يجوز: «ظننتك إياك أنت الفاضلُ»؛ لأنّ الفصل/ ٦٤/ للتوكيد، فيكون قد جمعت بين توكيدين، والعرب قد استغنوا

---

(١) ينظر سيبويه: ١/ ٣٩٥، المقتضب: ٤/ ١٠٤، إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٥٣٨، شرح المفصل: ٣/ ١١٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل:/ ٣/ ١١٠.

(٣) سيبويه: ١/ ٣٩٥ ، وفي شرح المفصل: ٣/ ١١، «وإنما وجب أن يكون معرفة؛ لأنّ فيه ضرباً من التأكيد ولفظه المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما أنّ التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله ونعت المعرفة معرفة، فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين».

(٤) في: جـ «وصلاً».

(٥) في الارتشاف / ٣٢٤ خ حكى ابن الباذش أنّ قوماً من الكوفيين اجازوا الفصل في النكرات كما تكون في المعارف ومنه قوله: «أن تكون امة هي أربى من أمة»؛ «فأربى في موضع نصب» والآية من النحل/ ٩٢.

في هذا الباب بما في الفصل من التأكيد عن تأكيد آخر، نص على ذلك سيبويه[١] -رحمه الله- ومنها ما هو في الخبر، وهو أحد أمرين، وهو أن يكون:

إمّا معرفة نحو: «زيدٌ هو الفاضلُ»، أو نكرة قريبة من المعرفة في عدم قبول (أل) نحو: زيدٌ هو خيرٌ من عمرو، أي: على أنْ يكون فصلا ويجوز أن يكون مبتدأ ثانياً.

ولا يجوز الفصل إذا كان فِعلاً مضارعاً نحو: زيد هو يقوم خلافاً لعبد القاهر الجرجانيولا يجوز الفصل إذا كان فِعلاً مضارعاً نحو: زيد هو يقوم خلافاً لعبد القاهر الجرجانيولا يجوز الفصل إذا كان فِعلاً مضارعاً نحو: زيد هو يقوم خلافاً لعبد القاهر الجرجاني[٢]. ولا نعلم أحداً يجيز ذلك في الفعل الماضي لعدم شبهه بالاسم. ومنها ما يكون بينهما، وهو أنْ يكون المبتدأ مقدماً، والخبر مؤخراً، ومنها ما هو الفصل في نفسه، وهو أن يكون مطابقاً لما قبله في الحضور والغيبة والإفراد

---

(١) في سيبويه: ١/ ٣٩٤ «ويدلك على ان الفصل كالصفة أنه لا يستقيم أظنه هو اياه خيراً منك، فاذا ثبت أحدهما سقط الآخر، لآن أحدهما يجرئ من الآخر لأن الفصل يجزي عن التوكيد والتوكيد منه»

وينظر: هامش السيرافي على سيبويه: ١/ ٣٩٤، شرح المفصل: ٣/ ١١٣.

(٢) المقتصد للجرجاني: ٧٣ ظ (خ).

والتذكير وفروعه، فأما قوله[1]: (وافر)

وكـائنِ بالأبَـاطِحِ مـن صـديقٍ

يـراني لـو أُصـبتُ هـو المُـصابا

فقيل أنّه تأكيد لفاعل يراني، لا فصل، وقيل: فصل على حذف مضاف أي: يرى مصابى هو المُصابا، أي المصابَ العظيم.

واختلف في الفصل، أهو اسم، أو حرف، فقيل: حرف وهو الصحيح لأنّه أُتي به لمعنى في غيره، وعلى هذا فلا موضعَ له من الإعراب كسائر الحروف ولهذا المعنى قلنا - في تفسيره اثنتا عشرة لفظة على صيغة الضمير،

---

(١) الشاهد هو اليت الثاني عشر من قصيدة مشهورة لجرير بن عطية بن حذيفة، أحد كبار الشعراء للأمويين (٢٨هـ - ١٠٠هـ) ترجمته في طبقات الشعراء: ٢٤٩-٣١٥-٣٨٦، الشعر والشعراء: ١/ ٤٦٤-٤٧٠، الأغاني: ٩/ ٣٢٤، الخزانة: ٣/ ٣٩٧، ومطلع القصيدة قوله:

سـئمتُ مـن المواصـلةِ العِتابـا

وأمسى الشيبُ قد ورثَ الشبابا

وهذا البيت يستشهد به على أن ضمير الفصل ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف الغائب. والأباطح: جمع أبطح وهو المسيل الواسع فيه دقائق الحصى. والبيت منسوب في: ديوان جرير.

ولم نقل إنّه نفسه ضمير؛ لأنّ الضمائر اسماء. وقيل: اسم[1]، وهو مقتضى تسمية المُصنف له /٦٥/ ضميراً، واختلف هؤلاء على مذهبين: فقال الخليل[2]: لا موضعَ له، وهو مُشكل إذ لا نظيرَ لذلك في الأسماء. وقيل: له محلٌّ، واختلف هؤلاء على قولين: فقال الفراءموضعه باعتبار ما قبله، وقال الكسائي باعتبار ما بعده[3].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب/ ٤٢٤ خ.

وفي سيبويه: ١/ ٣٩٥ «واعلم أنّها تكون في إنّ وأخوتها فصلا وفي الإبتداء ولكن ما بعدها مرفوع لأنه مرفوع قبل أن يذكر الفصل».

وفي المقتضب: ٤/ ١٠٤ «وإنما يكون هو، وهما، وهم، وما أشبه ذلك (زوائد) بين المعرفتين، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات».

ولهذا ذهب البصريون مذهب سيبويه في أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ ضمير العماد - على حد تسميتهم له محل من الإعراب قال العبكري:«والدليل على أنّه لا موضع له من الإعراب دخول اللام في خبر كان كقولك: ما كنا لنحن الذاهبين والوصف والتوكيد لا يدخلها اللام، وخبر كان لا يدخله اللام فبطل أن يكون له موضع».

وينظر اوجه الخلاف في هذه المسألة:شرح المفصل: ٣/ ١٢٢-١١٣.

(٢) سيبويه: ١/ ٣٩٤. الارتشاف: ٤٢٤ خ، الإنصاف: ٢/ ٣٧٥-٣٧٦، أمالي الشجري: ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٣) ينظر معاني القرآن: ١/ ٤٠٩، ٢/ ٢١٢، ٢٢٨، ٢٨٧، ٣٥٢.

فالموضع في نحو: ﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [1] رفع على القول الأول نصب على القول الثاني[2]، وفي نحو: «إنّ زيداً هو الفاضل» بالعكس وفي نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ نصب على القولين[3]، وفي نحو: زيد هو الفاضل، رفع على القولين.

(١) من سورة الزخرف: ٤٣/ ٧٦ وتمامها قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾.

(٢) ينظر شرح المفصل: ٣/ ١١٤.

(٣) من سورة المزمل: ٧٣/ ٢٠ ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٠﴾﴾. قرا الجمهور: هو خيراً وأعظم أجراً بنصبهما، واحتمل أن يكون (هو) فصلاً، وان تكون تاكيد الضمير النصب في تجدوه، ولم يذكر الزمخشري والجوني وابن عطية في إعراب (هو) إلا الفصل، وقرا ابو السمال وابن السميع (هو خير واعظم) برفعهما على الابتداء والخبر.

ينظر البحر المحيط: ٨/ ٣٦٧ التبيان: ٢/ ١٧٧، شواذ القرآن: ١٦٤، سيبويه: ١/ ٣٩٥.

(الاشتغال)

قال:

«ويجوز في زيد ضربته» أن ينصب فتقول: «زيداً ضربته وتقديره ضربت زيداً ضربته».

أقول:

هذا باب ثان معترض به[1] بين عدد المرفوعات، ويسمى -باب الاشتغال- وهو باب متسع الاطراف، وقد بالغ المصنف في الاجحاف به ما شاء، ولو شاء أحد أن يسرد جميع أبواب النحو على هذا النحو في ورقة لقدر على ذلك، ولكن لا فائدة فيه.

والكلام في هذا الباب منحصر في حقيقته، وحقيقته على سبيل التقريب أنْ يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل في ضميره، نحو: «زيد ضربته»، أو مررت به، أو فيما له تعلّق بضمير[2] نحو: «زيداً ضربت أباه»، أو «ضربت عمراً

---

(١) سقطت (به) من:ب.

(٢) اطلق سيبويه على الاشتغال قوله: «هذا باب يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أُخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم».
سيبويه: ١/ ٤١. فالاشتغال على هذا قسمان: أحدهما: أن يتقدم اسم يصحّ الإبتداء به غير مستغن عما بعده، ويتأخر عنه فعل عامل في ضمير يعود على الاسم المتقدم الذي يطلق عليه (المشغول عنه) كما في «زيدا ضربته» والثاني: أنْ يتقدّم الاسم المذكور ويليه فعل عامل في اسم مضاف إلى ضمير يعود على الاسم المتقدم كما مثل الشارح فـ(أباه) مضاف إلى ضمير (زيد) وهو معمول الفعل (ضرب).

أخاه»، فـ«عمراً» مفعول وأخاه عطف بيان ولو قدرته بـدلا لم يجـز نـصب الاسم، ولابدّ أن يكون هذا العامل بحيث لو خلاْ من ذلك المعمول وسُلّط على الاسم السابق لعمل فيه/ ٦٦/ كـما مثلنـا، بخـلاف نحـو: «زيـد هـل ضربته»، و«زيد مـا ضربتـه»، فلـيس ممـا نحـن فيـه؛ لأنّ مَـا النافيـة عنـد البصريين، وحروف الاستفهام عند النّحويين لهن صدر الكلام، فلا يـصح لما بعدهن أنْ يعملن فيما قبلهنّ[١].

• **الفصل الثاني**: فيما يجوز في الاسم المذكور بطريق الاصـالة، فنقـول إذا اسْتوفى الاسم ما ذكرناه جاز فيه وجهان:

أحدهما: أنْ يرفع بالابتداء، وتكون الجملة بعده في موضـع رفـعٍ عـلى أنهـا خبره.

الثاني: أن يكون منصوباً[٢]، نحو: «زيداً ضربته»، وحينئـذ فـلا جـائز أنْ

---

(١) ماله مدر الكلام كأسماء الاستفهام لا يعمل ما بعـده فـيما قبلـه ومـالا يعمـل في شيء لا يفسر عاملا فيه.

(٢) الرفع في هذا الموضع أحـسن؛ لأنّ النـصب يوجـب تقـدير عامـل محـذوف، والرفـع لا يوجب مثل هذا التقدير. قال سيبويه في: ١/ ٤٢ «والنصب عربي كثير، والرفـع أجـود؛ لأنه أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيداً وزيداً ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد وكل هذا من كلامهم».

وينظر: الايضاح في علل النحو/ ١٣٦.

يكون منصوباً بالعامل المذكور كما قال الكوفيون[1]؛ لأنّه يلزم فيه ثلاثة أمور محذورة، وهي كون «ضرب» متعدياً إلى مفعولين في نحو: «زيداً ضربته»، وكون نحو: «مر» متعدياً بنفسه في نحو: «زيداً مررت به»، وكون العامل الواحد يتعدى إلى الضمير وظاهره، وذلك لا يجوز، ولهذا أولوا نحو قوله[2]: (مجزوء بالكامل)

مِن كلٍّ مّا نال الفتى قد نلتُه

(١) اختلفوا في عامل المشغول عنه (المنصوب) في نحو: زيداً ضربته على أقوال:
أحدهما: مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أنه منصوب باضمار فعل يفسره الفعل المذكور والتقدير ضربت زيداً ضربته. قال سيبويه: «وان شئت قلت: زيداً ضربته وانما نصبه على اضمار فعل هذا تفسيره، كانك قلت: ضربت زيداً ضربته. إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء تفسيره والاسم ها هنا معنى على هذا المضمر...».
الثاني: مذهب الكوفيين وهو أنّ الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المشغول نفسه وهم في ذلك على رأيين:
الأول: ما ذهب إليه الكسائي من أنّ المشغول عنته مفعول للفعل التالي، والضمير المتصل بالفعل ما في.
الثاني: ما هذب إليه الفراء، من المشغول عنه منصوب بالهاء التي عادت عليه من الفعل، فالفعل على رأيه عامل في المفعول المتقدم وفي الضمير في آن واحد.
ينظر: سيبويه: ١/ ٤٢، معاني القرآن: ٢/ ٢٠٧، الانصاف: ١/ ٥٦، شرح المفصل: ٢/ ٣٠-٣١.

(٢) هذا جزء من بيت من مجزوء الكامل وتمامه.

من كل ما نال الفتى
قد نلته إلاّ التحية

ولم أوفق على نسبته لقائل معين، وقد ورد بتمامه في شرح التصريح: ١/ ٢٢٦.

على أن الهاء ضمير يعود على المصدر، وهو «النيل» لا ضمير كل، وإذا بطُلَ ذلك تعيّن أنّ العامل محذوف وجوباً وهو مقدّر من لفظ العامل المذكور في نحو: «زيداً ضربته» ومن معناه نحو «زيداً مررت به» أيْ: جاوزت زيداً ولا يقدَّر: مررت؛ لأنّه لا يصل إليه بنفسه، أو من لازمه في نحو: «زيداً ضربت غلامه» أيْ: أهنْت زيداً، ولا يقدّر «ضربت» لأنّه خلاف مرادك/ ٦٧/ ، وإنّما يصحُّ تقدير «أهنت» لأنّه يلزم في العادة من ضربك الغلام اهانة من هو منسوب إليه[1] وإلى نحو ذلك أشار الشاعر في قوله[2]: (وافر)

أراكَ علقتَ تظلمُ مَنْ أجَرْنا
وظلمُ الجَار إذلالُ المُجِيرِ

---

(١) أي أنَّ الضرب في جملة: زيداً ضربت غلامه «لم يقع على زيد، وإنما حصلت اهانته تبعاً لضرب غلامه».
وينظر: سيبويه: ١/ ٤٢-٤٣.

(٢) لم اقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.
ولا شاهد نحوي في إيراد الشارح له، وهو في كتب النحو شاهد على أن خبر علق الدال على الشروع في الخبر فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وذلك واجب في خبر هذا الفعل واخواته.
وعلقت: أخذت وشرعت، ومن أجرناه: من حميناه وجعلناه بمنزلة جارنا فعلينا الانتصار له.
وقد ورد البيت غير منسوب في: «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» لأبي حيان: ٢/ ٣٤ ظ خ شواهد التوضيح / ٨٠، الاشموني ١/ ٤٤٨.
وقد ورد صدره في شرح الشذور: ٣٣٨.

• **الفصل الثالث:** فيما يتصور في الاسم المذكور بحسب ما يعرض له، فنقول: يتصور فيه أربعة أقسام:

- **أحدهما:** أنْ يكون نصبه واجباً، وذلك إذا تقدم عليه أداة خاصة بالأفعال، وهي أدوات الشرط كلّها، نحو: «إنْ زيداً رأيته فأكرمْهُ»، و«متى زيداً تلقاه فأحْسِنْ إليه»، وأدوات الإستفهام غير الهمزة نحو: «متى زيداً تلقا» و«أيْن زيداً رأيته»، وأدوات التخصيص نحو: «هُلا زيداً رأيته».

- **الثاني:** ما يكون نصبه أرجح من رفعه وذلك في ثلاث مسائل:

أحدها: أنْ تتقدم عليه أداةٌ هي بالفعل أولى كـ«همزة الاستفهام»[1] نحو

---

(١) تقدم أن استثنى الشارح همزة الاستفهام مما يتوجب الرفع بعده. لأن ما بعدها يترجّح نصبه لكن بشرط أن لا يفصل بينها وبين المشغول عنه فاصل غير الظرف فان فصلت عنه فالمختار الرفع كقولك: أأنت زيد ضربته؟؟ فان كان ظرفاً نحو: أكل يوم زيداً تضربه يترجح النصب لان الفصل بالظرف كـ«لا فصل» على حد تعبير الشارح في اوضحه.

ويبين ابن يعيش سبب ترجيح النصب بعد الاستفهام بقوله: «وإنما كان النصب هو المختار من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم لان السؤال انما يكون عما وقع الشك فيه، وأنت إنما تشكّ في الفعل لا في الاسم، إلاّ ترى أنك إذا قلت: زيد ضربته فانما تشك في الضرب الواقع بزيد. ولست تشك في ذاته فلمّا كان حرف الاستفهام إنّما دخل الفعل لا الاسم كان الآولى أن يليه الفعل الذي دخل من **أجله، وانما دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة فاذا استفهمت فانما تستفهم عن تلك الفائدة**».

ينظر شرح المفصل: ٢/ ٣٤، أوضح المسالك: **٢/ ٨.**

قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾[1] أوْ «ما» أو «لا»، أو «أن» النافيات نحو: «ما زيداً رأيته»، و«لاعُمراً أكرمته»، و«إنْ زيداً ضربته قط» و«حيث» مجردة من ما نحو: «حيث زيداً تلقاه فأكرمه».

الثانية: أنْ يتقدم عليه عاطف مسبوق بجملة فعلية نحو: «قام زيد وعمراً اكرمته»؛ لأنّ في النصب تشاكل الجملتين المتعاطفتين بالاسمية[2] والفعلية[3]، وفي الرفع تخالفهما بالاسمية والفعلية، ومَنْ منع تخالف الجملتين المتعاطفتين بالاسمية والفعلية اقتضى قياس قوله إيجاب النصب هنا / ٦٨/ لكن لم أره منقولاً عن أحدٍ[4].

---

(١) من سورة القمر: ٥٤/ ٢٤.

(٢) سقطت «بالاسمية» من: جـ.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) أُختير النصب في مثل: قام زيد وعمر اكرمته «لتتناسب الحاصل بين المتعاطفين؛ لأنّ العطف في مثل هذه الحالة سيكون عطف جملة فعلية على مثلها، فإذا ما رفعنا فانا نعطف حينئذ اسمية على فعلية، وتناسب المتعاطفين أولى من تخالفهما».
قال ابن يعيش معلّلاً رجحان النصب: «وذلك لأنّ العرب تختار مطابقة الألفاظ مالم تفسد عليهم المعاني فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة معطوفة على الجملة الأولى وفيها، كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الأولى منصوباً أو لم تذكره نحو: «قام زيد وعمراً كلمته» إذا الغرض توافق الجمل وتطابقها..»
واعلم أنّهم اشترطوا في هذا الموضع شرطين، أحدهما عدم الفصل بين الاسم والعاطف بـ(اما) لأنها تقطع ما بعدها عما قبلها، لا يجوز ضربته زيداً واما عمراً فأهنته.
الثاني: أن يسبق بفعل غير مبني على اسم، أي أن يكون الفعل السابق للعاطف ليس خبراً عن اسم.
ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٢-٣٣، أوضح المسالك: ٢/ ١٠.

الثالثة: أنْ يكون العامل المشغول دالاً على الطلب، نحو: «زيداً أضْربه»؛ لأنك إذا رفعت أوقعت الطلب خبراً عن المبتدأ وفيه من المخالفة للظاهرة ما فيه، حتى قال ابن الأنباري[1] وبعض الكوفيين بمنعه مطلقاً[2]، وقال ابن السراج بمنعه حتى يقدر قولاً عاملاً في محل الجمله والجمله من معموله[3]، وأقام الفارسي مدة يمنعه حتى سمعه في كلامهم[4].

---

(١) ابن الأنباري: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد أبو البركات الأنباري ولد سنة (٥١٣هـ) منشؤه وسكناه بغداد قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي ولازم ابن الشجري حتى برع وصار من المشار إليهم في النحو، درس في المدرسة النظامية مدة وتخرج به جماعة. توفى سنة (٥٧٧هـ).

أشهر مصنفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار العربية، الأغراب في جدل الإعراب، ولمع دلالة، ونزهة الألباب، وكلها مطبوعة، وله غيرها كثير.

وينظر ترجمته في طبقات النحويين ١٧١-١٧٢ نزهة الألباب : ٢٦٤-٢٧١ انباه الرواة: ٢/ ١٦٩-١٧١ وفيات الاعيان: ٢/ ٣٢٠ المقتبس: ٣٤٥ تذكرة الحفاظ ٣/ ٥٧-٥٨، شذرات الذهب: ٢/ ٣٢٠.

(٢) شرح الجمل: ١/ ١٣٧ (خ).

(٣) نفسه: ١/ ١٣٧.

(٤) وإنّما يترجّح النصب هنا؛ لأنّه أقوى من الرفع، ولأنّ هذه المواطن تقتضي الفعل الناصب لأننّا لو رفعنا الاسم المشغول عنه على الابتداء لكان خبره جملة فعلية طلبية بعده والاخبار بها ضعيف.

ينظر شرح المفصل: ٢/ ٣٧.

- **الثالث**: ما يتساوى فيه الأمران، وذلك في نحو: «زيد قام أبوه وعمراً أكرمته عنده»، وذلك لأنّ قولك: «زيد قام أبوه» جملة كبرى في ضمنها جملة، وهي ذات وجهين: أي: اسمية الصدر فعلية العجز، فإن راعيت فيها صدرها رفعتَ، وإنْ راعيت عجزها نصبتَ.

- **الرابع**: ما يترجَّحُ رفعُهُ وهو ما بقي نحو: «زيداً ضربته»؛ لأنّ الرفع هو الأصل ولا مرجّح لغيره، وهذا النوع هو الذي مثّل به المصنف، وقال يجوز أنْ يُنصب، ففهم منه أنّه يجوز أنْ يرفع أيضاً، وأنْ الرفع هو الأصل والراجح، ومنع بعضهم جواز النصب حتى يوجد ما يقتضي الفعل وجوباً، أو غلبة، ويرده قراءة بعضهم: ﴿سُورَةً أَنزَلْنَاهَا﴾[1] وقراءة آخر: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[2] بنصب «سورة» بالفتحة و«جنات» بالكسرة وأنَّ سيبويه نصّ على أنّ النصب عربي[3].

---

(١) من سورة النور: ٢٤/ ١ .بالنصب على تقدير: أنزلناه سورة ولا موضع لا نزلناه على هذا لأنه مفسّر له فلا موضع له، ويجوز النصب على تقدير: اذكر سورة. وقرأ الجمهور بالرفع على الابتداء.

ينظر: المحتسب: ٢/ ٩٩-١٠٠، البحر المحيط: ٦/ ٤٢٧.

(٢) من سورة الرعد ١٣/ ٢٣.

ينظر: ابن خالويه / ١٠٠ البحر المحيط ٦/ ٤٢٧.

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٤٢ وهامش رقم (١٨).

محتويات الجزء الأول

القسم الثاني الكتاب محققا

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الجزء الثاني

الأستاذ الدكتور هادي نهر

شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية

لابن هشام الأنصاري

II

اليازوري

شرح اللمحة البدرية

في علم اللغة العربية

الجزء الثاني

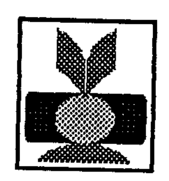
شرح اللمحة البدرية
في علم اللغة العربية

الجزء الثاني

أ. د هادي نهر

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : 2007/4/1208

رقم الإيداع المتسلسل لدى دائرة المكتبة الوطنية : 2007/4/1182



اليازوري

دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين

هاتف : 4626626 6 962+ تلفاكس : 4614185 6 962+

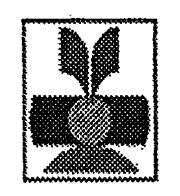
ص.ب : 520646 عمان 11152 الأردن

Email : info@yazori.com - www.yazori.com



الأستاذ الدكتور هادي نهر

الجزء الثاني



اليازوري

(كان وأخواتها)

قال:

«واسم كان وأخواتها وهي: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى وَظَلَّ، وبات، وليس، وصار، وما دام، وما زال، وما / ٦٩ / وما انفك وما برح، يرفع بها المبتدأ، وينصب خبره، تقول «زيد قائم». فإذا أدخلت: كان قلت: كان زيد قائماً».

أقول:

هذا خامِس المرفوعات، وهو اسم كان وأخواتها الاثنتي عشرة المذكورة، فإنّها كُلها تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وَيُسَمَّى اسمها، وتنصب الخبر وَيُسَمَّى: خبرها، ومفعولها[1]، وَتُسَمَّى الأفعال نفسها: نواسخ[2]؛ لأنّها قد نسخت الحكم الثابت قبل دخولها، وهذا بالنسبة إلى الخبر متّفق عليه، ولا خفاءَ به؛ لأنّه قد انتصب بعد الرفع.

وأمَّا الاسم فإنَّه في ظاهر الأمر لم يتغيّر عن الرفع الذي كان عليه قبل

(١) في الأشموني: ١/ ٦٤ «تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية من المناسبة؛ لأنَّ زيداً في: كان زيد قائماً اسم للذات لا للمكان، والأفعال لا يُخبر عنها، ... وقد يُسمّى المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً مجازاً».

(٢) النسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه.

دخولها، وعلى هذا الظاهر بنى أهل الكوفة على عادتهم، فقالوا: إنَّ ذلك الرفع بعينه باقٍ كما كان لم يتغيّر، وقال أهل البصرة إنَّ هذا رفع غير ذلك، تحدَّد بدخول العامل اللفظي[1]، وَيَدُلُّ لَهُم أمران:

أنَّ كلَّ فعل يَرفع وقد يَنصب، وقد لا ينصب، فإمَّا أنْ ينصبَ ولا يرفع فلا.

الثاني: اتصاله بها إذا كان ضميراً نحو قوله تعالى: ﴿كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2]، والضمير بالاستقراء إنّما يتّصل بعامله. والكلام على هذا الباب يستدعي فصولاً.

أحدها: في عدّة ألفاظه، والمشهور منها الثلاثةَ عشَر الي ذكرها المصنف وزاد قوم فيها، ونقص آخرون[3]، وإنَّما ذكر سيبويه -رحمه الله- منها أربعة:

---

(١) اختلفوا في المرفوع بعد كان وأخواتها على وجوه: **أحدها:** ما ذهب إليه البصريون من إنّه مرفوع بها، شبّهت كان بالفعل الصحيح، نحو ضرب، فعمل عمله. **الثاني:** مذهب الكوفيين إلى أنّه باق على الذي كان في الابتداء عليه. **الثالث:** وما زعمه الفراء من أنه ارتفع لشبهه بالفاعل. قال الصبان في حاشيته: ١/ ٢٢٦ «وتظهر ثمرة الخلاف في: كان زيد قائماً وعمر جالساً» فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولي عاملين مختلفين، وعلى مذهب البصريين يجوز لأنَّ العامل واحد».

ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٣، الأشموني: ١١/ ٢٦١.

(٢) [الزخرف: ٤٣/ ٤٣/ ٧٦].

(٣) زاد «ابن مالك: رام بمعنى صار، وألحَقَ بها كلَّ فعل لا يستغني عن الخبر وذلك: غدا، وعاد واستحال، ورجع، وقعد وصار وراح وتحول وآض وكلُّها بمعنى: صار».

كان، وصار، ودام، وليس، ثم قال: «وما كان نحوهن من الفعل ممَّا لا يستغنى عن الخبر»[1]، وهذا ظاهر في إنَّها غير محصورة.

والثاني: في بيان ماهى من الكَلِم الثلاث، وقد أجموا على فعليتها[2] إلا ليس / ٧٠ / فقال الجمهور بفعليتها مطلقاً، لاتصال تاء التأنيث الساكنة وضمائر الرفع البارزة بها، نحو: ليس، وليسا وليسوا، وإذا ثبتت فعليتها بذلك حكم بها مطلقاً؛ لأنَّ الأصل عدم الاشتراك.

وقال الفارسي وأصحابه بحرفيتها مطلقاً محتّجين بسكون وسطها وبايلائها الفعل في قولهم: «ليسَ خلقُ اللهُ أشعرَ منه»[3].

وأُجيب عن الأوّل بأنَّها مخّففة من فعل كما قالوا في «عِلْم» عَلِمَ وأُلزم فها

(١) ينظر: سيبويه ١/ ٢١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٩٦.

(٣) القول بحرفية (ليس) لابن السراج وابن شقير والفارسي، قالوا إنّها حرف للسماع والقياس، أما السماع فقد حكى سيبويه من قول العرب: ليس الطيبُ إلا المسكُ برفع الطيب والمسك جميعاً، وأما القياس فهو أنّ الفعل يدل على الحدث والزمان ولا تدلّ ليس على واحد منها، وإنما تنفيهما، كما إنّها لو كانت فعلاً لكانت على حد أوزان الثلاثي، لا أن تكون فعل بضم العين إذ ليس من الأفعال ما عينه واو وضمومه، ولا فعل ولا فعل لوجوه انقلابها حينئذ آنفاً كخاف وباع، ولأنّها غير متصرفة».

ينظر: «ارتشاف الضرب»: ٥٣٩ - ٥٤٠ خ.

وقد ورد مثال الشارح (ليس خلق الله أشعر منه) في: الهمع: ١/ ١١٣.

التخفيف لكثرة استعمالها، وإنّما لم تقدره «فَعَل»؛ لأنَّ الفتحة لا تخفَّف، ولا «فَعُل» لأنّه ليس في اليائي العين «فَعُلَ» إلاّ (هَيُؤَ)[١].

وعن الثاني: أنّه على إضمار الشأن فالضمير المقدّر فاصل بين الفعلين، كما تقول: «كان يقوم أخواك، وقد رجع الفارسي عن هذا إلى قول الجمهور».

والقول الثالث: أنَّها فعلٌ إذا أُعلمت، وحرفٌ إذا أُهملت، وذلك في لغة بني تميم، إذا قرنوا خبرها بإلا فإنهم يقولون: «ليس الطيب إلّا المسك» بالرفع، قال أبو عمرو البصري، ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب، وليس في الأرض تميمي إلاّ وهو يرفع[٢].

الثالث: في بيان حكمها من الجمود والتصرف، وهي في ذلك على ثلاثة أقسام:

ما لا ينصرف أصلاً، وهو «ليس» بالاتّفاق[٣]، ودام على الأصّح[٤].

وما يتصرّف تصرّفاً ناقصاً وهو أربعة: زال، وبرح، وفتئ وانفك فإنّها

---

(١) هيؤ: بمعنى صار ذا هيئة حسنة.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٦، ٣٣-٧٤، المغني: ١/ ٢٢٧.

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٢١.

(٤) نصّ كثيرٌ من المتأخرين على أنّ «دام» لا تنصرف، وهو مذهب الفراء، وجزم به ابن مالك. قال أبو حيان، وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصرين. وعدم تصرفها هو الصحيح إذ أنها صلة لما الظرفية، وصلتها تلزم المضي دون أي زمن آخر.

تتصرف إلى المضارع خاصة، ويستعمل لها اسم فاعل نحو ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[1]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾[2]، ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾[3] وقول الشاعر[4]: / ٧١/ (طويل)

قَضَى اللهُ يا أسماء أنْ لسْتَ زائِلاً

أحبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ العَينَ مغمض

ولم يستعمل منهن أمرٌ ولا لهن مصدر.

وما يتصرَّف تصرفاً تاماً وهو الباقي نحو ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[5] ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً﴾[6].

---

(١) [هود: ١١/ ١١٨]

(٢) [طه: ٢٠/ ٩١].

(٣) [يوسف: ١٢/ ٨٥]

(٤) البيت مطلع قصيدة للحسين بن مطير بن مكمل الأسدي، مولى لبني سعد بن مالك، شاعر متقدم من شعراء الدولتين الأموية والعباسية يغلب الظن أنه ولد في نهاية القرن الأول أو في مطلع القرن الثاني وتوفي سنة (١٦٩هـ).

ترجمته في «الأغاني: ٢٤/ ١١٠، تهذيب ابن عساكر: ٤/ ٣٦٢، المرشح / ٣٦٠ طبقات ابن المعتز: ١١٤». والبيت منسوب في شعره / ١٧٠ وهو في أمالي المرتضى ٢/ ٩١ برواية:

قضى اللهُ يا أسماءُ أن لست (بارحاً)

أحبّكِ...............................

(٥) [الإخلاص: ١١٢/ ٤].

(٦) [الإسراء: ١٧/ ٥٠].

وقول الشاعر[١]: (طويل)

وما كلُّ مَنْ يبـدي البـشاشةَ كائنـاً

أخــاكَ إذا لم تلفِــهِ لــكَ مُنجــدا

وقول الآخر[٢]:

بعلِمٍ وحلـمٍ سـادَ في قومـهِ الفتـى

وكونُــكَ إيَّــاهُ عليَــك يــسيرُ

وجميعها لا يبنى منه اسم مفعول، فأما قوله سـيبويه -رحمـه الله-: فهـو مكون فيه[٣]، فسأل أبو الفتح أبا علي عنه، فقال ما كلُّ داءٍ يعالجُهُ الطبيب.

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها على كثرة تـوارده في كتـب النحـو المختلفـة، وقد ورد غير منسوب في: شرح التسهيل للمـرادي: ١/ ٥٦ ظ خ، الفـاخر في شرح جمـل عبـد القـاهر: ١/ ٢٥ خ ابـن عقيـل: ١/ ٢٣٣ ابـن النـاظم/ ٥٥، العينـي عـلى الخزانـة: ١/ ٣٤٦، همع الهوامع: ١/ ١١٤.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم تنسب لقائـل معـين أيـضاً، وقـد ورد غـير منـسوب في: ارتشاف الضرب / ٤٣٥ «ر» ابن الناظم / ٥٥ أوضح المسالك ١/ ١٦٧ (عجـزه) ابـن عقيل: ١/ ٢٣٤، الأشموني: ١/ ٣٤٥، الأشباه والنظائر: ٢/ ١٦، والمعنى: أنَّ الرجل إذا أراد السيادة وعلو الشأن فعليه بالعلم والحلم والعطاء وتلك أمور يسيرة على من يطلـب المعالي. وروايته في: ابن عقيل: (يبذل) وحلم ساد في قومه الفتي ...

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٢١.

الفصل الرابع: في بيان ماله منها شرط، وما لا شرط له: فالذي له شرط خمسة:

أحدها: «دام» وشرطها أنْ تقع صِلة لما الظرفية. كقولك «أصحبك ما دام زيد صديقك» وأصله مدّة مادام زيد صديقك، فحذف المضاف وهو المدة، وناب المضاف إليه عنها في النصف على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن الزمان في قولك: «جئتك صلاةَ العصرِ» أي: وقت صلاة العصر، وقال الله تعالى: ﴿لَا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيۡكَ إِلَّا مَا دُمۡتَ عَلَيۡهِ قَآئِمٗا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَأَوۡصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمۡتُ حَيّٗا﴾[2].

وأمَّا الباقي، فالأفعال الأربعة التي تصرّفُها ناقص وشرطها أن تقع بعد نفي ملفوظ به كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ﴾[3]، أو مقدّر كقوله سبحانه: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ﴾[4]، أو نهي كقول الشاعر[5]: (خفيف)

صاحِ شَمِّرْ ولا تزلْ ذاكرَ المو
ت فنِسيانُهُ ظلالٌ مبينُ

(١) [آل عمران: ٧٥].

(٢) [مريم: ٣١].

(٣) [طه: ٢٠/ ١٩].

(٤) [يوسف: ١٢/ ٨٥].

(٥) البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها على الرغم من توارده في كتب النحو. وهو في: ابن الناظم / ٥٤، أوضح المسالك: ١/ ١٦٥ (عجزه) ابن عقيل: ١/ ٢٣٠، الأشموني: ١/ ٣٣١، العيني على الخزانة ٢/ ١٤.
وشمر: من التشمير وهو الجد في الأمر والاجتهاد فيه.

أو دعاء / ٧٢ / كقول ذي الرمة[1]. (طويل)

ألا يا أسلمى يا دارَمـيَّ عـلى الـبِلى

ولا زالَ مـنهلاً بجرعائـك القطـرُ

وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح.

الفصل الخامس: في أحكام الاسم والخبر:

اعلم أنَّه لا يتقدَّم الاسم على عامله؛ لأنَّه على صورة الفاعل، ولا يحذف دون عامله لذلك، ويجوز أن يتقدَّمَ الخبر على عامله؛ لأنّه كالمفعول، قال اللهُ تعالى: ﴿أَهَٰؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾[2]، فإيّاكُم مفعول للخبر، وقد تقدّمَ على الفعل، وتقدّمُ المعمول يُؤذنُ غالباً بجواز تقدّم العامل، وهكذا الحكم في

---

(١) البيت لذي الرمة في صاحبته (مي) وهو غيلان بن عتبة من بني صعب بني مالك ويكفي أبا الحارث، أحد كبار الشعراء الأمويين المجيدين، ولد سنة (٧٧ هـ) وتوفي سنة (١١٧ هـ).

ترجمته في: طبقات الشعراء: ٤٥٢، ٤٦٥-٤٨، الشعر والشعراء: ١/ ٢٥٤-٥٣٦، الأغاني: ١٦/ ١١٠-١٢٨.

والبيت منسوب في ديوانه: ٢٩٠.

وجرعائك: من الجرعاء، رملة مستوية لا تنبت شيئاً. والقطر: المطر.

(٢) [سبأ: ٣٤/ ٤٠].

أخبار بقية الأفعال، إلاّ فعلين، **أحدهما**: «دام» فلا يتقدم عليه الخبر وفاقاً[١].

والثاني: «ليس» فلا يجوز تقدُّمُ خبرها عند المحققين[٢]، وأمّا قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٣]، فإنَّ الظرف يتّسع فيه ما لا يتّسع في غيره.

ويجوز في الجميع أن يتوسط الخبر بين الفعل والاسم نحو قوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٤].

---

(١) كان وأخواتها في تقديم أخبلرها عليها أربعة أقسام:

أحدها: قسم يتقدم عليها باتفاق مالم يعرض عارض وهي كان وبقية أفعال الباب.

الثاني: قسم لا يتقدم عليها باتفاق وهو «مادام».

الثالث: قسم لا يتقدم عند البصريين وإليه ذهب الفراء من الكوفيين وجوزه الكوفيون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان وهو مازال، وما انفك، وما برح، وما فتىء.

الرابع: ليس وسنأتي عليها.

ينظر: سيبويه: ١/ ٢٢، المقتضب: ٤/ ٨٦، الخصائص: مسألة (١٧) ١/ ٩٠ شرح المفصل: ٧/ ١١٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٩٤، ٤٠٦، الخصائص لابن جني: ١/ ١٨٨، اللباب للعبكري / ٨١ خ الأنصاف مسألة (١٨) ١/ ٩٢، وما بعدها.

(٣) [هود: ١١/ ٨].

و «يوم» على رأي من أجاز التقديم معمول لـ «مصروف» الواقعة خبراً لـ «ليس» وفيها اسم مستتر يعود على العذاب، ولا يتقدم المعمول إلا حيث يصح تقدم العامل.

وقد أجاب الشارح عن ذلك.

(٤) [الروم: ٣٠/ ٤٧].

وقول الحماسي[1] : (طويل)

سَلِي إنْ جِهلتِ النَّاسَ عَنا وعـنْهُمُ

فلــيسَ ســواءً عــالمٌ وجهــولُ

ولا يمنع من ذلك تساويهما في التعريف والتنكير فيجوز: «كان القـائمين أخواك»[2]، و«كـان أفـضلَ منـك زيـد» بخـلاف قولـك في الابتـداء «زيـد صديقي» و«أفضلُ منك أفضلُ منّي» فإنَّ تقديم الخبر ثَمَّة[3] ممتنع، ويجوز أن يُحذف الخبر لما قدمنا من شبهه بالمفعول، إلاّ أنهم خَصُّوا ذلك بخبر «لـيس»

---

(١) البيت للسموأل بن عاديا الغساني اليهودي، شاعر جاهلي حكيم، من سكان خيبر تـوفي نحو (٦٥ ق.هـ). ترجمته في طبقـات الـشعراء / ١٠٩، رغبـة الأمـل في كتـاب الكامـل: ١/ ١٣٦-١٣٩، معاهـد التنـصيص: ١/ ٣٨٨، معجـم البلـدان: ١/ ٨٦، والبيـت في: الديوان: ١/ ٩٢ وروايته في الحماسة: ١/ ١٣٣:

سلي إن جهلت الناس عنا (وعنكم)

(وليس) سواء ....

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٢٤، المقتضب: ٤/ ٨٩.

(٣) كذا في: ب، وفي الأصل «ثمت» وفي: جـ «غير» وهو تحريف.

و«كان» كقوله[1]: (كامل)

لهفَـي عليـكَ للهَفْـة مـن خـائفٍ

يبغـي جـوارك حـينَ لَـيس مُجـيرُ

أي حين ليس له مجير. / ٧٣/

والثاني: كقول العرب: الناس مجزيون بأعمالهم إنْ خيرٌ فخيرٌ في رواية من روى: «إن خيرٌ» بالرفع، أي: «إنْ كان في عملهم خير فجزاؤهم خير» ويجوز في هذه المسألة ونحوها أربعة أوجه، رفع الاسمين بتقدير: إنْ كان في عملهم خير فجزاؤهم خير، ونصبها بتقدير: إن كان عملهم خيراً فيجزون خيراً ورفع الأوّل ونصب الثاني، وبالعكس.

---

(١) نسب هذا البيت للشمردل الليثي وهو شمردل بن شريك بن عبدالله أحد بني ثعلبة بن يربوع، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية وترجمته في: الشعر والشعراء / ٥٩٣، وغبة الأمل في كتاب الكامل: ١/ ١٩٠.
ونسبه بعضهم إلى التميمي، عبدالله بن أيوب ويكنى أبا محمد عربي من أهل اليمامة أحد الشعراء المخضرمين أدرك الدولة العباسية انظر (شرح الحماسة للمرزوقي: ٢/ ٩٥٠، والتنبيه: ٢٧١)، ونسبه المرتضى في أماليه إلى حارث بن بدر الغداني، رجل تميم في وقته.
وقد ورد البيت منسوباً على اختلاف فيما تقدم ذكره في شرح الحماسة للمرزوقي ٢/ ٩٥٠، التنبيه/ ٢٧٠، أمالي المرتضى: ٢/ ٥٢٠، همع الهوامع: ١/ ١١٦.

وقد عرف توجيهها وأرجح الأربعة الرابع، وأضعفها الثالث والأولان متوسطان[١].

ويجوز أن تحذف كان واسمها ويبقى خبرها بكثرة، بعد «إنْ» كما مثلنا، وبعد «لو» نحو: «**التمس ولو خاتماً من حديد**»[٢].

وفي كلام المصنف خدوش، **أحدها**: قوله «وهي كان» والجيد هي أمسى؛ لأنَّ كان عرفت، وإنَّما الحاجة إلى استقصاء أخواتها لا غير.

والثاني: جعله «مادام» من أخواتها، والذي هو من أخواتها هو «دام» و«ما» شرط لها أو كذلك القول فيها بعدها.

والثالث: أنَّ كلامه ظاهر في أنَّ كلمة «ما» في الخمسة على حَدٍّ سواء، وإنَّما هي في «دام» ظرفية، وفي غيرها نافية.

والرابع: أنّه يقتضي أن شرط «دام» تقدم «ما» على كُل حالٍ وإنما هو ما الظرفية[٣].

---

(١) ينظر: فرائد الال: ٢/ ٣٠٥، والميداني: ٢/ ٢٦٨.

ينظر: هذه المسألة في: سيبويه: ٥/ ١٣٠-١٣١ شرح المفصل: ٢/ ٩٧.

(٢) ينظر: صحيح البخاري: الحديث (٤٧٩٧) والترمذي: ٥/ ٣٥.

(٣) اشترطوا في «ما» الظرفية، لأن دام بها تكون ناقصة فإن كانت مسبوقة مصدرية غير ظرفية فلا تكون حينئذ ناقصة وما بعد مرفوعها يعرب حالاً كقولك: تعجبني مادمت مكافحاً. أي: دوامك مكافحاً.

والخامس: أنَّه يقتضي مثل ذلك في «زال» وأخواتها أيضاً، وإنَّما المعتبر معهن «ما» النافية لا مطلقُ ما.

السادس: أنَّ هذه الأربعة لا يشترط فيهن لفظة «ما» النافية بل النفي مطلقاً، والنهي، والدعاء، والاستفهام بمنزلته / ٧٤ / وهذه كلُّها أمور قريبة، ولكن لا بأسَ بالتنبيه عليها.

(أفعال المقاربة)

قال:

«ومن باب كان أفعال المقاربة، لكنَّ خبرها يكون مضارعاً، وهي جعل، وَطَفِقَ، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وانبرى، وهلهل وكاد، وكرب، وأوشك، وعسى، واخلولق، وحرى، تقول: «جعل زيدٌ ينظمُ» و«عسى زيد أنْ يخرج».

أقول:

هذه أيضاً ألفاظ ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر، وإنَّما أُفردت عن «كان» لما تختصُّ به من الأحكام، والكلام عليها في فصول:

أحدها: في عددها(١)

وقد ذكر المصنف منها ثلاثةَ عشرَ كما ذكر في «كان» وقد رأيت بعضَهم أنها ها إلى الثلاثين، والكثرة حصلت من جهة أفعال الشروع فإنها عشرة بخلاف، غيرها(٢).

---

(١) في: جـ «عدتها». وهو تحريف.

(٢) قال أبو حبان في الارتشاف: «طفق بكسر الفاء وفتحها، والكسر لغة القرآن، وقالوا: «طِيق» بالياء المكسورة بدلاً من الفاء، وهب وهلهل وأولى ... وزاد ابن مالك «حرى» وزاد بعضهم «قارب» و«كارب» و«قرب» و«أحال» و«أقبل» و«أظل» و«أشقى» و«شارف»، و«دنا» و«آثر» و«قام» و«قعد» و«ذهب» و«أزلف»، و«أشرف».

الفصل الثاني: في حقيقتها:

وكلُّها أفعال بالاتفاق إلاَّ «عسى» ففيها ثلاثة مذاهب:

وهو قول الجمهور: أنَّها فعل دائماً، لاتصالها بتاء التأنيث الساكنة في نحو: «عستْ هندٌ أن تفلحَ»، وبضمائر الرفع البارزة نحو: عسيا، وعسوا، وعسين، وعسيت[1].

الثاني: وهو قول الكوفيين، وابن السراج، وتلميذه أبي علي على أنّها حرف مطلقاً[2].

الثالث: وهو قول سيبويه، التفصيل، فإنْ اتصلت بضمير نصب نحو:

....

............لعلّي أو عساني[3]

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ٤٧٧.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ٧٥، والتذييل والتكميل: ١/ ٧١-٧٢ خ.

(٣) هذا جزء من بيت من و(الوافر) تمامه:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما
تنازعني: لعلّي أو عساني

وهو من شواهد سيبويه، منسوب إلى عمران بن حطان بن ظبيان ابن شعل بن معاوية بن الحرث .. بن بكر بن وائل السدوسي البصري التابعي، أحد رؤوس الخوارج ترجمته في (الخزانة: ٢/ ٤٣٦-٤٣٧).

استشهد به على مجيء عسى بمعنى (لعل) ومن وجوه الاستدلال على أن الضمير الواقع بعد «عسى» في محل نصب مجيء نون الوقاية قبل ياء معه المتكلم كما تقول: أنني، ولعلني وليتني. وهذا بخلاف ما ذهب إليه آخرون من أنها فعل.

=

وقوله[1]: (رجز)

يــا أبتـا علَّـكَ أو عَـسَاكا

فحرف، وإلاَّ ففعل، نقل ذلك عنه السيرافي[2].

الفصل الثالث: في معانيها:

وهي أربعة: الترجي، وله: عسى، وحرى، واخلولق والإشفاق وله: عسى خاصة، فـ «عسى» طمع فيما تهواه وإشفاق فيما تخشاه / ٧٥ /، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾[3].

=وتنازعني: أي تزين لي حب الدنيا والخوف من الموت في الحرب، لعلي: أراد لعلي أتورط في الملاذ المزرية، أو لعلي أنال الشهادة في الحرب فأكون من الفائزين.

والبيت منسوب في: سيبويه: ١/ ٣٨٨، شرح المفصل: ٣/ ١٠-١٢٠، ٧/ ١٢٣، الخزانة: ٢/ ٤٣٠.

(١) هذا عجز بيت من الرجز منسوب إلى رؤبة بن العجاج، وقد ترجمنا له، ونسبه صاحب المحتسب إلى العجاج في مدح الحارث بن سليم .. ولم أعثر عليه في ديوانه.

وتمام البيت قوله:

تقـول بنتـي: قـد أنـى أناكـا

يـا أبتـا ....

والبيت في ملحقات ديوان رؤبة / ١٨١.

وينظر: المحتسب: ٢/ ٢١٣.

والآني: الوقت: وأنى أناك: حان وقت رحيلك إلى من تأمل حياءه، وخبره «علك» محذوف. وروايته في أغلب المراجع «يا أبتي».

(٢) ينظر: زرح السيرافي: ٢/ ٣٨ خ، المقتضب: ٣/ ٧١-٧٢.

(٣) [البقرة: ٢/ ٢١٦].

قال ابنُ بري [1]: ويحتمل أنْ يقال تـلازم المعنيـين؛ لأنَّ المترجـي للـشيء طامع فيه مشفق أن لا يناله [2].

والمقاربة للفعل، وله: كاد، وكرب، وأوشك، والشروع فيه، وله الباقي، وهي السبعة التي بدأ بها المصنف.

الرابع: فيما خالفت به كان:

وذلك أنَّ خبرها لا بدَّ فيه من أربعـة شرائـط مرتبـةٍ، أحـدها: أنّـه لا يكون إلا جملة، وندر مجيء خبر «عسى» و«كاد» مفـدراً كقـولهم: «عـسى الغُويرُ أبؤسا» [3].

---

(١) ابن بري: هو عبدالله بن بري بن عبدالجبار أبو محمد المصري النحـوي اللغـوي، أصـله مـن القدس، ولد سنة (٤٩٩هـ) وتوفي سنة (٥٨٢هـ). هو شيخ أبو موسى الجزولي، رأس ديـوان الإنشاء في مصر مدة. من تصانيفه: اللباب في الرد على ابن الخشاب في رده عـلى الحريـري في درة الغواص وحواشي على الصحاح، وجواب المسائل العشر. ولم تصل إلينا. انظر ترجمتـه في: معجم الأدباء: ١٢/ ٥٦، إنباه الرواة: ٢/ ١١٠، وفيـات الأعيـان: ٢/ ٢٩٢-٢٩٣، النجـوم الزاهرة: ٦/ ٢٢٨، طبقات الشافعية ٤/ ٢٣٣، بغية الوعاة: ٢/ ٣٤.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٤٦٨-٤٦٩ «ر».

(٣) من أمثال العرب. يضرب لكلّ من لا يؤمن جانبه ويخاف منه الإتيان بالشر.

ينظر: مجمع الأمثال: ٢/ ١٧، المستقصى: ٢/ ١٦١، سيبويه: ١/ ٤٧٨. والغـوير: تـصغير غار. وابؤسا جمع بواس وهو العذاب والصعاب.

وقوله: وما كُدّتُ آئباً[1].

الثاني: أنَّ تلك الجملة لا تكون إلاّ فعلية، وندر مجيء خبر «جعل» جملة اسمية كقول الحماسي[2]: وافر

وقــد جعلــتْ قلُــوصُ أبي جيــادٍ

مــن الأكــوارِ مرتعُهــا قريــبُ

---

(١) هذا جزء من بيت من الطويل منسوب إلى تأبط شراً، وهو ثابت بن جابر بـن خالـد بـن سفيان من بني فهم، وتأبط شراً لقب له. توفي (٨٠ ق.م).

ترجمته في: الشعر والشعراء: ١/ ٣١٢، الاشتقاق: ١٦٢-١٦٣، الأغاني: ١٨/ ٢٠٩-٢٠٨، الخزانة: ١/ ١٣٧-١٣٩.

وتمام البيت قوله:

فأبــتُ إلى فهــم، ومــا كــدّتُ آئبــاً

وكــم مثلِهــا فارقتُهــا وهــي تــصفرُ

والبيت منسوب في: الخصائص: ١/ ٣٩١، إعراب القرآن: ٣/ ٩٣٣ خ، شرح المفصل: ٧/ ١٣، شرح الحماسة للمرزوقي: ١٠/ ٨٣.

وفهم: قبيلة الشاعر، وتصفر من صفير الطائر، وهـو هنـا كنايـة عـن التعجـب بـسرعته وجرأته.

(٢) الشاهد ثالث بيت من أبيات مسطورة في الحماسة غير منسوب لأحد. وموضـع الـشاهد فيه مجيء جملة «مرتعها قريب» الاسمية خبراً لـ «جعل» وذلك نادر في كلامهم».

وقد ورد البيت غير منسوب في: الارتـشاف/ ٥٧٥خ، شـواهد التوضـيح/ ٧٩، الهمـع: ١/ ١٣٠، الدرر اللوامع: ١/ ١٠٨، الحماسة ١/ ٣١٠، والقلـوص: أول مـا يركـب مـن إناث الإبل إلى أن يثنى، فإذا أثنت فهي ناقة، ويجمـع عـلى قلـص، وقلائـص. ومرتعهـا: مرعاها. والمعنى: طفقت لقرب مرتعها من الأكوار أي أنها لما أعيت حط رحلهـا فرعـت قريباً ولم تبعد.

الثالث: أنَّ تلك الفعلية لا يكون فعلها إلاّ مضارعاً، وندر مجيئه ماضياً بعد جعل كقول أبي العباس[1] رضي الله عنه «**فجعل الرجلُ إذا لم يستطع أنْ يخرجَ أرسلَ رسولاً**»[2]، فتقدير الاستدلال من هذا يخفى على كثير، ووجهه أنَّ «أرسل» هو أول الجملة في الحقيقة؛ لأنّ العامل في إذا جوابها على القول الصحيح، فجوابها هو أول الجملة وإنَّما قدَّم عليه معموله؛ لأنَّه شرط، والشرط له صدر الكلام.

الرابع: أنَّ ذلك الفعل لا يكون فاعله إلاّ ضميراً عائداً على الاسم تقول: «كاد زيد يقومٌ» ولا يجوز: «كان زيد يقوم أبوه» فأما قوله[3]: / ٧٦/ (بسيط)

---

(١) أبي عباس: هو عبدالله بن عباد بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي الصحابي الجليل، ولد بمكة سنة (ثلاث قبل الهجرة) ونشأ في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله ﷺ، وروى عنه الأحاديث الصحيحة، قال ابن مسعود في ترجمان القرآن: توفي في الطائف سنة (٦٨هـ).
ينظر ترجمته في: رجال الكشي لابن عمرو بن محمد الكشي: ٥٢-٥٩. الإصابة في معرفة الصحابة: ٢، ٣٢٢، جمهرة رسائل العرب ١/ ٤٥٨، تهذيب الأسماء واللغات: ١/ ٢٧٤، تاريخ الخميس: ١/ ١٦٧.

(٢) البخاري: كتاب التفسير (باب الحج) ٤٦، سورة الشعراء جـ٦/ ١١ والشاهد وقوع خبر جعل ماض وهو شاذ.

(٣) ينسب هذا البيت إلى أبي حية النميري، وهو الهيثم بن الربيع بن جناب من شعراء الدولتين الأموية والعباسية. توفي سنة بضع وثمانين ومائة. ترجمته في (المؤتلف والمختلف/ ١٤٥، الأغاني: ١٦/ ٢٣٦-٢٣٩. بن العمرو بن عامر أبو الخطاب، شاعر مخضرم، توفي سنة (٦٥هـ)، وهو من الطبقة الثالثة من الإسلاميين، وترجمته في: (طبقات =

وقد جُعلتُ إذا ما قمتُ يثقلُني

ثوبي، فأنهضُ نهضَ الشَّارب الثَمِلِ

فشاذ، أو مؤول على حذف مضاف، أي: وقد جعل ثوبي يثقلني، ثم حذف المضاف وأقيم الظّاهِرُ مقام المضمر، وفيه أقوال أخر[1]، فهذه الأمور الأربعة قد خالفت فيها هذه الأفعال كان وأخواتها واتّفقت هي فيها ثم اختلفت بالنسبة إلى اقتران خبرها بـ«أنّ»، فمنها ما يجب معه الاقتران بـ«أنْ» وهو: «حري» و«اخلولق»، ومنها ما يجب معه التجرّد منها، وهو جميع أفعال الشروع، ومنها ما الأرجحُ معه الاقتران، وهو «عسى» و«أوشك» ومنها عكسه وهو «كاد» و«كرب»[2].

=الشعراء/ ١٢٩، معجم الشعراء/ ٢٤، الخزانة: ٣/ ٣٨).

ونسبه صاحب إيضاح شواهد الإيضاح إلى الحكم بن عبدل الأعرج. والشاهد فيه قوله: جعلت يثقلني ثوبي حيث وقع فيه ما ظاهره أن المضارع الواقع خبراً لـ«جعل» قد رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى لضمير يعود إلى اسم «جعل» وذلك غير مرضٍ عند جمهور النحاة. لأن هذه الأفعال يتعين في خبرها أن يكون رافعاً لضمير مستتر عائد إلى الاسم.

والبيت منسوب على اختلاف فيما تقدم ذكره في: إيضاح شواهد الإيضاح: ق٨ مصورة الاسكوريال - الجامعة العربية -، الخزانة: ٤/ ٩٤، همع الهوامع: ١/ ١٣١، الحيوان للجاحظ: ٦/ ٤٨٣ «باب العرجان».

(١) ينظر المقرب: ١/ ١٠١، أمالي السهيلي / ٩٥، مغني اللبيب: ٢/ ١٤٣. والبيت في الخزانة برواية (السكر) بدل (الثمل).

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ١٧٨، ٤٧٧-٤٧٨ والخصائص: ١-١٩٧-١١٨.

وقوله: «وهو من باب كان» هو قول الجمهور، وقد خالف في ذلك أبو العباس المبرد، إذا اقترن الخبر بأنْ، فجعلها من باب الفعل والفاعل والمفعول؛ لأنَّ المصدر لا يخبر به عن الجُثَّةِ، لا تقول: «زيد القيام»[١]، ويلزمه أنْ يقول بذلك في «لعلكَ أن تفعلَ ولا سبيل إليه»، وحجتنا أنَّه إذا ظهر الاسم مفرداً لم يظهر مصدراً بل اسماً، كقوله[٢]: (رجز)

إنِّي عَسَيْتُ صائِماً

ولم يقل: إني عَسَيْتُ الصَّومَ.

وألطف ما يقال في الجواب عن شبهته، ما رأيته بخطٍّ بعض طلبة ابن مالك -رحمه الله-، ونقله عنه، وهو أن نقدّر أنّ الأخبار إنّما وقع أولاً بالفعل المجرد، ثمّ لمّا صحّ الإخبار به جيء بأن لتؤذن بالتراخي لا لتفيد السبك وقيل: أنْ زائدة. ويبطله أنّها قد عملت.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٦٨، المغني: ١/ ٢٦-٢٧.

(٢) هذا جزء من بيت من الرجز نسب في الخزانة إلى رؤبة بن العجاج ولم أعثر عليه في ديوانه، وتمام البيت قوله:

أكثرتُ في العذل مُلحّاً دائما

لا تكثرنْ إني عسيتُ صائما

والشاهد فيه قوله: «صائماً» حيث راجع الأصل المرفوض في الاستعمال وجاء بخبر عسى مفرداً. وهو اسم لا مصدر.

والبيت منسوب في: الخزانة: ٤/ ٧٩.

وقيل: سابكة والمصدر / ٧٧/ مقدَّر بالوصف أو الكلام على حذف مضاف، أو قصدت المبالغة كما في نحو: «زيد صوم».

قوله: «أفعال» يُدُّل عَلَى فعلية الجميع، وهو كذلك وعلى الأرجح في «عسى».

وقوله: «المقاربة» يؤذن بأن الجميع يَدُلُّ على المقاربة، والنحاة مضطربون في ذلك، فمنهم من اعترف بأنَّ ذلك حقيقة كـ «أبي عمرو ابن الحاجب» -رحمه الله- وشرَحهُ بما يوقف عليه من كلامه، ومنهم من جعله مجازاً، وقالوا إنّهم سَمُّوا الكلَّ باسم الجزاء[1] مثل قوله[2]: (وافر)

(١) تسميتها باسم «أفعال المقاربة» تسمية تغليب، فقد أطلقت التسمية باسم بعضها على أشياء مجتمعة من غير تركيب، فالأفعال كما هو معلوم لا تدل كلها على المقاربة، وليست التسمية من باب تسمية الجزء باسم الكل كما رأى بعضهم لأن تسمية الكل باسم بعض لا تصلح إلا حين يطلق اسم البعض على ما تركب منه ومن غيره، كأن يطلق على الجاسوس اسم العين.

قال ابن الحاجب في الإيضاح: «هي أفعال لدنو الخبر رجاء أو حصولاً، أو أخذاً فيه، فالأول «عسى» والثاني «كاد» و«أوشك» والثالث: «بقيتها».

ينظر: الإيضاح على الزمخشري لابن الحاجب: ١٦٠خ، أوضح المسالك: ١/ ٢١٥.

(٢) ينسب هذا البيت إلى معن بن أوس من مخضرمي الجاهلية والإسلام ترجمته في: سمط اللالئي: ٢/ ٧٣٣، الخزانة: ٣/ ٢٥٨.

والبيت المذكور يقترن ببيت آخر مشهور يرد قبله وقد ذكر في هامش (الأصل) وهو قوله:

أُعلّمه الرمايةَ كلَّ يوم
فلما اشتدَّ ساعدُهُ رماني

والبيت في شعر معن بن أوس ص٣٧، وفي الاشتقاق ٤٩٦، ٥٤٣ منسوب لمالك بن فهم الأزدي.

وكَــمْ علّمْتُــهُ نَظْــمَ القــوافي

فلــمَّا قــالَ قافيـــةً هَجَـــاني

وقوله: «وهي جعل إلى آخرها». لو أنَّه بدأ بـذكر أفعـال المقاربـة حيـث يجوز إطلاق المقاربة على الجميع لكان حسناً.

فإن قلت: لعلّه يرى فيها ما يراه أبو عمرو فلا يجوز.

قلت: النقل من كلامه في غير هذا الموضع خلاف ذلك[1].

وقوله: «يكون مضارعاً» أي: لا يكون إلاّ مضارعاً، ولـولا أنّـه أراد هـذا لم تحصل مقاربتها لباب كان؛ لأنَّ كان وأخواتها يكون خبرها فعلاً مضارعاً.

---

(١) في الارتشاف/ ٤٦٨ «ر» أفعال المقاربة جعـل وطفـق، وأخـذ، وعلـق وأنـشأ، وهـب، وهلهل، وكاد، وكرب، وأوشك وأولى، وعسى واخلولق ... ».

(ما النافية المشبهة بليس)

قال:

«وما النافية في لغة الحجازيين، ترفع الاسم، وتنصب الخبر نحو: «ما زيدٌ قائماً» ولا تعمل في لغة تميم».

أقول:

هذا السادس من المرفوعات، وهو اسم ما النافية. اعلم أنّ «ما» إذا دخلت على الجملة الفعلية لم تعمل شيئاً باتفاق العرب، واختلفوا فيها إذا دخلت على المبتدأ والخبر، فبنو تميم يجرونها على ما كانت عليه مع الجملة الفعلية، فلا يعملونها / ٧٨/ شيئاً، وهو مقتضى القياس في كلّ حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، وذلك لأنّ الأصل في العمل للفعل، وإنَّما يُحمل عليه الحرف إذا أشبهه بقبيل واحد، ألا ترى أنَّ الفعل مختص بالأسماء فكذلك قياس ما يعمل من الحروف أن يكون مُخْتَصاً كحروف الجر، فإنَّها مُخْتَصَّة بالأسماء وكحروف الجزم فإنَّها مختصة بالأفعال.

وأمَّا أهلُ الحجاز فإنّهم يعملونها عمل ليس، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، لشبهها بها في الجمود، والدخول على الجملة الاسمية، والنفي، وكونه للحال، فلمّا انعقد الشبه بينهما من هذه الأوجه[1] شاع حُمِل

---

(١) في: جـ «الأشياء».

أحداهما على الأخرى[١]. وإنَّما حملوا «ما» على «ليس» فأعملوها ولم يعكسوا فيحملوا ليس على «ما» فيهملونها؛ لأنَّ ذلك حمل للقوي على الضعيف وهو خلاف الحكمة. وبلغة أهل الحجاز جاء التنزيل قال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٢]. ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٣]. ومن أسئلة المطارحين في الأدب هذا البيت[٤]:

ومهفهفٍ كالبدر قلتُ له: انتسب

فأجابَ: ما قَتْلُ المحبِّ حرامُ

يقولون: ما الذي أجاب به؟ والجواب أنَّه أشار إلى أنّه تميميّ لإهماله «ما».

ويوافق الحجازيون التميميين على إهمال «ما» في أربع مسائل:

الأولى والثانية: أن يتقدَّم الخبر أو معموله على المبتدأ، فالأوّلُ نحو قولهم في المثل: (مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ)[٥].

(١) ينظر في (ما): سيبويه: ١/ ٢٨ والمقتضب: ٤/ ١٨٨، والخصائص: ١/ ١٢٥-١٢٦، والإنصاف: مسألة (١٩) ١/ ٩٧، وشرح المفصل: ١/ ١٠٨.

(٢) [المجادلة: ٥٨/ ٢].

(٣) [يوسف: ١٢/ ٣١].

(٤) لم أوفق في العثور على قائل هذا البيت أو وروده في أحد المراجع التي رجعت إليها.

(٥) روايته في مجمع الأمثال للميداني: ما أساء من أعتب.

والثاني: نحو قول الشاعر[١]. (طويل)

وما كلُّ مَنْ وافى مِنًى أنا عارِفُ

والأصل: «ما من أعتبَ مسيئاً» و«ما أنا عارفاً كلَّ مَنْ وافى مني» / ٧٩/ فلمّا تَقَدَّمَ المعمولُ أُبْطِلَ التعمَلُ[٢]، وإن كان المعمول المتقدّم ظرفاً، أو مجروراً نقلوا الأعمال كقوله[٣]: (طويل)

فما كلَّ حينٍ مَنْ تواتى مُؤاتياً

(١) البيت من شواهده سيبويه. منسوب لـ «مزاحم بن حارث بن عمرو بن مرة، من بني عقيل بن كعب، شاعر إسلامي، كان من الفرسان الشجعان، عرف، بغزله البدوي، عاصر جرير والفرزدق وتوفي نحو (١٢٠هـ). مرة، من بني عقيل بن كعب، شاعر إسلامي، كان من الفرسان الشجعان، ترجمته في: الأغاني: ١٧/ ١٥٠-١٥٣، طبقات الشعراء: ١٥٠.

والشاهد فيه: قوله «ما كل من وافى مني أنا عارف» على رواية من نصب «كل» حيث أهملت «ما» ورفع بعدها «المبتدأ والخبر» وهما أنا عارف؛ لأن معمول الخبر قد تقدّم على المبتدأ وهو ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، ويجوز على رواية رفع «كل» أن تكون «ما» مهملة. وأن تكون عامة لأنه لم يتقدم فيها معمول الخبر.

وتعرّفها: تطلب معرفتها وسأل الناس عنها، ومني: بكسر الميم: بليدة على فرسخ من مكة.

(٢) سيبويه: ١/ ٢٨-٢٩.

وينظر أيضاً المقتضب: ٤/ ١٨٩-١٩٠/ شرح المفصل: ١/ ١٠٨-١٠٩.

(٣) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

بأهبة حزمٍ لُذْ وإن كنتَ آمناً

وهو من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها لقائل معين وهو من شواهد: المغني: ٢/ ٢٩، أوضح المسالك: ١/ ٢٠٢.

قال ابن عصفور: وكذلك الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً فيقدَّر بقاء الأعمال في نحو: «ما في الدار أحدٌ» و«ما عندك أحدٌ»[(١)].

الثالثة والرابعة: ألاّ يقترن الاسم بـ «أنْ» أو الخبر بـ «إلاَّ»، فالأوّل كقوله[(٢)]: (البسيط)

بنـي غدانـةَ مـا إنْ أنـتُ ذهـبٌ
(ولا صريفٌ ولكنْ أنتُم الخَـزَفُ)

والثانية كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾[(٤)].

(١) ينظر: المقرب: ١/ ١٠٢.
(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبه لقائل معين وهو من شواهد: المغني: ١/ ٢٤، الأشموني: ١/ ٣٧.
(٣) [آل عمران: ٣/ ١٤٤].
(٤) [القمر: ٥٤/ ٥٠].

(لا النافية المشبهة بليس)

قال:

وتعمل: (لا) عملَها، فتقول: «لا رَجُلٌ قائماً».

أقول:

وما يرفع المبتدأ، وينصب الخبر (لا) النافية، وهي لغة أهل الحجاز أيضاً، نَصَّ عليه الزمخشري[1]، وابنُ الحاجب[2]، والمطرّزُ[3] وغيرهم. وكثيرٌ يظن اتفاق العرب على إعمالها، وَيَخُصُّ الخلاف بـ «ما» وليس الأمر كذلك.

---

(١) شرح المفصل: ١/ ١٠٥-١٠٦.

(٢) الكافية: ص٨ ط ١٣٠٢.

(٣) المطرّز: هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز، أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي من أهل خوارزم، وكان يقال له خليفة الزمخشري، ولم يكن بزمانه أعلم منه في النحو واللغة والأشعار، كان معتزلياً.

ولد بجرجانية من خوارزم سنة (٥٣٦هـ) وتوفي سنة (٦١٦هـ) من مصنفاته: شرح مقامات الحريري، والمغرب في شرح المعرب، والإقناع في اللغة ومختصر المصباح في النحو، وغيرها.

ينظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٣/ ٣٣٩-٣٤٠، وفيات الأعيان: ٥/ ٦-٧، بغية الوعاة: ٢/ ٣١١.

وينظر: المشكاة على مصباح المطرزي ص٦٤. خ.

وإذا اختلفوا في القويّ الشبهْ فكيف يجمعون على الضعيف، وإنما ضَعُفَ شبه «لا» بـ «ليس» لأن «ليس» لنفي الحال، ولا لنفي المستقبل، وقد حَقَّقَ هذا أنّهم لا يعملونها إلاَّ في الشعر، ولعلَّ المصنف إنّما لم يعد اسمها نوعاً من المرفوعات على حِدَتِهِ حتى تكون عِدّتُها تسعة لضعفها، فجعلها كالدخيلة في ذلك على «ما» التي هي أقوى شبهاً، أو لّما شابهتها في الحرفية، والنفي، والدخول على الجمل الاسمية جعلها باباً واحداً[1] ولكنَّه يحتاج ألاَّ يذكر خبرها في المنصوبات.

ولإعمالها شروط، أحدها: تنكير معموليها، فمن ثم لَحَنَ أبو الطيب في قوله[2]: (طويل)

إذا الجودُ لم يُرزقْ خلاصاً في الأذى/ ٨٠/
فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

---

(١) في كلام سيبويه عن (لا) المشبهة بـ «ليس» ما يشير إلى أنها محمولة على «لا» النافية للجنس، من حيث عملها في النكرات، وعدم جواز الفصل بينها وبين اسمها، على أن أعمال «لا» عمل «ليس» قليل، والكثير أعمالها عمل أن، فلما لزمت في أقوى حاليها -وهو عملها عمل «أن»- أنْ تعمل في نكرة ولم يكن معها الفصل ألزمت هذا الحكم أيضاً في أضعف حاليها، وهو عملها عمل «ليس».

وينظر سيبويه: ١/ ٣٥٦.

(٢) الشاهد هو البيت التاسع من قصيدة لأبي الطيب المتنبي في مدح كافور قالها سنة (٣٤٦هـ) مطلعها:

كفى بكَ داءٌ أن ترى الموت شافياً
وحسبُ المنايا أن يكنَّ أمانيا

والبيت في ديوانه: ٤/ ٢٨٣.

الثاني: أنْ يتأخَّر الخبر.

الثالث: ألاّ يتقدّم معمولُ الخبر.

الرابع: ألاّ يقترن الخبر بـ «ألا».

الخامس: أن يكون الكلام الذي فيه شعراً لا نثراً.

السادس: أن لا يُراد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق نصاً، فإن أُريد بها ذلك، وجب إعمالها عمل أن نحو: لا إلهَ إلاّ اللهُ.

وقوله: «وتعمل عمل لا»، حقه أن يقول: «لا النافية».

وقوله: «عملها» أي: عمل «ما» وكان الأجود أن يقول في: (ما) و(لا) إنَّها يعملان عمل (ليس)؛ لأنَّها محمولتان عليها، وليست (ما) أصلاً في هذا العمل فتنسب إليها (لا).

وقوله: «فتقول: لا رجلَ قائماً». ظاهره أنَّ ذلك جائز في الكلام قياساً، وليس كذلك كما بينا[1].

---

(١) أغفل الشارح تبعاً للواضح ذكر أخوات ليس الأخرين وهما «أن» و«لات»، وقد تكلفت بها أغلب كتب النحو، كما أهمل مسألة اقتران ليس وأخواتها بالباء.
ينظر: المقتضب: ١/ ٤٨، ٢/ ٣٦١، ٣/ ٥-٦، ١٩٧، شرح المفصل: ١/ ١٠٩.

(إنَّ وأخواتها)

قال:

«وخبر أنَّ، وأنّ، ولن، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ، وهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، فتقول: إنَّ زيداً منطلق».

أقول:

السابع من المرفوعات، خبر هذه الحروف الستة[1] وهي إنّ وأنّ للتوكيد[2]، وَكَأنَّ لِلتّشبيه المؤكَّد[3]، نحو: «كأنَّ زيداً أسدٌ»، وَلَكِنَّ للاستدراك، وهو تعقيب الكلام برفع ما يوهم ثبوته نحو: «زيد شجاع

---

(١) ينظر سيبويه: ١/ ٢٧٩.

(٢) زعم ابن جني في اللمع ص(٣٨) أن (أن) تكون بمعنى (نعم) فلا تقتضي اسماً ولا خبراً، واستدل بقول عبيد بن قيس الرقيات:

بكر العواذلُ في الصبو
حِ يلمنني وألومهنَّهْ
ويقلْنَ: شيبٌ قد علا
كَ وقد كبرتَ، فقلت: إنَّهْ

أي: نعم هو كذلك. والهاء لبيان السكت، وليست اسماً. وانظر في (أن) سيبويه: ١/ ٤٥٢، أمالي الشجري: ١/ ٣٢٢، شرح المفصل: ٣/ ١٣٠ المغني: ١/ ٢٠٢.

(٣) ينظر في معاني كأن: المغني: ١/ ١٦٢-١٦٣، همع الهوامع: ١/ ١٣٣.

ولكنَّه بخيل»، وليت، للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه، أو ما فيه عُسْرٌ عند التكلّم نحو قول الشاعر[١] : (وافر)

فياليتَ الشبابَ يعودُ يوماً

فأخبرُهُ بما فَعَلَ المشيبُ

والثاني: كقول المعدم: «ليتَ لي مالاً فأنفِق منه».

وَلَعلَّ: للترجّي في المحبوب، وللتوقع في المكروه، نحو: «لعلَّ الحبيبَ مواصِلٌ»، و«لعلَّ الرقيب حاصلٌ».

وهذه الستة تدخل على المبتدأ والخبر / ٨١/ فتنصب المبتدأ ويُسمّى اسمها، وترفع الخبر ويُسمّى خبرها[٢].

(١) قائله أبو العتاهية إسماعيل بن القاسم بن سويد العنزي بالولاء، -توفي (٢١١هـ) ترجمته في: (الفهرست: ٢٢٧، الشعر والشعراء ٦٧٥-٦٧٩، الأغاني: ٤/ ٣-١٢٤ والبيت في ديوانه / ٤٦. وهو في شرح ملحة الإعراب: ٧٤ برواية (ألا ليت الشباب)..

(٢) أجاز الفراء أن تنصب (ليت) المبتدأ والخبر معاً إذا جرت مجرى «أتمنى» واستدل بقول الراجز: «يا ليت أيام الصبا رواجعا». وقد تأوله الجمهور على أنّ الخبر محذوف و«رواجعا» حال. وذهب الكسائي في تأويل ذلك على حذف كان مقدرة قبل الخبر أي: (يا ليت أيام الصبا كانت رواجعا) لكنه لم يمنع أن تنصب (ليت) الاسمين.
ينظر: أصول النحو: ١/ ١٨٨ (ر)، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٩ (ر) شرح المفصل: ٨/ ٨٤.

وقال نحاة الكوفة في خبرها ما قالوه في اسم «كان» من إنّه مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها[1].

وإنّما أُعملت هذه الحروف لشبهها بالأفعال في الاختصاص بالأسماء، وإنّما كان عملها هذا العمل الخاص؛ لأنَّ الفعل إذا عمل عملين كان أحدهما رفعاً والآخر نصباً، وإنَّما كان المرفوع خبرها؛ لأنّ معانيها فيه فأشبه العمدة فاستحق الرفع، ولزم عن ذلك استحقاق الاسم للنصب[2].

فإن قلت: فذلك لازم في خبر كان.

قلت: إنَّ تلك أفعال تحتاج إلى ما يكون على صورة الفاعل فلذلك وجب رفع الأول، وأوجبوا تقديم اسمها وتأخير خبرها؛ لأنّ الحرف بعيد من التصرف في معمولاته، وليكون ورودها على هذه الصورة التي هي فَرْعِيّةٌ في معمولات الأفعال وهي تقديم المنصوب على المرفوع كـ «ضرب

---

(١) ينظر في ذلك: سيبويه: ١/ ٢٨٠، الإيضاح في علل النحو: ١٣٥، الإنصاف مسائل (٢٢) ١/ ١٠٣، شرح المفصل: ١/ ١٠٢.

(٢) في شرح المفصل ١/ ١٠٢ «وإنما عملت لشبهها بالأفعال من وجوه منها: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء.

الثاني: أنها على لفظ الأفعال إذا كانت على أكثر من حرفين كالأفعال.

الثالث: أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية.

الرابع: أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل من نحو: ضربك «ضربة وضربني».

زيداً عمرو» دليلاً على فرعيتها في العمل، ويُسْتَثْنَى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً فإنَّه يجوز توسطه[١] نحو: قولـه: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾[٢]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾[٣].

ويشترط لإعمال هذه الحروف شرط، وهو ألاَّ تقترن بها (ما) الحرفية فإنْ اقترنت بها زال اختصالها بالجمل الاسمية، وصارت حرفَ ابتداء تدخل على كُلٍّ من الجملتين، ووجب إبطال العمل لزوال الاختصاص[٤]، فمن دخولها على الجمل الاسمية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٥]، ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٦].

---

(١) ينظر سيبويه: ١/ ٢٨١. المقتضب: ٤/ ١٩٠، شرح المفصل: ١/ ١٠٣.

(٢) [المزمل: ٧٣/ ١٢].

(٣) [النازعات: ٧/ ٢٦].

(٤) بطل عمل هذه الحروف بـ «ما» الكافة، لأنها عملت لاختصاصها بالأسماء، ولما دخلت عليها (ما) بطل عملها، لأن (ما) هذه هيأتها للدخول على الأفعال.

وقال أبو حيان في الارتشاف: ٦٠٣خ: (ما) في (إنما) وأخواتها لم تغير شيئاً من مدلولها الذي كان قبل دخول (ما)، خلافاً لمن ادعى أنَّها أفادت الحصر فيما دخلت عليه (إنَّما) وجعل: (إن) للإثبات و(ما) للنفي قول من لم يقرأ النحو ولا طالع قول أئمته».

(٥) [النساء: ٤/ ١٧١].

(٦) [الأنبياء: ٢١/ ١٥٨].

وقال الشاعر[1]: / ٨٢/ (طويل)

لعَلّـــــمَا أنْـــــتَ حـــــالِمُ

ومـن دخولهـا عـلى الجملـة الفعليـة قولـه تعـالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[2]، ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ﴾[3]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[4]، وقـــال الشاعر[5]: (طويل)

---

(١) الشاهد جزء من بيت من الطويل تمامه:

تحلـل وعـالج ذات نفسـك وانظـرن
أبـا جعـل (لعلـما أنـت حـالم)

والبيت من شواهد سيبويه منسوب إلى سويد بن كراع العكلي كان شاعراً محكـماً مخـضرم أدرك الجاهلية والإسلام. ترجمته في: الشعر والشعراء: ٢/ ٦٣٥ طبقـات الـشعراء: ٦٤-٦٦، الإصابة: ٣/ ١٧٣ والشاهد فيه: إلغاء عمل (لعل) لاتصال (ما) بهـا فجعلـت مـع (ما) من حروف الابتداء.

والبيت منسوب في: سيبويه والشنتمري: ١/ ٢٨٣، الأصـول في النحـو ١/ ١٧٥، أمـالي ابن الشجري: ٢/ ٢٤١، شرح المفصل: ٨/ ٥٤، ١٣١.

(٢) [فاطر: ٣٥/ ٢٨].

(٣) [الأنفال: ٨/ ٤١]. ومنها: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾[الأنفال: ٤١]

(٤) [الأنفال: ٨/ ٦].

(٥) نسب بعض النحاة هذا البيت للأفوه الأودي، وهو صلاءة بن مالك بن الحارث، شـاعر جاهلي قديم، ذكر بعض المؤرخين أنه أدرك المسيح عليه السلام وقيل أنه توفي سنة (٥٠ ق.هـ). وترجمته في (الشعر والشعراء: ١/ ٢٢٣-٢٢٤، الأغاني: ١١/ ٤١-٤٣)، سمط اللآلـئ: ١/ ٣٦٥ ولم أعثر على هذا البيت في ديوانه ونسبه ياقوت في معجم البلدان ٤/ ٧٧ إلى أبي المطواع بن حمدان.

وهو منسوب للأفوه في: الهمع: ١/ ١١٠.

فــوالله مــا فــارقتُكُم قاليــاً لكــم

ولكــنما يُقــضى فــسوفَ يكــونُ

وقال الآخر[1]: (طويل)

..........لعلَّـــــــــــــما

أضاءتْ لكَ النــارُ: الحـمارَ المقيّـدا

ويُسْتَثْنَى من ذلك (ليت) خاصة فيجوز فيها الأعمال، والإهمـال[2] فأمّـا الأعمال؛ فلأنَّهم وصلوها ولم يزيلوها عن اختصاصها بالاسمية لا يقولون: «ليتما قال زيد».

---

(١) البيت منسوب إلى الفرزدق همام بن غالب أحد الشعراء الأمويين الكبـار (ت ١١٠ هــ) وهو بتمامه:

أعــد نظــراً يــا عبــد قــيس لعلــما

أضــاءت لــك النــار الحــمار المقيــدا

قاله الشاعر في هجاء جرير والتنديد بعبد قيس.

والبيت في ديوانه الفرزدق: ١/ ٢١٣.

وعبد قيس: رجل من عدي بن جندب بن العنبر، وروايته في الديوان:

أعــد نظــراً يــا عبــد قــيس، (فــربما)

أضــــــــــاءت ....

ولا شاهد حينئذ.

(٢) ذهب الخليل وسيبويه إلى أن (ليت) إذا اتصل بها (ما) جاز عملها وإلغاؤها أحـسن عند سيبويه.

=

وأمَّا الإهمال فبالحمل على أخواتها، وقد روي بالوجهين قول النابغة[1]: (بسيط)

قالتْ: ألاَ ليتما هذا الحَمَامُ لنا
إلى حمامتِنا أو نصفه فَقَدِ

يُروى بنصبه، ورفعه، فمن رفعه (فما) كافة، و(ذا) مبتدا و«الحمام» عطف بيان، و«لنا» الخبر، ومن نصبه فـ «ما» زئدة، و«ذا» اسم ليت، «الحمام» عطف. وإذا خُفّفت (إنْ) المكسورة فالغالب إهمالها[2]، كقوله تعالى:

=وفي الارتشاف: «ذهب الزجاجي والزمخشري إلى جواز العمل مع (ما) فيها كلها. وذهب الزجاج إلى جواز ذلك في: ليت، ولعل وكأن فقط. واختاره أبو علي .. وحكى الكسائي والأخفش عن العرب: «إنما زيداً قام» بالأعمال. ومن قال بأعمال هذه الحروف كانت (ما) عنده زائدة».

ينظر: سيبويه: ١/ ١٨٢، الخصائص ١/ ١٦٧، ارتشاف الضرب: ٦٠٣ خ.

(١) النابغة: هو زياد بن معاوية، وينتهي نسبه إلى سعد بن ذبيان وكنيته أبو أمامة، وأبو عقرب من شعراء الجاهلية وأحد فحولهم، ومن الطبقة الأولى بعد امرئ القيس، توفي سنة (١٨ق. م).

ترجمته في: (طبقات الشعراء: ٤٣، ٤٦، ٥٢، الشعر والشعراء: ١/ ١٥٧-١٧٣، سمط اللالئ: ٧٩، الأغاني: ٩/ ١٦٢-١٧١).

والبيت من قصيدة مشهورة له مطلعها:

يا دارُ ميّة بالعلياء فالسندِ
أقوت وطالَ عليها سالفُ الأمدِ

وهو في شرح ديوانه ص٦٨.

(٢) في الأصل: أعمالها.

وينظر سيبويه: ١/ ٢٨٣.

﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[١]، ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[٢]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٣]، ويجوز إعمالها في النثر كقراءة[٤] الحرمين وشعبة[٥]: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٦]. وإذا خُفّفت المفتوحة، و: (كان) و: كأنْ إهمالها في اللفظ نحو: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٧]، ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾[٨]، وقول

---

(١) [الطارق: ٨٦/ ٤]

(٢) [الزخرف: ٤٣/ ٣٥].

(٣) [يس: ٣٦/ ٣٢].

(٤) في: جـ «على قراءة».

(٥) شعبة: هو شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي البصري، إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة، وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين. ولد سنة (٨٢هـ) ومات سنة (١٦٠هـ).

ترجمته في: تهذيب التهذيب: ٤/ ٣٣٨-٣٤٦.

(٦) [هود: ١١/ ١١١].

يقرأ بتشديد النون ونصب (كلا) وهو الأصل وعليه الجمهور.

وقرأ الحرميان وأبو بكر «وأنْ كلا» بإسكان النون.

وينظر التيسير/ ١٣٦، الإنصاف مسألة (٢٤).

وقرأ الحرميان وأبو بكر (وأنْ كلا» بإسكان النون.

وينظر: التيسير/ ١٢٦، غيث النفع: ٢٧٥، النشر: ٢/ ٣٩٩، البحر المحيط: ٨/ ٤٥٤، إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ٢٨، الإنصاف: مسألة (٢٤).

(٧) [يونس: ١٠/ ١٠].

(٨) [يونس: ١٠/ ٢٤].

الشاعر[1]: (هزج)

كَـــأَنْ ثَـــدْياه حُقَّـــانٍ/ ٨٣/

---

(١) هذا عجز بيت من الهزج وتمامه:

ووجـــهٍ مـــشرقِ اللـــونِ
كـــأنْ ثـــدياه حُقّـــانِ

وهو من شواهد سيبويه التي لم يعرف قائلها.

والشاهد فيه تخفيف (كأن) وإهمالها. هذا على ما أورده الشارح واستشهد بـه النحـاة عـلى أعمال (كان) بعد التخفيف، وحذف اسمها، والتقدير: كأنه ثدياه حقان. وأجاز بعـضهم (كان ثدييه) على أعمال كان مخففة والهاء في ثدييه عائدة على الوجـه والمعنـى: كـان ثـديي صاحبه حقان. وقد ورد البيت غير منسوب في: سيبويه: ١/ ٢٨١، المحتسب: ١/ ٩، سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٢٨، أمالي ابن الـشجري: ١/ ٢٣٧، الإنـصاف: ١/ ١١٣، شرح المفصل: ٨/ ٨٢ وروايته في سيبويه: ووجه مشرق (النحو).

وفي أمالي ابن الشجري: (وصدر بشرق النحر).

وفي شرح المفصل: (ونحر) مشرق اللون.

وفي هامش الأصل: (ووجه) مشرق (الصدر).

وما أثبتناه أحسن مما ذكر. لأنه يتلاءم والمعنى المطلوب.

وجائز أن يعملا في الشعر كقوله[1]: (متقارب)

بأنْــكَ ربيــعٌ وغيــثٌ مريــعٌ

وأنْــكَ هنــاكَ تكــونُ الــثِّمالا

(١) البيت منسوب إلى جنوب أخت عمرو ذي الكلب، وهي جنوب بنت عجلان بن عامر الهذلية، شاعرة من شاعرات العرب في الجاهلية، ترجمتها في: (أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام: ١/ ١٨٢، معجم الشعراء: ٢١٦)، ومنهم من يذكره لعمرة بنت عجلان أختها، والصواب الأول.

وهو منسوب في: الخزانة: ٢/ ٤٦٦، ديوان الهذليين: وبأنك ربيع: أي: نفعك كثير للضيف والجائع. والغيث: المطر، وأراد به ههنا الزرع الذي ينبته المطر، بدليل وصفها إياه بقولها «مريع» وهو الخصيب. والثمال: الذخر والغياث.

ورواية البيت في ديوانه الهذليين هكذا:

بأنــكَ كنــتَ الربيــع المريــعَ

وكنــتَ لمــن يعتفيــك الــثمالا

ويروى أيضاً:

بأنــك (الربيــع) وغيــث مريــع

(وقــدما) هنــاك ...

وكقوله[1]: (طويل)

كَـأنْ ظبيــةٌ تعطــو إلى وارقِ الــسَّلَمِ

يُروى بنصب الظبية على أنَّها الاسم. والجملة بعـدها صـفة لهـا، والخـبر محذوف، والتقدير: كَأن ظبيةً عاطِيةً هذه المرأة. على عكس التشبيه مبالغـة، وبالرفع على أنّها الخبر والجملة بعدها صفة والتقدير كأنْها ظبيةٌ، وبالجر على أن الكاف جارة للظبية «وأنْ» بينهما، والتقدير: كظبيةٍ.

---

(١) هذا الشاهد عجز بيت وتمامه قوله:

بأنـــك (الربيـــع) وغيـــث مريـــع

(وقدما) هناك ....

وهو من شواهد سيبويه، وقد نسبه إلى ابـن صريـم اليـشكري، وهـو باعـث بـن صريـم اليشكري أحد شعراء الجاهلية المقلين، وقد نسبه صاحب الأصمعيات إلى علباء بن أرقم اليشكري، وفي اللسان إلى كعب بن أرقم، وقيل إلى أرقم بن علبـاء اليـشكري، وقيـل إلى راشد بن شهاب اليشكري.

والأوّل أقربها إلى الصحة لاتفاق أغلب الكتب في النسبة إليه.

والبيت منسوب (على اختلاف فيها تقدم ذكره) في:

سـيبويه: ١/ ٨١، ٤٨١، الإنـصاف: ١/ ١١٣، شرح المفـصل: ٨/ ٨٣، سـمط اللالـئ: ٢/ ٨٢٩، أمالي أبي علي القالي: ٢/ ٨٢٩، اللسان: مادة (قسم) الخزانة: ٤/ ٣٥٩، ٣٦٤.

والوجه المقسم: الحسن وتعطو: تمـد عنقهـا، وارق الـسلم المورق، وروايتـه في بعـض المصادر: ويوماً (تلاقينا) ....

وإذا خُفِّفَتْ «لَكِنَّ» أُهْمِلَتْ في الشعر والنثر نحو قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾[1]، وعن يونس والأخفش أجازةُ إعمالها، ولا سماعَ يشهد لهما ولا قياس[2].

(١) [الأنفال: ٨/ ١٧].
وقد أورد الشارح الآية الكريمة اعتماداً على من قرأ بالتخفيف. انظر التيسير/ ١١٦.

(٢) ظاهر كلام سيبويه في (لكن) أنها إذا خففت أهملت، قال: «ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة (إنما) كما جعلوا (أن): بمنزلة (لكن) لكان وجهاً قوياً».
وقد ذكر المبرد جواز إعمالها بعد التخفيف، قال في المقتضب: «وقولك (لكن) بمنزلة (أن) في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار منهما، لأنهما على الابتداء داخلة، وعن يونس والأخفش إجازة الإعمال، قال ابن يعيش في شرح المفصل: «وكان يونس يذهب إلى أنها إذا خففت لا يبطل عملها، ولا تكون حرف عطف، بل تكون عنده مثل (أن) و(أن) فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه قبل التخفيف فكذلك لكن.
ينظر: سيبويه ١/ ٤٨١، المقتضب: ١/ ٥١، شرح المفصل: ٨/ ٨٠، البحر المحيط: ١/ ٣٢٦-٣٢٧.

(لا النافية للجنس)

قال:

«وخبر (لا) النافية للجنس، نحو: لا رجلَ قائمٌ ولا غلامَ سفرٍ قائمٌ، ولا طالعاً حاضرٌ، فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر».

أقول:

هذا ثامنُ المرفوعات، وخاتمتها، وهو خبر (لا) التي لنفي الجنس، وأعلم أنَّ (لا) على ثلاثة أضرب.

أحدها: أنْ تكون طلبية فتختصُّ بالمضارع فتقتضي جزمه وهي من الأعلى أمرٌ، نحو: [1]، ومن الأدنى دعاء نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[2].

والثاني: أن تكون زائدة، دخولُها في الكلام كخروجها، فلا تعمل شيئاً نحو قول الشاعر[3]: (طويل)

---

(١) [التوبة: ٩/ ٤٠].

(٢) [البقرة: ٢/ ٢٨٦].

(٣) هذا صدر بيت منسوب إلى الأحوص، وهو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم الأوس. شاعر أموي مجيد، نفي في زمن عمر بن عبدالعزيز من المدينة إلى قرية من قرى اليمن لاتهامه بما يسوء، توفي سنة (١٠١هـ) وقيل سنة (١٠٥هـ) ترجمته في: الشعر والشعراء: ١/ ٥١٨-٥٢١، الأغاني: ٤/ ٤٠-٥٩.

=

«وَيلحِينَنِـــي في اللهـــو أنْ لا أُحبَّــهُ»

وقول الله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[1] بدليل سقوطها في آية (ص)[2] وشذَّ إعمالها عمل (أن) في قوله[3]: (بسيط)

لـو لم تكـن غطفـانُ لا ذنـوبَ لهـا

إذن لَـــلاَمَ ذوو أحـــسابها عُمَـــراً

الثالث: أن تكون نافية[4]، ولها حالتان[5]:

=وتمام البيت قوله:

ويلحيننـــي في اللهـــو أن لا أحبـــه

وللهـــوِ داعٍ دائـــبٍ غـــيرِ غافـــلِ

والـشاهد فيـه قولـه (ألا أحبـه) إذ لم تعمـل (لا) شـيئاً فـيها بعـدها. والبيـت في ديـوان الأحوص: ١٧٩.

(١) [الأعراف: ٧/ ١٢].

(٢) أي في آية من سورة (ص). قال تعالى في سورة (ص) ٣٨/ ٧٥: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه: ٢٣٠ ط دار صادر.

برواية: ... (إلى) لام ذوو أحلامهم عمرا.

وفي الخصائص: ٢/ ٨٧ (إليّ -لا مت) ذوو أحسابهم عمرا.

وغطفان: الجد الأعلى لفزارة.

(٤) ينظر سيبويه: ١/ ٣٤٥.

(٥) في: جـ «حالتين».

أحدهما: أن تدخل على الفعل ويجب في هذه الحالة أن لا تعمل شيئاً فأما قوله عليه الصلاة والسلام[١]: «**والله لا تدخلُوا الجنَّةَ حتّى تُؤمنوا، ولا تؤمنوا حتّى تحابّوا**»[٢]. فإنّما حذفت النون من «تدخلوا» و«تؤمنوا» الثانية[٣] لمناسبة / ٨٤/ تؤمنوا الأولى وتَحَابُّوا.

الثانية: أن تدخل على الاسم، ولا يخلو هذا الاسم من أنْ يكون معرفة أو نكرة، فإنْ كان معرفة، لم تعمل خلافاً لابن الشجري[٤]، وابن جني، فقد أجازا إعمالها فيه عمل ليس[٥]، وعليه ظاهر بيت النابغة

---

(١) في: جـ «ﷺ».

(٢) سنن ابن ماجه: ١/ ٢٦، المقدمة (٩) الحديث رقم (٦٨) وصحيح مسلم ج٢/ إيمان ٣ «ظ١» ١٩٢، ومسند ابن حنبل: ١/ ١٦٥-١٦٧.

(٣) سقطت «الثانية» من: ب، جـ.

(٤) ابن الشجري: هو الشريف أبو السعادات هبة الله بن محمد ابن عبدالله بن جعفر الحسن ابن علي بن أبي طالب المعروف بابن الشجري البغدادي، نقيب الطالبين بالكرخ، ولد في بغداد وتوفي سنة (٥٤٢هـ).

أشهر مصنفاته: الأمالي الشجرية، وهو مطبوع، وله أيضاً شرح على اللمع، وشرح التصنيف الملوكي، وغيرهما.

ترجمته في: نزهة الألباء: ٤٠٤-٤٠٦، أنباه الرواة: ٣/ ٣٥٦.

(٥) ينظر الأمالي الشجرية: ١/ ١٨٢، الارتشاف: ٥٦٩.

الجعدي[1]: (طويل)

وحلَتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً
سِواها، ولا عن حبِّها مُتراخياً

والجمهور تأوَّلوه، وخطَّأوا أبا الطيب المتنبي في قوله: (طويل)

إذا الجودُ لم يُرزْق خلاصاً من الأذى
فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً

وقد مضى ذلك.

وإنْ كانت نكرة فلا يخلو من أن يُقصد بها نفي الوحدة أو نفي الجنس لا على سبيل التنصيص أو نفي الجنس على سبيل التنصيص، فإنْ قصد بها واحد من الأمرين الأوّلين فالغالب ألاّ تعمل شيئاً، وقد تعمل عمل ليس كقولك: «لا رجلٌ قائماً بل رجلان» أو ثلاثة، وقولك: «لا رجلٌ في الدار» إذا أردت إبهام النفي، وذلك في لغة الحجازيين خاصة بشرط تقدّم الاسم، وعدم اقتران الخبر بحرف موجب، فإنْ قصد نفي الجنس نَصاً أُعْمِلَتْ عمل (أن) وجوباً فنصبتْ الاسم، ورفعتِ الخبر[2]، وذلك بشروط.

(١) النابغة الجعدي: هو قيس بن عبدالله بن عدس بن ربيعة بن جعدة ويكنى أبا ليلى شاعر إسلامي مخضرم، صحب النبي ﷺ، وروى عنه ومدحه، توفي سنة (٥٠هـ) ترجمته في: الشعر والشعراء: ١/ ٢٨٩-٢٩٦ طبقات فحول الشعراء: ١٠٣-١١٠. والبيت في الديوان: ١٧١.

(٢) أطلق الفراء في معاني القرآن على (لا) النافية للجنس اسم (لا التبرئة) لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر.

أحدها: ألا يدخلَ عليها جار، فجيب ألاَّ تعملَ في نحو: «غضبتُ من لا شيء» و«جئتك بلا زادٍ»[١].

والثاني: أنْ يليها الاسم فمن ثمّ لم تعمل شيئاً في نحو ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٢].

الثالث: ألا يُبنَى الاسم على عامل محذوف، أو عامل معنوي[٣]، فالأوّل نحو: «لا مرحباً بهم» فإنَّه بتقدير: لاَ تُرحّبَ ترحيباً، والثاني نحو: «لاَ سَلامٌ على زيد» فإنَّه معمول بالابتداء.

والرابع: / ٨٥/ ألاّ يتكرر نحو: «لا حولَ ولا قوَّةَ إلاَّ بالله»[٤]، إلاّ إنّ هذا الشرط إنّما يمنع إيجاب العمل لا جوازه، فإنّه يجوز لا حولَ،

---

(١) اعلم أنّ (لا) تكون هنا ملغاة معترضة بين الجار والمجرور.

وعن الكوفيين أنّها هنا اسم بمعنى (غير) قال ابن هشام في المغني: ١/ ١٩٨ «وعن الكوفيين أنها اسم وأن الجار دخل عليها نفسها وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفاً ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو: «زيد كان فاضل زائدة وإن كانت مفيدة للمعنى وهو المضي والانقطاع».

(٢) [الصافات: ٣٧/ ٤٧].

وينظر: سيبويه: ١/ ٣٥٥-٣٥٦.

(٣) ينظر سيبويه: ١/ ٣٥٦-٣٥٧، المقتضب: ٤/ ٣٦١، ٣٨٠.

(٤) ينظر: مسند الإمام أحمد/ ٦٥-٦٦، وصحيح البخاري: الربع الأول ١٦٢.

بـالفتح، ولا حـولُ، بـالرفع، وكـذا: لا قـوةَ[1]، وهـذا بخـلاف الشروط السابقة، فإنّها شرط في صحّة العمل.

وبقي شرطان آخران لإعمال (لا) عمل (إنَّ) قد فهما من سياق كلامنـا، وهما كون الاسم نكرة[2]، وكون النفي للجنس عـلى سـبيل الـنص. فهـذه ست شرائط[3].

وإذا دخلت (لا) على الاسم ولم تعمل فيه وجب أن تتكرَّرَ نحـو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[4] . إلاَّ إذا كان الاسم مـؤولاً بالفعـل: أو محمـولاً عـلى تقديره في الحال أو الأصل.

---

(١) إذا كررنا الاسم المنفي بـ(لا) كما في مثال الشارح، جاز لنا في إعرابه خمسة أوجـه: فـتح الاسمين، ورفعهما، والمغايرة بينهما.

أمّا الفتح فعلى إعمال (لا) الثانية، ويكون الكلام حينئذ جملتان هما جملة (لا حول) وجملـة (لا قوة).

وأمّا النصب فعلى جعل (لا) زائدة، وعطف ما بعدها على المحل الإعرابي للاسم الواقـع بعد (لا) الأولى ومحله النصب، والكلام حينئذ جملة واحدة.

وأما الرفع: فعلى إعمالها عمل (ليس) أو زيادتها وعطف ما بعدها على محل (لا) الأولى مع اسمها فإن موضعها الرفع بالابتداء.

ينظر: المقتضب: ١/ ٣٦٠، اللمع: ٤٠ (ر)، شرح المفصل: ٢/ ١١٢-١١٣ شرح ملحـة الإعراب: ٦٨-٦٩، المغني: ١/ ١٩٥.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٤٥.

(٣) ينظر فيها أيضاً: الهمع: ١/ ١٢٤.

(٤) [الصافات: ٣٧/ ٤٧].

فالأوَّل: نحو قول العرب لا نُولُكَ أنْ تفعل[1] بمعنى: لا ينبغي لك.

والثاني: نحو «لا مرحباً بهم» فإنَّه بتقدير: لا يترحَّب مرحباً.

والثالث: نحو: لا سلامٌ على زيد، فإنه في الأصل: لا أسلم على زيد سلاماً، ثم أُقيم المصدر مقام فعله فصار: لا سلاماً، ثم بُولغ في الكلام فحوّلت الجملة الفعلية اسمية للإيذان بالثبوت فصار: لا سلامٌ.

ثم اسم (لا) على ثلاثة أنواع:

أحدها: أن يكون مضافاً نحو: لا صاحبَ بِرٍّ ممقوتٌ «و» لا فاعلَ عرف مذمومٌ»[2].

الثاني: أنْ يكون شبيهاً بالمضاف، ونعني به في هذا الباب وفي باب النداء ما اتّصل به شيء من تمام معناه، أمَّا مرفوع به نحو: «لا قبيحاً فعلُهُ محمودٌ»، أو منصوب به نحو: «لا طالعاً جبلاً حاضر» و«لا عشرون درهماً عندي»،

---

(١) ينظر سيبويه: ١/ ٣٥٧.

والنول: مصدر بمعنى التناول، وهو هاهنا بمعنى المفعول ولا نافية، وما بعدها مبتدأ وخبره، وقد دخلت (لا) على المصدر للضرورة، ولتأول: (لا نولك) بـ(لا ينبغي لك) وهي حين تدخل على الفعل أو ما في تأويله لا يجب تكرارها لأن الفعل في معنى النكرة.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٤٥-٣٤٦.

ينظر: صحيح البخاري جـ٨/ ٧٢ ط بولاق وسنن أبي داود: ١/ ٤٠٢، ومسند ابن ماجة ١/ ٢٨٤.

أو مخفوض بجار متعلّق به نحو: «لا خيراً من طاعةِ الله» و«لا مانعاً لما يُعطي الله» / ٨٦/ أو معطوف عليه مكمّل لمعناه نحو: لا ثلاثة وثلاثين لك.

وهذان القسمان أعني المضاف والشبيه به يظهر فيهما عمل (لا) في الاسم والخبر باتفاق والنوع الثالث: أن يكون مفرداً، ونعني به في البابين المذكورين ما يقابل المضاف والشبيه به، ولو كان مثنى أو مجموعاً، وهذا النوع يحتاج إلى فصل الكلام إلى الاسم. والنظر إلى الخبر.

فأمّا الاسم، فإنَّه بالنظر إلى الحكم اللفظي ثلاثة أقسام:

قسمٌ حكمُهُ البناء على الفتح من غير تنوين اتفاقاً، وهو المفرد، وجمع التكسير نحو: «لا رجلَ ولا رجال»[1].

وقسم حكمُهُ (البناء على الياء)[2] اتفاقاً، وهو المثنّى وجمع المذكر السالم

---

(١) لم يتفق النحاة على بناء اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً على الفتح كما ذكر الشارح هنا، فقد ذهب البصريون إلى ذلك بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ الاسم المفرد النكرة المنفي بـ(لا) معرب منصوب بها. ولكل فريق حججه التي تؤيد مذهبه.

ينظر: الإنصاف مسألة (٥٣) ١/ ٢٠٣-٢٠٦.

(٢) في الأصل: (أن يكون منصوباً بالياء) وفي: جـ(البناء بالياء) وما أثبته من: ب وهو موافق لما ذهب إليه الشارح في مصنفاته الأخرى.

نحو: «لا رجَلينِ، ولا قائمينَ»[١].

وقسم أُختلف فيه على أربعة مذاهب، وهو الجمع الذي بالألف والتاء المزيدتين نحو: «لا مسلماتِ».

فقيل: بوجوب كسره وتنوينه، وهو اختيار ابن خروف[٢].

وقيل: بوجوب كسره من غير تنوين وهو قولٌ كثير.

وقيل: بوجوب الفتح وهو اختيار المازني والفارسي والرماني[٣].

وقيل: بامتناع التنوين وجوباً، وجواز الفتح راجحاً، والكسر مرجوحاً وهو المختار، وقد روى بالوجهين قوله[٤]:

---

(١) هذه المسألة فيها خلاف بين نحاة البصرة أنفسهم، فقد ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصرين إلى أن اسم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكر سالم ركب معها وبني على ما ينصب به كما بنى مفردها.
وقد ذهب المبرد إلى أن اسمها معرباً لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف، وأنه لم يعهد فيها التركب مع شيء آخر، وقال لا يوجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان، ونقص قوله بأنهما يبنيان في النداء. انظر: المقتضب: ٤/ ٣٦٦، المغني: ١/ ١٤، الأشموني ٢/ ١٥.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٥٠٥ ر.

(٣) ينظر: الخصائص: ٣/ ٣٠٥، شرح المفصل: ٢/ ١٠٢، الارتشاف/ ٥٠٥ ر.

(٤) في: ب، جـ «كقوله»، وهذا البيت من الشواهد التي لم تنسب لقائل معين، والشاهد فيه: قوله: «لا سابغات» في (لا) لنفي الجنس، و(سابغات) اسمه، حيث يجوز فيه الوجهان، الكسر بلا تنوين، والفتح، وهو المختار.
والسابغات: الدروع الواسعة، وواحدة: سابغة.
وجأواء: الجيش العظيم، تتجمع أطرافه ونواحيه، وهو من الجؤوه، وهي من ألوان الخيل، حمرة تضرب إلى السواد، ولما كانت الدروع سوداء قيل للكتيبة: جأواء.

لا سـابغاتٍ ولا جـأواءَ باسـلةً

تقـي المنـون لـدى اسـتيفاء آجـال

ولا يختلفون إنك إذا قلت: «لا مسلماتِ لك» وأردتَ به تشبيه بالمضاف أو أضفته إلى الضمير، وأقحمت اللام، أن الكسر حتم والتنوين ممتنع.

وأمّا بالنظر إلى اللفظ، فقال/ ٨٧/ أبو إسحاق[١] إنَّ هذا النوع معرب كالنوعين اللذين قبله، قيل له: فأين التنوين في نحو: «لا رجل» و«لا رجال» فقال: حذف لكثرة الاستعمال، ولهذا رجع في الضرورة في قوله[٢]: (وافر)

ألا رجُـلاً جـزاهُ اللهُ خـيراً

يـدلُّ عـلى مُحَـصّلةٍ تبيـتُ

---

(١) هو الزجاج.

وينظر أسرار العربية: ٢٤٦-٢٤٧. وأمالي الشجري: ٢/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) هذا البيت من شواهد سيبويه، ولم يعزه لقائل معين، وقد عزاه بعضهم إلى عمرو بن قنعان المرادي، وهو عمرو بن قنعان - بكسر القاف- بن عبد يغوث بن مخدش بن عصر -بالتحريك- المرادي المدحجي، قتله عبيدالله بن زياد مع مسلم بن عقيل بن أبي طالب وصلبهما.

ترجمته في: معجم الشعراء/ ٢٣٦، الخزانة: ٢/ ١١٢.

والبيت منسوب في: الخزانة: ٢/ ١١٢، ٤/ ٤٧٧، النوادر/ ٥٦.

ومِمَّا يردُّ هذا المذهب فتح نحو: «لا مسلماتَ»[1].

وقال الجمهور، مبنيٌّ، ثُمَّ اختلفوا، فقيل بُنِيَ لتضمّن معنى (من) وذلك لأنَّ «لا رجل» جواب لمن قال: هل من رجل، فتضمن الاسم معنى (من) فبني[2].

وقيل: إنَّهُمْ رَكّبُوا (لا) مع الاسم تركيب خمسةَ عشرَ[3]، وَرُجِّحَ الأول، بأنَّ بناء الاسم لِتَضَمُّنِ معنى الحرف مألوف معروف بخلاف بنائه لتركيبه مع الحرف وكان الشاعر قد نطق بـ (من) حين اضطر، فقال[4]: (طويل)

فقامَ يذودُ الناسَ عنها بسيفِهِ

وقال: ألاَ، لا مِنْ سبيلٍ إلى هندِ

---

(١) ينظر: الارتشاف/ ٥٠٥ ر.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٤٥.

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٤٥، المقتضب: ٤/ ٣٥٧.

(٤) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين. الشاهد فيه قوله: ألا لا من سبيل حيث ظهرت «من» بعد «لا» فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تنكر معه «من» فهو متضمن إياها ومن هنا زائدة، وخبر لا محذوف وهو نحو: حاصل.

وقد ورد البيت غير منسوب في: الفاخر: ١/ ٨٣ ط خ، أوضح المسالك: ١/ ٢٨١ «عجزه»، الهمع: ١/ ١٤٦، الدرر: ١/ ١٢٦.

بل ربَّما لم يذكرها ونوى ثبوتَ لفظها، فخفض الاسم فقال: «ألا رَجُـلٍ» جزاه الله خيراً[١] رُوِيَ بنصب (رجل) وخفضه.

وأمَّا الخبر، فلا خلافَ في اللفظ به إنَّه رفـع، ولكـن اختلفـوا في رافعـه، فقال سيبويه: رافعه ما كان رافعاً له قبل دخول (لا) وهو المبتدأ، وذلك لأنّ (لا) وما بعدها عنده بمنزلة المبتدأ[٢].

وقال الأخفش: الخبر مرتفع بلا نفسها[٣].

قوله: «وخبر لا التي لنفي الجنس» حقّه أن يقول: على سبيل التنـصيص؛ لأنَّ العاملة عمل ليس تكون لنفي الجنس كما تقدَّم.

قوله:/ ٨٨/ «تنصب المبتدأ» أي محـلاً، إنْ كـان مفـرداً، ولفظـاً إن كـان غيره، وقد أشار إلى ذلك بالأمثلة، وكان حقُّهُ أن يصرّح بالأقسام والأحكام كما سيفعل في باب النداء، فإنَّ البابين أخوان.

قوله: «وترفع خبره» أطلق ذلك وهو مخالف لقول سيبويه في أن المركَّـب مع اسمها لم يعمل في الخبر شيئاً.

---

(١) ينظر: المغني: ١/ ٢٠٤، ٢/ ١٥٤.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٤٥.

(٣) في الارتشاف: ٥٠٦ «رسالة»: «وإليه ذهب المازني والمبرد ... وثمـرة الخـلاف تظهـر في نحو قولك: «لا رجل ولا امرأة قائمان «فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك، وعلى قـول الآخرين يجوز ذلك».

وينظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٧-٣٥٨.

(باب المنصوبات)

قال:

«المنصوبات اثنا عشر: المفعول به، وعامله فعل، واسم فاعل ومثال ومصدر، واسم فعل».

أقول:

لما انتهى من الكلام في المرفوعات شرع في المنصوبات، وهي منحصرة كما ذكر في اثني عشر، ولا يخرج عنها إلاّ المنصوب من الأفعال المضارعة نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ﴾ [1] أو من الأسماء في باب التوابع نحو: «رأيت زيداً الفاضلَ» وليس الكلام هنا في شيء من ذلك.

وبدأ فيها بالمفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ «ضربتُ زيداً» و«ركبتُ الفرس» وإنّما بدأ به؛ لأنَّه يقال: إنَّ النصب فيه بطريق الأصالة [2]، وفي غيره بالحمل عليه.

---

(١) [طه: ٢٠/ ٩١].

(٢) ينقل ابن جني في الخصائص: ١/ ٤٩ تعليل الزجاج لنصب المفعول فيقول: «قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول، إنما فعل للفرق بينهما، ثم سأل نفسه، فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟ قيل: الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستخفون».

وينظر: المصنف: ١/ ١٩٠، أشرار العربية: ٧٧. التنوين استخفافاً. انظر: تفسير القرطبي: ٨/ ٦٦٤٠.

وعاملُهُ واحد من خمسة، وهي: الفعل نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾[1] واسم الفاعل، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[2] والمثال المحمول للمبالغة نحو قولهم: أمَّا العسلَ فأنا شرّابٌ، والمصدر نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[3]، واسم الفعل نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[4]، وسيأتي بحول الله سبحانه شرح هذه الخمسة مفصّلاً.

وما ذكره المؤلف من أنَّ ناصب المفعول به واحد من هذه الخمسة المذكورة هو الصحيح بدليل أنَّه يكون / ٨٩/ على حسبها، فإن كان لها مانع من أن يَتَقدَّمَ عليها من ضَعْفٍ أو غيره امتنع تقديمه وإلاّ جاز فنحو: «ما أحسنَ زيداً» لا يتقدَّم فيه المفعول لضعف بالجمود، ونحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾[5]، نقدم فيه المفعول لقوة العامل وفي المسألة مذهبان آخران:

---

(١) [البقرة: ٢/ ٢٥١].

(٢) [الطلاق: ٦٥/ ٣] وقرأ العامة «بالغٌ» منوناً. (أمره) منصوباً وقرأ عاصم (بالغُ أمرِهِ) بالإضافة.

(٣) [البقرة: ٢/ ٢٥١].

(٤) [المائدة: ٥/ ١٠٥].

(٥) [الأعراف: ٧/ ٣٠].

أنَّ ناصبه الفاعل بدليل أنَّه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع نحو: «ضرب زيد»، وَرُدَّ بأنه يستلزم ألاّ يتقدّم على العامل كسائر الأسماء الجوامد إذا نصبت نحو: عندي عشرون درهماً.

وقيل: الفعل والفاعل معاً. ورُدَّ بأمرين:

أنَّ إعمال شيئين في شيء واحد لم يثبت.

الثاني: أنَّه يلزم أن لا يجوز توسطه بينهما؛ لأنَّ المعمول لا يتوسطه عامله[1].

قوله: واسم فاعل، أي أو اسم فاعل، وكذا فيما بعده، ولو أنه قال: «وعوامله» بالجمع أو أتى بـ(أو) مكان الواو لكان أحسن في التعليم، وأقربَ للتفهيم، وكان ينبغي أيضاً أن يقدَّمَ اسم الفعل إلى جانب الفعل؛ لأنَّ بين الاسم وَالمُسمَّى من المناسبة ما يقتضي ألاّ يفصل بينهما، ولأنَّ عمل اسم الفعل لا يتوقّف على شرط بخلاف عمل الوصف والمصدر كما سيأتي، فكان أقعد منهما وأشبه بالفعل[2].

---

(١) ينظر في عامل المفعول به: الخصائص ١/ ١٠٠، الإنصاف: مسألة (١١).

(٢) أغفل الشارح تبعاً للواضع مسألتي: حذف المفعول به، وتقديمه على عامله، ووجوه ومواضع ذلك، مما تكلفت به كتب كثيرة في النحو:

ينظر: شرح المفصل: ١/ ٣٩، ٧/ ٦٧.

الخصائص: ١/ ٢٩٥-٢٩٨، شرح الشذور: ٢٧٠-٢٧١.

(الفعل المتعدّي واللازم)

قال:

«الفعل قد ينصب واحداً نحو: ضربت زيداً»، أو اثنين نحو: كسوتُ زيداً جبّةً، وظننت زيداً قائماً، ويجري مجرى ظنَّ في نصب المبتدأ والخبر: زعم، وعلم، ووجد، وحسب، وخال وتنصب ثلاثة مفاعيل: أعلم، وأرى، وأنبأ، وَتَنبَأً، وأخبر، وَخَبَّرَ/ ٩٠/ وَحَدَّثَ، تقول: «أعلم زيداً عمراً فرسَكَ مُسْرجاً».

أقول:

إنّما بدأ بالكلام على الفعل؛ لأنَّه الأصل في العمل بدليل أنَّ كلَّ فعل يعمل، وأنَّه لا يعمل الاسم، ولا الحرف إلاَّ إنْ أشبها الفعل كما سنشرح إنْ شاء الله تعالى.

وهذا وجه قول حبيب[1]: (كامل)

---

(١) هو حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس بن الأشيح أبو تمام الطائي ولد في (جاسم) من قرى الجيدور أحد أقاليم دمشق سنة (١٩٠هـ) وتوفي سنة (٢٣٢هـ) وقيل غير ذلك.
ترجمته في (وفيات الأعيان: ١/ ٣٣٤-٣٤١، الأغاني: ١٦/ ٣٠٣-٣١٨).
والبيت في ديوانه: ١/ ٣٣.
وروايته في الديوان:
خرقاء يلعب بالعقول حبابها
كتلعب ....
والخرقاء: التي لا تحسن العمل من النساء، استعارها للراح.
ولحباب: طرائق الماء فيها إذا مزجت.

خرقــاءُ يلعــبُ بــالعقولِ حبابُهَــا

كتَلاعـــبِ الأفعـــالِ بالأســـاءِ

والفعل: مَا دَلَ على حدث، وزمان معين[١]، وهو على ضربين:

مالا ينصب المفعول به كـ«قام» و«قعد»، وَيُسمَّى قاصراً أو لازماً، وغير مُتَعدٍ[٢]، وما ينصبه وَيُسمَّى متعدياً، ومتجاوزاً، وواقعاً[٣].

ثم المُتَعديّ على ثلاثة أضرب[٤]:

ما ينصب مفعولاً واحداً، وما ينصب مفعولين، وما ينصب ثلاثة، فالأوّل: كـ«ضربتُ زيداً» و«أكرمت عمراً»، ومنه أفعال الحواس[٥] نحو: «لمستُ الخدَّ»[٦] «وشممت الطيبَ»، و«ذقت الطعام» و«سمعت الأذان»[٧]

---

(١) في سيبويه: ١/ ٢ «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبينت لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم يقع».

(٢) ينظر سيبويه: ١/ ١٥.

(٣) هذه هي تسمية الفراء للفعل المتعدي ترددت في كتابه معاني القرآن.

ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢١، ١٢١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٦٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٦٢.

(٦) في: جـ«الحروف» وهو تحريف.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٦٢.

و«أبصرت الهلال، ورأيتُهُ» قال الله تعالى: ﴿أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾[1]، وليس منه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ﴾[2]، بل المعنى: التمسنا خبرها.

وقال الشاعر[3]: (طويل)

لمستُ بكفّي كفَّهُ أبتغي الغِنى

ولم أدرِ أنَّ الجودَ من كفِّه يُعدِي

وقال تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾[4]، وهو على طريق الاستعارة.

---

(١) [النساء: ٤/ ٤٣].

(٢) [الجن: ٧٢/ ٨].

(٣) البيت لابن الخياط كما في الموازنة، وهو عبدالله بن محمد بن سالم بن يونس من شعراء الدولتين، انقطع إلى آل الزبير ومدحهم والبيت من قصيدة يمدح بها المهدي، قال صاحب الموازنة: قال ابن الخياط قصيدة في مدح المهدي، فأجازه بجائزة ففرقها في الدار، فبلغه فأضعف له الجائزة، فقال قصيدته التي منها بيت الشارح.

وقد نسبه صاحب المقتبس إلى بشار ولم أجده في ديوانه.

والبيت منسوب في: الموازنة: ١/ ٥٨، للصناعتين/ ١٤٩، وانظر: نور القبس/ ٢٨.

(٤) [الدخان: ٤٤/ ٥٦]

وقال الشاعر[١]: (منسرح)

يـا مَـنْ رأى عارضـاً أرقْـتُ لـه

بـين ذراعـي وجبهـةِ الأسـدِ

وقال تعالى: ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾[٢]، ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ ﴾[٣]، وأمّا قوله تعالى: ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾[٤]، فمُضَمَّن معنى «يصغون» فلذلك عُدّي بـ «إلى». وأمّا قول المصلي[٥] «سَمِعَ الله لمن حمِدَهُ»[٦]، فمعناه: استجاب الله لمن حمده

---

(١) البيت للفرزدق، وهو من شواهد سيبويه جاء به شاهداً على إضافة الذراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة ضرورة، وأن المعنى بين (ذراعي الأسد) والجبهة مقحمة، والتقدير بين ذراعي الأسد، وجبهة الأسد.

وقد أورده الشارح مثالاً لتعدي (رأي).

وهو في شرح ديوان الفرزدق: ١/ ٢١٥.

والعارض: السحاب. وذراعا الأسد، وجبهته: من منازل القمر. وروايته في شرح الديوان:

يـأمن رآى عارضـا (أسر بـه)

بـين ذراعـي (جبهـة) الأسـد

وفي المقتضب: ٤/ ٢٢٩: يأمن رآى عارضاً (اكفكفه).

(٢) [الفرقان: ٢٥/ ٢٢].

(٣) [ق: ٥٠/ ٤٢].

(٤) [الصافات: ٣٧/ ٨].

(٥) سقطت «المصلي» في: ب، جـ.

(٦) صحيح مسلم: ٢/ ١٧ باب التسميع والتحميد والتأمين.

وسنن أبي داود ١/ ٤٠٢ الحديث رقم (٨١٢).

وإذا أدخلت «سَمِعَ» على غير مسموع فقلت: سمعت زيداً يتكلَّمُ فهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوتَ زيد، ويتكلَّم جملةٌ في موضع نصب على الحال[(١)].

وزعم / ٩١/ بعضُهُم[(٢)] أنَّ سمع إذا دخلت على غير المسموع كهذا **المثال**[(٣)]، فإنها تتعدّى إلى مفعولين ثانيهما جملة.

والثاني: الذي ينصب مفعولين على ضربين؛ لأنَّ المفعول الثاني إمَّا أن يكون غير الأول، أو عينه، فالأوّل نحو: «أعطيت زيداً ديناراً»، و«كسوتُهُ جبَّةً» ونحو ذلك[(٤)]، ولك في هذا الباب ذكر المفعولين معاً نحو قوله: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾[(٥)]، وحذفهما معاً نحو قوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[(٦)]، وحذف أحدهما وبقاء الآخر نحو قوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[(٧)]، ونحو قوله: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ﴾[(٨)].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٦٢.

(٢) الأخفش، وأبو علي الفارسي واختاره ابن الصائغ وغيره.

ينظر التذليل والتكميل: ١/ ٨٧ ظ، شرح المفصل: ٧/ ٦٢.

(٣) في: جـ«الكلام».

(٤) ينظر: سيبويه (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين) ١/ ١٦.

(٥) [الكوثر: ١٠٨/ ١].

(٦) [الليل: ٩٢/ ٥].

(٧) [الضحى: ٩٣/ ٥].

(٨) [التوبة: ٩/ ٢٩].

والثاني: نوعان: **أحدهما**: أفعال القلوب التي متعلّقها النصب[١] نحو: ظَنَّ[٢]، وَحَسِبَ، وَعَلِمَ[٣]، ورأى[٤]، ووجد[٥]، وجعل[٦]، نحو قوله: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرۡعَوۡنُ مَثۡبُورٗا﴾[٧]، ﴿لَا تَحۡسَبُوهُ شَرّٗا لَّكُم﴾[٨]، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيۡرٗا﴾[٩]،

---

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ١٨.

(٢) وقد تنصب (ظن) مفعولاً واحداً إذا كانت بمعنى (اتهم) وهي حينئذ ليست من هذا الباب. ينظر المقتضب: ٣/ ١٨٩، الخصائص: ٢/ ٣٧٤.

(٣) يرى سيبويه أن (علم) إذا كانت بمعنى (عرف) تنصب مفعولاً واحداً قال: «وقد يكون علمت بمنزلة عرفت لا تريد إلا علم الأول» فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ﴾ [البقرة: ٦٥]، وقال سبحانه: ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمۡ لَا تَعۡلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعۡلَمُهُمۡ﴾ [الأنفال: ٦٠]، «فهي ههنا بمنزلة -عرفت-».

(٤) (رأى) هذه لا تنصب مفعولين إلاّ إذا كانت بمعنى (علمت) فإذا كانت بمعنى (أبصرت) كقولك: أبصرت الهلال، وبمعنى (اعتقدت) كقولك: رأيت رأي فلان، أو كان بمعنى (رأيت) زيداً أي: (ضربت رئته) فإنه يتعدى إلى مفعول واحد، فإن وجدنا منصوباً ثانياً بعدها فانتصابه على الحال.

(٥) ليس المراد بـ(وجد) معنى (وجدان الضالة) إنما المراد بها (علّم). ينظر سيبويه: ١/ ١٨.

(٦) في المقتضب: ٤/ ٦٧-٦٨، عن الفارقي: «اعلم إن (جعلت) له تصرف في الكلام، ودور في الأحكام وهو أربعة أوجه يجمعها أصلان:

أحدهما: أن تكون بمعنى (صيرت) فلابد أن تتعدى إلى مفعولين.

والآخر: أن تكون بمعنى (علمت) و(خلقت) فلا تتعدى إلا إلى واحد ... ».

وينظر: الإيضاح العضدي: ٣٢-٣٣.

(٧) [النور: ٢٤/ ١١].

(٨) [المزمل: ٧٣/ ٢٠].

(٩) [الزخرف: ٤٣/ ١٩].

﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ﴾[(1)]، وقال الشاعر[(2)]: (وافر)

رأيتُ اللهُ أكبرَ كلَّ شيء

محاولةً وأكثرَهُم جنوداً

وقال الآخر[(3)]: (طويل)

يخالُ به راعي الحمولةِ طائراً

---

(١) [المتحنة: ٦٠/ ١٠].

(٢) هو خداش بن زهير بن أبي ربيعة بن عمرو بن عامر بن بكر بن هوازن العامري، من الطبقة الخامسة من الشعراء. ترجمته في طبقات الشعراء: ٥٢-٥٣، معجم الأدباء: ١١/ ٥٢-٥٥. المؤتلف والمختلف/ ١٥٣.

والبيت منسوب في: شرح اللمع، لابن برهان: ٤٥/ وخ، التذييل والتكوير في شرح التسهيل: ٢/ ٨٥ ط خ، المسلسل في غريب لغة العرب: ٢٠٣، العيني على الخزانة: ٢/ ٣٧١.

ورأيت بمعنى: علمت، ومحاولة: قدرة وقوة، وهو في المقتضب برواية:

رأيت الله أكبر كل شيء

(محافظة) بدل (محاولة)

(٣) هذا عجز بيت من الطويل للنابغة الذبياني، زياد بن معاوية، والبيت بتمامه:

وحلّت بيوتي في يفاع ممنع

يخال به راعي الحمولة طائرا

وبعده:

حذاراً على أن تصاب مقادتي

ولا نسوتي حتى يمتن حرائرا

والبيتان من قصيدة في النعمان والاعتذار إليه. وهما في الديوان ص٩٤.

واليفاع: جمع يفع وهو المرتفع من الأرض تخال: تظن، والحمولة: الإبل الذي قد أطاقت الحمل.

والثاني: أفعال التصيير نحو قوله: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[1]، ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[2]، ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾[3]، وقال الحريري[4]: (طويل)

وأَحْـوَى حَـوىً رِقِّـي بَرِقَّـةِ لفظـهِ
وغــادَرني ألــفَ الــسّهادِ لِفَقْــدِهِ

أي: وتركني أَلِفَ السهاد.

والثالث: أعلَمَ، وأرى، باتّفاق نحو: أعلم اللهُ زيداً فاعلاً.

وقال الله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ﴾[5]، وزاد سيبويه (نبّأ)

---

(١) [النساء: ٤/ ١٢٥].

(٢) [الكهف: ١٨/ ٩٩].

(٣) [الفرقان: ٢٣].

(٤) الحريري: هو أبو محمد بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري صاحب المقامات الحريرية، كانت ولادته سنة (٤٤٦هـ) ووفاته سنة (٥١٦هـ)، من آثاره المعروفة: المقامات الحريرية، ودرة الغواص، وله في النحو: ملحة الإعراب وشرحها. ترجمته في: نزهة الألباب: ٢٦٢-٢٦٥، معجم الأدباء: ١٦/ ٢٦١-٢٩٣، إنباه الرواة: ٢/ ١٢٦، خزانة الأدب: ٣/ ١١٧، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٧-٢٥٩ والبيت في مقامات الحريري/ ٢٢٣، برواية (برقة ثغرة) بدل (لفظه) و(يغدره) بدل (لفقده). وكذلك في معجم الأدباء: ١٦/ ٢٨٢، و(يغدره) أولى، وأحوى: من الحوة وهي حمرة تضرب إلى السواد، وقيل سمرة الشفة، ورجل أحوى وامرأة حواء. ورقى: أي: جاز ملكي واسترقني.

(٥) [البقرة: ٢/ ١٦٧].

كقوله[1]: (طويل)

ونبّـــأني عمـــرو سُـــليماً محـــاولاً

قـــتلي ودوني مِـــن ســـليم مهنّـــدُ

والفارسي[2]: «أنبأ» كقوله[3]: (متقارب)

وأنبئــــتُ قيـــساً ولم أُبلَـــهُ

كــما زعمــوا خــيرَ أهــل الــيمن

---

(١) ينظر سيبويه: ١/ ١٩.

ولم أقف لهذا البيت على قائل معين.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ١/ ١٧٥.

(٣) البيت للأعشى، ميمون بن قيس، وهو البيت التاسع والسبعون من قصيدة طويلة في مدح قيس بن معد يكرب الكندي.

الشاهد فيه (أنبأ) حيث نصب ثلاثة مفاعيل، التاء، وقيساً وخير أهل اليمن. والبيت في ديوانه ص٢٥.

وقيس: هو قيس بن سعد ممدوح الأعشى. ولم أبله: حال. أي: أختبره. وروايته في الديوان (ونبئت) قيساً ...

وفي مجالس ثعلب: ٤١٤ والموشح: ٧٣ برواية: ونبئت قيساً ولم (آته) وقد زعموا ساد ...

والسيرافي: أخبر، وخبَّر، وحدَّث[١]، كقوله[٢]: (بسيط)

وما عليكِ إذا أخبرتني دَنِفاً

وغاب بعلُكِ يوماً أن تعودِيني

وقوله[٣]: (طويل)

وخُبِّرْتُ سوداءَ الغميمِ مريضةً

فأقبلتُ من أهلي بمصرَ أعودُها

---

(١) ينظر: شرح السيرافي على سيبويه: ١/ ١٨٩ ظ خ.

(٢) البيت لرجل من بني كلاب كما في العيني والحماسة.

والشاهد فيه (أخبرتني دنفاً) حيث نصب (أخبر) ثلاثة مفاعيل هي: التاء، والياء و«دنفاً».

وهو منسوب في: العيني على الخزانة: ٢/ ٤٤٣، الحماسة.

البصرية: ٢/ ١٥٩.

والدنف: مريض العشق.

ويروى: وما عليك إذا (خبرتني) شاهداً على تعدّي (خبر).

وروايته في الأصل: وما عليك إذا (ما) أخبرتني ....

(٣) البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ابن أبي سلمى، شاعر مجيد، من أهل الحجاز نبغ في العصر الأموي، ولم تذكر المصادر التي استقينا منها ترجمته تاريخ ولادته أو وفاته.

ترجمته في: معجم الشعراء/ ١٦٣، الخزانة: ٢/ ٤٤، والشاهد فيه: خبرت حيث تعدى إلى ثلاثة مفاعيل: التاء وسوداء الغميم، ومريضة. والبيت منسوب في: همع الهوامع ١/ ١٥٩، الدرر: ١/ ١٤١، العيني على الخزانة: ٢/ ٤٤٢.

وسوداء الغميم: كناية عن معشوقته من غطفان، بلغه وهو بمصر أنها مريضة، والغميم: اسم موضع في بلاد الحجاز ويروى: (سوداء القلوب) ولم أقف على من رواه كذلك غير السيوطي.

وقوله[1]: (خفيف)

أو منِعتم ما تسألونَ، فمَنْ حـ

ـدّثتمُوهُ، له علينا الولاءُ

وقوله: «قد ينصب إلى آخره» كأن ينبغي أن يقول: وقد لا ينصب لئلا يَتَوهَّمُ الناظر في هذا الموضع أنَّ الفعل صالح دائماً لعمل النصب.

قوله: «واحداً»، أي مفعولاً به واحداً. قوله: «في نصب المبتدأ والخبر» أي في نصب ما كان مبتدأ وخبراً فمُسَمَّاهَا باعتبار ما كان عليه، وقد أخطأ

(١) البيت للحارث بن حلزة اليشكري، وهو الحارث بن حلزة بن مكروه بن بديد بن عبدالله بن يشكر، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات، ومن الطبقة السادسة.

ترجمته في: طبقات الشعراء: ٣٥، الشعر والشعراء/ ١٢٧-١٢٨، شعراء النصرانية/ ٤١٥-٤٢٠.

وهو البيت الحادي والثلاثون من معلقته التي مطلعها:

آذنتنا ببينها أسماء

ربَّ ثاوٍ يملّ منه الثواءُ

والشاهد فيه: قوله: «حدثتموه له علينا الولاء» فقد عدى الفعل (حدث) إلى ثلاثة مفعولين، فالتاء والميم المفعول الأول، وقد أقيم مقام الفاعل، والهاء المفعول الثاني «وله علينا العلاء» جملة في موضع المفعول الثالث.

والبيت في ديوانه/ ٢٥. برواية (العلاء) بدل (الولاء).

التمثيل مَنْ زعم أنَّ ظنَّ وأخواتها تنصب ما كان مبتدأ وخبراً بنحو قولك: ظننتُ زيداً عمراً، فإنَّه لا يُقال: زيد عمرو، إلاَّ على جهة التشبيه وليس مقصوداً هنا.

وفهم من كلام المصنف أنَّ (كسا) ليست داخلة على المبتدأ والخبر، وهذا ممَّا لم يختلفوا فيه.

(اسم الفاعل)

قال:

«واسم الفاعل إنْ كان فيه الألف واللام عمل ماضياً ومستقبلاً وحالاً»، نحو: «جاءني الضاربُ زيداً أمسِ، أو الآن، أو غداً. وإن لم يكونا فيه لم يعمل إلاَّ ماضياً، لا تقول: جاءني ضاربٌ زيداً أمس، بل يجب إضافته فتقول: ضارب زيدٍ» / ٩٣/ ٠.

أقول:

هذا الثاني ممَّا ينصب المفعول به، وهو اسم الفاعل وهو ما دلَّ على حدث وفاعله جارياً مجرى الفعل في إفادة الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال فخرج بقولنا: «وفاعله» اسم المفعول، وبقولنا «جارياً مجرى الفعل في إفادة الحدوث» اسم التفضيل، كـ«أفضل من كذا» والصفة المشبهة كـ«حسن وظريف» فإنّهما لا يُفيدان الحدوث، ومن ثَّم لم يكونا لغير الحال.

ومثال اسم الفاعل قولك: ضارب ومكرم، وهو على ضربين:

مُجَرَّدُ من (ألـ) الموصولة، ومقرون بها.

فأمَّا المجرد فيعمل لشبهه بالفعل بالاتفاق، ولكنَّهم اختلفوا في أوجه التشبيه بينهما على ثلاثة:

إحداها: كونه جارياً على حركاته وسكناته، وعدد حروفه[١].

ألا ترى أنّ «ضارباً» على وزن «يضرب» و«قائماً» على وزن «يَقُوم»؛ لأنَّ أصله «يقوم» وإنما نُقِلَتْ حركة الواو إلى ما قبلها.

الثاني: كونه في معنى الفعل مطلقاً.

الثالث: كونه في معنى فَعَلَ قد أشبه الأسماء وهو الفعل المضارع[٢].

فأما التعليل الأوّل: فباطل؛ لأنّ اسم المفعول من الثلاثي كـ«مضروب»، و«مقتول» وأمثلة المبالغة كـ«قَتَّالٍ»، و«ضَرَّابٍ»، تعمل باتفاق[٣] مع أنها لا تجري على الفعل فيما ذكروه، فإن قيل: لعملها عِلَّةٌ أخرى.

قلنا: مهما أمكن أن تكون العلّة واحدة بلا كُلْفَةٍ كان أولى.

وأمَّا التعليل الثاني: فهو منقول عن الكسائي، وبنى عليه أنه يعمل في الأزمنة كلِّها، واستدل بقوله سبحانه: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[٤]، وقول العرب: «هذا مَارٌّ بزيد أمس».

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٦٨.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٨٢، والمقتضب: ٢/ ١١١٩.

(٣) في: ب «بإثبات» وقد أنكر الكوفيون أعمال صيغ المبالغة جميعاً، مما سيذكره الشارح في موضع لاحق.

(٤) [الكهف: ١٨/ ١٨].

والآية عندنا على حكاية الحال الماضية بدليل ما تقدَّم وما تأخَّر.

أمَّا ما تقدّم فهو أنّ الواو في قوله: «وكلبهم» فإنّها واو الحال، وأمّا ما تأخَّرَ، فإنّه تعالى يقول على أثر ذلك «ونُقَلِّبُهُمْ» ولم يقل: وقلّبناهم[1]. وأمّا المسموع من العرب، فالأمر فيه سهل؛ لأنَّ الظرف والمجرور يعمل فيهما روائح الفعل، وقال الشيخ أبو علي[2] يعمل فيهما الوهم، يعني ما توهم من معنى الفعل، ولهذا قال في قوله سبحانه: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾[3]، إنَّ الجار والمجرور متعلّق باسم الله تعالى لما فيه من معنى المعبود[4].

---

(١) مذهب جمهور البصريين أنَّ اسم الفاعل لا يعمل فيما بعده على المفعولية، وهو بمعنى الماضي، وقد ذهب الكسائي وتابعه تلميذه هشام الضرير وأبو مضاء القرطبي إلى أنه يعمل النصب مطلقاً، وقد استدلوا بالآية الكريمة التي أوردها الشارح على اعتبار أن الآية تحكي قصة أهل الكهف، وقد تأوّل البصريون ذلك بأن اسم الفاعل هذا لم يبق على مضيف، بل هو دال على حكاية الحال لماضيه على فرض أن المتحدث أو المخاطب موجود في وقت حدوث ما يقص خبره، وقد استدل البصريون على كون الكلام في الآية الكريمة على حكاية الحال، بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق (ونقلبهم) كذلك في الواو في (وكلبهم باسط) وهي واو الحال وإنما يحسن بعدها أن تقول: وكلبهم يبسط بالحاضر. شرح المفصل ٦/ ٧٧، الارتشاف: ٣٩٥-٣٩٦، التسهيل/ ١٣٧.

(٢) هو أبو علي الفارسي وقد مرت ترجمته.

(٣) [الأنعام: ٦/ ٣].

(٤) ينظر المغني: ٢/ ٧٥-٧٦.

وقالوا في قول الشاعر[1]: (رجز)

أنــا ابــنُ ماويّــةَ إذ جَــدَّ النَّقــرُ

إنَّ الظرف معمول لما يفهم من قوله: أنا ابنُ ماويّـة مـن معنـى المشهور والمعروف.

والتعليل الثالث: هو الصحيح، وعليه بنوا أنَّه يعمـل حـالاً، واسـتقبالاً ويهمل ماضياً.

---

(١) هذا صدر بيت من (الرجز) وتمامه:

أنــا ابــنُ ماويّــة إذ جــدَّ النقــر
وجــاءتِ الخيــلُ أثــافي زُمَــر

وقد اختلف في نسبته على أقوال.

فسيبويه عزاه إلى (بعض السعديين) ولم يعينه، وكذلك الشنتمري. وقيل: أنه لـ «عبيدالله بن ماوية الطائي، وقيل لـ «فدكي بن أعبد النفري وهو رجـل مـن بهـراء، وكـان مجـاوراً لعلقمة بن سيف العنتابي، هكذا في شرح الحماسة للتبريـزي، ونـسبته لماويـة الطـائي أولى لاتفاق أكثر المظان عليها.

وقد ورد البيت منسوباً (على اختلاف فيما تقـدم ذكـره) في: سـيبويه: ٢/ ٢٨٤ «صـدره» الهمع: ٢/ ١٠٧، ٢٠٨، الدرر ٢/ ١٤١، ٢٣٤، العيني عـلى الخزانـة: ٤/ ٥٥٩، اللـسان (نقر) ٧/ ٨٩.

وماوية: اسم امرأة. والنقر: صوت يسكن به الفـرس الـذي اضـطرب بـصاحبه وقيـل: يصوت به للدابة لتسير، وأثابي وقيل: أثابي: الجماعة والعصبة من الفرسان.

والزمر: أراد بها الجيش، يريد أنَّه شجاع حين تشتد الحرب.

وليس إعمال الذي بمعنى الحال والاستقبال جائزاً مطلقاً، بل لا بُدَّ من اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهام، أو مخبر، أو موصوف فالنفي كقوله[1]: (الكامل)

مــا راعِ الخــلانُ ذمّــةَ ناكــثٍ

بــل مَــنْ وفى يَجِــدُ الخليــلَ خلــيلا

والاستفهام كقوله[2]: (طويل)

أمرتجــعٌ لي مثــلَّ أيــام جنّــة

وأيــامَ ذي نــارٍ عــليّ الرواجــعُ

---

(١) البيت من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين والشاهد فيه قوله «ما راع الخلان ذمة ناكث». حيث أعمل اسم للفاعل وهو قوله (راع) في المفعول به الذي هو قوله (ذمة ناكث) بعد أن رفع به الفاعل المغني عن الخبر، وإنما أعمله في المفعول لكونه معتمداً على حرف النفي، وهو (ما).

وهو من شواهد شرح شذور الذهب: ٤٦٤.

وهو في: ب «ما راعني» بدل «ما راع».

(٢) البيت للمرار الفقعي، سعيد بن حبيب بن خالد بن الأشتر بن جحوان، كنايته أبو حسان من شعراء مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. وقيل لم يدرك العباسية.

ترجمته في: معجم الشعراء: ١٧٦، الأغاني: ٩/ ١٥١-١٥٤، سمط اللالئ: ٢٣١.

الشاهد فيه «أمرتجع» حيث عمل اسم الفاعل «مرتجع» فيما بعده لاعتماده على الاستفهام وهو الهمزة.

والبيت منسوب في: مجالس ثعلب: ٢٥١ ط ١٩٤٨. وفي اللسان (رجع) ٩/ ٤٧٣: ارتجع كرجع، وارتجع على الغريم والمتهم طالبه وارتجع (رجع) ٩/ ٤٧٣: ارتجع كرجع، وارتجع على الغريم والمتهم طالبه وارتجع إلى الأمر: رآه. جنة: بالفتح اسم موضع. وفي المجالس: حَمَّة.

والمخبر عنه نحو قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾[(١)]، والموصوف كقولك: «مررتُ برجل ضاربٍ عمراً» وكقوله تعالى:[(٢)] ، أي: صنف مختلف ألوانُهُ.

وأبو الحسن لا يشترط الاعتماد[(٣)]، وهو ظاهر قول المصنف فإنه لم يَلْوِ على ذلك الاعتماد، وليس بشيء، ولا حجّة في قراءة بعضهم قوله: ﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾[(٤)]، برفع دانية خلافاً لمن زعم أنّها مبتدأ، وظلالها فاعل، وذلك غير لازم لجواز أن يكونا مبتدأ وخبراً على التقديم والتأخير.

---

(١) [الطلاق: ٦٥/ ٤].

(٢) [النمل: ٢٧/ ٦٩]. وفي هامش أوضح المسالك: ٢/ ٢٤٩ التمثيل بالآية في هذا الموضع إما سهو وإما مبني على رأي ضعيف، وبيان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذي يشترط له الاعتماد على شيء مما ذكر إنّما هو نصبه للمفعول به، إما رفعه للفاعل فلا يشترط له شيء مما ذكر، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة، وليس في الآية مفعول به حتى يلتمس لاسم الفاعل الذي هو (مختلف شيئاً يعتمد عليه).

(٣) ينظر: مجالس ثعلب/ ٤٥٦، ٤٦٣، وشرح المفصل: ٧٩١.

(٤) [الإنسان: ٧٦/ ١٤].

وفي البحر: «قرأ الجمهور» (ودانيةً) قال الزجاج هو حال عطفاً على متكئين، وقال أيضاً ويجوز أن يكون صفة للجنة، وجزاهم جنة دانية ... وقرأ ابن حيوة: «ودانيةٌ» بالرفع واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد نحو قولك: قائم الزيدون «ولا حجة فيه لأن الأظهر أن يكون ظلالها مبتدأ ودانية خبر له. وقرأ الأعمش (ودانياً) وهو كقوله خاشعاً أبصارهم. وقرأ أبي (ودَّان) مرفوع فهذا يمكن أن يستدل له الأخفش». البحر المحيط: ٨/ ٣٩٦، التبيان: ٢/ ١٨١.

وأمَّا المقترن بـ (أل) فيعمل ماضياً، وحالاً واستقبالاً؛ لأنَّ عمله لحلوله محلَّ الفعل لا لشبهه به، والفعل يعمل في الأزمنة كلّها[1] والدليل على حلوله محلَّ الفعل أنَّه ربَّما صُرِّحَ بالفعل في مكانه كقوله[2]: (بسيط)

ما أنتَ بالحكم التُرضَى حكومتُهُ

ولا الأصيلَ ولا ذي الرأي والجدلِ

قوله: «إنْ كان فيه أل» عبارة فيها عجمة ونقص، أمَّا العُجْمَةُ فجلعه اسم (أل) في اسم الفاعل، وكان الجيد أن يقول: إنْ كان بـ «أل» أو إن كان مقترناً بـ «أل».

وأمّا النقص فَحَقُّهُ أن يُقَيِّدَ «أل» بأن تكون موصولة؛ لأنَّها متى قدّرت للتعريف اقتضى القياس ألاَّ تَعْمَلَ شيئاً نَصَّ على ذلك أصحاب الأخفش، وهو الحق لمن تأمَّل.

قوله: «لم يعمل» كان الأولى أن يقول: لم ينصب، لأنَّه يعمل في الفاعل ظاهراً أو مضمراً على الصحيح، والعذر له أنَّ كلامه في عمل النصب، ولهذا قال: «لا تقول: جاءني ضارب زيداً أمس» بل تجب إضافته.

---

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ٩٣، شرح المفصل: ٦/ ٧٧.

(٢) البيت للفرزدق، همام بن غالب.

والشاهد فيه قوله: «الترضي» فقد حلَّ محلَّ اسم الفاعل وهو «المرضي» دلالة على أن اسم الفاعل المقترن بـ «أل» يعمل في الأزمنة جميعاً لحلوله محل الفعل لا لشبهه به.

وقد مرَّ تخريج البيت. وعجز البيت ساقط من: جـ.

(صيغ المبالغة)

قال:

«والمثال ما حُوِّلَ من فاعل إلى فَعَّال، فَعُول، أو مِفعَالٍ، أوْ فعيل، أو فَعِلٍ للمبالغة، وحكمه كاسم الفاعل تقول: «هذا/ ٩٦/ ضروب زيداً» أو «شرّابُ العسلَ».

أقول:

الثالث مما يعمل في المفعول به أمثلة المبالغة، وهي الخمسة المذكورة، وإعمالها قول سيبويه، ومَنْ وافقه، وهو الصحيح لما سنذكره من الشواهد وحكمها حكم اسم الفاعل سواء فإنْ كانت بالألف واللام الموصولة عملت مطلقاً، وإنْ كانت مجرَّدة منها عملت بشرطين:

أحدهما: أنْ تكون بمعنى الحال والاستقبال.

والثاني: أن تكون معتمدة على ما قدّمنا ذكره في باب اسم الفاعل. وأهملت إن كانت ماضية أو غير معتمدة.

ثم هذه الأمثلة على خمسة أقسام، ما يعمل بكثرة وهو ثلاثة: «فعول» كقوله[1]: (طويل)

---

(١) البيت لأبي طالب، عبد مناف بن عبدالمطلب بن هشام من قريش والد علي (رضي الله عنه) وعمّ النبي (ﷺ) اشتهر بكنيته، وقيل إنَّ اسمه (عمران)، وقيل (شيبه) اختلف في إسلامه، =

ضروبٌ بنصلِ السيفِ سوقَ سمائها

إذا عـــدِموا زاداً فإنَّـــكَ عـــاقرهُ

و «فَعَّالُ». كقوله: «أمَّا العسلَ فأنا شرّابٌ» وقول الشاعر[1]: (طويل)

=وقيل إنه أسلم ومات على الإسلام، وقيل غير ذلك.

كان مولده قبل النبي بخمس وثلاثين سنة، وتوفي سنة (٣ق - هـ) وقيل في السنة العاشرة من النبوة.

ترجمته في: الخزانة: ١/ ٢٦، طبقات الشعراء: ٩٥، والبيت في ديوان أبي طالب: ٧٧-٨٠.

وسوق: جمع ساق، وسمان: جمع سمينة. يريد أنه ينحر لضيوفه السمين من أبله ويضرب سوقها بسيفه، دلالة على كرمه وعطائه.

(١) هذا صدر بيت من الطويل ينسب إلى القلاخ المنقري، وهو القلاخ بن حزن من بني منقر ابن عبيد بن مقاس، شاعر بصري مخضرم وعمر في الإسلام طويلاً. ترجمته في: معجم الشعراء: ٣٤٠، المختلف والمؤتلف: ١٤٢، سمط اللالئ: ٦٤٧.

وتمام البيت قوله:

أخا الحرب لباساً إليها جلالها

وليس بولاجِ الخوالِف أعقلا

والشاهد فيه: نصب (جلالها) بـ(لباساً) لأنه تكثير (لابس) فعمل عمل فعله. والبيت من شواهد سيبويه وقد ورد منسوباً في سيبويه والأعلم: ١/ ٥٧: شرح المفصل: ٦/ ٧٠، العيني ٣/ ٥٣٥، شرح شواهد القطر/ ٧٢ كتاب العين / ١٨٢.

والجلال: الدروع، وولاج: مبالغة والج من الولوج وهو الدخول والخوالف: جمع خالفه وأصلها عمود الخيمة وأراد ههنا الخيمة نفسها، من باب إطلاق اسم الجزء على الكل، أعقلا: الأعقل هو الذي تصطلك ركبتاه عند الفزع.

أخـا الحـرب لِبَّاسـاً إليهـا جلالَهَـا

ومِفعال كقولهم: إنَّه لمنحار بوائكَهَا[1].

وما يعمل بقله، وهو اثنان: فَعيل «فَعِلٌ»[2] قال الشاعر[3]: (طويل)

فتاتـــان أمّـــا مـــنهما فـــشبيهة

هلالاً، وأُخرى منهما تُـشبهُ البـدرا

(١) ساقط من، جـ: والبوائك، جمع بائكة وهي الناقـة الـسمينة مـن بـاك البعـير إذا سـمن: وانظر: سيبويه: ١/ ٥٨.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٥٧، ٥٨.

(٣) البيت لقيس بن الرقيات: عبيد الله بن قيس بن شريح بن عمرو بن عامر بن لؤي شـاعر من قريش في العصر الأموي كان مقيماً في المدينة، تـوفي سـنة (٨٥هــ) ترجمتـه في الـشعر والشعراء: ١/ ٥٣٩-٥٤٠، الأغاني: ٤/ ٥٥-١٦٤، والبيت في الديوان: ص.
سيبويه: ١/ ٥٨ وهو في إعراب القرآن لابن النحـاس ١/ ٦٠، ٨٩ وفتاتـان: تثنيـة فتـاة، وهي الجارية الحديثة السن، والغلام فتى، ورواية البيت في الديوان:

فتاتـــان أمّـــا مـــنهما فـــشبيهة

هـــلال وأخـــرى تـــشبه الشمـــسا

وقال الآخر[1]: (كامل)

حَـــذِرٌ أُمـــوراً لا تـــضيرُ وآمِـــنٌ

مـــا لـــيس منجيـــه مـــن الأقـــدارِ

وقال الآخر[2]: (وافر)

أتـــاني أنَّهـــم مَزِقُـــون عِـــرْضِي

---

(١) البيت لأبي يحيى اللاحقي، وهو أبان بن عبدالحميد اللاحقي أحد شعراء هارون الرشيد وهو شاعر مطبوع بصري، مطعون في دينه، توفي سنة (٢٠٠هـ) ترجمته في: الخزانة: ٣/ ٤٥٨.

والبيت منسوب في الخزانة: ٣/ ٤٥٦. وغير منسوب في سيبويه: ١/ ٥٨ وهو برواية (حذار) بدل (حذر).

(٢) هذا صدر بيت لزيد الخيل: زيد بن مهلهل بن منهب الطائي ممن أدركوا الجاهلية والإسلام، أسلم سنة تسع للهجرة، وسماه الرسول «ﷺ» زيد الخير، قيل: إنه مات في آخر خلافة عمر «رضي الله عنه».

ترجمته في: الأغاني: ١٧/ ١٢٢-١٩٤، الإصابة: ١/ ٥٥٥، خزانة الأدب: ٢/ ٤٤٨.

وتمام قوله:

أتـــاني أنَّهـــم مزقـــون عـــرضي

جحـــاشُ الكِـــرمِلين لهـــا فديـــدُ

والبيت في ديوانه ص٤٢، وجحاش: جمع جحش وهو الحمار الصغير.

والكرملين: بكسر الكاف والميم بينهما راء مهملة ساكنة، تثنية كرمل، وهو اسم ماء بجبل من جبال طيء. «فديد» صوت.

ومنع أكثر البصريين إعمال هذين[1]، والجرمي إعمال: فعيل[2]، والكوفيون إعمال الجميع[3]، وزعموا أنَّ ما بعدها منصوب بإضمار فعل مدلول عليه، وبنوا على ذلك أنَّه لا يجوز تقديم المنصوب عليهما؛ لأنّ الفعل إنما / ٩٧/ أُضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدّم عليه، فإذا تقدّم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدلُّ عليه[4]. وهذا مذهب فاسد؛ لأنَّ المضمر الذي ادّعوه من الإضمار لم يتكلّم به العرب في موضع من المواضع، والتقديم الذي أنكروه تكلّمتْ به العرب[5] كقول بعضهم: «أمّا العسلَ فأنا شرَّابٌ»،

---

(١) من هؤلاء البصريين المبرد. فقد خالف سيبويه في أعمال فعل وفعيل، وتابعه أكثرهم.
ينظر: سيبويه: ١/ ٥٥، ٧٦. المقتضب: ٢/ ١١٤، شرح المفصل: ٦/ ٧٤.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٧/ ١٠٥.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب: ١٣٤، ٢٣٦.

(٤) خالف الكوفيون سيبويه في إعمال صيغ المبالغة فأنكر الكسائي والفراء وجمهورهم إعمالها جميعاً، باعتبارها كما زعموا فرع من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال فرع في الفعل المضارع: ولأنها تخالف أوزان المضارع ومعناه، وهذا مما يضعف عملها، وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل، ومنعوا تقديمه عليها.
ينظر: مجالس ثعلب: ٢٣٦-٢٢٤.

(٥) في شرح المفصل: ٦/ ٧٣، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهو القياس لأنّ صفات المبالغة، إذا كانت معدولة جاز أن تتعدّى فمن ذلك فعول، ومفعال، وفعال فهكذا سبيل. فعيل إذا كان معدولاً كقولك: رحيم من راحم، وعليم من عالم فيجوز: زيد رحيم عمراً كما تقول: راحم عمراً، لأنه معدول عنه، هذا مع السماع ... ».
وينظر: شرح السيرافي: ١/ ٢٩٥ ظ.

وقال الآخر[1]: (طويل)

بكيتُ أخا لاواءَ يُحْمَد يومُهُ

كريمُ رؤوسَ الدارعين ضروبُ

وزعما ابنا طاهر وخروف أنّه يجوز إعمال هذه الأمثلة الخمسة بمعنى الماضي، وإن لم يجزْ ذلك في اسم الفاعل، واستدلا بالسماع والقياس. أمّا السماع فهذا البيت الذي أنشدناه آنفاً، ويوجبه الاستدلال فيه أنّ قائله يندب رجلاً قد مات وأمّا القياس فإنّه أقوى من اسم الفاعل لما فيه من معنى المبالغة.

والجواب عن البيت أنَّه على حكاية الحال، وعن القياس بأن نحو: «قتّلَ» بالتضعيف، لا تتفاوت بالعمل مع «قَتَلَ» بالتخفيف، فكذلك ينبغي أن يكون: «قاتل» و«قتّال».

قوله: «للمبالغة» كان حقُّهُ أن يقدّمه إلى جانب قوله: «ما حُوّلَ» لئلا يطول الفصل بينهما بـ«من» ومعمولها، وأن يقول: للمبالغة والتكثير، فالأول نحو: «زيدٌ عليمٌ هذه المسألة» والثاني نحو: «زيد نحّارٌ الجزورَ».

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، منسوب إلى أبي طالب، وقد مرت ترجمته استشهد به على: نصب «الرؤوس بضروب»، وقد تقدم نظيره، ولم أعثر على البيت في ديوانه، وهو منسوب في: الكتاب والأعلم: ١/ ٥٧، شرح المفصل: ٦/ ٧١. واللواء: الشدة والجهد. وروايته في شرح الجمل: (بكيت) أخا لاواء. ويروى: أخا اللاواء.

قوله: «وحكمه» كان الأحسن أنْ يقول: وتفصيله، وشرطه وأن. الحكم هو نصب المفعول، والجميع فيه مستوية، وقد عُلِمَ مِمَّا تقدَّم، وأنّ حكمها فيه حكم الفعل، والذي اشترط فيه المثال، واسم الفاعل/ ٩٨/ وإنّما هو إن كان بـ (ال) الموصولة عمل مطلقاً، وإن كان مجرداً، أُعمل حالاً واستقبالاً بشرط الاعتماد.

(عمل المصدر)

قال:

«والمصدر يعمل مُنَوّناً، ومضافاً، وبالألف واللام، نحو أعجبني ضَرْبٌ زَيدُ عمراً»، و«ضربُ زَيدٍ عمراً» و«الضربُ زيدٌ عمراً».

أقول:

الرابع من نواصب المفعول به، المصدر، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل. فقولنا: اسم الحدث جنس دخل فيه المصدر، واسم المصدر[1]، وقولنا: الجاري على الفعل مخرج لاسم المصدر فإنّه لا يجري على الفعل، ولا يعمل عمله إلاَّ شاذاً كقوله[2]: (وافر)

....

وبعدَ عطائِكَ المائةَ الرُّتاعا

---

(١) في شرح الشذور: ٤٨٩ «اسم المصدر المراد به اسم الجنس المنقول عن موضوعه في إفادة الحدث، كالكلام والثواب».

(٢) هذا عجز بيت من الوافر منسوب للقطامي التغلبي: عمير بن شييم بن عمرو بن عباد (أبو سعيد) يقال له أيضاً (صريع الغواني) ولعله أوّل من لقب بهذا اللقب كان نصرانياً فأسلم، وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور، من الطبقة الثانية من شعراء الإسلام. قيل: أحسن الناس ابتداعاً في الجاهلية امرؤ القيس، وفي الإسلام القطامي. توفي سنة (١٣٠هـ).
ترجمته في: معجم الشعراء: ٩٣، الأغاني: ٢٣/ ١٧٥-٢٤٣، الخزانة: ٢/ ٧١-٣٧٢.
وتمام البيت قوله: أكفرا بعد رد الموت عني ...
والشاهد فيه: عطائك المائة، حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله (عطاء) إعمال المصدر، فإضافة إلى فاعله وهو كاف الخطاب، ثم نصب به المفعول وهو قوله (المائة) وذلك شاذ عندهم.
والبيت في الديوان / ٣٧. والرتاع: أي التي ترتع وهي التي ترعى حيث تشاء وكنّى بذلك عن سنها.

أعمل العطاء؛ لأنَّه في معنى الإعطاء، وأهل الكوفة يرون إعماله قياساً مطرداً[1] وهو بعيد؛ لأنَّه لم يكثر كثرة تقتضي أنْ يقاس عليه.

وأمّا المصدر، كالضرب، والأكل، والإعطاء، والانطلاق والاستخراج، فيعمل بشروط خمسة:

وهو أن يكون مُظهَراً مُكَبَّراً غيرَ محدود، ولا منعوت قبل متعلقاته، وأن يَصُحَّ أن يَحِلَّ في موضعه الفعل المقرون بالحرف المصدري فمن ثم لم يجزْ: «مروي بالمحسن حسنٌ» و«هو بالمسيء قبيح». خلافاً للكوفيين[2]، نحو أعجبني ضربُك زيداً أو «ضربتك عمراً» و«عرفت سوقك العنيفَ الإبلَ» و«ضربت ضرباً زيداً» على أن «زيداً». معمول المصدر؛ لأنَّك لو قلت «ضربت إن ضربت زيداً» لم يَصُحَّ، فإنْ قدَّرْت زيداً معمولاً للفعل لا للمصدر صَحَّتِ المسألة، وتقول: «أعجبني ضرب زيد عمراً» فيعمل المصدر في الفاعل والمفعول/ ٩٩/ ؛ لأنه يَصُحُّ أن نقول: أعجنبي أنْ ضرب زيد عمراً.

---

(١) ينظر الارتشاف/ ١٠٤٠ وقد استدل الكوفيون بقول زهير:

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم

وقد تأوله البصريون على أن (عنها) متعلق بـ (أعني) مقدراً أو (بالمرجم).

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٠٤٠ (ر).

واعلم أنَّه يقدر في الماضي، بـ (أنْ فعل) وفي المستقبل بـ (أن يفعل) وفي الحاضر بـ (ما يفعل) وأنَّه لا يتقيّد إعمال المصدر بزمان بعينه، بل يعمل في الأزمنة كلِّها؛ لأنَّ عمله لحلوله محلَّ لا، لشبهه به كما مضى لا في اسم الفاعل[1].

وعلى هذا ينبغي المصنف أن يُقَدَّمَ باب المصدر على باب اسم الفاعل؛ لأنَّه أقوى منه في العمل، ومن ثم لم يشترطوا في إعماله زمناً خاصاً ولا اعتماداً.

واعلم أنّ إعمال المصدر المنوَّنِ أقيس من إعمال غيره؛ لأنَّه نكرة فأشبه الفعل[2]، وعليه قول الله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[3].

---

(١) في هامش: ب «اسم الفاعل المجرد من الألف واللام يعمل لشبهه بالفعل في المستقبل والحال ولا يعمل في الماضي، والمقترن بهما يعمل في الأزمنة كلها لحلوله محل الفعل».

وينظر: شرح المفصل: ٦/ ٧٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٦٠.

(٣) [البلد: ٩/ ١٤-١٥].

وقول الشاعر[١]: (طويل)

فـرِمْ بيـديكَ الـدهرَ هـل تـستطع
نقـلاً جبـالاً مـن تهامـة راسـياتِ

وقول الشاعر[٢] : (وافر)

بـضربٍ بالـسيوفِ رؤوسَ قـومٍ
أزلْنـا هـامَهُنَّ عـن المقيـلِ

وإعمال المصدر المضاف أكثر من إعمال غيره[٣] والغالبُ أن تكون إضافته إلى الفاعل، نحو قوله: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٤]، ﴿وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰاْ وَقَدْ نُهُواْ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ﴾[٥]، ومن إضافته إلى المفعول قوله سبحانه وتعالى:

(١) لم أعثر لهذا البيت على نسبة لقائل معين، وقد وجدته مروياً في همع الهوامع: ٢/ ٩٢، ولم يعزه السيوطي لأحد.

(٢) البيت للمرار بن منقذ التميمي بن صدى بن مالك بن حنظلة (ت١٠٠هـ) انظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٢/ ٦٦٧.

والمقيل: أصله موضع النوم في القائلة، فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس، باعتبار أن الرأس يستقر فيه كما يستقر النوم في القائلة.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٦٠.

(٤) [البقرة: ٢/ ٢٥١].

(٥) [النساء: ٤/ ١٦١].

﴿حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[1]، وبيت الكتاب[2]: (بسيط)

تنفي يداها الحَصَى عن كلِّ هـاجرةٍ

نفـيَ الـدّراهيم تنقـادُ الـصياريفُ

هذا إذا ذُكِر الفاعل والمفعول جميعاً، فأمَّا إذا لم يُذكر إلاَّ أحدها فالإضافة إلى المفعول غير قليلة، كقوله تعـالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[3]، ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[4] / ١٠٠/.

وأمَّا إعمال المصدر المحلّى بالألف واللام فإنَّه ضعيف في القياس قليل في الاستعمال اجتمع فيه الأرذلان المفترقان في القسمين الـسابقين، فلـذلك لا

---

(١) [آل عمران: ٣/ ٩٧].

(٢) البيت للفرزدق وهو من شواهد سيبويه استـشهد بـه عـلى زيـادة اليـاء في (الـصيارف) ضرورة تشبيهاً لهـا بـما جمـع في الكـلام عـلى غـير واحـد نحـو: ذكـر ومـذاكير، وسـمح ومساميح. وجاء الشارح بالبيت هنا شاهداً على إضافة المصدر إلى المفعول في قوله: نفـي الدراهيم والبيت في شرح الديوان: ٢/ ٢٧٠.

والهاجرة: نصف النهار عند اشتداد الحر. ونقد الدراهم تمييزهـا وروايـة البيـت في شرح الديوان: (نفي الدراهم) وكذلك في شرح ملحة الإعراب: ١٠٥.

وفي سيبويه: ١/ ١٠ والمحتسب: ١/ ٦٩: (نفي الدنانير).

(٣) [فصلت: ٤١/ ٤٩].

(٤) [ص: ٣٨/ ٢٤]. أي يطلب نعجتك فتنضم إلى نعاجه.

يعمل عند سيبويه والمحققين إلاَّ في الشعر[١]، وقيل لا يعمل مطلقاً[٢]، والصحيح الأوَّل؛ لأنَّه قد سُمِعَ في أشعارهم، نحو قول الشاعر يصف رجلاً جباناً[٣]: (متقارب)

---

(١) ظاهر كلام سيبويه أنه يجيز إعمال المصدر المعرف بأل مطلقاً. قال: ونقول عجبت من الضرب زيداً كما قلت عجبت من الضارب زيداً. تكون الألف واللام بمنزلوة التنوين وقال المرار الأسدي:

لقد علمت أولي المغيرة أنني لحقت

فلم أنكل عن الضرب مسمعاً

قال الأعلم: «الشاهد فيه نصب مسمع بالضرب - ويجوز أن يكون بلحقت والأول أولى لقرب الجوار ولذلك اقتصر عليه سيبويه».

ينظر: سيبويه والأعلم: ١/ ٩٩، شرح المفصل: ٦/ ٦٠، شرح الرضى: ٢/ ١٨٣، الخزانة: ٣/ ٤٤٠.

(٢) نقل عن المبرد القول بمنع عمل المصدر المعرف بالألف واللام مطلقاً قال الرضي: «وسيبويه والخليل جوّزا عمل المصدر المعرف باللام مطلقاً ... والمبرد منعه، قال لاستفحال الاسمية». وليس في كلام المبرد ما يشير إلى القول بالمنع، بل أنه يذهب مذهب سيبويه في أن المصدر يعمل منكراً، ومعرفاً.

ينظر الرضى على الكافية: ٢/ ١٨٣، المقتضب: ١/ ١٤-١٥.

(٣) هذا الشاهد من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها. واستشهد به على أعمال المصدر المحلي بأل عمل الفعل، في قوله: «النكاية أعداءه».

وقد ورد غير منسوب في: سيبويه والأعلم: ١/ ٩٩، والإيضاح العضدي: ١/ ١٦٠، المقرب: ١/ ١٣١، شرح المفصل: ٦/ ٥٩، شرح شواهد الكشاف: / ١٠٨، شرح الشذور/ ٤٦٠، وروايته في: ب (يخال الفوارس راخي الأجل). وهو خطأ.

ضـــعيفُ النكايـــةِ أعـــداءَهُ

يخـالُ الفـرارَ يُراخـي الأجـل

واعلم أنَّ هذا الباب يخالف باب اسم الفاعل في ثمانية أحكام[1] وهي:

أنَّه لا يشترط فيه اعتماد على وزن خاص كما قدَّمنا.

وأنَّ إضافته إلى الفاعل جائزة كما قدَّمنا.

ولا يجوز ذلك في نحو: «مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه زيداً» والفرق أنَّ عين الموصوف، والموصوف بها هو فاعلها، والشيء لا يُضاف إلى نفسه، وليس الحدث الذي هو عين المصدر عين فاعله.

وأنَّه لا يتحمَّل الضمير، وذلك لأنَّه بمثابة أسماء الأجناس.

وأنَّ فاعله جائز الحذف[2] باتّفاق من البصريين والكوفيين، ألا ترى أنَّ قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾[3]، بتقدير أو إطعام أحدِكُم يتيماً، وأنَّ إضافته مَحْضَةُ أي: ليست في نيَّة الانفصال بخلاف إضافة الوصف

(١) وينظر هذه الأحكام أيضاً في المقتضب: ١/ ١٤-١٥، ٢/ ١٩، ٣/ ١٩٢، ٢٠٤، ٤/ ٨٩، ١٥٧، شرح المفصل: ٦/ ٦١.

(٢) ينظر سيبويه: ١/ ٩٧.

(٣) [البلد: ٩٠/ ١٤-١٥].

خلافاً لابن برهان[١]، فإنَّه سَوَّى بينهما في عدم المحضية[٢]، ولنا أنَّهم لا يقولون: «أعجبني ضربُكَ شديدٌ» فيصفونه بالنكرة، بل إنّما يقولون: ضربُكَ الشديدُ، بخلاف الوصف قال تعالى: / ١٠١/ ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[٣].

وأنّه لا يُضاف مع وجود (أل) فيه، ويجوز ذلك في الوصف نحو: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٤]، والفرق بينهما ما قدَّمناه من أنَّ إضافة المصدر محضة فلا يجمع بين تخصيص الإضافة والأداة.

وأنَّ معموله لا يتقدَّم عليه[١] بخلاف معمول الوصف، والفرق أنَّ المصدر في تأويل فعل وحرف موصول كما شرحنا، ومعمول الصلة لا

---

(١) ابن برهان: هو عبدالواحد بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان بفتح الباء، أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب، كان زاهداً عرف الناس منه ذلك. مات سنة (٤٥٦هـ).

له: شرح على اللمع لابن جني ما يزال مخطوطاً. منه نسخة في مكتبة الأوقاف العراقية.

ترجمته في: إنباه الرواة: ٢/ ٢١٣-٢١٥، بغية الوعاة: ٢/ ١٢٠-١٢١.

(٢) ينظر: التسهيل لابن مالك/ ١٥٦.

(٣) [المائدة: ٥/ ٩٥].

وينظر سيبويه: ١/ ٨٤.

(٤) [النساء: ٤/ ١٦٢].

يتقدَّم على الموصول وأمّا نحو قوله[٢]: (كامل)

«وشِفَاءِيَك خابراً أنْ تَسْألي»

فضرورة. ومع ذلك فهو مقدَّر التعليق بمحذوف دَلَّ عليه المصدر، أي: أن تسألي خبيراً أي: تسألي.

ولما ذكرناه في عِلّةِ امتناع تقديم معمول المصدر عليه امتنع تقديم معمول الوصف الواقع صلة للألف واللام في نحو: «جاءني الضارب زيداً» وأمّا نحو: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[٣]، فمؤول على تقدير التعليق بمحذوف، أو اتّسع المعمول لكونه ظرفاً.

ويُردُّ على المصنف أمور:

أنّه أهمل شروط إعمال المصدر بعد ما ذكر شروط أعمال اسم الفاعل فأوهم ذلك أنّه لا شرطَ له.

---

(١) ساقط من: ب، جـ.

(٢) في اللسان (خبر) ٥/ ٣٠٩: «أنشده ثعلب ... فسره فقال ما معناه: ما تجدين في نفسك من السعي أن تستخبري».

والخبير: الذي يخبر الشيء بعمله، ويقال: رجل خابر، أي: عالم بالخبر، والشاهد فيه قوله: خابراً أن تسألي «حيث قدم المعمول وهو (خابراً) على العامل وهو (أن تسألي) ضرورة.

(٣) [يوسف: ١٢/ ٣٠].

والثاني: أنّ كلامه يوهم تساوي إعماله في الأحوال الثلاثة، وليست كذلك، وقد بيّنا مراتبها.

والثالث: أنَّ كلامه يقتضي أنَّ إعمال الذي بـ (أل) جائز قياساً في النثر ولهذا مثل له بمثال من عنده وهو قوله: «الصرب زيد عمراً» والصحيح أنَّ ذلك لا يجوز إلاَّ في الشعر كما قدَّمنا.

والرابع: أنَّ كلامه يُوهم أنَّ للمصدر حالة أخرى غير / ١٠٢/ هذه الأحوال الثلاثة، وأنَّه لا يعمل في تلك الحالة، وليس كذلك، فكان ينبغي أن يقول: ويعمل سواء كان منوناً أو مضافاً أو بـ (أل) ليعلم أنَّه ما ذكر ذلك إلاّ للتعليم لا للاحتراز.

(اسم الفعل)

قال:

«واسم الفعل نحو»: «ضَرابِ زيداً»، أو «روَيدَ زيداً» أي «اضرب زيداً» و«ارود زيداً».

أقول:

الخامس من نواصب المفعول به اسم الفعل، وهو ما ناب عن فعل، ولم يكن كالجزء، ولم يتأثر بعامل[1].

فما ناب عن فعل جنس يشمل المصدر كـ «ضرباً زيداً» أو اسم الفعل كـ «ضَرابِ زيداً» بمعنى اضربه، والحرف نحو: «هل قام زيد» فأنه بمعنى: استفهم عن قيامه[2] فخرج الحرف بقولنا: ولم يكن كالجزء منه، والمصدر بقولنا: ولم يتأثر بعامل؛ لأنَّ المصدر مُتَأثِّر بعامل المنوب عنه، إذا قلت:

---

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ١٢٢.

وفي شرح المفصل: ٤/ ٢٥، «أنَّ الغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ولولا ذلك لكانت الأفعال التي لهذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها، ووجه الإيجاز والاختصار مجيئها للواحد والتثنية والجمع بلفظ واحد وصورة واحدة ... وأمّا المبالغة، فإن قولنا «صه» أبلغ في المعنى من اسكت، وكذلك البواقي».

(٢) في الأصل، جـ «عن قيام زيد» وما أثبته من: ب.

«نزالِ» و«دَرَاكِ» و«صهٍ» و«مهٍ» ونحو ذلك، لم يكن لها موضع من الإعراب (هذا هو القول الصحيح) وقيل: لها موضع واُختلف هؤلاء، فقيل: موضعها نصب بالعامل المنوب عنه كما في المصادر، وقيل: موضعها رفع بالابتداء، وفاعلها سَدَّ مَسَدَّ الخبر[1].

وفيها ثلاثة أقوال أُخر بالنظر إلى حقيقتها وما هي من الكلام.

أحدها: قول البصريين[2]: إنَّها أسماء سمّيت بها الأفعال.

والثاني: قول الكوفيين[3]: أنَّها أفعال دالّة على الحدث والزمان.

والثالث: قول بعض نحاة الأندلس[4] أنَّها قسم برأسه رابع، خارج عن الكلم الثلاث، وَسَمّاهُ خالفة.

---

(١) اختلفوا في موضع أسماء الأفعال من الإعراب، فمذهب الأخفش وتابعه جمهور النحاة أنه لا محلَّ له من الأعراب، فهيهات في قولك: «هيهات النجاح» اسم فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب.
ومذهب سيبويه أنّه يرى أنّ من أسماء الأفعال ما يكون له محل من الإعراب، فهيهاتَ عنده مبتدأ مبني على الفتح في محلّ الرفع، وفاعله الابتداء، ويسدّ فاعله مسدَّ الخبر. وقد رأى المازني أنَّ بعض أسماء الأفعال كهيهات وشتانَ منصوبة على المفعولية المطلقة بأفعال مضمرة والتقدير في هيهات: بعداً، ومعنى «هيهات النجاح». «بَعدَ بُعداً النجاح».
ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٥، الهمع: ١/ ١٧.

(٢) سيبويه: ١/ ١٢٢، المقتضب: ٣/ ٢٠٢.

(٣) شرح المفصل: ٤/ ٢٥، الارتشاف: ١٠٦٠ (ر).

(٤) الارتشاف: ١٠٦٠ (ر).

وحُجّة/ ١٠٣/ البصريين أنَّ منها مَا يُنَـوَّنُ كــ «صَـهٍ» و«مَـهٍ» والتنـوين علامة الاسمية، ولا قائل بالفرق بين ما ينوَّن منها وما لا ينوَّن.

وأمَّا قول الكوفيين (إنّها دالّة على الحدث) والزمان فممنوع فهي إنـما تدلُّ على ألفاظ وتلك الألفاظ هي الدالة على الحـدث وهـذا هـو معنـى قولهم اسم الفعل، فمدلول «نَزَالِ» لفظة «انزلْ»، و«انزلْ» هو الدال عـلى الحدث والزمان.

وأمّا المذهب الثالث فسقوطه بيّنٌ، واجتنابه متعيّن، وقد مـضى في صـدر هذا الشرح من الاستدلال على انحصار الكلـمات في ثـلاث مـا يغنـي عـن الإعادة. ثم أسماء الأفعال تنقسم بانقسام الفعل إلى ثلاثة أقسام، وأكثرهـا وقوعاً في كلامهم أسماء أفعال الأمر[١]، وهي ضربان: سماعية، وقياسية.

فالسماعية نحو: «صهٍ» بمعنى «اسكت» و«مه» بمعنى «اكفف» و«حيهلْ» بمعنى «أقبلْ» أو «ايت» أو «أسرع» و«آمين» بمعنى «استجبْ» وليست اسـماً

(١) في شرح المفصل: ٤/ ٢٩ «إنّما كان الغالب فيها الأمر لما ذكرناه من أنّ الغرض بها الإيجاز مع ضرب من المبالغة، وذلك بابه الأمر» لأنّه الموضع الذي يجتـزأ فيـه بالإشـارة وقرينـة حال أو لفظ عن الصريح بلفـظ الأمـر ... وأنّ الأمـر لا يكـون إلا بالفعـل فلـما قويـت الدلالة على الفعل حسن حذفه، وإقامة الاسم المناب عنه خلفاً له».

من أسمائه تعالى وتقديره: يا آمين، خلافاً لبعضهم وإلاَّ لضُمَّت على النداء؛ ولأنّ أسماءه تعالى لا توجد إلاّ بالتوقيف[1] ولم يرد لأنَّه لو كان كذلك لَضُمَّ، لأنَّه منادى معرفة.

وعن أبي علي أنّه تأوّلَ هذا القول على أن في آمين ضميراً لله تعالى، وهو حسن. وفيه لغتان، القصر وهو الأصل، والمدُّ وليس من أبنية العرب، بل هو من الأوزان الأعجمية كـ«هابيل» و«قابيل»، قيل: والوجه فيه أن تكون أشبعت الفتحة فنشأت الألفُ ولا يكون خارجاً عن الأوزان العربية. وفيه نظر؛ لأنّ الإشباع بابه الشعر.

والقياس أن تصوغ من الفعل الثلاثي كلمة على وزن «فَعَالِ» نحو: (نزالِ)/ ١٠٤/ و «دراكِ»، «وتراكِ» و«قعادِ» و«كَتَابِ» و«ذَهَاب» بمعنى انْزِلْ، و«أدرِكْ» و«اترك»، و«اكتبْ» و«اذهب»، هذا قول سيبويه[2].

وزعم أبو العباس[3] أنَّه سماعي، وقال أبو الحسن بقول الإمام[4] وزاد عليه، فأجاز بناءه على: فَعْلان من الرباعي كـ «دَحْراج» من «دحرجَ»،

---

(١) كذا في: الأصل. وفي باب ب «توقيفية» وفي: جـ «لا تؤخذ إلا بالتوفيق»، ومعنى قوله: «لا توجد إلا بالتوقيف» أي: أن أسماء الله تعالى مرتبطة بها لله من وحدانية وعظمة لا يشاركه فيها أحد. وانظر: المزهر: ١/ ١١.

(٢) ينظر: سيبويه: ٢/ ٣٧، أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٠. شرح المفصل: ٤/ ٩٤ وما بعدها.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٦٨، الكامل: ٤/ ٢٠٦.

(٤) هو إمام النحاة سيبويه.

«وبَهْراج» من «بَهْرَجَ». والحقُّ قول سيبويه؛ لأنَّ الوارد من ذلك في الثلاثي كثير جداً، وفي الرباعي نادر جداً.

وأندر أسماء الأفعال وقوعاً أسماء المضارع، كـ«أَوْهِ» بمعنى: «أتوجَّعُ» و«أُفٍّ»[1] بمعنى: أتضجرُ، «وي» بمعنى: «أعجبُ»، وبينهما في القلة والكثرة أسماء الماضي، نحو: هيهاتَ[2] بمعنى: «بَعُدَ»، و«شَتَّانَ»[3] بمعنى: «افترق»، و«بُطْآنَ» بمعنى: «بَطؤ».

---

(١) في شرح المفصل: ٤/ ٥٢ «ومنهم من يقف عندما جاء عن العرب، فلا يقول، قوام في معنى: «قم» ولا: قعاد في معنى: «اقعد» وهو القياس، لأنَّ فعال اسم وضعته العرب موضع «افعل» وليس لأحد أن يبتدع اسماً لم يتكلم به العرب، وأما الرباعي فلا كلام أنه لا يقاس عليه والفصل بين الثلاثي والرباعي عند سيبويه أن الثلاثي قد كثر في كلامهم جداً ... فلما كثر في كلامهم جعله أصلاً وقاس عليه، ولما قل في الرباعي وقف عند المسموع منه ولم يجاوزه».

(٢) هيهاتَ: بفتح التاء لغة أهل الحجاز، وبكسرها لغة أسد وتميم، ومن العرب من يضمّها وقرئ بهن جميعاً، وقد تنون على اللغات الثلاث ومنهم من يحذف (التاء) فيها، يقول: «هيها» على أساس أن التاء زائدة لتأنيث اللفظة، كتاء (غرفة) وليست لتأنيث المعنى كـ«قائمة».

وينظر (هيهات) في: سيبويه: ٢/ ٤٧، المقتضب: ٣/ ١٨٢-١٨٣، الخصائص: ١/ ٢٠٦، ٣/ ٤١ وما بعدها شرح المفصل: ٤/ ٦٥-٦٧.

(٣) المشهور في (شتان) البناء على الفتح، وربما كسروا نونه، وإنما بني لوقوعه موقع الفعل المبني وهو الماضي، نحو: افترق، وبعد، وقد نسب ابن يعيش للزجاج القول بأن (شتان) بني لأنه على وزن (فعلان) فهو مخالف لأخواته إذ ليس في المصادر ما هو على هذه الزنة فبني لذلك، قال ابن يعيش: وهذا ضعيف.

ومن أحكام هذه الأسماء أن فاعلها إذا كان ضميراً، كان منفرداً مذكراً على كل حال، فنقول: «نزالِ يا زيدُ، ويا زيدون»، وكذا في المؤنث، ومن هنا قال النحويون: مَنْ قال: «هَلُمَّا»، و«هَلُمِّي» و«هَلَمُّوا» استعملها فعلاً، ومَنْ قال: «هَلُمَّ» على كل حال -وهو الحجازيون- استعملها اسماً للفعل[(١)]. وجاء بلغة الحجازيين. قال الله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ﴾[(٢)]، ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ﴾[(٣)].

ومنها أنّ منصوبها لا يتقدَّم عليها، لا تقل: «زيداً دراكِ» خلافاً للكسائي، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾[(٤)]، زاعماً أنّ (عليكم) بمعنى (الزموا)، ولا دليلَ على ذلك لاحتمال انتصاب (كتاب الله) على المصدر، وعامله (كتب) محذوف دلَّ عليه ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾[(٥)]؛ لأنَّ التحريم (كَتْب)، ويَدُل عليه أنّه قُرِئَ كَتَبَ الله بالفعل مكان المصدر[(٦)].

---

(١) ينظر: سيبويه: ٢/ ١٥٨، وانظر (هلم) في: معاني القرآن: ١/ ٢٠٣، المقتضب: ٣/ ٢٥، ٢٠٢، الخصائص: ١/ ١٦٨، ٢٧٨، ٣/ ٣٥-٣٦، شرح المفصل: ٤/ ٤٠-٤٣، الصاحبي: ١٦.

(٢) [الأحزاب: ٣٣/ ١٨].

(٣) [الأنعام: ٦/ ١٥٠].

(٤) [النساء: ٤/ ٢٤]، وكتاب: مصدر مؤكد أي: كتب.

(٥) [النساء: ٤/ ٢٣].

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ١٤، شواذ القرآن: لابن خالوية: ٢٥، المقتضب: ٣/ ٢٠٣. الإنصاف، مسألة (٢٧) ١/ ١٢٦.

ومنها أنّ الفعل/ ١٠٥/ لا ينصب في جوابها لا تقل: نَزالِ فنكرمك خلافاً للكسائي أيضاً[1]. قول المصنف: واسم الفعل. صريح بأنها أسماء كما يقول البصريون.

قوله: نحو: ضرابِ زيداً. مثال قاله بالقياس لا بالسماع موافقة لسيبويه.

قوله: «ورويدَ زيداً» هذه الكلمة تستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تقع تابعاً لمصدر، تقول: «سار سيراً رويداً» فهذا نعت لا غير.

والثاني: أنْ لا تقع في اللفظ تابعة له تقول: «ساروا رويداً» وهذه تحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أنْ يكون نعتاً لمصدر محذوف أي: سيراً رويداً.

والثاني: أن يكون حالاً من الواو فيكون في تأويل اسم الفاعل أي: (مرودين).

الثالث: أن يكون حالاً من ضمير مصدر الفعل أي: حالة كون السير رويداً. (والثانية مستعملة) في الطلب وتستعمل أيضاً على وجهين:

أحدهما: أنْ تضافْ إلى ما بعدها، فيكون مصدراً تقول: «رويدكَ»، وأصله «اروادك»، مصدرُ: «اروِدْهُ» بمعنى: أمهله، ولكنَّه صُغّر تصغير الترخيم، بحذف زوائده، والفتحة فيه على هذا فتحة إعراب مثلها في:

(١) شرح الشذور: ٤٨٥، وينظر الخصائص: ٣/ ٤٧.

﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾[1]، ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾[2]، والتنوين محذوف للإضافة، والكاف ضمير في موضع خفض ولو أتيت بالظاهر لقلت: (رويدَ زيدٍ) بالخفض.

الثاني: أنْ ينصب ما بعده، تقول:/ ١٠٦/ رويدَ زيداً فيكون اسم فعل لـ «أَرْوَدَ»، والفتحة فتحة بناء كالفتحة في هيهاتَ، وَشَتَّانَ، وتأتي فيه المذاهب الثلاثة باعتبار الموضع وعدمه.

---

(١) [محمد: ٤٧/ ٤] الرقاب ... والتقدير: فاضربوا ضرب الرقاب، فضرب هنا مصدر فعل محذوف ولا يعمل فيه نفس المصدر لأنه مؤكد.
ينظر: إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٤٦.

(٢) [البقرة: ٢/ ٢٨٥]. أي: اغفر غفرانك فهو منصوب على المصدر، وقيل التقدير: نسألك غفرانك.
ينظر: التبيان: ١/ ٨٠.
هذا الذي ذكره الشارح في موضع (الكاف) من (رويدك) هو مذهب سيبويه وأغلب البصريين فقد رأى سيبويه أن الكاف حرف مجرد من معنى الاسمية، للخطاب، كالكاف في ذلك وأولئك. وقد زعم بعض النحاة أن (الكاف) اسم موضعه من الإعراب رفع وقال آخرون موضعها نصب.
ينظر: سيبويه: ١/ ١٢٤، شرح المفصل: ٤/ ٤٠.

(التنازع)

قال:

«وإذا سبق[1] عاملان ممَّا تقدَّم معمولاً جاز أن تعمل السابق، وأن تعمل المجاور نحو: ضربني وضربتُ زيداً، فعلى إعمال ضربني، ترفع زيداً؛ لأنَّه فاعل وعلى إعمال ضربت تنصبه؛ لأنَّه مفعول».

أقول:

هذا الباب المسمّى في هذا العلم (باب الإعمال)، و(باب التنازع) وحقيقته أن يتقدَّم من جنس الفعل أو شبهه عاملان فصاعداً، ويَتَأخَّر معمول فصاعداً فيكون كلّ من المتقدّم طالباً كلاًّ من المتأخّر من جهة المعنى، فقولنا: من جنس الفعل، أو شبهه إشارة إلى أن التنازع لا يَتأتَّى بين حرفين، ولا بين حرف وغيره[2]، ويتأتّى بين

---

(١) في: جـ «تقدم».

(٢) في هامش: الأصل «وكذلك لا يتأتى بين جامدين ولا بين جامد وغيره وأجاز المبرد بين فعلي التعجب نحو: ما أحسن وأجمل زيداً، وأحسن به وأجمل بعمرو، ولا في متقدم نحو: أيهم ضربت وأكرمت، أو «شتمته» خلافاً لبعضهم ولا في معمول موسط نحو: «ضربتُ زيداً وأكرمت» خلافاً لأبي علي».

وينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٤، أوضح المسالك: ٢/ ٢٣.

الفعلين[١]، ماضيين كانا نحو: ذلك ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[٢]، أو مضارعين نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[٣]، أو أمرين نحو: «أكرم وأعط زيداً»، أو متخالفين نحو: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴿٩٦﴾﴾[٤]، او اسمين كقول الشاعر[٥]: (طويل)

عهدتُ مغيثاً مغنياً مَنْ أجرتَهُ

فلم أتّخذ إلاّ فناءَكَ موئلا

أو اسماً وفعلاً كقوله سبحانه: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[٦].

---

(١) يشترط أن يكون الفعلان المتقدمان مذكورين في الكلام إذا لا تنازع بين محذوفين، ولا بين مذكور ومحذوف.

(٢) [الأعراف: ٧/ ١٤٦].

(٣) [النساء: ٤/ ١٧٦]. والكلالة: من لا ولد له ولا والد.

(٤) [الكهف: ١٧/ ٩٦]. والقطر: النحاس المذاب.

(٥) البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة لقائل معين، ولا على سوابق أو لواحق تتصل به.

وهو من شواهد: أوضح المسالك: ٢/ ٢١ «صدره» ابن الناظم: ٩٨ الأشموني: ٢/ ٢٩٨ «صدره»، التصريح على التوضيح: ١/ ٣١٥ حاشية الصبان: ٢/ ٩٩، العيني على الخزانة: ٣/ ٢.

وقوله: موئلا: اسم مكان من قولهم (وال إليه يئل).

(٦) [الحاقة: ٦٩/ ١٩]. وهاؤم: بمعنى «خذوا».

وقولنا: فصاعداً إشارة إلى نحو قوله[١]: (بسيط)

أرجو وأخشى وأدعو اللهَ مبتغياً

عفواً وعافية في الروح والجسد

وقولنا: معمول. مثاله ما تقدم، وقولنا: فصاعداً مثال قول النبي ﷺ: **«تسبحون وتكبرون وتحمدون/ ١٠٧/ الله دبر كل صلاةٍ ثلاثاً وثلاثين مرة»**[٢].

وقولنا: «ويكون كلٌّ من المتقدِّم إلى آخره احترازاً من نحو قول

---

(١) والبيت من الشواهد التي لم تنسب لقائل معين.

والشاهد فيه قوله: «أرجو وأخشى وأدعو الله» حيث تنازع ثلاثة عوامل، وهي الأفعال الثلاثة المتعاقبة، معمولاً واحداً وهو لفظ الجلالة.

وهو من شواهد: التذييل والتكميل: ٢/ ١٧٦ خ شرح شذور الذهب/ ٥٠٠، الأشباه والنظائر ٣/ ١٢٠.

(٢) ينظر: صحيح مسلم مساجد (١٤٣) ٢/ ٩٧، صحيح البخاري: ٨/ ٧٢ (دعوات)، ابن حنبل: ١/ ٨٠، ٢/ ٢٣٨.

الشاعر[1]: (وافر)

عــدينا في غــدٍ مــا شــئت أَنَّــا
نُحــبُّ ولــو مَطَلْــتِ الواعــدينا

فإن الطالب للواعدينا هو «نُحِبُّ» لا «مَطَلَتْ» فلا تنازع.

وخرج باشتراط تقدّم العامل، وتأخُّر المعمول نحو: «زيداً ضربت وأكرمت» فلا تنازع[2] في ذلك على الأصح[3].

---

(١) البيت لابن قيس الرقيات: وقد مرت ترجمته. وهو في ديوانه/ ١٣٧، من قصيدة مطلعها:

رقــي بعمــركم لا تهجرينــا
ومنينــا المنــى ثــم أمطلينــا

(٢) في هامش: «جـ» ومنه قول الشاعر:

ولــو أنّــما أسعى لأدنى معيشة كفـاني
ولم أطلــبْ قليــلٌ مــن المــال

وهو لامرئ القيس. ويأتي به النحاة استشهاداً بأمرين:
أحدهما: دلالة اللام في «لأدنى» على التعليل، لكن لا يقال هذا من باب التعليل لأن شرط ما يسمى مفعولاً له المصدرية.
والثاني: عدم اعتبار قوله: كفاني ولم أطلب قليل ... من باب التنازع وأن تقدم عاملان وتأخر معمول، لأنه لا يصح تسلط كل واحد من الفعلين على المعمول المتأخر محافظة على المعنى.
والبيت في الديوان / ٣٩.

(٣) أجاز بعض المغاربة تنازع العاملين في المعمول المتقدم، ومال إليه الرضى في شرح الكافية، مشترطاً أن يكون المعمول منصوباً، قال: «وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما إذا كان منصوباً، نحو: زيداً ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت». على اعتبار أن الجار والمجرور مفعول به في المعنى.
ينظر: الرضى على الكافية: ١/ ٨٣.

إذا عرفت هذا فتقول: إذا حصل التنازع، فاتفق علماء البلدين على جواز إعمال أي العاملين شئت، وإنّما اختلفوا في الاختيار فالكوفيون[1] يختارون إعمال الأوّل لأنَّهُ أسبق، وأيّدُوا ذلك بأنه إذا اجتمع الشرط والقسم، جُعِلَ الجوابُ للسابق منهما باتّفاق، تقول: «إن تقم واللهِ أكرمك»، و«أحلفُ باللهِ إنْ قمتَ لأَكْرِمَنَّك»، بالتأكيد.

والبصريون[2] يراعون إعمال الأخير لقربه من المعمول، ويُؤيّدُهُ أنَّ العرب تراعي الجوار مع كونه مؤدّياً إلى فساد المعنى فيقولون: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[3] بالخفض، فما ظَنُّكَ بمراعاته مع الصِّحَةِ؟

فإن أعملتَ الأوّل أضمرتَ في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور يكون هذا الضمير عائداً على المتنازع منه على طبقة من أفراد وتذكير وغيرها، ولا إشكال في عوده عليه إنْ تأخَّر في اللفظ؛ لأنَّه متقدّم في النيّة من حيث جعله معمولاً للأول وذلك نحو «قام وقعد أخوك»، و«قام وضربتهما أخواك»، و«قام ومررت بهما أخواك»، وربَّما

---

(١) الإنصاف مسألة (١٧) ١/ ٥٧.

(٢) الإنصاف مسألة (١٣): ١/ ٥٧.

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٢١٧، الخصائص: ٣/ ٢٢٠.

/١٠٨/ حُذِفَ مطلوب الثاني إن كان غير مرفوع كقول عاتكة بنت عبدالمطلب[1]: (كامل)

بعكاظَ يعشى الناظرين

إذا همو لمحوا شَعاعَهُ (م)

وإذا أعملت الثاني: فإنْ احتاج الأوَّل لمرفوع ففيه ثلاثة مذاهب:

الأوّل: مذهب البصريين أنَّه يُضمر للحاجة، وإن كان فيه عود الضمير على ما تأخّر؛ لأنَّه سُمِعَ في باب «رُبَّ»، و«نِعْمَ» والبدل وضمير الشأن فقالوا: «ربَّه رجلاً» و«نِعْمَ رجلاً زيد»، و«اللَّهُمَّ صلِّي عليه الرؤوف

---

(١) عاتكة بنت عبدالمطلب: هي عاتكة بنت عبدالمطلب بن هاشم عمة الرسول (ﷺ) شاعرة لها في ديوان الحماسة أبيات، اختلف في إسلامها والثابت أنَّها كانت في وقعة بدر (٢هـ) بمكة مع مشركي قريش، وقال ابن سعد: أسلمت بمكة وهاجرت إلى المدينة.
ينظر ترجمتها في: طبقات ابن سعد: ٨/ ٤٣-٤٤، الإصابة (قسم النساء) ٦٩٥ جـ ٨/ ١٣٧-١٣٨.
والشاهد في البيت: تنازع العاملين (يعشى) و(لمحوا) معمولاً واحداً هو قولها (شعاعة) فاعمل الأول فارتفع هذا المعمول على أنه فاعل، واعمل الثاني في ضميره فنصبه على أنه مفعول، ثم حذفه، ولو ذكره لقال «يعشى الناظرين إذا هم لمحوه شعاعة» وهذا الحذف مما لا يجوزه البصريون إلا لضرورة الشعر.
والبيت منسوب في: العيني على الخزانة: ٣/ ١١، شرح الحماسة للمرزوقي: ٢/ ٢٥٠ من الإعشاء. واللمح: سرعة إبصار الشيء.

الرحيم». قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾[1] بل سُمِعَ في هذا الباب أيضاً قال[2]: (طويل)

جفـوني ولم أجـفُ الأخـلاءَ، أنّنـي

لغـير جميـلٍ مـن خلـيلي مُهمـلُ

الثاني: قول الكسائي: أنْ يحذف دفعاً للإضمار قبل الذكر، واستدلَّ بنحو قوله[3]: (طويل)

---

(١) [الجن: ٧٢/ ١٩].

(٢) البيت من الشواهد التي لم أعثر لها على نسبة لقائل معين، على الرغم من كثرة تداولـه في كتب النحاة، وقد وجدت ابن الناظم يعوزه لبعض الطائيين ولم يزد.

والشاهد فيه: قوله: جعفوني ولم أجف الأخلاء «حيث أعمل الثاني وهو» لم أجف في المعمـول المتأخر وهو (الأخلاء) فنصبه على المفعولية، وأعمل الأول وهـو (جفـوني) في ضـميره وهـو (واو الجماعة) فلزم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر، وذلك جائز في هذا الباب.

والشاهد منسوب لبعض الطائيين في: ابن الناظم / ١٠٥.

وروايته في الأشباه ٣/ ١٢١ ... لغير جميل من خليلي (مجمل).

(٣) البيت منسوب إلى علقمة بن عبده يمدح الحارث بن جبلة الغساني، هكذا ورد في هامش نسخة الأصل. وهو موافق لما توارد في كتب النحو الأخرى.

وعلقمة هذا هو بن عبده بن ناشزة بن قيس بن زيد مناة بن تميم شاعر جاهلي لقب بالفحل.

ترجمته في: طبقات الشعراء / ٥٠، المؤلف / ١٥٢.

والشاهد فيه: إعمال ثاني العاملين في لفظ المعمول وإعمال الأول في ضميره توجب حذف

=

تَعَفَّـقَ بـالأرطَى لَهَـا وأرادَهـا
رجـالٌ فبـذَّتْ نـبلُهُم وكليـبُ

وهو محجوج بما قدَّمنَاهُ.

وأمَّا هذا البيت فمـؤول عـلى الإضـمار عـلى المعنـى جمعـاً بـين الأدِّلـةِ، والتقدير (تَعَفَق هو) أي: يُعْفَّق مَنْ تَذَكُرُ[1].

والثالث: مذهب الفراء[2] زعم أنّ العاملين إن كانـا مـشتركين في طلـب

=هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعاً لئل يلزم عـلى ذكـره عـود الـضمير عـلى متـأخر فقوله: «رجال» فاعل بقوله «أرادها» وقد حذف ضمير الرجال من تعفـق: ولـو أظهـره لقال: تعفقوا وأرادها رجال. وقد رد الشارح ذلك.

ذكر في هامش الأصل «وبه قال هشام الضرير والسهيلي والكوفيون» والبيـت في: ديـوان علقمة / ١٣.

وقد أورده ابن عصفور في شرح الجمل: ١/ ٤٥٥ (ر) منسوباً للنابغة، وهو خطأ.

وتعفق: استقر. والأرطي: شجير جميل واحدته: أركان وبذّت: نجلتا وفانت.

(١) أي: إنّ من الجائز أن يكون في «تعفق» ضمير مستتر تقـديره (هـو) يعـود عـلى (رجـال) وعود ضمير الواحد على الجمع جائز لأن الجمـع هنـا في تأويـل المفـرد فـصح أن يـستتر ضميره.

(٢) شرح المفصل: ١/ ٧٧.

وينظر: الارتشاف: ٢٦٣ (ر). التسهيل: ٨٦.

المرفوع عملاً فيه معاً نحو: قام وقعد أخواك[1] هذا اللفظ بعينه يقوله الكسائي، لكن على أن فاعل الأول محذوف[2] وأصحابنا يقولون: «قاما وقعد أخواك»[3].

وإنْ اختلفا في الطلب أضمر الفراء الفاعل مؤخراً، فيقول: ضربني وضربت أخوتك هما، والكسائي[4] يحذف «هما» / ١٠٩ / ، وأصحابنا يقولون: «ضرباني وضربت أخوتك». احْتَجَّ الفراء بأنَّ الفاعل لا يليق به الحذف كما يقول الكسائي؛ لأنّه عُمْدَةٌ وأن الإضمار لا يليق كما يقول أصحابنا؛ لأنَّه إضمار قبل الذِكْرِ، وما قدَّمناه في الرَّدِ على الكسائي مبطل لقوله.

وإنْ احتاج إلى غير مرفوع، فإمَّا أن يكون من باب «ظنَّ» أو لا، إنْ لم يكن وجب حذفه كـ «ضربتُ وضربني زيد»؛ لأنّ الإضمار قبل الذكر إنما

---

(١) في هامش الأصل: «فأخواك مرفوع عنده بقام وقعد، فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين مختلفين لفظاً ومعنى، وهو مشكل لأن النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول، قاله الرضي ثم قال: وجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتي بفاعل الأول ضميراً منفصلاً بعد التنازع لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر، هذا هو النقل الصحيح عن الفراء».

ينظر: شرح الكافية للرضي: ١/ ٨٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٧، الارتشاف/ ٢٦٣ «ر».

(٣) ينظر: المقتضب: ٤/ ٧٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٧، الاتشاف/ ٢٦٤-٢٦٥ (خ).

يُكَلَّف في الفاعل، لأنَّه عمدة لا يليق به الحذف وهو كجزء من عامله فلا ينبغي له أن يُؤَخَّرَ عنه لا سيما وهو إذا كان ضميراً أشد اتصالاً وربَّما أضمر المفعول في الضرورة كقوله[1]: (طويل)

إذا كنتَ تُرضيه ويُرضيكَ صاحبٌ

جهاراً فكنْ في الغيبِ أحفظَ للودِّ

وكقوله[2]: (مجزوء رمل)

علّمـــوني كيـــفَ أبكيـــ

ـــهِم إذا خَـــفَّ القطـــينُ

---

(١) البيت من الشواهد التي لم تنسب لقائل معين.

والشاهد فيه: تنازع عاملين في عامل، وقد أعمل فيه الثاني فرفعه به على الفاعلية، ثم أضمر مع الأول ضميره وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر لأن حق هذا الباب إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى غير مرفوع وأمكن أن تستغنى عنه أن تتركه لأنا لو أتينا بالضمير المنصوب مع العامل الأول لكان هذا الضمير عائداً على متأخر لفظاً ومعنى وحكماً من غير حاجة، ونحن إنَّما أضمرنا فيه المرفوع للحاجة إليه إذ هو فاعل والفاعل لا يجوز أن يحذف على الراجح عند النحاة والحاجة تتقدر بقدرها.

وقد ورد بلا عزو في: الارتشاف: ١١٣٦ «ر» المغني: ٢/ ٢١، أوضح المسالك: ٢/ ٣١ «صدره» ابن الناظم: ١٠٥، والأشباه والنظائر: ٣/ ١٢٠ برواية: (أحفظ للعهد).

(٢) البيت من شواهد: المقرب: ١/ ٢٥١، شرح الجمل: ١/ ٤٥٣، الأشباه والنظائر: ٣/ ١٢١.

وخف: رحل. والقطين: جمع قاطن وهو الساكن.

والذي حسن هذا أنّه قد سبقه إضمار المرفوع وهو الواو في «علموني» وفي هذا البيت تنازعت ثلاثة عوامل، ماضيان بينهما مضارع وإنْ كان من باب ظن[١]، ففيه أربعة مذاهب:

فمنهم مَنْ أضمره متقدماً؛ لأنَّ المنصوب في باب ظنَّ عمدة فهو كالفاعل فنقول: «ظنّني إيَّاه[٢] وظننتُ زيداً قائماً».

ومنهم مَنْ أضمر مؤخّراً؛ لأنَّه رأى أنّه لا يحذف كالفعل، واستقبح إضماره قبل الذكر من حيث هو منصوب فهو على صورة الفضلة[٣].

ومنهم مَنْ رأى حذفه؛ لأنَّه حذف اختصاراً أي: حذف لدليل ولا يلزمه مثل ذلك في الفاعل؛ لأنَّه كالجزء من الفعل فإذا ذكر الفعل وجب ذكره.

---

(١) منع أبو عمرو الجر في إجراء التنازع في الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة مفاعيل ذاهباً إلى أنه ينبغي أن يقتصر على السماع والقياس عليه دون الإتيان بصور معقدة لم يرد لها مثيل في كلام العرب. غير أن صيحة الجرمي هذه لم تلق صدى في أوساط النحاة، فمضوا يجرون التنازع في هذه الأفعال، فتولدت صور معقدة موغلة في التكلف.

ينظر: المقتضب: ٤/٧٨، الهمع: ٢٠/١١١.

(٢) أي قائماً.

(٣) تقول: ظنني وظننت زيداً قائماً إياه. فكل من (ظنني)و (ظننت) يطلب العمل في جملة (زيد قائماً) فالعامل الأول يطلبها مفعولاً أولاً ومفعولاً ثانياً فأعمل الثاني وأضمر الفاعل مستترا في الأول مقدماً –وأضمر المفعول مؤخراً. ولا يجوز هنا حذف المفعول لأنه عمدة في الأصل.

ومِمَّا يَدُلُّ على أنه / ١١٠/ كالجزء منه أنَّهم سلموا له آخره فقالوا: ضربت وأكلت لئلا تتوالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة، بخلاف المفعول نحو: ضربك، وأكرمك.

ومنهم مَنْ أظهره، فقال: ظنَّني قائماً، وظننتُ زيداً قائماً. قوله: «عاملان». ناقص وتمامه أن يقول: فصاعداً.

وقوله: «مِمَّا تقَدَّم» أي: من فعل أو شبهه.

قوله: «معمولاً» ناقص أيضاً وتمامه أنْ يقول: فصاعداً وأن يقيده بأن يكون مُؤخّراً.

فإن قلت: يغني عنه قوله: مِمَّا تقدَّم.

قلت: ليس المراد مِمّا تقدّم المقدّم على المعمول بل ما تقدَّم له ذكر في هذا الباب لتخرج بذلك الحروف وشبهها.

قوله: «جاز أن تعمل» بقي عليه شرط لابدَّ من ذكره وإلاَّ لم يتحقَّق التنازع وهو أن يكون كلٌّ منهما طالباً له من حيث المعنى.

قوله: «السابق»، وقوله: «المجاور» ولم يقل: الأول والأخير إشارة إلى تعليل المذهبين، وكان ينبغي أن يقدم ذكر أعمال المجاور؛ لأنَّه الأرجح عند البصريين[1]، وهو المختار عنده، وكان يجب أن يبين أنّا إذا أعملنا أحدهما أضمرنا في الآخر إنْ لم يكن المهمل الأول والضمير صالح للسقوط.

---

(١) انظر: شرح المفصل: ١/ ٧٧.

(المنادى)

قال:

المنادى مفعول بفعل محذوف، فإنْ كان مضافاً أو مطولاً، أو نكرة لا تُقْصَد نصب نحو: يا عبدالله ويا طالعاً جبلاً، وقول الأعمى: يا رجلاً خذْ بيدي، وإن كان نكرة مقصودة، أو علماً مفرداً بُنِي على ما يرفع به نحو: يا فَقيهُ، ويَا زيْدٌ، ويا زيدان، ويا زيدون/ ١١١/ .

أقول:

هذا باب المنادى.

المنادى: شعبة من شعب المفعول به، والنِّدَاءُ في اللغة أن تدعو غيرك ليقبل إليك، وفي الاصطلاح: ذكر اسم المدعو بعد حرف نائب عن أدعو أو أنادي، فلو قلت: «احضر إلي» أو «اقبل عليّ» أو «أدعوك» وقصدت بذلك الإنشاء كان ذلك نداء لغة لا اصطلاحاً، ولو قلت: «يا عبدالله» كان ذلك نداء لغة واصطلاحاً والأصل: «ادعو عبدالله»[1]

(١) في قوله: «أدعو» أو قال: «دعوت» لكان أصوب لأنَّ الجملة الندائية جملة إنشائية، فالأولى تقدير (دعوت) أو (ناديت). لأنَّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.

فحذف الفعل، وأنيب عنه (يا) فهذا وجه نصبه ومفعوليته[١].

ثم المنادى على ثلاثة أقسام؛ لأنَّه لا يخلو من أن يكون مفرداً أو مضافاً أو مشبهاً به، وقد مضى تفسير ذلك في باب (لا).

فإمَّا المفردُ[٢] فلا يخلو إمّا أنْ يكون نكرة أو معرفة، فإنْ كان معرفة بُنِي على ما كان يرفع به، ولو كان معرباً[٣]، فتقول: يا زيدُ بالضم[٤]، ويا زيدان

---

(١) في عامل المنادى: أقول، مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المنادى منصوب بفعل محذوف تقديره (أنادي) أو (أدعو)، وقد حذف لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه.
وقد نسب ابن يعيش للمبرد قوله في أن الناصب نفس (يا) لنيابتها عن الفعل قال: «ولذلك جازت إمالتها».
ولم يصرح المبرد بهذا وإنّما مفاد قوله في باب النداء يدل على موافقته مذهب سيبويه.
وعن أبي علي الفارسي القول إن أدوات النداء ليست حروفاً وإنما هي أسماء أفعال، وأنَّ المنادى مشبه بالمفعول به.
ينظر: سيبويه: ١/ ٣٠٣، المقتضب: ٤/ ٢٠٢.
الخصائص: ٢/ ٢٣٦-٢٧٧، شرح المفصل: ١/ ١٢٧.

(٢) يعني بالمفرد ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، ولو كان مثنى أو مجموعاً.

(٣) هذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين في المنادى المفرد المعرفة فهو عندهم منصوب على المفعولية وهو «كقبل» و«بعد» اللتين تبنيان على الضم في حال إفرادهما.
أمّا الكوفيون فقد ذهب الكسائي منهم إلى أنه مرفوع بغير تنوين وقد خالف الفراء أستاذه في ذلك فذهب إلى أنه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول.
ينظر: سيبويه: ١/ ٣٠٣، المقتضب: ٤/ ٢٠٤-٢٠٥، الإنصاف مسألة (٤٥) ١/ ١٨٠ وما بعدها، شرح المفصل: ١/ ١٢٩، الرضي: ١/ ١٢٩، الهمع: ١/ ١٧١.

(٤) قوله: (يا زيد) إن قيل: كيف يجتمع تعريفان في كلمة واحدة؟ قيل: في ذلك ثلاثة أوجه:
أحدها: أنّ تعريف العلمية قد زال عنه ووجد فيه تعريف النداء والقصد فلم يجتمع فيه تعريفان. هكذا ادعى جل النحاة، وليسوا على صواب، لأنّ هناك أعلاماً لا يمكن أن
=

بالألف، ويا زيدون، بالواو وكذلك تقول: يا رجل، ويا رجلان، ويا رجال، ويا مسلمون، إذا أردتَ بذلك كلمة المعين. وقد عُلِمَ بالأمثلة المذكورة أنَّه لا فرقَ بين ما كان قديم التعريف كـ«زيد» وما كان حادث التعريف في حالة النداء بسبب الإقبال عليه كـ«رجل» قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾[2].

وإن كان نكرة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف[3]، وهو المسمَّى (بالمطول والممطول) من قولهم مَطَلْتُ الشيء إذا مددته فهو منصوب لا غير، فالنكرة نحو قول الأعمى: «يا رجلاً خذْ بيدي»/ ١١٢/ فإنّه لا يقصد بذلك رجلاً بعينه بلا مراده التصويت لمن يسمعه فكلُّ مَنْ أجابه فهو مقصود[4] وقال

=يسلب تعريفها العلمي بأي حال كلفظ الجلالة، فهل يعقل أن يكون لفظ الجلالة نكرة؟ كذلك اسم الإشارة.

والثاني: إنّما منعنا من الجمع بين التعريفين إذا كانا بعلامة كالياء مع (أل) والعلمية ليست بعلامة لفظية، فبان الفرق بينهما.

والثالث: وهو الأسلم بقاؤه على تعريفه بالعلمية وازداد بالنداء وضوحاً.

ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٩.

(١) [يوسف: ١٢/ ٢٩].

(٢) [سبأ: ٣٤/ ١٠].

(٣) الشبيه بالمضاف: هو ما اتصلَ به شيء من تمام معناه.

(٤) ينظر المقتضب: ٤/ ٢٠٦.

الشاعر[1]: (طويل)

فيـا راكبـاً إمّـا عرضـتَ فـبلِّغَنْ

نـداماي مِـن نجـرانَ أنْ لا تلاقيـاً

وليس من ذلك قول الآخر[2]: (وافر)

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، منسوب لعبد بن يغوث بن وقاص الحارثي القحطاني، شاعر جاهلي من فرسان قومه، كان مسوداً فيهم وهو قائدهم يوم الكلاب الثاني، من أهل بيت شعر معرق في الجاهلية والإسلام.

ترجمته في: سبط اللالئ: ١١٠، البيان والتبيين: ٢/ ٢٦٨ الخزانة: ٢/ ٢٠٢-٢٠٣، وقد روي البيت لمالك بن الريب.

والشاهد في البيت، نصب راكباً من الركبان يبلغ قومه خبره وتحيته ولو أراد راكباً بعينه لبناه على الضم ولم يجز تنوينه ونصبه لأنه ليس بعده شيء نكرة يكون من وصفه.

وقد ورد منسوباً في: سيبويه والأعلم: ١/ ٣١٢، شرح المفصل: ١/ ١٢٧، ١٢٩، الخزانة: ١/ ٤١٣، ٢/ ١٩٤.

وعرضت: أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولها، وقيل هي جبال نجد.

ونداماي: الندامى جمع ندمان وهو النديم. ونجران: مدينة بالحجاز.

وينظر: قصة الشعر في العمدة/ ١٢٩.

(٢) البيت للأحوص، قال صاحب الخزانة قال شرح أبيات الجمل وغيرهم، بيت الشاهد لا يعرف قائله، وقيل للأحوص، والله أعلم وقد مرّت ترجمة الأحوص. ويسوق النحاة هذا البيت شاهداً على أمور عدة، فيستشهد به على أن النكرة الموصوفة تنصب، فنخلة منصوبة بالجار والمجرور، وعلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة. وعلى جواز تقديم المفعول معه على مصاحبة عند ابن جني.

وقد ورد منسوباً في: الخزانة: ٢/ ١٩٢، همع الهوامع: ١/ ١٧٣، ٢٢٠، ٢/ ١٣٠، ١٤٠، الدرر: ١/ ١٤٨، تحرير التحبير/ ١٤٥.

ألا يــا نخلــةً مــن ذاتِ عِــرق

عليــكِ ورحمــةُ اللهِ الســلامُ

لأنه كنّى عن محبوبته، وهو يعرفها وزعم بعضهم أنَّه لا يتصوّر نداءً غيرَ مقبل عليه، وما قدّمنَاهُ يُرَدُّ عليه والمضافِ كقول الشاعر[1]: (طويل)

ألا يــا عبــادَ اللهِ قلبــي متــيّمٌ

بأحسنَ مَنْ صلَّى وأقبحهم فِعلا

وكقول الآخر[2]: (بسيط)

يــا أمَّ عَمــرو جــزاك اللهُ صــالحةً

رُدّي عــليَّ فــؤادي كالــذي كانــا

ومنه عند سيبويه -رحمه الله- ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾[3]، فإنه عنـده على نـدائين، أي: يـا فـاطرَ السّموات والأرض، وزعـم غـيره أنّـه نعـت

(١) البيت بلا نسبة، وهو في: الجمل/ ١٦٠، الكامل: ١/ ٢٨٢، شرح شواهد القطر / ٤٨.

(٢) البيت لجرير.

وهو في ديوانه / ٤٩١.

وقد ورد منسوباً له في المحتسب: ٢/ ١٨٩.

وروايته في الديوان: يا أمَّ عمرو جزاكِ اللهُ (مغفرةً).

(٣) [الزمر: ٣٩/ ٤٦].

وينظر: سيبويه: ١/ ٣١٠.

للجلالة. والشبيه بالمضاف نحو: «يا كثيراً خيرُهُ» و«يا راحماً خلقَهُ»، و«يا رفيقاً بالعبادِ»، و«يا طالعاً جبلاً»، و«يا حسناً وجهُهُ» و«يا خيراً من زيدٍ».

قوله: «والمنادى» لم تتقدّم لهذه الترجمة ما يقتضيها، وكان حقُّه أن يقول: ومن المفعول به المنادى، ثم يذكر أحكامه فحينئذ يكون مرتبطاً بما قبلها.

قوله: مفعول بفعل محذوف «وهو الصحيح». وقيل: مفعول بحرف النداء لنيابته عن الفعل[1]، ورُدَّ بأنَّه ليس في الأدوات ما ينصب المفعول./ ١١٣/ وقيل: مفعول لها على أنها أسماء أفعال مسمّاها قولُكَ: أدعو، وأنادي، وأنَّ فيها (ضميراً مستتراً). وليس بشيء؛ لأنَّه يقتضي جواز الاقتصار عليها؛ لأنَّها جمل تامّة؛ ولأنّ من جملتها الهمزة، وليس في أسماء الأفعال ما هو على حرف واحد؛ ولأنَّ هذه الألفاظ متعدّدة، ولا نعلم في أسماء الأفعال وقوع الترادف، ولأنَّ أسماء الأفعال لا تُحذف ويبقى معمولها على الأصحّ، وهذه تحذف قال تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[2]، ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[3].

---

(١) هذا قول أبي علي الفارسي.

ينظر: شرح المفصل: ١/ ١٢٧، الرضي: ١٢٩.

(٢) [يوسف: ١٢/ ٢٩].

(٣) [الرحمن: ٥٥/ ٣١]، والثقلان: الإنس والجن سميا بذلك لأنهما ثقيلان على الأرض.

وينظر المواضع التي لا يجوز فيها حذف حرف النداء في أوضح المسالك: ٣/ ٧٢-٧٣.

قوله: «لاَ تُقْصَدُ»، كان الصواب، أو الأولى أنْ يقول: غير مقصودة، لأنَّ المضارع المنفي بلا الغالب عليه أن يكون مستقبلاً حتى ادَّعى قوم منهم أن ذلك لازم فيه. فالعبارة حينئذ مُوهِمَة أنَّ الشرط كون النكرة لا يصحُّ قصدها وليس كذلك.

قوله: «أو علماً مفرداً» لا حاجةَ لتقييد العلم بالأفراد؛ لأنَّه قد تقدَّم له انَّ المضاف والشبيه به يستحقّان النصب مطلقاً، ثم إذا شرطه في العلم، فَهَلاّ شرطه في النكرة؟

قوله: «على ما يرفع به». والصواب أن يقول: على ما يرفع لو كان معرباً، وإلاّ فما ذكره لا يشمل ما لم يستعمل إلاّ منادى نحو: «يأفلُ»، «ويأهْنَتاه»؛ لأنّ ذلك لم يسبق له رفع ولا غيره.

(حروف النداء)

قال:

(وحروف النداء: «أ» و«آ» و«أي» و«آي» و«أيا» و«هيا» و«وا» و«يا»).

أقول:

حروف النداء ثمانية[1]: «الهمزة» مقصورة وممدودة، و«أي» مقصورة وممدودة و«أيا» و«هيا» و«وا» و«يا».

فالهمزة المقصورة للمنادى القريب الذي لم يُنزَّل منزلة البعيد، وبقية الألفاظ للمنادى البعيد حقيقة أو حكماً، وهو الغافل /١١٤/ والنائم، والثقيل السمع، وغيرهن إذا أريد المبالغة في إيقاظه، قال الشاعر[2]: (طويل)

ألم تسمعي أيْ عبدُ في رونق الضحى
بكاءَ حماماتٍ لهُنَّ هديرُ

---

(١) ينظر فيها أيضاً: شرح المفصل: ٢/ ١٥، ٨/ ١١٨ وما بعدها المغنى: ١/ ٩، ١٨، ٧١، ٢/ ٣٨-٤٨، ورصف المعاني: ١٤٧.

(٢) البيت لكثيرة عزة، بن عبدالرحمن بن الأسود الخزاغي، «وعزة»: صاحبته، يكنى أبا صخر، من شعراء الدولة الأموية وأحد الشعراء الغزليين المجيدين. ترجمته في: الشعر والشعراء: ١/ ٥٠٣، الأغاني: ٨/ ٢٧-٤٤. والبيت في الديوان: ٤٧٤: ويروى: بكاء حمامات لهن (هديل).

وقال[1]: (طويل)

أيـا جَـبَلَي نعـمانَ بـالله خلّيـا
نـسيمَ الـصّبا يَخْلـص إليَّ نـسيمُها

وقال[2]: (رجز)

ورفعـتْ مـن صـوتها هيـا أبَـهْ

(١) البيت إلى قيس بن الملوح، مجنون بني عامر توفى سنة (٦٨هـ).
ترجمته في: الشعر والشعراء: ٣/ ٥٦٣، الأغاني: ٢/ ١، والبيت في الديوان / ٢٥١.
وروايته في الديوان والأغاني ٢/ ٢٦ وتزيين الأسواق ٦٠: .. (سبيل الصبا) ....

(٢) هذا جزء من بيت منسوب إلى الأغلب العجلي أبو عمرو بن عبيدة ابن دلف بن بكر بن وائل، من الطبقة العاشرة، ويقال إنَّه أول من رجز.
ترجمته في: طبقات الشعراء/ ٢٢١، المؤتلف: ٢٢، الخزانة: ١/ ٢٣٣، وتمامه:

وانـصرفتْ وهـي حـصانٌ مُغـضبَة
ورفعـتْ مـن صـوتها هيـا أبـه

وبعده:

كـلُّ فتـاة بأبيهـا معجبـة

وقد ورد البيت منسوباً في: الخزانة: ٢/ ٢٣٧، أمالي النقالي: ٢/ ٦٨، وروايته في الخزانة:

ثـم انثنـت بـه فويـق الرقبـةْ
فأعلنـت بـصوتها أيـا أبـه

ولا يخرج عنهن في ذلك إلاَّ (وا) فإنها خاصة بباب الندبة كما سيأتي، ولم يقع النداء في التنزيل مع كثرته إلاَّ بياء، قيل: وبالهمزة المقصورة في قراءة ﴿أَمَنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾[1]، بتخفيف الميم، ولا قاطع في ذلك لاحتمال كون الهمزة للاستفهام، والتقدير أمَنْ هو قانت كمن ليس كذلك؟

---

(١) [الزمر: ٣٩/ ٩].

وينظر: التيسير ٨٩، والبحر المحيط: ٧/ ٤١٨.

(الاستغاثة)

قال:

«وتقول في المستغاث: يا لَزيد، ويا لَعمرُو».

أقول:

من أنواع النداء المستغاث. وهو المدعو بياء ليخلِّصَ من شـدّة أو يُعـين على مشقّة، كقوله[1]: (وافر)

تَنَــكنّفني الوشــاةُ فــأزعجوني

فيــا لَلنــاسِ لِلــواشي المطــاعِ

ويقترن كلّ من المستغاث له بلام، فأمَّا لامُ المستغاث فإنَّها مفتوحة[2] كـما تقدَّم في البيت إلاَّ إذا كُرّرَ المستغاث، ولم تتكرَّر (يـا) فإنهـا تكـسر مـع غـير

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، منسوب إلى قيس بن ذريح العامري بن الحباب بـن سـنة مـن بني ليث بن بكر بن عبد مناة، صاحب لبنى بنت الحبـاب الكعبيـة، وهـو أحـد العـشاق المشهورين توفى سنة (٦٨هـ).

ترجمته في: الشعر والشعراء: ٦٢٨-٦٢٩ والبيـت في شـعر قـيس لبنـي / ١١٨، سـيبويه ١/ ٣١٩.

(٢) في هامش السيرافي على سيبويه: ١/ ٣٢٠ «أن قيل لم كان فتح لام المـدعو أولى مـن فـتح لام المدعو له؟».

قيل: لأنَّ المدعو له لم يخرج عن منهـاج مـا تدخلـه الـلام المكـسورة لأنّـك إذا قلـت: يـا للمظلوم فمعناه أدعوكم للمظلوم فهو على منهاجه والمدعو في دخول اللام عليـه خـارج عن القياس لأن المنادى لا يحتاج إلى لام فكان تغيير لامه أولى.

وينظر: المقتضب: ٤/ ٢٥٤.

الأول كقوله[1]: (بسيط)

يبكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مفتربٌ
يا لَلْكُهول ولِلشبّان للعَجبِ

فالداخلة على الكهول مفتوحة، والداخلة على الشبان مكسورة، وقال الآخر[2]: (بسيط)

فيا لَسَعد ويا لِلنّاس كُلِّهُم
ويا لِغائبهم ويا لِمن شَهِدا

/ ١١٥/ فاللامات مفتوحة لذكر حرف النداء معها.

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها على الرغم من توارده في أغلب كتب النحو ويستشهد به على كسر لام المستغاث به لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه (يا) وفيه شاهد آخر وهو قوله «للعجب» حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة. وقد ورد البيت بلا عزو في: المقتضب ٤/ ٢٥٦، الكامل: ٣/ ٢٧٢، الأصول في النحو: ١/ ٢٧٩ (ر).
والنائي: البعيد. أراد به بعيد النسب.
وبعيد الدار: وصف ناء.
ويروى في شرح السيرافي: ٣/ ٥٢ في (يبكيه ناء) بهاء الغائب.

(٢) لم أُوفق في العثور على نسبة لهذا البيت لقائل معين، ولم أعثر له على ذكر فيما رجعت إليه من المصادر.

وأمّا لام المستغاث له فمكسورة دائماً على الأصل، وهي حرف تعليل، وتعلّقها بفعل محذوف تقديره: أدعوك لكذا. وأمّا لام المستغاث فهي متعلّقة عند ابن جني بما في (يا) من معنى الفعل وهو أدعو وأنادي[1]، وعند ابن الضائع[2] وابن عصفور بالفعل المحذوف[3]، ونُسب ذلك إلى سيبويه، وقال ابن خروف: هي زائدة، فلا تتعلّق بشيء[4].

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٧٨. شرح الجمل: ٢/ ٨٣ (ر).

(٢) ابن الضائع: هو علي بن محمد علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع. بلغ الغاية في فن النحو ولازم الشلوبين وكان متقدماً في علوم العربية، أملى على إيضاح الفارسي ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي واعتراضاته على سيبويه واعتراضات البطليوسي على الزجاجي، مات سنة (٦٨٥هـ) وقد قارب السبعين.
له غير الذي ذكرناه: شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار حسن. ولم يصل إلينا شيء من آثاره.
ينظر ترجمته في البغية: ٢/ ٢٠٤.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢/ ٨٣.

(٤) نسب الشارح زيادة لام المستغاث للمبرد قال في المغني: ١/ ١٨٢: «واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها».
ونسب الرضى في: ١/ ١٣١ إلى المبرد القول بأنَّ لام الاستغاثة معدية لحرف النداء مخالفاً بذلك سيبويه الذي يرى أن اللام معدية للفعل المقدر بـ «أدعو أو أنادي».
ولم أجد للمبرد القول فيما نسب إليه، بل أن ظاهر كلامه في المقتضب يشير إلى أنه يلتزم رأي سيبويه.
ينظر: سيبويه: ٣١٩-٣٢٠.
المقتضب: ٤/ ٢٥٤-٢٥٥، الارتشاف: ١٠١٤ (ر).
المقرب: ١/ ١٨٣، المغني: ١/ ١٨٢-١٨٣.

ويجوز[1] أن تُلْحِقَ آخر المستغاث ألفاظٌ لقصد تطويل الصوت فيجب ترك اللام كقوله[2]: (خفيف)

يـــا زيـــداً لآمـــلٍ نَيْـــلَ عـــزّ
وغنـــىً بعـــدَ فاقـــةٍ وهـــوانِ

وقد يُجَرَّد المستغاث من اللام والألف مما كقوله[3]: (وافر)

أَلَا يـــا قـــومُ لَلعجـــب العجيـــب
ولِلغفـــلات تعـــرضُ للأريـــبِ

فيكون حكمه حكم المنادى، فتقول: «يَا زِيْدُ لعمرو» و«يا عَبْدَ الله لعمرو».

قوله: «وتقول في المستغاث» أي: المنادى المستغاث.

قوله: «يا لَزيد» يُوهم أنّ المنادى المستغاث لا يكون إلاّ باللام وقد بَيّنا أنه ليس كذلك.

---

(١) في: ب، جـ «فيجوز».

(٢) الشاهد من الأبيات التي لم تنسب لقائل معين.

وقد ورد في: المغني: ٢/ ٤٠، أوضح المسالك: ٣/ ٩٧ «صدره» ابن الناظم: ٢٤٠، العيني على الخزانة: ٤/ ٢٦٢.

وآمل: اسم فاعل من الأمل، وهو الرجاء والتوقع.

(٣) لم أقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين.

وهو من شواهد: ابن الناظم / ٢٤٠، العيني: ٤/ ٢٦٣.

(الندبة)

قال:

وفي المندوب: وازَيْدَاهُ، وَاغُلامُ جَعفراهُ، وأ مَنْ حَفَر بئرَ زَمزماه.

أقول:

ومن شعب باب النداء الندبة، وهي في اللغة الدعاء إلى الشيء، قال الحماسي[1]: (بسيط)

لا يسألونَ أخاهُم حينَ يندبُهُم
في النائباتِ إذا ما قالَ بُرهانا

وفي الاصطلاح: نداء المُتَفَجِّعِ عليه أو المُتوجَعُ منه[2]، فالأوّل قول جرير يرثي عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه[3]: /١١٦/ (بسيط)

---

(١) البيت لقريط بن أُنيف العنبري التميمي، شاعر جاهلي، في حياته غموض، انفرد (معمر ابن المثنى) برواية خبر عنه، ولم تعلم ولادته ولا تاريخ وفاته، ترجمته في: الخزانة: ٣/ ٣٣٤، شرح المرزوقي: ١/ ٢٢، سمط اللالئ/ ٥٤٥.
وقد ورد منسوباً في: مجالس ثعلب/ ٤٠٥، الحماسة: ١/ ٢٩-١٣٠. وغير منسوب في: البحر المحيط: ٨/ ٢٣٩. وهو في الحماسة برواية: ... (على ما قال) برهاناً.

(٢) في شرح المفصل: ٢/ ١٣ «اعلم أنَّ المندوب مدعو، ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجع، فأنت تدعوه وإن كنت تعلم أنه لا يستجيب كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنك تعده حاضراً ... ».

(٣) البيت لجرير كما ذكر الشارح.
ينظر: الديوان: ٢٣٥.

حمّلْتَ أمـراً عظـيماً فاصـطبرتَ لـه

وقمــتَ فيــه بــأمرِ اللهِ يــا عُمَــرا

والثاني كقول الآخر[١]: (طويل)

فواكِبِـدا مِــنْ حــبِّ مَــنْ لا يحبّنــي

ومِــن عــبراتٍ مــا لهُــنَّ فنــاءُ

ومنه قول الشيخ الكبير: «واظهراه» «واركبتاه».

والحرف المستعمل في هذا الباب بطريق الأصالة (وا) ويجوز إنابة (يا)[٢] عنه بشرط حصول قرينة مانعة من اشتباهه بالمنادى المحض كما قال جرير: «يا عمرا».

---

(١) البيت لقيس بن الملوح، مجنون بني عامر.

وقد نسبه صاحب كتاب الزهرة لقيس بن ذريح وروايته:

ومــن عــبرات تعترينــي أكفّهــا

ومــن زفــراتٍ مــالهن فنــاء

والأول أولى. وهو في ديوان قيس مجنون بني عامر / ٤١، وقد ورد منسوباً أيضاً في: الأغاني: ٢/ ٤٤، تزيين الأسواق/ ٦٦.

وينظر كتاب الزهرة / ٣٠٣، وهو في: جـ برواية:

واكبــدي مــن حــب لا يخفــى

ومــن عــبرات (مــالم يــبن منــا)

وهو في الديوان والأغاني وتزيين الأسواق برواية: ... ومن (زفرات) ... بدل (عبرات).

(٢) ينظر سيبويه: ١/ ٣٢٦.

وحكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى، فتقول: «واعبدَ الله» «وأميرَ المؤمنين» بالنصب، وتقول: «وَآزَيْدُ» «وَآخَالِدُ» بالضمّ.

وتختصّ الندبة والاستغاثة بالأسماء المعروفة[1] فلا يقال: يا رجل ويا رجلاه. وأنّه لا يجوز حذف حرف النداء منهما؛ لأنَّ المقصود فيهما مدُّ الصوت، والحذف ينافيه[2].

وأنّه لا يجوز فيها الترخيم للعلّة المذكورة، وأنَّه يجوز لك فيهما إلحاق الألف آخر الاسم لمد الصوت[3]، مثاله في المستغاث: يا زيداً الآمل نيل عز.

وفي المندوب قوله: «وقمت فيه بأمر الله يا عمرا» وقد تقدَّما.

ولك أن تلحق حرف المدَّ اللاحق لهما هاء الوقف دون الوصل، وفائدة إلحاقها أمران:

---

(١) اختلف النحاة في ندبة النكرة، فمذهب سيبويه وجمهور البصريين أنه لا تجوز ندبتها.
وقد أجاز الكوفيون ندبة النكرة محتجين بأنها تقرب من المعرفة بالإشارة نحو: واركبتاه، فجازت ندبته كالمعرفة. وقد ردَّ البصريون بأن مثل هذا باق على إبهامه والمندوب يجب أن يعترف بأعرف أسمائه.
ينظر سيبويه: ١/ ٣٢٤، الإنصاف مسألة (٥١)، شرح المفصل: ٢/ ١٤.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٢٦، المقتضب: ٤/ ٢٦٨، شرح المفصل: ٢/ ١٦.

(٣) في شرح المفصل: ٢٠/ ١٣ «ولما كان يسلك في الندبة والنوح مذهب التطريب زادوا الألف آخراً للترنم كما يأتون بها في أواخر القوافي المطلقة، وخصوها بالألف دون الواو والياء لأن المد فيها أمكن أختيها».

تبيين حرفْ المدّ؛ لأنَّه خَفِيٌّ، والوقفُ عليه، يزيده خفاء.

والثاني: الاستعانة بها على زيادة المدّ لاجتماع الساكنين حينئذ[1]. واعلم أنّ عبارة المؤلف توهم أمرين: جواز استعمالها /١١٧/ في الوصل، وكونها لازمة في كلِّ مندوب، ولو أنّه أتى بالهاء في آخر الأمثلة وتركها فيما قبله، لاندفع الوهمان معاً؛ لأنّ أواخر الأبواب محلُّ وقفٍ.

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٣-١٤.

(الترخيم)

قال:

«وفي الترخيم: يَا جعْفَ، ويَا فَاطِمَ، ويا غَطَفَ، ويجوز ضَمُّهُ».

أقول:

من أحكام المنادى الترخيم، وفيه أربعة[١] فصول:

الأول: في تفسيره، وهو في اللغة (تسهيل الصوت) وتليينه ومنه قولهم: صوت رخيم، وفي الاصطلاح: حذف إعجاز المناديات لغير علّة، وهذه تسمية قديمة، فقد حكي عن بعض الصحابة أو التابعين على خلاف في ذلك أنّه سمع قارئاً يقرأ: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِ﴾[٢] فقال: ما أشغل أهل النار عن الترخيم[٣].

الفصل الثاني: في بيان ما يرخَّم: وإنَّما يرخَّم الاسم بشروط ستة لا بدّ منها وهي:

---

(١) في جميع النسخ (ثلاثة).

(٢) [الزخرف: ٤٣/ ٧٧] قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ﴾.
قرأ بالترخيم النبي (ﷺ) وعلي (رضي الله عنه) وابن مسعود -رحمه الله-.
ينظر: شواذ القرآن/ ١٣٦.

(٣) ينظر: شواذ القرآن: ١٣٦.

أن يكون منادى[1]، معرفة[2]، غير مستغاث، ولا مندوب، ولا مركب تركيب إضافة، ولا تركيب إسناد فلا يجوز في نحو جاءني جعفر[3]، ولا في نحو قول الأعمى يا إنساناً خذْ بيدي[4]، ولا في: «يا لجَعفر»[5]

---

(١) أجازوا للشاعر الترخيم في غير النداء ضرورة، وأنشد سيبويه -رحمه الله- قول رؤبة:

أما ترينـي اليـوم أم حمـز

قاربـت بـين عنقـي وجمـزي

والعنق والجمز: ضربان من السير والجمز أشهدهما، وهو كالوثب.

ينظر: سيبويه: ١/ ٣٣٣، أسرار العربية/ ٢٤٠. الإنصاف: ١/ ١٩٤.

(٢) اتفق أغلب النحاة على عدم جواز ترخيم النكرة مقصودة كانت أم غير مقصودة وقد ذهب المبرد إلى جواز ترخيم النكرة إذا كانت مقصودة ومثل بنحو: يا صاحِ مرخم يا صاحبي وتابعه في ذلك بعض النحاة منهم ابن الشجري في أماليه.

وفي شرح الكافية للرضى: ٢/ ١٤٢ ما يفيد أن (يا صاح) مرخم لـ (صاحبي) المضاف وترخيم المضاف شاذ لم يتفقوا عليه. وابن يعيش يرى أنّ (يا صاح) ترخيم شاذ قياساً واستعمالاً، فالقياس كون الترخيم بابه الأعلام، وأما الاستعمال فظاهر لقلة المستعمل له.

ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٨٨، شرح المفصل: ٢/ ٢٠-٢١، شرح القصائد: للتبريزي ٧٢-٧٣، الإنصاف (مسألة ٤٨).

(٣) لأنّه غير منادى.

(٤) لأنّه غير معرفة.

(٥) لأنّه غير مستغاث به.

و«واجعفراه»[١] ولا في نحو: يا عبدَ الرحمن[٢]، ولا في: «يا شابَ قرناها»[٣]، و«يا تأبط شراً»[٤].

ثم إنْ كان بتاء التأنيث لم يشترط فيه أكثر من ذلك نحو: جارية و«ثبه» تقول: يا جاري، ويا ثب[٥].

---

(١) لأنَّه مندوب.

(٢) لأنَّه مضاف. وفي هامش الأصل: لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة فلو حذفت من المضاف لوقع الترخيم في وسط الكلمة ولو حذفت من المضاف إليه لكنت رخمت في غير النداء.

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة تمسكاً بقول الشاعر:

أبا عمرو لا تبعد فكلُّ ابنِ حرّةٍ
سيدعوه داعي ميتةٍ فيجيب

والشاهد في بيت الهامش: قوله (أبا عمرو) حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين وأصله على هذا «يا أبا عروة» والبصريون لا يجيزون ترخيم المنادى المركب.

والبيت من الطويل ولم يعز لقائل معين.

وينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٠، أوضح المسالك: ١/ ١٠١.

(٣) لأنه مركب إسنادي وكذلك لك ما بعده.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٣-٢٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٠.

قال الشاعر[1]: (رجز)

جــاري، لا تــستنكري عَــذيرِي

سَــيْري وإشــفاقِي عــلى بعــيري

وقالوا: «يا شا أدْجُنِي»[2] أي: يا شَاةُ أقيمي لا تسرحي.

---

(١) البيت من شواهد سيبويه منسوب للعجاج، عبدالله بن رؤبة أحد بني سعد من تميم، أحد كبار الرجاز الأمويين، وأول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد. توفي سنة (٩٠هـ).
ترجمته في: طبقات فحول الشعراء: ٣/ ٥٧١، الشعر والشعراء ٢/ ٥٩١-٥٩٣، الخزانة: ١/ ٨٩-٩٠، وأستشهد به: حذف حرف النداء ضرورة من قوله جاري وهو اسم منكور قبل النداء لا يتعرف إلا بحرف النداء. ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه فضلاً عن ترخيمه.
والبيت في: ديوان العجاج: ١/ ٣٣٢.
والعذير: هنا بمعنى الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها، وقد بين بقوله: سيري وإشفاقي، الحال التي ينبغي أن يعذر فيها، ولا يلام عليها.
وهو في أراجيز العرب ص٨٥ برواية: (سعيي) وإشفاقي.

(٢) اختلفوا في ترخيم الاسم الثلاثي، فذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز ترخيم الثلاثي إذا كان وسط متحركاً وذلك نحو قولك في: عنق: يا عن، وفي حجر: يا حج...
وذهب بعضهم إلى أنّ الترخيم جائز في الأسماء على الإطلاق وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين.
يقال: جنت الشاة في البيت وجوناً مثل قعد قعوداً، وإذا أقامت فلم تبرح وألفته فلم تسرح مع الغنم.
وينظر سيبويه: ١/ ٣٣٠.
ينظر: الإنصاف: مسألة (٤٩)، شرح المفصل: ٢/ ٢٠.

وإن كان مجرداً من التاء أُشترِط فيه شرطان آخران، وهما: العلمية/ ١١٨/ والزيادة على ثلاثة أحرف[1]، فتقول في جعفر يَا جَعْفُ، ولا يجوز في نحو: يا إنسان لمعين، ولا في نحو: حكم أن يقال: يا أنساً، ويا حك.

الفصل الثالث: في مقدار ما يحذف للترخيم، وهو إمّا حرف واحد أو حرفان، أو كلمة برأسها. فأمّا حذف الحرف الواحد فهو الغالب نحو: يا خالُ، ويا مالُ، ويا جعفُ في: خالد، ومالك، وجعفر.

وأمّا حذف الحرفين ففي كل اسم قبل آخره (ألف) أو (واو) أو (ياء) زائدة مسبوقة بحركة مجانسة مسبوقة بأكثر من حرفين وذلك نحو: سلمان ومنصور، ومسكين، علماً. تقول: يا سلمَ، وما منصُ، ويا مسكِ. وتقول: في فرعون، وغرنيق[2]: يا فرعو، ويا غرني، ولا تحذف الواو والياء لعدم الحركة المجانسة[3].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٣.

(٢) غرنيق: طير مائي طويل العنق.

(٣) فيما كان قبل واوه (فتحة) كـ «فرعون» أو (ياء) كـ «غرنيق» خلاف، فمذهب الفراء والجرمي أنهما يعاملان معاملة مسكين، ومنصور، فتقول -عندهما- يا فرع، ويا غرن. ومذهب غيرهما من النحويين ما ذهب إليه الشارح من عدم جواز معاملتهما معاملة مسكين ومنصور.

ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٢٣، ابن عقيل: ٥/ ٢٢٧.

وفي: مُختار، ومُنقاد، علمين: يا مختا، ويا مُنقا. بإبقاء الألفين؛ لأنّهما أصليتان، والأصل: منقود، ومختير.

وفي: عماد، وسعيد، وثمود: يا عما، ويا سعى، ويا ثمو؛ لأنّ حرف العلة لم يُسبق بأكثر من حرفين[1].

وأمَّا كلمةٌ برأسها وذلك في المركّب المزجي نحو: يا سيب، ويا معدى في سيبويه، ومعدى كرب.

الفصل الرابع: في حكم الحرف المتطرف بعد الحذف، وللعرب فيه لغتان، منهم مَنْ يبقيه على ما كان عليه قبل الحذف من حركة وسكون، ويُسمَّى لغة (من ينتظر المحذوف)، فنقول في: جعفر، وخالد، ومنصور وهرقل: يا جعفَ بالفتح، ويا خالِ/ ١١٩/ بالكسر، ويا منصُ بإبقاء تلك الضمة، ويا هرقْ بالسكون وهذه لغة الأكثرين.

ومنهم مَنْ يجري عليه أحكام أواخر المناديات، فيقول: يا جعفُ ويا مالُ ويا هرقُ بضم الفاء واللام والقاف، ويا منص باجتلاب غير تلك الضمة التي كانت في الأصل، وتُسمَّى لغةَ مَنْ لا ينتظر.

---

(١) اختلفوا في مقدار ما يحذف للترخيم من الاسم الرباعي الذي ثالثه ساكن فمذهب الكوفيين أن ترجمته يكون بحذف الحرف الساكن وحذف الحرف الذي بعده، فيقولون في: سبطر يا سب، وفي قمطر: يا قم. أمَّا البصريون فيرخمون بحذف الحرف الأخير فقط. وينظر: الإنصاف مسألة (٥٠) ١/ ١٩٩-٢٠٠، شرح المفصل: ٢/ ٢١.

ويُبنى على هذه اللغات فروعٌ ومباحث نحويةٌ وتصريفية لا تليق بهذا المختصر[1]. وفات المؤلف ممَّا ينبغي أنْ يُذكَر أنْ يقول: ويا ثب، ويا سيب، لعلمك أنَّ المختتم بالتاء لا يُشترط فيه علمية، ولا زيادة، وأنَّ المركب تركيب المزج يرخم بحذف عجزه.

---

(١) ينظر: المقتضب: ١/ ٨٨، ٤/ ٥: أمالي ابن الشجري: ٢/ ٩٨-٩٩ شرح المفصل: ٢/ ٢١-٢٢، شرح الرضى على الكافية: ١/ ١٤١.

(الصفة المشبهة)

قال:

«ويُشبَّهُ باسم الفاعل المُعتَدِّي وصف الفعل اللازم، فينصب السببي، لا الأجنبي، نحو: مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ، أو وجهاً أو وجهُهُ».

أقول:

لما انتهى الكلام في المفعول، شرع في المشبَّهة بالمفعول، وَيُعبِّرونَ عن هذا الباب -باب الصفة المشبَّهة- وهو من مشكل أبواب النحو وأنا أُلخِّصْ القول فيه تلخيصاً يكشف عن محياه، وينشق المزكوم عرف شذاه، وفيه فصول:

الأوّل: في شرح الصفة:

وهي الصفة التي أُخذت من مصدر فعل قاصر وَحُوِّل إسنادُها عن فاعلها الحقيقي إلى ما يلابسه.

مثال ذلك: «زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ» بنصب الوجه، فحسن صفة مأخوذة من الحسن، وهو مصدر لـ «حسن» وهو فعل قاصر أعني: لا ينصب/ ١٢٠/ المفعول به، وفاعلها الحقيقي هو «الوجه» فإنّه هو الذي قام به الحسن، فالأصل أن يقول: «حَسُنَ وَجْهُهُ» بالرفع، ولكنك لما أردت المبالغة في المدح

حوَّلت الإسناد إلى ضمير زيد فصار في التقدير: حسن هو، ثم شبّهت الصفة باسم الفاعل المتعدّي[1]، ونصبت «الوجه» على التشبيه بالمفعول به.

الثاني: في بيان ما تعملُ فيه هذه الصفة، وهو الاسم السببي، وأعني به ما كان مضافاً إلى ضمير الموصوف مثل: «وجهه» أو مضافاً إلى المُعَرَّفِ بهما نحو: «وجه الأب» أو مجرداً من الإضافة و«أل» ومعه ضمير مقدر نحو: «وجهاً» أي: وجهاً منه، أو مضافاً إلى مجرد ومعه ضمير مقدر، نحو «وجه أب» أي: وجه أب منه.

الثالث: في تفصيل مسائلها الممكنة، وهي ستٌّ وثلاثون، وذلك لأنَّ الصفة المشبهة إمّا بالألف واللام كـ «الحسن» أو مجرّدة منهما كـ «حَسَنٌ» وقد بينا أنَّ المعمول له ستُ حالات، فستة مع تعريف الصفة، وستة مع تنكيرها، صارت اثنتي عشرةَ صورةً، وكلُّ صورة من الاثنتي عشرةَ للمعمول فيها ثلاثُ حالات: الرفع، والنصب، والجر وثلاثةٌ في اثنتي عشرةَ لست وثلاثين[2].

---

(١) وجه الشبه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل هو إنَّ كلاهما يدلّ على الحدث ومن يقوم به وأن كلاهما يؤنث ويذكر ويثنى ويجمع.

وقد اختلفا في وجوه عدة أفرد لها الشارح مقالات في بعض آثاره الأخرى.

ينظر: المغني: ٢/ ٨٧-٨٨، شرح الشذور/ ٤٧٤، شرح المفصل: ٦/ ٨٢.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٩٩-١٠٠.

وتوجيه إعرابها: أنَّ الرفع على الفاعلية وقال الفارسي[1]: يجوز أن تكون على الفاعلية أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة هو الفاعل وأجاز في قوله تعالى: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[2]، أن تكون (الأَبْوَابُ) مفعول لما لم يسم فاعله، وأن تكون بدلاً من ضمير مستتر في الصفة عائد على جنات عدن. وأنّ النصب على التشبيه بالمفعول به. إنْ كان المعمول معرفة نحو: حسن الوجه، أو وجهه فإن كان نكرة نحو: «وجهاً» و«وجه أب» جاز وجه ثَانٍ وهو أن يكون تمييزاً[3].

---

(١) شرح الجمل: ١/ ٤١٤ (ر).

(٢) [ص: ٣٨/ ٥٠]. وفي التبيان للعكبري: ٢/ ١٢٨، وأمّا ارتفاع (الأبواب) ففيه ثلاثة أوجه، **أحدها**: هو فاعل مفتحة والعائد محذوف أي: مفتحة لهم الأبواب منها، فحذف كما حذف في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٩] أي لهم.

والثاني: هي بدل من المضمر في مفتحة وهو ضمير الجنات والأبواب غير أجنبي منها لأنّها من الجنة، تقول: فتحت الجنة، وأنت تريد أبوابها ...

والثالث: كالأول إلاّ إنّ الألف واللام عوض من الهاء العائدة وهو قول الكوفيين، وفيه بعد.

وينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٠٥، وشواذ القرآن/ ١٣٠.

(٣) للنحاة آراء متضاربة في معمول الصفة المشبهة المنصوب.

أحدها: ما ذهب إليه الشارح وهو مذهب البصريين، ومفاده أنّه منصوب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وإن كان نكرة فهو منصوب على التمييز.

والثاني: مذهب الكوفيين، وهو انتصابه على التمييز مطلقاً نكرة كان أو معرفة باعتبارهم يجيزون مجيء التمييز نكرة كما مر.

والثالث: مذهب قوم من النحاة من أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به مطلقاً، نكرة كان أو معرفة.

ينظر: الجمل للزجاجي: ٢١-٢٢، شرح المفصل: ٦/ ٨٥.

ولا يجوز ذلك في المعرَّف في نحو: الوجه، ووجه الأب، ووجهه، ووجه أبيه؛ لأنَّ التمييز واجبُ التنكير خلافاً للكوفيين[١].

وأنّ الجرَّ بالإضافة باتفاق.

ثم الصور السابقة ضربان صحيح، وهو اثنان وثلاثون وممتنع وهو أربعة ضابطها أن يجتمع أمران في الصفة وهما أن تكون معربة بالحركات دون الحروف، ولن تكون معرفة بـ (أل) وأمران في المعمول، وهو أن يكون مجروراً وأن يكون مجرداً من الألف واللام، ومن الإضافة إلى ما فيه الألف واللام وذلك نحو: «الحسن وَجْهُهُ» و«الحسن وجه أبيه»، «الحسن وجه»، «الحسن وَجْهُ أبٍ» ولو قلت: «الحسنا وجه»، أو «وجه أب»، أو «الحسنو وجه» أو «وجه أب» جاز؛ لأنَّ الصفة معربة بالحروف، وهذا القيد فات ابن مالك، ولا بدَّ منه[٢].

ثم تنقسم المسائل الصحيحة إلى حسنة، وقبيحة، وضعيفة وليس هذا موضع استقصائها وإنّما تُذْكر في هذا المختصر الأهَمُّ من قواعد هذا الفن[٣].

---

(١) سيأتي الشارح على بيان ذلك.

(٢) ينظر التسهيل: ١٣٩ وما بعدها. وألفية ابن مالك: ٩٧-٩٨ ط ١٣١٩هـ.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٦/ ٨٤ وما بعدها، شرح الرضي: ٢/ ١٩٤.

قوله: «ويشبه باسم الفاعل» يفهم منه أنَّ هذه الصفة لا تعمل إلاّ بالشروط المذكورة في إعمال اسم الفاعل./ ١٢٢/ .

وقوله: «المتعدي» كان ينبغي أن يقول: المتعدي إلى واحد.

وقوله: «السببي» كان ينبغي أن يزيد: «المؤخّر» فإنّه لا يجوز أن يقال: «زيد وجهَهُ حسن» بنصب الوجه مع إنّه سببيّ لكنَّه مقدَّم[1].

قوله: «فينصب» ظاهره أنّها لا تكون مشبهة إلاَّ إذا نصبت، وهذا لا يعلم أنّ أحداً قال به، بل القائلُ قائلان: قائل يزعم: أنّها مشبّهة رفعت أم نصبت، أم خفضت، وهو اختيار الشلوبين[2].

وآخرُ يزعم: أنّها مُشَبَّهَةٌ إذا نَصبت أوْ جَرّتْ، وهو اختيار ابن عصفور[3].

---

(١) في هامش الأصل «قال معمولها لا يتقدَّم عليها، وذلك لبعد الصفة بكونها فرعاً من فروع، فإنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل بخلاف اسم الفاعل فإنه قوي لكونه فرعاً عن أصل، فيجوز تقديم معموله عليه».
أو تخفض، لأنَّ الخفض لا يكون إلاّ من النصب، ولا يجوز أن يكون.

(٢) ينظر: الارتشاف: ١٠٩٨ (ر).

(٣) في شرح الجمل: ١/ ٤١١: والصفة لا تكون مشبهة حتى تنصب.
وينظر: سيبويه: ١/ ١٠٥. المقتضب: ٤/ ١٦٤.
من الرفع لئلا يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه.

وعند الأوّل أنّ الصفة لا ينبغي لها أن تعمل الرفع حتى تكون مجارية للمضارع في حركاته وسكناته، وموافقة له في زمانه، والمجاراة منتفية هنا، وعند الآخر أنّ كُلَّ شيء دَلَّ على الحدث جاز أن يرفع الفاعل.

(المفعول المطلق)

قال:

«المصدر ما دلَّ على معنى صادر من فاعل نحو: ضَرْبُ، وَقَتْلُ».

أقول:

لما انقضى الكلام على المفعول به، وما شُبِّه به شرع في ذكر الثاني من المنصوبات وهو المفعول المطلق وهو اسم فضله، مصدر أو نائب عنه، سُلِّطَ عليه عاملٌ من لفظه ومعناه، أو من معناه فقط.

فالمصدر كـ «قعدت قعوداً، وجلست جلوساً». فهذان مثالا المصدر.

وأمّا النائبُ عنه فهو ما شاركه في الحروف الأصلية نحو: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[1] وأسماء الآلات نحو: «ضربته سوطاً ومقرعةً، وعصاً». وأسماء الأعداد كـ «ضربته عشرينَ ضربةً» وقوله تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾[2] / ١٢٣/ وما دَلَّ على كلّيَّةٍ أو جزئية نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[3]، و«ضربته بعضَ الضربِ» والوصف نحو: ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾[4]، أي ذكراً

(١) [المزمل: ٧٣/ ٨].

(٢) [النور: ٢٤/ ٤].

(٣) [النساء: ٤/ ١٢٩].

(٤) [آل عمران: ٣/ ٤١].

كثيراً، وضمير المصدر نحو: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[١]، أي: لا أعذب التعذيبَ أحداً، والإشارة إليه نحو: «ضربته ذلك الضرب» فذلك مفعول مطلق، والضرب صفة له، أو عطف بيان عليه. وما دَلّ على نوع الفعل نحو: «قعدَ القُرْفُصَاءَ»، و«اشتمل الصَّمّاءَ»، فهذه وما أشبهها تنصب على أنّها مفعولات مطلقة[٢].

وقد بالغ المؤلف في الإخلال بهذا الباب، فإنّه لم يذكر حَدَّهُ، ولا مثاله ولا اسمه؛ وذلك لأنَّه ترجم عنه بالمصدر، وكان الصواب أنْ يترجم عنه بالمفعول المطلق لثلاثة أمور.

---

(١) [المائدة: ٥/ ١١٥].

(٢) لا خلاف بين النحاة في أنّ الفعل يعمل في مصدره نحو: قعدت قعوداً ولقوة دلالته عليه. إذا كانت دلالته لفظية. وقد اختلفوا في المصادر التي لم تكن جارية مجرى أفعالها وهي على ضربين، أحدها ما كان من لفظ الفعل وحروفه، والثاني ما لم يكن من لفظه وإنما في معناه.

فذهب أكثر النحويين إلى أن عامل مثل هذه المصادر هو الفعل المذكور. وهذا ما عليه المبرد والسيرافي وغيرهم، ومذهب سيبويه أنّها منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه الظاهر فتقدير الكلام عنده في نحو قوله تعالى: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، أي: أنبتكم فنبتم نباتاً، فالذي عند سيبويه أنه إذا جاء المصدر منصوباً بعد فعل ليس من حروفه كان انتصابه بإضمار فعل من لفظ ذلك المصدر.

أمّا قولهم: ضربته أنواعاً من الضرب. وأيَّ ضرب، وأيّما ضرب بلا خلاف.

ينظر: سيبويه: ١/ ١٦٤، المقتضب: ٣/ ٢٢٦، شرح المفصل: ١/ ١١١-١١٢.

ورجع القهقرى وقعد القرفصاء، فهذه تعمل فيها الأفعال قبلها.

أحدهما: أنّ ذلك هو اسمه الخاص به، وإلاَّ فقولك: أعجبني القيامُ «وكرهت الذهابَ» يصدق فيه على كلٍّ من الفاعل والمفعول أنَّه مصدر وليس ممَّا نحن فيه بشيء.

الثاني: أنَّ ذلك هو الاسم المصرَّح بكونه من المنصوبات وهو إنّما ذكره هنا لذلك لا لأمر آخر.

الثالث: أنّه يشمل جميع مسائل الباب بخلاف المصدر فإنَّه ليس بجامع كلَّ، وبعضَ، وما ذكر معه.

وقوله في حدِّ المصدر: «ما دلَّ على معنى صادر من فاعلٍ» غير جامع ولا مانع. أمّا الأول فلا يخرج عنه نحو: عِلْمٌ، وَجهلُ، وحُسْنٌ، وقُبحَ، وفصاحة، وملاحة، فإنَّها مصادر وليست صادرة من فاعل؛ لأنَّ المصادر عبارة عما انتقل عن الفاعل إلى محلٍّ آخرَ، نحو: الضرب، والأكل، والشرب، وهذا لا يعقل/ ١٢٤/ في الفعل القاصر.

وأما الثاني؛ فلأنّه يصدق على الفعل كـ «ضرب» و«أكرم» وعلى الوصف كـ «ضارب» و«مكرم» ، وعلى اسم المصدر كـ «سلام» و«كلام»، فكان الصواب أن يقول: المصدر اسم دالّ بالأصالة على معنى مجرد صادر من فاعل أو قائم به.

فقولنا: اسم «مخرج للفعل، وقولنا»: «بالأصالة» مُخْرِجُ لاسم المصدر، فإنَّه إنَّما يَدُلُّ بطريق النيابة عن المصدر، وقولنا: أو قائم به فدخل لما ذكرنا أنَّه خارج من حدِّ المصنف، وقولنا «مجرد» مخرج للأوصاف فإنها تدلُّ على الأحداث وعلى مَنْ قامت به أو وقعت عليه.

(الظرف)

قال:

«الظرف لزمانٍ ومكان نحو: خلفَ، ويومَ، وليلةَ».

أقول:

هذا ثالثُ المنصوبات، وهو الظرف، ويُسمَّى المفعول فيه[1]، وهو عبارة عن اسم زمان أو مكان مضمَّن معنى «في» باطراد. مثال ذلك: «صمتُ يومَ الخميس» و«جلستُ عندَكَ»، ألا ترى أنّ «يومَ الخميس» و«عندك» اسما زمان ومكان، وهما مضمَّنان معنى «في» إذ المعنى أنّ الصوم وقع في نفس يوم الخميس، وأنَّ الجلوس حصل في المكان القريب منك[2]، وتضمّنها معنى

(١) الظرف في اللغة: الوعاء المتناهي الأقطار. وفي الاصطلاح ما ذكره الشارح وتسمية الظرف: مفعول فيه تسمية بصرية، وقد أطلق عليه الكوفيون اسم المحل والصفة، ولا خلاف في معنى التسميتين.

ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٨، ١١٩، مجالس ثعلب: ٨٠.

(٢) في شرح المفصل: ٢/ ٤١ .. وإنما هي -يعني (في) محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ألا ترى أنه يجوز ظهور في معه، ولا يجوز ظهوره مع «من» و«كم» في الاستفهام. فلا يقال: «أمن» ولا «أكم» وذلك من قبل أنّ من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار، وليس كذلك الظرف، فإن الظرفية مفهومة من تقدير «في» ولذلك يصح ظهورها. وقد أشار سيبويه إلى أن ظهور حرف الجر قبل الظرف يخرج به عن الظرفية إلى الاسمية، وأكد ذلك المبرد.

ينظر: سيبويه: ١/ ٢٠٤، المقتضب: ٤/ ٣٤٢.

وينظر: المزهر في علوم اللغة: ٢/ ١٨٦.

«في» مطّرد، وأعني بذلك أنّه لا يختصُّ بعامل دون عامل، بل يصحُّ أن يُضَمَّنَا معنى «في» مع كلِّ عامل: نحو: «اعتكفت» و«نمت» و«قرأت»، وغير ذلك من الأفعال، بخلاف «دخلتُ المسجدَ» و«سكنت الدارَ» فإنَّهما وإن كانا متضمنين معنى «في» إلاَّ أنَّ ذلك لا يطّرد فيهما مع جميع العوامل /١٢٥/ لا تقول: «نمتُ المسجدَ» ولا «قرأتُ الدارَ» فلهذا قال المحققون: إنَّ انتصابهما وما أشبههما من الأمكنة المختصّة الواقعة بعد «دخل» و«سكن» على إسقاط الخافض لا على الظرفية[1].

تنبيهات:

إذا سُئِلْتَ عن (يوماً) من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا﴾[2]، فقيل: نصبه على المفعولية لا على الظرفية الزمانية؛ لأنَّه ليس على معنى (في)؛ لأنَّ المعنى أنَّهم يخافون نفس اليوم، كما تقول: «خاف زيدٌ العذابَ» لا لأنَّهم يخافون في اليوم.

---

(١) المسجد والدار ونحوهما أماكن مختصة محددة بصورة وحدود معينة ومثل هذه لا تقبل النصب على الظرفية مطلقاً كما هو شأن الظروف المبهمة أو المتحدة ومادة عاملها. وإنّما يكون نصبها على نزع الخافض كما ذكر الشارح وعليه محققو النحاة.
وقد ذهب بعض النحاة خطأً إلى أن النصب على الظرفية. وقد خطأ إلى أن النصب على الظرفية. وقد فصّل ابن هشام في المغني القول في ذلك.
ينظر: سيبويه: ١/ ٢٥، أمالي ابن الشجري: ١/ ٣٦٧، شرح المفصل: ٢/ ٤٤، المغني: ٢/ ١٤٢.

(٢) [الإنسان: ٧٦/ ١٠].

وإذا سُئِلْتَ عن (حيث) من قوله تعالى: ﴿أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[1]، فقلْ: نصبُهُ على المفعولية لا على الظرفية المكانية؛ لأنَّ المعنى أنّ سبحانه وتعالى يعلم نفسَ المكانِ المستحق لوضع الرسالة فيه لا أنْ يعلم في ذلك المكان.

وإذا سُئلت عن «وراءَكُم» من قوله تعالى: ﴿قِيلَ ٱرْجِعُواْ وَرَآءَكُمْ﴾[2]، فقل اسم فعل ومعناها ارجعوا، وإنّما جمع بين: «ارجعوا» تأكيداً، وإنّما لم يكن ظرفاً؛ لأنَّ الظرف إنّما يُجاءُ به لتقييد العامل، فإذا قيل: جلست وراءَكَ فقد قَيّدْتَ الجلوس بهذه الجهة، ولولا هذا التقييد لكان الجلوس محتملاً لأنْ يكون فيها وفي غيرها.

وإذا قلت: ارجع وراءَكَ «أردت الظرفية كان بمنزلة قولك: ارجع في الوراء، والرجوع لا يكون إلاَّ في الوراء، فهذا الظرف مستفاد من الفعل، والظرف لا يكون كذلك، فَتَنبَّه لهذه الدقائق فإنَّها ممَّا تَزِلُّ فيها الأقدام.

واعلم أنّ جميع أسماء الزمان يصحُّ انتصابها على الظرفية / ١٢٦/ مبهمة كانت كـ «اعتكفت حيناً» أو معدودة كـ «صمت يوماً أو يومين»، أو مختصة كـ «صمت يومَ الخميس»[3].

---

(١) [الأنعام: ٦/ ١٢٤].

(٢) [الحديد: ٥٧/ ١٣].

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٢٠٨، وشرح المفصل: ٢/ ٤٣.

وأمّا أسماء المكان، فلا ينتصب منها على الظرفية إلاّ نوعان، أحدهما المبهمات، وتنقسم إلى قسمين: مبهمة البقعة والمسافة كـ«أسماء الجهات». كـ «أمام» و«تجاه» و«تلقاء» و«قدام»، و«خلف» و«وراء» و«يمين»، «شمال»، و«ذات اليمين» و«ذات الشمال» و«فوق»، و«أسفل»[1] وقد تبيّن بهذه الأمثلة أنّ الجهات ستٌّ وأسماؤها كثيرة.

ومبهمة البقعة معلومة المسافة وهي أسماء المقادير كالفرسخ[2] والميل، والبريد[3].

والثاني: أسماء المكان المشتقة من مادة عاملها كقولك: «قعدت مقعد زيد»، فمقعد اسم لمكان القعود، وهو مأخوذ من مادة القعود، وكذلك «ذهب مذهب زيد» و«رميت مرمى عمرو»، وقال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾[4].

---

(١) سيبويه: ١/ ٣٠٧.

(٢) الفرسخ: مسافة معروفة القدر ذكر الأقدمون أنها اثنتا عشرة ألف خطوة.

(٣) سقطت «البريد» من: ب، وفي شفاء الغليل/ ٤٥: «البريد في الأصل البغل، كلمة فارسية وأصله «بريده دم» أي محذوف الذنب».

وفي الوسيط (برد) أصله الدابة تحمل الرسائل. والمسافة بين كل منزلين من منازل الطريق وهي أميال أُختلف في عددها.

وقد ذكر الشارح في شرح الشذور: ٢٩٢ أن أكثرهم يجعل هذا من المبهم وحقيقة القول فيه أنَّ فيه إبهاماً واختصاصاً أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها، وأمّا الاختصاص فمن جهة دلالته على كمية معينة، فعلى هذا يصحّ فيه القولان.

(٤) [الجن: ٧٢/ ٩].

ولا يجوز: «جلست مقعدَ زيدٍ» ولا «ذهبت مرمى زيدٍ»، لاختلاف مادتي العامل والمعمول[1].

قوله: «والظرف» معطوف على المفعول به من قوله: «والمنصوب اثنا عشر، المفعول به».

وقوله: «لزمان ومكان» خبر مبتدأ محذوف أي: هو لزمان ومكان، وليس حالاً من الظرف إذ ليس في الكلام ما يعمل في الحال؛ ولأنَّه يوهم أنَّ الظرف قد يكون لغيرهما.

وقدم الزمان لأنَّه أقعدُ في باب الظرف، ومن ثمَّ جاز في الأقسام كلِّها بخلاف المكان، فإنَّه مختصّ بالمبهم والمشتّق من مادة /١٢٧/ عامله كما قد بَيَّنَّا.

---

(١) يُشترط في نصب ظرف المكان المبهم تقدم عامل من لفظه، فإذا لم يكن العامل المتقدم من لفظ الظرف وجب جره بحرف الجر، فيقال «جلست في مقعد زيد».
وقد نقل سيبويه عن العرب السماع بجواز نصب اسم المكان على الظرفية وإن لم يتقدمه عامل من لفظه وذلك كقولهم: هو مني منزلة الشفاف «و» هو مني منزلة الولد. ومقعد الإزار.
قال: «ويدلك على أنه ظرف كقولك: هو مني بمنزلة فإنما أردت أن تجعله في ذلك الموضع فصار كقولك منزلي مكان كذا وكذا وهو مني مزجر الكلب، وأنت مني مقعد القابلة وذلك إذا دنا فلزق بك من بين يديك ... ».
ينظر: سيبويه: ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

قوله: «وهو خلف ويوم»، وكان ينبغي أنْ يقول: نحو يوم وليلة وخلف، فيقدّم مثالي الزمان، ويأتي بكلمة «نحو» للدلالة على عدم الحصر، فإن قولـه «وهو» ظاهره الحصر في الكلمات الثلاث التي مثَّل بها.

(أقسام الظروف)

قال:

«وكلٌّ واحد من المصدر والظرف يكون مبهماً، ويكون مختصاً بالألف واللام، أو الإضافة، أو النعت، نحو: الضرب، والمكان، واليوم وضرب زيد، ومكانه، ويومه، وضرب حسن، ومكان حسن، ويوم حسن».

أقول:

هذا التقسيم يتعلَّق بهذا الباب والذي قبله، والحاصل أنَّ كُلاًّ من المصدر والظرفين ينقسم إلى قسمين: مبهم، ومختص، ثم المختص ينقسم إلى قسمين. مُخْتَصٌّ بمخصّص متّصل، ومختصّ بمخصّص منفصل. ثم المختصّ بالمخصّص المتصل قسمان: مُخْتَصٌّ بـ (أل) ومختصّ بالإضافة، والمخصّص بالمنفصل قسم واحد، وهو المخصّص بالنعت.

هذا تقسيم أورده المؤلف مجملاً وقد أوهم أنَّه استوفى في أمثلتها، وليس كذلك، بل أهمل بعضها، وهي أمثلة المبهم مطلقاً، والمختصّ بالنعت من أسماء الزمان والمكان.

وقسّم غيرُهُ كُلاًّ من الثلاثة إلى ثلاثة أقسام: مبهم أو معدود ومختص.

فأمَّا المبهم من الثلاثة فهو ما يَصْدُقُ على القليل والكثير من جنسه مثاله في المصدر «قيام» و«ضرب»، وفي الزمان «وقت» و«زمان». وفي المكان «خلف» و«أمام» وكذا كل ما لا أقطار له تحصره.

وأمَّا المُخْتَصُّ/ ١٢٨/ منها فما كان بـ (أل) أو بالإضافة أو بالنعت وقد تقدَّمت أمثلة ذلك(١).

ومن مُخْتَصِّ الزمان ما كان اسم نوع له كـ «القرفصاء» و«القهقرى» ومن مختصِّ الزمان أسماء الشهور كـ «المحرم» و«صفر» وأسماء الأسبوع كالسبت والأحد.

وأمَّا المعدود من المصادر فهو ما دخلت عليه (تاء) الوحدة نحو: ضربة، وضربتين، أو كان اسم عدد كـ «عشرين ضربة».

من اسم الزمان ما دلَّ على مقدار معين كـ «سنة» «وشهر» من المكان ما دلَّ على مقدار معلوم من المسافة كـ «ميل وفرسخ».

---

(١) في هامش الأصل «المختص ما يقع جواباً لـ «متى» كيوم الخميس وبالمعدود ما يقع جواباً لـ «كم» كالأسبوع والشهر والحول وبالمبهم ما لا يقع جواباً لشيء منها كالحين والوقت».

(الحـــال)

قال:

«الحال»،

أقول:

إنْ قيل، لِمَ اعترض بباب الحال وباب التمييز بعده بين أقسام المفعول، وقد كان مقتضى الظاهرِ أنْ يؤخِّرَها؟

فالجواب: أنَّ ذلك لمناسبة حاصلة بين المصدر والظرفين والحال، وذلك من جهة أنه يتعدّى الفعل إلى كلٍّ منها على سبيل اللزوم، وأعني بذلك أنَّ كلَّ فعل فهو مشتق من المصدر[1] ففيه دلالة عليه، ولا بدّ له من زمان، ومكان يكون فيهما وأنه لا بد للفاعل والمفعول من حالة يكونان عليهما.

فأمَّا المفعول له، والمفعول معه، والاستثناء، فقد يكون الفاعل ساهياً فلا يقع فعله لسبب فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول من أجله وقد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه.

---

(١) على رأي البصريين وللكوفيين رأي آخر.

ينظر: الإنصاف مسألة (٢٩) ١/ ١٣٧، وما بعدها.

وأمَّا التمييز، فإنَّه وإنْ كان نظير هذه الثلاثة في عدم لزومـه؛ لأنَّـه قـد لا يكون في الكلام شيء مبهم فيحتاج إلى تمييز إلاّ أنّه يشبه الحـال مـن حيـث أنهما / ١٢٩/ اسمان نكرتان فضلتان منتصبتان مبينتان لإبهام سابق، فـذكر إلى جانبه لأجل ذلك، وبعضهم ممن سلك هذه الطريقـة أخَّـر التمييـز عـن المفاعيل. واعلم أنَّ الحال والتمييز وإن اشتركا في هذه الأمـور الخمـسة إلاّ أنهما يفترقان من أوجه خمسة.

أحدها: أن الحال يبين ما انبهم من الهيئـآت، كــ «جـاء زيـد ضـاحكاً»، والتمييز يبين ما انبهم من الذوات كقولك: «عندي رطلٌ زيتاً».

والثاني: أنَّ الحال مُشْتَقَّةٌ والتمييز جامد.

والثالث: أنَّ الحال مُنْتَقَلةٌ. ونعني أنّ صفة الضحك والإسراع مـثلاً في: جاءني زيد ضاحكاً، ومسرعاً لا تلزم الإنـسان بخـلاف التمييـز فإنـه غـير منتقل. تقول: عندي رطلٌ زيتاً».

الرابع: أن الحال يتعدد بعطف نحو قولـه تعـالى: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا﴾[1]، وبغير عطف نحو «جاء زيد ضاحكاً مستبشراً»، والتمييز لا يتعدد إلا بالعطف كـ «عندي رطل زيتاً وعسلاً».

---

(١) [آل عمران: ٣/ ٣٩].

الخامس: أن يكون الحال جملة[1]، وظرفاً ومجروراً، كما يكون اسماً، وأمّا التمييز فلا يكون إلاّ اسماً[2].

---

(١) للجملة الواقعة حالاً شروط أغفلها الشارح هي:

(أ) لا بد لها من رابط وهو في الحالية أما ضمير نحو: أقبل محمد أمتعته على ظهره «أو» واواً تسمى واو الحال، وواو الابتداء.

(ب) أن لا تكون جملة إنشائية، أو تعجبية.

(جـ) أن لا تصدّر بما يدل على الاستقبال، كالسين، وسوف، ولن وأدوات الشرط لأن المستقبل لا يدل على الحال، لا تقول: جاء زيد سيركب، أو سوف يركب.

(د) أن ألا تكون مصدّرة بفعل ماض، لا تقول: جاء زيد ضحك في معنى (ضاحكاً) فإن جئت معه بـ(قد) جاز لأنها تقرّبه من الحال هذا مذهب البصريين. والكوفيون يجيزون وقوع الماضي حالاً من غير تقدير (قد).

وقد نقل أبو حيان ذلك عن الأخفش أيضاً.

ينظر: الإنصاف: ١/ ١٤٤، شرح المفصل: ٢/ ٦٥ وما بعدها، البحر المحيط ٧/ ٤٩٣.

(٢) في المغني: ٢/ ٨٨ وما بعدها سبعة فروق بين الحال والتمييز منها ثلاثة لم يدرجها هنا وهي:

الأول: أنَّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء:٣٧]، ﴿لَا تَقْرَبُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣].

والثاني: أنَّ الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يشبه ولا يجوز ذلك في التمييز، على الأصح.

والثالث: أنَّ الحال تكون مؤكّدة لعاملها نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل:١٩] ولا يقع التمييز كذلك.

(حدُّ الحـال)

قال:

«اسم يبين الهيئة، نحو: جاء زيد مسرعاً».

أقول:

قد يوردُ على هذا الحدِّ ثلاثةُ أمور، أمران على (طرده، وهما) خبر المبتـدأ في نحو: «زيد جالس» والنعت كـ«جاءني رجل راكب»، فإن كُلاًّ منهما مبيّن للهيئة، وليس بحال.

وأمر على عكسه، وهو الجملة الاسمية من نحو قوله تعـالى: ﴿خَرَجُوا مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾[1]. والجار والمجرور من نحو قوله تعالى: ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾[2]، فإنَّهما حالان وليسا باسمين. وقد يُجاب عـن هـذا الاعـتراض بـأن الجملـة والظرف الواقعين حالاً في تأويل الاسم وقوته.

وأمّا الجواب عن الاعتراضين الأولين فحسن، وهـو أن يكـون مـرادُهُ بقوله: «يبين الهيئة أنه ذكر لبيانها»، نصَّ على هذه القاعـدة ابـن الحاجـب في

(١) [البقرة: ٢/ ٢٤٣].

(٢) [المائدة: ٥/ ٦١].

أماليه[١] قال ما معناه: إذا قيل الفاعل ما أُسند إليـه الفعـل فمعنـاه مـا ذكـر ليسند إليه الفعل، فلا يُرَدُّ نحو: «عمراً» من قولك: «ضارب زيد عمراً» فإنه ما ذكر للإسناد إليه، فلا يكون فاعلاً، وكذا القول فيما أشبهه.

والخبر إنّما ذكر للإسناد إلى المبتدأ لا لبيان الهيئـة وكـذا النعـت إنَّـما ذكـر للتخصيص لا لبيان الهيئة، وجاء بيان الهيئة ضمناً بخلاف الحال نحو: «جاء زيد ضاحكاً»، نعم قد يقال: إنَّه تَرِدَ على عكسه الحال المؤكّدة نحـو: ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾[٢]، ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[٣]، فإنّها حال، ولم تذكر للتبيين بـل للتأكيـد إذ البيـان مستفاد قبل مجيئها.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب / ١٣٢-١٣٣ مخطوطة الدار ٨٦ نحو:

وينظر: الإيضاح على الزمخشري: ٥٦/ ظ (خ).

(٢) [النمل: ٢٧/ ١٩].

(٣) [القصص: ٢٨/ ٣١].

شروط الحال

قال:

«وشرطها أنْ تكون نكرة مشتقة منتقلة بعد تمام الكلام»

أقول:

ذكر للحال أربعة شروط:

الشرط الأوّل: التنكير، وذلك كـ «جاء زيد ضاحكاً» «وقد يقع معرفة في اللفظ فيؤول بالنكرة»، وذلك قليل في المعرفة بـ (أل) كـ «أرسلَها العراكَ»[1]،

---

(١) هذا جزء من بيت من الوافر تمامه قوله:

«فأرسلها العراكَ» ولم يذدْها ولم يشفقْ على نغص الدخال

والبيت من شواهد سيبويه ومنسوب إلى لبيد بن ربيعة بن عامر من بني عامر بن صعصعة، مخضرم، توفي بالكوفة في خلافة عثمان (رضي الله عنه) سنة (٤١هـ).

ترجمته في: طبقات الشعراء: ٤٣، ٤٨-٤٩، الشعر والشعراء: ١/ ٢٧٤-٢٨٥، الخزانة: ١/ ٣٣٧.

والبيت في شرح ديوان لبيد / ٨٦.

والعراك: الجماعة، ويذدها: يحبسها، ونغص: التحرك وإمالة الرأس. والدخال: أن تشرب بعض الأتن ثم تعود لتزاحم التي لم تشرب بعد.

ورواية البيت في الديوان: فأوردها بدل: فأرسلها.

و«ادخلوا الأوَّلَ فالأوّلَ»(١)، وجاءوا الجمَّاءَ الغفيرُ(٢)، والتقدير «معتركةً»(٣)، و«أوَّلَ فأوَّلَ» و«جميعاً» وفي / ١٣١/ المعرف بالإضافة كـ «جاء زيد وحدَهُ» و«طلبَهُ جهدَهْ» وجاءوا قضَّهمُ بقضيضهم(٤) والتقدير: جاء منفرداً، وطلبه مجتهداً وجاءوا جميعاً.

وفي المعرَّف بالعلمية قالوا: جاءت الخيل بَدادِ. أي: متبددة، وبدادِ علم على التَّبَدُّدِ وهو مبنيّ على الكسر كـ «فخارِ، ويَسارِ».

---

(١) في نصب الثاني خلاف، فقد ذهب الزجاجي إلى أنّه توكيد، وذهب ابن جني إلى أنّه صفة، وقال أبو حيان أنه بجزئيه بالعامل قبله لأنّ مجموعها هو الحال وقال: ولو ذهب ذاهب إلى نصب الثاني بالعطف على تقدير حذف الفاء وأن المعنى: أول فأول لكان مذهباً حسناً عارياً من التكلف.

ينظر تفاصيل ذلك في: سيبويه: ١/ ١٩٩، المقتضب: ٣/ ٢٧٢.

(٢) في اللسان: «الجم والجمم»، الكثير من كل شيء. ومال جم كثير وفي التنزيل العزيز: ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: ٢٠] أي كثيراً والجماء الغفير جماعة الناس، وجاءوا جماً غفيراً. أو جماء الغفير أي: بجماعتهم».

ينظر: سيبويه: ١/ ١٨٨، اللسان: (جمم) ١٤/ ٣٧١-٣٧٥، فرائد الآل: ٢/ ٢٣٦.

(٣) في سيبويه: (اعتراكاً) ولو ذكر الشارح معاركة لكان أولى لأن اسم الفاعل من العراك معارك.

ينظر: سيبويه: ١/ ١٨٧.

(٤) القض والقضيض: الحصى الصغار، وقض المضجع وأقض: إذا خشن، والقضاض والقضيض صخر يركب بعضه بعضاً فكأنه قال: جاء قوم صغارهم وكبارهم.

ينظر: مجمع الأمثال: الميداني: ١/ ١٤٦ المستقصى: ٢/ ٤٦، فصل المقال / ١٦٨، شرح المفصل: ٢/ ٦٣.

وزعم يونس والبغداديون أنَّ الحال يتعرَّف بقياس[1]، فأجازوا: «جاء زيدٌ الضاحكَ» قياساً على ما قدَّمناه.

وهو مردود من وجهين، أحدهما: أنَّه قياس على الشاذ، وإنَّما يُقاسُ على الأعَمِّ الأغلب.

والثاني: أنَّهم إنَّما عرفوا هذه الألفاظ؛ لأنَّ الحال في الحقيقة أسماء كانت عاملة فيها ثم حُذفت وأُقيمت هي مقامها، والأصل: أرسلها معتركةً العراكَ، وجاء زيد متحداً وحدَهُ، وطلبه مجتهداً جهدَهُ، وجاؤا منقضين قضَّهُم.

وأمَّا الأوَّلَ فالأوَّلَ، والجمَّاءَ الغفيرَ، فممَّا شَذَّتْ فيه زيادة (أل) وذلك لا يقاس عليه.

وهذا الذي ذكرناه في الجماء أولى من قول سيبويه[2] إنَّها اسم أُقيم مقام المصدر أي: «جموماً» لأن فيه تَكَلُّفاً؛ ولأنَّهم قالوا: «جاءوا جمّاً غفيراً»، فحذف (أل)، وأجاز الكوفيون تعريفها في اللفظ إذا كانت فيها معنى

(١) شرح المفصل: ٢/ ٦٣.

(٢) الحال إذا كان اسماً غير مصدر لم يكن بالألف واللام فأخرج ذلك سيبويه والخليل أن جعلاهما كالعراك كأنك قلت مررت بهم الجموم الغفراي جامين غافرين.
ينظر: سيبويه: ١/ ١٨٨.

الشرط، وهي عندهم مع لك نكرة في المعنى نحو: عبدالله المحسن، أفـضل منه المسيء[١].

الشرط الثاني: الاشتقاق: كـ «جاء زيـد ضـاحكاً» ألا تـرى أنَّ ضـاحكاً مشتقٌّ من الضحك، وقد تكون جامدة في معنـى المـشتقّ، ويكثـر ذلـك **إذا** وُصِفت / ١٣٢/ نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾[٢]، وتُسمَّى حالاً مُوطِّئَةً[٣]، وَقُدِّر قبلها مثل قولهم: وقع المصطرعان عَدْلَيَ عيرٍ[٤] أي: مثل عدلي حمار. أو دَلَّتْ على تفصيل كـ «علَّمتهُ الحسابَ باباً باباً»، أي: مفصَّلاً».

أو مفاعلة: كـ «بعته يداً بيد» أي: مقايضين.

أو تسعير: كـ «بعت البُرَّ قفيزاً بدرهم والثوب ذراعاً بدرهم».

---

(١) ينظر: الارتشاف / ٦٤٢ (ر).

(٢) [مريم: ١٩/ ١٧].

(٣) أي حالاً ممهدة لما بعدها باعتباره هو المقصود بالذات، وإنما ذكـر تعـالى (بـشراً) في قولـه ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ توطئة لذكر: سوياً.

(٤) المصطرعان: تثنية مصطرع، وهو من يحاول طرح صاحبه على الأرض.

وفي اللسان مادة (صرع) ١/ ٦٤-٦٥: الصرع: الطـرح بـالأرض، وخـصَّه في التهـذيب بالإنسان، وقد تصارع القوم، واصطرعوا وصارعه مصارعة وصراعاً.

والصرعان: المصطرعان. وعدلي: تثنية عدل وهو نصف الحمل والعير: الحمار.

أو على ترتيب: نحو: «ادخلوا الأوّلَ بالأوّلَ»، أي: مترتبين[1].

الشرط الثالث: الانتقال: وهو عدم الملازمة كـ «جاء زيد مسرعاً» ألا ترى أنَّ الإسراع غير ملازم لزيد، وقد تكون الحال ملازمة في حكم المنتقلة وذلك إذا دلَّ عاملُها على تَجَدُّد ذات صاحبها، أو على تجدد صفة له، أو كانت مؤكّدة، فالأوّل نحو: خلق الله زيداً أزرق، وخلق الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها. فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل، وأطول حال ملازم.

---

(١) هذه الأسماء التي وقعت موقع الحال، لا يجوز فيها الإفراد، فلا يجوز أن تقول: «علمته الحساب باباً» من غير تكرير، لأنه يوهم أنك علمته باباً واحداً والمراد خلاف ذلك، ولا يجوز أن تقول، بعته يداً، لأنَّ المراد المتاجرة والمبايعة، وهذان لا يكونان إلا من اثنين، وكذلك القول في: كلمته فاه، لأنَّ المشافهة لا تكون إلا من اثنين أيضاً.

وينظر: سيبويه: ١/ ١٩٦.

ولمجيء الحال نكرة مواضع أخرى أغفلها الشارح، وقد أتى عليها مفصلة في بعض مؤلفاته الأخرى، وهي:

أنْ تدلَّ على تشبيه، أو عدد، أو طور واقع فيه تفصيل أو تكون نوعاً لصاحبها، أو فرعاً، أو أصلاً.

وأكثرها وقوعاً مسألة التسعير، والمسائل التي ذكرها الشارح في مؤلفه الذي تحت أيدينا.

ينظر: المغني: ٢/ ٩٠، أوضح المسالك: ٢/ ٨٠.

الثاني: نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾[١]، فالكتاب قديم، والإنزال حادث، وهو أحد ما فُسّر به الحدوث في قوله سبحانه: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾[٢]، أي: محدث إنزاله، وهو صفة لما تَعلَّق به، ومُفصَّلاً حال ملازمة.

الثالث: نحو: ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾[٣]، و﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[٤]. وزعم بعضُهم أنّ الحال تأتي غيرَ منتقلة قياساً مطرداً وجعل منه قولهم: «دَعْوتُ الله سَمِيعاً»،

---

(١) [الأنعام: ٦/ ١١٤].

(٢) [الأنبياء: ٢١/ ٢] ومحدث: جديد.

(٣) [القصص: ٢٨/ ٣١].

(٤) [النساء: ٤/ ٧٩].

وتبسيط القول فيما ذهب إليه الشارح في سرد الشرط الثالث نقول: أنّ من أوصاف الحال كما هو معلوم -الانتقال- ونعني به عدم ملازمة الحال للمتصف بها لزوماً مطلقاً. فـ (ضاحكاً) في قولك: جاز زيد ضاحكاً. صفة قد تزايل زيداً في ساعات ضجره أو حزنه هذا هو الأصل. ولكنه قد تجيء الحال وصفاً ثابتاً في حكم المنتقلة. وذلك إذا دلّ عاملها على تجدد ذات صاحبها فـ (أزرق وأطول) في مثالي الشارح حالان ثابتان لا يتغيران باعتبارها إيجاد خلقي. عامل فيهما يدل على تجدد صاحب الحال بخلاف ما زعمه ابن الناظم في أن الحال هنا دالة على تجدد صاحبها وحدوثه بعد أن كان معدوماً.

أمّا ما دلَّ على تجدد صفة صاحبه فلا ضابط له. بل هو موقوف على السماع لأنّ (الكتاب) في الآية الكريمة هو صاحب الحال دالة على تجدد صاحبها وذلك وهم عند ابن هشام لأنه لا يمكن أن يراد بالإنزال تجدد المنزل وحدوثه وقت النزول ولعل عذر ابن الناظم فيما ذهب إليه هو كون صاحب الكتاب (على رأيه) ما هو مقروء لا الصورة النفسية، =

والجواب أن سميعاً بمعنى مجيباً / ١٣٣/ . ومـن اسـتعمال «سـمع» بمعنـى أجاب «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»[1] أي: استجاب له وهي حال مقدَّرة أي: مقدر الآنَ أنَّه يجيبني؛ لأنَّ الحال قـد تكـون بـالأمور المستقبلة فتكـون تقديريـة كقولهم: «مررت برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً» أي: مُقدِّر الصيد غداً[2].

الشرط الرابع: أن يكون بعد تمام الكلام. وهذا على ضربين:

أحدهما: أن يتمَّ الكلام لفظاً كـ «جاء زيد ضاحكاً».

والثاني: أنْ يتمَّ تقديراً نحو: «ضربني زيداً قائماً». فضربي مبتدأ، ومضاف إليه، وزيداً مفعول بالمصدر، وقائماً حال ولم يَـتُمَّ الكـلام قبلـه، ولكنَّـه تـمَّ تقـديراً؛ لأنَّ الخـبر محـذوف مُقَـدَّر قبـل الحـال عـلى المـذهب الـصحيح،

=وحينئذ لا يتعارض هذا مع التجدد بدليل وصف الكتاب بالإنزال.

أمَّا الحال المؤكدة فهي كلّ وصف يدلّ عـلى معنـى عاملـه سـواء واقعـة لفظـاً أم خالفـه فرسولاً حال من الكاف وهي موافقة لعاملها لفظاً ومعنـى، ومـدبراً حـال مـن الفاعـل مؤكد للعامل في المعنى، وهذه الحال مستفادة من مضمون الجملة قبلها بدون ذكر الحال، فالإرسال من لازمة الرسل، والإدبار نوع من التوالي.

ينظر: المغني: ٢/ ٩٠، أوضح المسالك: ٧٩، ابن الناظم ١٢٤.

(١) مرت تخريج هذا الحديث.

(٢) ذكرنا أنَّ ما دلَّ على الاستقبال لا يجوز أن يأتي حالاً لفعل واقع اليوم، وقد أجـاز النحـاة في مثال الشارح متؤولين ذلك بـ «مقدراً» وهو عندهم الحال وأوقعوا (صـائدا) موقعـه، ويمكن جر (صائد) على أنها صفة للرجل. نقول: مررت برجل معه صقر صائد به.

ينظر سيبويه: ١/ ٢٤١.

والتقدير: ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً، أي إذا وجد على هذه الحالة فحذف الخبر وأُقيم الحالُ مقامَهُ، وصارتِ الحالُ ملتزمة لسدّها مسدَّ اللازم وهو الخبر.

ولزوم الحال في العربية خلاف الأصل، وهو إمّا لمقتضى صناعي كهذه المسألة أو معنوي كقول الشاعر[1]: (خفيف)

لـيس مَـنْ مـاتَ فاسـتراح بميّـتٍ
إنّـما الميـتُ ميّـتُ الأحيـاء
إنَّـما الميـتُ مَـنْ يعـيش كئيباً
كاسـفاً بالُـهُ قليـلَ الرجـاءِ

(١) البيتان لعدي بن الرعلاء الغساني من شعراء الجاهلية قالهما يوم حليمة وذلك قبل الإسلام بنحو ثلثمائة سنة. والرعلاء اسم أمّه اشتهر به. والرعلاء الناقة التي تقطع من أذنها وتترك.

ينظر: (الاشتقاق: ٥١، الأصمعيات: ١٥٢).

وهو في حماسة البحتري منسوب إلى صالح بن عبدالقدوس، وفي شرح شواهد القطر إلى عذري الغساني.

وقد ورد البيت الأول وهو موطن الشاهد منسوباً في: الأصمعيات ١٥٢، الصناعتين: ٢٤٥، البيان والتبيين: ١/ ١١٩، شرح شواهد القطر: ٦٠، حماسة البحتري: ٣٤٠.

وروايته في إعراب القرآن ٢/ ١٨٤، ٣١١ خ: قليل (الرخاء) بدل (قليل الرجاء) وفي حماسة البحتري برواية (قليل الغناء).

إذ لو قال: إنّما الميت مَنْ يعيش، واقتصر على ذلك لم يصحّ المعنى، وقـال الله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[1]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[2]، وفي الحديث: «نَهى عنْ بيع الحيْوان مُتفاضلاً»[3]، وكلُّ هذه أحوال لازمة تتوقّف صحّة المراد عليها.

(١) الدخان: ٤٤/ ٣٨].

(٢) [الإسراء: ١٧/ ٣٧]

(٣) الترمذي: ٥/ ٢٤٦.

ومسند ابن ماجه: ٢/ ٧٦٣ (الحديث رقم ٢٢٧١) والبخاري: ٣/ ٩٩، ومسند ابـن حنبـل: ٣/ ٣٠٠، ٣٨٠-٣٨٢.

(التمييـز)

قال:

«التمييز / ١٣٤/ اسم يبين الذات، منقولاً من فاعل نحو تصبب زيد عرقاً»، أصلُهُ: تصبَّب عرقُ زيدٍ. ومنقولاً عن مفعول نحو قول تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[1]، أصلُهُ: وفجَّرنا عيونَ الأرضِ. وغير منقول فيجوز جره بـ«من» نحو: «عندي رطلٌ زيتاً» ويجوز: «رطلٌ من زيت».

أقول:

«التمييز والتفسير»، والتبيين أسماء مترادفة[2]، وحقيقته اللغوية: فَصْلُ شيء عن شيء، ومنه: ﴿وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾[3]، أي: انفردوا عن المؤمنين، وكونُوا على حِدَةٍ، ليصير كُلٌّ إلى مقرِّهِ، يَدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ ۝ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[4] الآية.

---

(١) [القمر: ٥٤/ ١٢].

(٢) التمييز: اصطلاح بصري ويطلقون عليه التبيين أمَّا التفسير فتسمية له أيضاً أطلقها الكوفيون.

ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٢٥، مجالس ثعلب: ٤٩٢.

(٣) [يس: ٣٦/ ٥٩].

(٤) [الروم: ٣٠/ ١٤-١٥].

وأمّا في الاصطلاح فقال ابن عصفور: «كلُّ اسم نكرة منصوب مفسَّر لما أُبهم من النكرات»[1] وتلّقفَ منه أبو حيان هذا الحد وأسقط منه قوله «نكرة منصوب» فاسدة فقوله: «اسم» أعلام بجنسه، وليس التمييز كالحال في أنْ يكون جملة أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، بل لا يكون إلاَّ اسماً وهذا أمر خامس يفترق فيه التمييز والحال فينضم إلى ما تقدَّم[2].

وقوله: «نكرة» مخرج للمعارف، فإنَّها لا تكون تمييزاً، وإنْ كانت أسماء منصوبة مبينة لما انبهم من الذوات، نحو: «زيد حَسْن الوَجْه» إذا نصبت الوجه فلو قلت: «زيد حسن وجهاً» كان تمييزاً؛ لأنّه نكرة، هذا هو المذهب الصحيح[3].

---

(١) في اللمع لابن جني / ٥٨ «أنه تخليص الأجناس بعضها من بعض» أي أننا لو قلنا: له عشرون. احتمل العدد كل جنس معدود فإذا قلنا: «سنة» فقد خلصنا هذا الجنس من سائر الأجناس.

(٢) انظر المقرب لابن عصفور: ١٦٣.

(٣) في شرح المفصل: ٢/ ٧٠، «وإنّما كان نكرة لأنّه واحد في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهماً معناه عشرون من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة، ووجه ثان أن التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام ... فلما استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التنكير».

ووجه ثالث: «أنَّ المراد ما بين النوع فبين بالنكرة لأنها أخف الأسماء».

وخالفه الكوفيون وابن الطراوة[١] فأجازوا تعريف التمييز[٢] واستدلوا بحكاية أبي زيد[٣] «ما فعلتُ الخمسةَ عشرَ الدراهمَ، والعشرونَ الدراهمَ»[٤]. / ١٣٥/ .

---

(١) «ابن الطراوة» هو سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي أبو الحسين، ولد بمالقة، ورحل إلى قرطبة، فسمع من الأعلم كتاب سيبويه، كما أخذ عن غيره، وروى عنه السهيلي، له آراء في النحو تفرد بها مخالفاً جمهور النحاة.
توفي بمالقة سنة ثمان وعشرين وخمسمائة. من آثاره (التوشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه وغيرهما مما لم يصل إلينا) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٦٠٢ هدية العارفين: ١/ ٣٩٨.

(٢) ينظر: الارتشاف / ٦٧٨ (ر) وينظر الإنصاف مسألة (٤٣) ١/ ١٧٦.

(٣) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان بن الخزرج أبو زيد الأنصاري، الإمام المشهور، كان نحوياً صاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلبت عليه اللغة والنوادر والغريب روى عن أبي عمرو بن العلاء ورؤبة وأبي حاتم السجستاني وطائفة.
توفي بالبصرة سنة (٢١٥هـ) وقيل (٢١٤هـ). ذكر له السيوطي اثنين وثلاثين مصنفاً، لم يصل إلينا أكثرها. ومما وصل كتابه: النوادر المعروف باسمه وهو مطبوع.
ينظر ترجمته في: أخبار النحويين: ٥٢، إنباه الرواة: ٢/ ٣٠-٣٥، معجم الأدباء: ١١/ ٢١٢-٢١٧.

(٤) وقد تأوّل البصريون ذلك على زيادة (أل) والحكم بانفصال الإضافة اعتقاد التنكير.
ينظر: الارتشاف: ٦٧٨ (ر).

وقوله[1]: (طويل)

«صَددّتَ وطبْتَ النّفسَ يا قيسُ عن عمِرو»

وقوله[2]: (وافر)

---

(١) هذا عجز بيت منسوب إلى راشد بن شهاب اليشكري شاعر جاهلي. انظر: المفضليات /٣٠٧.

وتمام البيت قوله:

رأيتُكَ لما أنْ عرفت وجوهنا
صددت ....

والبيت من الشواهد المنسوبة في: تلخيص الشواهد: ٧٢، ٧٣ والعيني على الخزانة: ٣/ ٢٢٥.

(٢) البيتان لأمية بن عبدالله بن أبي الصلت بن أبي ربيعة من ثقيف يعدّ من أشهر شعراء الطائف في زمانه توفى سنة (٥هـ).

ترجمته في: طبقات الشعراء: ١٠٢-١٠٣. وفي اللسان (شيز) منسوب إلى ابن عبدالله الزيعري. والشاهد فيه: اقتران التمييز بـ(أل) في قوله (البر) والبيتان في ديوان ابن أبي الصلت / ١٧.

وردح: جمع رادح وهي العظيمة. والشيزى: شجرة يقال لها الأبنوس ويلبك: يخلط. والمشمعل: المتفرق والسريع.

وينظر قصة الشعر في نور القبس: ١٣٧.

ورواية البيت في الديوان ..

....
وآخر فوق (دارته ينادي)

وفي نور القبس:

مناد فوق دارته ينادي
لباب البر يلبك بالشهاد

إلى رُدحٍ مــن الـشَيزى مــلاءٍ

لُبــاب الــبر يُلْبُــكِ بالــشّهَاد

لـــه داعٍ بمَكَّـــةَ مُـــشمعلٌ

وآخـــرُ فــوْقَ رابِيـــةٌ ينَـــادي

والجواب أنَّ هـذه المواضـع شـاذّة، فوجـب تأويلهـا لتلتحـق بالغالـب وتأويلها على زيادة (آل)، كما زادها من قال[1]: (رجز)

بَاعَــد أمَّ العمْــرِو مِــنْ أســيرَها

حــرَّاسُ أبــوابٍ عــلى قُــصُورِها

أي: باعد أم العمرو، ويحتمل قوله: «لباب البرّ أيضاً أنْ يكـون مفعـولاً بعد إسقاط لخافض أي: بلباب البر.

وقوله: «منصوب» مخرج لنحو: ثلاثة أبواب، ورطل زيت.

وقوله: «مفسّراً ... إلى آخره»، مخرج لما ليس مفسراً نحو: «ضربت رجلاً» ولما يفسر غير الذوات وهو الحال كـ«جاء زيد ضاحكاً» فإنه مُفَسر لما انبهم من الهيئات، وقد تَبيَّنَ بما شرحناه اختلال حد أبي حيان.

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي، وقد مرَّ تخريجه.

ولما أكمل حَدَّهُ على حَدّ زعمه قَسَّمَهُ قسمين، منقول ولا يجوز جرّهُ بـ «من» وقسّم المنقول إلى قسمين، منقول من الفاعل، ومنقول من المنقول، والصواب أنْ يُقال: التمييز ضربان، منصوب بعد تمام الاسم، ومنصوب بعد تمام الكلام، ثم المنصوب بعد تمام الاسم على ثلاثة أضرب، عدد، ومقدار ومشبْهٌ للمقدار، فالعدد من أحد عشرَ إلى التسعة والتسعين نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[1]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[2]، ﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[3]، وفي الحديث: «إنَّ لله تسْعَةً / ١٣٦/ وتِسْعين اسماً»[4].

والمقدَّر ثلاثة: مَكِيلُ، وموزن، وممسوح، نحو: «عندي صاعٌ تمراً، ورطلٌ زيتاً، وذراعين ثوباً».

والمُشْبِّه للمقدار نحو: عندي رَاقُودٌ خَلاً، وسقاءٌ ماءً، ونْحِيٌ[5] سمناً. فهذه تشبه المكيل، وعلى التمرة مثلها زيداً، فهذا يشبه الموزون، وما في

---

(١) [يوسف: ١٢/ ٤].

(٢) [المائدة: ٥/ ١٢].

(٣) [ص: ٣٨/ ٢٣].

(٤) مسند أبي ماجه: ٢/ ١٢٦٩ الحديث رقم (٣٨٦٠).

(٥) النحي: الزق مطلقاً أو خاص بالسمن وهو يشبه الكيل، وليس لكيل حقيقة وقد يكون صغيراً وكبيراً.

ينظر: شرح الشذور/ ٣١٦.

السماء موضعُ راحةٍ سحاباً، فهذا يشبه الممسوع[1].

والمنصوب بعد تمام الكلام على ضربين: منقول، وغير منقول فالمنقول على ثلاثة أضرب. **أحدها**: المنقول عن الفاعل نحو: طاب زيدٌ نفساً، ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2] أي: طابت نفسُ زيدٍ واشتعل شيبُ الرأس[3].

والثاني: المنقول عن المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[4]، و«غرستُ الأرضَ شجراً»، و«حفرت الدارَ بئراً». وهذا القسم اختلف فيه، فأثبته الجزولي[5]، وابن عصفور[6]، وابن مالك[7] وأنكره الشلوبين[8]، وأوّل

---

(١) الفرق بين الكيل والموزون والممسوح، والمشبه به هو أن تلك المقادير المذكورة أشياء محققة ثابتة الوزن والمساحة والكيل، والمشبه بها مقدار على سبيل التقريب لا التحديد، ألا ترى أن راقود الخل، وسقاء الماء ليسا بكيل محدد وأن موضع راحة ليس مساحة ثابتة، وإنما هي تقريب لمقداره.

(٢) [مريم: ١٩/ ٤].

(٣) نسبة (اشتعل) إلى الرأس مبهمة، وقد أزال التمييز هذا الإبهام والتمييز هنا منقول عن الفاعل كما ذكر الشارح إذ حول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه فارتفع، وحصل إبهام في الإسناد إليه فجيء بالمضاف الذي كان فاعلاً ليكون تمييزاً.
ينظر: أوضح المسالك ٢/ ١١٠.

(٤) [القمر: ٥٤/ ١٢].

(٥) ينظر: الارتشاف: ٦٧٣ (ر).

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٢٧ (ر).

(٧) التسهيل: ١١٤.

(٨) ينظر: التوطئة لأبي علي الشلوبين: ١٥٣-١٥٤ (خ).

(عيوناً) في الآية على أنّها حال مقدّرة وتبعه تلميذه الآبذي[1] وابن أبي الربيع[2] -وَأَوَّلَ- «عيوناً» في الآية على وجهين:

أحدهما: أنْ تكون بدل بعض من كلٍّ على حذف الضمير[3] أي عيونها. مثل: «أكلتُ الرغيفَ ثلثاً» أي: ثلثه.

والثاني: أن يكون مفعولاً على إسقاط الجار، أي: بعيون، قال: وكذا يكون التقدير: وغرست الأرضَ بشجر.

قلنا: لو كان كما زعمت لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل[4] ولصرَّحوا بالجار في وقت. وأيضاً فليس الشجر / ١٣٧/ مغروساً بها، ولا العيون مفجَّراً بها بل هي نفس المغروس، والمفجر.

---

(١) الأبذي: هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالرحيم الخشني الأبذي كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو، وهو أحد تلاميذ أبي علي الشلوبين النابهين، مات سنة ثمانين وستمائة، ترجمته في: بغية الوعاة: ٢/ ١٩٩.

(٢) ابن أبي الربيع: هو عبدالله بن أحمد بن عبيدالله بن محمد الإشبيلي. ولد سنة (٥٩٩هـ) وتوفي سنة (٦٨٨) ترجمته في بغية الوعاة: ٢/ ١٢٥.

(٣) ينظر الارتشاف: ٦٧٣ (ر).

(٤) لا خلاف بين النحاة في عدم جواز تقديم تمييز المفردات على عامله فلا يجوز نحو: عندي درهماً عشرون، والخلاف فيما انتصب عن الجملة المحققة أو ما يسمّى (بتمييز الجملة أو التمييز المحول) فمذهب سيبويه وأغلب البصريين منع التقديم مطلقاً. وقد ذهب الجرمي والمازني والمبرد والكسائي وجمهور الكوفيين إلى جواز ذلك أوردوه في أشعار =

والثالث: المنقول من المضاف نحو: زيد أحسنُ وجهاً. وأصله وجهُ زيدٍ أحسن[1].

وغير المنقول على ضربين، مشبه بالمنقول وغير مشبه به. فالمُشَبَّه بالمنقول نحو: «امتلأ الإناء ماء» وقولهم: «نعم رجلاً زيد» ووجه شبه هذا بالمنقول أن «امتلأ» مطاوع «ملأ» فكأنَّك قلت: «ملأ الماءُ الإناء» ثم صار الماء تمييزاً، بعد أن كان فاعلاً، وأن المعنى نعم الرجل زيد، فكان هذا هو الأصل ثم حُوِّلَ الإسناد عن الظاهر إلى المضمر وجعل المرفوع تمييزاً لذلك الضمير.

وغير المشبه: «حبذا رجلاً زيد».

=العرب، واستدلوا بقول المخبل السعدي:

أتهجرُ ليلى بالعراق حبيبَها

وما كان نفساً بالفرقا تطيب

فكان هنا زائدة، و«نفساً» تمييز قدم على عامله. واحتج البصريون بأن ذلك لم يرد في نثر، وإنما ورد في ضرورة شعرية. بل ذهب ابن جني في الخصائص إلى رواية جديدة لقول المخبل قال: «فأما ما أنشد أبو عثمان المازني، وتلاه أبو العباس من قول المخبل السعدي فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضاً».

وما كان نفسي بالفراق تطيب

ينظر: سيبويه: ١/ ١٠٥، المقتضب: ٣/ ٣٦. الإنصاف مسألة (١٢٠) ٢/ ٤٤٥، أسرار العربية/ ١٩٦ وما بعدها، شرح المفصل: ٢/ ٧٣.

(١) هذا هو التمييز المنقول عن المبتدأ.

فهذه أقسام التمييز. ولا تدخل (من) على ما كان منها منقولاً، أو مُشْبَّهاً للمنقول أو بعد عدد، وتدخل فيما عدا ذلك نحو: «رطلٌ من زيت»، و«صاعٌ من تمر» و«ذراع من ثوب» و«موضع راحة من سحاب»، ومثلها من زيد، وحبَّذا زيد من رجل[1]. قال جرير[2]: (بسيط)

يَا حبّذَا جبلُ الرّيان مِن جَبَلٍ
وحبَّذا ساكنُ الرَّيّان من كانَا

وقوله: «منقولاً» حال من الضمير في «يُبَيّن» فيكون على هذا من تمام الحَدِّ، وكذا ما عطف عليه من قوله: «منقولاً من مفعول وغير منقول» فأمَّا أنْ يكون مراده إدخال ذلك في الحد أولاً، فإن أراده فيكون أدخل جميع أحكام / ١٣٨ / الباب تحت الحدّ وهي طريقة رديئة ركيكة.

وإنْ أراد الثاني فباطل؛ لأنَّه تَعَلَّقُ ببعض الحَدِّ تعلّق المعمول بالعامل فلا يَصُحَّ تقديره منقطعاً عنه.

---

(١) جوّز ابن مالك وابن عقيل جر التمييز المحول عن المفعول بـ(من)، تقول: غرست الأرض من شجر. وهذا ضعيف لم يرتضيه الشارح.
وينظر: شرح المفصل: ٢/ ٧٣.

(٢) الديوان / ٤٩٣.
والريان: جبل معروف في طريق البصرة إلى مكة وقيل: جبل ببلاد طيء.

فإنْ قلت: الجواب بالأَوَّل، وإنَّما ارتكب هذه الطريقة مع توعرها ليدفع **ما** أوردته عليه أولاً من كونه لم يشترط التنكير فإنْ ذكر النقل مغنٍ عن **ا**شتراط التنكير.

قلت: هذا باطل من وجهين، **أحدهما**: أنّك تقول: «زيد حسن وجهَهُ» **ب**النصب، فهذا أصله «حسن وجهُهُ» بالرفع فهو منقول من الفاعل مع أنَّه نكرة، فلا تلازم حينئذ بين النقل والتنكير.

الثاني: أنَّ التمييز لا يلازم النقل، وقد قَسَّمَهُ هو إلى منقول وغير منقول.

وقوله: «وغير منقول فيجوز جَرُّه بمن» مردود بنحو: «نعم رجلاً زيد وامتلأ الإناء ماء، وأحد عشر درهماً، وعشرون ثوباً».

(المفعول معه)

قال:

«المفعول معه منتصب بعد واو (مع) كـ (سرت والنيل)».

أقول:

لما اقتضى الكلام على ما اعترض به بين أبواب المفاعيل وهو الحال والتمييز للعلّة التي ذكرناها، شرع في إكمالها وبدأ بالمفعول معه[1]، وكان الأحسن تأخيره عن المفعول له كما فعل غيره لأمرين:

أحدهما: أنَّه أُختلف فيه دون سائر المفاعيل هل هو قياسي، أو سماعي فينبغي أنْ يُقدَّم عليه ما هو مَطَّردُ باتفاق.

والثاني: أنَّ العامل إنَّما / ١٣٩/ يصل إليه بواسطة ملفوظ بها وهي الواو بخلاف المفعول له، فإنَّ وصول العامل له بواسطة لام مُقَدَّرةٍ فكأنه وصل إليه بنفسه.

---

(١) سمَّاه سيبويه مفعولاً معه، ومفعولاً لأجله، ومفعولاً به. وعده الكوفيون من جملة ما أطلقوا عليه اسم (أشباه المفاعيل) وهي المفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول المطلق. هو عند ابن جني: المفعول الذي يقع معه فعل الفاعل قال: «هو كل ما فعلت من أجله فعلاً».

ينظر: سيبويه: ١/ ١٥٠، اللمع/ ٥٤ خ الهمع: ١/ ١٦٥.

ولما كان الاسم المنصوب بعد الواو يكون مفعولاً، كـ«استوى الماءُ والخشبةَ»[1]، ومعطوفاً كـ«مزجت عسلاً وماء» فلهذا قال: منتصب بعد واو -مع- أي: بعد واو تفيد معنى «مع» ليخرج هذا المثال ونحوه، فإنَّ واو المعية إنما فهمت من دلالة العامل وهو مزجت ونحوه، فإنَّ واو العطف إنَّما تفيد مطلق الجمع لا المعية ولا غيرها من المعاني.

وقوله: «المفعول معه ... إلى آخره» فيه أمران:

أحدهما: أنَّه غير مانع؛ لأنَّه يشمل نحو: (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) إذا نصبت الفعل، فإنَّه يصدق على هذا الفعل أنَّه منتصب وأنَّه واقع بعد واو «مع» أي بعد واو، دالّة على معنى المعية فكان ينبغي أن يقول: اسم منتصب.

الثاني: أنّ قوله: «منتصب» تعريف للشيء بما الغرض من معرفته، فإنَّ الغرض أنْ يُعْرفَ المفعول معه لينصب فإذا حُدَّ بأنه المنتصب جاء الدور. ونظيره أنْ يقال الفاعل هو المرفوع، والمفعول هو المنصوب.

وقوله: كـ«سرت والنيل» مثال متفق على صحته، وذلك؛ لأنَّهم اختلفوا في الواو في هذا الباب، فقيل: أصلها العطف، فلا تستعمل إلاّ حيث يكون

---

(١) ورد في كتاب جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ولم يعطه تسلسلاً وإنّما جعله في فهرس الأمثال.

ينظر: ١/١٩٦.

العطف حقيقة كـ «جاء البردُ والطيالسةُ»[1] أو مجازاً كـ «سرت والنيلُ» ولا /٤٠/ يجوز «قعدت وطلوعُ الشمس»[2] لامتناع العطف.

وقال ابن خروف ليس أصلها العطف، فيجوز: قمتُ وطلوعَ الشمس، والأوَّل الصحيح[3].

قال:

ولا يقدَّم على ناصبه لا تقول: «والنيلَ سرتُ».

أقول:

في هذا الكلام فائدتان، **أحدهما**: امتناع تقديم المعمول معه فيما ذكر وشبهه، وهذا لا خلاف فيه، وإنَّما امتنع ذلك مراعاة لأصل الواو من العطف، فكما لا يجوز: «وزيد قام عمرو»، فكذا هذا. واختلف في تَقَدُّمِه على المصاحب خاصة نحو: «سار والنيلَ زيد»، و«جاء والطيالسة البرد»

(١) الطيالسة: جمع طيلسان، وهي ثياب تلبس في الشتاء. والمثال في سيبويه: ١/ ١٥٠.

(٢) في شرح المفصل: ٢/ ٤٨ «وإنما لم يجز ذلك عندهم لأنك لو رمت أن تجعلها عاطفة على التاء لم يجز لأن الشمس لا يسوغ فيها انتظار أحد كما يسوغ في: قمت وزيداً، قمت وزيد فتعطف زيداً على التاء لأنه يجوز من زيد القيام كما يجوز من المتكلم ... ».

(٣) ينظر ما نسب لابن خروف في: الارتشاف/ ٦٠٣ (ر) وعن الفرق بين واو العطف وواو المعية.

ينظر: الخصائص: ٢/ ١٨٣.

والصحيح أنَّه لا يجوز في شعر ولا نثر». وخالف في ذلك ابن جني[1] مستدلاً بنحو قوله[2]: (طويل)

جمعتُ، وفحشاً غيبةً ونميمةً

خِصالاً ثلاثاً لستَ عنها بمرعوي

وهذا مخرج على أنَّ (فحشاً) معطوف على (غيبةً) قُدِّمَ عليه للضرورة كقوله[3]: (وافر)

ألا يا نَخلَةً مِنْ ذاتِ عِرقٍ

عليكِ ورحْمةَ اللهِ السّلامُ

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٣.

(٢) البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم بن أبي العباس بن بشير بن عبد بن وهمان الثقفي من أعيان العصر الأموي وشعرائه، من أهل الطائف ولاه الحجاج كورة فارس ثم عزله قبل أن يذهب إليها. توفى سنة (١٠٥هـ) ترجمته في: سمط اللالئ: ٢٣٨، رغبة الأمل: ٨/ ٤٠.

وقال ابن الشجري: «أنه لزيد بن عبد ربه، وقيل ليزيد بن الحكم الثقفي» وقد ورد منسوباً للثقفي في: الخزانة: ١/ ٤٩٦، العيني على الخزانة: ٣/ ٨٦، حاشية الأمير على المغني: ٢/ ٢٢٣، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٢١٩، أمالي ابن الشجري: ١/ ١٧٧.

وارعوى عن القبح: رجع عنه.

(٣) البيت للأحوص وقد مرَّ تخريجه.

الثانية: أنَّ عامل المفعول معه، هو ما تقدَّمه من الفعل وشبهه. هذا هو الصحيح، وبه قال جمهور البصريين والكوفيين، ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة[1] أنه كالمفعول به في المعنى فمعنى: «ما صنعت وأباك»، «ما صنعت بأبيك» ومعنى: «جاء البردُ والطيالسةَ»، «جاء البردُ بالطيالسةِ».

وزعم الأخفش ومعظم الكوفيين[2] أنَّه نصب على الظرفية، والواو هي التي هيأت له الظرفية، ونظروه / ١٤١/ بمسألة الوصف بـ«ألا». وذهب الجرجاني إلى أنَّ العامل الواو[3]، وهو مردود؛ لأنَّه إذا كان ضميراً منفصلاً وقع بعد الواو كقوله[4]: (طويل)

---

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ١٥٠، الإيضاح العضدي: ١/ ١٩٤، شرح المفصل: ٢/ ٤٩، شرح الرضي: ١/ ١٧٨.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٤٤، الإنصاف: مسألة (٣٠) ١/ ١٤٠، شرح المفصل: ٢/ ٤٩.

(٣) الجمل للجرجاني ص٢٠.

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه ولم ينسبه لأحد، وقد نسبه الأعلم إلى كعيب بن جعيل بن قمر بن عجرة بن ثعلبة الثعلبي، شاعر مخضرم أدرك العصر الإسلامي والأموي، من أهل الشام، ومن شعراء الطبقة الثالثة. ترجمته في: المؤتلف: ٨٤، الإصابة: ٥/ ٣٢١.
والشاهد فيه قوله: «وإياها» والمعنى: فكان معها، حمل وبنى على إضمار فعل لما فيه من معنى وصوله إليه بتوسط مع.
والبيت منسوب في الأعلم: ١/ ١٥٠، وغير منسوب في: سيبويه: ١/ ١٥٠، أصول النحو: ١/ ١٥٦ (ر)، والحران: الشديد العطش أمكنه الماء وهو بآخر رمق فلم يفق عنه حتى أنقد بطنه أي انشق يقال: قددت الأديم إذا شقلته.
يقول: كان غرقاً إليها فلما لقيها قتله الحب سروراً فكان بها كالحران، وهو في سيبويه: (وكان) وإياها ...
وفي جميع النسخ: ... (من) الماء إذ لاقاه ...

فكـــانَ وإيّاهـــا كحــرانَ لم يُفِــق
عــن المــاءِ إذْ لاقــاه حتّــى تقــدَّدا

والضمير المنصوب إذا كان عامله حرفاً وجب أن يتّصل به، تقول: «إنَّك» ولا يجوز: إنَّا إنَّاك ... وزعم الزجاج[1] أنّ عامله فعل محذوف والتقدير في «جاء البرد والطيالسة» جاء البرد وَلاَبَس الطَّيالِسَةَ».

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّه منصوب على الخلاف[2].

---

(١) في جـ: «الزجاجي». وما أثبته أصوب للنسبة إليه في أكثر كتب النحو.
ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٤٩.

(٢) في هامش الأصل: أي على المخالفة لاسم، ذهبوا إلى ناصب المفعول معه معنوي، وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها، كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبراً عن المبتدأ نحو: «زيد عندك»؛ لأنَّ ما بعد الواو لم يصح أن يجري على ما قبله كـ«قام زيداً وعمرو» فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف. ورُدّ بأنّ الخلاف يقتضي النصب في نحو: ما قام زيد بل عمراً بنصب «عمرو» وذلك لا يجوز.
وفي شرح المفصل: ٢/ ٤٩ «وأمّا ما ذهب إليه الكوفيون فضعيف جداً؛ لأنّه لو جاز نصب الثاني لأنّه مخالف للأوّل لجاز نصب الأول أيضاً، لأنّه مخالف للثاني، لأنَّ الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول والثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الثاني، ثم هو باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول، نحو قولك: قام زيد لا عمرو، ونظائر ذلك فلو كان ما ذكروه من المخالفة لازماً لم يكن ما بعد «لا» في العطف إلا منصوباً».

(المفعول لـه)

قال:

«المفعول له منتصب يجوز جره بحرف السبب» نحو: «جئت محبة فيك» أو «أي لمحبة فيك».

أقول:

«هذا خاتم المفعولات في هذا الكتاب»، وهو المفعول له، ويسمى **المفعول** لأجله، ومن أجله[1]. وهو اسم فضلة يقع في جواب «لِمَ» يقال: «جئتك» فتقول مستفهماً عن عِلَّة المجيء: «لِمَ»، فيقال: «إكراماً لك» أو «محَبَّةً **فيك**» ولذلك قال جمهور البصريين[2]: إنَّه منصوب بالفعل على تقدير لام **العلة**. وخالفهم الزجاج والكوفيون[3] فزعموا أنَّه مفعول مطلق. ثم

---

(١) قال عنه سيبويه: «هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنّه (عذر) لوقوع الأمر، فانتصب لأنّه موقوع له ولأنّه (تفسير) لما قبله وسمّاه (مفعول له) وسماه الفراء في بعض المواضع (تفسيراً) قال معلقاً على قوله تعالى في سورة البقرة: ٢/ ١٩: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]: نصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه -أي ليس مفعولاً به- لم يرد أنهم يجعلونها حذراً، إنما هو كقولك: أعطيتك خوفاً وفرقاً، فأنت لا تعطيه الخوف، وإنما تعطيه (من أجل) الخوف، فنصبه على (التفسير) ليس بالفعل.

ينظر: سيبويه: ١/ ١٨٥-١٨٦، معاني القرآن: ١/ ١٧.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ١٨٥، الارتشاف: ٦٥٩ (خ).

(٣) ينظر: الارتشاف: ٦٥٩ (خ).

اختلفوا، فقال الزجاج: ناصبه فعل مقدَّر من لفظه والتقدير: «جئتك أكرمُكَ إكراماً»، وقال الكوفيون: ناصبه الفعل المقدَّم عليه؛ لأنَّهُ مُلاَقٍ له في المعنى وإنْ خالفه في الاشتقاق[1] مثل: «قعدت جلوساً».

ويؤيّد قول البصريين جوازُ دخول اللام عليه، فنقول: «جئتك / ١٤٢/ للإكرام» ولا يجوز في نحو: «ضربت ضرباً» أن يقول: «ضربت للضرب» وكذا: «قعدت قعوداً».

وإنّما يتقدَّم المفعول له بخمسة أُمور[2]، أحدها: أنْ يكون مصدراً؛ لأنَّه عِلَّةٌ للفعل، والعلل إنّما تكون بالمصادر لا بالذوات، لأنَّ الذوات لا تكون عِلَّةً ولا معلّلة فلا يجوز: جئتك السّمْنَ والعَسَلَ[3].

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٦٦٠ (خ).

(٢) ينظر هذه الشروط أيضاً في اللمع: ٥٣، شرح المفصل: ٢/ ٥٣، الارتشاف: ٦٥٩-٦٦١، القانون في النحو / ٦٠ (خ)، شرح ألفية ابن معطي: لابن الخباز: ٧٣-٧٤ (خ).

(٣) تظافرت أغلب النصوص النحوية على اشتراط كون المفعول له مصدراً وقد نقل ابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي، أنّ أبا عمر الجرمي يشترط التنكير في هذا المصدر، على خلاف إجازة النحاة تعريفه بأل، نحو: «لا أقعدُ الجبنَ عن الهيجاء» على تأويل زيادة (أل) وتعريفه كذلك بالإضافة كبيت الكتاب:

وأغفرُ عوراءَ الكريم ادخارَهُ
وأصبح عن شتم اللئيم تكرُّما

على نيّة الانفصال. أيَ: (ادخاراً له).

وقد أجاز يونس: «أمّا العبيدَ فذو عبيد» بنصب العبيد مع كونه غير مصدر، زاعماً أن =

الثاني: أنْ يكون علّةً، ونعني بذلك أنْ يكون هو الحامل على الفعل سواء كان عرضاً نحو: جئتك مَحَبَّةً فيك. أو غير عرض نحو: «قعدتُ عن الحرب جبناً».

الثالث: أنْ يتّحدَ مع ما هو علّة في الزمانِ ولهذا امتنع النصب في نحو: قولك: «تأهبتُ أمسِ للسفر اليومَ» وقول الشاعر: (طويل)

«فَجِئْتُ وقد نضَّتْ لنومٍ ثِيابَها»[1]

=قوماً من العرب يقولون ذلك إذا وصف شخص آخر بعبيد وغيرهم، كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد.

وتأوّل يونس النصب على أنّه مفعول له. وهذا ما أنكره سيبويه، وهو رأي ضعيف.

ينظر: سيبويه: ١/ ١٨٤، اللمع / ٥٣، أسرار العربية / ١٨٨، الارتشاف: ٩٩ (خ)، شرح ألفية ابن معطي: ٧٤ (خ).

(١) الشاهد لامرئ القيس.

والشاهد فيه قوله «لنوم» فإن النوم علة لخلع الثياب، وفاعله وفاعل النض الذي هو الخلع شخص واحد. والنوم مصدر، وزمان المصدر الذي هو النوم وجب أن يجره بحرف التعليل، ولم يجز نصبه على أنه مفعول، وقد فعل الشاعر ذلك، وللنحاة في هذا البيت شاهد آخر وهو في قوله «قد نضت» فإنها جملة ماضية مثبتة وقعت حالاً بالواو فلذلك يلزمها دخول قد. والبيت في شرح الديوان. ١٢٩. وروايته: (لبسة المتفضل) ونضت القت وخلعت. لدى: عند، لبسه: هيئة من اللبس، والمتفضل الذي يبقى في ثوب واحد لينام أو ليعمل عملاً. واسم الثياب: الفضل. وهو في كل المراجع السابقة برواية شرح الديوان وبخلاف هامش الأصل.

لأنَّ النوم وإنْ كان مصدراً، وعلّة في خلع الثوب لكنّ زمنه مُتـأخّرٌ عـن زمن خلع الثوب.

الرابع: أنْ يَتَّحِدَ في الفاعـل، فلهـذا امتنـع النـصب في قولـك: «جئتـك لأمرك إيَّايَ» ... «وأحسنتُ إليك لإحسانك إليَّ» وقول الشاعر[1]: (طويل)

وإنِّي لتَعـــروني لـــذكراكِ هـــزَّةٌ

كما انتفضَ العـصفورُ بلَّلـهُ القَطْـرُ

لكون فاعل «تعروني» هو «الهِزَّة» وفاعل «الذكر» هو المتكلّم إذ الأصـل: لذكري، إيّاك.

---

(١) البيت لأبي صخر الهذلي عبدالله بن سلمة السهمي، شاعر إسـلامي مـن شـعراء الدولـة الأموية، له في عبدالملك مدائح كثيرة.

ترجمته في: سمط اللالئ/ ٣٩٩، الخزانة: ١/ ٥٥٥، الأغاني: ٢٣/ ٢٦٨-٢٨٩.

والشاهد فيه قوله: «لذكراك» فإنه علة لعرو الهزة، أي طرؤها عليه، ولكـن فاعـل العـرو هو الهزة، وفاعل الذكر هو المتكلم فلما اختلف الفاعل جر الاسم الدال على العلة باللام.

وقد ورد البيت منسوباً في: الإنصاف: ١/ ١٤٤، المقرب: ١/ ١٦٢، العيني عـلى الخزانـة: ٣/ ٦٧، أمالي القالي: ١/ ١٤٩.

وهو في الإنصاف برواية: وإنيّ لتعروني لذكراك (نفضةٌ).

وفي سمط اللالئ: ١/ ٤٠٠ برواية: وإني لتعروني لذكراك (فترة).

وزعم ابنُ خروف[1] أنّـه لا يـشترط اتّحـاد الفاعـل، وهـو ظـاهر قـول سيبويه[2]. ويشهدُ له قول امرئ القيس[3]: (طويل)

أرى أمَّ عمـروٍ دمْعُهَـا قـدْ تحـدَّرا

بُكاءً على عمروٍ وَمَا كَانَ أصْـبرا/ ١٤٣/

فإنّ فاعل التحدّر هو «الدمع» وفاعل البكاء هو أم عمـرو. وحمـل عليـه بعضهم قوله تعـالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[4] فـالمرئي هـو الله تعالى، والخوف والطمع من المخلوقين وعليه قول أبي الطيب[5]: (بسيط)

أبْلى الهَوى أسفاً يـومَ النّـوى بـدني

وفرَّقَ الهْجرُ بـينَ الجفـن والوسَـنِ

ومن جعل الاتّحاد في الفاعل شرطاً تأول هذه المواضع كلِّها.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٦٥٩ (خ).

(٢) ينظر سيبويه: ١/ ١٨٤-١٨٦. والارتشاف: ٦٥٩ (خ).

(٣) ينظر الديوان / ٦٩.

(٤) [الروم: ٣٠/ ٢٤].

(٥) هذا البيت مطلع قصيدة للمتنبي أحمد بن الحسين بن الحسن الكوفي الكندي، الشاعر الحكيم المتوفى سنة (٣٥٤هـ) ترجمته في: نزهة الألباء: ٢٩٤-٣٠٠، تاريخ بغداد: ٤/ ١٠٢، والبيت في ديوانه: ٤/ ١٨٥، وأسفاً: منصوب على المصدر أي أسفت أسفاً ودل على فعله ما تقدمه لأن إبلاء الهوى بدنه يدل على أسفه، كأنه قال: أسفت أسفاً.

الخامس: أنْ يكون من أفعال القلوب[1]، فلا يجوز: جاء زيد قراءةً لِلعلْم، وقتلاً للكفار تريد أنَّه: جاء لأجل ذلك، إنّما تقول: إرادَةً قراءة للعلم، وابْتِغَاء قتل الكفار، ذكره ابن الخباز[2].

قوله: «بحرف السبب» حروف السبب سبعة:

اللام: نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[3].

والباء: نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ﴾[4].

وفي نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[5]، وفي الحديث: **«أنَّ امرأةً دخلَت النّار في هرّةٍ حَبَستْها»**[6]، أي: بسبب هرة.

---

(١) أفعال القلوب هي أفعال النفس الباطنة كالخوف والطمع والحياء لأنَّ الجوارح تابعة لها.

(٢) ابن الخباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور شمس الدين بن الخباز الأربلي الموصلي الضرير. كان أستاذاً بارعاً في النحو واللغة والفقه والعروض. توفى بالموصل سنة (٣٦٧هـ)، من آثاره: النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معطي والأخير بين أيدي الباحثين. ترجمته في: البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٩، بغية الوعاة: ١/ ٣٠٤، انظر ما نسب إليه في: شرح ألفية ابن معطي: لابن الخباز: ص٧٣.

(٣) [البقرة: ٢/ ٢٩].

(٤) [النساء: ٤/ ١٦٠]

(٥) [النور: ٢٤/ ١٤].

(٦) ينظر: صحيح البخاري: الربع الثاني ص٣٢٩.
ومسند الإمام حنبل: ٢/ ١٦١، ومسند ابن ماجه: ١/ ٤٠٢.

«ومن» نحو: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ﴾[1]، أي بسبب فضله لا بأعمالنا. وهذه الأربعة يجوز دخولها عليه.

«وحتى» نحو: «أَسْلِم حتّى تَدخُل الجنَّةَ».

و «الكاف» نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[2]، لهدايته إيّاكم.

وهذه الأمور لا تدخل عليه؛ لأنّها لا تكون إلاَّ مع الفعل المقترن بالحرف المصدري.

قوله: «أيْ لمحبّته» اختلفوا في المفعول له إذا كان نكرة هل يصحُّ دخول /١٤٤/ اللام عليه أم لا، فذهب الجزولي وحده إلى امتناعه فلهذا لا يجوز قوله: «لمحبةٍ»[3] والصحيح الجواز.

---

(١) [فاطر: ٣٥/ ٣٥].

(٢) [البقرة: ٢/ ١٩٨].

(٣) ينظر: القانون في النحو للجزولي: ٦٠ (خ).

(الاستثنــاء)

قال:

«الاستثناء إخراج الثاني من حكم الأول بـ (إلا)».

أقول:

«هذا خاتمة المنصوبات» وقوله في حدّه: «إخراج» جنس يشمل كلَّ إخراج، كالإخراج بالبدل، نحو: «أكلتُ الرغيفَ إلاّ ثُلُثَهُ» وبالصفة نحو: «اعتق رقبةً مؤمنة»(١)، وبالشرط نحو قولك: «اقتلوا المشركين إنْ حاربوا» وبالغاية نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾(٢)، ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾(٣)، وبالاستثناء نحو: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾(٤).

وقوله: «الثاني» مُخْرِج للأنواع الثلاثةِ الأوَّلِ، فإنَّ المخرج فيها ليس الثاني ألا ترى أنّ الثالث مخرج للثلثين، والمؤمنة مخرجة للكفارة، وإنْ حاربوا. مخرج لمن لم يحاربوا ولا شيء من ذلك بثانٍ.

---

(١) في سنن ابن ماجه (كتاب الصوم) ١٤، الحديث (١٦٧١) جـ١/ ٥٣٤. وصحيح مسلم ٣/ ١٣٩.

(٢) [البقرة: ٢/ ١٨٧].

(٣) [البقرة: ٢/ ٢٢٢].

(٤) [البقرة: ٢/ ٢٤٩].

وقوله: «بإلاّ» مخرج للمخرج بالغاية، وكان حقُّه أنْ يقول: أو إحدى أخواتها، لِيَعُمَّ الحدُّ كلَّ مستثنى. وقد يُجاب بأنّه لم يرد أن يحدَّ المستثنى من حيث هو، بل المستثنى المنصوب الخارج عن المنصوبات السابقة، فلو قال ذلك لدخل المستثنى بـ (غير، وسوى) وهو مجرور، والمستثنى بـ (خلا، وعدا، وحاشى) وهو إمّا مجرور أو مفعول به، والمجرور لا يدخل في باب المنصوبات، والمفعول به قد تقدَّم، والمستثنى بـ «لا يكون، وبليس»، وهما من باب خبر كان وأخواتها وقد مضى، وقد يعترض بأنَّ هذا الحدَّ أيضاً صادق / ١٤٥/ على الفاعل والمفعول، والجار والمجرور، والبدل في نحو: «ما قام إلاَّ زيدٌ» و«ما ضربت إلاّ زيداً» و«ما مررت إلا بزيدٍ» و«ما جاءني أحدٌ إلاّ زيد» فكان ينبغي إخراجها عن الحدّ إذا كانت لا تدخل تحت عرضه.

وقوله: «من حكم الأوّل» اتباع لمذهب ضعيف، وحقيقته أن تعلم أنّه لا خلافَ أنَّ في قولك: «قام القوم إلاّ زيداً» مخرجاً ومخرجاً منه، وأن المخرج ما بعد (إلاّ) والمخرج منه ما قبلها، ولكن قبل (إلاَّ) شيئان: القيام، والحكم به، والقاعدة أنَّ ما خرج من نقيض دخل في النقيض الآخر. واختلفوا، هل زيد مخرج من القيام أو من الحكم به؟ والذي عليه محقّقو النحاة والفقهاء، أنّه مخرج من القيام فيدخل في عدم القيام فهو غير قائم، وقيل مخرج من الحكم بالقيام فيدخل في عدم الحكم فهو محكوم عليه، وهو قول قوم من

الكوفيين، ووافقهم الحنفية[١]. فعندنا أنَّ الاستثناء من النفي إثبات، ومن الإثبات نفي، وعندهم أنَّ المستثنى غير محكوم عليه بشيء. ومن حجج الجمهور الاتفاق على حصول التوحيد بقولنا: لا إلهَ إلاّ الله وذلك إنما يتمشّى على قولنا إنَّ المستثنى محكوم عليه، لا مع قولهم أنه مسكوت عنه فافهم.

(١) ينظر الارتشاف: ٧٢٠ (خ)، إيضاح ابن الحاجب: ٦٣ ظ (خ).

(أقســام الاستثنــاء)

قال:

«فأن فُرِّغَ العامل كانا على حسبه»، نحو: «ما قام إلاّ زيد» و«ما ضربت إلاَّ زيداً»، و«ما مررت إلاَّ بزيد».

أقول:

«الاستثناء ضربان، مفرَّغٌ، وتام» ونعني بالمفرَّغ أنْ يكون ما قبل «إلاّ» طالباً لما بعدها، لكونه لم يستوفِ ما يقتضيه[1].

---

(١) أطلق خلف الأحمر في مقدّمته على الاستثناء المفرَّغ أو ما يُسمّى بالحصر والقصر اسم (التحقيق) وقد سمّاه الكوفيون (الإيجاب). والاستثناء المفرغ هو مالم يذكر فيه المستثنى منه، فيكون ما قبل (إلاّ) غير تام متفرغاً للعمل فيما بعدها ظاهراً، وإن كان معموله الحقيقي هو: المستثنى منه، لأنّ الاستثناء في حقيقته عام، وهذا العام محذوف، وما بعد (إلاّ) بدلٌ من ذلك المحذوف فلمّا حذف المستثنى منه، أشغل العامل بالمستثنى، فالتقدير في: «ما جاء إلاّ زيد»، ما جاء أحدٌ إلاّ زيد، ويكون إعراب ما بعد إلا حسب ما يقتضيه العامل الذي قبله بغضّ النظر عن (إلا) وللاستثناء المفرغ شروط: **أحدها**: أن يقع بعد نفي أو شبهه.

الثاني: لا يجوز التفريغ للحال المؤكّدة أو المصدر الموكّد، أو المفعول معه، لا تقول: «ما قمتُ إلاّ قائماً» أو «ما ضربت إلاّ ضرباً» أو «ما سرت إلاّ والنيلَ» لأنّ فيه تناقضاً للنفي أولاً والإثبات ثانياً.

وبالتام ما ليس كذلك، وإنْ كان تاماً فسيأتي، وإنْ كان مفرَّغاً فحكم الاسم الواقع فيه بعد (إلاّ) حكم ما لم تدخل عليه (إلاّ)، فنقول: «ما قام إلاّ زيدٌ» بالرفع؛ كما تقول: «ما قام زيدٌ» و«ما ضربته إلاّ زيداً» بالنصب على المفعولية، كما تقول: «ما ضربت زيداً» و«ما مررتُ إلاّ بزيد» كما تقول: «ما مررتُ بزيد»، وكذا لو السابق غير فعل نحو: «ما زيد إلاّ قائم» فـ«قائم» مرفوع على الخبرية، و«ما في الدار إلاّ زيد»[1] فـ«زيد» مرفوع على الفاعلية بالجار والمجرور لاعتماده على النفي وإنّما يكون التفريغ في غير الإيجاب، وهو ثلاثة أشياء /١٤٦/ :

أحدها: النفي، كما مثلنا، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2].

والثاني: النهي. نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[3].

والثالث: الاستفهام نحو: ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾[4].

قوله: «فإن فُرِّغ العامل» أي العامل السابق إلاّ للعمل في الاسم الذي بعد إلا. /١٤٧/ .

---

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٦٠.

(٢) [آل عمران: ٣/ ١٤٤].

(٣) [النساء: ٥/ ١٧١].

(٤) [الأنعام: ٦/ ٤٧].

وقوله: «كان» أي: المستثنى».

وقوله: «على حسبه» أي على حسب العامل، أي على حسب ما يقتضيه حاله من عمل الرفع أو النصب في اللفظ والحمل.

قال:

«وإنْ لم يُفرَّغ والكلام موجب فالأفصحُ النصب نحو: «قام القوم إلاّ زيداً». وإن كان غيرَ موجب فالأفصحُ البدل نحو: ما قام القوم إلاّ زيداً».

أقول:

وأمّا المستثنى التام فالكلام فيه على ضربين، **أحدهما** / ١٤٨/ أن يكون موجبا[1]، وحكمه وجوب النصب[2]، سواءً كان المستثنى من مرفوع، أو منصوب، أو مجرور[3]، فالمستثنى من المرفوع كقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[4]، والمستثنى من المنصوب كقوله تعالى: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ

---

(١) أي لم يتقدمه نفي أو شبهه من نهي أو استفهام.

(٢) اختلفوا في عامل المسستثنى على وجوه.

ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٠، الخصائص: ٢/ ٢٧٦، أسرار العربية: ٢٠١ وما بعدها، الإنصاف مسألة (٣٤)، شرح المفصل: ٢/ ٧٦. الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٧.

(٣) وسواء تقدّم المستثنى أم تأخّر وسواء كان الاستثناء منقطعاً أو متصلاً وسيأتي الشارح على بيانها.

(٤) [البقرة: ٢/ ٢٤٩].

عَامًا﴾[١]، ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥٓ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ﴾[٢]، ﴿وَإِذِ ٱعۡتَزَلۡتُمُوهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾[٣]، فـ «إلاّ الله» مستثنى (ما) أو من العائد المحذوف»، أي: وما يعبدونه. إلاّ الله، أو من مجرور كقولك: «مررتُ بالقوم إلاّ زيداً» ومنه: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَ﴾[٤]، فـ «امرأتك» في قرءة النصب[٥] مستثناة من أهلك عند بعضهم فتكون واجبة النصب على التقدير.

قوله: «وإنْ لم يفرَّغ» أي العامل السابق على «إلاَّ».

قوله: «والكلام موجب» جملة حالية أي والحالة أنَّ الكلام السابق على (إلا) موجب.

قوله: «فالأفصح النصب» مخالف لما قدَّمناه من أن النصب واجب والذي قدَّمناه هو الصواب، ويحتمل تخريج كلامه على وجهين:

---

(١) [العنكبوت: ٢٩/ ١٤].

(٢) [العنكبوت: ٢٩/ ٣٢].

(٣) [الكهف: ١٨/ ١٦].

(٤) [هود: ١١/ ٨١]

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع التاء من (إلا امرأتك) على البدل، وقرأ الباقون بنصبها على الاستثناء من أحد، أو من أهل.

ينظر: النشر: ٢/ ٢٩٠، التيسير: ١٢٥، شرح الشاطبية: ٢٢٦، غيث النفع: ١٦٠.

أحدهما: أن يكون أشار به إلى ما حكاه الأخفش من أنّ من العرب من يجعل الاستثناء من المخفوض مخفوضاً بالحرف، فنقول: «مررت بالقومِ إلاّ بزيدٍ»[1]، وهذا قليل في الاستعمال، وضعيف في القياس؛ لأنَّ فيه جمعاً بين حرفي تعدية، فيجب أن تُجعل الباءَ زائدة.

والثاني: أن يكون أشار به إلى أنّ (إلاّ) قد تستعمل / ١٤٩/ صفة فيكون ما بعدها على حسب ما قبلها كقولك: «له عندي عشرةٌ إلاّ درهم» أي: غير درهم، وعلى هذا فيكون مقرّاً بالعشرة، لأنَّ كلَّ عشرة فهي موصوفة بأنّها غير درهم بخلاف ما إذا قال «إلاَّ درهماً» فإنّه يلزمه تسعة[2]، وأي الوجهين أراد فليس بجيد، أمَّا الأول فلأن حكاية الأخفش خاصة بالجرّ، وكلامه هو يعمُّ الجرَ وغيرَهُ، وأيضاً فـذِكرُ اللغات النادرة في المختصرات المجحفة معيب لما فيه من إيهام شهرتها واطّرادها إذ كان مبنى المختصرات على أن لا يُذكرَ إلاّ ما شأنه ذلك.

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٧٢٥ (ر).

(٢) تبسيطاً لقول الشارح تقول: إنَّ (إلاّ) قد تأتي أحياناً حرفا يعدّ هو والاسم الذي بعده، كلمة واحدة فيوصف بها موصوف يكون في الغالب جمعاً منكراً فقوله: له عندي عشرةٌ إلاّ درهمُ (بالرفع)، تكون فيه: «إلاّ درهم» بمثابة كلمة واحدة صفة لـ (عشرة).
ينظر سيبويه: ١/ ٣٧٠ «باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل وغير».
والمغني: ١/ ٦٧.
أي أنْ يكون ما بعد (إلاّ) من جنس ما قبلها نحو: قام الناس إلاّ زيداً أو زيدٌ، فزيد من جنس الناس.

وأما الثاني: فلأنّ كلامه في الاستثناء لا من نصيب الجملة، فيكون معنى كلامه أن (لا) مع كونها استثناء يجوز في الاسم بعدها في الإيجاب وجهان، وليس كذلك.

الضرب الثاني: أنْ يكون الكلام الذي قبل (إلاّ) غير موجب وهو النفي، والنهي والاستفهام، وللمستثنى حينئذ حالتان:

إحداهما: أنْ يكون متصلاً ونعني به أن يكون المستثنى منه شاملاً له، كقولك: «ما قام أحدٌ إلا زيدٌ»، وهذا النوع فيه وجهان: **أحدهما:** النصب على أصل الاستثناء. **والثاني:** اتباع المستثنى للمستثنى منه في إعرابه على أنّه بدلُ بعضٍ من كلٍّ عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين[١]، وهذا هو الأكثر في كلامهم، والأوّل عربي جيد[٢]. مثال ذلك بعد النفي قوله تعالى: / ١٥٠/ : ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٣]، قرأ غير ابن

---

(١) قال الكوفيون بـ (عطف النسق) لأن (إلا) عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي بمنزلة (إلا) العاطفة في أنّ ما بعدها يخالف ما قبلها، وكلام البصريين يتفق وما ذهب إليه سيبويه.

ينظر: سيبويه: ١/ ٣٦٠، ٣٦٩، ٣٧٢، المقتضب: ١/ ٣٨٩، أمالي ابن الشجري: ١/ ٧٣-٧٤، الارتشاف: ٧٣٥خ.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٦٠.

(٣) [النساء: ٥/ ٦٦].

عامر[١] بالرفع على أنّه تابع للضمير المتصل بـ (فعلوا) وقرأ ابنُ عامر بالنصب على الاستثناء[٢]. ومثاله بعد النهي: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾[٣]، قرأ بالرفع أبو عمرو[٤]، وابن كثير[٥] على أنّه بدل من أحد، وقرأ الباقون بالنصب على أصل الاستثناء، واستشكل بعضهم اجتماع الأكثر على

---

(١) ابن عامر: هو أبو عمران عبدالله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة الدمشقي المولود سنة (٢١هـ) وقيل (٢٨هـ) على خلاف.
أحد السبعة المشهورين. يقال إنّه أخذ القرآن عن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وقرأ عليه، وهو في الطبقة الأولى من التابعين وشيخ القراء بدمشق. توفى بدمشق سنة (١١٨هـ).
ترجمته في: طبقات القراء ١/ ٤٢٣-٤٢٥، التيسير: ٥/ ٦.

(٢) قرأ ابن عامر بالنصب ويقف بالألف، والباقون بالرفع ويقفون بغير الألف.
ينظر: التيسير ٩٦، النشر: ٢/ ٢٥٠، غيث النفع: ٩٤، شرح الشاطبية / ١٨٤، البحر المحيط: ٣/ ٢٨٥، التبيان: ١/ ١٢٢.
وينظر أيضاً: شرح المفصل: ٢/ ٨٢.

(٣) [هود: ١١/ ٨١].

(٤) أبو عمرو: هو زيان بن العلاء بن بصرى إمام البصرة ومقرؤها، مرت ترجمته.

(٥) ابن كثير: هو عبدالله بن عبدالمطلب بن عمرو بن زاذان بن فيروز ابن هرمز المكي الداري (نسبة إلى تميم الداري الصحابي) كناية أبو سعيد، ويقال. أبو بكر شيخ مكة وإمامها في القراءة في الطبقة الثانية.
ولد بمكة سنة (٤٥هـ) في أيام معاوية وأقام مدة بالعراق ثم عاد إليها، وتوفى سنة (١٢٠هـ).
ترجمته في: طبقات القراء: ١/ ٤٤٣-٤٤٥، التيسير / ٤ لطائف الإشارات: ١/ ٩٤-٩٥، الفهرست: ١/ ٢٨.

غير الراجح، فجعله مستثنى من أهلك كما قدَّمناه وفيه بحث يضيق عنه هذا الشرح(١).

ومثاله بعد الاستفهام ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾(٢)، والضالون مستثنى من الضمير المستتر في يقنط العائد على (من)، وهو بدل منه. ولو قرئ الضالين «لكان جائزاً».

والثانية: أنْ يكون منقطعاً ونعني به أنْ لا يكون المستثنى منه شاملاً(٣) كقولك: «ما فيها أحدٌ إلاّ حماراً»؛ لأنَّ «إلاّ» حدٌّ مختص بمن يعقل فلا يشمل الحمار، وهذا النوع على ضربين:

أحدهما: ما يمكن فيه تسلّط العامل على المستثنى كما مثلنا. فأنه لو قيل: «ما فيها إلا حمارٌ» جاز.

واختلفت العرب في هذا النوع، فالحجازيون يوجبون النصب(٤) وبلغتهم جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾(٥)، وبنو تميم

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٨٢-٨٣.

(٢) [الحجر: ١٥/ ٥٦].

(٣) الاستثناء المنقطع: ما يكون فيه ما بعد (إلا) من جنس ما قبلها ويشترط فيه أن يناسب المستثنى منه، فلا يجوز: قام القوم إلا ثعباناً. وألا يتقدم ما هو نص في خروجه، فلا يجوز: صهلت الخيل إلا الإبل بخلاف (صوتت) مثلاً.

وينظر: شرح المفصل: ٢/ ٧٩-٨٠.

(٤) لأنَّ البدل يمتنع هنا باعتبار أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه.

(٥) [النساء: ٤/ ١٥٧].

يجيزون فيه النصب والإبدال[١]، فيجوز على لغتهم «إلا ابتاعُ الظن» بالرفع على أنه بدل من محلِّ العلم؛ لأنّ (من) الزائدة لا تدخل على الموجب /١٥١/، ولا على المعرفة[٢].

والضرب الثاني: ما لا يمكن فيه تسلُّط العامل على المستثنى وهذا الضرب يجب فيه النصب بإجماع. وذلك كقول العرب: «ما نَفَعَ زيدٌ إلا ما ضرَّ»، فما مصدرية في موضع على الاستثناء، والتقدير ما نفعُ زيدٍ لكنَّ الضَرَّ شأنه[٣]، وهكذا كلّ استثناء منقطع يقدر بـ «لكن» عند البصريين، ولا يجوز الرفع؛ لأنّه لا يجوز: ما نَفَعَ إلا الضرُّ. وقد تبيّن بالتفاصيل التي ذكرتها ما في كلامه من الإخلال.

---

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٦٣-٣٦٤.

(٢) ينظر: البحر: ٣/ ٣٩٠.

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٦٦-٣٦٧، شرح المفصل: ٢/ ٨٠.

(أدوات الاستثناء)

قال:

«ويُستثنى بغير وسوى فيجرُّ ما بعدها نحو: قام القوم غيرَ زيدٍ، أو سوى زيدٍ».

أقول:

أدوات الاستثناء أربعة أنواع، حرف دائماً، وهو «إلاَّ» واسم دائماً وهو «غير وسوى» وفعل دائماً، وهو: «ليس ولا يكون» ومترددين بين الفعلية والحرفية وهو «خلا وعدا، وحاشا»[1].

وفيه مضى الكلام على النوع الأوّل، والكلام الآن على النوع الثاني، وهو: غير، وسوى، واشتركا في أنَّهما اسمان داخلان في الاستثناء محمولان على إلاَّ، وأنَّ المستثنى بهما مجرور بإضافتها إليه وافترقا في إعرابهما، فأما «سوى» فملازمة للنصب على أنَّها ظرف مكان مجازي، والدليل على ظرفيتها وصل الموصول بها، فيقال «قام الذي سواك» ولا يقال: «قام الذي

---

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٥٩ «ونقل أبو حيان أن عبدالله بن مسعود الغزني قد ذهب في كتابه: البديع» إلى أن (دون) من أدوات الاستثناء، ولم أجده عند آخرين.

ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٨٥، الارتشاف: ٧٥١-٧٥٢، ٧٥٤ (خ) المغني: مادة (سوى) ١/ ١٢٣.

مثلك أو غيرك». ويقال في: «سُوَى» على وزن «هُدَى» و«سَواءٌ» على وزن «سَلام» و«سِواء» على وزن «سِنان» و«سِوَى» على وزن «عِنَب» / ١٥٢/ فمن قصر فعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف تعذراً ومن مد أظهر الفتحة، والذي يظهر من كلام النحويين أنَّ الاستثناء بهذه اللغات مسموع.

وزعم ابن عصفور في (شرح الجمل الصغير) أنَّه لم يشرب من هذه اللغات معنى الاستثناء إلاَّ (سوى) (غير) فإنَّها تعرب على حسب ما يستحقّه الاسم الواقع بعد (إلا) في ذلك التركيب فتقول: «قام القومُ غيرَ زيدٍ» بالنصب، كما تقول: «إلاّ زيداً» وما «قام القومُ غيرَ زيدٍ» بالنصب والرفع كما تقول «إلاَّ زيداً»، وإلاَّ زيدٌ. وتقول: «ما قام غيرُ زيدٍ» بالرفع كما تقول: «ما قام إلاَّ زيدٌ» و«ما قام القومُ غيرَ حمارٍ» بالنصب لا غير عند الحجازيين أو الرفع عند التميميين كما يكون ذلك في: «ما قام القوم إلاَّ حماراً».

واختُلف في نصب غير حيث نصبت في غير[1] تفريغ، فقال ابن

---

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٧٤-٣٧٥، وانظر أيضاً سيبويه: ١/ ٦٣-٣٦٤.

شرح المفصل: ٢/ ٨٤، الارتشاف / ٧٣٧ (خ).

واعلم أنَّهم لم يتفقوا على (إعراب غير مطلقاً) فقد ذهب الكوفيون إلى جواز بنائها على الفتح في كل موضع يحسن فيه (إلا) سواء أضيفت إلى معرب أو مبني.

وذهب البصريون إلى إنها يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى مبني بخلاف ما إذا أُضيفت إلى معرب.

ينظر: الإنصاف: مسألة (٢٨) ١/ ١٦٤-١٦٩.

خروف[1] انتصبت بها قبلها على الاستثناء، كما انتصب الاسم الذي بعد إلا، وجعل ذلك دليلاً على أنّ النصب في: «قام القوم إلاّ زيداً» ليس بـ«إلا» لأنَّ «إلاّ» قد عدمت مع غير مع وجود النصب.

المكسورة السين يعني المقصورة، فإنه هو وأكثرهم لم يذكروا الكسر مع المدِّ، قال: فإنْ استثنى بها سواها فبالقياس عليها. وأمَّا.

وقال الفارسي[2]: على الحال، وفيها معنى الاستثناء وهي حال من المستثنى منه وصحَّ ذلك لأنَّ (غيراً) لا تتعرَّفُ بالإضافة، وقيل: على التشبيه بظرف /١٥٣/ المكان والجامع بينهما الإبهام[3].

قال:

«وبليس، ولا يكون، فينصب ما بعدهما على أنّه خبر لهما نحو: قام القوم ليس زيداً، ولا يكونُ زيداً».

أقول:

النوع الثالث: من أدوات الاستثناء الملازم للفعلية وهو «ليس» و«لا

(١) شرح الجمل: ٢/ ٢٠٧ (ر) الارتشاف / ٧٣٧ (خ).

(٢) ينظر: التسهيل لابن مالك: ١٠٦.

(٣) وهو عند جماعة واختاره ان الباذش، ونُقل عن السيرافي أيضاً.
ينظر المغني: ١/ ١١٨، ١٣٧، الهمع: ١/ ٢٣١.

يكون»[1] تقول: «قامَ القومُ ليس زيداً ولا يكونُ زيداً»، وفي الحديث: «**كلُّ خُلقٍ يُطْبَع عليه الإنسانُ ليسَ الخِيانةَ والكَذِبَ**»[2]، والمستثنى بهما منصوب وجوباً على أنّه خبر لهما واسمهما مستتر فيهما وجوباً لجريانهما مجرى «إلاّ» التي هي أصل الاستثناء، و«إلاّ» لا يظهر بعدها إلاّ اسم واحد[3]، والضمير المستتر عائد على البعض المفهوم من الكلِّ السابق، والتقدير: «ليس هو» أي: ليس بعضُهم زيداً، وقال بعضهم التقدير: ليس بعضهم فحذف وهو مردود لأنَّ الفاعل لا يُحذف.

وقال الفراء[4] التقدير ليس فعلُهم فعلَ زيد فحذف المضاف وأعاد الضمير على الفعل المفهوم من الكلام السابق. وإذا كان المستثنى بهما ضميراً

(١) ينظر فيهما سيبويه: ١/ ٣٧٦-٣٧٧.

(٢) مسند ابن حنبل: ٥/ ٢٥٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٨.

(٤) يرى الشارح أنَّ الضمير في: لا يكون، وليس يعود على البعض المفهوم من الكلّ السابق وهذا رأي سيبويه وجمهور البصريين.

وقد ذهب الفراء وتابعه الكوفيون إلى أنَّ الضمير يعود على مصدر الفعل السابق العامل في المستثنى منه والمستثنى نفسه على تقدير مضاف فالتقدير في قولهم: «قامَ القومُ ليس زيدٍ»: «قام القوم ليس هو» أي (القيام) قيام زيد. وذهب آخرون إلى أنّ الضمير يعود على اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل في المستثنى منه، والتقدير عندهم: قام القوم ليس هو (أي القائم).

ينظر: سيبويه: ١/ ٣٧٦، المقتضب: ٤/ ٤٢٨، مجالس العلماء: للزجاجي: ١٥٥، الارتشاف: ٧٤٣-٧٤٤خ المغني: ١/ ٢٢٧.

وجب فصله فتقول: «قاموا ليس أباك ولا يكون أباك» ولا يجوز: «ليسكَ، ولا يكونكَ» لتنزِّل هذين الفعلين منزلةَ «إلاّ» و«إلاّ» يفصل بعدها الضمير وجوباً كقوله تعالى: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[1]، فأمَّا قوله[2]: (رجز)

إذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرَامُ لَيْسي

فضرورة، كقوله[3]: (بسيط)

---

(١) [يوسف: ١٢/ ٤٠].

(٢) في هامش الأصل: «أوله»:

عددتُ قومي كعديد الطيس

والبيت لرؤبة بن العجاج كما جاء في اللسان، وقد وجدته في زيادات ديوانه، والشاهد فيه اتصال الضمير بـ (ليس) ضرورة ومن حق الضمير بعدها الانفصال كالضمير الذي يقع بعد (إلا) لكنه اضطر إلى المجيء به متصلاً، فترك النون مع الوصل مرعاة للفصل الذي كان من حق الكلام، وذلك من جهة أنّه لا نون مع الضمير المنفصل. وفيه شاهد آخر: وهو حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم شذوذاً.

والبيت في: زيادات ديوان رؤبة / ١٧٥.

والطيس: الرمل الكثير. وقيل: كلُّ مَنْ على ظهر الأرض من الأنام وقيل: كل خلق كثير النسل وهو في ابن عقيل: «إذا» ذهب القوم ...

ويروى: «عهدي بقومي ...» و«عهدت قومي ...» و«عهدي بقوم ...» بالتنوين.

(٣) في هامش الأصل: أوله:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا

وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها مع كثرة استشهاد النحاة بـ ووجوده في أكثر كتب النحو: قال البغدادي: «أنشده الفراء ولم يعزه إلى أحد».

=

«أَلّا يُجاورنــــــا إلاكِ دَيَّــــــارُ»

قال:

«ويحاشا، وخلا، وعدا، فيجوز جره ونصبه».

أقول:

هذا النوع الرابع من أدوات /١٥٤/ الاستثناء، وهو ثلاث كلمات، فأمّا خلا، وعدا فيستعملان مجردين من «ما» ومقترنين بها، فالأوّل كقولك: «قام القومُ خلا زيداً، وعدا عمراً» والأشهر نصب المستثنى بهما، ويجوز الجرُّ ولم يحفظه سيبويه[1] وإنما حفظه الأخفش[2]، ومن شواهده

=والشاهد فيه قوله: «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد (إلاّ) للضرورة، وذلك لا يسوغ عند الجمهور، والقياس أنْ يأتي بالضمير بعد (إلاّ) منفصلاً، فيقول: «إلا أياك».

والبيت في: الخصائص: ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥، شرح الجمل: ١/ ٢٦٩.

وديار: معنى أحد، ولا يستعمل إلاّ في النفي العام تقول: ما في الدار ديار، وما في الدار ديور، تريد ما فيها أحد. قال تعالى: ﴿وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦] وهو في: ابن عقيل، وأوضح المسالك برواية: وما (علينا) ... وفي درة الغواص: (فما) يقالي.

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٧٧، شرح المفصل: ٢/ ٧٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٨٧.

قوله(١): (طويل)

خَـلا اللهِ لا أرجُـو سِـواكَ وإنـما
أعـدُّ عيَـالي شُـعْبَةً مـن عيَالكَـا

(وقول الآخر)(٢): (وافر)

أبحنـا حيَّهمُ قـتلاً وأسراً عـدا الـشمطاءِ والطفـلِ الـصغير

وانتصاب المستثنى بهما على أنه مفعول، والفاعل مستتر، فإن قلت: هـذا إنْ صحَّ في عدا لكونها كانت متعدّية قبل الاستثناء كقولـك: «عـدا فـلان طورَهُ» أي: تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة، فكيف تنصب المفعول؟. قلت: ضمَّنوها في الاستثناء معنى (جاوز) وحسن ذلك، لأنَّ كلَّ مَنْ خـلا مِنْ شيء فقد جاوزه(٣).

---

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس، وقد ترجمنا له، ولم نجده في ديوانه.
والشاهد فيه: جر (خلا) للفظ الجلالة على قول الأخفش، ويستشهد به أيضاً على جواز تقديم المستثنى أول الكلام على مذهب الكوفيين. وقد ورد البيت منسوباً في: الخزانة: ٢/ ٣، ابن عقيل ١/ ٥٢٣، اللسان (خلا) ١٨/ ١٦٦.

(٢) لم يتيسر لي الوقوف على نسبة هذا البيت لقائل معين، وهو من شواهد: أوضح المسالك: ٢/ ٧٢، ابن عقيل: ١/ ٥٢٤، الأشموني: ٤٩٤٢.
والشمطاء المرأة التي خالط البياض سواد شعرها.

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٧٧، شرح المفصل: ٢/ ٧٧-٧٨.

فإنْ قلت: فعلى من يعود الضمير المستتر فيهما؟

قلتُ: في ذلك خلاف، فعند أكثر البصريين أنَّه ضمير البعض كما تقدَّم، وفيه بعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلاّ واحداً، وقيل: عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق، فإذا قلت: «قاموا عدا زيد» فالتقدير: «عدا هو» أي: القائم زيداً. وقيل على مصدر الفعل أي «عدا القيام زيداً»[1]. وإن قرنا بـ (ما) فالنصب عند الجمهور واجب؛ لأنَّ (ما) المصدرية وما الفعل في تأويل مصدر وذلك / ١٥٥/ المصدر في تأويل وصف، وذلك الوصف حال، وذلك حال في معنى الاستثناء[2]. وروى الجرمي[3] عن بعض العرب جواز الجرّ مع (ما)، وخرَّج ذلك على تقدير

---

(١) ينظر: الارتشاف / ٧٤٣-٧٤٤ (خ).

(٢) في تبسيط قول الشارح نقول: إنَّ مذهب سيبويه وجمهور البصريين وأغلب الكوفيين في عدا وخلا إذا تقدمتها (ما) المصدرية يتعيّن نصب المستثنى. والمصدر المؤول من (ما) والفعل بعده في محلّ نصب حال، وتقدير الكلام في نحو: جاء القوم ما خلا زيداً. جاء القوم خلوا من زيد أي (خالين) منه.

ينظر: سيبويه: ١/ ٣٧٧.

(٣) ذهب الجرمي والكسائي والفارسي وابن جني إلى جواز الجر مع (ما) في (ما خلا) ولكنهم لم ينكروا جواز النصب في ذات الوقت، فقد جوزوا الوجهين، ويروي سيبويه الجر بخلا من غير ما، قال «وبعض العرب يقول ما أتاني القوم خلا عبيدالله» فيجعل بمنزلة «حاشا».

ينظر: سيبويه: ١/ ٣٧٧، اللمع: ٦٣ (ر)، شرح المفصل: ٢/ ٧٨، المغني: ١/ ١١٨.

زيادة (ما) قبل الجار شاذّة، وإنما قياسها أن تُزاد بينهما نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[١]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾[٢]، ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾[٣].

وأمّا (حاشا) فلم يحفظ سيبويه[٤] في المستثنى بها إلاّ الخفض. وروى الأخفش[٥] وغيره النصب، ويقال فيها: «حاشا» بألفين، «حاشَ» بحذف الثانية، و«حشا» بحذف الأولى[٦].

(١) [المؤمنون: ٢٣/ ٤٠].

(٢) [آل عمران: ٣/ ١٥٩] وما زائدة والتقدير: فبرحمة من الله.

(٣) [النساء: ٤/ ١٥٥].

(٤) في سيبويه: ١/ ٣٧٧: «وأمّا حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجرُّ ما بعدها كما تجرُّ حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء».

(٥) خالف المبرد سيبويه في إنكاره لفعلية (حاشا) وزعم أنها تكون حرف جر كما ذكر سيبويه وتكون فعلاً أيضاً ينصب ما بعده، محتجاً بأنها تتصرف والتصرف من خصائص الأفعال، تقول: حاشيت، أحاشي، وإنّها تدخل على لام الجر نحو: حاشا لزيد والحرف لا يدخل على مثله. وأنّه يدخله الحذف نحو: حاش لزيد، وليس القياس في الحروف والحذف. وما عليه المبرد. هو مذهب الأخفش والجرمي والمازني وجماعة منهم ابن مالك. ينظر في (حاشا): سيبويه: ١/ ٣٧٧، المقتضب: ٤/ ٣٩١، الإنصاف مسألة (٣٧) ١/ ١٦١، شرح المفصل: ٢/ ٨٢-٨٤، المغني: ١/ ١٠٩، الهمع: ١/ ١٣٠.

(٦) في سيبويه: ١/ ٣٧٧: ألا ترى أنّك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً «لم يكن كلاماً».

ولا تدخل عليها (ما). فأمّا قوله[1]: (وافر)

رأيــتُ النــاسَ مــا حاشــا قريــشاً
فإنـــا نحـــنُ أفـــضلُهم فِعـــالا

فنادرٌ.

(١) البيت للأخطل غيث بن غوث. كما جاء في بعض المراجع، ولم أعثر عليه في ديوانه وإنما وجدت فيه قطعة على هذا الوزن والرويّ وليس فيها الشاهد.
ينظر الديوان: ٢/ ١٦٥.

«باب المجرورات»

«إمّا بحرف أو إضافة أو تبعية»

قال:

لما انقضى ذكر المرفوعات والمنصوبات، شرع في المجرورات.

أقول:

أمّا بالحرف كـ «مررت بزيد» أو بالإضافة نحو: «غلام زيد» أو بالتعبية كـ «مررتُ بزيد الفاضل» فالمقتضى لجرِّ الفاضل تبعيته لـ «زيد»؛ لأنَّ الصفة تتبع الموصوف، وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة الشريفة فـ «اسم» مجرور بالباء، ولفظ اسم الله تعالى بالإضافة، و«الرَّحمنِ الرَّحيمِ» بالتبعية؛ لأنَّهما صفتان.

وكان ينبغي للمؤلف ألاّ يذكر الجرَّ بالتبعية كما يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها كـ «جاء زيد الفاضلُ» و«رأيت زيداً الفاضلَ»، أو يذكر الرفع والنصب بالتبعية كما ذكر الجرَّ بها، وبقي عليه في ظاهر /١٥٦/ الأمر جرَّان آخران:

أحدهما: الجرُّ بسبب الجوار كقولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بخفض «الخرب» لمجاورته للضبّ المجرور، وَإنْ كان الخرب اسماً هو صفة

للجحر[1] وكان الفارسي ينشد في ذلك[2]: (سريع)

«قـد يؤخـذ الجـار بجـرم الجـارِ»

والثاني: الجرُّ بسبب توهّم وجود حرفَ الجر كقوله[3]: (طويل)

بَـدا لِي أنّي لَـسْتُ مُـدركَ مَـا مـضَى

وَلاَ سَـابِقٍ شَـيْئاً إذا كـانَ جَائيـاً

بجر «سابق» على توهّم دخول الباء في قولـه «مُـدْرك» وهـذان النوعـان يرجعان عند التحقيق إلى الجرّ بالحرف، والجرِّ بالإضافة.

---

(١) ينظر: الخصائص: ١/ ١٩١.

(٢) هذا صدر بيت جرى مجرى الأمثال في كلام العرب، وتمامه قوله قد يؤخذ الجار بجرم الجار والأمر واضح وراء الدار ولم يتيسر لي الوقوف على نسبته لقائل معين، وكل ما وجدته عنه قولهم «أنه مثل: إسلامي، وهو من شعر الحكمي» هكذا جاء في مجمع الأمثال، وفرائد الآل. ولم أجده في ديوان أبي نواس.

وهو من شواهد المغني. فقد ورد في صدره في: ٢/ ١٩٣، والأشباه والنظائر: ١/ ٣٠ (صدره أيضاً).

وينظر: مجمع الأمثال للميدان: ٢/ ٣٧، فرائد الآل: ٢/ ٨٨.

(٣) هذا البيت شواهد سيبويه، فقد جاء به أربع مرات في مواضع مختلفة نسبه في ثلاث منها لزهير بن أبي سلمى، ونسبه مرة لصرمة الأنصاري، وفي الخزانة أنه لابن رواحة الأنصاري.

وترجمة زهير في: طبقات الشعراء/ ٢٥، بلوغ الإرب: ٢/ ٢٧٧. والبيت في ديوانه: ١٠٧.

قوله: «إمَّا بحَرْف» أي: إمّا مجرور بحرف.

قوله: «أوْ بالإضَافة» تعمُّ إضافة الاسم نحو: «غلام زيد» وإضافة الظرف نحو: «عند زيد» والمفهوم في تصانيف الأقدمين أنَّ الجرَّ بالإضافة أو بالظرف أو بالحرف، وهو تسامع. إذْ الظرف من حيث هو لا تأثير له، وإنَّما التأثير للإضافة، وكذلك يجري على ألسنة المعربين أنْ يقولوا في «زيد» من «غلام زيدٍ» و«عند زيدٍ» أنّه في الأوَّل مجرور بالإضافة وفي الثاني مجرور بالظرف والتحقيق ما بينتُهُ لكَ[1].

(١) ساقط من: ب، جـ.

حروف الجر

قال:

«فحروف الجر: مِنْ، وإلى، وعن، وعلى، وفي، وحاشا وخلا، وعدا، وربَّ، ومتى، ولعل، وكي، والباء، واللام، والكاف، وحتّى، ومذْ، ومنذُ، والهاء، والهمزة لاستفهام أو قطع، ومَ، ومُ، ومِ، والتاء، والواو، ولولا، نحو: «من زيد» وشبهه[1].

أقول:

/ ١٥٧ / : شرع في تفصيل القول في الأنواع الثلاثة، وبدأ بالحروف، فذكر خمسةً وعشرين حرفاً، ونحن نشرحها شرحاً يليق بهذا المختصر فنقول:

حروف الجر[2] على ما ذكر المؤلف خمسةٌ وعشرون:

---

(١) ساقط من: ب، جـ.

(٢) تسميتها بـ «حروف الجر» تسمية بصرية، وأطلق عليها الكوفيون والمبرد اسم (حروف الإضافة) وسمّيت بحروف الجر لأنها تعمل الجر فيما بعدها، أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء أي تضيفاً وتوصلها إليها.

ينظر: سيبويه: ١/ ٢٠٩، ٢/ ٣٠٧، المقتضب: ٤/ ١٣٦.

أحدها: «من»[١] وتكون: للتبغيض نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[٢]، أي: بَعْضهم يقولُ، وهمُ المنافِقُون. ولبيان الجنس نحو: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[٣]، أي الذي هو الأوثان.

ولابتداء غاية المكان[٤] نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٥]، ولابتداء غاية الزمان[٦] نحو: «فَمُطِرنا من الجُمْعَة إلى الجمعة»[٧].

---

(١) ينظر: (مِنْ) في المغني: ١/ ١٤ وما بعدها، أسرار العربية / ١٠٤، رصف المباني: ٣٧٣ (ر)، شرح المفصل: ١/ ١٠-١٤، أوضح المسالك: ٢/ ١٢٨، وما بعدها. وسيذكر لها الشارح هنا عشرة وجوه، وفي المغني: ١/ ١٤ وما بعدها حفظ لها خمسة عشرَ وجهاً.

(٢) [البقرة: ٢/ ٨].

وينظر سيبويه: ١/ ٣٠٧.

(٣) [الحج: ٢٢/ ٣٠].

(٤) في المغني: ٢/ ١٤ أنّ ابتداء الغاية «هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة أنَّ سائر معانيها راجعة إليه، وتقع لهذا المعنى في غير الزمان».

(٥) [الإسراء: ١٧/ ١].

(٦) إبداؤها لغاية المكان مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز استعمالها لابتداء الغاية الزمانية والمكانية. وقد مثّل الشارح لكليهما.

ينظر: الإنصاف مسألة (٥٤) ١/ ٢٠٦.

(٧) ينظر: صحيح البخاري: ٢/ ٢٩ ط بولاق (باب الاستسقاء) ومسند ابن حنبل: ٣/ ٢٧١.

وقوله[1]: (كامل)

مـنْ عَهْـد عـادٍ كـان معْروفـاً لنـا

أسرُ الملُـوك وَقْتلُهَـا وقتَالُـها

وليس منه ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[2]، بل هي بمعنى في، ومثلها بالنسبة إلى ظرفية المكان ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[3]، وللسببية نحو: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[4]، وللبدلية نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾[5]، وللظرفية وقد تقدَّمت، وبمعنى «الباء» نحو: ﴿يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾[6] وبمعنى «عن» نحو: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[7] وبمعنى «عند»

---

(١) البيت لبشامة بن الغوير وهو عمرو بن هلال بن سهم بن مرة بن عوف بن سعد بن دبيان وهو خال زهير بن أبي سلمى.
ينظر ترجمته في (المؤلف والمختلف / ٦٦)، طبقات الشعراء / ٢١٥-٢١٦، وفي الخزانة منسوب إلى بشامة بن حزن النهشلي، وعليه بعض المراجع وهو منسوب إلى ابن الغدير في: حماسة ابن تمام: ١/ ١٣٤، ١/ ١٤٦، و٢/ ٥٣٩، والمفضليات / ٥٩. ومنسوب إلى النهشلي في: الخزانة ٣/ ٥١٥، المؤتلف / ٦٦، ١٦٣.

(٢) [الجمعة: ٦٢/ ٩].

(٣) [فاطر: ٣٥/ ٤٠]

(٤) [المائدة: ٥/ ٣٢].

(٥) [التوبة: ٩/ ٣٨].

(٦) [الرعد: ١٣/ ١١].

(٧) [الزمر: ٣٩/ ٢٢].

نحـو: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَآ أَوْلَادُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[(١)]، ومؤكّـدة وهـي الزائـدة وشرطها أمران:

كونُ الكلام غير موجب، وكون المجرور بها نكـرة، نحـو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[(٢)]، ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[(٣)]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[(٤)].

الثاني: / ١٥٨/ «إلى»[(٥)]: وتكون لانتهاء، غاية الزمان نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[(٦)]، والمكان نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[(٧)]، وللمصاحبة نحو: ﴿أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[(٨)]، أي (مع الله) وقوله[(٩)]: (طويل)

بَرى الحُبُّ جسْمِي ليلـةً بعـدَ لَيلـةٍ
وَيومـاً إلى يـومٍ وشـهْراً إلى شـهَر

(١) [آل عمران: ٣/ ١٠، ١١٦].

(٢) [المؤمنون: ٢٣/ ٢٣].

(٣) [مريم: ١٩/ ٩٨].

(٤) [فاطر: ٣٥/ ٣].

(٥) ينظر (إلى) في: سيبويه: ٢/ ٣١٠، المقتضب: ٤/ ١٣٩، الخصائص: ٢/ ٢٧، شرح المفصل: ٨/ ١٤، المغني: ١/ ٧٠-٧٢.

(٦) [البقرة: ٢/ ١٨٧]، وقد مر تمامها.

(٧) [الإسراء: ١٧/ ١]، وقدر مر تمامها.

(٨) [آل عمران: ٣/ ٥٢].

(٩) البيت من شواهد كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل. جـ٧/ ٢ ظ (خ) ولم ينسبه.

وبمعنى «اللام» نحو: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾[١]، وفي نحو: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[٢].

والثالث: «عن»[٣] وتكون للمجاوزة[٤] نحو: «رميْتُ عن القوسِ» و«سْرتُ عن البَلد». وللبَدل نحو: ﴿لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[٥]، أي: بدلها، وللاستعلاء كقولهم: «أفضَلتُ عنْ زيْد»[٦] أي: عليه.

والرابع: «على»[٧]. وتكون للاستعلاء نحو: ﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ﴾[٨]، وللمصاحبة نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[٩] أي: مع حبه، وللمجاوزة نحو:

---

(١) [النمل: ٢٣/ ٣٣].

(٢) [النازعات: ٧٩/ ١٨].

(٣) ينظر في «عن» أيضاً: شرح المفصل: ٨/ ٣٩، المغني: ١/ ١٢٩-١٣٠، أوضح المسالك: ٢/ ١٣٩.

(٤) في المغني: ١/ ١٢٩: «ولم يذكر البصريون سواه».

(٥) [البقرة: ٢/ ٤٨].

(٦) أفضلت: معناه زدت وصرت ذا فضل ومجد.

وينظر: بيت الحارث ابن محرث:

لاه عمك لا أفضلت في حسب
عنّي ولا أنتَ دياني فتخزوني

(٧) ينظر في: «على»: المقتضب: ١/ ٤٦، ٢/ ٣٢، ٣٢٠، / ٥٣، ٤/ ٤٢٦، شرح المفصل: ٢/ ٣٧، المغني: ١/ ١٢٥، أوضح المسالك: ٢/ ١١٨.

(٨) [الرحمن: ٥٥/ ٢٦].

(٩) [البقرة: ٢/ ١٧٧].

«رضيْتُ عليْه»، وهي لغة بني كعب بن ربيعة، حكى ذلك المبرد في الكامل[١]، وللتعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ﴾[٢] أي: لهدايته إيّاكُم، وللظرفية نحو: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾[٣] أي: في زمن ملكه وبمعنى (منْ) نحو: ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾[٤]، وبمعنى (الباء) نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾[٥]، أي: حقِيقٌ بألاّ أقول على الله إلاّ الحق.

والخامس: «في»[٦] وتكون للظرفية المكانية والزمانية نحو: ﴿غُلِبَتِ الرُّومُ ۝ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[٧]، وللمصاحبة

(١) في الكامل: ٢/ ١٩٠، وعلى في موضع عن. قال العامري (وهو القحيف العقلي):

إذا رضيتْ عليَّ بنو قشير
لعمرُ الله أعجبني رضاها

وبنو كعب بن ربيعة بن عامر يقولون: «رضيَ الله عليك».

(٢) [البقرة: ٢/ ١٥٨].

(٣) [البقرة: ٢/ ١٠٢].

(٤) [المطففين: ٨٣/ ٢]، اي: اشتروا من الناس القمح ونحوه كيلاً.

(٥) [الأعراف: ٧/ ١٠٥]

(٦) ينظر في: «في»: سيبويه: ٢/ ٣٠٨، المقتضب: ١/ ٤٥، شرح المفصل: ٨/ ٢٠، رصف المباني: ٤٤٩، المخصص، ١٤/ ٥٤، المغني: ١/ ١٤٤-١٤٥.

(٧) [الروم: ٣٠/ ٢-٤].

نحو: ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾[1] أي: معهم، وللتعليل نحو: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[2]، وللاستعلاء نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[3]، أي: عليها.

السادس والسابع والثامن: «حاشا، وخلا، وعدا»[4] «وقد ذكرت في الاستثناء».

التاسع: «ربْ»[5] وتكون للتكثير كقوله عليه الصلاة والسلام: «يا ربَّ

---

(١) [الأعراف: ٧/ ٣٨].

(٢) [يوسف: ١٢/ ٣٢].

(٣) [طه: ٢٠/ ٧١].

(٤) في هامش الأصل: «حاشا على رأي سيبويه، وخلا وعدا على رأي - الأخفش».

ينظر: سيبويه: ١/ ٣٧٧، شرح المفصل: ٢/ ٧٨.

(٥) في حرفية «ربَّ» خلاف، فمذهب الكوفيين أنّها اسم حملا على (كم) لأنَّ (كم) للعدد والتكثير وربّ كذلك، فكما أن (كم) اسم فكذلك (ربَّ) وممّا يدلّ على اسمتيها أنّها لا تقع في صدر الكلام وأنّها لا تعمل إلاّ في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في المعارف والنكرات الموصوفة وغير الموصوفة، وأنه لا يجوز إضمار الفعل الذي تتعلق به وأن الحذف يدخلها فيقال رب بالتخفيف.

وذهب البصريون إلى حرفيتها واستدلوا بعدم اقترانها بعلامات الأسماء أو علامات الأفعال. وأنها جاءت لمعنى في غيرها كالحرف.

ينظر: الإنصاف (مسألة ١٢) ٢/ ٤٤٨ وما بعدها، شرح المفصل ٨/ ٢٧.

كَاسيةٍ فِي الدّنْيا عارية يَومَ القِيامَة»[١]. وللتقليل كقول الشاعر[٢] : (طويل)

ألا ربَّ مولُــود ولــيسْ لُّــه أبُ
وذي ولــــدٍ لمْ يَلــــدْهُ أبَـــوانِ

يريد (آدم) و(عيسى)[٣] صلوات الله وسلامه على نبينا وعليهما.

وتَجُرُّ الظاهر كثيراً، فيجب أن يكون منكّرا موصُـوفاً نحـو: «ربَّ رجُـلٍ صالحٍ لقِيتَهُ» والمضمر قليلاً فيجب أن يكون مفـرداً منكـراً مفَـسّراً بتمييـز بعده، مطابق للمقصود نحو: «ربَّهُ رجلاً لقيْتُهُ» و«ربّهُ امرأةً» و«ربَّهُ رجلَين»، و«ربِّهُ امرأتين»، و«ربُّهُ رجالاً»، و«ربَّهُ نساءً»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم، بأن العلم والعظة بالليل ١/ ٣٩-٤٠.

(٢) البيت من شواهد سيبويه: وقد نسبه إلى رجل من أزد السراة ولم يزد في التعريف بـه عـن ذلك المقدار.

والشاهد فيه هنا قوله: «رب مولود» فإن «رب» دالة على التقليل، فالمولود الذي ليس لـه أب قليل نادر، وكذلك ذو الولد الذي لم يولد من أبوين. وقـد ورد منـسوباً لرجـل مـن السراة في: سيبويه والأعلـم: ١/ ٣٤١، ٢/ ٢٥٨، الأصـول ١/ ٢٨٩، شرح الـسيرافي: ٣/ ٧٦ ظ (خ)، الخزانة: ١/ ٣٧٩، المخصص: ١٤/ ٢٢١.

وهو في الخزانة برواية: (عجبت) لموجود وليس له أب. ولا شاهد فيه حينئذ.

(٣) البيت فيه لغز، المولود الذي ليس له أب هو عيسى عليه السلام، والوالد الذي لـيس لـه أبـوان آدم عليه السلام، وقيل أراد به القوس وولده السهم لأنه لا يتخذ القوس إلا من شجرة واحـدة مخصوصة.

(٤) شرح المفصل: ٨/ ٢٨.

والعاشر: «متى» وتختصّ بلغة هذيل، تقول: «أَخْرجَها متى كمِّه» أي: من كمِّه.

الحادي عشر: «لعلَّ» وتختصَّ بلغة عقيل: قال شاعرهم[1]: (وافر)

لعَلَّ اللهِ فضَّلكُمْ علينَا

وأجازوا في لامها الأولى الإثبات، والحذف، وفي الأخيرة الفتح والكسر.

والثاني عشر: «كي»[2]، وإنّما يُجرُّ بها واحد من أمور:

---

(١) هذا صدر بيت، تمامه قول الشاعر:

لعَلَّ اللهِ فضَّلكُمْ علينَا ... بشيء أن أمكم شريم

ولم أعثر على من نسبه إلى قائل معين على الرغم من تواردها في كتب النحو وهو من شواهد: شرح الجمل: ١/ ٣٩٠ (ر) المقرب: ١/ ١٩٣، رصف المعاني: ٤٣٤ (ر)، الجنى/ ٢٣٦، الاقتضاب/ ٤٦٠، والشريم والشروم: المرأة المفضاة وهي التي اتحد مسلكاها.

(٢) اختلفوا في (كي)، فمذهب البصريين أنّه يجوز فيها أنْ تكون حرف الجر كما مثل الشارح.

أمّا الكوفيون فلم يجيزوا فيها ذلك، لأنّها عندهم لا تكون إلاّ حرف نصب، باعتبارها من عوامل الأفعال، ولدخول اللام عليها وحرف الخفض لا يدخل على مثله.

وينظر في «كي». سيبويه: ١/ ٤٠٧-٤٠٨، ٢/ ٣٠٦، المقتضب: ٢/ ٩، الإنصاف: (مسألة ٧٨) ٢/ ٣٠٠ وما بعدها. شرح المفصل: ٨/ ٤٩، المغني: ١/ ١٥٦، أوضح المسالك: ٢/ ١٢٠، وما بعدها.

أحدها: (ما) المصدرية، وصلتها كقوله[1]: (طويل)

ثلاثة.

إذا أنتَ لم تنفَع فضُرَّ فإنَّما

يُرادُ الفَتى كيمَا يُضّرُّ وينفَع

وهُو قليلٌ.

(١) ورد هذا البيت منسوباً إلى أكثر من قائل فهو لقيس بن الخطيم كما جاء في: ديوانه عن ابن السكيت / ٤٤.

وينظر الديوان بتحقيق الدكتور ناصر الدين الأسد / ١٧٠.

وورد منسوباً به أيضاً في: الصناعتين لأبي هلال العسكري / ٢٤٥، إعجاز القرآن / ١٢٦. وهـ.

وهو: للنابغة الذبياني، وقيل للجعدي كما جاء في: همع: ٢/ ٣١، الدرر: ٢/ ٢٩، العيني على الخزانة: ٣/ ٢٤٥، ولم أعثر عليه في ديوانيهما. وهو لعبد الأعلى بن عبدالله بن عامر كما جاء في: أخبار أبي تمام للصولي / ٢٨. ونسب لعبدالله بن معاوية في حماسة البحتري: ٣٣٩، ومجموعة المعاني / ١٧٥، ونسبته لقيس بن الخطيم أولى. وقد ترجمنا له.

والبيت من الشواهد التي ورد بلا عزو في: أوضح المسالك: ٢/ ١٢٠ «عجزه» ابن الناظم / ١٤٧، الأشموني: ٣/ ١٨٢ «عجزه».

وينظر: أخبار النحويين / ٢٩، فصل المقال / ١٤٦، وروايته في: الديوان:

إذا أنتَ لم تنفع فضرَّ فإنما

(يُرجّى) الفتى كيما يضرَّ (وينفعا)

وكذلك في الصناعتين. وفي إعجاز القرآن، وأخبار النحويين (وينفعا).

الثاني: (ما) الاستفهامية، يقال: «جِئتُك أمسْ» فنقول في السؤال عن علة مجيئه: «كيمه» كما تقول: «لَمَه»[1].

الثالث: أن «المصدرية وصلتها» نحو: «جئتك كي تكرمني / ١٦٠ / » التقدير: «كي أن تكرمني» فـ (كي) جاره، لـ «أن والفعل»[2] لأنها في تقدير المصدر والمصدر اسم.

والثالث عشر: «الباء»[3]. وتكون للاستعانة نحو: «كتَبْتُ بالقَلمِ» و«نجَرتُ بالقُدّوم»، وللتعدية نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[4]، أي: أذهب الله نورَهُم، وللتعويض نحو: «بعتُك هذا بهَذا» وللإلصاق[5] كقولك: «أمسكتُ بزيد»

(١) ينظر: سيبويه: ٢/ ٣٠٦.

(٢) في هامش الأصل: «أن بعد» (كي) لا يظهر إلاّ في الضورة كقوله:

فقالت: أكلَّ الناسِ أصبحت مانحا

لسانَكَ كيما أنْ تغرَّ وتخدعا

ولا يكون مضمراً بعده، والفعل في موضع جر بكى، كقولهم: جئتك كي تفعل «أي لتفعل».

وبيت الهامش من الطويل، منسوب لجميل بن معمر العذري.

والبيت في ديوانه / ١٢٥ وروايته (هذا أن تغر) بدل (كيما أن تغر).

(٣) ينظر (الباء) في: سيبويه: ٢/ ٣٠٤، المقتضب: ١/ ٣٩، ٤/ ١٤٢، شرح المفصل: ٨/ ٢٢، المغني: ١/ ٩٥.

(٤) [البقرة: ٢/ ١٧]

(٥) لم يحفظ سيبويه للباء، إلاّ هذا المعنى، وقد سمّاه بـ «الإلزاق».

ينظر: سيبويه: ٢/ ٣٠٤.

وللتبعيض نحـو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[١]، أي: منهـا وقـول ابـن جنـي[٢]: إنّ العرب لا تعرف ذلك، معارض بقول شيخه أبي علي، ويقول الأصمعي[٣]: بمعنى «مع»[٤] نحو: ﴿وَقَد دَّخَلُوا بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِۦ﴾[٥]، وبمعنى «عن»[٦] نحـو: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[٧]، أي: عـن عـذاب واقـع، وبمعنـى في نحـو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[٨]، ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾[٩]، وللسببية نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا﴾[١٠]،

---

(١) [الإنسان: ٧٩/ ٦].

(٢) في سر الصناعة: ١/ ١٥٩ «فالباء من حروف الجر بمنزل عن ومن».

(٣) الأصمعي: هو عبدالملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، صاحب اللغة والنحو والغريب والأخبار. توفي في البصرة سنة (٢١٦هـ) وقيل (٢١٤هـ) وقيل (٢١٣هـ) على اختلاف.

ترجمته في: مراتب النحويين / ٤٦، أخبار النحويين: ٤٥-٥٢، طبقات القراء: ٤٧٠-٤٧١.

(٤) المغني: ١/ ٩٦ ولم ينسبه للأصمعي.

(٥) [المائدة: ٥/ ٦١].

(٦) ينظر: المغني: ١/ ٩٨.

(٧) [المعارج: ١٠/ ١]. وقد سقطعت «واقع» من: ب.

(٨) [القمر: ٥٤/ ٣٤].

(٩) [القصص: ٢٨/ ٤٤].

(١٠) [النساء: ٤/ ١٦٠].

وللبدلية كقوله[1]: (بسيط)

فَلَيْـتَ لي بهـمْ قومـاً إذا رَكِبـوا

شـنُّوا الإغـارةَ فُرسـاناً ورُكبانَـا

أي: فليت لي بدلهم، وللتأكيد وهـي الزائـدة نحـو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[2]، أي: كفى.

والرابع عشر: «**اللام**»[3]، وتكون للملك نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[4]، والاختصاص[5] نحو: السّرجُ للدّابة والمنْـبَرُ للخَطِيـب»، وللتعليـل نحـو:

---

(١) البيت من قطعة لقرط بن أُنيف العنبري. قال صاحب الخزانة وقد تتبعت كتب الشعراء فلم أظفر له بترجمة.

والشاهد فيه ما ذكره الشارح من مجيء الباء للبدلية.

وهو في بعض المراجع شاهد على نصب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله مع أنه معرف بالألف واللام، وهو قليل.

وقد ورد منسوباً في: الخزانة: ٣/ ٣٧، العيني على الخزانة: ٣/ ٧٢، ٢٧٧، الدرر: ١/ ١٦٧.

(٢) [النساء: ٤/ ٧٩].

(٣) ينظر: «اللام» في: سيبويه: ٢/ ٣٠٤، المقتضب: ١/ ٣٩، ٢٥٤، ٢/ ٣٧، شرح المفصل: ٨/ ٢٥-٢٦، المغني: ١/ ١٧٥، أوضح المسالك: ٢/ ١٣١-١٣٥.

(٤) [لقمان: ٢٦].

(٥) أطلق على «الاختصاص» اسم «شبه الملك» و(الاستحقاق».

وعلامته أن يقع بين ذاتين. الثاني منهما لا يملك، أو أولهما لا يملك نحو: أنا لك، ولعمرو أخ.

ينظر: سيبويه: ٢/ ٣٠٤.

﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ﴾[١]، وزائدة للتأكيد نحو: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾[٢]، أي: رَدِفُكمْ وللانتهاء نحو: ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ﴾[٣]، أي: إلى أجل، وللظرفية نحو: ﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾[٤].

الخامس عشر: «الكاف»[٥]، وتكون للتشبيه نحو: ﴿وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾[٦].

والتعليل / ١٦١/ نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[٧]، أي: لهدايتِه إيَّاكُم، وزائدة للتأكيد نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٨]، أي: لَيسَ مِثْلُه شيء.

والسادس عشر: «حتى»[٩]، ومعناها الغاية، ولا تجرُّ إلاّ آخراً نحو: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها» أو متصلاً بآخر نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[١٠]،

---

(١) [البقرة: ٢/ ٢٩].

(٢) [النمل: ٢٧/ ٧٢]: والردف: الاتباع.

(٣) [فاطر: ٣٥/ ١٣].

(٤) [الفجر: ٨٩/ ٢٤].

(٥) ينظر «الكاف» في: سيبويه: ١/ ٢٠٣، ٢٠٩، المقتضب: ٤/ ١٤٠-١٤١، سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٩٦، شرح المفصل: ٨/ ٤٢، وما بعدها، المغني: ١/ ١٥١-١٥٢ أوضح المسالك: ٢/ ١٤١-١٤٤.

(٦) [الرحمن: ٥٥/ ٣٧] وتمامها، ﴿فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾، والدهان: الأديم الأحمر، أو ما يدهن به. أو جمع دهن.

(٧) [البقرة: ٢/ ١٩٨].

(٨) [الشورى: ٤٢/ ١١].

(٩) ينظر: في «حتى» سيبويه: ١/ ٤١٣، ٤١٧، المقتضب: ٢/ ٣٨، شرح المفصل: ٨/ ١٧، أسرار العربية / ١٠٥، المغني: ١/ ١١١-١١٥.

(١٠) [القدر: ٩٧/ ٥].

و«سهرتُ البارحةَ حتى الصباح»[١].

السابع، والثامن عشر: «مذْ ومنذُ»، ويختصّان بالزمان، فإنْ كان حاضراً تعيَّن جرُّه نحو: «مذْ يْومِنَا، ومنذُ يَوْمِنا» وإن كان ماضياً، فالغالبُ على «مذْ» أن تجرَّهُ نحو: «ما لقيتُهُ مذ يومِ الخميس»، وإذا ارتفع ما بعدهما كانا اسمين مبتدأين والمرفوع خبراً عند جمهور البصريين، أو بالعكس عند بعضهم، أو فاعلاً بكان تامَّة محذوفة عند الكوفيين، واختاره ابن مالك، أي: «مذ كان يومُ الجمعة» وهما حينئذ ظرفان مضافان للجملة وإن دخلا على جملة فهما ظرفان باتفاق[٢]، والغالب أن تكون الجملة فعلية كقوله[٣]: (كامل)

---

(١) اعلم أنَّهم اختلفوا في الخافض لما بعد «حتى» في الغاية، فمذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين انَّ «حتى» الجارة هي نفسها التي تعمل الجرّ فيما بعدها، وقد ذهب الكسائي والفراء إلى أنَّ ما بعدها ليس مجروراً بها. وإنما بإلى الجارةَ مضمرة لأنها نائبة عن إلى في خفض الأسماء.

قال ابن يعيش معلّقاً على قول الكسائي والفراء «وهو قول واه فيه بعد لأنه يؤدي إلى إبطال معنى «حتى» وذلك أن باب «حتى» أن يكون الاسم بعدها من جملة ما قبلها ما داخلاً في حكمه».

ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١٧، الرضي: ٢/ ٢٤١.

(٢) ينظر: الخلاف في إعراب منذ ومذ في الإنصاف / مسألة (٥٦)، المغني: ٢/ ٢١.

(٣) هذا صدر بيت من الكامل منسوب لفرزدق أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة أحد الشعراء المشهورين في العصر الأموي توفى بالبصرة سنة (١٠٠هـ).

ترجمته في: طبقات الشعراء: ١١٥ وما بعدها.

=

«مـــا زالَ مُـــذ عقَـــدتْ يَـــداهُ إزارهُ»

وقد تكون اسمية كقوله[1]: (طويل)

«وما زلتُ أبغـي المـالَ مُـذْ أَنَـا يـافِعٌ»

والتاسع عشر: «الهاء» كذا في نسخ هذه اللمحة، وهو خطأ واضح، أمَّا مـن المؤلف أو الناسخ، والصّواب أن يقال: و«ها» بغير ألف ولام، ويقصر الألف، أي: ولفظه «ها» وهي «هـا» التنبيـه كقولـه، (هـاللهِ لأَخْـرُجَنَّ» ثـم الـصَّواب

=والبيت من قصيدة في رثاء يزيد بن المهلب، وتمامه:

مـــا زال مـــذْ عقـــدتْ يـــداه إزاره
فـــسما فـــأدركَ خمـــسةَ الأشـــبارِ

واستشهد به قوله: «مذ عقدت يداه إزراه» إذا أضاف مذ إلى الجملة الفعلية.

والبيت في الديوان: ١/ ٣٧٨. برواية (فندا) بدل (فسخا).

(١) هذا صدر بيت من الطويل هو الخامس من قصيدة مسطورة في ديـوان الأعـشى **ميمـون** ابن قيس في مدح الرسول الكريم «ﷺ» وتمامه قوله:

مـا زلـتُ أبغـي المـال مـذ أنـا يـافعُ
وليـداً وكهـلاً حـين شـبتُ وأمـردا

والشاهد فيه قوله: «مذ أنا يافع» حيث دخلت «مذ» على الجملة الاسمية.

والبيت في الديوان / ١٣٥.

واليافع: الغلام الذي راهق العشرين، والأمرد: من لم ينبت شعر في وجهه.

/ ١٦٢/ أن لا تعدّ في حروف الجر فإنّ الجار على الأصحّ حرفُ القسم، وهي سادّة مسدَّهُ لفظا[1] كما سدَّتِ الواو مسدَّ ربَّ في قوله[2]: (طويل)

«وليْلٍ كَموجِ البَحر أرْخَى سُدولَهُ»

ولا تدخل على اسم الله تعالى، ولك في ألفها وألف الاسم الأعظم، أربعة أوجه:

أحدها: حذفهما وهو القياس.

الثاني: إثباتهما.

الثالث: حذف الأولى. وإثبات الثانية.

الرابع: عكسه.

---

(١) في هامش الأصل: «قال ابن جني»: لا ينوب الجار عن الجار حتى يجمع بينهما في المعنى أمر داع إلى جواز ذلك فيخرج الحرف دالاً على ذلك المعنى، ومعلماً أن هذا الفعل الظاهر، الذي تعلق به هذا الحرف أن يكون تابعاً وموصلاً، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٨].

وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة، وإنّما تقول: رفثت بها. أو - معها، لكن لما كان الرفث في معنى الإفضاء جاز أن تعديه بإلى حتى كأنك قلت: «الإفضاء إلى نسائكم».

ينظر الخصائص لابن جني: ٢/ ٣٠٨. والآية من سورة البقرة، ٢/ ١٧٨.

(٢) هذا صدر بيت من الطويل منسوب لامرئ القيس من معاقته المشهورة وعجزه: ... علي بأبواع الهموم ليبتلي.

وهو في الديوان / ٨.

وتمام العشرين: «الهمزة» وهي ضربان، همزة الاستفهام، وهمزة اسم الله تعالى إذا قطعت، وكلاهما بمنزلة (ها) في الاختصاص باسم الله تعالى وفي أنّها عوض عن الجارِ، وأنّهم اختلفوا هل الجرُّ بها أو بالحرف المحذوف، وأنّ الصحيح أنّها بالمحذوف[1]، تقول. «الله لأفْعَلنَّ» إذا استفهمت، وقُرِئ شاذاً: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَٰدَةً اللَّهِ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلْآثِمِينَ﴾[2]، بتنوين شهادة وقطع الهمزة[3].

والحادي والعشرون: «من»[4] مضمومة الميم والنون ومفتوحتها، ومكسورتها، ولا تدخل إلاّ على لفظة (الرَّبّ) تقول: «من ربّي لأفعَلَنّ.

والثاني والعشرون: «مُ»[5] بضم الميم، و«مِ» بكسرها كذا ذكر، وبقي عليه، و«مَ» بفتح الميم، ولا تدخل إلاّ على اسمه سبحانه.

والثالث والعشرون: «التاء» وتَخْتصُّ أيضاً باسمه تعالى نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾[6]، ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾[7]، ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾[8]،وقد يقال: تربَّ

---

(١) ينظر اختلاف النحاة في هذه المسألة في الإنصاف / مسألة (٥٧). والحادي العشرون: «من».

(٢) [المائدة: ٥/ ١٠٦].

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٤/ ٤٤، وشواذ القرآن: ٣٥.

(٤) ينظر: (من) في: رصف المباني: ٣٧٨.

(٥) ينظر: (م) في سيبويه: ٢/ ٣٠٩، الممتع: ٢٣٩، رصف المباني / ٣٥١.

(٦) [الأنبياء: ٢١/ ٥٧].

(٧) [يوسف: ١٢/ ٩١].

(٨) [يوسف: ١٢/ ٨٥].

الكَعبَةِ. وأشذُّ منه (يا لرَحْمنِ) حكاه ابن خالويه[١].

والرابع والعشرون/ ١٦٣/ «الواو» ولا تجرُّ إلاّ المقسم به في الظاهر نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[٢].

والخامس والعشرون: «لولا»[٣] إذا دخلت على الضمير المتصل كقوله[٤]: (سريع)

---

(١) ابن خالويه: هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان أو عبدالله اللغوي النحوي، من كبار أهل اللغة العربية، أصله من همذان، دخل بغداد سنة (١٣٤هـ) ثم رحل إلى الشام واستوطن حلب، واختص بسيف الدولة وتوفي في حلب (٣٧٠هـ).
له: ليس في كلام العرب، والمقصور والممدود، والمذكر والمؤنث، وشرح مقصورة ابن دريد وغيرها.
ترجمته في: نزهة الألباء: ٣١١ طبقات القراء: ١/ ٢٣٧.
ينظر: الارتشاف: ٧٢٤ (ر).

(٢) [الليل: ٩٢/ ١-٢].

(٣) ينظر في (لولا): سيبويه: ١/ ٣٨٨، المقتضب: ٣/ ٧٣، الإنصاف: ٢/ ٣٦٢، شرح المفصل: ٣/ ١٢١ وما بعدها رصف المباني / ٣٣٧ (ر)، المغني: ١/ ٢١٥ وما بعدها.

(٤) هذا البيت، منسوب لعمر بن أبي ربيعة، سمّاه بعمر رسول الله (ﷺ) وكان في الجاهلية يسمى (بجيراً) بن أبي ربيعة واسمه حذيفة وكان يلقب بذي الرمحين، من أشهر شعراء الغزل والمجون في زمانه، ولد سنة ٢٣هـ، وتوفي سنة ٩٣هـ.
ترجمته في: الشعر والشعراء: ٢/ ٥٥٣، وفيات الأعيان ١/ ٣٥٣، والبيت في الديوان/ ١٢٢.
وبعده:

أنتَ إلى مكةَ أخرجتني
ولو تركتَ الحجَّ لم أخرجِ

وهو في شرح المفصل ٣/ ١٩ برواية: أومت «بكفيها» بدل «بعينيها».

أومــتْ بعينَيَهــا مــن الهَــوْدجِ

لَــولاكَ في ذا العَــامِ لمْ أحجُــجِ

هذا قول سيبويه[١]، وخالفه الأخفش[٢]، فزعم أنَّ الضمير في محلٍّ رفع بالابتداء، وأنّه أُستعير في مكان ضمير الرفع.

والأصل: لولا أنت. كما عكسوا قولهم: «ما أنا كانت»[٣] وخالفهما المبرد[٤] في إثبات ذلك من لغة العرب فزعم أنَّه لحن لا يجوز التكلّم به، ونقلهما حجة عليه.

وبعد: فقد اشتملت هذه الأسطر الكبيرة من هذه اللمحة الصغيرة على نقود كثيرة، منها ما ذكرته فيما مضى، ومنها ما أنا أذكره الآن، وذلك أنَّه أودع هذه المقدّمة على صغرها حروفاً غير مشهورة[٥]، ثم أنَّه خلطها بالمشهورة، ولم يُميّز بينها فأوهم ذلك كثرتها كلِّها، وعبَّر عن بعضها بعبارة موهمة كقوله: والهمزة لاستفهامٍ أو قطع، فإن ذلك يوهم أنّ القطع غرض مقصود من الحرف، ومعنى مستفاد منها، كما أنّ الاستفهام كذلك، وكان

---

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٨٨.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣/ ٧٣.

(٣) الإنصاف مسألة: (٩٧) ٢/ ٣٦٢، شرح المفصل: ١/ ١٢١.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/ ٧٣، الكامل: ٣/ ٣٤٥.

(٥) وهي (ها، الهمزة، من، م، م، ـم، التا).

الصَّواب أن يقول: وهمزة الاستفهام، وهمزة الوصل المقطوعة. واختار في بعضها خلاف المختار فإنّ الصحيح في: «مُ، ومنُ» أنهما بعض (أيْمنُ) من قولهم في القسم: أيمنُ الله، وليسا حرفي جرّ، وقد نصَّ سيبويه -رحمه الله / ١٦٤/ تعالى- في (م) في الباب الذي ترجمته هذا باب عدّة ما يكون عليه الكلم وعَلَّل ذلك بأنَّه لمّا لم يجيء إلاّ متصلاً بالقسم أشبه الأسماء التي لا تنفصل من عاملها نحو: قمت، ورأيتك، وشبه ذلك فلذلك صَحَّ كونُهُ على حرف واحد[1].

ومنها أنَّه أَخَلَّ بلغة في الميم فإنَّه مثلَثُ وهو لم يذكره إلاّ مرتين، وبلغتين في «مُنُ» فإنّه لم يذكره إلاّ مرةً وهو مثَلَّثُ الحرفين، فلا هو استوفى، ولا هو ترك.

وأطلق «لوْلا» وكان يجب أنْ يقيدها بالمضمر، وليس هذا ممَّا يُعْذَر فيه بالاختصار.

---

(١) سيبويه: ٢/ ٣٠٤، ٣٠٩. وينظر شرح المفصل: ٨/ ٣٥.

حروف القسم

قال:

«وحروف القسم: الباء، والواو، والتاء، واللام».

أقول:

باب القسم من فروع باب حروف الجرِّ، وحروفه أربعة «الباء» وهي أمُّ الباب[١]، وتجرُّ الظاهر نحو: «أقسِمُ بالله لأفعَلَنَّ» وقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ ﴾[٢]، والمضمر نحو قوله[٣]: (وافر)

.... **فَـلا بِـكَ مـا أسْـألُ ولا أغامَـا**

---

(١) ينظر: في باء القسم: سيبويه: ٢/ ١٤٣، المقتضب: ٢/ ٢١٨، المخصص: ٤/ ٥١، شرح المفصل: ٢/ ٣٢، المغني: ١/ ٩٨.

(٢) [ص: ٣٨/ ٨٢].

(٣) هذا عجز بيت نسبه أبو زيد في نوادره إلى عمرو بن يربوع ابن حنظلة قاله ويبتا في زوجته. وتمامه:

رأى برقـاً فأوضـع فـوق بكـر
فـلا بـك ....

والشاهد فيه دخول باء القسم على المضمر وهو كاف الخطاب، وقد ورد منسوباً في: النوادر: ١٤٦، الجمهرة: ٣/ ١٥٣ وأوضع: أسرع في السير، يقال: أوضعه أي: راكبه، أي جعله واضعاً. والبكر: الفتى من الأبل، وجملة: «ما أسال ولا أغاما» جواب القسم يدعو لمحلة أهلها بأن تسلم من أذى البرق والسيل، ويقسم بحياتها أنّه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل قد يؤذي أهلها.

وينظر: قصة البيت في النوادر: ١٤٦ وعجز البيت في الأصل برواية:

«فـلا بـك لا أسـأل أو لا أغـامي»

وما أثبته من: ب، جـ.

ويكون الفعل معها مضمراً كالبيت. وظاهراً كالمثال، وكقوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾[1].

وبقية حروف القسم لا تُجُرُّ إلاّ مظهراً، ولا يكون عاملها إلا مضمراً «واللام» لا تجر إلا لفظة اسمه تعالى بشرط أن يراد معنى التعجب[2]، تقول: «لله لا يبْقَى أَحد» أي: أقسمت بالله لا يبقى أحد، وتَعجّبت لذلك، ولما ضُمَّن (اقسم) معنى التعجب عدِّي / ١٦٥/ باللام كما تقول: «عجبت لزيد».

(١) [النور: ٢٤/ ٥٣].

(٢) ينظر سيبويه: ٢/ ١٤٤.

(حروف ربط الجواب بالقسم)

قال:

ويربط القسم بالمقسم عليه في النفي: (ما)، و(لا) نحو: واللهِ ما خرج زيد، وتاللهِ لا يخرج عمرو، وفي الإيجاب (إن) نحو: «والله إنّ لزيد قائم، أو ليخرجَنَّ عمرو».

أقول:

كل من جملتى القسم والجواب مفتقر إلى أحرف، فأمَّا أحرف الجملة القسمية فهي الأربعة التي تقدَّم ذكرها، وفائدتُها توصيل الفعل القاصر، وهو فعل القسم إلى المفعول به ويُستثنى عنها إن كان القسم بجملة اسمية نحو: «عهْدُ الله» لأفْعَلَنَّ وقوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[1]، وقولهم: «أيمنُ الله لأفعَلَنَّ».

وأمّا أحرف الجواب فهي الأربعة المذكورة هنا وفائدتها ربط جملة الجواب بجملة القسم. وتنقسم (اللام) إلى لام الابتداء، ولام التأكيد[2].

(١) [الحجر: ١٥/ ٧٢].

(٢) ينظر فيهما: شرح المفصل: ٨/ ٦٢: وما بعدها، المغني: ١/ ١٨٩.

فأما (إن) و(لام الابتداء) فيربطان الجملة الاسمية ثم تارة يجتمعان نحو: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾ [1]، وتارة تنفرد إحداهما عن الأخرى فانفراد (إن) نحو: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾[2]، وانفراد اللام نحو: ﴿وَلَئِن صَبَرۡتُمۡ لَهُوَ خَيۡرٞ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾[3]، وقد تخفف أنَّ فيلزمها اللام غالباً ﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾[4]، أي: أن كلَّ نفس لعليها حافظ. فَخُففت (إن) وأبطل العمل وزيدت ما بين اللام والخبر تأكيداً، على تأكيد، والجملة جواب لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾[5] / ١٦٦/ وأمّا مَنْ قرأ بالتشديد[6] فالمعنى: ما كلُّ نفْس إلاَّ عليَها حافظٌ، فـ(إن) نافية، ولَمَّا حرف استثناء بمنزلة إلاّ وهو كلمة واحدة.

---

(١) [يس: ٣٦/ ١-٢، ٣].

(٢) [الدخان: ٤٤/ ١-٣].

(٣) [النحل: ١٦/ ١٢٦].

(٤) [الطارق: ٨٦/ ٤].

(٥) [الطارق: ٨٦/ ١].

(٦) قرأ الحسن والأعرج وقتادة وعاصم وابن عامر وحمزة وأبو عمر بخلاف عنهما لما مشددة. وهي بمعنى (إلا) لغة مشهورة في هذيل وغيرهم، وعلى هذه القراءة يتعين لمن تكون ما نافية أي: كل نفس إلا عليها حافظ.

وحكى هارون أنه قرئ بالتشديد كل بالنصب، فاللام هي الداخلة في خبر إن، وما زائدة، وحافظ خبر إن، وجواب القسم هو ما دخلت عليه أي سواء كانت المخففة أو المشددة أو النافية.

ينظر: البحر المحيط: ٨/ ٤٥٤، شواذ القرآن: ١٧١ إملاء ما من به الرحمن: ٢/ ١٨٨-١٨٩.

وأمّا (لام التأكيد) فتدخل على الفعل المضارع المؤكد بالنون، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَفْتَرُونَ﴾[١]، وعلى (قد) الداخلة على الفعل الماضي نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[٢]، وقد تدخل على الماضي حين لا يؤتى بـ (قد) نحو: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾[٣].

وأمّا (ما) و(لا) فيدخلان على ما يراد نفيه نحو: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾[٤]، نحو قول الشاعر[٥]: (بسيط)

حَسْبُ المحبّين في الدنْيا عذابُهُم

تالله لأعذِّبتُهُمْ بعْدَها سَقَر

(١) [النحل: ١٦/ ٥٦].

(٢) [يوسف: ١٢/ ٩١].

(٣) [الروم: ٣٠/ ٥١].

(٤) [البقرة: ٢/ ١٤٥].

(٥) البيت منسوب للمؤمل بن أميل بن أسيد المحاربي، شاعر كوفي من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وكانت شهرته في الدولة العباسية أكثر، لأنّه كان من الجند المرتزقة معهم ومن يخصهم ويخدمهم. توفى سنة (٢٩٠هـ).
والشاهد فيه قوله: «تالله لأعذبنهم من بعدها سقر» فقد ينظر: ترجمته في معجم الشعراء: ٣٨٤، سمط اللالئ: ١/ ٥٢٤. دخلت (لا) على ما يراد نفيه في القسم. والبيت من الشواهد المنسوبة للمؤمل في الخزانة: ٣/ ٥٢٣، ٤/ ٢٢٨ تزيين الأسواق. ص١١. الموشى أو الظرف والظرفاء: ١/ ٩٢.

ويجوز نفيه بأنْ كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[1]، إنْ الأولى شرطية الثانية نافية والمعنى والله إن زالتَا ما يمسكهُما من أَحَدٍ من بعْده.

قوله: «ويربط القسم» أي: ويربط جملة القسم.

قوله: «بالمقسم عليه» أي: بالكلام المقسم عليه.

قوله: في النفي «كان الأحسن أن يقَدَّمَ ما يُربطْ في الإيجاب قوله: «ما، ولا» بقي عليه: «إنَّ» وذلك واقع في القرآن كما مثلنا. وقد يكون النافي أيضاً (لم) و(لن) كقول بعضهم، وقيل له: ألكَ بنونَ؟ نعم، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة[2] وقول أبي طالب يخاطب النبي ﷺ[3]: (كامل)

والله لـنْ يَـصِلُوا إليْـك بَجمِعهـم
حتّى / ١٦٧/ أو سَدَّ في الـتُّراب دفينَـا

وذلك نادر لا يُعثر عليه، فلا على المصنف إذا لم يذكره.

---

(١) [فاطر: ٣٥/ ٤١].

(٢) في المغني: ١/ ٢٢١ «ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب (يعني جواب القسم) أي: أن لي لبنين، ثم استأنفت جملة النفي».

والمنجبة: هي من ولدت نجيباً. ضد المحمقة اسم فاعل.

(٣) والشاهد في البيت قوله: «والله لن يصلوا إليك» فقد دخلت «لن» نافية لجواب القسم مثلها مثل: ما ولا.

والبيت في شرح الديوان: ١٧٦ واسمه (غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب). وقد ورد منسوباً له أيضاً في: المغني ١/ ٢٢١، ٢/ ١٦٢، الخزانة: ٣/ ٢٩٦.

(الإضـــافة)

قال:

«والإضافة محضة وتُعرِّف، أو تُخصِّص نحو: غلامُ زيـدٍ، وغـلام رجـلٍ وغير محضة، ولا تُعرِّف ولا تُخَصِّص، وتكون في اسم الفاعل نحو: ضاربُ زيدٍ وفي اسم المفعول نحو: مضروبُ الأبِ، وفي الصّفة المشبهة نحو: حَسنٌ وجْهِهِ وفي أفعل التفضيل نحو: أفضلُ القومِ».

أقول:

لما انتهى ذكر المجرور بالحرف، شرع المجرور بالإضافة والكلام في ذلك ثلاثة أمور:

في تفسير الإضافة لغة واصطلاحاً، ويَتَضَمَّن ذلك بيان ما يحدث بسببها.

في تقسيمها إلى محضة، وغير محضة، ويتضمَّن ذلك بيـان فائـدتها. فأمَّـا التفسير، فاعلم أنّ الإضافة في اللغة الإسناد[1]، يقال: «أضـفتُ ظهـري إلى

---

(١) أي مطلق الإسناد، ومنه قول امرئ القيس:

فلـــمّا دخلنـــا (أضـــعفنا) ظهورنـــا
إلى كـــل حـــاريّ جديـــد مـــشطب

والحاري: المنسوب للحيرة، ومشطب: مخطط.

الحائط» أي: أسندته إليه، وفي الاصطلاح إسناد خاص، وهو إسناد اسم **إلى** ما أُقيم مقام تنوينه، أو نونه التالية للإعراب. **فالأوّل** كقولـك في: «غـلام»: غلامُ زيدٍ، **والثاني**: كقولـك في: مُـسلمَيَن ومـسْلِمينَ: مُـسْلماكَ ومُـسلِمِيَ. وقولي: إلى ما أُقيم مقامَ تنوينه أعمُّ من أنْ يكون اسماً كما مثلنا أو غيره **كقوله** تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [1]، ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [2]، وقولك: «جئتُك كراهيّةَ **أن** تغْضَب» وإنّما / ١٦٨/ في تقدير الاسم، ألاَ ترى أنَّ التقدير: هذا يـومُ **نفـعِ** الصادقين، وهذا يومُ انتفاءِ النطق، وجئتك كراهيةَ الغضب.

وأمّا التقسيم، فاعلم أنَّ الإضافة ضربان[3]، محضة وغير محضة **فالمحضة** ضابطها أنْ يكون المضاف إليه صفة أُسندت إلى معمولها وتحت هذا **ثـلاث** صور:

إحداها: ألاّ يكون المضافُ صفة، ولا المضافُ إليه معمولاً، وذلك **نحو**: «غلام زيد وثوب عمرو، ودار بكر».

الثانية: أنْ يكون المضاف صفة، والمـضاف إليـه لـيس معمـولاً، **وذلـك** كقولك: مصارع مصر، وكاتب السلطان، وأفضل القوم.

---

(١) [المائدة: ٥/ ١١٩].

(٢) [المرسلات: ٧٧/ ٣٥].

(٣) ينظر فيها أيضاً: شرح المفصل: ٣/ ١٠-١١.

والثالثة: أنْ يكون المضاف إليه معمولاً للمضاف، ولكـن المـضاف غـير **صفة** نحو: ضرْبُ الأمير، وأكلُ الخبز.

فهذه الأنواع الثلاثة هي أقسام الإضـافة المحـضة، وتُـسَمَّى الإضـافة **المعنوية**؛ لأنَّها تفيد في المضاف أمراً معنوياً، وهـو التعريـف أو التخـصيص **وذلك** أنّه يتعَرّفُ بالمضاف إليه إن كان معرفة كـ «غلام زيد» ويتخصص به **إن** كان نكرة كـ «غلام امرأة» فإنه أخص من قولك: «غلام» ولكنه لم يتعرف **فيصير** كـ «زيد وعمرو».

ولا تعدو هذه الإضافة أنْ تكون عـلى معنـى (الـلام) أو (مـن) أو (في) **وذلك** لأنَّ الثاني إن كان ظرفـاً لـلأوّل زمانيـاً أو مكانيـاً فهـي (في)، مثـال **الزماني** ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ﴾[1]، ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[2]، ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[3].

ومثال المكاني: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾[4]، / ١٦٩/ وإنْ كان كلاًّ له.

ويَصحُّ إطلاق اسمه عليه فهي بمعنى: (من) نحو: «خاتَمُ فضَّةٍ» و«ثَوْبُ خزٍّ»، و«بابُ سـاجٍ»، وإلاّ فهـي بمعنـى الـلام نحـو: «غـلام زيـدٍ»، و«يـدُ عمرو»، و«يومُ الخميس» لأنَّ الثاني ليس ظرفاً لـلأوّل فـانتفى معنـى (في)،

---

(١) [البقرة: ٢/ ١٩٦].

(٢) [البقرة: ٢/ ٢٢٦].

(٣) [سبأ: ٣٤: ٣٣].

(٤) [يوسف: ١٢/ ٣٩].

وزيد ليس كُلاً للغلام؛ ولا يصحُّ إطلاق اسمه عليه، و(عمـرو) وإنْ كـان كلاّ لليد لكن لا يَصُحُ إطلاق اسمه عليها، و(الخميس) وإنْ صَـحَّ إطلاقـه على اليوم ولكنّه ليس كُلاً له.

وأمّا الإضافة غير المحضة فضابطها أنْ يكون المـضاف صـفة والمـضاف إليه معمولاً لتلك الصفة، وذلك أيضاً على ثلاثة أنواع:

أحدها: إضافة اسم الفاعل إلى معموله نحو «ضاربُ زيدٍ».

والثاني: إضافة اسم المفعول إلى معموله كـ«محمـودُ الطريقـةِ، ومـؤدّب الخِدام، ومعمورُ الدارِ».

والثالث: إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها كـ«حـسنُ الوجـهِ، ونقـي الثوبِ»، وهذه الأنواع كلُّها لا تفيد تعريف المـضاف، ولا تخصيـصه وإنّـا تفيد لفظه فقط[1] فإنَّ: ضاربُ زيدٍ، أَخَفُّ منْ: ضاربٌ زيداً، والدليل عـلى ذلك قول الله تعالى: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾[2]، فوصف «هدياً» وهو نكرة ببالغ مع أنّه مضاف إلى المعرفة، فلو كان «بالغ» قد استفاد بإضافته إليـه تعريفـاً لـزم

---

(١) في أوضح المسالك: ٢/ ١٧١ «والـدليل عـلى أنّهـا لا تفيـد تخصيـصاً أنّ أصـل قولـك «ضاربُ زيد» ضاربٌ زيداً «فالاختصاص موجود قبل الإضافة وإنّما تفيد هذه الإضـافة التخفيف أو رفع القبح ... ».

(٢) [المائدة: ٥/ ٩٥]. و«هدياً» هنا حال، و«بالغ الكعبة» وصفاً له.

وصف النكرة بالمعرفة، وهو لا يجوز، وكذا قوله تعالى: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِۦ﴾[2] / ١٧٠/ ألا ترى أنَّ (مُمطرنا) صفةٌ لعارض على الوجه الأحسن[3]، و(ثاني) نصب على الحال[4]، وقد مضى أنَّ الحال واجبة التنكير. وقد تقدَّم لنا عند ذكر الإضافة المحضة التمثيل بأفعال التفضيل، وذلك هو الصحيح وهو مذهب سيبويه[5]، واختاره ابن مالك[6]، ويشهد له أنَّهم لا يقولون: «ربَّ أَفْضَلُ النّاسِ» كما قالوا: «رب غابطِنَا»[7]، وأنَّهم لا يقولون: «هذا زيد أسوأَ النَّاس» بالنصب على الحال،

---

(١) [الأحقاف: ٤٦/ ٢٤].

(٢) [الحج: ٢٢/ ٩].

(٣) اعلم أنَّه يجوز أنْ تعرب «ممطرنا» خبراً ثانياً أو خبراً لمبتدأ محذوف وحينئذ لا شاهد في الآية الكريمة على ما ذكره الشارح.

(٤) «ثاني» حال من فاعل الفعل: يجادل في الآية السابقة.

(٥) ينظر سيبويه: ١/ ٢٠٩.

(٦) ينظر التسهيل لابن مالك: ١/ ١٥٦.

(٧) هذا جزء بيت من البسيط منسوب لجرير بن عطية الخطفي في هجاء الأخطل والبيت بتمامه:

يا ربَّ غابطنا لو كان يطلبُكُم
لاقى مباعدةً منكُم وحرمَانا

وهو من شواهد سيبويه استشهد به على إضافة رب إلى غابطنا.

وربَّ لا تعمل إلا في نكرة. فغابطنا في نيّة التنوين والانفصال.

والبيت في الديوان ص٤٩٢.

بل يرفعونه على الصفة، وقال الله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[1]، فاسم الله سبحانه أعرف المعارف، والظاهر أنّ أفعل صفة لـه ويحتمل أن يكون خبراً لمحذوف.

وذهب الكوفيون وابن السراج[2] والفارسي[3] إلى أن إضافته غير محضة. واختاره ابن عصفور[4]، وتبعه المؤلف، وهو لا يكاد يخالفه ظناً منه أنّه لا يخرج عن مذهب البصريين، وأنَّ الحق منحصر في مذهبهم وكلا الأمرين غير صحيح وقد يُستشهد لهم، بقول امرأة من الصحابة، وقد قال النبي ﷺ للنساء: «**تصدقْنَ فإنكُنَّ أكثرُ أهلِ النار، ومَا لنَا أكثر أهل النَّار؟**»[5]، فما استفهامية مبتدأ، ولنا خبر، وأكثر حالة بمنزلة «معرضين» في قوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾[6].

---

(١) [المؤمنون: ٢٣/ ١٤].

(٢) ينظر شرح المفصل: ٣/ ٦.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ١/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٤) ينظر المقرب: ١/ ٢١٢.

(٥) تمام الحديث: «**لأنكن تكثرن الشكاة وتكفرن العشير**».

ينظر: صحيح مسلم: ٣/ ١٩، وسنن ابن ماجه: ٢/ ١٣٢٦ الحديث رقم (٤٠٠٣).

(٦) [المدثر: ٧٤/ ٤٩].

وينظر: سيبويه: ١/ ٢٤٧، المقتضب ٢/ ٢٧٣، البحر المحيط: ٨/ ٣٨٠، التبيان للعكبري: ٢/ ١٧٨.

والصَّواب الأوّل. وهذا الحديث محمول على الشذوذ مثل قولهم اجتهد وحدك «وجاءوا قضَّهُم بَقضيضهِم»، وها هنا مباحث يضيق عنها هذا المختصر[1] /١٧/.

(١) ينظر شرح المفصل: ٣/ ٤-٨.

(باب التوابع)

قال:

«باب التوابع»

أقول:

التوابع القوافي المساوية لما قبلها في الإعراب، والعامل مطلقاً، وليست آخباراً، فخرج بقولنا: في الإعراب نحو: (عمراً) في قولك «ضرب زيد عمراً» وبقولنا «والعامل» نحو: «قبضت رطلاً زيتاً» فإن «زيتاً» مشارك لـ «رطلاً» في إعرابه ولكنه مخالف له في عامله فإن عامل (رطلاً) الفعل، وعامل (زيتاً) نفس (رطلاً) لأن تمييز المفرد منصوب بذلك المفرد نفسه وبقولنا: «مطلقاً» نحو: درهماً من قولنا: «أعطيتُ زيداً درهماً» فإنّ مشاركته لـ «زيد» في الإعراب تزول في نحو قولك: «أعطي زيد درهماً».

وأنواعها خمسة[1]: النعت، وعطف البيان، والتأكيد، والبدل، وعطف النسق. وهكذا ينبغي أنْ تُرتَّب في التبويب؛ لأنّها تُرتّبُ كذلك إذا اجتمعت.

---

(١) جعل بعضهم التوابع أربعة، فأدرج عطفي البيان والنسق تحت (العطف) وجعلها بعضهم ستة فجعل التأكيد اللفظي باباً وحده، والتأكيد المعنوي كذلك.
ينظر شرح الشذور / ٥٠٨.

وقد أَخَلَّ المصنف. بترتيب عطف البيان فأخرَّهُ عن التوكيد والبدل والعذر له أنّه أراد أن يجمع نوعي العطف في موضع التمييز بينهما، وأنّ عطف البيانُ يشبه البدل في الصورة، وأكثر مسائله محتملة له فلا ينبغي أن يُحال بينهما في الذكر.

(النعت)

قال:

«النعتُ هو التابع المشتقّ، أو المقدّر بالمشتق نحو: قام زيدٌ الفاضلُ، وجاء زيدٌ الأسدُ».

أقول:

الصفة والنعت واحد[1]، وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير، والصفة بالفعل كضارب، وخارج، فعلى هذا يقال للباري سبحانه وتعالى: «موصوف» ولا يُقال هو منعوت، وعلى الأوّل يُقال: موصوف ومنعوت وقيل / ١٧٢/ غير ذلك.

وقوله: «هو التابع» جنس يشمل التوابع كلَّها، وقوله «المشتق إلى آخره» فصل مخرج لما عدا النعت، والمراد بالمشتق أربعة: اسم الفاعل كـ«ضارب» واسم المفعول كـ«مضروب» وصفة مشبهة كـ«حسن» واسم التفضيل كـ«أعلم، وأكبر» والمراد بالمؤوَّل به أربعة أيضاً: الاسم الجامد الدال على

---

(١) «النعت» تسمية كوفية أطلقها الفراء، وتابعه الكوفيون وأغلب المتأخرين والبصريون يسمونه (الصفة) أطلق سيبويه اسم (النعت) على عطف البيان.

ينظر: سيبويه: ١/ ٢٢٣، ٣٠٦. معاني القرآن: ١/ ١١٢، ١٩٨، ٢/ ١٤٥، ٣٦٦.

معنى فيما أجري عليه كـ«أسد» في المثال فإنه دالٌّ على معنى الشجاعة. والظرف، والجار والمجرور، والجملة بعد النكرات نحو: «مررت بطائرٍ فوقَ غصنٍ، وبرجل من بني تميم، وقائمٍ أبوه»، ولا تُوصف المعرفة بشيء من هذه الثلاثة وإنّما تُوصف بها النكرات كما مثلنا، وإنْ وقع شيء منها بعد معرفة فإنَّه يكون حالاً.

والغرض بالنعت تخصيص نكرة، أو إزالة اشتراك في معرفة كـ«هذا رجل تاجر».

وقد تجيء لمجرّد المدح أو ضدّه، أو الترحّم، أو التأكيد فالأوَّل كصفات الباري سبحانه نحو: هو الحيُّ، العَالمُ القادرُ.

والثاني: كـ«رأيتُ زيداً الجهلَ الخبيثَ».

والثالث: نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.[1]، وقولك: «أمسِ الدَّابر، والمَيْت الغَابر»[2].

والرابع: نحو: «اللّهُمَّ أنا عَبْدُكَ المسكِينُ».

---

(١) [النساء: ٤/ ١٧١].

(٢) ينظر: الخصائص: ٣/ ١٠٥.

قال:

«فإن كان للأوَّلَ تَبِعَهُ غالباً في أربعة من عشرة، في واحد من ألقاب الإعراب، وفي واحد من التعريف والتنكير، وفي واحد من التذكير والتأنيث وفي واحد من الإفراد والتثنية / ١٧٣/ والجمع».

أقول:

ينقسم الاسم بحسب الإعراب إلى ثلاثة، مرفوع، ومنصوب ومجرور، وبحسب الإفراد والتعدّد إلى: مفرد، ومثنى ومجموع وبحسب التذكير والتأنيث إلى قسمين، وبحسب التعريف والتنكير إلى قسمين. فهذه عشرة أحوال للاسم بهذه الاعتبارات المختلفة، فإنْ كان النعت في المعنى لما قبله تبعَهُ في أربعة منها، واحد من أوجه الإعراب[1]، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع. نحو: «جاءني رجلٌ فاضلٌ، وامرأةٌ جميلةٌ ورجلان فاضلان، وامرأتان جميلتان، ورجال فاضلون، ونساءٌ جميلاتٌ. وكذا في نعت المعرفة».

قوله: «فإنْ كان». أي: النعت.

قوله: «للأوّل» أي: منسوباً إليه في المعنى.

---

(١) ينظر أقوال النحاة في عامل النعت في: المقتضب: ٤/ ٣٠٥، أسرار العربية: ٦١، الهمع: ٢/ ١١٥.

قوله: «تبعه» ضمير الفاعل للنعت، وضمير المفعول للمنعوت.

وقوله: «غالباً» احترازٌ من ثلاثة أنواع، أحداها الصفة التي ألزمتها العرب الإفراد والتذكير كأفعلَ مِنْ، فإنّها لا يتغيّر لفظها بحسب تغير لفظ موصوفها، بل تقول: هذان رجلان أفضلُ من عمرو، وهؤلاء رجالٌ أفضلُ من عمرو، وهذه امرأة أفضلُ من عمرو وامرأتان أفضل، ونساء أفضل.

الثاني: الصفات التي ألزمتها العرب التذكير كفعول بمعنى فاعل، وفعيل بمعنى مفعول تقول هذه امرأة صبورٌ وامرأةٌ جريحٌ، وقتيل. فأمّا فعول بمعنى / ١٧٤/ مفعول، وفعيل بمعنى: فاعل فيجريان على القياس، نحو: هذه امرأة ظريفةٌ، ونحو: هذه ناقة حلوبة، قال عنترة[1]:

---

(١) ونسبة البيت لعنترة من: جـ. وعنترة بن شداد بن معاوية بن قراد ... بن عبس من أشهر فرسان العرب في الجاهلية. ومن شعراء الطبقة الأولى، من أهل نجد، شهد حرب وأحس والغبراء.
ترجمته في: طبقات الشعراء / ٥٧، الشعر والشعراء: ١/ ٢٥٠، الخزانة: ١/ ٦٢. والبيت في الديوان: ص١٥٥.
وحلوبة: بمعنى محلوبة، وتستعمل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، وهو في الأصل صفة لموصوف محذوف.
خافية: من ريش جناح الطائر مما يلي الظهر، وللطير أربع خواف. والأسحم: الأسود.
وهو في نسخة الأصل برواية:

....

(سود الخافية) الغراب الأسحم

وفي: جـ (سود كخافية). وما أثبته من: ب.
والرواية بالرفع على كونها نعتاً لقوله اثنان وأربعون.

فيهَــا اثْنَتَــان وأربعُــون حلوبَــةً

سوداً، كَخافيَة الغُـرابِ الأسْـحَمِ

فأتى بها مؤنَّثة في غير باب النعت، ففي باب النعوت أولى.

ومن الصفات التي ألزمتها العرب التأنيث كـ «رجل ربعة»، و«امرأة ربعة»[1] و«رجل هُمَزة» و«امرأة هُمَزة»[2].

وقوله: «في أربعة من عشرة» أي: الأربعة الأمور التي يكون الاسم عليها من عشرة الأمور التي هي أحوال الاسم من حيث هو. وقد ذكرت.

وقوله: «في واحد» بدل تفصيل من قوله: أربعة أعاد معه العامل تأكيداً.

وقوله: «من ألقاب الإعراب» **الأولى**: من أنواع الإعراب، وقد بينت ذلك في صدر الكتاب.

وقوله: «واحد من كذا وكذا» يوجد في بعض النسخ «أو كذا» بالعطف بـ«أو» وهو خطأ، وهو نظير قول كثير من الفقهاء: لزِمَه أقلُّ الأمرين من

---

(١) يقالُ رجل مربوع ومرتبع أي مربوع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير والمؤنّث ربعة كالمذكر.

(٢) يقال رجل همزة وامرأة همزة أيضاً، والهماز والهمزة الذي يخالف الناس ورائهم وهو مثل الغيبة. والهمز أيضاً الذي يهمز أخاه في قفاه ومن خلفه.

كذا أو كذا وقولهم: لا فرقَ بين أن يكـون: كـذا والـصّواب أن يقـال أقـل الأمرين من كذا وكذا[1]، أو لا فرقَ بين كذا وكذا.

قال:

«وإنْ كان للثاني» تبعه في اثنين من خمسة، واحـد مـن ألقـاب الإعـراب، وواحد من التعريف والتنكير نحو: «مررتُ بامرأتين قائمٍ أبوهما».

أقول:

وإنْ كان النعت في المعنى لما بعده من اسم مرفوع فإنه يتبـع المنعـوت في اثنين من خمسة، واحد من ثلاثة وهي: أوجه الإعراب، وواحـد مـن اثنـين وهما /١٧٥/ التعريف والتنكير، وأمره بالنسبة إلى الخمـسة الباقيـة كـأمر الفعل الذي يحلُّ في محلَّه لو حذفته، وأنبته منابته، تقول: «مررت بامرأة قائم أبوها» فلا يتبعه في التأنيث، و«برجـل قائمـة أمُّـهُ» فـلا يتبعـه في التـذكير،

(١) لأنّ (الواو) أصل حروف العطف، قال ابن يعيش «والدليل على ذلك أنّها لا توجب إلاّ الإشراك بين شيئين فقط في حكم واحد وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على ما توجبه الواو ألا ترى أنَّ الفاء توجب الترتيب أو الشك وغيره، وبل الإضراب، فلما كانت هذه الحروف فيها زيادة معنى على حكم الواو صارت الواو بمنزلة الشيء المفـرد، وبـاقي حروف العطف بمنزلة المركب مع المفرد فلهذا صارت الواو أصل حروف العطف فهـي تدل على الجمع المطلق إلا أن دلالتها على الجمع أعمّ من دلالتها على العطف.
وينظر: سيبويه: ١/ ٣١٨، ٢/ ٣٠٤، المقتضب: ٣/ ٣٠١.

«وبرجلين قائم أبوهما، وبرجال قائم أبوهم» فلا يتبعه في التثنية والجمع وذلك لأنَّك لو وضعت الفعل هنا قلت: «قائم أبوها» و«قامت أمُّهُ» و«قام أبوهما وأبوهم».

وقوله: «للثاني» قد يقال حقُّه أنْ يقول: المرفوع لأنَّه إنْ لم يكن مرفوعاً تبعت الصفة ما قبلها في الأربعة من العشرة نحو: «مررت برجل قائم أمّاً، أو قائم الأم، وبامرأة قائمة غلاماً، أو قائمة الغلام، وبرجلين قائمين غلامين، أو قائمي الغلامين» وكذا في الجمع.

وقد يُجاب بأنَّه إذا انتصب ما بعد الصفة، أو انخفض دلّ على تحمّل الصفة ضميراً؛ لأنَّها لا تخلو من الفاعل ولا تُضاف إلى فاعلها فالنعت على هذا للأوَّل لا للثاني.

وقوله: «بامرأتين قائم أبوهما». مثال حسن استفيد منه عدم التبعية في التثنية وفي التأنيث.

(التوكـيد)

قال:

«والتوكيدُ تابعٌ بألفاظ مخصوصة».

أقول:

التأكيد والتوكيد لغتان، والواو أفصح، وبها جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾[1]، وهو في اللغة: (الأحكام) وفي الاصطلاح ينقسم إلى صريح ولم يتعرَّض له هذا المؤلف وهو إعادة اللفظ[2]، ويُسمّى توكيداً

---

(١) [النحل: ١٦/ ٩١].

(٢) في هامش الأصل: «إعادة اللفظ» سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

(أ) وأنشدوا على الأول: (طويل)

أخـــاكَ أخـــاك، إنَّ مَـــنْ لا أخـــا لـــه
كـــداعٍ إلى الهيجـــا بغـــير ســـلاح

(ب) وعلى الثاني: (طويل)

....
أتـاك أتـاك اللاحقـون احـبس احـبس

(جـ) وعلى الثالث: (كامل)

لا، لا، أبـــوح بحـــب بثنـــة أنهـــا
أخـــذت عـــلي مواثقـــاً وعهـــوداً

=

= (د) ومنه قول الآخر: (هزج)

أيـــــا مـــــن لـــــست لاقـــــلاه
ولا في البعـــــــــد أنـــــــــساه
لـــــــــك الله عـــــــــلى ذاك
لـــــــــك الله لـــــــــك الله

وفي تخريج أبيات الهامش نقول:

(أ) البيت الأوّل منسوب لأكثر من شاعر ... فقد نسبه الأعلم لإبراهيم ابن هرمة القرشي، وفي حماسة البحتري، لقيس بن عاصم، وفي الخزانة لمسكين الدارمي ربيعة بن عامر بن أنيف ابن شريح بن دارم، شاعر شجاع من أهل العراق، ومن شعراء الدولة الأموية.

ينظر فيه: الخزانة: ١/ ٤٦٥.

وقد ورد البيت منسوباً (على اختلاف فيما تقدم ذكره) في الخزانة: ١/ ٤٦٥، الأعلم: ١/ ١٢٩، حماسة البحتري / ٣٨٨.

(ب) هذا عجز بيت، وهو بتمامه:

فـــأينَ إلى أيـــنَ النجـــاء ببغلتـــي
أتاكَ، أتاكَ اللاحقـون احـبسِ احـبسِ

وهو من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة لقائل معين.

وقد ورد بلا عزو في:

الخصائص: ٣/ ١٠٣ جامع الشواهد: ٢/ ١٥٧، الهمع: ٢/ ١٢٥.

ويروى: فأين إلى أين (الفرار) أو (النحاة) بدل (النجاء).

(جـ) البيت منسوب لجميل بن معمر العذري صاحب بثينة وقد مرت ترجمته. وهو في ديوانه ص٧٩.

(د) هذان بيتان من الهزج لم أعثر لهما على نسبة لقائل معين.

والبيت الثاني وهو محلّ الشاهد قد ورد بلا عزو في: الهمع: ٢/ ١٢٥، الدرر: ٢/ ١٦٠، جامع الشواهد: ٢٨٥، حلية الصبان على الأشموني على الألفية: ٣/ ٨٠.

لفظياً كقول الشاعر[١] / ١٧٦/ : (متقارب)

ألا حَبَّـــذَا حبِّـــذا حبّـــذا

حبيـــبٌ تحملـــتُّ منْـــهُ الأذى

وليس منه قوله[٢]: (طويل)

ألاَ يا اسلَمِي ثُمّ اسْلمي ثمَّت اسلَمي

ثَـــلاثَ تحيّـــاتٍ وإنْ لمْ تتكلّمِـــي

خلافاً لأكثرهم[٣].

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة وقد مرت ترجمته.

والبيت في الديوان: ١٧٩.

(٢) البيت لحميد بن ثور وقد ترجمنا له.

ويستشهد به بعض النحاة، لجواز تأكيد الجملة تأكيداً لفظياً كما يجوز تأكيد المفرد كـذلك، والجملة مستقبلة كما هو ظاهر، وقد فصل بـين المؤكَّـد والمؤكِّـد فاصـل. وذلـك يرفـضه الشارح.

والبيت في ديوان حميد بن ثور ص١٣٣، وهو برواية: (بـلى) فاسـلمي ثـم اسـلمي ثمـت اسلمي ...

وينظر: الخصائص: ٢/ ١٩٦، ديوان العجاج / ٥٨.

وهو في الأصول ٢/ ١٢ (ر) ألا (فاسلمي) بدل (يا لمسلمي).

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٣٩.

ولو كان ذلك على التأكيد لكانت تَحِيَّةٌ واحدة مؤكّدة كما في «جاء **زيد** زيد». وغير صريح، وهو إعادة الأوّل بمعناه، ويُسمَّى توكيداً معنوياً، **وهو** الذي تعَرَّض له المؤلف.

قال: «وهي للمذكر: نفسُهُ، عينُهُ».

أقول: يقال: «جاء زيد نفسُهُ، وجاء زيدٌ عيْنهُ» وإن شئتَ جمعت **بينهما** مقدِّماً النفس على العين[1]، والمراد بالنفس والعين حقيقة الشيء **ذاته،** وفائدة هذا التوكيد أنَّ النفي عن الأوَّل وهم إرادة ملابسِهُ، ألا ترى **أنَّ** قولك: «جاء زيد» يحتمل أنْ يكونَ المراد كتبه أو خبره أو أمره[2]؛ وقد **تُزاد** الباء في النفس والعين، وليس منه ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾[3]، خلافاً لبعضهم؛ **لأنَّه** لا يُؤكَّد الضمير المرفوع المتصل إلاّ بعد توكيده بضمير منفصل[4].

---

(١) في شرح ابن الخباز على الألفية ص١٤ «اعلم أنّ للنفس الرتبة على العين، لأنَّها عبارة عن جملة الشيء، والعين مستفادة في التعبير عن الجملة، وكذلك إذا اجتمعا قدّمت النفس، كقولك قام زيد نفسه عينه».

(٢) أي: أنّ (نفسه) في قولك: «جاء زيد نفسُهُ» توكيد لـ (زيد) وهو يرفع توهم أنْ يكون التقدير: جاء خبرُ زيد، أو كتاب زيد، أو أمر زيد على حذف مضاف ويثبت أنَّ زيداً هو الآتي حقيقة.

(٣) [البقرة: ٢/ ٢٢٨].

(٤) المشهور عند النحاة عدم جواز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين إلا بعد توكيده بضمير منفصل، فتقول: «رويدك أنت نفسك زيداً» ولا تقول «رويدك نفسكَ زيداً» إلاَّ على قبح كما يرى سيبويه.

قال: كلُّهُ.

أقول: يقال: «جاء الجيش كلُّهُ، واشتريت العبدَ كلَّهُ» ولا يُؤكَّد بها إلاّ ما يتجزّأ باعتبار ذاته[1]، كالمثال الأوّل، باعتبار عامله كالمثال الثاني؛ لأنَّ العبد وإنْ لم يتجزّأ لكنَّ الاشتراءَ يتجزأ، أي: يقع على الأبعاض، ولا يَصِحُّ: «جاء زيد كلُّهُ» لعدم التجزئ بالاعتبارين[2].

وفائدة هذا التوكيد رفعُ توهم إرادة الخاص باللفظ العام ألا ترى أنَّ قولك: «جاء القومُ» ظاهراً في الجميع ويحتمل أنَّكَ أردت البعض فلَّما / ١٧٧/ جاء هذا التوكيد تعَيَّن المعنى الحقيقي، قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[3].

=هذا إذا كان التوكيد بالنفس أو بالعين، فإذا أكّدنا بغيرهما لم يلزم توكيده بضمير منفصل، قال سيبويه: وتقول «رويدكم أنتم أجمعون» كلٌّ حسن.

لهذا خطأ الشارح منْ جعل قوله تعالى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ توكيداً. قال في المغني: «لأن التوكيد هنا ضائع إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم على أنّ المأمور غيرهنَّ»، بخلاف قولك. زارني الخليفة نفسُهُ، وإنما ذكر النفس هنا لزيادة البعث على التربّص لإشعاره بما يستنكف منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.

ينظر: سيبويه: ١/ ١٢٥، المقتضب: ٣/ ٢١٠، ٢١١، المغني: ١/ ١٠٢.

(١) فيؤكَّد بها الواحد والجمع، ولا يؤكَّد بها المثنى؛ لأنَّه لا يتجزّأ باعتبار ذاته.

(٢) في شرح المفصل: ٣/ ٤٤: «ولو قلت: جاء زيد أو أقبل محمد كلُّهُ، لم يصح لأنّ المجيء والإقبال لا يصح من أجزائها، فإن أردت أنه جاء سالم الأعضاء لم يفقد منها شيئاً نحو: اليدين والرجلين، لم يبعد جوازه».

(٣) [الحجر: ١٥/ ٣٠].

ويجوز أنْ تؤكَّد بـ (كلّ) وإن لم يُسْبق بشيء[١] فإن ذكرت معها النفس والعين تأخّرتْ عنها.

قال: «أَجمَعُ».

أقول: إنَّما يُؤكَّدُ غالباً بـ (أَجْمَع) بعد (كلّ) قال الله سبحانه: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾[٢]، ولا تتّصل بضمير المؤكَّد بخلاف ما ذكر قبلها من ألفاظ التوكيد، وزعم الزجاج[٣] أنّه إذا قيل: «قام القومُ كلُّهمْ» احتمل أنْ يكونوا قاموا مجتمعين أو متفرقين وأنَّه إذا قيل: أجمعون أفاد أنَّ قيامهم في زمن واحد، وأنَّ هذا هو السبب في ذكر (أجْمَعِين) بعد (كلِّهم) في الآية[٤].

وقد يؤكَّدُ بها بدون (كلّ) قال الله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٥] وفي الحديث: «**فصلّوا جلوساً أجميعنَ**»[٦].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٨٠، الأشموني: ٢/ ٢٩٤.

(٢) [الحجر: ١٥/ ٣٠].

(٣) ينظر: الرضي على الكافية: ١/ ٣٦٩.

(٤) في شرح الشذور: ٥١١-٥١٢ «قال بعض العلماء في قوله: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾: فائدة ذكر (أكل) رفع توهم أنَّهم لم يسجدوا في وقت واحد، بل سجدوا في وقتين مختلفين. والأوّل الصحيح. والثاني باطل، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٣٩] لأنَّ إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد، فدل على أن أجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت، وإنما معناه كمعنى (كل) سواء وهو قول جمهور النحويين وإنما ذكر تأكيداً على تأكيد».

(٥) [الحجر: ١٥/ ٣٩].

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه: ١/ ٧٦، الحديث رقم (٨٤٦) إقامة ١٣.

قال: «أَكْتَعُ».

أقول: إنَّما تقع هذه اللفظة تابعة لـ (أجمع)، وهي للإحاطة والعموم، واشتقاقها من قولهم: «أتى عليه حَوْلٌ كتيع» أي: أحد[1] وندر قوله[2]: (رجز)

«تحْمِلُنـــي الـــذّلفَاء حـــولاً أكتعَـــا»

فَأكَدَ بها غير مسبوقة بـ (أجمع)[3]، وفيه شذوذ ثانٍ، وهو توكيد النكرة[4].

---

(١) في العين (أكتع): الكتع من أولاد الثعالب، ويجمع كتعان: ورجل (كتيع) أي: لئيم. وينظر: شرح المفصل: ٣/ ٤٠.

(٢) تمام هذا البيت:

يـــا ليتنـــي كنـــتُ صـــبياً مرضـــعاً
تحملنـــي الـــذلفاءُ حـــولاً أكتعـــا

وبعده:

إذا بكيــــــتُ قبَّلتنــــــي أربعــــــاً
إذن ظللـــتُ الـــدهرَ أبكـــي أجمعـــا

وقد ورد بلا عزو في: شرح الجمل: ١/ ٥٤ (ر)، المغني: ٢/ ١٦١، الخزانة: ٢/ ٣٥٧، ٤/ ٩٣، الفريد: ٢/ ٢٩٠، اللسان (كتع).

والذلفاء: أصله وصف المؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة، وروايته في شرح الكافية حولا (أجمعا) بدل (أكتعا).

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٤٦، الهمع: ٢/ ١٢٣.

(٤) ذهب البصريين عدم جواز توكيد النكرة بغير اللفظ، سواء كانت محدودة أو غير محدودة، إذ اشترطوا اتحاد التوكيد والمؤكد في التعريف، وعندهم أنَّ جميع ألفاظ التوكيد =

قال: «وأَبْصَعُ».

أقول: زعم قوم أنَّه تابع لـ (أكتع) وأنَّ اشتقاقه من (البصع) وهو الجمع[1]، وبعضهم يقول إنَّه بالضاد المعجمة وإنّه من: بضع العرق[2] إذا سال، وهو إذا سال اجتمع في مقر، وليس بالمشهور ولا بالواضح.

قال: «أبتَعُ»[3].

أقول: زعموا أيضاً أنَّهُ تابع لأبصع، وزعم قوم[4] أنَّ هذه الألفاظ كلَّها /١٧٨/ أصلها أجمع، ولكنهم غيّروا بعض الحروف خشية ثقل التكرار

=معرفة، ومذهب الكوفيين جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو: صمت شهراً كله، وقد أنكر البصريون على الكوفيين ما استدلوا به من قول الشاعر:

تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

على أنه من صنع لتعزيز مذهبهم.

ينظر: الإنصاف مسألة (٦٣). وشرح المفصل: ٣/ ٤٤.

(١) البصع: الخرق الضيق لا يكاد ينفذ منه الماء، وبصمع الماء: رشح وبصع العرق من يبصع وتبصع يقع عن أصول الشعر.

وروى بالضاد، من تبضع الشيء أي سال.

ينظر اللسان «بصع» ٥/ ٣٥٨.

(٢) في الأصل: «الفرس» وهو تحريف.

(٣) البتع الشديد المفاصل، ورجل أبتع طويل.

ينظر: اللسان «بتع».

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٤٦.

وأنّ مثل ذلك قولهم للشيطان: لَيْطَانٌ[1]، وحسن، بسَن، وقيل: إنها ألفاظ مرتجلة لمجرد التعدية.

وأجاز ابن كيسان[2] للمؤكِّد بها بعد «أجمع» أن يبدأ بأي الألفاظ شاء.

وأنا أرى أنَّه لا ترتيبَ بين (أبصع وأبتع) خاصة، وقد أوضحته في شرح التسهيل[3].

قال: «وللمؤنثة: نفسُها عينُها، جمعَاءُ، كتْعاءُ، بـصعَاءُ تبعـاءُ، وللاثنـين: انْفُسُهمَا، عينُهما، كلاهما، كلتاهما، وللذكرين العـاقلين: أنْفُـسهم، أعيـنُهم، كُلُّهم، أجمعون، أكتعون، أبصعون. وللمؤنثات: أنفُسهنَّ، أعينهن، كلُهـنَّ، جمَعُ، كتَعُ، بصَعُ، بتَع».

أقول: معنى ذلك واضح، كما قدَّمت، وقد تضمن كلامه فوائد.

أحدها: أنَّ هذه الألفاظ ما عـدا (أجمـع) وأخواتهـا تُـضَافُ إلى ضـمير، وذلك على سبيل الوجوب خلافاً للفراء والزمخشري[1] إذ أجاز إفراد كلٍّ في

---

(١) ليطان: من لاط بقلبه أي لصق، ويقال ليطان: سريانية.

ينظر: اللسان (ليط).

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٤٦.

(٣) ذكره السيوطي في البغية: ٢/ ٦٩، قال عنه إنَّه «مسودة».

حالة التوكيد بها وجعلا منه قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾[٢].

الثانية: أنَّه يجوز أنْ يجمعَ بين الجمع في تركيب واحد، وذلك للمبالغة في التوكيد، وما أظنُّ العرب فاهت بجمع الجميع، وإنَّما هذا قياس من النحويين[٣].

الثالثة: أنَّهم إذا جمعوا بينها أو بين بعضها، لم يعطفوا بعضها على بعض وذلك لأنَّها تُفِيدُ معنى واحداً، والشيء لا يعطف على نفسه، وهذا بخلاف النعوت إذا اجتمعت.

---

(١) البحر المحيط: ٧/ ٤٦٩.

(٢) [غافر: ٤٠/ ٤٨].

وفي البحر: ٧/ ٤٦٩، قال الزمخشري وابن عطية على التوكيد لاسم إن وهو معرفة. والذي اختاره أن (كلا) بـ بدل اسم إن، لأنَّ كلاً يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك فإنه قال أن بدل من اسم، لأن كلا فيها.

وإن كانا قد تأولا حولاً أكتعا ويوماً أجمعا على البدل مع أنها لا يليان العوامل فإن يدعي في (كل) البدل أولى، وأيضاً فإنَّ تنكير (كل) ونصبه حالاً في غاية الشذوذ، والمشهور أنَّ (كلا) معرفة إذا قطعت عن الإضافة.

وينظر المغني: ١/ ١٦٥.

(٣) حكى ابن جني في الخصائص: ٣/ ١٠٩ «أنَّ تكرير الأسماء المؤكّد بها في نحو: أجمع، وأكتع، وأبضع، وأبتع، وما يجري مجراه من الشائع الذائع عندهم، وعليه أيضاً ما جاء عنهم من تكرير الفعل والحروف».

والرابعة: أنَّ «أجمع» وأخواتها لا تُثَنَّى، بل يُكتَفَى بـ (كِلا وكلْتَا) عن تثنيتها، وهذا هو الصحيح[1]. وأجاز الكوفيون، وقوم من البصريين والمتأخرين، أن تقول: أجمعين وجمعاوين / ١٧٩/ وكذا في أخواتها.

الخامسة: أنَّ النفس والعين يجمعان على (أفعل) إذا أكَّد بهما المثنى، كما يجمعان عليه إذا أكَّد بهما الجمع، وذلك على سبيل الاختيار لا الوجوب، فإنه يجوز أن يُقالَ: نفْساهُمَا عيناهما، بالتثنية، ونَفْسُهُما، وعينهما بالإفراد.

وقوله: «للمؤنَّثَات» يعني لما يعقل، وقوة كلامه ترشُد إلى ذلك.

---

(١) مذهب البصريين في: كلا وكلتا أنَّهما اسمان مفردان فيهما معنى التثنية، فلم يجيزوا توكيد المثنى إلاّ بهما وبالنفس والعين فلا يقال عندهم: جاء الجيشان أجمعان، ولا: جاء القبيلتان جمعاوان. وأنّ (كِلا) عندهم اسم مفرد أيضاً يفيد معنى. الجمع والكثرة.

ومذهب الكوفيين والبغداديين وابن خروف أنه اسم مثنى لفظاً ومعنى. والصواب مذهب البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنه مفرداً، وممَّا يدلُّ على إفرادها من جهة اللفظ جواز إضافتها إلى المثنى كقولك: جاءني كلا أخويك، وكلا الرجلين، ومررت، بهما كليهما، ولو كانت تثنية على الحقيقة لم يجز ذلك، ولكان من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه، وذلك ممتنع ألا ترى أنه لا يقال: مررت بهما اثنيهما، كما تقول: «مررت بهما كليهما».

وينظر: تفاصيل ذلك في: الإنصاف: مسألة (٦٢)، ٢٨٦-٢٨٩، أمالي ابن الشجري: ١/ ١٨٨، شرح المفصل: ١/ ٥٤.

(البــدل)

قال:

«البدلُ تابعٌ يعتمد عليه في نسبة الإسناد إليه».

أقول:

«البدل[1] في اللغة العِوضُ، ومنه: ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا﴾[2]، في الاصطلاح حَدَّهُ المؤلّف بأنَّه تابع يُعْتَمَدُ عليه في النسبة إليه. وبيان ذلك أنك تقول: «قام زيد أخوك» فيكون ذكر «زيد» بمجرد التوطئة والتمهيد لذكر المقصود بالنسبة وهو الأخ وفائدة هذه أنَّ الحكم مستفيد بها فصل تقوية، وتقرير؛ لأنَّه بمنزلة إسناد الحكم إلى المحكوم عليه مرتين، وهذا الحد الذي ذكره المؤلف فختلّ مختلٌّ فإنه إنَّما يصدق على بعض أمثلة البدل، وهو البدل من المسند إليه أمَّا البدل من المنصوب، والمجرور فلا.

---

(١) البدل: تسمية بصرية، قال المبرد: «وإنما هو في الحقيقة تبيين، ولكن قيل: بدل، لأن الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه، بأن فرغ له، وقد سمّاه الكوفيون باسم (الترجمة) وأكثر الفراء من تسميته: تكريراً وتبيناً، وتفسيراً، وترجمة».

ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٩٥، مجالس ثعلب / ٢٥، معاني القرآن: ١/ ٧، ٥١، ١٩٢، ٢/ ٥٨، ٦٩، ومواضع متفرقة أخرى.

(٢) [القلم: ٦٨/ ٣٢].

(أنـواع البـدل)

قال:

«وهو بدل كلٍّ من كلّ نحو: «جاء زيد أخـوك» وبـدل بعـض مـن كـلّ نحو: «أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ» وبدل اشتمال نحو: «نفعني زيد علْمُهُ».

أقول:

أنواع البدل على المذهب الصحيح ستة، لأنَّه أمَّا من غير مُباينٍ للمبـدل منه. أومُباينٍ له. وغـير المبـاين إمَّـا عَيْنُـهُ، أو جـزؤه، أو مُلابـسٌ، فـالأول /١٨٠/ بدل كل من كان[1]، نحو: «جاء زيد أخوك» وقوله سبحانه: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ ﴾[2].

والثاني: بدلُ بعضٍ مـن كـلٍّ[3]. نحـو: «أكلـتُ الرغيـفَ ثُلُثَـهُ» وقولـه

---

(١) أطلق عليه بعض النحاة اسم «البدل المطلق». وهو بدل الشيء من طبق معناه وسمَّاه ابـن مالك البدل المطابق لموقوعه من الله تعـالى نحـو قولـه سبحانه: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم: ١] فيمن قرأ بالجرّ. فالله بدل من العزيز -بدل مطابق- ولا يقال فيه (بدل كل من كل) وإنما لم نقل ذلك لأن (كل) إنما يطلق على ما يقبل التجزئ، فعند الإطلاق تدل عـلى ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا، لأن الله تعالى منزه عن ذلك.

ينظر: توضيح المسالك: ٣/ ٦٥، التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٦.

(٢) [الفاتحة: ١/ ٦-٧].

(٣) في سيبويه: ١/ ٧٥-٧٦ «ويكون على الوجه الآخر الـذي أذكـره لـك، وهـو أن يـتكلّم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين فـما الـذي رأى مـنهم، فيقـول: ثلـثهم أو ناسـاً منهم، فأما الأول فجيد عربي، مثله قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] لأنّهم من الناس.

سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[1]، فمن بدل من الناس التقدير من استطاع منهم.

الثالث: بدل الاشتمال[2] كـ «أعجبني زيد عِلْمُهُ» وقوله سبحانه وتعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[3].

واقتصر المؤلف على ذكر هذه الأنواع الثلاثة؛ لأنّها التي تقع في أكثر الاستعمال، ولكنه أوهم انحصار أنواع البدل فيها.

والمباين: إما إضراب أو نسيان، أو غلط، فالأوَّل نحو: قوله عليه الصلاة والسلام: «**إنَّ الرَّجل ليُصلّي الصّلاةَ ما كُتِبَ له نصفُهَا ثُلثها ربُّعها إلى عشرهَا**»[4]. وضابطه أنْ يكون كلٌّ من البدل والمبدل مقصوراً كما في الحديث، فإنَّه -عليه الصلاة والسلام- أخبر فيه بتفاوت أحوال المسلمين، وهذا الإضراب إضراب انتقال لا إضراب إبطال، ولهذا يُسمُّونه البَداء؛ لأنَّه أخبر بشيء ثم بدا له أنْ يخبر بآخر من غير أنْ يبطل الأول.

---

(١) [آل عمران: ٣/ ٩٧].

(٢) ينظر في بدل الاشتمال: سيبويه: ١/ ٧٥، المقتضب: ٤/ ٢٩٧، أسرار العربية / ٢٩٩، شرح المفصل: ٣/ ٦٥.

(٣) [البقرة: ٢/ ٢١٧].

(٤) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤/ ٣١٩، ٣٢١.

والثاني: كقولك «عندي رجل حمار» قصدت أولاً أن تخبر بأنَّ عنـدك رجـلاً ثم بعد أن أخبرت به تَبيّن بطلان قصدك، وأن الذي عندك إنَّما هو حمار.

والثالث: نحو المثال المذكور، إذا كنتَ أردتَ أنْ تُخبرَ بأنَّ عنـدك حمـاراً، ولكنَّك سبقك لسانُكَ إلى زيد[1].

وخلاصة الفرق بين الغلط والنسيان / ١٨١/ أنَّ الغلـط خطـأ اللـسان والنسيان خطأ الجنان.

قال: «وهو على نيّة تكرار العامل، فإن كان حرف جرٍّ جاز إظهاره نحو: مررت بزيد أخوك».

أقول: هذه المسألة لا تليق بهذا المختصر، وكان ينبغـي أنْ يـضع مكانهـا أهمّ منها ولكنّه كما قيل[2]: (طويل)

وذي خَطَلٍ في القوْل ما يـزعُم أنَّـهُ
مـصِيبُ فَـما يُلمـم بـه فهـو قائلُـهُ

---

(١) ينظر سيبويه: ١/ ٢١٨، وفي المقتضب: ٤/ ٢٩٧، أن هذا البدل «لا يكون مثله في قـرآن، ولا شعر ولا كلام مستقيم، وإنما يأتي في لفظ الناس أو الغالط».
وينظر: شرح المفصل: ٣/ ٦٥-٦٦.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي ترجمنا له، وهو في ذيل ديوانه ص٢١٧ برواية:

وذي خطـل في القـول مـا يعـترض لـه
مـن القـول في آرايـه فهـو قائلـه

وينظر: نقد النثر ص١٢٦.

وخلاصة القول فيها أنَّهم اختلفوا، هل البدل على نيَّة تكرار العامل أم **لا** على مذهبين:

أحدهما: كما ذكر من إنّه على نية تكرار العامل، وهو قول أكثر النحويين[(١)]، وحجتهم أنَّ العرب قد تذكر العامل في بعض المواضع. واختلف هؤلاء، هل تُصرّح العرب به مطلقاً أو بشرط أن يكون جاراً على مذهبين:

أحدهما: أنّهم يصرّحون به مطلقاً. ولكن ذلك يكثر حين يكون جاراً، كقوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ﴾[(٢)]، ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾[(٣)]، ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾[(٤)]، ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ ۝٣٠ مِن فِرْعَوْنَ﴾[(٥)].

وقليل إذا كان غير جار وأمن الإلباس نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ اتَّبِعُوا مَن لَّا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا﴾[(٦)].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٦٧-٦٨.

(٢) [الأعراف: ٧/ ٧٥].

(٣) [الزخرف: ٤٣/ ٣٣].

(٤) [الحج: ٢٢/ ٢٢].

(٥) [الدخان: ٤٤/ ٣٠-٣١].

(٦) [يس: ٣٦/ ٢٠-٢١].

والثاني: أنَّه إنما يُذكرُ إذا كان جاراً، وهو معنى كلام المؤلف، وأجابوا عن نحو: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا﴾[1]، فإنَّه من باب التأكيد لا من باب البدل.

المذهب الثاني: أنَّ العامل فيه هو عامل الأول[2]. واختلف هؤلاء: هل عمله فيه على أنَّه عوض من عامل محذوف / ١٨٢/ أم لا؟ على مذهبين:

أحدهما: أنّه عامل فيه لا على أنَّه عوض من عامل محذوف وهو اختيار المبرد[3] وظاهر كلام سيبويه[4].

والثاني: أنّه عامل فيه على سبيل العوض، وأنَّهم لَّما حذفوا عامله جعلوا المذكور خلفاً عنه في العمل. كما أنَّهم لما حذفوا عامل الظرف الواقع خبراً أنابوا عنه في العمل فقالوا: «زيد في الدار أبوه» فرفعوا به الفاعل، و«زيد في الدار جالساً» فنصبوا به الحال. وهذا اختيار ابن عصفور[5].

---

(١) [يس: ٢١].

(٢) هذا مذهب سيبويه والمبرد والسيرافي وغيرهم.

(٣) ينظر المقتضب: ٤/ ٢٩٥-٢٩٩.

(٤) ينظر: سيبويه: ١/ ٧٥.

(٥) ينظر: المقرب: ١/ ٢٤٢.

(عطف البيان)

قال:

«عطفُ البيان: تابع أشهر من متبوعه، نحو: جاء أبو حفصٍ عُمَرُ إذا كان عمرُ أشهرَ من الأوَّل».

أقول:

تابع جنس يشمل الخمسة، وأشهر من متبوعه فصل مخرج لبقية التوابع[1] ولعطف البيان شروط خمسة.

أحدها: موافقة ما قبله في التعريف كقولك: «قال أبو بكر الصِّدّيق» وقوله[2]: (مشطور الرجز)

أقسَمَ بالله أبو حَفْصٍ عُمَرُ

....

---

(١) ينظر: أوجه الاختلاف والمضارعة بين عطف البيان وكل من البدل والصفة في: شرح المفصل: ٣/ ٧١-٧٢، المغني: ٢/ ٨٥.

(٢) تمامه:

أقسم بالله أبو حفص عُمَرَ
ما مسَّها من نقب ولا دُبر
فاغفر له اللهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ

وقد نسبه صاحب الخزانة إلى عبدالله بن كيسبة وكيسبة أمُّه، ويقال إنَّ اسمه عمرو. ينظر: الخزانة: ٢/ ٣٥٢، وقد توجّه الشاعر بكلامه هذا لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد نسبه ابن يعيش إلى رؤبة ولم أعثر على البيت على ديوانه. وهو منسوب في: الخزانة: ٢/ ٣٥١، شرح المفصل: ٣/ ٧١، وغير والنقيب: وجه خف الناقة، ووبر: الجرح يكون في ظهر البعير، وحفص: في الأصل من أسماء الأسد، وكني بها.

وفي التنكير كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾[(١)]، في قراءة من نون الكفارة ورفع الطعام[(٢)].

وعن البصريين أنَّه ومتبوعه لا يكونان إلاَّ معرفتين، والصحيح خلافُهُ[(٣)].

والثاني: أنْ يكون جامداً فلَيْس ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾[(٤)]، عطفاً على «ربِّ النَّاس» خلافاً للزمخشري[(٥)]، ولا يَردُّ ذلك على قولنا أبو بكر الصديق، أنَّه عطف بيان؛ لأنَّ الصديق صار لقباً، وزالت عنه الوصفية.

---

(١) [المائدة: ٥/ ٩٥].

(٢) في التيسير: نافع وابن عامر «كفارة طعام» بالإضافة، والباقون بالتنوين ورفع الميم.
ينظر: التيسير/ ١٠٠، البحر المحيط ٤/ ٢١.

(٣) مذهب البصريين أن عطف البيان لا يكون إلا معرفة تابعاً لمعرفة حتى خصه بعضهم بالعلم رسماً أو كنية أو لقباً، وقد ذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة، واختاره ابن عصفور وابن مالك، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥] وقوله تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] فزيتونة عطف بيان لشجرة، وصديد عطف بيان الماء وقد تأول البصريون ذلك على البدل.
ينظر شرح المفصل: ٣/ ٧٢، الارتشاف/ ٩٦٧ (خ)، المغني: ٢/ ١٧٣.

(٤) [الناس: ١١٤/ ١-٢]

(٥) في الكشاف للزمخشري: ٢/ ٤٩٤ «فإن قلت» ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾ ما هما من رب الناس؟ قلت: هما عطف بيان كقولك: سيرة أبي حفص عمر الفاروق. بين (بملك الناس) ثم زيد بياناً (بإله الناس) لأنه قد يقال لغيره: رب الناس».

والثالث: ألاَّ يكون بلفظ المتبوع، فليس منه قول رؤبة[1]: (رجز)

إني وأسَـــطارٍ ســـطِرْنَ سَـــطراً

لقائلٌ يا نَصرُ نَصْرٌ نَـصراً / ١٨٣/

خلافاً لأكثرهم؛ لأنَّ الشيء لا يُبَيِّنُ نفسه.

والرابع: أنْ يكون لقباً مفرداً تابعاً لاسم مفرد لأنَّهما إنْ كانا كذلك وجبت الإضافة عند البصريين[2] نحو: «جاءني سعيدُ كُرْزٍ».

والخامس: ألاّ يكون هو ولا متبوعه مضمراً؛ لأنّ عطف البيان كالنعت، والضمير لا يُنعت ولا يُنعت به[3].

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، وقد نسبه إلى رؤبة بن العجاج، وهو الغالب المتفق عليه في أكثر كتب النحو. وقد وجدت ابن هشام في الشذور ينسبه إلى ذي الرمة، ولم أجد من يقول بهذا غيره.
والبيت في: ملحقات ديوان رؤبة / ١٧٤.
ينظر: سيبويه: ١/ ٣٠٤، شرح الشذور ٥١٨.
وينشد هذا البيت على ضروب، ينظر فيها المقتضب: ٤/ ٢٠٩.

(٢) يرى البصريون أنَّ إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين جائزة نحو: «هذا سعيد كرز» وقد تأولوا الأول بالمسمى والثاني بالاسم.
ويرى الكوفيون جواز اتباع الثاني للأوّل على أنّه بدل منه أو عطف بيان، والقطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ، نحو: مررت بسعيد كرزاً، وكرز أي: أعني: كرزاً وهو كرز، واختار ابن مالك مذهب البصريين.
ينظر: الأشموني: ٢/ ١٣٠.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٠، المغني: ٢/ ٨٥.

قال: «عطف النسق[1] عطف المفرد على المفرد، والجملة على الجملة إلى آخره».

أقول: قسَّمَ العطف إلى قسمين، **أحدهما:** عطف المفرد على المفرد، وتحت هذا أربعة أقسام.

أحدها: عطف الاسم على الاسم كـ«جاء زيد وعمرو»، وشرطه ألاّ يكون الاسم ضميراً مجروراً فإنْ كان وجب إعادة الجار[2] نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[3] وكان المعطوف جاراً ومجروراً على مثله لا اسماً على مثله، ولا

---

(١) عطف النسق في تسمية كوفية، ويُعدُّ الفراء أول من اصطلح عليها وتابعه الكوفيون، والعطف بالحروف تسمية بصرية، وكان سيبويه -رحمه الله- يسميه «عطف الشركة، وحروفه الإشراك».

ينظر: سيبويه ١/ ٣١٥، معاني القرآن: ١/ ٤٤، شرح المفصل: ٢/ ٧٠.

(٢) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وقد علَّل سيبويه لذلك بأنَّ الضمير صار عوضاً عن التنوين فينبغي ألاّ يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين وكذلك لا يجوز العطف عليه حتى لو أكَّد، فلا يجوز: مررت به هو ومحمد. وكان اتصال وكان اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل بفعله. قال سيبويه: «وهذا قول الخليل».

أمَّا الكوفيون فقد أجازوا ما منعه البصريون فيصحُّ عندهم: مررت بك وزيد، من غير إعادة الخافض.

وينظر سيبويه: ١/ ٣٨٩، الإنصاف مسألة (٦٥).

(٣) [فصلت: ٤١/ ١١].

ضميراً مرفوعاً متصلاً غير مفصول من المعطوف بفاصل فلا يجوز: «زيد قام وعمرو» على تقدير «عمرو» معطوفاً على الضمير في «قام» ويجوز تقديره مبتدأ حذف خبره فإنْ قلت: «زيد قام اليوم وعمرو» جاز لحصول الفصل[1].

الثانية: عطف الفعل على الفعل، وشرطه اتحادهما في الزمان وسواء اتَّحدا في النوع، أو اختلفا لا أثر لذلك. مثال متّحدي الزمان والنوع قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾[2] بجزم «يفعل» لأنَّه شرط، و«يَلْقَ»؛ لأنَّه جوابه، و«يُضَاعَف»؛ لأنَّه بدل من الجواب / ١٨٤/ و«يَخْلُدْ»؛ لأنَّه معطوف عليه، وهذا محَلُّ استشهادنا من الآية الكريمة.

ومثال متّحدي الزمان مختلفي النوع قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ﴾[3] الآية، فعطف «يجعل» على «جعل»؛ لأنَّ المعنى: إن يشأ يجعل ويجعل وقوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾[4]، فعطف «أورد» على «يقدّم»؛

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ٧٦-٧٧.

(٢) [الفرقان: ٢٥/ ٦٨-٦٩].

(٣) [الفرقان: ٢٥/ ١٠].

(٤) [هود: ١١/ ٩٨].

لأنّ المعنى: يقدم فيُورد، وعكس ذلك قول الشاعر[١]: (كامل)

ولقـدْ أمـرُّ عـلى اللّئِـيم يَـسُبُّني

فَمَـضيتُ ثَمَّـتَ قُلـتُ لا يَعْنينـي

أي: أمُرُّ فأمْضِي.

والثالثة والرابعة: عطف الفعل على الاسم وعكسه، بشرط كون الاسم شبيهاً بالفعل، فالأول نحو: ﴿صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقۡبِضۡنَ﴾[٢]، ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ٣ فَأَثَرۡنَ﴾[٣]، والثاني نحو: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾[٤].

القسم الثاني: عطف الجملة على الجملة[٥]، وتحت هذا أيضاً أربعة أقسام: عطف الاسمية على الاسمية نحو: «أبوه قائم أو أخوه قاعد».

---

(١) البيت من شواهد سيبويه، وقد نسبه إلى رجل من بين سلول.

وكذلك في الخزانة وقد وجدته في حماسة البحتري منسوباً لعميرة بن جابر الحنفي، وقيل لشمر بن عمرو الحنفي ولم أعثر لهما على ترجمة. ولم أجد في كتب النحو من ينسبه لأحدهما.

وقد ورد في: سيبويه: ١/ ٤١٦، الخصائص: ٣/ ٣٣٠، ٣٣٢، الكامل: ٣/ ٨٠، الأمالي الشجرية: ٢/ ٣٠٣، الأحاجي النحوية: ٤٢، الخزانة: ١/ ٣٥٧، ٣/ ٢٠١، ٤/ ٢٠٦.

(٢) [الملك: ٦٧/ ١٩].

(٣) [العاديات: ١٠٠/ ٣-٤].

(٤) [الأنعام: ٦/ ٩٥].

(٥) ينظر: الغرض من عطف الجملة على الجملة في: شرح المفصل: ٣/ ٧٥.

والفعلية على الفعلية نحو: «زيد قام أبوه، وقعد أخوه» ولا خلاف في جواز هذين النوعين.

وعطف الجملة الفعلية على الاسمية وعكسه، وقد علما من التمثيل المذكور. وفي هذا العطف ثلاثة مذاهب.

أحدها: الجواز مطلقاً، وهو الصحيح[1]، واستدلَّ بقول الشاعر[2]: (رمل)

عَاضَهَا اللهُ غلاماً بعْدمَا

شَابَتِ الأصدَاغُ، والضِّرسُ نقَدْ

والثاني: المنع مطلقاً، وأجاب هؤلاء عن / ١٨٥/ البيت بأن الضرس فاعل بفعل محذوف لا مبتدأ، والتقدير: «نقد الضّرس نقد» وردَّ بأنه لا يجوز في نحو: «زيد قائم» أن يكون غير مبتدأ، إلا إذا تَقَدَّم عليه ما يختص بالفعل،

(١) ينظر: المغني: ٢/ ١٠٠.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لم تتحقق نسبتها لقائل معين وقد ذكر صاحب اللسان أنه إلى «الهذلي» ويقرن به في الاستشهاد بيت لصخر ألغى الهذلي، وهو:

تيس تيوس إذ يناطحها

يألم قرناً أرومه نقد

وقد ورد بلا عزو في: الخصائص: ٢/ ٧١، المغني: ٢/ ١٠٠، إصلاح المنطق / ٥٨.

وينظر: اللسان: «نقد». والنقد: تآكل الضرس.

مثل: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[١]، أو يغلب عليه نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾[٢]، وليس هذا الردّ بشيء؛ لأنَّ هذا القائل يرى أنَّ تقدُّم الجملة الفعلية، ومجيء حرف العطف بعدها يقتضي كون الجملة المعطوفة فعلية.

والثالث: أنّ ذلك يجوز في الواو خاصة، قاله ابن جني في سرّ الصناعة[٣]، وبُنِيَ على ذلك أنَّ الفاء في «خرجت فإذا الأسد» لا تكون بعاطفة.

---

(١) [التوبة: ٩/ ٦].

وإيراد الشارح للآية الكريمة، يدلُّ على متابعة البصريين في إحدى مسائل الخلاف بينهم وبين الكوفيين، فـ (أحد) على رأي البصريين فاعل بفعل مضمر يفسره المذكور، في حين يذهب الكوفيون إلى أنه مبتدأ وليس بفاعل.

وينظر تفاصيل هذه المسألة في: شرح المفصل: ٩/ ١٠.

(٢) [التغابن: ٦٤/ ٦].

(٣) ينظر سر الصناعة: ١/ ٢٦١ «فاء الاتباع» وفي المغني: ٢/ ١٠١، والثالث لأبي علي أنه يجوز في الواو فقط نقله عنه أبو الفتح في سر الصناعة ...

(حروف العطف)

قال:

«بالواو».

أقول:

أخرج بقوله: بالواو وما بعده عطف البيان؛ لأنَّه يصدق عليه أنَّ عطف المفرد على المفرد، وليس بعطف نسق.

واعلم أنَّ (الواو) لمطلق الجمع فتعطف مُؤَخّراً على مقَدَّم، وبالعكس، ومصاحباً على مصاحب، فإن فهم أنّ ما بعدها على الترتيب أو عكسه أو على مصاحب فذلك من قرينة خارجة عن اللفظ، فمثال مجيئها مع الترتيب قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا ۝٣﴾[1]، ومثال مجيئها عكسه قوله تعالى: ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾[2]، ومثال مجيئها مع المصاحبة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾[3]، وعن بعض

---

(١) [الزلزلة: ٩٩/ ١-٣]

(٢) [آل عمران: ٣/ ٤٣].

(٣) [البقرة: ٢/ ١٢٧].

وفي نسخة الأصل «وكقوله تعالى إخباراً عن منكري البعث ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٤٥/ ٢٤] فلو كانت للترتيب لكان اعترافاً منهم بالبعث».

الكوفيين أن (الواو) تقتضي الترتيب / ١٨٦/ [١] وليس بشيء نقل السيرافي الإجماع على خلافه[٢].

قال: «أو بالواو، وبثمَّ».

أقول: تشترك الفاء[٣] وثم[٤] في إفادة الترتيب، وتنفرد (الفاء) بالتعقيب. و(ثمَّ) للتراخي، وقد اجتمعا في قوله سبحانه: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ۝٢١ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾[٥].

قال: «أو بحتّى».

أقول: إنّما يعطف بـ «حتَّى»[٦] بثلاثة شروط:

أحدها: أنْ يكون المعطوف ظاهراً لا مضمراً؛ لأنَّ الأصل في (حتى) أن تكون خافضة، والخافضة لا تَجُرُّ المضمر[٧]، فكذلك فرعها، ولم أرَ هذا

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٩١، والإنصاف: ٢/ ٢٤٣.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٩٩٠ (خ).

(٣) ينظر (الفاء) في سيبويه: ٢/ ٣٠٤، المقتضب: ١/ ١٠، رصف المباني: ٤٣٦، شرح المفصل: ٨/ ٩٤، المغني: ١/ ١٣٩، أوضح المسالك: ٣/ ٤٢.

(٤) ينظر (ثم) في سيبويه: ١/ ٢١٨، المقتضب: ١/ ١٠، رصف المباني: ١٩٢، شرح المفصل: ٨/ ٦٤، المغني: ١/ ١٠٧.

(٥) [عبس: ٨٠/ ٢١-٢٢].

(٦) ينظر (حتى) العاطفة في سيبويه: ١/ ١٨٣، المقتضب: ٢/ ٣٨، أسرار العربية: ١٠٥، أمالي السهيلي / ٤٢، شرح المفصل: ٨/ ١٥، ٨/ ٩٤، المغني: ١/ ١١٣، وما بعدها.

(٧) أجاز الكوفيون أن يكون المجرور بها مضمراً، واستدلوا بقول الشاعر:

أتت حتّاك تقصدُ كلَّ فجّ ... ترجّي منك أنّها لا تخيب

وتأوله البصريون على الضرورة.

ينظر: المغني: ١/ ١١٧.

الشرط لغير ابن هشام الخضراوي[1]، وهو حقٌّ يشهد لصحته الاستعمال والقياس.

الثاني: أنْ يكون إمّا بعضاً من المعطوف عليه نحو: «أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها» أو كبعضه نحو: «أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُهَا».

الثالث: أنْ يكون غاية له في الشرف كـ«ماتَ النّاسُ حتّى الأنبياءُ» أو الضمة نحو: «أكرمتُ بني تميم حتّى الحجامين» أو نحو ذلك ممَّا يدلُّ على زيادة أو نقص في ذات، أو وصف[2].

قال: وهذه الأربعة تشرك الثاني مع الأوّل في الحكم نحو: نحو «جاء زيد وعمرو، أو فعمرو، أو ثم عمرو، وقدم الحجاج حتى المشاة».

أقول: هذه الأربعة تشترك في أمرين: **أحدهما**: التشريك في الإعراب، **والثاني**: التشريك في الحكم. وتفترق من الجهات التي بينتها.

---

(١) ابن هشام الخضراوي هو: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الأندلسي يعرف بابن البرذغي، أخذ عن ابن خروف، وأخذ عنه الشلوبين.

ولد سنة (٥٧٥) وتوفي بتونس سنة ٦٤٦هـ.

من آثاره: فصل المقال في أبنية الأفعال، الإفصاح بفوائد الإيضاح والنقض على الممتع، لابن عصفور وغيرها.

ينظر ترجمته في: التكملة لابن الآبار: ٣٦١، بغية الوعاة: ١/ ٢٦٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ٩٦.

قال: ومن حروف العطف (أو) و(أم) و(لا) و(بلْ) و(لكنْ).

أقول: لما فرغ من ذكر حروف العطف الأربعة التي تشرك / ١٨٧/ في الحكم والإعراب شرع في ذكر الحروف التي تشرك في الإعراب دون الحكم وهي خمسة: أحدها: (أو)[١] ولها خمسة معان:

أحدها: (التخيير)[٢] نحو: ﴿أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٣].

والثاني: (الإباحة)[٤] نحو: ﴿أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾[٥].

والثالث: (الشكّ) نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[٦].

والرابع: (الإبهام) نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[٧].

---

(١) ينظر في (أو) العاطفة: سيبويه: ١/ ٤٨٩، المقتضب: ٣/ ٣٠١، معاني القرآن: ١/ ٧٢، ٢/ ٣٩٣، الخصائص: ٢/ ٤٥٧-٤٦١، شرح المفصل: ٨/ ٩٧، المغني: ١/ ٩٥.

(٢) هي الواقعة بعد الطلب، وقيل ما يمتنع فيه الجمع نحو: تزوج هند أو أختها.

(٣) [المائدة: ٥/ ٨٩].

(٤) هي الواقعة بعد الطلب، وقيل ما يجوز فيه الجمع نحو: جالس العلماء أو الزهاد. وفي هامش الأصل: «الفرق بين التخيير والإباحة أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا يأباه».

(٥) [النور: ٢٤/ ١٦].

(٦) [الكهف: ١٨/ ٩١].

(٧) [سبأ: ٣٤/ ٢٤].

والخامس: (التفريق المجرّد) عن هذه المعاني نحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾[١]، قيل: ولها معنيان آخران[٢]، أحدهما: «الإضراب» فتكون بمنزلة (بل) كقراءة بعضهم. ﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا﴾[٣]، بإسكان الواو[٤]، أي: «بل كلما» وقول الشاعر[٥]: (بسيط)

كانُوا ثَمانينَ أو زادُوا ثمانيةً

لولا رجاؤُكَ قدْ قتَّلْتُ أولادي

الثاني: الجمع المطلق، فتكون بمنزلة (الواو) كقوله[٦]: (كامل)

حتَّى خَضبَتُ بما تحَدَّر مِنْ دمِي

أكتافَ سَرْجي أو عنَانِ لجَامِي

---

(١) [النساء: ١٣٥].

(٢) ذكر لها الشارح في المغني: ١/ ٥٩، وما بعدها اثنى عشر معنى.

(٣) [البقرة: ٢/ ١٠٠].

(٤) ينظر المحتسب: ١/ ٩٩، البحر المحيط: ١/ ٣٢٤.

(٥) البيت لجرير بن عطية الخطفي يخاطب هشام بن عبدالملك.
والشاهد فيه قوله (أو زادوا) فإن (أو) بمعنى الإضرابية، قال الكوفيون أنها للإضراب كـ«مطلقاً».
والبيت في: الديوان / ١٢٣.

(٦) البيت لقطري بن الفجاءة، شاعر فارس، ورأس من رؤوس الخوارج لأنه غاب دهراً باليمن ثم جاءهم فجأة. توفى سنة: ٧٨هـ.
ينظر: ترجمته في: وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٥-٢٥٧، سمط اللالئ: ١/ ٥٩٠، رغبة الأمل: ٤/ ٢٨، ٧٢.
والبيت في: شعر الخوارج ص٤٦.
ويروي: (أحناء) سرجي بدل (أكتاف).

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1]، على أربعة أقوال:

أحدها: أنَّها بمعنى الواو.

والثاني: أنّها للإبهام.

والثالث: أنَّها للإضراب.

والرابع: أنّها للشكّ مصروفاً إلى المخاطبين، أي: أرسلّناه إلى قوْمٍ لو رأيتُموهمْ لقلتم: مائة ألفٍ ويزيدُون[2].

الثاني: «أم»[3]، وهي على ضربين: متّصلة ومنقطعة، فالمتّصلة هي الواقعة بعد همزة التسوية، أو همزة يسدُّ /١٨٨/ مسدَّها، ومسدَّ (أم) كلمة أي مضافة إلى ضمير المتعاطفين[4]. مثال الواقعة بعد همزة التسوية قوله تعالى:

---

(١) [الصافات: ٣٧/ ١٤٧].

(٢) مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن (أو) لا تأتي للإضراب بمعنى (بل) إلا إذا تقدمها نفي، أو نهي. وذهب الفراء وتابعه الكوفيون إلى أنها للإضراب مطلقاً دون اشتراط تقدم نفي أو نهي مستدلين بالآية التي ذكرها الشارح.

وينظر مباحث هذا الخلاف في: المقتضب: ٣/ ٣٠٤، معاني القرآن: ١/ ٧٢، ٢/ ٣٩٣، الإنصاف: مسألة (٦٧)، المغني: ١/ ٦٣.

(٣) ينظر (أم) في سيبويه: ١/ ٤٨٢ وما بعدها، المقتضب: ٣/ ٢٨٦ وما بعدها، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٣٣٣-٣٣٤، شرح المفصل: ٨/ ٩٧ وما بعدها، الارتشاف: ٩٨٨ (خ)، الأزهية: ١٣١، رصف المباني: ١٠٤ (ر)، المغني: ١/ ٣٩ وما بعدها.

(٤) في المغني: ١/ ٤٠ «وتسمى أيضاً معادلة، ولمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني».

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[1]، وقولك: «ما أُبالي أقَمت أمْ قعَدّت»، وضابط هذه الهمزة أنْ تكون داخلة على جملة يَصُحُّ حلول المصدر محلَّهَا، ألا ترى أنَّ المعنى: سواء عليَّ القيام والقعود، والكلام مع (أم) هذه لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الخبر، ألا ترى أنّه إذا قيل: «ما أبالي أقُمت أم قعَّدت» صَحَّ تصديقُ ذلك وتكذيبه، والاستفهام لا يسوغ فيه ذلك وإن قائل ذلك لم يستدعِ من مخاطبته جواباً، ولو كان استفهاماً حقيقة لاستَدعَى منه الجواب؛ لأنَّ حقيقة الاستفهام طلب الفهم[2]. ومثال الواقعة بعد الهمزة التي تسدُّ مسدَّها ومسَدَّ أم كلمة (أي) قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾[3]، ألا ترى أنه يصُحُّ: أيّكم أشدُّ خلقاً، وقولك: أزيد عندك أم عمرو، تريد أيُّهُما عندك، والكلام مع أم هذه يراد به التعيين ألا ترى أنَّه إذا قيل في الجواب: «زيد» أو قيل: «عمرو» صَحَّ، وإذا قيل: «نعم» أو «لا» لم يَصُحَّ، لأنَّه لا تعيّن في ذلك، فليس الجواب مطابقاً للسؤال.

والمنقطعة هي الواقعة في غير ذلك[4]، وهي ثلاثة أقسام:

---

(١) [البقرة: ٢/ ٦]، [يس: ٣٦/ ١٠].

(٢) وقد ذهب بعض النحاة إلى أن (أم) هنا بمعنى الاستفهام فعلى زعمهم أن قولك: أقام زيد أم عمرو معناه: أعمرو قام فيصير استفهامان. وهذا ما يرده الشارح.

(٣) [النازعات: ٧٩/ ٢٧].

(٤) في شرح الرضي: ٢/ ٣٤٧ «المتصلة يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين، نحو أزيد عندك أم عمرو، أو مقدراً أحدهما نحو: أنها لإبل أم شاء، أي: أم هي شاء».
وينظر المغني: ١/ ٤٣.

أحدها: أنْ تكون بمعنى بل وهمزة الاستفهام كقولهم: «أنَّهَا لإبِلُ أم شَاءُ» أي: بلْ هِي شَاء.

الثاني: أنْ تكون بمعنى «بل» وهمزة الأفكار نحو قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾[1]، أي: بل اتخذها. كذا / ١٨٩/ تقديره بهمزة مفتوحة مقطوعة داخلة على اتخذ دالة على إنكار ذلك.

الثالث: أن تكون بمعنى (بل) وحدَّها نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾[2]، أي: بل هي تستوي، ولا تقدّر الهمزة إذ لا يدخل الاستفهام على الاستفهام، ومثله: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3]، ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾[4].

وقول الشاعر[5]: (بسيط)

....

أم كيفَ يجْزونني السَّؤى من الحَسَن

---

(١) [الزخرف: ٤٣/ ١٦].

(٢) [الرعد: ١٣/ ١٦].

(٣) [النمل: ٢٧/ ٨٤].

(٤) [الملك: ٢٠].

(٥) هذا عجز بيت ينسب لأفنون التغلبي وهو صريم بن معشر بن ذهل شاعر جاهلي من بني تغلب، وأفنون لقب له، مات في بادية الشام سنة (٦٠ق. هـ).
ترجمته في: الشعر والشعراء: ١/ ٤١٩، شعراء النصرانية: ١٩١.
وتمام البيت تأوله:
أنّى جزوا عامراً سوءاً بفعلهم
أم كيف ... ؟
وقد ورد البيت منسوباً في: الخزانة: ٤/ ٤٥٦، الأمالي لأبي علي القالي: ٢/ ٥١، والعلوق: التي ترأم بأنفها وتمنع درها.
يقول: أنتم تحسنون القول ولا تعطون شيئاً فكيف ينفعني ذلك.

الثالث: «لا»[١]، وحكمها أن يُنفى عمّا بعدها ما ثبت قبلها، وأنّها تعطف بعد الخبر المثبت[٢]، نحو: «قام زيد لا عمرو»، والأمر كـ«اضْرب زيداً لا عمراً»، والنّداء نحو: «يا زيد لا عمرو»[٣].

والرابع: «بل»[٤]، وتعطف بعد النفي والنّهي، فتثبت لما بعدها ما انتفى عمَّا قبلها فتكون عكس (لا) نحو: «ما قامَ زيد بل عمرو» و«لا يقم زيد بل عمرو». وأجاز المبرد أنْ تكون ناقلة للنفي والنهي إلى ما بعدها وبعد الأمر والإثبات[٥]، فتنقل حكم ما قبلها لما بعدها، وتذر ما قبلها كالمسكوت عنه نحو: «اضْرب زيداً بل عمراً»، و«جاء زيد بل عمرو».

---

(١) ينظر: (لا) العاطفة في: سيبويه: ١/ ٢٩٦، المقتضب: ١/ ١١، اللمع / ٨٤، شرح المفصل: ٨/ ١٠٤، الأزهية: ١٥٨، المغني: ١/ ١٩٦.

(٢) أي أنه لا يعطف بها إلا الإثبات، لأنها تنفي عن الثاني ما ثبت للأول.

(٣) ويشترط فيها أيضاً أنْ لا تقترن بعاطف، فإذا قيل: جاءني زيد لا بل عمر، فالعطف (بل) و(لا) رد لما قبلها وليس بعاطفة.

(٤) ينظر: (بل) العاطفة في: سيبويه: ١/ ٢١٦، ٢١٨-٢١٩، المقتضب: ١/ ١٢، شرح المفصل: ٨/ ١٠٤ وما بعدها، الأزهية ٢٢٨، رصف المباني: ٢٢٨ (ر)، المغني: ١/ ٢٢٦-٢٢٧.

(٥) ينظر المقتضب: ١/ ١٢.

الخامس: «لكنْ»[١]. ويُعطف بها بعد النفي والنهي خاصة[٢]، وهي في المعنى كـ (بلْ) وزعم يونس أنّها لا تكون عاطفة[٣].

وما اختاره هذا المؤلّف من إنَّ (أو) و(أم) يشركان في الإعراب دون الحكم هو المشهور في التصانيف، والصحيح خلافه وقد تبيّن الصبحُ لذي عينين.

---

(١) ينظر: «لكن» العاطفة في: سيبويه: ١/ ٢١٦، ٢١٩، المقتضب: ١/ ١٢، الإنصاف: ٢/ ٢٥٧، شرح المفصل: ٨/ ١٠٤، المغني: ١/ ٢٢٦.

(٢) أجاز الكوفيون العطف بـ (لكن) في الإيجاب قياساً على (بل) وذلك لاشتراكهما في المعنى، وأنهما يشتركان في العطف بعد النفي، فكذلك في الإيجاب، وقد أباه البصريون وتابعهم الشارح.

ينظر الإنصاف: مسألة (٦٨) ٢/ ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) ذكر الشارح في المغني: ١/ ٢٢٦-٢٢٧ أن زعم يونس في كون (لكن) لا تكون عاطفة إذا جاءت مع (الواو) نحو: ما قام زيد ولكن عمرو. فمذهب يونس أن الواو هي العاطفة، ولكن زائدة، ومن النحاة من ذهب إلى العكس.

ينظر: سيبويه: ١/ ٢١٧، ٢١٩.

(باب الأفعال)

قال:

باب. الفعل ماض ويُبنى على / ١٩٠/ الفتح نحو: «قعدَ» وأمر ويُبنى على السكون نحو: «اقْعُدْ»، ومضارع، وهو معرب نحو: «يخْرجُ»، لن يخرجَ.

والفعل متصرف، وهو ما اختلفت بُنْيَتُهُ لاختلاف زمانه نحو: قَامَ، يقُومُ، قُمْ، وجَامِد، وهو ما لزم بناء واحداً وهو (عسى) و(ليس) وقد تقدَّما، و(نعْمَ) و(بِئسَ) و(حبَّذا) وفعل التعجب.

أقول:

ينقسم الفعل باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعدِّدة. فينقسم بحسب أمثلته إلى ثلاثة: ماض، وأمر، ومضارع، وهذا هو الصحيح وزعم الكوفيون أنَّه نوعان، ماضٍ ومضارع، خاصة وأنّ الأمر مضارع دخلت عليه (لام الأمر) فجزمته ثم حذفت وتبعتها حروف المضارعه[1].

---

(١) أبعد الكوفيون فعل الأمر من جملة الأفعال، وقسّموا الفعل باعتبار دلالته الزمانية إلى ماض ومستقبل ودائم، وأرادوا بالدائم (اسم الفاعل) فقد وجدوه يعمل عمل الفعل بشروطه المعروفة فنفذوا من ذلك إلى أنه فعل وأطلقوا عليه اسم (الفعل الدائم) أما فعل الأمر فمقتطع عندهم من المضارع المجزوم بلام الأمر.

ينظر خلاف المدرستين في أقسام الفعل في: سيبويه: ١/ ٢، معاني القرآن: ١/ ٤٦٩، شرح المفصل: ٧/ ٤.

وباعتبار البناء والإعراب إلى قسمين: مبنيّ، وهو الأصل ولهذا قُدِّم، ومعرب، وهو خلاف الأصل، ولهذا أُخِّر.

فأمّا المبني فهو مثالاً الماضي والأمر، فبناء الماضي على الفتح كـ«ضربَ» و«استخرجَ» و«أنطلقَ» وقد يَعْرِضُ له الضَّمُّ إذا اتّصلت به واو الجماعة كـ«ضربوا» والسكون إذا اتّصل بها ضمير مرفوع متحرّك نحو: «ضربت، وضربنا»، وبناء الأمر على ما يجزم به مضارعه فنحو: «اضْرِبْ» مبني على السكون، ونحو: «اضربا، واضربوا، واضربي» مبني على حذف النون، ونحو: «أغْزُ وأخْشَ وارمِ» مبني على حذف آخره، ولجريان الأمر مجرى المضارع المجزوم قال الكوفيون: إنَّه مضارع، وإنَّه مجزوم بلام مقدَّرة.

وأمّا المعرب فهو المضارع خاصة بشرط أنْ لا يتصل به نون التوكيد ولا /١٩١/ نون الإناث نحو: ﴿لَيُنۢبَذَنَّ﴾[1]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[2].

وباعتبار التصرّف والجمود إلى قسمين: متصَرِفُ، وهو الأصل، وهو ما اختلف بنيته لاختلاف زمانه كـ«قَامَ، يقُوم قُمْ» وجامد، وهو ما لزم بناء واحداً، وهو فعلان من باب كان (لَيْسَ) باتفاق[3]، و(دام) على الأصَحِّ.

---

(١) [الهمزة: ١٠٤/ ٤].

(٢) [البقرة: ٢/ ٢٢٨].

(٣) ينظر في ليس واختلاف النحاة في فعليتها: سيبويه: ١/ ٢١. الإنصاف مسألة (١٤) شرح المفصل: ٦/ ١٢٧.

وفعلان من باب ظنّ وهما: (هَبْ) و(تعَلَّم)، وجميع أفعال المقاربة إلاَّ كاد وأوشك، وجميع أفعال الاستثناء وهي: خلا، وعدا، وحاشى، ولا يكون وأفعال التعجب الثلاثة وهي: ما أفْعَلَهُ، وأفْعِلْ بهِ. وَفعُلَ. وأفعال المدح والذم الثلاثة: نعم، وبئْسَ، وحبّذا، ومنها (قلّ) النافية في قولهم: «قلَّما يقوم زيد»، و«تَبَارَكَ» و«سقط في يد»، و«عمَّ صباحاً» فإن قلت: فقد قال الشاعر[1]: (طويل)

ألا عمْ صباحاً أيُّها الطَّلل البَالِي
وهلْ يعِمَن مَنْ كان في العُصر الخالي

فأستعمله مضارعاً في قوله: «وهل يَعْمن» قلت: إيراد هذا سوء فهم لأنا إنما قلنا: في عم أنه غير متصرف بشرط أن يكون معه صباحاً، وهذا هو فائدة ذكره معه. وبقيت ألفاظ أُخرى لا تليق بهذا المختصر، وقد تَبيَّن ممّا ذكرناه فساد ما يوهمه كلامه من ملازمة الماضي للفتح، والأمر للسكون، والمضارع للإعراب وانحصار الجوامد فيما ذكر.

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو مطلع قصيدة مشهورة له.
وهو من شواهد سيبويه استشهد به على بناء المستقبل من (نعم) على ينعم، بالكسر والأصل في فعل أن يبني مستقبله على يفعل بالفتح إلا أن هذا جاء نادراً والبيت في الديوان ص٢٢.
وقوله هل يعمن: قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيرت بعدهم فكيف تنعم، وكأنه يعني بذلك نفسه. ويقال: وعم يعم بمعنى: نعم ينعم.

(نعم وبئس)

قال:

«أمّا نِعْمَ، وَبِئْسَ ففاعلها إما بالألف واللام نحو: نعمَ الرجلُ زيدٌ، وإما بالإضافة إلى ما هما فيه نحو: بِئْسَ غُلامُ السفرِ زيدٌ، وإما مضمر يفَسَّر بنكرة نحو: زيدٌ نِعمَ رجلاً.

أقول: / ١٩٢/ .

نعم، وبئس، فعلان بدليل قولك: نِعْمت، وبئسَتْ، ماضيان لفظاً منقولان إلى الحال لإفضاء المدح والذم وفيهما أربع لغات:

الأولى: فتح الأوّل وكسر الثاني، وهو الأصل. **والثانية:** فتح الأول وسكون الثاني. **والثالثة:** كسر الأوّل وكسر الثاني. **والرابعة:** كسر الأوّل وسكون الثاني، وهي أكثرهن استعمالاً.

وهذه اللغات جارية في كلِّ ما كان على وزن (فَعِلَ) ممَّا هو حلقي العين فعلاً كان كـ «شَهِدَ» أو اسماً كـ «فَخِذْ» ولا يكون فاعل هذين الفعلين في غالب الأمر إلاَّ اسماً بالألف واللام الجنسية كقولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ. أي

نعم جنسُ الرجل الذي زيد منه[1]، فدخل زيد في المدح ثم خصّصْتُه بالذكر فحصل له المدح عموماً وخصوصاً، ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[2]، أي: هو فحذف المخصوص، وهو ضمير أيوب عليه السلام للعلم به.

أو مضافاً لما هما فيه نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾[3]، أو مضمراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[4]، أي: بئس هو، أي بئس البدل بدلاً.

وقد أطلق المؤلف الألف واللام والمضمر، وحَقُّه أن يقيدهما بالجنسية، والمضمر بالمستتر ومثَّل بالمخصوص بالمدح مقدَّماً. والأصل فيه أن يكون

---

(١) اختلفوا في (أل) الداخلة على فاعل: نعم وبئس، فظاهر كلام سيبويه أنها للعهد.

ومنهم من ينسب لسيبويه أنها للجنس حقيقة.

وقد ذهب المبرد في المقتضب إلى أنها للجنس.

وقد بيّن لنا ابن يعيش السبب الذي لا يكون من أجله فاعل نعم وبئس إذا كان ظاهراً إلا جنساً.

وقد جوَّز بعضهم أن تكون أل للعهد وللجنس.

ينظر سيبويه: ١/ ٣٠٠-٣٠١، المقتضب: ٣/ ١٤١، شرح المفصل: ٧/ ١٣٠. الرضي: ٢/ ٢٩.

(٢) [ص: ٣٨/ ٣٠].

(٣) [النحل: ١٦/ ٣٠].

(٤) [الكهف: ١٨/ ٥٠].

مؤخّراً فكان الأحسن في المثال نحو: نعم رجلاً زيدٌ، كما في المثالين قبله، ولعلَّه أراد بذلك على أن المخصوص مقدم جوازاً فإنَّه مثَّل به في المثالين الأولين مؤخّراً.

(حبَّذا)

قال:

«وأمَّا حبَّذا فأصلها: حَبَبَ ذا، تقول: حبَّذا زيدٌ، حبَّ: فعل ماض، وذا فاعل به، وهو اسم إشارة، وزيدٌ مبتدأ» / ١٩٣ / .

أقول:

أصل «حَبَّ» من «حبَّذا»، حبَبَ، فسكِّنت العين وأدغمت في اللام[١]. واختلف النحاة، فقال قوم: حَبَّ باق على فعليته وذا باق على فاعليته، وقال آخرون: بل صيِّرا كلمة واحدة[٢].

ثم اختلفوا فقيل غلب جانب الفعل لسبقه فصار فعلاً، وقيل غلب جانب الاسم لشرفه فصار الجميع اسماً بمعنى قولك: المحبوب. وينبني على هذا الخلاف إعراب أبعده، فإذا قلت: حبَّذا زيد. فعلى القول بأنَّ الجميع فعل فزيد فاعل. وعلى القول بأنَّ الجميع اسم فحبَّذا وزيد خبر،

(١) في سيبويه: ١/ ١٣٨، شرح المفصل: ٧/ ١٣٨.

(٢) قال بالمذهب الأول ابن درستويه، وابن كيسان الفارسي، وابن برهان وابن خروف ونسب إلى سيبويه. وقال بالثاني المبرد وابن السراج. والسيرافي والزجاج وغيرهم، ونسب أيضاً إلى الخليل وسيبويه.

ينظر: المقتضب: ٣/ ١٤٥، والارتشاف: ١٠٣٦ (ر).

وعلى القول ببقاء كلّ منهما على حاله فزيد إما مبتدأ والجملة قبله خبره والرابط بينهما اسم الإشارة، أو زيد خبر مبتدأ محذوف أي: الممدوح زيدٌ، أو بالعكس، أي: زيد الممدوح وهذه الأوجه الثلاثة مقولة في المرفوع (بعد فاعل نعم) وبئس نحو: نعم الرجل زيد، إلاَّ أنَّ بينهما فرقاً من وجهين:

أحدهما: إنَّا إذا جعلناه مبتدأ وما قبله خبراً فالرابط بينهما الإشارة هنا، والعموم المستفاد من (ألْ) هناك.

والثاني: أنَّه لا يجوز هنا تَقدّمهُ على الفعل والفاعل، لا تقول: زيد حبَّذا، ويجوز: زيد نِعم الرَّجلُ، كمَا قدَّمنا.

(أفعال التعجب)

قال:

«وأمَّا فعل التعجب فنحو: ما أحسنَ زيداً وأحسنْ بزيدٍ، وتقديره: شيء /١٩٤/ حسنُ زيداً فما: مبتدأ وأحسن: فعل ماض، وزيداً: مفعول، وأحسن: فعل أمر، وبزيد جار ومجرور في موضع الفاعل بأحسن، ومعنى: أحسن: أحسن وهو أمر بمعنى الخبر».

أقول:

التعجب: تفَعُّل، من العجب، وهو استعظام فعل فاعل ظهرت ميزته فيه. وله عبارتان: إحداهما: ما أفْعَلَهُ نحو: ما أحسن زيداً. وإعرابه: ما: مبتدأ باتفاق نكرة تامة بمعنى (شيء) وفاقاً لسيبويه[1]، ولا بمعنى (لا) موصولة بمعنى (الذي) خلافاً للأخفش، ولا نكرة بالجملة خلافاً له أيضاً.

وعلى القولين فالخبر محذوف، وله قول ثالث كقول سيبويه[2] ولا استفهامية خلافاً لقوم[3]. وأحسن: فعل ماض وفاقاً للبصريين، بدليل بنائه

(١) ينظر: سيبويه: ١/ ٣٧.

(٢) ينظر ما نسب للأخفش في: شرح المفصل: ٧/ ١٤٨-١٤٩.

(٣) ينظر المقتضب: ٤/ ١٧٣، مجالس العلماء للزجاجي / ١٦٦، شرح المفصل: ٧/ ١٤٩، الارتشاف: ١٠٣٩ (ر).

على الفتح ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أَفْقَرَني إلى عَفوِ الله، لا اسم خلافاً للكوفيين[١]، وما استدلّوا به من قولهم: ما أحَيسَنَهُ، وما أميْلِحهُ بالتصغير شاذّ.

وفي (أحسن) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية بالإجماع، و(زيداً) منصوب على المفعولية عند البصريين، وعلى التشبيه بالمفعول به عند الكوفيين[٢].

والعبارة الثانية: أفعل به نحو: أحسن بزيد. وأجمعوا على أن (أحسن) فعل لفظه لفظ الأمر واختلفوا في معناه، فقيل معناه أيضاً الأمر، وقيل معناه الخبر وينبني على هذين القولين للبصريين أيضاً خلاف في تحَمّله الضمير وعدم تحَمُّله له، فإن قلنا أن معناه الأمر ففيه ضمير مستتر، ثم أُختلف في مرجعه فقيل: مصدر الفعل المذكور، وقيل المخاطب فعلى الأوّلِ / ١٩٥/ التقدير أحسن يا حسُن بزيد وعلى الثاني التقدير: أحسن أنتَ أيُّها المخاطبُ بزيد.

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٤٣، المقتضب: ١/ ٣١٥.

(٢) ينظر أوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين في إعراب (أفعل) في التعجب في: مجالس العلماء للزجاجي: ١٦٦-١٦٧، أمالي ابن الشجري: ٢/ ١٣١-١٣٤، الإنصاف مسألة (١٥)، أسرار العربية: ١١٣ وما بعدها، شرح المفصل: ٧/ ١٤٣.

وإن قلنا: إنَّ معناه الخبر وهو قول الجمهور[1] فقالوا: أصله: أحْسَن زيدٌ، أي: صار ذا حُسنٍ، كما قالوا: أغدَّ البعير أي: صار ذا غُدَّة[2]، فتُحولِّت الصيغة وبقي المعنى بحاله، وعلى هذا القول فلا ضميرَ فيه.

وينبني على تحمله الضمير وعدم تحمله له خلاف في الباء في موضع المجرور بها، فإنْ قلنا: مُتحْمَلُ للضمير فموضعه نصب على المفعولية، والباء للتعدية[3] كما في قولك أمرر بزيد.

وإنْ قلنا: لا ضمير فيه فالباء زائدة لازمة، وفائدة زيادتها إصلاح اللفظ، والمخفوض بها في موضع رفع على الفاعلية[4].

---

(١) الارتشاف: ١٠٣٩ (ر).

(٢) غذ العرق إذا سال، وغذ الجرح: ورم، ويقال للبعير إذا كانت به دبره فبرأت وهي تندى قيل: به غاذ والمغاذ من الإبل العيوف يعاف الماء.

(٣) هذا أحد الأقوال التي حكيت عن الزجاج، وقد رده ابن يعيش.
ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٤٨.

(٤) في شرح المفصل: ٧/ ١٤٨ «وإنما قلنا: إنَّ المجرور في أحسن بزيد هو الفاعل لأنّه لا فعل إلا بفاعل، وليس معنى ما يصلح أن يكون فاعلاً إلا المجرور بالباء». وهو الذي قد كرم، وحسن، فاللفظ محتمل والمعنى عليه، ولزمت الباء هنا لتؤذن بمعنى التعجب بمخالفة سائر الأخبار، فإن قيل فكيف صار هنا التعجب منه فاعلاً وهو في قولك: ما أكرم زيداً. مفعول: فالجواب أن الفاعل هنا ليس غير زيد، فلذلك جاز أن يكون مفعولاً في اللفظ، وفاعلاً في هذا اللفظ إذ المعنى واحد.

قوله: «وأمّا فعل التعجب». كان الأحسن أنْ يقول: وأما فعلا، ولكنه جرى على ما تقدَّم له في الإفراد.

قوله: فنحو ما أحسن زيداً «إنَّما كان وجه الكلام فنحو أحسنَ وأحْسن، ثم يذكر المثالين بعد ذلك لأنَّ الجملة كلَّها لا تُسمَّى فعل التعجب، وقد أعرب الكلام إعراباً ناقصاً إذ أهمل ذكر فاعل (أحسن) ولم يذكر أنَّ الجملة خبر ولكنَّه اختصر فاكتفي بذكر ما يستلزمها؛ لأنَّ المبتدأ يستلزم الخبر والفعل يستلزم الفاعل.

وقوله: «وأحسن فعل أمر» لم يتقدَّم لـ (أحسن) ذكر فكيف يعربه قبل أن يجري ذكره.

وقوله: «جار ومجرور في موضع الفاعل» إنّما الذي في موضع الفاعل المجرور وقوله: «وهو أمر بمعنى الخبر». لا فائدة له بعد قوله ومعنى /١٩٦/ أحسن.

(الفعل المضارع)

قال:

«والمضارع مرفوع»، وينْصَبُ بأنْ، ولن، وكي، وإذنْ نحو: أن أقرأ ولـنْ أخـرْج، وكـي أعلـم، وإذن أغـضَبَ، ويجـزم بلـم ولـمَّـا، ولام الـترك ولام الطلب، نحو: لم يَقُمْ، ولَمَّا يَقُمْ لا تضرب، ليخرج زيد.

ويجزم فعلين بأنْ، وإذ مَا، ومَنْ، وما، ومهما، وأي، وحتَّى، وإيَّان، وأيْن، وأنَّى، وحَيثُما، نحو: إذا تَخرُج أخرُج، وإذ ما تقمْ أقمْ، ومَنْ تُكرْم أكرمْ، وما تعلمْ اعلمْ، ومهما تضربْ اضربْ، وأيّا تَدَعُ ادعُ، ومتى تخرجْ أخرجْ، وإيان تركبْ أركب، وأين تجلس اجلسْ، وإيان تتوجّه أتوجه، وحيثما تقعد أقعد.

أقول:

للمضارع ثلاث حالات: الرفع، والنصب، والجزم، فأمَّا رفعه فإذا تجرد من الجازم والناصب، فأمّا قوله[1]: (سريع)

فـــاليَومُ اشربْ غـــيْر مُـــسْتَحقِب

إثْـــماً مِـــنَ اللهِ ولا واغِـــــل

---

(١) البيت لامرئ القيس وقد مرَّ تخريجه مفصلاً.

وقوله[١]: (رجز)

أبيـــتُ أسْري وتَبِيتـــي تـــدْلكي

وجهَـكِ بـالعَنبرَ والمـسْكِ الـذَّكِي

فإنَّما حَذَفَ الضمَّةَ من (اشرب) والنون من (تـدلكي) لـضرورة الـشّعر والرافع للمضارع نفس التجرد وفاقـاً للفـراء[٢]، لا وقوعـه موقـع الاسـم خلافاً للبصريين[٣]، ولا حروف المـضارعة خلافـاً للكـسائي[٤]، ولا نفـس مضارعته للاسم خلافاً لثعلب[٥].

وأمّا نصبه فبواحد من أمور أربعة وهي: أنْ، لنْ، كَي، إذن.

---

(١) لم أُوفق في العثور على نسبة هذا البيت لقائل معين. وأستشهد به عـلى حـذف النـون مـن تبيتي وتدلكي، والأصل تبيتين وتدلكين وذلك للضرورة الـشعرية. وهـو مـن شـواهد: الخصائص: ١/ ٣٣٨، الخزانة: ١/ ٥١، الهمع: ١/ ٥١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٢، والإنصاف مسألة (٧٤).

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٤٠٩، الإنصاف مسألة (٧٤).

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٧/ ١٢، الإنصاف مسألة (٧٤).

(٥) ثعلب: هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار الشيباني النحوي اللغوي إمام الكوفيين في النحو واللغة والثقة والديانة، كانت ولادته سنة ٢٠٠هـ ووفاته سنة ٢٩١، أشهر آثـاره: مجالسه وفصيحه وهما مطبوعان وله أيضاً: المصون ومعاني القرآن، وحد النحو وغيرها. ينظر ترجمته في: مراتب النحويين ٩٥-٩٦، طبقات النحويين/ ١٥٥.

فأمّا: (أن)[١] فيُشترطُ ألا يسبقها عِلْمٌ، ولا ظنٌّ نزل منزلته[٢] نحو: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾[٣]، ﴿عَسَىٰ رَبِّي أَن يَهْدِيَنِي﴾[٤]، فأمّا الواقعة بعد علم أو ظنّ نزل منزلته فإنّها / ١٩٧/ مخفَّفة من الثقيلة، والفعل بعدها مرفوع نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[٥]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[٦]، ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[٧]، في قراءة مَنْ رفع[٨]، فأمّا مَنْ نصب فعلى إجراء الظن على أصله[٩].

---

(١) ينظر في (أن) الناصبة سيبويه: ١/ ٤٧٥، المقتضب: ١/ ٦، ٤٩، ٢/ ٣٠-٣٢، ٣/ ٧ ومواضع أخرى، الإنصاف: ٢/ ٢٩٥، شرح المفصل: ٧/ ١٥، المغني: ١/ ٢٦.

(٢) وإنّما لا تدخل (أنْ) على العلم واليقين، لأنَّ اليقين ثابت لا يجوز: اعلم أن تقوم يا فتى، لأن هذا شيء ثابت في علمك: وهو هنا من مواضع أن الثقيلة نحو: اعلم أنك تقوم يا فتى. وانظر سيبويه: ١/ ٤١٨.

(٣) [الشعراء: ٢٦/ ٨٢].

(٤) [القصص: ٢٨/ ٢٢].

(٥) [طه: ٢/ ٨٩].

(٦) [المزمل: ٧٣/ ٢٠].

(٧) [المائدة: ٥/ ٧١].

(٨) في التيسير ص١٠٠ «قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (ألا تكون) برفع النون، والباقون بنصبها».

ينظر: سيبويه: ١/ ٤٨١.

(٩) جوّز الفراء في (أن) الناصبة للمضارع أن لا تعمل فيه النصب وأن يرفع ما بعدها على أن تكون مخففة من الثقيلة، وبذلك وجه قراءة: «وحسبوا أنْ لا تكونُ فتنةٌ» بالرفع. وقد ذهب ثعلب بعيداً إذ قرَّر إهمالها أحياناً ولا تكون مخففة من الثقيلة، بل تكون مثل ما المصدرية التي تؤول مع الفعل بمصدر صريح دون أن تعمل فيه، واستدل بقول الشاعر:

أن تقرآن على أسماءَ ويحكمُها
منّي السلامَ وأنْ لا تخبرا أحدا

ينظر: مجالس ثعلب: ١/ ٣٩٠، الخصائص: ١/ ٣٩٠.

وأمَّا: «لن»[1] فإنها حرف لنفي المضارع، وتخليصه للاستقبال قال الله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾[2]، ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾[3]، ولا يقتضي تأييداً ولا تأكيداً[4] خلافاً للزمخشري[5]، ولا تقع دعاء خلافاً لبعضهم[6]، ولا حجّة له في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[7]، وليست مركبّة من (لا أنَّ) خلافاً للخليل[8]، ولا أصلها (لأ) فأبدلَتْ نوناً خلافاً للفراء[9].

وأمَّا «كي»[10] فإنَّها حرف مشترك بين المصدرية والتعليلية فإنْ دخلت عليها اللام تعيّن أن تكون ناصبة مصدرية نحو: جئتك لكي تكرمني؛

---

(١) ينظر في (لن) الناصبة: سيبويه: ١/ ٤٠٧، المقتضب: ٢/ ٦-٨، الإغفال لأبي علي: ٢١٨-٢٢٠ (خ)، المغني: ١/ ٢٢١، الهمع: ١/ ٤.

(٢) [طه: ٢٠/ ٩١].

(٣) [يوسف: ١٢/ ٨٠].

(٤) أي: تأييد النفي وتأكيده.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١/ ١١١. الارتشاف: ٦٨٥ (ر).

(٦) في المغني: ١/ ٢٢١، «وتأتي للدعاء كما أتت (لا) لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور».

(٧) [القصص: ٢٨/ ١٧].

واعلم أنَّ الشارح قد ذهب في المغني: ١/ ٢٢١. إلى أنها تأتي للدعاء موافقاً في ذلك ابن عصفور.

(٨) ينظر: سيبويه: ١/ ٤٠٧.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ٨/ ١١٢، كشف المشكل: ١٩٩ (خ).

(١٠) ينظر في (كي) الناصبة: سيبويه: ١/ ٤٠٧-٤٠٨، المقتضب: ٢/ ٩، الإنصاف: ٢/ ٣٠٠، ٢/ ٣٠٧، شرح المفصل: ٧/ ١٧-١٨، المغني: ١/ ١٥٦-١٥٧.

لأنَّها لو كانت تعليلية لكانت خافضة فيلزم دخول الجار على الجار وذلك لا يجوز.

فإنْ وقعت بعدها (أنْ)، وإنَّما يجوز ذلك في الشِّعر خلافاً للكوفيين[1] نحو: جئتكَ كي أن تكرمني، تعَيّن أنْ تكون تعليلية بمعنى اللام وكون النصب بـ(أن)، لأنَّها لو قُدِّرتْ مصدرية لزم دخول الحرف المصدري على مثله، وذلك لا يجوز، وإنْ لم يتَقدَّم عليها اللام ولا تأخّرتْ عنها (أن) نحو: «جئتك كي تكرمني» احتمل أن تكون مصدرية ناصبة فيكون قبلها لام التعليل مقدرة، وأنْ تكون تعليلية فتكون بعدها (أن) مضمرة ناصبة.

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز إظهار (أنْ) بعد (كي) نحو: جئت لكي أن أكرمَكَ. فينصب الفعل بكي و(أن) توكيد، ولا عمل لها، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ذلك؛ لأنَّ الحرف المصدري لا يدخل على مثله فإنْ جاء في شيء من شعر العرب كقول جميل ابن معمر:

فقالت:

أكُلَّ النَّاسِ أصبحتَ مانحاً

لسانَكَ كيما أنْ تغُرَّ وتخدعَا

فضرورة. أمّا في النثر فهو محال عندهم.

ينظر: الإنصاف مسألة (٨٠).

أمّا «إن»[1] فإنّها / ١٩٨/ حرف جواب وجزاء وإنما تنصب بشروط:

أحدها: أن تكون مصدرة[2].

الثاني: أن يكون الفعل متّصلا بها أو منفصلاً بالقسم.

الثالث: أن تكون مستقبلاً، يقال: سآتيك غداً، فتقول: إذنْ أكرمَكَ، وإذنْ واللهِ أكْرمَك، فتنصب فيهما، ويجب الرفع إنْ قلت: أنا إذن أكْرِمُك[3]، أو إذن يا عبدَالله أكرمُك، أو حَدَّثَك إنسان بحديث فقلت: إذن تَصْدُقُ؛ لانتفاء تصدّرها في المثال الأوّل، وللفصل بغير القسم في المثال الثاني، ولعدم الاستقبال في المثال الثالث.

واعلم أنَّ الفعل ينتصب بأن مضمرة في اثني عشر موضعاً، وهي ضربان، ما يجوز فيه إظهارها، وما يتَعيّن فيه إضمارُها.

فالذي يجوز فيه إظهارها سبعة مواضع:

أحدها: بعد لام التعليل[4]، نحو: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا﴾[5]، أي: لأنْ يَقْطَع.

---

(١) ينظر: «إذن» الناصبة في: سيبويه: ١/ ٤١٠، المقتضب: ٢/ ١٠، شرح المفصل: ٧/ ١٦-١٧.

(٢) ينظر: سيبويه: ١/ ٤١٠.

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٤١١.

(٤) ينظر (لام التعليل) في سيبويه: ١/ ٤٠٨، المقتضب: ٢/ ٧، معاني القرآن: ١/ ٢٦١، ٤٦٤، شرح المفصل: ٧/ ١٩، المغني: ١/ ١٣٦.

(٥) [آل عمران: ٣/ ١٣٧]. وطرفاً: طائفة.

الثاني: بعد لام العاقبة نحو: قوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾[1].

ومعنى تسميتها (لام العاقبة) أنَّهم التقطوه ليكونَ لهم قرّة أعينٍ فكانت عاقِبَةُ ذلك الالتقاط أنْ صار لهم عدواً وحزناً.

الثالث: بعد اللام الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ﴾[2] أي: لأنْ يُذهب، والمعنى: إنّما يريد الله أن يذهب.

والرابع والخامس والسادس والسابع: بعد الواو، والفاء وثم وواو العاطفة على اسم قبلها كقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[3]، وقول الشاعر[4]: (وافر)/ ١٩٩/

لَلِبسُ عَبَاءةٍ وتقَرَّ عيْنِي

أحبُّ إليَّ من لبْس الشّفُوفِ

(١) [القصص: ٢٨/ ٨].

(٢) [الأحزاب: ٣٣/ ٣٣]

(٣) [الشورى: ٤٢/ ٥١].

(٤) البيت لميسون بنت بحدل بن أنيف، زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنة يزيد، توفيت نحو سنة (٨٠هـ).

ترجمتها في: شعراء النصرانية: ق ١/ ٦٣-٦٤، الحيوان، ١/ ١٧٧.

والبيت من شواهد سيبويه.

وينظر حكاية البيت في: الخزانة: ٣/ ٥٩٣.

وقول الشاعر[1]: (البسيط)

لـــولا تَوقـــعُ مُعْـــتَرَّ فأرضـــيه
مـا كُنْتُ أوثـرُ أترابـاً عـلى تُـربِ

وقوله[2]: (بسيط)

إنّي وقَـــتْلي سُـــلَيكاً ثـــمَّ أعقلَـــهُ
كـالثّور يُـضْربُ لَّمـا عَافَـتِ البَقَـرُ

(١) البيت من الشواهد التي لم أُوفق في العثور على نسبتها لقائل معين.

والشاهد فيه: قوله «فأرضيه» حيث نصب بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل وهو قوله: توقع. والمعتر: الفقير.

والبيت من شواهد: شروح الشذور: ٣٨٣، أوضح المسالك: ٣/ ١٨٢.

(٢) نسب هذا البيت إلى أنس بن مدركة بن كعب الأكلبي الخثعمي أبو سفيان، شاعر فارس من العمرين، مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم توفي سنة (٣٥هـ). وترجمته في: الشعر والشعراء: ٢٨٥، الإصابة: ١/ ٨٥، الخزانة: ٣/ ٣٦٦.

وقد نسبه ابن خالويه في (ليس في كلام العرب ص٧٦) لعامر بن جوين الطائي، وعلى الأول أغلب المراجع.

والشاهد فيه قوله: ثم أعقله، حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة جوازاً بعد (ثم) المسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل الذي هو «قتل».

وقد ورد البيت منسوباً لأنس بن مدركة في: الفاضل للمبرد / ٨٥ الحيون للجاحظ: ١/ ١٨، كتاب العين للخليل / ١٨٢.

وسليكاً هو سليك ابن السلكة أحد ذؤبان العرب وشذاذهم وقد قتله الشاعر.

وينظر حكاية البيت في الحيوان: ١/ ١٨.

والذي يتعيّن فيه إضمارها خمسة:

أحدها: (لام الجحود) وهي المسبوقة بكون ماض منفي نحو: ﴿مَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾[2].

والثاني: بعد (حتّى)[3] ومعناها إمّا التعليل نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾[4]، أو الغاية نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ﴾[5]، ويحتملها قوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾[6]، أي: تفيءَ أو إلى أن تفيءَ.

---

(١) [آل عمران: ٣/ ١٧٩].

(٢) [النساء: ٤/ ١٣٧].

وينظر: الإنصاف، المسألة: (٨٢).

(٣) في عامل نصب المضارع الواقع بعد (حتى) خلاف. فرأى الكوفيين أنّه منصوب بـ (حتى) نفسها من غير تقدير، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض أيضاً، وذهب الكسائي منهم إلى أنَّ الاسم مخفوض بعدها بـ (إلى) مضمراً أو مظهرة. أمّا البصريون فذهبوا إلى أنها في كلام الموضعين حرف جر، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً.

وينظر (حتى) في: سيبويه: ١/ ٤١٣، المقتضب: ٢/ ٣٨-٣٩، الإنصاف (مسألة ٨٣)، ٢/ ٣١٤، شرح المفصل: ٧/ ٢٠.

(٤) [البقرة: ٢/ ١٢٧].

(٥) [طه: ١٠/ ٩١].

(٦) [الحجرات: ٤٩/ ٩]. وفي الأصل «قاتلوا».

والثالث والرابع: بعد (فاء السببيَّة) أو (واو المعيّة) المسبوقين بنفي محض[1]، نحو: «ما تأتينا فتحدِّثَنا»[2]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[3]، أو طلب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[4]، وقول أبي الأسود[5]: (الكامل)

لا تَنْـهَ عـنْ خُلُـق وتَـأْتِيَ مثلَـهُ
عـارٌ عليـكَ إذا فعلْـتَ عظِـيمُ

ومثله الأمر، والعرض، والاستفهام، والتحضيض، والترجي[6].

---

(١) اختلفوا أيضاً في عامل النصب بعد هذه الحروف.
ينظر فيه: سيبويه: ١/ ٤١٩، ٤٢١، معاني القرآن: ١/ ٣٤، ٢٣٥، الخصائص: ١/ ٢٦٣، شرح المفصل: ٢/ ٤٩.

(٢) ينظر: سيوبيه: ١/ ٤١٩.

(٣) [آل عمران: ٣/ ١٤٢].

(٤) [طه: ٢٠/ ٨١].

(٥) ينسب هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي، وقد ترجمنا أوّل الكتاب. ونسبه سيبويه إلى الأخطل، وفي حماسة البحتري منسوب للمتوكل بن عبدالله بن نهشل بن وهب بن عمرو بن؟؟ وترجمته في الخزانة: ٣/ ٦١٧، ومعجم البلدان: ٧/ ؟؟، والأغاني: ١١/ ٣٩ بولاق.
والبيت في ذلك ديوان أبي الأسود الدؤلي / ٢٣١.
وينظر: سيبويه: ١/ ٢٤٢، حماسة البحتري: ١٧٤.

(٦) ينظر أمثلة ذلك في: شرح الشذور: ٣٧١-٣٧٢.

والخامس: بعد (أو)[١]، بمعنى إلى أو إلا نحو «لأضربنَّهُ أو يمُوت» و«لأقتلنَّ الكافِر أو يَسْلَم».

وقد أغفل المؤلف هذه المسائل كلَّها، ولا يجوز أن يخلو منها كتاب في النحو لا مختصر، ولا مُطوّل؛ لأنَّ معرفتها ضرورية.

وأمّا جزمُهُ، فالجازم ضربان: جازم لفعل، وجازم لفعلين فالجازم لفعل أربعة: لم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا[٢].

فأمَّا (لم، ولمَّا) / ٢٠٠/ فيشتركان في أربعة أمور: الجزم، والحرفيَّة، والنفي، وقلب المضارع ماضياً مثال (لم) قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[٣]، ومثال (لما) قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[٤]، ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[٥]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ﴾[٦].

---

(١) ينظر (أو) في: سيبويه: ١/ ٤٢٧، المقتضب: ٢/ ٢٨، شرح المفصل: ٨/ ٩٧، أمالي الشجري: ٣/ ٣١٤.

(٢) ينظر حروف الجزم هذه في: سيبويه: ١/ ٤٠٨، المقتضب: ٢/ ٤٤، ٤/ ٨٤-٨٥، الخصائص: ٣/ ٣٠٤، شرح ملحة الإعراب/ ١١٤، شرح المفصل: ٧/ ٤١، المغني: ١/ ١٩٤، ٢/ ١٧-٢١٨، شرح الشذور / ٤٠٣.

(٣) [الإخلاص: ١١٢/ ٣-٤].

(٤) [ص: ٣٨/ ٨].

(٥) [الحجرات: ٤٩/ ١٤].

(٦) [آل عمران: ٣/ ١٤٢].

ويفترقان في أربعة أمور أيضاً:

أحدها: أنَّ النفي بـ (لما) مستمر الانتفاء إلى زمن الحال، ومنفي (لم) يحتمل الاستمرار، مثل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ ... الآية والانقطاع نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾[1]، يعني ثم كان بعد ذلك.

الثاني: أنَّ منفي (لمَّا) متوقَّع الثبوت بخلاف منفي (لم) ألا ترى أنَّ المتبادر من قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[2]، أنها لم يذوقوه إلا الآن وسيذوقوه.

الثالث: أن (لم) تلي حرف الشرط نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[3]، ولا يجوز ذلك في (لما).

الرابع: أنَّ منفي (لما) يجوز حذفه كأنْ يقال لك: أدخلت بغداد؟ فتقول: وصلت إليها ولمّا. وتريد: ولما أدخلْها ولا يجوز ذلك بعد (لم)، إلاَّ في هذا البيت وهو شاذ، قوله[4]: (كامل)

احْفظْ وديعتَكَ التي استودعَتَها
يومَ الإغارة إنْ وصَلْتَ وإن لَمْ

---

(١) [الإنسان: ٧٦/ ١].

(٢) [ص: ٣٨/ ٨].

(٣) [المائدة: ٥/ ٦٧].

(٤) هذا البيت لابن هرمة، وهو إبراهيم بن محمد بن علي بن محمد ابن أبي سلمة بن هرمة بنسبته إلى جده، من مخضرمي -الدولة الأموية والعباسية، وآخر من يحتج بشعرهم، ولد سنة ٩٠هـ) وتوفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين ومائة تقريباً.
ترجمته في: طبقات الشعراء: ٢٠، سمط اللالئ / ٩٨.
والبيت في الديوان ص٢٢٣، وروايته يوم (الأعازب) يوم (الإغادة). وهو يوم معهود بينهم.

وأما (اللام) و(لا) فموضوعان للطلب، فإن كان من الأدنى للأعلى سُمِّي دعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[(١)]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[(٢)]، وإن كان مِنَ الأعلى للأدنى سُمّي أمراً، إن كان الحرف (اللام)، «وسُمِّي نهياً» إنْ كان (لا) نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[(٣)]، و﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ﴾[(٤)]، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ﴾[(٥)].

والجازم لفعلين[(٦)] على ضربين: حرف، واسم، فالحرف (إنْ) بالاتفاق و(إذ ما) عند/ ٢٠١/ سيبويه[(٧)]، والاسم أربعة أقسام، خاصٌّ بالزَّمان وهو ثلاثة: (متى)، و(إيَّان) باتفاق و(إذ ما) عند من قال باسميتها وهو المبرد[(٨)] وابن السراج[(٩)] والفارسي[(١٠)]، وخاص بالمكان وهو ثلاثة أيضاً: (حيثما)

(١) [الزخرف: ٧/ ٧٧].
(٢) [البقرة: ٢/ ٢٨٦].
(٣) [الطلاق: ٦٥/ ٧].
(٤) [الإسراء: ١٧/ ٣٢].
(٥) [الأنعام: ٦/ ١٥١].
(٦) ينظر في: سيبويه: ١/ ٤٣٣، المقتضب: ٢/ ٤٦، شرح المفصل: ٧/ ٤١، شرح الشذور/ ٤٠٤.
(٧) مذهب سيبويه والجمهور أنَّ (إذ) إذا رُكّبت مع (ما) فارقتها الاسمية وصارت حرف شرط مثل إنْ.
ينظر: سيبويه: ١/ ٤٣١.
(٨) لم أجد في آثار المبرد التي وقعت بين يدي ما يشير إلى أنَّه يخالف سيبويه في حرفيه (إذ ما).
ينظر: المقتضب: ٢/ ٤٦.
(٩) ينظر: أصول النحو: ٢/ ١٣٣ (ر).
(١٠) ينظر: الإيضاح العضدي: ١/ ٣٢٠.

(وأين)، (وأنّى)، وما لا يستعمل زماناً ولا مكاناً، وهو ثلاثة أيضاً (مَنْ)، (ما) باتّفاق و(مهما) عند من قال باسميتها، وزعم بعضهم أنَّها حرف[1] ويردُّهُ قوله تعالى: ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ﴾[2]، فإنَّ الضمير لا يعود على الحروف.

وما هو مشترك بين المكان والزمان وغيرهما وهو (أيّ) فإنَّها بحسب ما تضاف إليه.

(١) المشهور في (مهما) أنها اسم من أسماء الاستفهام، وأنها بسيطة لا مركّبة كما ذهب الخليل في زعمه أنها في الأصل (ما) ثم دخلت عليها (ما) التي تدخل على أخواتها الشرطيات مثل (أينما) واستقبح التكرار في (ماما) فأبدلت الألف الأولى هاء لأنها من مخرجها، وحسن اللفظ بها.

ينظر المفصل: ٧/ ٤٢، المغني: ٢/ ١٩-٢٠.

(٢) [الأعراف: ٧/ ١٣٢].

(باب غير المنصرف)

قال:

باب غير المنصرف لا ينوَّن ولا يكسر، فإنْ أُضيف أو دخلته الألف واللام كسر نحو بإبراهيمكم وبالأبيض، والعلل المانعة يجمعها قولك: (رجز)

أنِّــث وزدْ واجْمَــعَ وزن وعــرّف

واعدل واعْجِم ولتَركُّــب وصَــف

فالتأنيث اللازم والجمع المتناهي كلٌّ منهما يستقلّ مانعاً نحو: حَمْراء، وبدراهِمٍّ وغيرهما من العلل لا يؤثّر إلاّ مع علة أخرى فالتأنيث غير اللازم يمنع مع العلمية نحو: بفاطمةَ. إلاّ في نحو: هِند فيجوز الصرف والوصف مع الوزن نحو: مررت برجلٍ أبيضَ، ومع العدل نحو: مررت برجال موحد، ومع الزيادة نحو: مررت برجلٍ سكرانَ، والعلمية مع التركيب نحو: بمعدى كرب، ومع العدل نحو: بعمر، ومع الوزن نحو: بأحمدَّ، ومع الزيادة نحو: بحسانَ، ومع العجمة نحو: بإبراهيمَ، إلاّ في نوح فيجب الصرف.

أقول:

المشهور تسمية هذا الباب باب (ما لا ينصرف) ويُسمَّى (ما لا

يجري)[١]، وهو باب متسع، ولقد أفرده بعضهم بالتصنيف، وحدّ غير المنصرف أنه الاسم الذي اجتمع فيه علّتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامها، ويجمع تلك العلل الشعر الذي ذكره المؤلف.

وهو: (رجز)

أنِّث وزدْ واجمَعَ وزن وعرِّف

واعدل واعْجِم ولتَركُّب وصِف

وفي قوله: «ولتَرَكبُ» إدخال لام الأمر على فعل الفاعل المخاطب وهو شاذ[٢]، كقراءة من قرأ: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[٣]، وقيل: أعذب من هذا الشّعر

---

(١) الشائع عند البصريين تسمية هذا الباب باسم (باب ما ينصرف وما لا ينصرف) ودارت على لسان الكوفيين عبارتا (ما يجري وما لا يجري) مقابل كلمتي مصروف وممنوع من الصرف وتابعهم البغداديون، وقد استعمل بعضهم التسميتين كالمبرد مثلاً.

ينظر: سيبويه ١/ ٦-٧، مجالس ثعلب: ١٥٥، ١٥٨، المقتضب: ٣/ ٣٠٩، شرح المفصل: ١/ ٥٧.

(٢) يجوز على قلة إدخال اللام في المضارع المخاطب، وفي المقتضب: ٢/ ٤٤-٤٥ «فاالام في الأمر للغائب، ولكل من كان غير مخاطب نحو قول القائل: قم ولأقم معك، فاللام جازمة لفعل المتكلم.

ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم (افعل) عن (لتفعل)».

(٣) [يونس: ١٠/ ٥٨].

وينظر: المحتسب: ١/ ١١٣، النشر: ٨/ ٢٨٥،/ الإتحاف / ٢٥٢، البحر: ٥/ ١٧٢.

وأرشق قول الآخر[1]: (بسيط)

اجمَـعْ وزنْ عـادلاً أنّـث بمعْرفـةٍ

ركّب وزدْ عجْمة فالوَصفُ قد كُملا/ ٢٠٢/

وحكم ما لا ينصرف أنَّـه لا يُجرُّ بالكسرة، ولا ينوَّن تنوين صرف[2].

وقولي: تنوين صرف، احتراز من تنوين العِوَض نحو: جَوارٍ وَغوَاش، والمقابلة كـ «مُسْلِمات» علماً لامرأة.

---

(١) نسبه صاحب التصريح على التوضيح لبهاء الدين بن النحاس النحوي المصري وقد مرت ترجمته وقبله قوله:

موانـعُ الـصرف تـسعٌ إن أردتَ بهـا

عونـاً لتبلـغ في إعرابـك الأمــلا

والبيت من شواهد: شرح الشذور / ٥٣٥، الجامع الصغير لابن هشام: ٦٣.

(٢) اختلف النحويون في الصرف، فمذهب المحققين أنّه التنوين وحده، وقال آخرون هو الجرُّ مع التنوين. والأول أولى لأنَّه مطابق لاشتقاق اسم الصرف، ولأنَّ الاسم الذي لا يتصرَّف يدخله الجر مع الألف واللام والإضافة مع وجود العلة المانعة من الصرف، وكذلك فإن الشاعر إذا اضطر إلى التنوين في الجر نون ولو كان الجر مع الصرف لفتح ونون لأن ضرورته لا تدعو إلى الكسر.

وقد احتج آخرون من وجهين: **أحدهما**: أنّ الصرف من التصريف ومن التقليب والجر زيادة تغيير في الاسم فكان من الصرف. **والثاني**: أنَّ التنوين مُنع من هذا الاسم لشبهه الفعل لكونه من خصائص الأسماء والجر بهذه الصفة يكون من جملة الصرف.

وقد أجاب العكبري في اللباب عن هذين الاعتراضين بقوله: الجواب من وجهين: **أحدهما**: أن ما ذكروه لو صح لم يكن التنوين من الصرف لأنه ليس من وجوه تقليب الكلمة بل هو تابع لما هو تقليب.

الثاني: أن الرفع والنصب تقليب وليس من الصرف.

ينظر: اللباب: ٢١-٢٢، شرح المفصل: ١/ ٥٨.

وإذا أُضيف ما لا ينصرف أو دخلته (ألـ) جُـرَّ بالكسرة نحـو: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾[١]، ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾[٢]، وهل يُسمَّى حينئذ متـصرفاً أم لا؟ فيـه خلاف. الصحيح أنّه لا يُسمَّى متصرّفا[٣].

ثم العلل المانعة من الصرف ضربان[٤]، ضرب يستقل بمنع الصرف ولا يحتاج لعلّة أُخرى، وهو نوعان:

أحدهما: ألـف التأنيـث المقـصورة كــ «حُـبلى، وبهمـى» والممـدودة كــ «صحراء وحمراء»، ومعنى كونه تأنيثاً لازماً أنَّه لا يزايـل الكلمـة التـي هـو منها بخلاف التأنيث بالتاء فإنّك تقول في: قائمة / ٢٠٣/ ومـسلمة: قـائم ومسلم[٥] إذا أردتَ المذكَّر.

---

(١) [التين: ٩٥/ ٤].

(٢) [البقرة: ٢/ ١٨٧].

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٧، المقتضب: ٣/ ٣١٣، ما ينصرف وما لا ينصرف: ٦٩.

(٤) المشهور عند النحاة أنَّ موانع الصرف التسعة تنقسم إلى قسمين، معنوية وهـي: العلميـة والوصفية. ولفظية وهي: البقية.
وقد ذهب ابن جني إلى أنّها جميعاً معنوية ماعدا وزن الفعل في مثل: أحمد، ويزيد.
ينظر: الخصائص: ١/ ١٠٩.

(٥) يطلق على هذا التأنيث (تأنيث الفرق) وهو الفارق بين المـذكّر والمؤنّـث في مثـل: قائمـة وفائدة، ونحوهما من الصفات، وامرئ وامرأة ونحوهما من الأجناس، ومن ذلك ما كان من التأنيث فارقاً بين الواحد والجمع مثل قمح وقمحة.
ينظر شرح المفصل: ١/ ٩٥.

والثاني: الجمع المتناهي: وهو ما كان على وزن (مفاعل) أو مفاعيل كـ (مَسَاجد) ومصابيح[1] ومعنى كونه جمعاً متناهياً أنَّ جمع وقت الجموع عنده، وانتهت إليه فلا تتجاوزه بخلاف غيره من الجموع، فإنَّه قد يجمع نقول: كلب وأكلُبٌ، كما تقول: فلس، وأفْلَسٌ ثم تقول: أكلب وأكالب، ولا يجوز في أكالب أنْ يُجمع، وكذلك تقول عرب، وأعراب، وأعاريب ولا يجوز في: أعاريب أن يُجمع. وضربٌ يفتقر إلى علَّة أُخرى وهي نوعان:

أحدها: ما يجب أن يكون أحد سببيه العلميّة.

والثاني: ما يكون أحد سببيه تارةً العلمية، وتارةً الصفة، فالأوَّل ثلاثة أنواع: التأنيث كـ«فاطمة» وطلحة، وسعاد، وزينب وهند[2]. والتركيب كـ«معدْ يكرُب» وحضرموت وبعلبك[3]. والعجمة[4] كـ «إبراهيم» و«إسماعيل».

---

(١) ينظر: سيبويه: ٢/ ١٥-١٦ والمقتضب: ٣/ ٣٢٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦.

(٢) لا خلاف في أن يكون المؤنّث لفظياً ومعنوياً كـ «فاطمة» أو لفظياً لا معنوياً كـ«طلحة» أو معنوياً لا لفظياً كـ «زينب» و«هند» «دعد» وغيرها. قال المبرد في المقتضب: ٣/ ٣٦٥ «لأنَّها وقعت مشتقة للتأنيث فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث إذ كان المؤنث المختص بها».
ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف / ٤٩.

(٣) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠٢، شرح المفصل: ١/ ٦٥.

(٤) اعلم أن المقصود بالعجمة كل ما كان خارجاً عن كلام العرب من فرس وروم ويونان وأنها كانت مانعة للصرف لأنها دخيلة على كلام العرب لأنها تكون أولاً في كلام العجم =

والثاني: ثلاثة أنواع أيضاً، وهي: العدل[١]، والوزن، والزيادة مثال العدل مع العلمية: «عُمَرُ» و«زُفَرْ»[٢]، فإنَّهما علمان عُدِلاً من: عامر، وزافر.

ومع الصفة «أُخرَ» في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[٣]، فإنَّه معدول عن (آخر) على وزن (أفْعَل) وذلك لأنَّه جمع (أُخْرَى) وأخرى أُنثى (آخر)

=ثم تعرب، فهي ثانية له وفرع عليه.

وتعرف هذه الأسماء بعلامات، منها: خروجها عن أبنية العرب نحو: إسماعيل وجبريل. ومنها مقاربة ألفاظ العجم إلا أنها غيرت إلى المعربة نحو: إبراهام: إبراهيم على الا خلاف، ومنها ترك الصرف نحو: إبليس ولو كان عربياً لانصرف.

وقد اشترطوا في الاسم الأعجمي أن يكون علماً في لغة العجم زائداً على ثلاثة أحرف وأن يكون موضوعاً للواحد لا للجنس، فإن كان علماً في لسان العرب، أو كان نكرة فيهما كـ «لجام» يصرف. وكذلك يصرف ما كان علماً أعجمياً على ثلاثة أحرف، سواء كان محرك الوسط كـ «نوح» أو «لوط» وأمَّا الأعجمية التي هي أسماء الأجناس نحو: ديباج، وياسمين، وابريسم وجاموس، وسوسن، فمصروفة في بابها، وإن سمّيت بها رجلاً فمصروفة أيضاً.

ينظر: ما ينصرف: ٤٣، شرح المفصل: ١/ ٦٦.

(١) في شرح المفصل: ١/ ٦١-٦٢ «العدل اشتقاق الاسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق. عمر من عامر، والمشتق فرع على المشتق منه والفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس بعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر آخذ من الأول كـ «ضارب» من الضرب فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب».

(٢) يقال: زفر الحمل يزفره إذا حمله.

(٣) [البقرة: ٢/ ١٨٤-١٨٥].

وآخر أفعل التفضيل وقياس التفضيل وقياس أفعل التفضيل إذا استعمل بغير ألف ولام، ولا إضافة أن يكون مفرداً / ٢٠٤/ مذكرّاً على كلّ حال تقول: زيد أفضلُ. والزيدان أفضلُ، والزيدون أفضل وكذا مع المؤنّث. وكذلك أيضاً ألفاظ العدد الموضوعة على مثال: مَفْعَل وفَعَال، وهي: موحد. وأحاد، ومثنى وثناء، ومثلث، وثلاث، ومربع، ورباع[1].

ونصَّ البخاري[2] -رحمه الله- في صحيحه على أنّ العرب لا تتجاوز الأربعة[3] وإنّما كانت هذه الألفاظ معدولة؛ لأنّ معنى قولك: جاء القوم ثلاث. أنّهم جاءوا ثلاثة فثلاثة، والقياس إذا أُريد التكرار أن يُوتى بألفاظ مكرَّرة تقول: علْمتُّه الحساب باباً باباً، وأدخلوا رجلاً رجلاً، فعُدِل عن ذلك وجُعلت هذه الألفاظ مفيدة للتكرار.

ومثال الوزن مع العلمية: أحمد وزيد، ويشكر، ويغلب.

---

(١) ينظر: سيبويه: ٢/ ٧١٥.

(٢) البخاري: هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن مغيرة البخاري، الحافظ لحديث الرسول (ﷺ) صاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري، توفي سنة (٢٥٦هـ) ترجمته في: البداية والنهاية: ٤/ ١٧٣.

(٣) ينظر: صحيح البخاري: ١/ ١١٦، باب الإيمان (٤٠).

ومع الصفة: أفضل، وأحمر[١]. ومثال الزيادة مع العلمية: سلمان وعمران ومع الصفة: سكران، وغضبان[٢].

واعلم أنَّه يُشترطُ في الأعجمي أن يزيدَ على الثلاثة، فإنْ لم يكن كذلك وجب صرفه مطلقاً كـ «نوح» و«هود» خلافاً لمن أجاز الوجهين في ذلك ولمن أوجب منع المحرك الوسط كـ «شَتَر»[٣].

ويُشترطُ في المؤنَّث العاري من تاء التأنيث أنْ يزيد على الثلاثة كـ «زينب» و«سعاد» أو يكونَ محرَّكَ الوسط كـ «سقر» و«لظى»، أو يكون أعجمياً كـ «مَا» و«جور» فإن لم يكن كذلك جاز فيه الصرف وعدمه كـ «هند» و«دعْد» و«جُمَّل».

ويُشترط في الصفة أن تُمنعَ من (تاء التأنيث) فندمان / ٢٠٥/ وأرمل مصروفان لقولهم: ندمانة، وأرملة.

وقد تبيّن بما هذبتُهُ في هذا الباب ما في كلام المؤلف من إخلال وسوء ترتيب.

---

(١) لا تتصرف مثل هذه الأوصاف لأنها أشبهت (أفعل) من وجهين كونها: على وزنه، وكونها نعتاً كالفعل.

وينظر: سيبويه: ٢/ ٢، ما ينصرف، وما لا ينصرف: ٧، شرح المفصل: ١/ ٦١.

(٢) يشترط لتأثير الصفة أمران:

أحدهما: كونها أصلية فيجب الصرف في نحو قولك: هذا قلب صفوان بمعنى قاس.

الثاني: عدم قبولها التاء، ولهذا انصرف نحو: ندمان، وأرمل لقولهم: ندمانة، وأرملة.

(٣) شتر: بفتح الشين والتاء جميعاً - اسم لقلعة من أعمال أران، وأران: بولاية أذربيجان.

(تأنيث الفعل)

قال:

«فصلٌ. تثبت علامة التأنيث في فعل المؤنّث نحو: قامتْ هند. فإنْ كان التأنيث مجازاً، ورفع الفعل ظاهراً جاز إثباتها وحذفها نحو: «طلعتِ الشمس، وطلع الشَّمس».

أقول:

يلحق الفعل الماضي والفعل المضارع علامة التأنيث إنْ كان فاعله أو النائب عن الفعل مؤنّثاً، فالماضي تلحقه (تاء التأنيث) الساكنة من آخره نحو: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾[1]، والمضارع تلحقه تاء المضارعة نحو: ﴿تَذۡهَلُ كُلُّ مُرۡضِعَةٍ عَمَّآ أَرۡضَعَتۡ﴾[2]، فإن كان التأنيث حقيقياً وهو ما بإزائه من الحيوان ذكر كـ «امرأة أو نعجة، وناقة» وجب تأنيث الفعل نحو: «قامتْ هند، وتقوم دَعْدٌ»[3]، وإن كان مجازياً، أو حقيقياً، والفاعل مفصولاً بغير إلا أو

(١) [يوسف: ١٢/ ٥١].

(٢) [الحج: ٢٢/ ٢]، وتذهل: تغيب عن رشدها.

(٣) وجب التأنيث هنا، لأنَّ التأنيث في المؤنث الحقيقي لازم لوجوده فيجب إلحاق التاء في فعله لتؤذن بتأنيث الفاعل، ولئلا يتوهم أنّ هناك فاعلاً مذكراً منتظراً، كأن يقال: هند سافر أبوها، والشمس تطلع قرنها.

غير مفصول، والفعل: نعم وبئس، جاز الوجهان نحو: طلع الشمس، ونِعْمَ المرأةُ هند[1]، وحضر القاضي اليوم امرأة. والتأنيث فيهن أرجح.

وإنْ كان الفاصل إلاّ[2]، فالحذف واجب نحو: «ما قام إلاّ هند» وفاقاً للبصريين. فأمَّا قوله[3]: (طويل)

طوى النَّحر والإجْراز ما في غروضـهَا

وما بقيَـتْ إلاّ الـضُلوعُ الجراشِـعُ

فضرورةٌ.

وإذا كان الفاعل مضمراً متّصلاً وجب التأنيث، سواء كان التأنيث حقيقياً كـ«هند قامتْ»، أو مجازياً كـ«الشمس طلعتْ» /٢٠٦/ فأمّا قوله[4]: (متقارب)

---

(١) رأي سيبويه أنَّ الحذف أكثر.
وينظر سيبويه: ١/ ٣٠١.

(٢) مثل (إلا) في الفصل: غير، وسوى.

(٣) البيت لذي الرمة. غيلان بن عتبة وقد مرت ترجمته، والبيت في ديوانه ص. ٤٣، والحز: الدفع والسوق الشديد. والإجراز: جمع جزر وهي الأرضين التي لا نبت فيها. وغروضها: حزم الرجال. وأراد هنا ما تحته وهو بطن الناقة وما حوله. والجراشع: المنتفخة، والغليضة.

(٤) البيت من شواهد سيبويه. وقد نسبه لعامر بن جوين بن عبد رضاء بن قمران الطائي. شاعر فارس من المعمرين طويلاً، لم تعلم سنة ولادته ولا وفاته.

=

فــلا مُزمــةٌ ودقــتْ ودقَهَــا

ولا أرضُ أبقْــــل أبقالَهَــــا

فضرورةٌ خلافاً لابن كيسان.

=ترجمته في: الخزانة ١/ ٢٤، رغبة الأمل: ٦/ ٢٣٥، والشاهد في البيت حذف التاء من أبقلت ضرورة.

ينظر: سيبويه: ١/ ٢٤٠، المذكر والمؤنث للمبرد: ١١٢.

ودق المطر: إذا قطر، ومنه سُمّي الوديق ودقاً.

(مطلب ألفاظ العدد مع التمييز)

قال:

وفي باب العدد تثبت في المذكّر وتسقط في المؤنث من ثلاثة إلى عشرة فتقول: قام ثلاثةُ رجالٍ، وثلاثُ جوارٍ وتقول في المركَّب: قام ثلاثةَ عشرَ رجلاً وثلاثَ عشرةَ جاريةً فتبنيهما على الفتح، ورجلاً وجارية تمييزان.

أقول:

الكلام في هذا الباب في فصلين، **أحدهما**: في تذكير ألفاظ العدد وتأنيثها، **والثاني**: في حكم تمييزها.

الفصل الأوّل: اعلم أنَّ ألفاظ العدد الثلاثة: قسم يجري في التذكير والتأنيث دائماً على القياس، فيُذكَّر مع المذكَّر ويؤنَّث مع المؤنَّث، وهو ما دون الثلاثة، تقول واحد، واثنان في المذكر، وواحدة واثنتان في المؤنث.

وما يجري أبداً على غير القياس، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما، فإنَّها تذكَّر مع المؤنَّث، وتؤنَّث مع المذكّر سواء أكانت مفردة كقوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[1]، وقولك: ثلاثة أعبد، وثلاث جوار[2]، أو

---

(١) [الحاقة: ٦٩/ ٧].

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦/ ١٩.

مركّبة مع العشرة كقولك: خمسةَ عشرَ عبداً، أو خمسَ عشرةَ أمَّةً. وما يختلف في الإفراد والتركيب وهو العشرة، فإنْ كانت مفردة جرت على غير القياس تقول: عشرة أعبد، وعشر جوار، وإنْ كانت مركَّبة مع النّيف جرت على القياس كما قدَّمنا في المثال.

وأمَّا (العشرون وأخواتها) إلى التسعين / ٢٠٧/ فلا تفارق التذكير. وأمّا (المائة) فلا تفارق التأنيث سواء كان المعدود مؤنثاً نحو: مائة امرأة، أو مُذكّراً نحو: مائة رجل، وكذلك (الألف) لا تفارق التذكير في الحالين، تقول: ألف رجل، وألف امرأة.

الفصل الثاني: اعلم أنَّ ألفاظ العدد بالنظر إلى التمييز قسمان، ما لا يحتاج إلى تمييز البتَّة، وما يحتاج إليه. وينقسم إلى ثلاثة أقسام، ما يميَّزُ بمجموع مخفوض وما يميز بمفرد منصوب وما يُميَّز بمفرد مخفوض، فأمَّا الذي يحتاج إلى تمييز فهو الواحد والاثنان فلا يقال: واحد رجلٌ، ولا اثنان رجلين استغناء بقولك: رجل ورجلان (لأنَّ فيهما الدلالة) على الجنس والعدة فأما قوله[1]: (رجز)

(١) اضطرب العلماء في نسبة هذا الزجر.

والشاهد فيه إضافة الثنتين إلى الحنظل وهو اسم يقع على جيمع الجنس وحق العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل، وإنما جاز على تقدير ثنتان من الحنظل كما قال ثلاثة فلوس أي ثلاثة من هذا الجنس.

ينظر: سيبويه ٢/ ٢٠٢، شرح السيرافي: ١/ ٣٩٠ (خ) الخزانة: ٣/ ٣١٤، الهمع: ١/ ٢٥٣، الدرر: ١/ ٢٠٩.

وظرف العجوز: وعاد من الجلد.

كـــأنَّ خُـــصيْيَهِ مـــن التَّدلـــدُلِ

ظـرْفُ عجُـوزٍ فيـه ثنتَـا حنظَـلِ

فضرورة.

وأمّا الذي يميّز بالجمع المخفوض فهو الثلاثة والتسعة وما بينهما. قال الله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ﴾[1]، ﴿وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾[2]، ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[3].

وأمّا الذي يُميّز بالمفرد المنصوب فهو الأحد عشرَ والتسعة والتسعون، وما بينهما، قال تعالى: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾[4]، وأمّا (أسباطاً) في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾[5]، فإنّه بدلٌ من اثنتي عشرَ، والتمييز محذوف والتقدير: اثنتي عشرةَ فرقةً أسباطاً.

وأمّا الذي يُميَّز بالمفرد المجرور فهو (المائة) وما فوقها نحو: ﴿بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ﴾[6]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ﴾[7]، فتأمّل ما لخّصتُه فإنّه بديع.

---

(١) [آل عمران: ٣/ ٤١].

(٢) [لقمان: ٣١/ ٢٧].

(٣) [الحاقة: ٦٩/ ٤].

(٤) [يوسف: ١٢/ ٤].

(٥) [الأعراف: ٧/ ١٦٠].

(٦) [البقرة: ٢/ ٢٥٩].

(٧) [العنكبوت: ٢٩/ ١٤].

(البنـاء)

قال:

فصل البناء: إبقاء الكلمة على حالها ولو عند دخول العامل والحروف كلُّها مبنية والأفعال سبق حكمها، والأسماء أكثرها معرب ومنها مبنيّ كأسماء الشرط والاستفهام والموصولات، وقد يجب البناء نحو: قام هذا. وقد يجوز فيه الأمران نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[1]،قُرئ بفتح الميم وجرّها.

أقول:

البناء: وضع شيء على شيء على صفة يُراد بها الثبوت، وهو حقيقة في الأجسام مجاز في المعاني، وفي الاصطلاح: لزوم آخر الكلمة حركة، نحو: هؤلاء، أو سكوناً من غير عامل نحو: من، وكم، أو حذفاً نحو: أغزُ واخشَ، واضربا.

والمبنيّ جميع الحروف، والأفعال الماضية، وأفعال الأمر[2] وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، وأسماء الموصولات إلاَّ (إيّا) في الأبواب الثلاثة، وإلاَّ

---

(١) [هود: ١١/٦٦].

(٢) في بناء فعل الأمر خلاف.

ينظر في الإنصاف مسألة (٧٢) وأسرار العربية: ٣١٧.

المثنّى من الموصولات، وهو اللـذان، واللتـان، والمـضمرات كلُّهـا وأسـماء الإشارة إلاَّ المثنّى منها، وهو: ذان، وتان، وبناء هذه الأنواع كلِّها واجب.

وقد يكون البناء جائزاً وذلك كبناء أسماء الزمان لإضافتها إلى الجمل أو إلى (إذ) فالأوّل نحو قوله تعـالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1]،قـرئ بـالرفع والفتح[2]، والثاني نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [3]، قرئ بالفتح والجر[4].

واعلم أنَّ ما حدَّ المؤلف به البناء معترض من ثلاثة وجوه، **أحـدُها**: أنَّـه غير مطَّرد، لأنَّه يقتضي أنّ المقصور /٢٠٩/ والمنقوص مبنيان، فـلا بـدَّ أن يقول: بقاءُ الكلمة على حالها لغير إعلال.

---

(١) [المائدة: ٥/ ١١٩].

(٢) قرأ نافع بالفتح على البناء والباقون بالرفع على الإعراب.

وفي قراءة الفتح وجهان: **أحدهما**: هو مفعول (قال) أي قال الله هذا القول في يوم. **الثاني**: أن هذا مبتـدأ ويـوم ظـرفي للخـبر المحـذوف أي هـذا يقـع أو يكـون يـوم ينفـع. وقـال الكوفيون: يوم موضع رفع خبر ولكنـه انبنـى عـلى الفـتح لإضـافته إلى الفعـل، ويجـوز عندهم بناؤه وإن أضيف إلى معرب، وذلك لا يجوز عند البصريين.

ينظر: التيسير /١٠١، البحر المحيط: ٤/ ٦٣، التبيان: للعكبري ١/ ١٥١.

(٣) [هود: ١١/ ٦٦].

(٤) نافع والكسائي: ومن خزي يومئذ بفتح المـيم والبـاقون بكـسرها، وقـراءة الكـسر عـلى الإعراب وانجراره بالإضافة والفتح على أنه مبني مع إذ، لأن إذ مبني وظرف الزمـان إذا أضيف إلى مبني جاز أن يبنى لما في الظرف من الإبهام، ولأن المـضاف يكتـسي كثـيراً مـن أحوال المضاف إليه كالتعريف والاسفهام والعموم والجزاء.

ينظر: التيسير: ١٢٥، التبيان: للعكبري: ٢/ ٢٥.

الثاني: أنَّ قوله: «على حالها» يريد به حالها في الوضع، وذلك يخرج عنه كلُّ شيء يبنى على حركة، فإنّه قبل التركيب إنّما كان ساكناً ثم عرض له البناء على الحركة في حال التركيب.

الثالث: أنَّ قوله: «ولو عند دخول العامل» عبارة مستعملة في غير موضعها؛ لأنّ قولك: ولو كذا إنّما يُستعمل عند التغالي بذكر شيء كان يقتضي الظاهر أنّ الحكم لا يثبت له، وهو «**تصَدّقُوا ولو بظلْف محرق**»[1]، «**وأعطوا السائِل ولو جاءَ على فرسٍ**»[2]، والتغيير الإعرابي إنَّما يكون عند دخول العامل فهذا بمثابة أنْ يقال: الاسم يتغير آخره للعوامل ولو كان معرباً وهذا ممَّا لا يتكلَّم به هاء، وعلى الاسم الصحيح المرفوع الآخر بالسكون والرَّوَم، وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ما استثنيناه.

---

(١) في موطأ ابن مالك: ١/ ٥٧٥ «ردّوا السائل ولو بظلف محرق» والظلف كما هو معلوم للبقر والغنم كالحافر للفرس. والمحرق: المشوي.

(٢) ينظر سنن أبي داود: ٢/ ٢٥٠ (١٥٩٨) أي لا تخيب السائل إذا سألك وإن راقك منظره فقد يكون له الفرس يركبه ووراء ذلك عليه ودين.

(الـوقـف)

قال:

فصل. الوقف على الاسم المؤنث بالتاء ويكون إبدالها هاء، وعلى الاسم الصحيح المرفوع الآخر بالسكون والرّوم والإشمام، وعلى المجرور بالسكون وبِالرّوم، وعلى المنصوب غير المنون بالسكون، وعلى المُنّون بإبدال تنوينه ألفاً، وعلى المقصور بالألف، وعلى المنقوص المنون غير المنصرف بحذف الياء (إلاّ في مرى اسم فاعل) من (أرى) فلا تحذف الياء، وكذلك لا تحذف من المنقوص/ ٢١٠/ غير المُنّون والله أعلم.

أقول:

في ختم الكتاب بباب الوقف مناسبة حسنة؛ لأنَّ الوقف محلُّ انتهاء الكلام. واعلم أنّ الوقف على الكلمة إمّا بالإسكان، وهو أصل الوقف[1]، وذلك نحو قولك: هذا زيدْ، ومررت بزيدٌ، وإمَّا بالبدل، أو الحذف أو النقل أو التضعيف، أو الروم، أو الإشمام.

---

(١) في شرح المفصل: ٩/ ٦٧ والوقف على الساكن صنعة واستحسان عند كلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات، وهو ما يشترك فيه القبل الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف.

فأمّا الوقف بالبدل ففي مسائل، **أحدها:** أن يكون الموقوف عليه اسماً مؤنّثاً بتاء التأنيث، فإنَّ تلك التاء تُبدل في الوقف هاء[١] وذلك كـ «شجرَه وثمرَه، والصّلاة، والزَّكاة، هذا هو الغالب، وقد يُوقفُ عليه بالتاء كما قال[٢]: (رجز)

واللهُ أنجَاك بكفَّي مسْلمتْ

مِنْ بعْدَ مَا وبعدِ ما وبعدِ مَتْ

صَارتْ نفُوسُ القومِ عندَ الغلْصتْ

وكادتِ الحُرةُ أنْ تُدعى أمَتْ

وقال بعضهم: «يا أهلَ سورة البقر» فقال بعض من سمعه «والله ما معِ منْها سَوى آيت»[٣].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ٨١.

(٢) هذان البيتان منسوبان لأبي النجم العجلي الفضل بن قدامة الراجز الأموي المعروف وقد ترجمنا له.

والشاهد فيها قوله: «الغلصمة» ومسلمة وأمة، حيث لم يبدل تاء التأنيث في الوقف هاء بل أبقاها على حالها.

وبيت الشاهد منسوب: مجالس ثعلب: ٢٧٠، اللسان مادة (ما). والغلصمة: طرف الحلقوم.

وقوله: «بعد مت» أراد: بعدما، فأبدلت الألف هاء ثم أُبدلت الهاء تاء تشبيهاً لها بهاء التأنيث.

(٣) في المرتجل لابن الخشاب / ٢١ (ر) «وروى في كلامه: يا أصحاب سورة البقرة فأجاب المجيب: والله ما معي منها آيت، يريد ذلك البقرة، ويريد هذا آية». وهذا على لغة من يجري الوقف مجرى الوصل. وهي لغة فاشية حكاها الأخفش.

ينظر: الخصائص: ١/ ٣٠٤، شرح المفصل: ٩/ ٨١.

هذا إذا كان الاسم مفرداً أو جمعاً مكسراً، فإنْ كان جمع تصحيح فالأكثر سلامة تائه من التغيير نحو: مسْلمات، وعَرفَاتْ، وقد تُبدلُّ هاءً كقول بعضهم: كيفَ الأخوَّه والأخواه؟ وقول الآخر: دفن البناء من المكرماه[١].

الثاني: أن يكون اسماً منوّناً منصوباً، فإنَّك تُبدل من تنوينه ألفاً فتقول: رأيتُ زيد «بالألف كما تكتبه بالألف». هذه هي اللغة / ٢١١/ الفصحى، ولغة ربيعة أنَّ التنوين يحذف وتُسكّن الكلمة، فيقال: «رأيت زيْدْ»، قال شاعرهم[٢]: (طويل)

ألا حبَّذا غنُّم وحُسْنُ حَدِيثها

لقد تركتْ قلبي بهَا هائماً دنِفْ

الثالث: أنْ يكون مؤكَّداً بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحةً فإنَّها أيضاً تُبدل ألفاً نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[٣]، ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[٤]، وقال الشاعر[٥]: (طويل)

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ٦٩.

(٢) الشاعر من بني ربيعة كما في العيني ولم أقف على اسمه،والشاهد فيه «دنف» بسكون الفاء، والقياس: دنفاً، لأنه حال، ولكن ربيعة يقولون: في الوقف: رأيت زيد بالتسكين. والبيت من شواهد: العيني على الخزانة: ٤/ ٥٤٣-٥٤٤.

(٣) [العلق: ٩٦/ ١٥].

(٤) [يوسف: ١٢/ ٣٢].

(٥) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس وتمامه قوله:

وإذا النصب المنصوب لا تسكَنَنَّهُ

ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

هكذا روايته في الديوان.

والشاهد فيه قوله: (فاعبدا) حيث أبدل النون الخفيفة ألفاً في الوقف والبيت في الديوان: ١٣٧.

....

ولا تعبُـدِ الـشَّيطان واللهَ فأعْبـدا

وكذلك تُكتب، وعن الكوفيين أنَّهم يكتبونها نوناً[1]، وليس بشيء.

الرابع: أنْ تكون الكلمة (إذنْ) فإنَّ نونها أيضاً تُبـدل ألفـاً يقـال: آتيـك غَداً، فتقول: وأنا أكرمك إذا، وزعم بعضهم أنك تقف بالنون وهو مخـالف للمسموع.

واختلف في كتابتها على ثلاثـة أقـوال ثالثهـا إنْ كانـت مُعملـة، كُتبـت بالنون، وإلاّ كُتبت بالألف.

وأمَّا الوقف بالحذف ففي مسائل:

أحدها: أن يكون الموقوف فعليه مُتحرّكاً، فإن تلك الحركة تحذف وسواء كانت الحركة إعرابية أو بنائيـة نحـو: جـاء زيْـد، ومـررت بزَيْـد، ورأيـت الرَّجل، وجاءني هؤلاء وجئتك أمسْ، ومن قبلْ، ومن بعدْ.

الثانيـة: أن يكـون منقوصـاً منوَّنـاً غـيرَ منـصوب فإنَّـكَ تحـذف يـاءه تقـول: هـذا قـاضٍ، ومـررتُ بقـاضٍ. قـال الله تعـالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[2]،

---

(١) ينظر البحر المحيط: ١/ ١٧٦.

(٢) [الرعد: ١٣/ ٧].

﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾[1]، ويجوز أن تثبتها فتقول: هذا/ ٢١٢/ قاضٍ، ومررت بقاضٍ، وقد قُرئ به في الآيتين[2]، ونحوهما والوجهُ الحذف[3].

وإذا كان حذف المنقوص يؤدّي إلى بقائه على حرفين، **أحدهما**: زائد لكونه ثلاثي الأصل وقد حذفت قبل الوقف عينه أو لامه وجب الإثبات. مثال الأول (مُري) اسم فاعل من أرى، فإن أصله (مُرئيٌّ)، نقلت حركة عينه وهي الهمزة إلى الساكن قبلها. وهو الراء، ثمَّ أسْقِطَتْ عينه، فلو أسقطت لامه وهي الياء لاختلَّ[4].

ومثال الثاني: (يفي) مضارع (وفي) إذا سمَّيتَ به، فإنَّ أصله (يوفي) فحذِفت الفاءُ، وهي الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة كما حذفت في: مَعَد ويزنْ، وأخواتهنَّ: ولو حذفت اللام وهي الياء اختلفت الكلمة.

---

(١) [الرعد: ١٣/ ١١].

(٢) ابن كثير: هاد، والٍ، واق، باق بالتنوين في الأصل، فإذا وقف وقف بالياء في هذه الأربعة الأحرف حيث وقعت لا غير، والباقون يصلون بالتنوين ويقفون بغير ياء. ينظر: التيسير: ١٣٣، غيث والنفع/ ١٧٣.

(٣) في شرح المفصل: ٩/ ٧٥ «والأول أجود لأن الياء لم تكن موجودة في حال الوصل لأن التنوين أسقطها، وهو وإن سقط في الوقف فهو في حكم الثابت لأن الوقف عارض فلذلك لاتردها في الوقف محل استراحة».

(٤) تختل الكلمة لحصول حذف بعد حذف، فيتوالى إعلالان وذلك مكروه عندهم. ينظر: شرح المفصل: ٩/ ٧٥-٧٦.

ولو كان المنقوص المنوَّن منصوباً وجبَ إثبات الياء. وإبدال التنوين ألفاً نحو: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى﴾[1]، وإن كان غير مُنَوّن ففي النصب يجب إثبات الياء نحو: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾[2]، وفي الرفع والجرّ الغالب إثباتها، ويجوز إثباتها، ويجوز حذفُها ويحسن ذلك في الإسجاع والفواصل نحو: الكبير المتعالْ.

وأمّا الوقف بالنقل[3]:

فحقيقته أنْ يكون الموقوف عليه محرَّكاً وما قبله ساكناً، فتنقل حركة المتحرّك إلى ذلك الساكن، وذلك مشروط بألاّ يكون ذلك الساكن همزة نحو: فأسُ، ورأسْ، ولا ألفاً نحو: باب وناب، ولا ياء ولا واواً يشبهانها /٢١٣/ نحو: رسُولْ وكَئِيبُ وأنْ يكون المنقول ضمَّةً كقوله[4]: (رجز)

«أنا ابْنُ ماويّةَ إذْ جدَّ النَّقُرْ»

---

(١) [آل عمران: ٣/ ١٩٣].

(٢) [القيامة: ٧٥/ ٢٦].

(٣) النقل: تحويل حركة الموقوف إلى الساكن الذي قبله الآخر، وشرطه أن يكون ما قبل الآخر ساكناً قابلاً للحركة، فلا يكون معتلاً ولا مدغماً، ولا يقض إلى الخروج عن الأبنية.

(٤) مرّ تخريج هذا الشاهد في موضع سابق.

وموضع الاستشهاد فيه هنا قوله «جدر النقر» فإن القياس فيه النقر بفتح النون وسكون القاف، ولكنه لما وقف نقل حركة الراء إلى القاف كما يقال هذا بكر، ومررت ببكر، ولا يكون ذلك في النصب.

أو كسرة كقوله[1]: (رجز)

«أَنَــا جَريــرٌ وكُنْيَتِــي أبــو عُمَــرْ»

ولا فتحة إلاَّ أنْ يكون الموقوف عليه همـزاً فيجـوز أن تنقـل فتحتـه نحـو: «رأيت الكَمَأ»، «والله يُخْرِجُ الخَبَبَ» وأنْ لا يـؤدّي النقـل إلى وزن لا نظـير لـه. فإذا قلتَ: «هذا عِلْمٌ» لم يجز «هذا عِلُمْ» إذ ليس في كلامهم: هذا فُعِّـلُ اللّهـمَّ إلاّ أنْ يكون الآخر همزة فيجوز النقل، وإنْ أدَّى إلى عدم النظير نحو: هذا دفءْ.

وأمّا الوقف بالتضعيف[2]:

فنحو قولك: هذا خالدّ، وهو يُجْعَلّ بتشديد الدال واللام وذلك مشروط بألاّ يكون الموقوف عليه همزة نحو: يقرأ، وخطأ، ولا معْتلاً نحو: القـاض، ولا تالياً لسكون نحو: هذا بَكْرُ.

---

(١) هذا صدر بيت من الزجر وتمامه:

أنــا جريــر وكنيتــي أبــو عمــر

أضربُ بالـسيفِ وسـعد في القـصر

وهو من الشواهد التي لم تنسب لقائل معين.

والشاهد فيه قوله «عمر» فإن أصله بميم ساكنة بعدها راء متحركة وهي الكسرة ولكنه لما أراد الوقف نقل الحركة من الراء إلى الميم قبلها. وقد ورد بلا عزو في: الإنصاف: ٢/ ٣٩١، البحر المحيط: ٨/ ٥٠٩.

(٢) هو أن تضاعف الحرف الموقوف عليه بأن تزيد عليه حرفاً مثلة فيلزم الإدغام.
وينظر: سيبويه: ٢/ ٢٨٣.

وأمّا الوقف بالروم[1]:

وهو عبارة عن أن تنطق بالضمة والكسرة الموقوف عليها بصوتٍ خفِيٍّ يدركه القريب دون البعيد، وأجازه سيبويه[2] في المفتوح. وأمّا الوقف بالإشمام فهو عبارة عن أن تضُمَّ الشفتين بعد إسكان المضموم[3]. قوله: «الوقف على الاسم» حقُّه أن يقول غير المجموع جمع السلامة ليخرج عنه نحو: مُسْلِمَات، فإنَّ إبدال التاء فيه قليل.

قوله: «وعلى الاسم الصحيح المرفوع الآخر بالروم والإشمام لأوجه للتقييد بالاسم لأنَّ الفعل كذلك نحو: يقوم، ويقعد».

قوله: (على المنصوب) / ٢١٤/ غير المُنوّن بالسكون «فيه نقص على مذهب سيبويه وحقُّهُ أنْ يقول: وبالروم».

قوله: «وعلى المنوّن» يعني: من المنصوب.

قوله: «وعلى المقصور بالألف نحو: عصى، وفتى»، هذا ممّا لم يختلفوا فيه ولكنَّهم اختلفوا في تلك الألف ما هي على ثلاثة أقوال:

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ٦٧.

(٢) سيبويه: ٢/ ٢٨٢، ومذهب الفراء عدم جواز ذلك.

ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٢٨٩، شرح المفصل: ٩/ ٦٧.

(٣) سيبويه: ٢/ ٢٨٢-٢٨٣.

أحدها: أنَّها التي كانت في الوصل.

والثاني: أنَّها بَدلٌ من التنوين[١].

والثالث: التَّفريقُ، فإنْ كان منصوباً فهي من التنوين، أو مرفوعاً أو مجروراً فهي التي كانت في الوصل، وهذا قول سيبويه وهو الصحيح[٢].

وينبني على هذا الخلاف إمالة في نحو[٣]: (فَتى) فمن قال أنّها بدل من التنوين مطلقاً لم يمله مطلقاً، ومن قال أنَّها اللام مطلقاً أماله في الرفع والجر، ولم يَمِلْ في النصب.

ولا يختلفون في نحو: (حُبْلَى) أن الألف في الوقف هي ألف التأنيث التي كانت في الوصل، وكذلك ألف (الفتى) و(العصا) و(يَخْشَى).

قوله: «وعلى المنقوص المُنَوَّن غير المنصوب بحذف الياء» يدخل فيه ما تنوينه للعرف كـ «قاضٍ» و«دَاعٍ» وما تنوينه للتعويض كـ «جَوار وَغواشٍ».

---

(١) هذا ما ينسب إلى المازني.

ينظر شرح المفصل: ٩/ ٧٧.

(٢) ينظر سيبويه: ٢/ ٢٩٠، السيرافي: شرح المفصل: ٩/ ٧٧-٨٨.

في المقتضب: ٣/ ٤٢ «باب الإمالة: وهو أن تنحو بالألف نحو الياء ولا يكون ذلك إلا لعة تدعو إليه».

وينظر: شرح المفصل: ٩/ ٥٣-٥٤.

(٣) ينظر: سيبويه: ٢/ ٢٦٠، شرح المفصل: ٩/ ٥٥-٥٦.

قوله: «إلاَّ في مرى» ظاهرة يقتضي أن ذلك خاص بهذه اللفظة وليس كذلك، فكان الصواب أن يقول: إلاّ في نحو (مُري).

قوله: «ولذلك لا تحذف من المنقوص غير المنون» مخالفاً لما جاء به التنزيل، وقد تبينت حقيقة القول في ذلك.

والحمد الله أولاً/ ٢١٥/ وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصْحبه وسلَّم نجز ذلك على يد كاتبه حفيد ولد الشّارح -رحمه الله- محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالله الشارح ابن هشام الأنصاري الحنبلي، لطفَ اللهُ تعالى به وبالمسلمين وذلك في اليوم المبارك الثاني عشر من شهر الله المحرم الحرام سنة (٩١٥هـ) وحسْبُنَا الله ونَعِم الوكيلُ.

اللهم نَجّز أمر رزقي وأعصمني من الحرص على المال ومن التعب في حبِّه ومن كثرة الهمِّ به، ومن الذل للخلق بسببه ومن التفكُّر والتدبير في تحصيله، ومن الشحِّ والبُخل بعد حصوله واجعله سبباً لإقامة العبودية، ومشاهدة أحكام الربوبية. اللّهمّ تولَّ أمري بذاتك ولا تكلْنِي إلى نفسي طرفة عين ولا أقل من ذلك، واهدني إلى الصّراطِ المُسْتقيم، صَراطِ الله الذي له ما في السَّموات وما في الأرض، ألاَ إلى الله تصيرُ الأمور، وصلّى الله على سيّدنا محمَدٍ وآله وصْحبه وسلّم / ٢١٦/ .

فهارس متن الكتاب

- **أولاً**: الآيات القرآنية الكريمة
- **ثانياً**: فهرس الحديث النبوي الشريف
- **ثالثاً**: فهرس الأشعار
- **رابعاً**: فهرس الأقوال والأمثال
- **خامساً**: فهرس الأعلام
- **سادساً**: المدارس والجماعات النحوية
- **سابعاً**: فهرس القبائل
- **ثامناً**: فهرس الكتب الواردة في المتن
- **تاسعاً**: فهرس مظان الدراسة والتحقيق
- **عاشراً**: فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الثاني

أولاً: فهرست الآيات القرآنية

الرعد

إبراهيم

الحجر

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
	الحج	
﴿تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾	٢	٢/ ٣٥٩
﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾	٩	٢/ ٢٧١
﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	٣٠	٢/ ٢٤٠
﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ﴾	٧٢	١/ ٤٠٨
﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾	٢٢	٢/ ٣٠٢
﴿يُصْهَرُ بِهِ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ ﴿٢٠﴾﴾	٢٠	١/ ٢٩٨
	المؤمنون	
﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	٤٠	٢/ ٢٣٣
﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿١٤﴾﴾	١٤	٢/ ٢٧٢
﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾	٢٣	٢/ ٢٤٢
﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾	٣٦	١/ ٣٨٤
	النور	
﴿أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾	٦١	٢/ ٣١٦
﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾	١	١/ ٤٣٢
﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾	٤	٢/ ١٥٧
﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾	٣٥	١/ ٣٥٢
﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٤﴾﴾	١٤	٢/ ٢٠٨
﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾	٥٣	٢/ ٢٦٢
﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾	٦٠	١/ ٤٠٢

ثانياً : فهرست الأحاديث النبوية الشريفة

ثالثاً: فهرست الأشعار

وقد قمنا بترجمة قائليها، وبيان بحورها عند تخريجها كلٌّ في موضعه من صفحات الكتاب:

الهمزة

الباء

التاء

الجيم/ الحاء

الدال

الراء

السين والضاد

العين

الفاء

القاف والكاف

اللام

الميم

النون

الواو والياء

رابعاً: فهرست الأقوال والأمثال

خامساً: فهرست الأعلام

(أ)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(ش)

(ض، ط)

(ع)

(م)

(ن، هـ، ي)

سادساً: فهرست المدارس والجماعات

سابعاً: فهرست القبائل

ثامناً: فهرست الكتب الواردة في متن الكتاب

تاسعاً: مصادر التحقيق والدراسة

أولاً: المخطوطات:

١- أبحاث نحوية في مواضع القرآن الكريم لابن هشام من مصوراتي عن معهد المخطوطات رقم (١).

٢- ارتشاف الضرب أبو حيان الأندلسي دار الكتب المصرية (٨٢٨، ١٠٠٣، ١١٠٦ نحو).

٣- إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين عبدالباقي بن علي (دار الكتب ١٦١٢ تاريخ).

٤- إعراب القرآن: النحاس = أبو جعفر مصورة المجمع العلمي العراقي رقم (٧٤٢، ٧٤٣).

٥- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين الصفدي (دار الكتب ١٠٩١ تاريخ).

٦- الإغفال. أبو علي الفارسي دار الكتب (٨٧٥ تفسير).

٧- أمالي ابن الحاجب: ابن الحاجب دار الكتب (٢٦ نحو).

٨- الإيضاح في شرح ابن الحاجب على المفصل للزمخشري: ابن الحاجب دار الكتب (١٨٥٥ نحو).

٩- تخليص ابن مكتوم: ابن مكتوم دار الكتب (٢٠٦٩ تاريخ تيمور).

١٠- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام المتحف العراقي (٣٨٣٩ نحو).

١١- التذييل والتكميل في شرح التسهيل: أبو حيان الأندلسي دار الكتب (٦١، ٦٢، ٤٢٠ نحو).

١٢- شرح اللمع: ابن الخباز: الأزهر (٢٦٧٦ السقا).

١٣- التوطئة: أبو علي الشلوبين: دار الكتب (٦٦٨ تيمور).

١٤- الجامع الصغير في النحو: ابن هشام، من مصوراتي عن معهد المخطوطات رقم (٤٠ نحو٩.

١٥- الجمل الهادية: ابن بابشاذ. دار الكتب (٢٨١ نحو).

١٦- الدرة الألفية (ألفية ابن معطي): دار الكتب (١٠٣١ نحو).

١٧- السحب الوابلة في ضرائح الحنابلة: ابن مكي دار الكتب (١٤٤٥ تاريخ).

١٨- سلم الوصول إلى طبقات الفحول: حاجي خليفة دار الكتب (٥٢ تاريخ).

١٩- شرح ألفية ابن معطي: ابن الخباز مصوَّرة الدار (٨٢٣ نحو).

٢٠- شرح الأنموذج في النحو: عبدالله محمد الأردبيلي دار الكتب (١٩٤٩ نحو ش).

٢١- شرح تسهيل الفوائد: المرادي: ابن أم قاسم دار الكتب (٦٣، ٢٧٢ نحو).

٢٢- شرح الجمل الكبرى: ابن هشام: مصورة الدار (٧٢ نحو).

٢٣- شرح الشواهد الإيضاح: أبو بكر القرطبي مصورة المعهد (٤٥) عن الأسكوريال.

٢٤- شرح (الفصول الخمسون): أحمد بن خليل الحنبلي دار الكتب (١٩١٨ نحو).

٢٥- شرح الكافي على متن الهادي: الزنيحاني دار الكتب (٢٠٠٢ نحو).

٢٦- الشرح الكبير: أبو علي الشلوبين: مصور معهد المخطوطات (١٠٢ نحو).

٢٧- شرح كتاب سيبويه: السيرا في دار الكتب (١٣٦ نحو).

٢٨- شرح اللمحة البدرية: شمس الدين البرماوي دار الكتب (٨٢٢٦ نحو).

٢٩- شرح اللمع: ابن برهان: دار الكتب (٥م نحو).

٣٠- العسكريات: أبو علي الفارسي: مصورة المعهد (٢٥٦١ نحو).

٣١-عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: العيني دار الكتب (١٥٨٤ تاريخ).

٣٢- الفاخر في شرح جمل عبدالقاهر: أبو الفتح البعلي دار الكتب (٧٢٧ نحو).

٣٣- الفصول الخمسون: ابن معطي دار الكتب (١٧٦٠ نحو).

٣٤- القانون في النحو = المقدمة الجزولية: الجزولي دار الكتب (٣٦٢ تيمور).

٣٥- كشف المشكل في النحو علي بن سليمان اليماني مصورة الدار (٣٠٤١ نحو).

٣٦- اللباب في البناء والإعراب: العكبري الأزهر (٧٧٧ نحو).

٣٧- اللمحة البدرية في علم العربية: أبو حيان دار الكتب (١٠٥٠ نحو).

٣٨- المحصول في شرح الفصول ابن إياز دار الكتب (٢٩١ نحو).

٣٩- المسائل الحلبية: أبو علي الفارسي دار الكتب (٢٦٦ نحو).

٤٠- المشكاة على مصباح المطرزي: مجهول دار الكتب (٣٤٨ نحو تيمور).

٤١- المقتصد الأرشد: عمر بن الحسن دار الكتب (٣٩٨١ تاريخ).

٤٢- المقدمة المحسنية: ابن باشاذ دار الكتب (١٥٤، ٢٨١ نحو).

٤٣- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان أبو حيان دار الكتب (٣٦٤ نحو).

(ثانياً): (الرسائل الجامعية)

٤٤- ارتشاف الضرب: أبو حيان رسالة دكتوراة - الأزهر- مصطفى أحمد/ ١٩٧٢.

٤٥- أصول النحو: ابن السراج - دكتوراة - القاهرة - عبدالحسين الفتلي / ١٩٧١.

٤٦- التنبيه على مشكلات الحماسة لابن جني - ماجستير - القاهرة - يسري القواسمي / ١٩٧١.

٤٧- رصف المباني في حروف المعاني: المالقي - ماجستير - القاهرة - أحمد الخراط / ١٩٧٣.

٤٨- شرح الجمل: ابن عصفور: دكتوراة - القاهرة - صاحب أبو جناح / ١٩٧١.

٤٩- الفصول الخمسون: ابن معطي: ماجستير - دار العلوم - محمد الطناحي / ١٩٧١.

٥٠- اللمع: ابن جني - ماجستير - دار العلوم - حسين محمد.

٥١- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن - ماجستير - القاهرة - سالم أحمد.

٥٢- المرتجل: ابن الخشاب: ماجستير - القاهرة - مصطفى الجطل / ١٩٧٢.

٥٣- نتائج الفكر: السهيلي: دكتوراة - الأزهر محمد البناء / ١٩٧٠.

ثالثاً: الكتب المطبوعة

٥٤- إحياء النحو: إبراهيم مصطفي - مصر / ١٩٣٧.

٥٥- الأحاجي النحوية: الزمخشري تحقيق: مصطفى الحدري / مصر / ١٩٦٩.

٥٦- الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين الخطيب: تحقيق محمد عنان مصر / ١٩٥٥.

٥٧- أخبار أبي تمام: الصولي: تحقيق عساكر وغزام ونظير الإسلام مصر / ١٩٣٧.

٥٨- أخبار النحويين البصريين: السيرافي: تحقيق: طه الزيني مصر / ١٩٥٥.

٥٩- أدب الكاتب: ابن قتيبة: مصر / ١٣٤٦هـ.

٦٠- الأدب العربي في الأندلس: محمد عبدالمنعم خفاجي. القاهرة.

٦١- أراجيز العرب: محمد توفيق البكري مصر / ١٣١٣هـ.

٦٢- الأزهية في علم الحروف الهروي تحقيق عبدالمعين العلوجي. دمشق / ١٩٧١.

٦٣- أُسد الغابة ابن الأثير مصر / ١٢٨٠هـ.

٦٤- أسرار العربية: ابن الأنباري: ت. محمد البيطار - دمشق / ١٩٥٧.

٦٥- الإشارات والتنبيهات: ابن سينا: ت. سليمان دنها.

٦٦- الأشباه والنظائر: السيوطي حيدر آباد / ١٣٥٩هـ.

٦٧- الاشتقاق: ابن دريد ت. عبدالسلام هارون - مصر / ١٩٥٨.

٦٨- الأشموني: انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك.

٦٩- الإصابة في تمييز الصحابة: العسقلاني: مصر / ١٩٠٧.

٧٠- إصلاح المنطق: ابن السكيت. ت. عبدالسلام هارون - أحمد محمد شاكر مصر / ١٣٦٨هـ.

٧١- الأصمعيات: عبدالملك بن قريب ت. أحمد محمد شاكر، عبدالسلام هارون ط٢ مصر / ١٩٦٤.

٧٢- إعجاز القرآن: الباقلاني ت. أحمد الصقر. مصر / ١٩٥٤.

٧٣- إعراب القرآن: منسوب للزجاج ت. إبراهيم الأبياري. مصر / ١٩٦٤.

٧٤- إعراب ثلاثين سورة من القرآن: ابن خالويه مصر / ١٩٤١.

٧٥- الإعراب عن قواعد الإعراب: ت. رشيد العبيدي بيروت / ١٩٧٠.

٧٦- أعلام النساء: رضا كحالة. دمشق / ١٩٤٠.

٧٧- الأغاني: أبو فرج الأصفهاني. طبعة دار الكتب / مصر.

٧٨- الإغراب في جدل الإعراب. ابن الأنباري. ت. سعيد الأفغاني. سوريا / ١٩٥٧.

٧٩- الاقتراح: السيوطي. حيدر آباد الدكن / ١٣١٠هـ.

٨٠- الاقتضاب: البلطيوسي. بيروت / ١٩٠١.

٨١- الأمالي: أبو علي الغالي. مصر / ١٩٢٦.

٨٢- أمالي: السيد المرتضي علي بن طاهر مصر / ١٩٠٧.

٨٣- أمالي السهيلي: عبدالرحمن السهيلي. ت. إبراهيم البنا مصر / ١٩٧٠.

٨٤- الأمالي الشجرية: ابن الشجري: حيدر آباد الدكن / ١٣٤٩هـ.

٨٥- التبيان في إعراب وجوه القرآن. للعكبري. مصر / ١٣٠٣هـ.

٨٦- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي. ت. حسن شاذلي.

٨٧- إيضاح المكنون في ذيل كشف الظنون. استانبول / ١٣٦٤هـ.

٨٨- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي. ت. مازن المبارك. مصر / ١٩٥٩.

٨٩-أنباء الرواة على أنباه النحاة: القفطي - ت. محمد أبو الفضل. مصر / ١٩٥٢-١٩٥٥.

٩٠- الأنساب: السمعاني. ليدن / ١٩١٢.

٩١- الإنصاف في مسائل الخلاف. ابن الأنباري. ت. محمد عبدالحميد ط٣ - مصر / ١٩٥٥.

٩٢- الأنموذج: الزمخشري. مصر / ١٢٨٩هـ.

ب

٩٣- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي. مصر / ١٣٢٨هـ.

٩٤- بدائع الفوائد: ابن القيم. مطبعة منير / مصر.

٩٥- البداية والنهاية: ابن كثير. مصر / ١٣٤٨هـ.

٩٦- البسط الشافي في علمي العروض والقوافي: جبرائيل ميخائيل بيروت / ١٨٩٠.

٩٧- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي. ن. أحمد أمين، أحمد صقر مصر / ١٩٥٣.

٩٨- بغية الوعاة: السيوطي. ن. محمد أبو الفضل مصر / ١٩٦٥.

٩٩- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز أبادي. ت. محمد المصري. مصر / ١٩٥٠.

١٠٠- البيان والتبيين. الجاحظ. ت. عبدالسلام هارون. مصر / ١٩٥٠.

ت

١٠١- تاريخ أبي الفدا: عماد الدين إسماعيل المطبعة الحسنية / مصر.

١٠٢- تاريخ ابن خلدون: ابن خلدون بولاق / ١٣٨٤هـ.

١٠٣- تاريخ الأدب العربي: (النص الألماني) برد كلمان.

١٠٤- تاريخ الدراسات اللغوية في مصر: د. أحمد مختار. القاهرة / ١٩٧٠.

١٠٥- تاريخ علماء الأندلس: ابن الفرضي. مصر / ١٩٥٤.

١٠٦- تاريخ الفكر الأندلسي: انخل مالنشيا. ترجمة عن الألمانية د. حسين مؤنس.

١٠٧- تاريخ المماليك البحرية. د. علي إبراهيم. مصر / ١٩٤٤.

١٠٨- تحفة الأدب في ميزان أشعار العرب: محمد بن أبي شنب. الجزائر ١٩٠٦م.

١٠٩- تحفة النظار: ابن بطوطة. باريس / ١٨٨٠م.

١١٠- تتمة المختصر أو تاريخ ابن الوردي. القاهرة ١٢٨٥هـ.

١١١- تحصيل عين الذهب: الأعلم الشنتمري مع سيبوية. بولاق / ١٣١٦هـ.

١١٢- تزيين الأسواق بتفصيل أشواق العشاق: داود الأنطالي / ١٠٣٥هـ.

١١٣ - تسهيل الفوائد. ابن مالك. ت. محمد بركات. مصر / ١٩٦٧.

١١٤ - التصريح بمضمون التوضيح. خالد الأزهري. مصر / ١٣٤٤هـ.

١١٥ - تفسير القرطبي. أبو عبدالله محمد بن أحمد دار الشعب.

١١٦ - التمام في تفسير أشعار هذيل: ابن جني. ت. أحمد ناجي القيسي.

١١٧ - تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات. محب الدين أفندي مصر / ١٣٠٧هـ.

١١٨ - التنبيهات على أغاليط الرواة. علي بن حمزة ت. عبدالعزيز الميمني. مصر.

١١٩ - التنبيج على أوهام أبي علي في أماليه: عبدالله البكري / ١٩٢٦.

١٢٠ - تهذيب الأسماء واللغات: محي الدين النووي. مصر.

١٢١ - تهذيب إصلاح المنطق: التبريزي. مصر.

١٢٢ - تهذيب اللغة: الأزهري. ت. محمد النجار. مصر.

١٢٣ - توجيه إعراب ملغزة في الإعراب. الرماني. ت. سعيد الأفغاني. سوريا / ١٩٥٨.

ج

١٢٤ - الجبال والأمكنة والمياه: الزمخشري، طبعة ليدن / ١٨٥٥.

١٢٥ - جذوة المقتبس: ابن الفتوح الحميدي. ت. محمد بن تاوين مصر / ١٩٥٣.

١٢٦ - الجمل: الزجاجي. الجزائر / ١٩٢٦.

١٢٧ - الجمل: عبدالقاهر الجرجاني. ت. علي حيدر ، دمشق / ١٩٧٢.

١٢٨ - جمهرة الأنساب: ابن حزم. ت. عبدالسلام هارون مصر / ١٣٨٢هـ.

١٢٩ - جمهرة رسائل العرب في عصور العربية الزاهدة: أحمد زالي مصر / ١٩٣٧.

١٣٠ - جمهرة اللغة: ابن دريد، حيدر آباد الدكن / ١٣٤٥هـ.

١٣١ - الجوهر المكنون في المعاني والبيان والبديع: مخلف الميناذي. مصر / ١٣٠٥هـ.

ح

١٣٢ - حاشية محمد عبدالأمير علي المغني: طبعة عيسى الجلبي الأولى.

١٣٣ - حاشية محمد الخضري على شرح ابن عقيل. الأزهرية / مصر.

١٣٤ - حاشية الصبان: دار إحياء الكتب العربية - مصر / ١٣١٩هـ.

١٣٥ - الحجة في القراءات السبع: أبو علي الفارسي ت. د. علي النجدي. مصر / ١٩٦٥.

١٣٦ - الحدود في النحو: الروماني. ت. المرحوم الدكتور مصطفى جواد / ١٩٦٩.

١٣٧ - حسن الصحابة: المثقب العيدي اسطنبول / ١٣٢٤.

١٣٨ - حسن المحاضرة: السيوطي مصر / ١٣٢٧.

١٣٩ - الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام. د. أحمد بدوي. مصر.

١٤٠ - الحماسة، البحتري. ت. كمال مصطفى. مصر / ١٩٢٩.

١٤١ - حماسة ابن الشجري. حيدر آباد الدكن / ١٣٤٥هـ.

١٤٢ - الحيوان. الجاحظ. ت. عبدالسلام هارون. ١٣٦٣هـ.

خ

١٤٣ - الخصائص: ابن جني. ت. محمد علي النجار. دار الهدى / بيروت.

١٤٤ - خزانة الأدب: عبدالقادر البغدادي. مصر / ١٢٩٩هـ.

١٤٥ - الخليل بن أحمد الفراهيدي (أعماله ومنهجه) د. مهدي المخزومي بغداد / ١٩٦٠.

د

١٤٦ - دائرة المعارف الإسلامية: ترجمة علماء الأندلس ط٣ - مصر / ١٩٣٣.

١٤٧ - دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر. مصر / ١٩٧٣.

١٤٨ - دراسات في اللغة: د. إبراهيم السامرائي - بغداد / ١٩٦١.

١٤٩ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. ابن حجر العسقلاني. مصر / ١٩٦٦.

١٥٠ - الدرر اللوامع على همع الهوامع: القشطيني. مصر / ١٣٢٨هـ.

١٥١ - دلائل الإعجاز. عبدالقادر الجرجاني طبعة - مصر / ١٣٦٧هـ.

١٥٢ - ديوان ابن هرمة. ت. محمد جبار - النجف / ١٩٦٩.

١٥٣ - ديوان أبي الأسود الدؤلي. ت. عبدالكريم الدجيلي بغداد / ١٩٥٤.

١٥٤ - ديوان ابن دريد. ت. محمد بدر الدين. مصر / ١٩٤٦.

١٥٥ - ديوان أبي تمام. بشرح التبريزي. ن. محمد عبدعزام - مصر / ١٩٥١.

١٥٦ - ديوان أبي طالب. ت. محمد الخطيب. مصر.

١٥٧ - ديوان المتنبي. بشرح العكبري. ت. مصطفى السقا. مصر / ١٩٣٦.

١٥٨ - ديوان أبي العتاهية. ت. شكري فيصل. بيروت.

١٥٩ - ديوان ابن نباتة. مصر / ١٩٠٥.

١٦٠ - ديوان ابن هاني: بيروت / .

١٦١ - ديوان الأعشر الكبير. ت. محمد حسين. مصر / ١٩٥٠.

١٦٢ - ديوان امرئ القيس: ت. محمد أبو الفضل ط٢ - مصر / ١٩٦٤.

١٦٣ - ديوان أمية ابن أبي الصلت. جمعة: بشير يموت. بيروت / ١٩٣٤.

١٦٤ - ديوان جرير: .ت. نعمان.

١٦٥ - ديوان جميل: ت. د. حسين نصار: ط٢. مصر / ١٩٦٧.

١٦٦ - ديوان الحارث بن حمزة. ت. هاشم الطعان. بغداد / ١٩٦٩.

١٦٧ - ديوان الحطيئة. بشرح ابن السكيت ت. نعمان أمين مصر / ١٩٥٨.

١٦٨ - ديوان بن ثور: صنعة: عبدالعزيز الميمني. مصر / ١٩٥١.

١٦٩ - ديوان ذي الرمة: بيروت ١٩٦٤.

١٧٠ - ديوان رؤبة: ت. وليم بن الورد. برلين / ١٩٠٣.

١٧١ - ديوان زهير بن أبي سلمى. ت. كرم البستاني - بيروت / ١٩٦٠.

١٧٢ - ديوان زيد الخيل: صنعة. د. نوري حمودي / النجف.

١٧٣ - ديوان سحيم: ت. عبدالعزيز الميمني. مصر / ١٩٥٠.

١٧٤ - ديوان السموأل: دار صادر - بيروت / ١٩٦٤.

١٧٥ - ديوان الأخطل برواية اليزيدي. بيروت ١٨٩١م.

١٧٦ - ديوان المثقب العبدي. ت. كامل الصيرفي. عن مجلة معهد.

١٧٧ - ديوان العباس من مرداس: ت. يحيى الجبوري. بغداد / ١٩٦٨. المخطوطات المجلد (١٦) ١٩٧٠.

١٧٨ - ديوان عبدالله بن قيس الرقيات: ت. محمد يوسف نجم. بيروت.

١٧٩ - ديوان عمر بن أبي ربيعة: شرح محمد العناني. مصر / ١٣٣٠.

١٨٠ - ديوان الفرزدق - دار صادر / بيروت.

١٨١ - ديوان القطامي: ت. د. إبراهيم السامرائي، د. أحمد مطلوب - بيروت.

١٨٢ - ديوان كثير عزة - ت. د. إحسان عباس. بيروت / ١٩٧١.

١٨٣ - ديوان مجنون ليلى. ت. عبدالستار فراج. القاهرة / ١٩٦٥.

١٨٤ - ديوان الهذليين. مصر / ١٩٦٥.

١٨٥ - دولة بني قلاوون في مصر: د. سعيد عاشور، د. جمال سرور / ١٩٤٧.

ذ، ر، ز

١٨٦ - الذريعة لمصنفات الشيعة. أغا بزرك - النجف / ١٩٣٦.

١٨٧ - رغبة الآمل في كتاب الكامل. سيد بن علي. مصر / ١٩٢٨.

١٨٨ - روضات الجنات في أصول العلماء والسادات: الخوانساوي. طهران / ١٣٦٧هـ.

١٨٩ - الزهرة: محمد الأصفهاني. مطبعة الأباء اليسوعيين. بيروت / ١٩٣٢.

س، ش

١٩٠ - سر صناعة الإعراب: ابن جني. ت. مصطفى السقا - مصر / ١٩٥٤-١٩٦٠.

١٩١ - سر العيون في شرح رسالة ابن زيدون: ابن نباتة مصر / ١٩٦٥.

١٩٢ - السلوك لمعرفة الملوك: المقريزي: ت. د. سعيد عاشور مصر / ١٩٧٠.

١٩٣ - سمط اللالئ: أبو عبيد البكري. ت. عبدالعزيز الميمني. مصر / ١٩٣٦.

١٩٤ - سنن ابن ماجة. ت. محمد فؤاد عبدالباقي مصر / ١٩٥٤.

١٩٥ - سنن أبي داود. القاهرة / ١٩٥٢.

١٩٦ - سنن النساء: الحافظ عبدالرحمن بن شعيب. مصر / ١٩٦٤.

١٩٧ - سيبويه: انظر: الكتاب.

١٩٨ - سيبويه إمام النحاة: د. علي النجدي. القاهرة.

١٩٩ - سيرة القاهرة: ستانلي لينهول. ترجمة: د. حسن إبراهيم. مصر / ١٩٥١.

٢٠٠ - شذرات الذهب: العماد الحنبلي مصر / ١٣٥١هـ.

٢٠١ - شرح ابن عقيل: ت. محمد محي الدين ط١٢ - مصر / ١٩٦١.

٢٠٢ - شرح الأشموني: ت. محمد محي الدين مصر / ١٩٣٩.

٢٠٣ - شرح أدب الكاتب: ابن قتيبة نشر مكتبة المقديسي / مصر.

٢٠٤ - شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم. النجف / ١٣٤٢هـ.

٢٠٥ - شرح التصريح: الأزهري وبهامشه حاشية العلامة يس ط١.

٢٠٦ - شواهد التوضيح والتصحيح ابن مالك. ت. محمد فؤاد عبدالباقي مصر / ١٩٥٧.

٢٠٧ - شرح ديوان الحماسة الخطيب التبريزي. ت. محمد محيي الدين. القاهرة / ١٩٣٨.

٢٠٨ - شرح ديوان الحماسة: المرزوقي. مصر / ١٩٥٣.

٢٠٩ - شرح ديوان علقمة. بيروت / ١٩٦٨.

٢١٠ - شرح ديوان لبيد. ت.د. إحسان عباس. الكويت / ١٩٦٢.

٢١١ - شرح ديوان النابغة. فارس صويني دمشق.

٢١٢ - شرح الرضي على الكافية. ط١ مصر / ١٣١٠هـ.

٢١٣ - شرح الرضي على الشافعية ت. نور الحسن. القاهرة.

٢١٤ - شرح الشاطبية: ابن الناصح مصر / ١٣١٧هـ.

٢١٥ - شرح شذور الذهب: ابن هشام. ت. محمد محيي الدين ط١١ مصر / ١٩٦٨.

٢١٦ - شرح قطر الندى: ابن هشام. مصر / ١٩٥٥.

٢١٧ - شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي. ت. فخر الدين قيادة. دمشق / ١٩٦٩.

٢١٨- شرح متن الكافي: محمد أبو راشد. مصر /١٩٠٧.

٢١٩- شرح المفصل: ابن يعيش. المطبعة المنيرية / مصر.

٢٢٠- شرح المقصورة الدريدية. ابن دريد. القسطنطينية / ١٣٠٠هـ.

٢٢١- شرح ملحة الإعراب: الحريري البصري. مصر / ١٣٤٧هـ.

٢٢٢- شرح الهاشميات/ الكميت. ط٢ / مصر / ١٣٣٠هـ.

٢٢٣- شعر الحسين بن مطير. ت. حسين علوان، مجلة معهد المخطوطات مايو / ١٩٦٩.

٢٢٤- شعر الخوارج. ت. د. إحسان عباس بيروت ١٩٢٣.

٢٢٥- شعر قيس لبنى. جمع د. حسين نصار - مصر.

٢٢٦- شعر مزاحم العقيلي: طبعة ليدن / ١٩٢٠.

٢٢٧- شعر بن أوس. ت. كمال مصطفى مصر /١٩٢٧.

٢٢٨- شعراء النصرانية. الأب لويس شيخو بيروت / ١٩٢٠.

٢٢٩- الشعر والشعراء. ابن قتيبة. ت. أحمد شاكر. مصر / ١٩٥٨-١٩٦٦.

٢٣٠- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل: شهاب الدين الخفاجي. مصر / ١٢٨٢هـ.

٢٣١- شواذ القرآن: ابن خالويه. نشرة برجيشتراسر. مصر / ١٩٣٤.

ص، ض، ط

٢٣٢- الصحابي في فقه اللغة أحمد بن فارس القاهرة ١٩١٠م.

٢٣٣- صحيح الترمذي بشرح الإمام ابن العربي. مصر / ١٩٣١.

٢٣٤- صحيح البخاري بشرح الكرماني. مصر.

٢٣٥- صحيح مسلم بشرح النووي. المطبعة المصرية / القاهرة.

٢٣٦-الصلة: ابن بشكول. نشرة عزة العطار مصر / ١٩٥٥.

٢٣٧- الصناعتين: أبو هلال العسكري. الأستانة / ١٣١٩هـ.

٢٣٨- الطبقات الكبرى: ابن سعد. بيروت / ١٩٥٨.
٢٣٩- طبقات الشافعية: السبكي. ت. محمود محمد مصر / ١٩٦٤.
٢٤٠- فحول الشعراء: ابن سلام. ت. محمد شاكر. مصر / ١٩٥٢.
٢٤١- طبقات القراء: انظر: غاية النهاية.
٢٤٢- الطبقات الكبرى. عبدالوهاب الأنصاري. مصر / ١٩٥٤.
٢٤٣- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي ت. محمد أبو الفضل مصر / ١٩٥٤.
٢٤٤- الطالع السعيد: أبو جعفر الأدفوي. ت. سعد محمد مصر / ١٩٦٦.

ع، غ

٢٤٥- العبر: الذهبي الكويت / ١٩٦٠.
٢٤٦- العقد الفريد: ابن عبد ربه. ت. أحمد أمين مصر / ١٩٤٢.
٢٤٧- العمدة. ابن رشيق. مصر / ١٩٠٧.
٢٤٨- العين: الخيل بن أحمد. ت. د. عبدالله درويش. بغداد / ١٩٦٧.
٢٤٩- عيون الأخبار: ابن قتيبة مصر / ١٣٤٩هـ.
٢٥٠- العيني على الخزانة: انظر: المقاصد النحوية.
٢٥١- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري. نشرة برجشتراسر مصر / ١٩٣٣.
٢٥٢- الغصون اليانعة في شعراء المائة السابعة. علي بن موسى الأندلس - مصر.
٢٥٣- غيث النفع في القراءات: علي النوري مصر / ١٣١٧هـ.

ف، ق، ك

٢٥٤- فرائد الآل في مال الأمثال. بيروت / ١٣١٢هـ.
٢٥٥- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: أبو عبيد البطري الخرطوم / ١٩٥٨.
٢٥٦- فصيح ثعلب. ت. د عبدالمنعم خفاجي مصر / ١٩٤٩.
٢٥٧- فعلت وافعلت: الزجاج مصر / ١٩٤٩.

٢٥٨- الفلاكة والمفلكون: الدلجي مصر / ١٩٢٢.

٢٥٩- الفهرست لابن النديم. مصر / ١٣٤٨هـ.

٢٦٠- في أصول النحو: سعيد الأفغاني دمشق ١٩٥٦.

٢٦١- الكافية: ابن الحاجب ط القسطنطينية ١٣٠٢هـ.

٢٦٢- الكامل: المبرد. ت. محمد أبو الفضل ط مصر.

٢٦٣- الكامل في التاريخ: ابن الأثير. بيروت / ١٣٨٥هـ.

٢٦٤- الكشاف عن حقائق التنزيل: الزمخشري مصر / ١٩٦٦.

٢٦٥- الكتاب: سيبويه بولاق - مصر / ١٣١٦هـ

ل، م

٢٦٦- لطائف الإشارات في فنون القراءات. القسطلاني. ت. عامر عثمان - مصر / ١٣٩٢هـ.

٢٦٧- اللامات: الزجاجي. ت. مازن المبارك. دمشق / ١٩٦٩.

٢٦٨- اللغة: ج، فندريس. تعريب: عبدالحميد الدواخلي مصر / ١٩٥٠.

٢٦٩- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان مصر / ١٩٥٨.

٢٧٠- اللغة والنحو: د. حسن عون. الإسكندرية - مصر.

٢٧١- ليس في كلام العرب: ابن خالويه. مصر / ١٣٢٧هـ.

٢٧٢- ما ينصرف وما لا ينصرف: الزجاج. ت. هدى محمود مصر / ١٩٧١.

٢٧٣- مجالس ثعلب. ت. عبدالسلام هارون. مصر / ١٩٤٩.

٢٧٤- مجالس العلماء. الزجاجي ت. عبدالسلام هارون. الكويت / ١٩٦٢.

٢٧٥- مجمع الأمثال: أحمد النيسابوري: الميداني. مصر / ١٣١٠هـ.

٢٧٦- مجمع المعاني: مجهول. القسطنطينية / ١٣٠١هـ.

٢٧٧- المحتسب: ابن جني. ت. د. علي النجدي. مصر / ١٩٦٦-١٩٦٩.

٢٧٨- مختارات ابن الشجري. ت. محمود حسين. مصر / ١٩٢٦.

٢٧٩- المدراس النحوية. ت. د. شوقي ضيف مصر / ١٩٦٨.

٢٨٠- مدرسة البصرة النحوية: د. عبدالرحمن السيد، العراق/ ١٩٦٨.

٢٨١- مرآة الجنان: محمد بن أسعد اليمني، بيروت / ١٩٧٠.

٢٨٢- مراتب النحويين: أبو طالب اللغوي. ت. محمد أبو الفضل، القاهرة / ١٩٥٥.

٢٨٣- المزهر في علوم اللغة. السيوطي ط١ - مصر.

٢٨٤- مسالك الإبصار: أبو فضل الله العمري. مصر.

٢٨٥- المستقضي في أمثال العرب: الزمخشري حيدر أباد/ ١٩٦٢.

٢٨٦- المسلسل في غريب اللغة: أبو طاهر القرطبي. ت. محمد عبدالجواد مصر / ١٩٥٧.

٢٨٧- مسند الإمام ابن حنبل: مصر / ١٣١٣هـ.

٢٨٨- مصر في عصر دولة المماليك البحرية: د. سعيد عبدالفتاح. مصر / ١٩٥٩.

٢٨٩- المطالع السعيدة: طاش كبرى زاده حيدر آباد / ١٣٢٩هـ.

٢٩٠- المطرب من أشعار أهل المغرب. ابن دحية ت. إبراهيم الأبياري مصر / ١٩٥٤.

٢٩١- معالم الاهتداء في شرح شواهد قطر الندى: عثمان بن كلي ط٢ مصر / ١٣٢٤هـ.

٢٩٢- معاني القرآن: الفراء. ت. أحمد يوسف نجاتي. القاهرة / ١٩٥٥.

٢٩٣- معاهد التنصيص: العباسي، مصر / ١٣١٦هـ.

٢٩٤- معجم الأدباء: ياقوت الحموي. نشر مرجليوث / مصر.

٢٩٥- معجم ألفاظ القرآن الكريم: القاهرة / ١٣٥٤هـ.

٢٩٦- معجم البلدان: ياقوت الحموي. مصر / ١٣٢٤هـ.

٢٩٧- معجم الشعراء: المرزباني، مجمع اللغة العربية ط٢ / مصر / ١٩٧٠.

٢٩٨- معجم المطبوعات العربية: يوسف إلياس القاهرة/ ١٩٢٨.

٢٩٩- معرفة القراء الكبار: أبو عبيد الله الذهبي. ت. محمد سعيد مصر / ١٩٦٧.

٣٠٠- المعرب من الكلام الأعجمي: الجواليقي. ت. أحمد شاكر مصر / ١٣٦١هـ.

٣٠١- المغرب في ترتيب المعرب: علي المطرزي حيدر آباد / ١٣٢٨هـ.

٣٠٢- مغني اللبيب: ابن هشام. مطبعة الحلبي / مصر.

٣٠٣- مفاخر البربر: مجهول، نشره بروفنسال، الرباط / ١٩٣٤.

٣٠٤- المفضليات: المفضل الضبي. ت. أحمد شاكر ط٢ مصر / ١٩٦٤.

٣٠٥- المقايسات: التوحيدي. مصر.

٣٠٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية. مطبوع على هامش خزانة الأدب / بولاق.

٣٠٧- مقامات الحريري. ط٣. بيروت/ ١٩٠٣.

٣٠٨- المقتبس: المرزباني بيروت/ ١٩٦٤.

٣٠٩- المقتضب: المبرد. ت. عبدالخالق عظيمة مصر / ١٣٨٨هـ.

٣١٠- مقدمة ابن خلدون: ط٣ بيروت / ١٩٠٠.

٣١١- مقدمة في النحو: خلف الأحمر. ت. عز الدين التنوخي. دمشق / ١٩٦١.

٣١٢- المقرب: ابن عصفور. د. عبدالستار الجواري. بغداد / ١٩٧١.

٣١٣- منازل الحروف: الرماني. ت. المرحوم الدكتور مصطفى جواد بغداد / ١٩٦٩.

٣١٤- المنتظم: ابن الجوزي. حيدر آباد / ١٣٥٧هـ.

٣١٥- المنصف في شرح تصريف المازني. ت. إبراهيم مصطفى مصر / ١٩٥٤، ١٩٦٠.

٣١٦- المرشح: المرزباني. ت. علي محمد مصر / ١٩٦٥.

٣١٧- الموشى: ابن إسحاق الوشاء. ت. كمال مصطفى ط٢/ مصر / ١٩٥٣.

٣١٨- المؤتلف والمختلف: الآمدي. ت. محمد محيي الدين ط٢ مصر / ١٩٥٤.

٣١٩- الموازنة: الآمدي. ت. عبدالستار فراج. مصر / ١٩٦٥.

ن

٣٢٠- النبذة البهية في المطالب الشعرية. محمد فخري مصر / ١٣٠٧هـ.

٣٢١- النجوم الزاهرة: ابن تغري مصر / ١٩٤٩.

٣٢٢- نزهة الألباب: ابن الأنباري. ت. محمد أبو الفضل. مصر / ١٩٦٧.

٣٢٣- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي ط٢ مصر / ١٩٦٩.

٣٢٤- النشرة في القراءات العشر: ابن الجزري. ت. محمد الضباع ط. مصر.

٣٢٥- نصوص في النحو العربي. د. يعقوب بكر بيروت / ١٩٧١.

٣٢٦- نفح الطيب: المقري. مصر / ١٩٣٦.

٣٢٧- نقد النثر: قدامة بن جعفر. ت. د. طه حسين مصر / ١٩٤١.

٣٢٨- نظم العقيان: السيوطي. حرره: د. فليب حتى. نيويورك / ١٩٢٧.

٣٢٩- نكث الهميان: صلاح الدين الصفدي، مصر / ١٩٤٠.

٣٣٠- النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير مصر / ١٣١١هـ.

٣٣١- النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري. ت. سعيد الخوري بيروت / ١٨٩٤.

٣٣٢- نور القبس: أحمد اليغموري المرزباني. ت. رودلف زلهايم. شتايز / ١٩٦٤.

هـ ، و

٣٣٣- هامش السيرافي على الكتاب بولاق / ١٣١٦هـ.

٣٣٤- هدية العارفين: إسماعيل باشا استانبول / ١٩٣١.

٣٣٥- همع الهوامع: السيوطي / مصر ١٣٢٧هـ.

٣٣٦- وفيات الأعيان: ابن خلكان. ت. محمد محيي الدين. مصر / ١٩٤٨.

(رابعاً : المجلات)

٣٣٧- مجلة الأزهر: المجلد (٣٢) القاهرة ١٩٦٠.

٣٣٨- مجلة الأقلام - العدد (٢) السنة التاسعة بغداد / ١٩٧٣.

٣٣٩- مجلة العربي، العدد (١٦٦) الكويت. أيلول / ١٩٧٢.

٣٤٠- مجلة كلية اللغة العربية: السنة الثانية. الرياض / ١٩٧١-١٩٧٢.

٣٤١- مجلة المجمع العربي: الدورة السادسة عشر / القاهرة.

فهرس الموضوعات